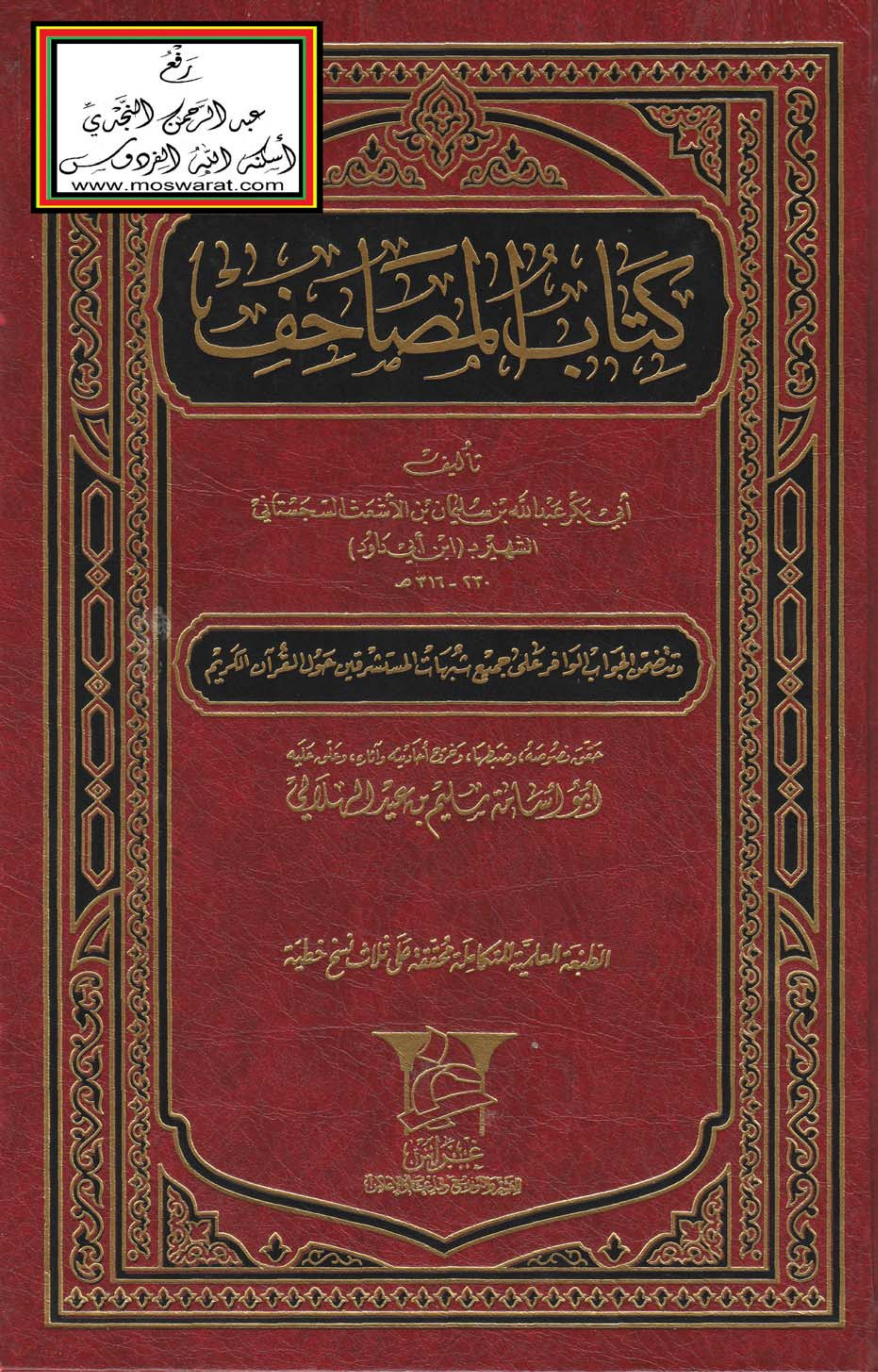


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
كتاب المصاحف
تأليف
أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني
الشهير بـ (ابن أبي داود)
٢٣٠ - ٣١٦ هـ
ويتضمن الجواب الوافر على جميع شبهات المستشرقين حول القرآن الكريم
حقق نصوصه، وضبطها، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق عليه
أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي
الطبعة العلمية المتكاملة محققة على ثلاث نسخ خطية
غراس
للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان

كتاب المصاحف


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

الناشر

مؤسسة غراس للنشر والتوزيع

كتاب المصاحف

تأليف
أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني
الشهير بـ (ابن أبي داود)
٢٣٠ - ٣١٦ هـ
رحمه الله وأسكنه بحبوحة الجنة

حققه نصوصه، وضبطها، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق عليه
أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي
كان الله له

الطبعة العلمية المتكاملة محققة على ثلاث نسخ خطية
وتتضمن الجواب الوافر على جميع شبهات المستشرقين حول القرآن الكريم


غراس
للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان

بسم الله الرحمن الرحيم

به ثقتي، وعليه اعتمادي واستنادي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله -وحده لا شريك له-، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن من أعظم القربات، وأجل الطاعات: أن ينفق المرء عمره في خدمة كتاب الله -تعالى- تعلُّمًا وتعليمًا؛ لقوله ﷺ:
«**خَيْرُكُم مَنْ تَعَلَّم القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»(١).

ولذلك تنافس العلماء الكبار الكبار في هذا المضمار؛ لأنه أشرف العلوم؛ إذ هو متعلق بكتاب الله الذي فيه خير الإنسان في الدارين: ﴿**إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾ [الإسراء: ٩].

ومن نظر في المصنفات التي خدمت كتاب الله في جميع فنونه وأفنانه: تلاوة، وتفسيرًا، واستنباطًا؛ علم يقينًا أن علوم القرآن أكثر العلوم الشرعية خدمة.

ومشاركة مني لأهل العلم الذين فتحوا أمامنا هذا الباب نشطت همتي لتحقيق «**كتاب المصاحف**» لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني؛ لعدة أمور:

١- أن المصنف -رحمه الله- جعله على طريقة المحدثين، فروى مادة كتابه التي تناولت مسائل كثيرة متعلقة بالقرآن بالأسانيد؛ فكان لابد من تخريج أسانيد

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٧ و٥٠٢٨).

الأحاديث والآثار، وبيان درجتها من الصحة والضعف؛ حتى يتبين ما يستحق الاحتجاج به مما هو دون ذلك.

٢- أن مادة الكتاب فيها روايات من مصاحف الصحابة والتابعين، وجلّها لا يعتمد عليه بعد كتابة (**المصحف الإمام**) وإجماع الصحابة عليه، وألحقت بالقراءات الشاذة؛ فلا بد من بيانها.

٣- وقع في الكتاب روايات واهية، استغلها كثير من أعداء الدين من المستشرقين والمستغربين؛ ليزرعوا الشك؛ فإن النفوس ضعيفة، والقلوب متقلبة، والشبه خطافة.

٤- تضمن الكتاب مادة فقهية مرويّة عن الصحابة والتابعين، يجد القارئ فيها اختلافًا؛ فلا بدَّ من توجيهها، وبيان وجه الحقِّ فيها.

٥- الكتاب مرجع أصيل في بابه، وجل ما صُنِّف في «المصاحف» في عداد المفقود، مع التذكير والتنويه بعلو إسناد المصنف، الأمر الذي يعني: أن هذا الكتاب من أوائل الكتب المصنفة في هذا المجال.

٦- أن طبعات الكتاب السابقة -على فضل السبق لمحققيها- ينقصها أصول البحث العلمي والتحقيق؛ سواء في ضبط النص، أو تخريج الأحاديث والآثار، أو توجيه الروايات التي تثير الشبهات، ناهيك أن بعض هؤلاء -عفا الله عنهم- أساء كثيرًا في خدمة الكتاب؛ كما ستراه مبينًا في مواطنه[1].

وقد سلكت في تحقيق هذا الكتاب المنهج الآتي:

١- نسخت المخطوطات وقابلتها، وأثبت المناسب في المتن على طريقة النص المختار، وجعلت الفروق في الحواشي.

---

(١) ومع ذلك؛ فقد استفدنا منها في جملة مواضع وسهلت لنا الرجوع إلى بعض المصادر والمراجع.

٢- عزوت الآيات القرآنية إلى مظانها في كتاب الله، وجعلت اسم السورة ورقم الآية دبر النص بين معقوفين هكذا [ ].

٣- خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات.

٤- خرّجت الأحاديث النبويّة تخريجًا علميًّا حسب قواعد الصنعة الحديثية، مستأنسًا بأقوال صيارفة الصنعة، وأئمة الفن.

خرجت الآثار الواردة في الكتاب حسب الوسع والطّاقة، وحكمت على أسانيدها مبيِّناً درجتها.

٦- علقت على مواطن كثيرة من الكتاب؛ استدراكًا على المؤلف، أو إيضاحًا لموقف، أو ردًّا على شبهة متعسف.

٧- شرحت الغريب شرحًا موجزًا.

٨- كتبت مقدمات كشافة ومداخل علمية؛ ليسهل على القارئ فهم الكتاب واستيعاب مسائله.

٩- صنعت فهارس علمية تحليلية؛ وهي:

أ- فهارس الآيات القرآنية مرتبة على حسب سورها.

ب- فهارس القراءات الشاذة.

ت- فهارس الأحاديث النبوية مرتبة حسب حروف المعجم.

ث- فهارس الآثار مرتبة حسب المسانيد.

ج- فهرس الرواة المترجم لهم.

ح- فهرس الفرق والقبائل والجماعات والشعوب.

خ- فهرس البلدان والأماكن والمواقع.

د- فهرس المصادر والمراجع.

ذ- فهرس غريب الحديث.

ر- فهرس الموضوعات والفوائد.

ز- فهرس الفهارس.

وكتبه

أبو أسامة

سليم بن عيدالهلالي السلفي الأثري

في مجالس متعددة، آخرها يوم السبت ١٤/ ذي الحجة ١٤٢٦هـ

وفق ١٤/ ١/ ٢٠٠٦ م

في عمّان البلقاء، عاصمة جند الأردنّ

في بلاد الشّام المحميّة

الكتاب

اسم الكتاب: «كتاب المصاحف».

صحة نسبة الكتاب لمؤلفه:

١- النسخ المخطوطة التي بين أيدينا كلها صريحة في نسبة «كتاب المصاحف» لأبي بكر بن أبي داود.

٢- تصريح كثير من العلماء بنسبة هذا الكتاب لأبي بكر بن أبي داود؛ منهم:

أ- البيهقي في «سننه الكبرى» (٤/ ٣٤٩).

ب- النديم في «الفهرست» (ص٣٢٤).

ت- حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٠٣).

ث- رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (٦/ ٦٠).

ج- فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٧٩).

ح- الزركلي في «الأعلام» (٤/ ٩١).

٣- تصريح العلماء الذين ترجموا له بأن له «كتاب المصاحف».

٤- الأسانيد الموجودة على لوحات أجزاء الكتاب من النسخ المخطوطة.

٥- السماعات المدونة في لوحات النسخة «ظ» قبل النص، وكذلك السماعات الموجودة في نهاية كل جزء، كلها متصلة إلى أبي الفضل الأرموي، وسنده متصل إلى المصنف برجال ثقات.

٦- روى جمهرة من أهل العلم أحاديث وآثارًا من طريق المؤلِّف، وقد وجدناها في «كتاب المصاحف»:

أ- روى عبدالله بن أحمد بن حنبل عنه أثرًا في زوائد كتاب «فضائل الصحابة» (١/ ٣٤٢)، والأثر في «كتاب المصاحف» (٣٠٢).

ب- روى الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٥٠-٢٥١ و٤١/ ١٦٠ و٤٥/ ٣٠٤) بسنده عن المؤلف الأحاديث والآثار (١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٣١ و٣٩)، وغيرها كثير.

ت- روى الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٤٩٤-٤٩٥/ ٣٦٥ و٣٦٦) بسنده عن المؤلف الأحاديث والآثار (٩٧ و٩٩).

ث- روى الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٢٦ و٣٢/ ٢٨٧-٢٨٩) عن المصنف بسنده الأحاديث والآثار (٩٧ و٩٩ و١٨٨).

ج- علم الدين السخاوي روى عنه في كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء» عدة آثار، انظر الآثار (٢١ و٣٠ و٣٤٢ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠)، وغيرها.

ح- أورد الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم»، و«مسند الفاروق» آثارًا عديدة من «كتاب المصاحف» (٣١ و٣٢ و٤٢ و٤٣).

خ- الحافظ الذهبي أورد في «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٨٩) أثرًا، ثم قال: «رواه ابن أبي داود في «المصاحف»»، وهو برقم (٦٥).

د- الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، روى في كتابه «إتحاف السالك بمعرفة الرواة عن الإمام مالك» (٩٨- ٩٩/ ٧٠) الأثر الآتي رقم (٢٢٧).

ذ- أشار الحافظ ابن حجر إلى عدة أحاديث وآثار في جملة من كتبه:

في «فتح الباري» (٨/ ٣٤٥) أشار إلى الأثر (رقم ٢٨)، و(٩/ ١٢) إلى الأثر (١٤-١٧).

وفي «الإصابة» (٢/ ٤٧) إلى الأثر رقم (٨٤).

وفي «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٦٠) -في ترجمة مصعب بن سعد بن أبي وقاص- نقل عن البيهقي في «المدخل» قوله: «حديثه عن عثمان منقطع».

فقال الحافظ: «وقفت في «كتاب المصاحف» على ما يدل على سماعه منه». ويعني بذلك: الأثر رقم (٨٢).

وفي «تغليق التعليق» (٤/ ٢٢١) أورد الأثر الآتي (٢٨)، وقال (٥/ ٣٠٨) بعد أثر: «رواه ابن أبي داود في «كتاب المصاحف»»، والأثر فيه برقم (٤).

ومثله في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٤ و٥١)، حيث روى بسنده المتصل الآثار (٩٧ و٩٩ و١٥٨).

ر- أما الحافظ السيوطي؛ فقد أكثر النقل والعزو إليه في كتابيه: «الإتقان»، و«الدر المنثور».

ز- القسطلاني في «لطائف الإشارات لفنون القراءات» (ص٥٦-٦٤ و٢٨١) أورد آثارًا كلها موجودة في «كتاب المصاحف»، انظر -مثلاً-: (رقم: ١٢ و٧٣ و٨٢ و١١٣).

س- الألوسي في «روح المعاني» (١/ ٢٤)، أورد الأثر (٦٧).

ش- المتقي الهندي في «كنز العمال» (٢/ ٣١٦ و٣٢٣ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٤٢١ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨) وغيرها كثير.

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ووصفها

اعتمدت في تحقيق «كتاب المصاحف» على ثلاث نسخ خطية:

١- **النسخة الظاهرية:** وهي برقم (٤٠٧ - حديث)، ووضع بجانبه ترقيم جديد (١١٩٨)[1].

عدد أوراقها (٨٩)، ومسطرتها (٢٠ × ١٤)، وعدد أسطرها (٢٠ - ٢٣)، وهي ناقصة الورقة الأولى، ولم يظهر عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ؛ لكن السماعات والقراءات المدونة عليها تدل على قدمها، ورمزت لها بـ «**ظ**».

٢- **نسخة شستربتي:** وهي برقم (٣٥٨٦)، وعدد أوراقها (٨٣)، ومسطرتها (٢٣ × ٣٢)، وعدد أسطرها (٢١).

وناسخها هو: محمد المقدسي إقليمًا والنابلسي بلدًا، ثم قال: «وكان الفراغ من هذا الكتاب ليلة الجمعة تاسع عشري شهر ذي القعدة سنة ألف ومئة وخمسين».

وهذه النسخة كاملة، ورمزت لها بـ «**ش**».

٣- **نسخة معهد المخطوطات بالقاهرة:** وهي برقم (٤٠٧٠ - حديث)، وعدد أوراقها (٩٨)، وعدد أسطرها (٢١-٢٣).

وكتبت بخط جيد، وتاريخ نسخها في شهر ربيع الثاني سنة (١٣٤٢هـ).

وفي بدايتها سقط بمقدار ثلاثة أحاديث.

ويظهر أنها منسوخة من المكتبة الظاهرية عن نسختين ناقصة وكاملة.

وناسخها صادق فهمي، ورمزت لها بـ «ع».

---

(١) «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» صلاح محمد الخيمي (٢/ ٢٨٦-٢٨٧).

ترجمة المصنف

١- اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني[١].

ويكنى بأبي بكر؛ اتفاقًا[٢].

٢- مولده:

ولد بسجستان سنة (٢٣٠ هـ)[٣].

٣- نشأته:

نشأ في بيت علم وأدب وتقوى، تحت رعاية والده شيخ السنة؛ فهو ابن أبي داود السجستاني -صاحب «السنن»-؛ ولذلك اعتنى به والده منذ الصغر، فقد سُرَّ به كثيرًا عندما كتب وهو في الحادية عشرة من عمره عن محمد بن أسلم الطوسي، فقال له: «أول ما كتبت كتبت عن رجل صالح»[٤].

ورحل به أبوه من سجستان إلى خراسان، والجبال، وأصبهان، وفارس، والبصرة، وبغداد، والكوفه، ومكة، والمدينة، والشام، ومصر، وغيرها من البلدان، حيث شارك أباه في كثير من شيوخه.

وكان شديد الحرص على طلب العلم سماعًا وكتابة وتدوينًا، وانظر إليه يقول:

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٤)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٥١)، و«الأنساب» (٣/ ٢٢٥).

(٢) «المقتنى» (١/ ١٢٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥)، و«السير» (١١/ ٣٥٨و٣٧٧).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٤).

«دخلت الكوفة ومعي درهم واحد، فاشتريت به ثلاثين مُدًّا باقلاء، فكنت آكل كل يوم مدًّا، وأكتب عن أبي سعيد الأشج ألف حديث، فلما كان الشهر حصل معي ثلاثون ألف حديث».

قال أبو ذر الهروي -الرواي عن أبي حفص بن شاهين-: «ما بين مقطوع، ومرسل، وموقوف»[١].

وكان يمتاز بقوة الحفظ؛ فقد ذكر أبو القاسم الأزهري، قال: سمعت أحمد ابن إبراهيم بن شاذان يقول: «خرج أبو بكر بن أبي داود إلى سجستان في أيام عمرو بن الليث، فاجتمع إليه أصحاب الحديث وسألوه أن يحدثهم فأبى، وقال: ليس معي كتاب، فقالوا له: ابن أبي داود وكتاب؟!

قال أبو بكر: فأثاروني، فأمليت عليهم ثلاثين ألف حديث من حفظي، فلما قدمت بغداد؛ قال البغداديون: مضى ابن أبي داود إلى سجستان ولعب بالناس، ثم فيجوا فيجًا[٢] أكتروه بستة دنانير إلى سجستان؛ ليكتب لهم النسخة، فكُتِبَتْ وجيء بها إلى بغداد، وعُرضت على الحفاظ بها، فخطَّئوني في ستة أحاديث؛ منها ثلاثة حَدَّثْتُ بها كما حُدِّثْتُ، وثلاثة أحاديث أخطأت فيها»[٣].

وذكر أبو علي -الحسين بن علي- الحافظ؛ قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود، يقول: «حدثت بأصبهان من حفظي ستة وثلاثين ألف حديث، ألزموني الوهم فيها في سبعة أحاديث، فلما انصرفت إلى العراق وجدت في كتابي خمسة منها على ما كنت حدَّثتهم به»[٤].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٦-٤٦٧)، و«السير» (١٣/ ٢٢٣).

(٢) جماعة.

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٦)، «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٦٨-٧٦٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٦)، و«السير» (١٣/ ٢٢٤).

ثناء العلماء عليه:

أثنى على الحافظ أبي بكر بن أبي داود كثير من أهل العلم، ولا غرو في ذلك؛ فقد كان -رحمه الله- أهلاً لذلك، شأنه في ذلك شأن غيره من أهل العلم المعروفين:

قال أبو حامد بن أسد المكتب: «ما رأيت مثل عبد الله بن سليمان بن الأشعث -يعني: في العلم-»(١).

وقال أبو الفضل صالح بن أحمد الحافظ: «أبو بكر عبد الله بن سليمان؛ إمام العراق، وعلَّم العلم في الأمصار، نصب له السلطان المنبر فحدَّث عليه لفضله ومعرفته، وحدَّث قديمًا قبل التسعين ومئتين، قدم همذان(٢) سنة نيف وثمانين ومئتين، وكتب عنه عامة مشايخ بلدنا ذلك الوقت، وكان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو»(٣).

وقال الخطيب البغدادي: «كان فهمًا، عالمًا، حافظًا».

وقال -أيضًا-: «كان زاهدًا، عالمًا، ناسكًا، رضي الله عنه، وأسكنه الجنة برحمته»(٤).

وقال محمد بن عبد الله بن الشخير: «كان زاهدًا، ناسكًا»(٥).

وقال الذهبي: «كان شهمًا، قوي النفس»(٦)، «وكان رئيسًا عزيز النّفس،

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥).

(٢) مدينة بالجبال مشهورة على طريق الحاج والقوافل.
«معجم البلدان» (٥/ ٤١٠)، و«الأنساب» (٥/ ٦٤٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥-٤٦٦)، وانظر: «السير» (١٣/ ٢٣٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٤و٤٦٨).

(٥) انظر: «السير» (١٣/ ٢٣١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٢).

(٦) «السير» (١٣/ ٢٣٠).

مدلاً بنفسه، سامحه الله»[١].

وقال -أيضًا-: «الحافظ العلامة، قدوة المحدثين، صاحب التصانيف»[٢].

وقال المعلمي: «فقد أطبق أهل العلم على السماع من ابن أبي داود، وتوثيقه والاحتجاج به، ولم يبق معنى للطعن فيه»[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال الدراقطني: «ثقة، كثير الخطأ في الكلام على الحديث»[٤].

وقال ابن عدي: «هو معروف بالطلب، وعامة ما كتب مع أبيه -أبي داود-، ودخل مصر والشام والعراق وخراسان، وهو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه؛ فلا أدري إيش تبين له منه»[٥].

وقال الخليلي: «الحافظ الإمام ببغداد في وقته، علمٌ، متفق عليه، إمام ابن إمام، واحتج به من صنَّف الصحيح؛ أبو علي الحافظ النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني»[٦].

وقال الذهبي في «الميزان»[٧] في نهاية ترجمته: «وما ذكرته إلا لأنزهه».

وقال في «السير»[٨]: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو، والرجل من كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفاظ، رحمه الله -تعالى-».

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٢٥).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٦٧).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣١٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٨)، و«السير» (١٣/ ٢٢٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧١).

(٥) «الكامل» (٤/ ١٥٧٨).

(٦) «الإرشاد» (٢/ ٦١٠-٦١١).

(٧) (٢/ ٤٣٦).

(٨) (١٣/ ٢٣٣)

وقال في ترجمة ابن صاعد: «وقد ذكرنا مخاصمة بينه وبين ابن أبي داود، وحطّ كل واحد منهما على الآخر ... ونحن لا نقبل كلام الأقران بعضهم في بعض، وهما -بحمد الله- ثقتان»[(١)].

شيوخه:

لقد رحل أبو بكر بن أبي داود مع والده إلى بلدان كثيرة، وطوَّف شرقًا وغربًا؛ فالتقى بمشايخ كثيرين، وشارك أباه في كثير من شيوخه، كما شارك بقية أصحاب الكتب الستة في كثير من شيوخهم.

ومن أعظم الأدلة على ذلك: أن المصنف روى في كتابه عن مئة وثمانية وثلاثين شيخًا، شارك أباه في خمسة وستين شيخًا، وشارك بقية أصحاب الكتب الستة في خمسة وتسعين شيخًا.

وسنفرد شيوخه في الكتاب ومروياتهم في بحث مستقل.

تلاميذه:

قال أبو الفضل صالح بن أحمد الحافظ: «أبو بكر عبد الله بن سليمان إمام العراق، وعلَّم العلم في الأمصار، نصب له السلطان المنبر، فحدّث عليه لفضله ومعرفته، وحدَّث قديمًا قبل التسعين ومئتين، وقدم همذان سنة نيف وثمانين ومئتين، وكتب عنه عامة مشايخ بلدنا ذلك الوقت»[(٢)].

وقد دخل سجستان وأملى عليهم ثلاثين ألف حديث من حفظه[(٣)]، وذكر ابن شاهين أنه كان يملي الأحاديث حفظًا أواخر حياته -بعد ما عمي[(٤)]-.

---

(١) «السير» (١٤/ ٥٠٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥-٤٦٦)، و«السير» (١٣/ ٢٣٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٦)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٢).

(٤) «السير» (١٣/ ٢٢٤-٢٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٦٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٦).

كل هذا يدلُّ على أنه كان لديه حلقات درس وإملاء للحديث، وما ينتج عن ذلك من كثرة الذين تلقوا العلم عنه.

وقد ذكر الخطيب البغدادي عددًا من تلاميذه، ثم قال: «فيمن لا يحصون»[١].

وقال الذهبي: «حدَّث عنه خلق كثيرون»[٢].

ومن أشهرهم:

١- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٩٠ هـ).

٢- أحمد بن محمد بن سلامة -أبو جعفر الطحاوي-، صاحب التصانيف الشهيرة، المتوفى سنة (٣٢١ هـ).

٣- أبو بكر بن مجاهد البغدادي -أحمد بن موسى- المقرئ، أول من سبع السبعة، ومصنف كتاب «السبعة»، المتوفى سنة (٣٢٤ هـ).

٤- محمد بن حبان بن أحمد البستي، صاحب الصحيح «الأنواع والتقاسيم»، المتوفى سنة (٣٥٤ هـ).

٥- محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، أبو أحمد الحاكم الكبير، صاحب كتاب «الكنى»، المتوفى سنة (٣٧٨ هـ).

٦- علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، صاحب كتابي «السنن» و«العلل»، المتوفى سنة (٣٨٥ هـ).

٧- أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، صاحب المصنفات الكثيرة، المتوفى سنة (٣٨٥ هـ).

٨- أبو طاهر -محمد بن عبدالرحمن بن العباس- المخلّص، صاحب

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥).

(٢) «السير» (١٣/ ٢٢٣).

الأمالي المشهورة، المتوفى سنة (٣٩٣ هـ).

مؤلفاته:

١- «كتاب التفسير».

٢- «كتاب المصابيح في الحديث».

٣- «كتاب المصاحف»، وهو كتابنا هذا.

٤- «كتاب فضائل القرآن».

٥- «كتاب شريعة التفسير».

٦- «كتاب شريعة المقاري».

٧- «كتاب الناسخ والمنسوخ».

٨- «كتاب البعث»، وهو مطبوع.

قال الخطيب البغدادي: «صنف المسند، والسنن، والتفسير، والقراءات، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك»[1].

أولاده:

ترك ابن أبي داود ثلاثة أبناء، وهم:

١- عبدالأعلى، وكنيته: أبو أحمد، حدث عن أبيه، وتوفي سنة (٣٧٠ هـ)[2].

٢- محمد، وكنيته: أبو داود.

٣- عبد الله، وكنيته أبو معمر، وهو الذي كان يجلس دون أبيه عندما

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٤)، و«السير» (١٣/ ٢٢٣)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٠٧٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (١١/ ٧٧)، و«الأنساب» (٣/ ٢٢٥).

عمي، وبيده الكتاب[١].

وخلف خمس بنات، أكبرهن فاطمة، وحدثت[٢].

وفاته:

توفي -رحمه الله- ليلة الاثنين، ودفن من يومه ظهرًا، لثمان عشرة ليلة خلت من ذي الحجة، سنة ست عشرة وثلاث مئة، وصلى عليه خلق كثير[٣].

---

(١) «السير» (١٣/ ٢٢٤-٢٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٦٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٨)، و«السير» (١٣/ ٢٣١).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٢)، و«السير» (١٣/ ٢٣١).



الانتقادات الموجهة إلى المصنف

وبيان حقيقتها

وجهت للمصنف -رحمه الله- انتقادات عدة، واتهم باتهامات شتى، نذكرها ثم نعقب برد العلماء عليها:

١ - اتهامه بالكذب:

قال ابن عدي: «سمعت علي بن عبد الله الداهري يقول: سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن عيسى -كركر-، يقول: سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: ابني عبد الله -هذا- كذاب».

وكان ابن صاعد يقول: «كفانا ما قال أبوه فيه».

وقال ابن عدي -أيضًا-: «سمعت موسى بن القاسم بن موسى بن الحسن ابن موسى الأشيب يقول: حدثني أبو بكر، قال: سمعت إبراهيم الأصبهاني يقول: أبو بكر بن أبي داود كذاب»[(١)].

وقال ابن عدي -مستنكرًا التهمة-: «وأبو بكر بن أبي داود، لولا شرطنا أول الكتاب: أنَّ كل من تَكَلَّمَ عنه مُتَكَلِّمٌ ذكرته في كتابي هذا[(٢)]، وابن أبي داود قد تكلَّم فيه أبوه وإبراهيم الأصبهاني ... وهو معروف بالطلب، وعامة ما كتب مع أبيه -أبي داود- ... وهو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه؛ فلا أدري إيش تبيَّن له منه»[(٣)].

---

(١) «الكامل» (٤/ ١٥٧٧-١٥٧٨).

(٢) لولا أن شرطنا ذكر كل من تكلم فيه؛ لما ذكرته.

انظر: «السير» (١٣/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٣) «الكامل» (٤/ ١٥٧٨).

وقال الذهبي: «لا ينبغي سماع قول ابن صاعد، وكذا لا يسمع قول ابن جرير فيه؛ فإن هؤلاء بينهم عداوة بيِّنة، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض، وأما قول أبيه فيه؛ فالظاهر أنه -إن صح عنه- فقد عنى: أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي، وكأنه قال هذا وعبد الله شابٌّ طريٌّ، ثم كبر وساد»[١].

وقال: «لعل قول أبيه فيه -إن صح- أراد الكذب في لهجته، لا في الحديث؛ فإنه حجَّة فيما ينقله، أو كان يكذب ويورِّي في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبدًا؛ فهو أرعن، نسأل الله السلامة من عثرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى، ولزم الصدق والتقوى»[٢].

وقال المعلمي: «الداهري وابن كركر لم أجد لهما ذكرًا في غير هذا الموضع. وقول ابن صاعد ما قال أبوه فيه: إن أراد هذه الكلمة؛ فإن بلغته بهذا السند؛ فلا نعلمه ثابتًا، وإن كان له مستندًا آخر؛ فما هو؟ وإن أراد كلمة أخرى؛ فما هي؟».

وقال: «لم تثبت الكلمة، وكان أبو داود على طريقة كبار الأئمة من التباعد عن ولاية القضاء، فلما طلبه ابنه كره ذلك، ومن الجائز -إن صح أنه قال: كذاب- أن يكون إنما أراد الكذب في دعوى التأهيل للقضاء والقيام بحقوقه، ومن عادة الأب الشفيق إذا رأى من ابنه تقصيرًا أن يبالغ في تقريعه»[٣].

وأما قول إبراهيم الأصبهاني؛ فقد قال المعلمي -مفندًا-: «أبو بكر -شيخ الأشيب- يحتمل أن يكون هو: ابن أبي الدنيا؛ لأنه ممن يروي عن إبراهيم، وممن يروي عنه الأشيب، ويحتمل أن يكون غيره؛ لأن أصحاب هذه الكنية في ذاك العصر ببغداد كثيرون، ولم يشتهر ابن أبي الدنيا بهذه الكنية بحيث إذا ذكرت وحدها في تلك الطبقة ظهر أنه المراد، فعلى هذا لا يتبين ثبوت هذه الكلمة عن

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٤).

(٢) «السير» (١٣/ ٢٣١).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

ابن الأصبهاني، وابن أبي داود إن كان سِنّه عند وفاة الأصبهاني سنة (٢٦٦ هـ) فوق الثلاثين؛ فلم يكن قد تصدى للرواية في زمانه ... بل كان يذاكر، وربما يتعرض لأكابر الحفاظ يذاكرهم، فيتّفق أن يكون عنده حديث ليس عندهم فتعجبه نفسه ويتكلم بما يعد جرأة منه وسوء أدب فيغضبهم، كما فعل مع أبي زرعة... فلعله كان يتعرض بمثل هذا لابن الأصبهاني، فاتفق أن وهمَ ولجّ، فقال ابن الأصبهاني ما قال -إن صحّت الحكاية عنه-، فأما بعد أن تصدى للحديث؛ فإن الناس أكثروا السماع منه، وكان كثير من الحفاظ يعادونه ويتعطشون إلى أن يقفوا له على زلّة في الرواية، فلم يظفروا بشيء، ولم ينكر أحد عليه حديثًا واحدًا، وكانوا كلما استغربوا شيئًا من حديثه أبرز أصله بسماعه مع أبيه، وهو القائل:

إذا تشاجر أهل العلم في خبر فليطلب البعض من بعض أصولهم

إخراجك الأصل فعل الصادقين فإن لم تخرج الأصل لم تسلك سبيلهم

فاصدع بعلم ولا تردد نصيحتهم وأظهر أصولك إنّ الفرع متّهم»[1]

قلت: ينحصر توجيه تكذيب أبيه له -إن صح الخبر- في ثلاثة وجوه:

١- أنه أراد: الكذب في لهجته؛ لا في الحديث النبوي.

٢- أنه أراد: الكذب في دعوى التأهل للقضاء والقيام بحقوقه؛ ولذلك قال أبو داود -رحمه الله-: «ومن البلاء أن يطلب عبد الله القضاء»[2].

٣- أنه أراد: المبالغة في ادعاء العلم أكثر من جهابذة العلم؛ كما حدث مع أبي زرعة.

قال أبو أحمد الحاكم: «سمعت أبا بكر يقول: قلت لأبي زرعة الرازي: ألق

(١) المصدر السابق (١/ ٣٠٩-٣١٠).

(٢) «الكامل» (٤/ ١٥٧٨)، و«السير» (١٣/ ٢٢٨).

عليَّ حديثًا غريبًا من حديث مالك؟ فألقي عليَّ حديث وهب بن كيسان عن أسماء حديث: «**لا تحصي؛ فيُحصى عليك**» رواه عن عبد الرحمن بن شيبة؛ وهو ضعيف، فقلت له: يجب أن تكتبه عني، عن أحمد بن صالح، عن عبد الله بن نافع، عن مالك؛ فغضب أبو زرعة، وشكاني إلى أبي، وقال: انظر ما يقول لي أبو بكر»[1].

٢- اتهامه بالنصب:

قال ابن عدي: «ونسب في الابتداء إلى شيء من النصب، وقال: سمعت محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم النبيل يقول: أشهد على محمد بن يحيى بن منده بين يدي الله أنه قال لي: أشهد على أبي بكر بن أبي داود بين يدي الله أنه قال لي: روى الزهري، عن عروة؛ قال: «كانت قد حفيت أظافير علي من كثرة ما كان يتسلَّق على أزواج رسول الله ﷺ!»[2].

وفند أبو نعيم الأصبهاني هذه التهمة بقوله: «حسده جماعة من الناس، وأجرى يومًا في مذاكرته ما قالته الناصبة في أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه-، فإن الخوراج والنواصب نسبوه إلى أن أظافيره قد حفيت من كثرة تسلُّقه على أم سلمة -زوج النبي ﷺ- ونسبوا الحكاية إليه، وتقوَّلوا عليه، وحرَّضوا عليه جعفر بن محمد بن شريك، وأقاموا بعض العلوية خصماء له، فأحضر مجلس الوالي أبي ليلى الحارث بن عبد العزيز، وأقاموا عليه الشهادة فيما ذكر محمد بن يحيى بن منده، وأحمد بن علي بن الجارود، ومحمد بن العباس الأخرم، فأمر الوالي بضرب عنقه، فاتصل الخبر بمحمد بن عبد الله بن الحسن، فحضر الوالي أبا ليلى وجرّح الشهود وقدح في شهادتهم، فنسب محمد بن يحيى إلى العقوق، وأنه كان عاقًّا لوالده، ونسب ابن الجارود إلى أنه مُرْبٍ يأكل الربا ويؤكل الناس الربا،

---

(١) «السير» (١٣/ ٢٢٦).

(٢) «الكامل» (٤/ ١٥٧٨)، و«السير» (١٣/ ٢٢٩).

ونسب الأخرم إلى أنه مقرئ غير صدوق، وأخذ بيد عبد الله بن أبي داود فأخرجه وخلصه من القتل، فكان عبد الله بن أبي داود يدعو لمحمد بن عبد الله طول حياته، ويدعو على الذين شهدوا عليه، فاستجيب له فيهم، وأصابت كل واحد منهم دعوته؛ فمنهم من احترق، ومنهم من خلط وفقد عقله»[١].

قال الذهبي: «هذا باطل وإفك مبين، وأين إسناده إلى الزهري؟ ثم هو مرسل، ثم لا يسمع كلام العدو في عدوه، وما أعتقد أن هذا صدر من عروة أصلاً، وابن أبي داود -إن كان حكى هذا-؛ فهو خفيف الرأس، فلقد بقي بينه وبين ضرب العنق شبر؛ لكونه تفوّه بمثل هذا البهتان»[٢].

وقال المعلمي اليماني محللاً هذه التهمة: «وكان ابن أبي داود صلفًا[٣] تيَّاهًا[٤] حريصًا على الغلبة، فكأنه سمع بعض النواصب يروي بسند فيه واحد أو أكثر من الدجالين إلى الزهري أنه قال: قال عروة ... فحفظ ابن أبي داود الحكاية مع علمه واعتقاده بطلانها؛ لكن كان يعدها للإغراب عند المذاكرة، ولما دخل أصبهان ضايق محدثيها في بلدهم فتجمَّعوا عليه وذكروه، فأعوزه يغرب عليهم؛ ففزع إلى تلك الحكاية»[٥].

وقال ناقدًا الأثر: «محمد بن الضحاك -هذا- له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٧٦)، ولم يذكر فيه توثيقًا ولا جرحًا، وابن منده هو أحد الذين شهدوا بأصبهان فجرحوا، وقد ذكر الحافظان الأصبهانيان الجليلان: أبو الشيخ عبد الله ابن محمد بن جعفر بن حيان[٦]، وأبو نعيم في «كتابيهما» أبا بكر بن أبي داود،

---

(١) «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢١١).

(٢) «السير» (١٣/ ٢٢٩).

(٣) مجاوزة القدر في الظرف والبراعة والادعاء فوق ذلك تكبرًا.

(٤) الكبر.

(٥) «التنكيل» (١/ ٣١٣).

(٦) انظر: «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ١١٤).

وأثنيا عليه ولم يتعرَّضا في ترجمته للقصة، لكن ذكراها في ترجمة محمد بن عبد الله ابن الحسن بن حفص ... فهذان حافظان جليلان من أهل البلد الذي جرت القضية فيه، وهما أعرف بالقصة والشهود، وبعد أن قضى الحاكم ببراءة ابن أبي داود؛ فلم يبق وجه للطعن فيه بما برأه منه الحكم. وقد شهد ثلاثة خيرٌ من هؤلاء على المغيرة بن شعبة، وتلكَّأ الرابع، فحدَّ الصحابة الشهود ونجا المغيرة، ثم اتفق أهل السنة على أنه ليس لأحد أن يطعن في المغيرة بما برأه منه الحكم، فإن كان أهل العلم بعد ذلك عدّلوا الثلاثة الذين شهدوا على ابن أبي داود؛ فليس في ذلك ما ينفي أن يكونوا حين الشهادة مجروحين بما جرحوا به في مجلس الحكم، بل يقال: تابوا مما جرحوا به، فلذلك عَدَّلهم أهل العلم».

ثم قال: «وبعد؛ فقد كانت أم سلمة -رضي الله عنها- أتم أمهات المؤمنين ولاءً لفاطمة -عليها السلام- وللحسن والحسين وأبيهما، وكان علي -رضي الله عنه- يثق بعظم ولائها وبعقلها ورأيها ودينها، فكان يستنصحها ويستشيرها، فقد يكون بعض الناس روى أن عليًّا كان يتردد عليها لذلك، فأخذ بعض أعداء الله تلك الحكاية، وغيَّرها ذاك التغيير الفاجر».

إلى أن قال -رحمه الله-: «وعلى كل حال؛ فقد أساء -أي: ابن أبي داود- جد الإساءة بتعرضه لهذه الحكاية من دون أن يقرنها بما يصرح ببطلانها، ولا يكفيه من العذر أن يقال: قد جرت عادتهم في المذاكرة بأن يذكر أحدهم ما يرجو أن يغرب به على الآخرين بدون التزام أن يكون حقًّا أو باطلاً؛ لكن الرجل قد تاب وأناب ... والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولو كان الذنب كفرًا صريحًا، وبعد التوبة لا يجوز أن يطعن في الرجل بما قد تاب منه ولو كان كفرًا»[(١)].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٣١٠ - ٣١٤).

وقد كان ابن أبي داود يظهر فضائل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وكان يقول:

«كلُّ الناس في حلٍّ؛ إلا من رماني ببغض علي -رضي الله عنه-»[(١)]، ولم يعجب ذلك محمد بن جرير، فقال له رجل: ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل علي -رضي الله عنه-، فقال ابن جرير: «تكبيرة من حارس»[(٢)].

قال المعلمي رادًّا قول الطبري -هذا-: «هذا ليس بجرح، إنما مقصوده: أنه كما أن الحارس قد يقول رافعًا صوته: «الله أكبر» لا ينوي ذكر الله -عز وجل-، وإنما يقصد: أن يسمع السرَّاق صوته، فيعرفوا أنه موجود يقظان؛ فلا تقدموا على السرقة، فكذلك قد يكون ابن أبي داود يروي فضائل علي؛ ليدفع عن نفسه ما رماه بعض الناس من النصب؛ وهو بغض علي -رضي الله عنه-»[(٣)].

وقال الذهبي: «لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه، كما لم يعتد بتكذيبه له، وكذا لا يسمع قول ابن جرير فيه؛ فإن هؤلاء بينهم عداوة بينة»[(٤)].

وقال: «لا يسمع هذا من ابن جرير؛ للعداوة الواقعة بين الشيخين»[(٥)].

وقال: «وقد وقع بين ابن جرير وابن أبي داود، وكان كل منهما لا ينصف الآخر»[(٦)].

وقد ذكر ابن عدي السبب الحقيقي الذي اتخذه خصومه ذريعة لتوجيه هذه التهمة إليه؛ وهو قوله في حديث الطير، إذ قال ابن عدي: «سمعت علي بن

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٨)، و«السير» (١٣/ ٢٢٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٥).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٧).

(٥) «السير» (١٣/ ٢٣٠).

(٦) المصدر السابق (١٤/ ٢٧٧).

عبد الله الداهري يقول: سألت ابن أبي داود بالرَّيِّ عن حديث الطير؛ فقال: إن صح حديث الطير؛ فنبوة النبي ﷺ باطل؛ لأنه حكى عن حاجب النبي ﷺ خيانة -يعني: أنسًا-، وحاجب النبي ﷺ لا يكون خائنًا»[١].

ولقد أورد الذهبي هذا الخبر، ثم قال: «هذه عبارة رديئة، وكلام نحس؛ بل نبوّة النبي ﷺ حق قطعي، إن صح خبر الطير، وإن لم يصح، وما وجه الارتباط؟ هذا أنس قد خدم النبي ﷺ قبل أن يحتلم، وقبل جريان القلم، فيجوز أن تكون قصة الطائر في تلك المدة. فرضنا أنه كان محتلمًا؛ ما هو بمعصوم من الخيانة، بل فعل هذه الجناية الخفيفة متأوِّلاً، ثم إنه حَبَس عليًّا عن الدخول كما قيل؛ فكان ماذا؟ والدعوة النبوية قد نفذت واستجيبت، فلو حبسه، أو ردَّه مرَّات؛ ما بقي يتصور أن يدخل ويأكل مع المصطفى سواه؛ اللهم إلا أن يكون النبي ﷺ قصد بقوله: «**ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيكَ، يَأْكُلُ مَعِي**» عددًا من الخيار، يصدق على مجموعهم أنهم أحب الناس إلى الله، كما يصح قولنا: أحب الخلق إلى الله الصالحون، فيقال: فمن أحبهم إلى الله؟ فنقول: الصديقون والأنبياء، فيقال: فمن أحب الأنبياء كلهم إلى الله؟ فنقول: محمد وإبراهيم وموسى، والخطب في ذلك يسير، وأبو لبابة -مع جلالته- بدت منه خيانة؛ حيث أشار لبني قريظة إلى حلقه، وتاب الله عليه، وحاطب بدت منه خيانة؛ فكاتب قريشًا بأمر تخفى به نبي الله ﷺ من غزوهم، وغفر الله لحاطب مع عظم فعله -رضي الله عنه-، وحديث الطير -على ضعفه- فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء؛ ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه، وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ، ولا يغلط، ولا يسهو. والرجل من كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفاظ رحمه الله -تعالى-»[٢].

---

(١) «الكامل» (٤/ ١٥٧٨).

(٢) «السير» (١٣/ ٢٣٢-٢٣٣).

وبالجملة؛ فهذه التهم التي صبت على ابن أبي داود، قد برأه الله من مذمتها.

ولقد ترك -رحمه الله- منظومته الحائية الدالة على أنه سلفي المنهج، أثري المعتقد، على سمت العلماء الأجلاء في التقيد برسوم الكتاب والسنة بفهم السَّلف الصَّالح.

فها هو يقول مصرحًا بعقيدته التي توافق ما عليه السلف الصالح، وما ورثه عن والده الإمام أبي داود وإمام أهل السنة أحمد بن حنبل -رحمه الله-:

تمسك بحبل الله واتبع الهدى ... ولا تك بدعيًّا لعلك تفلح

ودِن بكتاب الله والسنن التي ... أتت عن رسول الله تنجو وتربح

وقل غير مخلوق كلام مليكنا ... بذلك دان الأتقياء وأفصحوا

ولا تك في القرآن بالوقف قائلاً ... كما قال أتباع لجهم وأسجحوا

ولا تقل القرآن خلق قرأته ... فإن كلام الله باللفظ يوضح

وقل يتجلى الله للخلق جهرة ... كما البدر لا يخفى وربك أوضح

وليس بمولود وليس بوالد ... وليس له شبه تعالى المسبح

وقد ينكر الجهمي هذا وعندنا ... بمصداق ما قلنا حديث مصرح

رواه جرير عن مقال محمد ... فقل مثل ما قد قال في ذاك تنجح

وقد ينكر الجهمي أيضًا يمينه ... وكلتا يديه بالفواضل تنفح

وقل ينزل الجبار في كل ليلة ... بلا كيف جلَّ الواحد المتمدح

إلى طبق الدنيا يمنّ بفضله ... فتفرج أبواب السماء وتفتح

يقول ألا مستغفرًا يلق غافرًا ... ومستمنح خيرًا ورزقًا فأمنح

روى ذاك قوم لا يرد حديثهم ... ألا خاب قوم كذبوهم وقبِّحوا

وقل إن خير الناس بعد محمد وزيراه قدمًا ثم عثمان الأرجح
ورابعهم خير البرية بعدهم علي حليف الخير بالخير منجح
وإنهم والرهط لا ريب فيهم على نجب الفردوس في الخلد تسرح
سعيد وسعد وابن عوف وطلحة وعامر فهر والزبير الممدح
وقل خير قول في الصحابة كلهم ولا تك طعَّانًا تعيب وتجرح
فقد نطق الوحي المتين بفضلهم وفي الفتح آي في الصحابة تمدح
وبالقدر المقدور أيقن فإنه دعامة عقد الدين والدين أفيح
ولا تنكرن جهلاً نكيرًا ومنكرًا ولا الحوض والميزان إنك تُنصح
وقل يخرج الله العظيم بفضله من النار أجسادًا من الفحم تطرح
على النهر في الفردوس تحيى بمائه كحبَّة حمل السيل إذ جاء يطفح
فإن رسول الله للخلق شافع وقل في عذاب القبر حق موضح
ولا تكفرن أهل الصلاة وإن عصوا وكلهم يعصي وذو العرش يصفح
ولا تعتقد رأي الخوارج إنه مقال لمن يهواه يردي ويفضح
ولا تك مرجيًا لعوبًا بدينه ألا إنما المرجي بالدين يمزح
وقل إن الإيمان قول ونية وفعل على قول النبي مصرح
وينقص طورًا بالمعاصي وتارة بطاعته ينمى وفي الوزن يرجح
ودع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أزكى وأشرح
ولا تك من قوم تلهوا بدينهم فتطعن في أهل الحديث وتقدح
إذا ما اعتقدت الدهر ياصاح هذه فأنت على خير تبيت وتصبح

قال ابن بطة: قال أبو بكر بن أبي داود: «هذا قولي وقول أبي، وقول أحمد ابن حنبل، وقول من أدركنا من أهل العلم، ومن لم ندرك ممن بلغنا عنه، فمن قال غير هذا؛ فقد كذب»[1].

(١) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٣-٥٤)، و«السير» (١٣/ ٢٣٣ - ٢٣٦).

الكاشــف

عن أباطيل آرثر جيفري المجازف

في

مقدمته لـ «كتاب المصاحف»[١]

اطلعت على المقدمة التي كتبها المستشرق آرثر جيفري لـ «كتاب المصاحف»[٢]؛ فوجدتها مقدمة خطيرة تشكك في حفظ الله -تعالى- للقرآن الكريم، مما يدعو إلى الشك في هذه الحقيقة الكبرى التي لا يختلف فيها اثنان.

قرأت ما قاله المستشرق وتدبرته؛ فإذا به يهدم جهود علماء الرسم والأداء، ويهدد تاريخ أمة عنيت بكتاب ربها -تبارك وتعالى- عناية لم تتح لأمة سواها.

وسأذكر **الملاحظات الرئيسة** على هذه المقدمة:

١ - اعتمد المستشرق على نسخة الظاهرية، وهي نسخة ناقصة في بدايتها؛ ولذلك وضع المستشرق بابًا من عند نفسه: (باب من كتب الوحي لرسول الله ﷺ)، وكذلك أضاف أبوابًا أخر مثل: (ص١١) (باب من جمع القرآن)، و(ص١١٧) (باب ما اجتمع عليه كتّاب المصاحف).

وكذلك زاد ألفاظًا في بعض العناوين؛ كقوله (ص١١٥): (باب اختلاف خطوط المصاحف)، وفي الأصل: (اختلاف خطوط المصاحف).

٢- قابل نسخة الظاهرية مع نسخة دار الكتب المصرية، مع أن الراجح

(١) وقد استفدت في هذا البحث مما كتبه الدكتور محب الدين واعظ، جزاه الله خيراً.

(٢) وأعادت نشره دار الكتب العلمية بحذف المقدمة.

أنها منسوخة عن الظاهرية.

٣- جعل كل ما ورد في الكتاب مسلمًّا، وعدَّه من القرآن الكريم! وهذا لجهله بأهمية صحة الإسناد، وخلو المتن من العلل القادحة الفادحة؛ فأهدر خصيصة من أعظم خصائص الأمة الإسلامية؛ وهي «الإسناد».

٤- لجهله بالأسانيد؛ حصل منه تحريف لألفاظ الأداء، فَحَرَّف بعضها من: (عن وأن) إلى (بن) في عدة مواطن؛ كما في الأثر (٣١٦)، في قول المؤلف: «والحسن بن أبي الربيع: أن عبد الرزاق»، فذكر المستشرق (ص١١٢): «ابن عبدالرزاق»!

وفي الأثر (٤١٤) قال المؤلف: «نا محمد: نا شعبة»، فذكره المستشرق (ص١٥٣) محرَّفًا؛ قال: «محمد بن شعبة»!

وفي الأثر (٤٢٤) قال المؤلف: «محمد، عن سفيان» فحرَّفه المستشرق (ص١٥٥) إلى: «محمد بن سفيان»!

ووقع في أخطاء فادحة في تعيينه بعض رجال الأسانيد؛ ففي الأثر (٣٢١) قال (ص١١٢) عن (يونس): لعله ابن حبيب، وهو يونس بن يزيد!

وفي الأثر (٥١٨) قال (ص ١٧٥) عن زبيد بن الحارث: في الأصل «زبيد»، ولعل الصواب: «زيد»؛ يعني: زيد بن ثابت!

بل إن هذا المستشرق -المستغرق في جهله- جهل عمَّ المصنف! فقال (ص٣١): «هو يعقوب بن سفيان!!».

وإنما وقع في هذا الخطأ لأنه وجد في سند الأثر (٣١٨) قول المصنف: «حدثنا عمي، ويعقوب بن سفيان» بحذف الواو؛ فظن هذا الجويهل أن يعقوب هو عم المصنف! والصواب: أن يعقوب شيخه، وعمُّه هو محمد بن الأشعث؛ كما بيّناه في مواطن كثيرة من هذا الكتاب المبارك بإذن الله.

من هذه الأمور: يتضح جهل آرثر جيفري بأصول التحقيق العلمي والبحث الاستقرائي الموضوعي الذي تغنى به المستشرقون وأشياعهم من بني جلدتنا كثيرًا! وهم في الحقيقة من أبعد الناس عنه؛ لكنها عقدة الإعجاب بالأجنبي، ولو كان عدوًّا لله ورسوله! نسأل الله العافية وحسن الخاتمة.

وقال (ص٣):

«نتقدم بهذا الكتاب للقراء على أمل أن يكون أساسًا لبحث جديد في تاريخ تطور قراءات القرآن.

نشر في أيامنا هذه علماء الشرق كثيرًا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه؛ ولكنهم لم يبيِّنوا لنا ما يستفاد منه التطور في قراءاته، ولا ندري على التحقيق لماذا كفُّوا عن هذا البحث في عصر له نزعة خاصة في التنقيب عن تطور الكتب المقدسة القديمة، وعن ما حصل لها من التغير والتحوير ونجاح بعض الكتاب فيها؟!».

هذه الفقرة ظلمات بعضها فوق بعض:

١- الطعن في علماء المسلمين الذين حرسوا الشريعة، وردُّوا كيد المنافقين، وذبُّوا عنها بالبرهان والدليل والحجة.

وهذا دليل حقده على هذه الأمة المسلمة التي اختارها الله -تعالى- على علم، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، وقيض من أبنائها علماء أعلامًا ملؤوا الدنيا بالحق المبين.

٢- جعل القرآن الكريم كباقي الكتب المقدسة التي أصابها التحريف والتبديل! وهذا جهل منه بحقيقة القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد:

أ- القرآن الكريم كلام الله -عز وجل-، وكلام الله لا مبدل له، ولا

معقب عليه.

ب- القرآن الكريم محفوظ من التغيير والتحريف والتبديل بحفظ الله له: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، بينما الكتب السابقة لم تحفظ؛ لأن الله -عز وجل- عهد بحفظها إلى تلك الأمم؛ فأفسدوا وحرفوا، والبراهين على ذلك كثيرة.

ت- القراءات المتواترة قرآن؛ لأن النبيَّ ﷺ مبلغ عن ربه -عز وجل-.

ث- القراءات المتواترة ثابتة ثبوتًا قطعيًا.

وبهذا تسقط نظرية هذا المستشرق التي قد تخدع بعض السذج من المثقفين؛ وهي «تطور الكتب المقدسة»، و«تطور القراءات القرآنية»؛ لأن القرآن وقراءاته سنة متواترة متبعة، يتلقاها الآخر عن الأول، والخلف عن السلف، كابرًا عن كابر، وتسليم كف بكف.

وبهذا يتضح أن العلماء لم يكفوا عن البحث في «تطور الكتب المقدسة»(!)؛ كما زعم المستشرق جهلاً، وإنما أمانة ورعاية للحقيقة التي جهلها -أو كتمها، أو بدلها- هذا الصليبي الماكر.

وأما زعم هذا المستشرق: أن بعض كُتَّابهم نجحوا في تطوير الكتب المقدسة وما حصل لها من التبديل والتحريف؛ فهذه الكتب -التوراة والإنجيل- لم يحصل لها تطور، بل حصل لها تحريف وتغيير وتبديل عن الأصول الإلهية التي تركها الرسل، على أيدي من يشترون بآيات الله ثمنًا قليلاً: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ * فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٨ و٧٩].

وقال: ﴿يأَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ

قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُواْ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٤١].

زعم المستشرق (ص٣) بعد زعمه السابق: أن علماء الغرب عثروا على بعض القطع القديمة من القرطاس والبردى التي حفظت آيات وأسفارًا من الكتب السابقة، وأنها كانت لها نتائج كبيرة وأثر عظيم في تفسير التوراة والإنجيل وتأويلهما، ثم قال: «وأما القرآن: فلم نجد شيئًا من هذه الأبحاث؛ سوى كتاب واحد بسيط، وهو «تاريخ القرآن» لأبي عبد الله الزنجي، الذي طبع حديثًا في مصر».

وهذا التقول إفك مبين من وجوه:

١- قرن بين الكتب المحرفة -التوراة، والإنجيل- والكتاب المحفوظ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه -القرآن الكريم-؛ فالمقارنة باطلة، والقياس فاسد.

٢- جعل الكتب الإلهية نوعًا من التراث البشري الذي تقوم الحملات التبشيرية التنصيرية بالتنقيب عنه، ونسج حوله هالات من الكذب والتزوير والتبشير.

يظنون أنهم على شيء، وليسوا على شيء.

٣- إقراره بأنه لم يعثر إلا على «تاريخ القرآن» للزنجي؛ دليل على جهله وقصور باعه في البحث، فما للأعمى ونقد الدراهم!

٤- زعم أن تاريخ المصحف، يرادف التغيير والتبديل الذي حصل للكتب

السابقة، وهذا يدل على سوء النية وفساد السريرة والطوية، وأنه بيَّت مكرًا كبّارًا.

٥- إن تاريخ المصحف معروف منقول بالتواتر:

أ- فقد أنزل جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم نزل مفرقًا منجمًا حسب الحوادث.

ب- اكتمل نزوله بوفاة النبي المعصوم ﷺ.

ت- كتبه رسول الله ﷺ بواسطة كُتَّاب الوحي في الرقاع والأوراق وما كان متيسرًا من وسائل الكتابة.

ث- حفظه الصحابة حفظ صدر، فكان قد اجتمع له حفظان: حفظ الكتابة، وحفظ الصدر، وقبل ذلك كله: حفظ الله -تعالى- له.

ج- لما اسْتَحَرَّ القَتْلُ في القراء يوم اليمامة؛ أشار عمر -رضي الله عنه- على أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- بجمع المصحف بين الدفتين.

ح- ولما توسعت الفتوحات، وسرى اللحن إلى العرب؛ رأى أمير المؤمنين عثمان -رضي الله عنه- نسخ هذه الصحف التي كانت عند حفصة -زوج رسول الله ﷺ-، وتوزيعها على الأمصار والبلدان وحرق ما سواها، وقد حصل ذلك باتّفاق الصحابة وإجماعهم.

خ- ثم صار النقط والشكل ضرورة لضبط الأداء؛ كما سيأتي تفصيله وتأصيله.

د- أما القراءات القرآنية المتواترة؛ فكلها قرآن نزلت من عند الله -تعالى-، وكلها كاف شاف، وهذا مما يختلف به القرآن الكريم عن الكتب السابقة؛ فإنها نزلت على حرف واحد؛ كما أخبر الصادق المصدوق ﷺ.

ذ- لا يزال القرآن الكريم كما هو -لم يبدَّل، ولم يُحرَّف- منذ نزوله إلى

يوم الناس هذا، وحتَّى يرجع إلى الله فيرفع من السطور والصدور -فمنه بدأ وإليه يعود-.

ر- وأما علوم القرآن -من علم الرسم، والأداء، والوقف والابتداء، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والتفسير، وغريب القرآن، ومشكله، وإعجازه-؛ فمئات لا تعد ولا تحصى ... ولكن قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد.

يقول المستشرق (ص٤): «فأما أهل النقل؛ فاعتمدوا على أراء القدماء، وعلى هذه التخيلات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، والتي نقلها العلماء من دور إلى دور!».

بهذه الجهالة وقلة الحياء يطعن هذا الصليبي الماكر بخصيصة الإسناد التي تميزت بها الأمة الإسلامية على مدار التاريخ وثبت به الدين، فلولا الإسناد؛ لقال من شاء ما شاء.

وكذلك يطعن في جهابذة الإسلام أمناء الشريعة، الذين حفظوا الكتاب والسنة، ونقلوها بكل حرص وأمانة، حيث سجل التاريخ جهودهم وجهادهم، وبقيت آثارهم التي تقطع شك المتريب، وتقتل ظن الخراصين.

وكذلك طعن هذا المستشرق -المستغرق في حقده- في المعلومات التي وصلت إلينا وثبتت عندنا، ووصفها -بكلِّ خبث- بالموروث الشعبي والتخيلات؛ مما يدل على حقد وجهل كبيرين، وبذل عظيم للجهود للطعن والتشكيك بهذا الدين!

وقال (ص٤): «وإذا ما وجدوا بين هذه الآراء خلافًا اختاروا واحدًا، وقالوا: إنه ثقة، وغيره: ضعيف وكاذب».

هذا قدح واضح وجهل فادح بعلم الجرح والتعديل؛ الذي يعد -بحق-

من مفاخر الأمة الإسلامية.

وتشكيك بإخلاص علماء الجرح والتعديل، وأنهم يختارون ما يريدون ويتكلمون في الرواة بما يهوون!!

وكل هذه الأحقاد التي ورثها هذا المستشرق عن الآباء والأجداد تدل على أنهم لم يطلعوا على الضوابط الدقيقة التي رسم بها علماء الجرح والتعديل هذه الطريقة لمعرفة درجات الرواة: من سبر مروايات كل راو، وتتبع سيرته وأحواله منذ ولادته إلى وفاته، وكونه معروفًا بالطلب والرحلة، وجلوسه للإملاء، وشهادة علماء زمانه عليه، ثم يأتي الحكم مقررًا مجرًى على نسق عظيم من التحري والتدقيق، والسبر والتحرير، ورحم الله من قال: لولا حملة الدفاتر؛ لخطبت الزنادقة على المنابر ... وقد قيل: لو سكت من لا يعلم؛ لسقط الخلاف.

وقال (ص٤): «وأما أهل التنقيب؛ فطريقتهم: أن يجمعوا الآراء، والظنون، والأوهام، والتصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا بالفحص والاكتشاف ما كان منها مطابقًا للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد!».

والجواب من وجوه:

١- وصفه العلوم الشرعية -الموروثة بأصح طرق التلقي- بالظنون والأوهام والتصورات؛ يدل على جهل وحقد، وإنما يقيس علوم الإسلام على موروثات النصارى وخزعبلاتهم.

٢- إن جمع الظنون والأوهام لا يعطي تصورًا صريحًا، ولا رأيًا صحيحًا؛ بل استنتاجًا كسيحًا لا قوائم له، إذا قامت سوق البحث العلمي الاستقرائي الموضوعي.

٣- إن علماء الجرح والتعديل يعدُّون كل الأمور المتصلة بالسند والمتن،

والزمان والمكان، وأحـوال الجماعـات والفـرق والطوائـف والأشـخاص، فأمـا التفريق بينهما؛ فهو تفريق بين الشيء ولازمه، فعلمـاء الحديـث يقمشـون -أي: يجمعون المرويات- ثم يفتشـون -أي: يدرسـون السـند-، فـإن صـح نظـروا في الأمور الأخرى؛ ليكون الحديث سندًا ومتنًا خاليًا من العلل، سليمًا من الخلل.

وقـال (ص٤) عـن بـني جلدتـه الذيـن جعلـوا همهـم الطعـن في الديـن: «يجتهدون في إقامة قصائد هوميروس، أو نص رسائل أرسطو الفيلسوف».

والجواب من وجوه:

١- قياس فاسد، واستنتاج كاسد، وتشبيه بارد؛ حيـث قـارن بـين الكتـب الإلهية التي ينبغي تقديسها وصيانتها عن التحريف والتبديل وبين تراث الإغريـق الذي لا قيمة له ولا وزن، وإنما ترهـات وأسـاطير الأولـين، استخرجوها فهـي تملى حتى يومنا بين ظهرانيهم بكرة وأصيلاً، وتوارثوها جيلاً فجيلاً.

ثم يزعـم (ص٤): «إن الذيـن كتبـوا في تـاريخ القـرآن مـن المستشـرقين، والذين هم على شاكلته منصفون في أبحـاثهم صـادقو النيـة، وأن عـدم محابـاتهم ظاهر، ولم يكن قصدهم إلا الكشف عن الحق!».

سبحان الله! هكذا يصف أتباعه بالإنصـاف، وأشـياعه بعـدم الإجحـاف؛ بينما وصف علماء المسلمين من قبل بالطيش والاعتساف!!

ومن كان هذا حالـه؛ فادعـاؤه الإنصـاف بـاطل؛ لأنـه لا يمـيز بـين المحـق والمبطل.

بـل هـؤلاء المستشـرقون كمـا وصفهـم الدكتـور مصطفـى السـباعي في «الاستشـراق والمستشـرقون مـا لهـم ومـا عليهـم» (ص٤٣): «أغلـب هـؤلاء المستشرقين حين يبحثون عن هذه الأدلـة لا تهمهـم صحتهـا بمقـدار مـا يهمهـم إمكان الاستفادة منها؛ لدعم آرائهم الشخصية، وكثيرًا ما يستنبطون الأمر الكلي

من حادثة جزئية، ومن هنا يقعون في مفارقات عجيبة، لولا الهوى والغرض؛ لربؤوا بأنفسهم عنها».

ومن كان كذلك؛ فنيته صادقة في الطعن في الإسلام وتوجيه الانتقادات إلى القرآن الكريم المحفوظ من التناقض السالم من النقص، وهم لا يحابون المسلمين، بل يحابون قومهم من الكفرة الملاحدة؛ كما صنع هذا الصليبي الماكر؛ حيث طعن في علماء المسلمين، ومدح قومه من المستشرقين الحاقدين!

قال (ص٤): «فكثيرًا ما تُناقِضُ أبحاثُهم بهذه الطريقة تعليمَ أهلِ النقل الذي قد عُرِف بين العلماء من زمن بعيد».

والجواب من وجوه:

١- التناقض دليل على بطلان النتائج وفساد الطريقة، وكفى بهذا دليلاً على سقوط منهج المستشرقين.

٢- طريقة المستشرقين تحكيم العقل المجرد، وشرع الله المنزل لا يصلح فيه ذلك، فالعقل تابع للنقل؛ لأن ادعاء العقل القدرة على الاستقلالية دليل على فساده وعدم استقامته.

٣- الذي لا يستطيع البحث والاستقراء يقلد أصحاب الشأن؛ وهم علماء المسلمين، وأما المستشرقون؛ فهم عن العلم بمعزل، ومنزلهم منه أبعد منزل، ولله در القائل:

فاعن به ولا تخض بالظن   ولا تقلد غير أهل الفن

قال (ص ٤و٥): «بأن كتاب نولدكي «تاريخ القرآن» هو أساس كل بحث في علوم القرآن في أوروبا، مع زيادات لبعض تلاميذه!

وقال: ليس بالممكن إيضاح كل ما قالوه في هذا الكتاب؛ لذا سيذكر أهم نتائج الكتاب، وضمنها سبع نقاط.

النقطة الأولى: «لما قبض النبي ﷺ لم يكن في أيدي قومه كتاب».

والجواب على هذه النقطة من وجوه:

١- لقد جُمع القرآن كاملاً في عهد رسول الله ﷺ، وكان يأمر بكتابته، وعَرَضَه على جبريل -عليه السلام- في كل سنة مرة، وكانت العرضة الأخيرة مرتين، وهذا أمر متواتر؛ نقله الكافه عن الكافه، وهذا من أعظم طرق الإثبات.

٢- قوله: «وهذا قول لا يقبله المستشرقون».

والجواب: قول المستشرقين هذا لا يهمنا؛ لأمرين:

أ- أنهم خصوم للإسلام، وقول الخصم وشهادته مرفوضة نقلاً وعقلاً وفطرة.

ب- أن طرق الإثبات عندهم غير مضطردة؛ وبخاصة في الدراسات الإسلامية.

٣- وأما استدلاله بقصة إشارة عمر على أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- بجمع المصحف بعد مقتل القراء يوم اليمامة؛ فدليل على قصوره في الفهم، وجهله في الاستدلال من وجوه:

أ- أن القصة فيها ما يدل على عكس قوله؛ فالقرآن كان مكتوباً في الصحف؛ لكنها مفرقة.

ب- أن أمر أبي بكر زيد بن ثابت أن يأتي كل صحابي بما لديه مكتوباً يوافق الحفظ؛ وهذا زيادة في التوثيق، وتشديد في التأكد من موافقة المكتوب للمحفوظ.

ت- أن أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كانا من حفاظ القرآن، فموافقتهما على زيد دليل على أن القرآن محفوظ في السطور والصدور، والمراد من الأمر: جمعه وترتيبه مكتوباً.

٤- قال (ص ٥): «وفضلاً عن ذلك: فإن علماء الغرب لا يوافقون على أن ترتيب نص القرآن كما هو اليوم في أيدينا من عمل النبي».

والجواب من وجوه:

١- لا خلاف بين علماء المسلمين أن ترتيب الآيات توقيفي.

قال الزركشي: «فأما الآيات في كل سورة، ووضع البسملة أوائلها؛ فترتيبها توقيفي بلا شك ولا خلاف فيه، ولهذا لا يجوز تعكيسها»(١).

ثم أورد كلام أهل العلم؛ كأبي جعفر بن الزبير، والقاضي أبي بكر، ومكي.

وهذا أمر مشهور وواقع مشهود، وقد أورد السيوطي(٢) أدلَّة كثيرة على ذلك؛ منها:

عن ابن الزبير، قال: قلت لعثمان: ﴿**والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً**﴾ [البقرة: ٢٤٠] قد نسختها الآية الأخرى، فَلِمَ تكتبها أو تدعها؟

قال: «يا ابن أخي! لا أغير شيئاً من مكانه»(٣).

قال الحافظ ابن حجر: «وفي جواب عثمان دليل على أن ترتيب الآي توقيفي»(٤).

٢- وأما ترتيب السور في القرآن؛ ففيه قولان:

أ- ذهب فريق إلى أنه توقيفي:

قال الكرماني: «ترتيب السور هكذا هو من عند الله في اللوح المحفوظ

---

(١) «البرهان» (١/ ٢٥٦).

(٢) «الإتقان» (١/ ١٧١ - ١٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (٨/ ١٩٣ و٢٠١).

(٤) «فتح الباري» (٨/ ١٩٤).

على هذا الترتيب».

وقال الطيبي: «أُنزل القرآن أولاً جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم أُنزل مفرقاً على حسب المصالح، ثم أثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبت في اللوح المحفوظ»[١].

ب- وذهب الآخرون إلى أن ترتيب السور من فعل الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-، وأن النبي ﷺ فوَّض ذلك إلى أمته من بعده، وهو قول مالك بن أنس، والقاضي أبي بكر بن الطيب -فيما اعتمده واستقر عليه من رأيه من أحد قوليه[٢]-.

قال الزركشي: «والخلاف يرجع إلى اللفظ؛ لأن القائل بالثاني يقول: إنه رمز إليهم بذلك؛ لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال الإمام مالك: إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ، مع قوله بأن ترتيب السور اجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنه: هل ذلك بتوقيف قولي، أم مجرد استناد فعلي؛ بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر؟

فإن قيل: فإذا كانوا قد سمعوه منه كما استقر عليه ترتيبه؛ ففي ماذا عملوا الأفكار؟ وأي مجال بقي لهم بعد هذا الاعتبار؟

قيل: قد روى مسلم في «صحيحه» عن حذيفة؛ قال: «صليت خلف النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح سورة البقرة، فقلت: يركع عند المئة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران...» الحديث.

فلما كان النبي ﷺ ربما فعل هذا إرادة للتوسعة على الأمة، وتبياناً لجليل

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٧٦).

(٢) «البرهان» (١/ ٢٥٧).

النعمة؛ كان محلاً للتوقف، حتى استقر على ما كان من فعله الأكثر، فهذا محل اجتهادهم»[١].

وقال ابن حجر: «ومما يدل على أن ترتيب المصحف توقيفي: ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس -حذيفة- الثقفي؛ قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف... فذكر الحديث، وفيه: فقال لنا رسول الله ﷺ: «**طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبِي مِنَ القُرْآنِ، فَأَرَدْتُ أَنْ لا أَخْرُجَ حَتَّى أَقْضِيهِ**»، قال: فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ؛ قلنا: كيف تحزّبون القرآن؟ قال: نحزبه ثلاثة سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من ق حتى نختم.

قلت: فهذا يدلُّ على أنَّ ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ، ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة، بخلاف ما عداه»[٢].

وقال السيوطي: «ومما يدل على أنه توقيفي: كون الحواميم رتبت ولاء، وكذا الطواسين، ولم ترتب المسبّحات ولاء، بل فصل بين سورها، وفصل بين (طسم الشعراء) و(طسم القصص) بـ (طس) مع أنها أصغر منهما، ولو كان الترتيب اجتهادياً؛ لذكرت المسبحات ولاء، وأخرت (طس) عن القصص.

والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي؛ وهو: أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال، ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سوراً ولاء على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرد حديث قراءته النساء قبل آل عمران؛ لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز»[٣].

---

(١) «البرهان» (١/ ٢٥٧).

(٢) «فتح الباري» (٩/ ٤٢-٤٣).

(٣) «الإتقان» (١/ ١٧٧).

القلب يطمئن والنفس تنشرح إلى القول: بأن ترتيب سور القرآن توقيفي عن الرسول ﷺ؛ لأن الصحابة الذين تولوا جمع القرآن بعد وفاة الرسول ﷺ هم من أعلم الصحابة وأتقاهم وأورعهم، لا يخالفون ترتيبًا عهدوه عن النبي ﷺ.

وأما ما عرف عن بعض مصاحف الصحابة، وأن الترتيب فيها يخالف ترتيب المصحف؛ فذلك لأمور عدة:

أولها: كما قال الزركشي: «ترتيب بعضها بعد بعض ليس هو أمراً أوجبه الله، بل أمر راجع إلى اجتهادهم واختيارهم؛ ولهذا كان لكل مصحف ترتيب؛ ولكن ترتيب المصحف العثماني أكمل»[1].

ثانيًا: دوَّن كل صحابي ما تلقاه عن الرسول ﷺ حسب زمن تلقيه، ولم يكمل بعد نزول القرآن الكريم، فقد يكون الصحابي دوَّن سورة قبل أخرى؛ لأنه أخذها قبل الثانية، وصحابي آخر دونها عكسه حسب التلقي؛ لأن الهدف هو العمل بما جاء به القرآن الكريم.

ثالثًا: رجوع جميع الصحابة -رضي الله عنهم- إلى ترتيب عثمان بن عفان -رضي الله عنه- دون اعتراض، وموافقتهم عليه؛ دليل على أنهم لم يراعوا الترتيب في تدوين مصاحفهم، لعدم وجوب ذلك، بل المهم ترتيب الآيات في السورة.

قال البغوي: «ثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمان النبي ﷺ، ويشبه أن يكون النبي ﷺ إنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعضه، ويرفع الشيء بعد الشيء من تلاوته، كما ينسخ بعض أحكامه، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه أدى ذلك إلى الاختلاف، واختلاط أمر الدين،

---

(١) «البرهان» (١/ ٢٦٢).

فحفظه في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدون»[(١)].

وقال: «إن الصحابة -رضي الله عنهم- جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله -سبحانه وتعالى- على رسوله من غير أن زادوا فيه أو نقصوا منه شيئاً، والذي حملهم على جمعه ما جاء بيانه في الحديث، وهو أنه كان مفرقاً في العسب واللخاف وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته، ففزعوا فيه إلى خليفة رسول الله ﷺ ودعوه إلى جمعه، فرأى في ذلك رأيهم، فأمر بجمعه في موضع واحد باتفاق من جميعهم، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئاً أو أخروا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ.

وكان رسول الله يلقن أصحابه ويعلمهم ما ينزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل -صلوات الله وسلامه عليه- إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقيب آية كذا في السورة التي يذكر فيها كذا ...

ثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على الترتيب الذي هو في مصاحفنا، أنزله الله -تعالى- جملة واحدة في شهر رمضان ليلة القدر إلى السماء الدنيا، كما قال -سبحانه وتعالى-: ﴿**شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال الله -عز وجل-: ﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾ [القدر: ١].

ثم كان ينزله مفرقًا على رسوله ﷺ مدة حياته عند الحاجة، وحدوث ما يشاء الله -عز وجل-، قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سببًا لبقاء القرآن في الأمة؛ رحمة من الله -عز وجل-

---

(١) «شرح السنة» (٥/ ٥١٩).

على عباده، وتحقيقًا لوعده في حفظه؛ كما قال الله -عز وجل-: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [الحجر: ٩]»[١].

النقطة الثانية: اختلاف مصاحف الصحابة.

ذكر المستشرق (ص ٥-٦): «أن كثيرًا من الصحابة جمعوا القرآن في مصحف، وسمى علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وسالمًا مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن مسعود، وأبا موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأبا زيد، ومعاذ بن جبل، ثم قال: وزعم بعض الكتبة أن المراد بالجمع في هذا الحديث: الحفظ؛ ولكنا لا نوافق على قولهم هذا».

ويستشهد على قوله بما يأتي:

١- أن عليًا حمل ما جمعه على ظهر ناقته وجاء إلى الصحابة.

٢- سمى الناس ما جمعه أبو موسى لباب القلوب.

٣- حرق عثمان ما جمعه أبي.

٤- أبى عبد الله بن مسعود أن يقدم ما جمع من القرآن إلى عامل عثمان بالعراق.

ثم يقول مبينًا هدفه ومراده:

«وكانت هذه المصاحف يختلف بعضها عن بعض؛ لأن كل نسخة منها اشتملت على ما جمعه صاحبها، وما جمعه واحد لم يتفق حرفيًا مع ما جمعه الآخرون».

والجواب على هذه النقطة من وجوه:

١- لم يلتزم كل صحابي تدوين القرآن كله، وإلا؛ لما لزم جمعه في عهد أبي

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٥٢١-٥٢٣).

بكر الصديق -رضي الله عنه-.

٢- أن كل صحابي دَوَّن ما تيسر له، ولذلك كان عند أحدهم مكتوباً ما ليس لدى الآخر من الآيات والسور.

٣- ما ورد من اختلاف القراءات اختلاف تنوع لا تضاد، فالقرآن أنزل على سبعة أحرف.

وبذلك يتبين طيش آرثر جيفري وسفهه وسوء قصده؛ حيث لم يستطع كتمان طعنه في كتاب الله: «وما جمعه واحد لم يتفق حرفياً مع ما جمعه الآخرون!!».

٤- وأما قوله (ص ٥) في هذه النقطة: «أما المصحف الذي كتبه زيد بن ثابت لأبي بكر الصديق؛ فكان -أيضًا- في رأي المستشرقين مصحفاً خاصًّا، لا رسميًّا؛ كما زعم بعضهم».

فجوابه:

أ- لقد كان مصحفاً خاصاً وعاماً:

فهو مصحف خاص؛ لأنه أراد جمع القرآن الكريم في مصحف واحد؛ ليسهل الرجوع إليه مع اتفاق الصحابة جميعاً على حفظه في الصدور.

وهو مصحف عام من جهة تدوينه ونسخه؛ بأمر الخليفة الراشد، وتواتر الصحابة جميعاً بإتيان ما لديهم من الآيات المكتوبة، ثم كتب زيد بن ثابت المصحف وأجمع الصحابة على ذلك ورضوا به.

النقطة الثالثة (ص ٦) عنوانها: أخذ مصاحف الصحابة مقاماً يعتد به في الأمصار.

مدارها على مسألة أن بعض الصحابة كانت لهم مصاحف، ولذلك يحاول المستشرق الدندنة على أن هذه المصاحف أخذت مقاماً يعتد به في الأمصار؛

مريداً التوصل إلى اختلاف هذه المصاحف معتمداً على الخلاف الناشئ في غزوة أذربيجان في بعض القراءة حتى أنكر بعضهم على بعض.

والجواب من وجوه:

١- لم تكن عند الصحابة مصاحف قبل المصحف الإمام، وما استنسخ عنه من المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار، وإنما كانت عندهم صحف دوَّنوا فيها بعض السور مع حفظهم لكتاب الله.

٢- اختلاف القُرَّاء في أذربيجان وغيرها؛ اختلاف في بعض وجوه القراءة، وليس اختلافاً في آي القرآن وسوره.

٣- أن إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- حصل على المصاحف العثمانية، ولم ينقل خلاف بينهم، واستقر هذا الأمر في الأمة المحمدية حتى قيام الساعة، فيرفع القرآن من السطور والصدور ممن إليه بدأ وإليه يعود.

٤- ويزعم المستشرق: «بأن أهل كل بلدة تمسكوا بالمصحف المقروء في مصره».

وهذه مجازفة وغلطة كاشفة لمقاصد المستشرقين في إثبات اختلاف المصاحف؛ فاختلاف الأمة، وأنه ليس عندها مصحف واحد محفوظ!

وهذا تناقض؛ فإن كل أهل مصر تلقوا المصحف العثماني بالرضا والقبول، فلم يقع تنازع -أو اختلاف- بعد ذلك وإلى يوم الناس هذا، ولن يقع حتى يوم الدين!

٥- ثم يقول المستشرق: «بأن أهل الشام اتفقوا على مصحف أبي بن كعب».

وهذا جهل مركز؛ لأن أبياً كان بالمدينة، والذي كان بالشام أبو موسى الأشعري(!).

النقطة الرابعة (ص ٦-٧): «جمع عثمان الناس على حرف واحد».

ذكر المستشرق السبب في ذلك، ثم أردفه بكيفية الجمع: مبتدئاً بالرأي الضعيف الذي لا يؤيده أي برهان، ثم ثنى بالرأي الراجح المشهور مصدَّراً بصيغة التمريض، ثم ختم برأي آخر لا يقره العقل ولا الواقع، ثم قال: «ونحن نشك في هذين الرأيين».

والجواب من وجوه:

١- هذه طريقة المستشرقين؛ يصححون الرأي الضعيف ويصدرون أقوالهم به، ويمرون على الصواب بصيغة التشكيك ثم يرفض القولين؛ فتقع الحيرة والشك، وهذا غاية أمنياته؛ تشكيك الأمة في كتاب ربها، ألا ساء ما يصفون!

٢- أن نسخ عثمان للمصاحف لا يرجع إلى اختلاف مصاحف الأمصار، وإنما الاختلاف في أداء القراءة في بعض الأمصار؛ كما أخبر حذيفة بن اليمان عثمان بن عفان، فجمع عثمان الناس على المصحف الإمام بإجماع الصحابة، ولذلك طلب الصحف التي جمعها أبو بكر وكانت عند حفصة؛ فنسختها ووزعها على الأمصار، وأرسل مع المصحف المكتوب قارئًا يُعلّم الناس؛ فقطع الله بذي النورين مادة الخلاف، وحسم وسيلة الاختلاف، فلله دره وعليه شكره.

النقطة الخامسة (ص ٧-٨): «خلو مصحف عثمان من النقط والشكل».

يقرر المستشرق في هذه النقطة: بأن القراء في الأمصار وضعوا النقط والشكل على مقتضى معاني الآيات من عند أنفسهم، ثم ظهرت بالتدريج قراءات في الأمصار.

والجواب على ذلك:

١- أن المصحف الإمام كتب بالخط العربي، الذي لم يكن منقوطاً ولا مشكولاً؛ لعدم الحاجة إلى ذلك، فالعربية سليقة ذلك الجيل، وإنما كان الشكل

والنقط عند ظهور اللحن.

فهذا خطأ تاريخي وقع فيه آرثر جيفري.

٢- أن المصحف الإمام أرسل معه قارئ إمام، فكان المحفوظ في الصدور موافقًا لما هو مكتوب في السطور، وتعلم الناس القراءة من الأئمة وليس من المصحف المكتوب، فالقراءة سنة ماضية يأخذهما اللاحق عن السابق بالتلقي المباشر.

٣- تعرية المصحف من النقط والشكل كان عن قصد شريف وذمة متناهية؛ لتحتمل الكلمة أوجه القراءات المتواترة.

٤- ظهور القراءات كان نتيجة لاختيار كل قارئ حرفاً كما أخذه عن رسول الله ﷺ؛ لأن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها كاف شاف، فأيما حرف قرأ به القارئ؛ فقد وافق السنة، وأدى الواجب.

النقطة السادسة (ص ٨): «قوة اختيار بعض القراء».

يذكر المستشرق أسس اختيار القراءة، ولعله يقصد: الشروط التي ينبغي توفرها حتى تكون القراءة صحيحة، أو حتى تكون قرآناً يتلى، فيذكر الشروط الثلاثة؛ لكن بتحريف أحد الشروط! فلم يذكر صحة السند، بل قال: أن تكون روايتها من الصحابة.

ثم ذكر بأن ابن مجاهد اقترع بين القراء؛ فاختار السبعة!

والجواب على ذلك:

١- أن الأسس التي وضعها أئمة القراءات تحدد القراءة الصحيحة حتى تكون قرآناً يتلى، وتميز القراءات الشواذ، فهي من حفظ الله -تعالى- لكتابه.

٢- لم يكن اختيار القراء لقراءتهم عن طريقة القرعة؛ فهذه من كيسه البئيس، وجهله التعيس.

٣- قوة القراءة تابعة لكثرة الرواية عن الإمام وطول ممارسته للتدريس، وإلا؛ فالقراء كثيرون.

٤- قوله: «إن اختيار السبعة بناء على الحديث المشهور: «**أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**»».

فالجواب عليه من وجوه:

أ- القراءات المتواترة ليست هي الأحرف السبعة؛ ولذلك فالقراءات المتواترة عشرة، وبعضهم جعلها أربع عشرة قراءة، فليس هناك ترابط بين الحديث وعدد القراءات المتواترة.

ب- أن الأحرف السبعة هي أقصى ما تقرأ به الكلمة من الآية، فلا يزيد احتمال قراءتها على سبعة أوجه؛ هذا الصحيح المختار، وصدق من قال: «من تكلم في غير فنه؛ أتى بالعجائب».

النقطة السابعة (ص ٨-٩) عنوانها: «ترجيح وتعميم قراءة حفص».

والجواب من وجوه:

١- لا يوجد ترجيح بين القراءات المتواترة، فكلها متساوية في نظر الشرع؛ فجميعها قرآن محفوظ، متعبد بتلاوته.

٢- قوله: «فاستحسنوا من روايات رواية نافع ...».

وهذا ليس استحساناً؛ لأن كل الروايات حسنة، بل وقع على هذا الاختيار؛ لكثرة المدارسة والممارسة.

٣- وأما قوله: «واستمرت هذه الروايات معمولاً بها في كل عصر إلى أن فاقت ثلاثة منها على غيرها».

فالجواب:

أ- ليس هذا ترجيحاً بين القراءات، وليس بعضها أفضل من بعض؛ لأنها

كلها ثابتة عن رسول الله ﷺ بدرجة واحدة بلغت التواتر.

ب- أن الاشتهار والانتشار له أسباب معروفة؛ منها: كثرة الممارسة، ومتابعة المدارسة، وتعدد تلاميذ القارئ ونشاطهم.

٤- وأما قوله (ص ٩) في تاريخ تطور قراءات القرآن: «وقد حققوا أن نتيجة بحثهم هذه أقرب للأحاديث المختلفة والروايات المتناقضة، وأكثر موافقة لأحوال القرون الأولى وحوادثها»!

والجواب من وجوه:

أ- هكذا يحاول هذا المستشرق أن يأتي بمنهج جديد في البحث والاستقراء، غريب عن حضارة الأمة، شاذ عن ثقافتها؛ لقطع الأمة عن ماضيها الذي صنع منها خير أمة أخرجت للناس، وهو الذي صنع المدينة الأوروبية الغربية، وعلمهم أصول البحث والاستقراء المنهجي، وإلا؛ فعصورهم الوسطى هي عصور الظلام، أما عصورنا الوسطى؛ فهي عصور النور والرحمة، فشتان ما بين العصرين، وهيهات أن يقاس الظلام على النور، فلا يستويان -حالاً ولا مآلاً-؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار!

ب- ليس هناك تطور على القراءات القرآنية، فهي ثابتة بالتواتر عن المعصوم ﷺ، ولا تمتد إليها يد بشر إلا بالتصنيف والتأكيد والتدوين، فوصلت إلينا كما أنزلها الله -تعالى- محفوظة؛ لقوله -تعالى-: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩].

ت- لا يوجد روايات متعارضة ولا أحاديث متناقضة في موضوع القرءات؛ من حيث النظر، والعقل، والإنصاف، فكل ما كان ظاهره كذلك؛ أمكن الجمع بينهما بأدنى إشارة وأسهل عبارة، ولذلك؛ فالتعارض والتناقض قائم في قلوب المستشرقين الحاقدة وعقول المستغربين الكاسدة، التي تبذر الشك؛ لأنها تعلم أن القلوب ضعيفة، والشبة خطافة؛ ولكن تعيش لها الجهابذة.

ثم يلخص آرثر جيفري تاريخ تطور القرآن -في زعمه-، فيذكرها كما يلي:

١- طور المصاحف القديمة.

لعله يقصد بها: القرآن المكتوب في الأكتاف وما شابهها، فهي لا تسمى مصاحف قديمة، بل هي آيات مكتوبة منزلة من عند الله -تعالى- على نبيه محمد ﷺ، وهي ذاتها المكتوبة في المصاحف التي بين أيدينا.

٢- طور المصاحف العثمانية التي بعث بها إلى الأمصار.

إن كان يقصد بلفظة (الطور) حدوث جديد فيها؛ فلا يصح إطلاق هذه اللفظة، بل الأصح أن يقال: دور المصاحف العثمانية التي بعث بها إلى الأمصار؛ لأن عثمان -رضي الله عنه- نسخ القرآن المنزل المكتوب في عهد أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- كما هو، ووزَّعه إلى الأمصار من دون تغيير أو تبديل.

٣- طور حرية الاختيارات في القراءات.

هذه العبارة طعن في المسلمين وكذب عليهم، وإلاَّ؛ فالمسلمون متعبدون بالقراءة، وهي سنة متبعة منقولة؛ كما أنزله الله -تعالى-، ولم يكن هناك اختيار.

٤- طور تسلط السبعة أو العشرة.

لفظة (التسلط) غير سليمة، بل تحمل معاني القهر والفرض بالقوة واستقصاء الآخر، بل لفظ (الاختيار) أولى؛ لأنه المصطلح العلمي المتبع عند أئمة القراءة.

٥- طور الاختيار في روايات العشرة.

لم يكن هناك اختيار؛ بل اشتهار لبعض القراء والرواة.

٦- طور تعميم قراءة حفص، وهو طور النسخ المطبوعة.

لم يكن هناك تعميم لأي قراءة من أي جهة معينة، بل حصل اشتهار

للبعض وتداول أكثر من غيرها من القراءات والأمصار.

وبعد؛ فقد عرض آرثر جيفري ما دار بخاطره وعقله من طعن في القرآن الكريم والقراء والمسلمين، يدلي بعبارة فيها بيان خطئه وقصوره، وبطلان نتائجه، واعتراف الباحث بنفسه على خطئه، واعتزازه به دليل على جهله وغروره.

فمن عبارته (ص ٩): إن نتيجة هذه الأبحاث لا يتفق وما عليه المسلمون من تاريخ القرآن.

والجواب من وجوه:

أ- هذه عبارة صريحة دالة على خطورة بحثه وبعده عن الصواب؛ لأن القرآن الكريم كتاب هذه الأمة المسلمة، وفيه سبيل رشدهم وفلاحهم، وهم أدرى به من غيرهم، ولو كانت النتائج صحيحة وسليمة؛ لاتفق المسلمون عليها، وهذا دليل على بطلان نتائجهم.

لأن هذا المستشرق وأمثاله من أعداء الإسلام وأهله لو علموا المنهج المتبع في الأبحاث الإسلامية وسلكوه؛ لتوصلوا إلى ما توصل إليه المسلمون ووافقوهم؛ ولكن هيهات والحقد يملأ قلوبهم وفكرهم.

ومن عبارته (ص ٩-١٠): «لا يهمنا في بحثنا هذا كونه حقاً أو باطلاً، وإنما المهم هو: بيان ما وصلنا إليه بعد التحري والتنقيب».

والجواب على ذلك من وجوه:

١- الجاهل لا يفرق بين الخطأ والصواب؛ فلذلك فهو يخبط خبط عشواء، ويخرج بنتائج شوهاء؛ ليقال عنه: باحث ومفكر.

٢- وهذه العبارة تنبئ عن حقد وجهل:

أما الحقد؛ فهو يريد تدمير مناهج البحث الإسلامي التي لا توافقه، ولا يرضى المسلمون بما توصل إليه من تاريخ المصحف.

وأما جهله؛ فالذي لا يهمه الصواب والحق فهو جاهل، والأولى أن يريح ويستريح: يريح البشرية من هرائه، ويستريح من تبعة سوء قصده وخبث مراده: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

٣- التحري والتنقيب له أصوله المعتبرة عند المحققين، أما الذي يريد ذلك ولا يسلك مسالكه؛ فهو من الهالكين!

٤- ادعاؤه التحري والتنقيب باطل؛ لأنه ليس من أهله، وليس عنده إلمام بتاريخ المصحف حتى يبحث وينقب، وفاقد الشيء لا يعطيه، ولذلك؛ فادعاؤه يهينه ويرديه.

وفي نهاية مقدمته (ص ١٠) يؤكد آرثر جيفري أموراً:

١- تدقيق الدراسة عن الأطوار التي ذكرها، لا سيما الطور الأول والثالث.

٢- جمع ما بقي من حروف المصاحف القديمة التي تقدمت مصحف عثمان.

٣- البحث عن رسم المصاحف العثمانية.

٤- جمع القراءات التي عرفت في زمن الاختيار.

٥- الكشف عن النص الأصلي لكل قارئ من القراء السبعة، أو العشرة.

ثم يعقب فيقول: «ثم بعد ذلك نسأل: متى، وكيف، ولماذا اختير لكل منهم روايتان من روايات رواتهم الكثيرة؟ وكيف ظهرت رواية حفص على روايات أصحابه؟! ونظرة قصيرة في «كتاب المصاحف» لابن أبي داود؛ تُمَكِّننا من الوصول إلى أول مراتب هذا البحث».

والجواب من وجوه:

أ- يريد من كلامه -هذا- أن ينبه القارئ ويوجهه إلى نقطة خطيرة في

نفسه؛ وهي ما سماها بالطور الأول (طور المصاحف القديمة)، كأنه يعني: أن هناك مصاحف قديمة، ثم كتب عثمان مصاحف أُخر ووزَّعها غير تلك الأولى؛ لذا يلفت نظر القارئ إلى هذا الكتاب؛ لأنه احتوى بعض القراءات التي لم تثبت بالتواتر، وبالتالي: فهي لا تسمى قرآناً وليست موجودة في المصحف، ظناً منه بأن هذه الآيات من المصاحف القديمة، وجهل ما لدى المسلمين من شروط اتفقوا على توفرها؛ لتكون القراءة صحيحة تتلى، ويثاب القارئ عليها، وتسمى قرآناً.

ب- وأما قضية البحث عن رسم المصاحف العثمانية؛ فلا أدري ما يقصد منها؟ والمصحف بين أيدي المسلمين مكتوب على الرسم العثماني، وكتب القراءات قاطبة تبين ذلك وتوضحه.

ت- أما جعله «كتاب المصاحف» بريداً لمقاصده الخبيثة وسوء جهله؛ فهو مردود من وجوه كثيرة:

أ- أن المصنف ساق مادته بالأسانيد، ومن أسند؛ فقد أحال، وعليه: فالمحققون يميزون بين ما ثبت إسناده عما دونه، فيحتجون بالأول ويعرضون عن الثاني.

ب- جميع القراءات المتواترة مجموعة معروفة أصلاً وفرعًا، ومتداولة بين القراء؛ فلا يحتاجون إلى أمثال هذا المستشرق المستغرق في جهله وعماه، واتباعه لمكره وهواه.

ولذلك؛ فجميع هذه الدراسات الاستشراقية التي أرادت طمس الهوية الإسلامية بادت إلى الأبد، وإن سادت بعض الأمر، فإن عادوا؛ فقد أعددنا لهم العُدَدَ والعَدَدَ، ومن الله النصر والتأييد والمدد.

السَّمَاعَات

لكتاب «المصاحف»

السماعات(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

«لا إله إلا الله» أعدها للقائه

١- أخبرنا بجميع «كتاب المصاحف» لابن أبي داود الشيخ الإمام المسند بقية المشايخ فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي -أكرمه الله تعالى ورضي عنه-، بقراءتي عليه.

قلت له: أخبرك الشيخ أبو البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغدادي قراءة عليه وأنت تسمع في سنة اثنتين وست مئة، من أوله إلى آخر الجزء الثالث المعلم عليه بالحمرة عند قوله: «وقد جاءت في القرآن حروف كتبت على غير الهجاء»، ومن هذا الموضع إلى آخر الكتاب أخبرك إجازة إن لم يكن سماعًا.

ح وأخبرك بجميع الكتاب إجازة إن لم يكن سماعًا: العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي.

ح وأخبرنا بجميعه إجازة المشايخ: أبو الفضل عبد الواحد بن عبد السلام ابن سلطان البيّع الأزجي المصري، وأبو زكريا يحيى بن أحمد الأواني، وأبو يعلى حمزة، وأبو الفرج محمد ابنا علي بن حمزة بن فارس بن القبيطي الحراني، والشيخ برعس بن عبد الله عتيق بن حمدي، وأبو بكر محمد بن أبي عبد الله بن أبي الفتح

(١) السماع: مصطلح يطلق عند المحدثين عن سجل فيه أسماء الحاضرين الذين سمعوا الكتاب عن الشيخ بقراءته، أو عن تلاميذه، ويستفاد منه أمران:

١- وسيلة تؤكد نقل الكتاب كما وضعه المصنف دون تغيير.

٢- وسيلة لإثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه بسند متصل.

وهذه السماعات من «ظ».

النهرواني، وأبو بكر المبارك بن صدقة بن يوسف الباخرزي.

كلهم قالوا:

أبنا القاضي أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي قراءة عليه، وقال الكندي بقراءتي عليه.

قال: أبنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة.

قال: أبنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن القاسم البزاز ابن الأدمي.

أبنا أبو بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني المؤلف -رحمهم الله أجمعين-.

٢- سمع جميع «كتاب المصاحف» من هذه النسخة على الشيخ الإمام العالم الأوحد، بقية السلف، رحلة الطلبة، فخر الدين أبي الحسن علي ابن الإمام شمس الدين أبي العباس أحمد بن عبد الواحد المقدسي، بنقل سماعه فيه كما عيّن وبإجازته من الشيوخ المذكورين أعلاه بسندهم.

بقراءة الشيخ الإمام العالم المفيد نور الدين أبي الحسن علي بن مسعود بن نفيس الموصلي ثم الحلبي:

الإمام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحيم بن أبي عبد الله القرشي، والشيخ محمد بن داود بن سليمان الخرزي، والحاج أحمد بن أبي عبد الله بن أحمد المقدسي، وولده عبد الله.

وداود بن محمد بن يعقوب اليماسي، وعبد الرحمن بن علي بن عبد الملك الطيان، وأحمد ابن الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن عبد القوي بن بدران النحوي، ومحمد بن العماد داود بن سليمان بن المطوع، وأحمد ومحمد ابنا الشيخ محمد الكميت بن سليمان الخباز أبوهما، ومحمد الها[1] بن أحمد بن محمد بن يحيى المرادي، وإبراهيم وعبد الحميد ابنا نور الدين علي بن عبد الحميد الفندقي،

(١) هكذا في «ظ»، والكلمة غر واضحة (!).

ويوسف بن إبراهيم بن حملة المحجي، والشيخ محمد بن أحمد بن عمر البالسي، فقام في الميعاد الثالث، ومكتوب فيها[1] الحاج محمود بن منصور بن محمود الفامي، وعلي بن يوسف المشرقي، وعبد الرحيم بن عثمان بن علي الطباخ، والشيخ عمر بن علي بن عبيد الجماعيلي، والفقيه إبراهيم بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد، وأحمد بن علي بن أبي العلا الجيتي، وكمال الدين عبد الرحيم بن عبد الله بن أبي الطاهر المرداوي الكاتب، والشيخ محمد ابن أحمد بن محمد الأصبهاني، وتمام بن صالح الجمال، وخضر بن أحمد بن عبد الوهاب الدرلسطاي، وأبو بكر بن أحمد بن عبد العلي، والحاج أيوب بن يعقوب ابن يوسف، وعبد الرحمن بن موسى بن محمد المرداوي، وأحمد بن نصر الله بن أبي العز الملاَّح، ومثبته: محمد بن أبي بكر بن محمد بن طرخان.

وسمع الميعاد الأول -وهو الجزء الأول والثاني- والميعاد الثالث- وهو من أول الجزء الرابع، المكتوب بالحمرة آخر الكتاب-: أحمد بن الصباح محمد بن بلد بن تبع البعلي، وإسماعيل ابن ناصر الدين محمد ابن الشهاب أحمد ابن الفخر المقدسي، وأبو بكر بن العماد داود بن سليمان بن المطوع، وكفبه مع أخيه في الكملين علطا وقد صرتب على أشهر في ذلك الموضع[2].

وسمع من أول الكتاب إلى الفراغ الثالث المكتوب بالحمرة: محمد بن محمد ابن أبي الفضل بن الحكيم الحريري أبوه، ومحمد بن العتيق بن الصفي عبدالرحيم بن أبي العباس العطار.

وسمع الجزء الأول والثاني: محمد بن إسماعيل بن يوسف النجي، ومحمد ابن المعظم -قيم المدرسة الشبيلة-.

---

(١) في «ظ»: «فيا»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) هكذا في المخطوط، والكلام غير واضح.

ولعلَّها: «كتبه مع أخيه في (الكملين) غلطًا، وقد صوّب على أشهر في ذلك الموضع».

وسمع الميعاد الأول والثاني -وقد ذكرا-: فرج بن علي بن صالح.

وسمع من أول الجزء الثالث إلى آخر الكتاب: أبو العباس أحمد بن جمال ابن محمد بن أحمد ابن الحاج محمود بن الزقاق المقري، وفتاه كافور بن عبدالله الحبشي، ومحمد بن التقي عبدالله ابن العز أحمد بن عبدالحميد بن عبدالهادي المقدسي.

وسمع الميعاد الثالث -وهو من أول الجزء الثالث إلى المكتتب بالحمرة آخر الثالث-: علي ابن الشيخ محمد ابن الشيخ إبراهيم بن عبدالله الأرموي، ويوسف بن محمد بن عزاز المرداوي، وعمر بن عبيين عبين فنا[1] ابن أبي العباس العطار، وعبدالله وعبدالرحمن، ابنا الفخر عثمان عبيين[1] العطار، ومحمد بن العماد أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عبد الواسع الهروي، وعثمان ابن البدر إسحاق بن عمر بن العالم.

وفاته من أول عنا الميعاد وقد قاب.

وسمع الميعاد الثالث أيضًا: خضر ابن الحاج أبي بكر بن أحمد الفارقي، وأحمد بن ناصر بن داود بن أبي طالب العطار.

وسمع أيضًا غالب الميعاد الثالث: قرب أحمد بن ناصر بن داود بن أبي طالب العطار إلى الميعاد الثالث، من أول الميعاد إلى من أخذ الأجرة على كتابة[2] المصاحف ... إلخ.

كتبه: محمد بن أبي بكر بن محمد بن طرخان.

وسمع الميعاد الثالث -وهو أول الجزء الرابع المكتتب بالحمرة إلى آخر الكتاب-: الصلاح محمد بن بلد بن تبع البعلي، وإسماعيل بن محمد بن الحسن

---

(١) هكذا في المخطوط؛ ولم أستطع القراءة!

(٢) في «ظ»: «أحد»، والمثبت هو الصواب.

الكركي الحجار أبوه، وعلي ومحمد ابنا الحاج أحمد بن سليمان بن أبي شريف الطحان أبوهما، ومحمد بن محمد بن مسراق، ومحمد بن أحمد بن عبد الله الطيار أبوه.

وصحَّ ذلك وثبت في ثلاثة مجالس، آخرها يوم الاثنين الثاني عشر من شهر شعبان سنة سبع وثمانين وست مئة بالمدرسة الضياءية بسفح قاسيون المبارك ظاهر دمشق الحرم، وأجاز المسمع للجماعة[1]، والحمد لله.

٣- سمع جميع كتاب «المصاحف» هذا لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، على الشيخ الإمام العالم الزاهد العابد المسند شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أحمد بن عبد الملك بن عثمان المقدسي، بسماعه من أبي البركات داود بن أحمد بن ملاعب، وإجازته من أبي اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، بسماعهما من أبي الفضل الأرموي بسنده، بقراءة الإمام العالم الفاضل المحدِّث المفيد علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي، الجماعة السادة:

كمال الدين أبو العباس أحمد، ابن الإمام العلامة جمال الدين أبي بكر محمد بن أحمد البكري الشريشي، وعلاء الدين أبو الحسن علي وبدر الدين أبو اليسر محمد ويحيى، بنو قاضي القضاة عز الدين أبي المفاخر محمد بن عبد القادر الأنصاري، وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يحيى الصنهاجي المالكي، ومجد الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي ابن الصيرفي، سبط ابن الحبوبي، ومعين الدين خطاب بن شمس الدين محمد ابن الحاج زنطار الأشرفي.

وناصر الدين محمد ابن مجير الدين يعقوب ابن الملك الأشرف عبد الحق ابن الملك الصالح عماد الدين إسماعيل، وشمس الدين أبو حفص عمر بن

---

(١) بعدها عبارة لم أتبين مرادها؛ لعدم وضوح قراءتها.

أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري، وشهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن جهيل، والشيخ محمد بن سليمان بن داود الجزري، وشهاب الدين أحمد بن محمد بن خلف بن زهرون الدمياطي، ونور الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن علي الأرموي، ومحمود بن يونس بن محمود الحميري، وهذا خطه.

وسمعه: علاء الدين أبو الحسن علي بن علي بن أحمد الأنصاري الشريبني، بفوت الأول.

وسمع: جمال الدين أبو سليمان داود بن إبراهيم أخو القاري، وابنه سليمان حاضر في الثانية، الأول والثاني.

وسمع: ابنا أختي القاري: يحيى ابن فخر الدين عثمان بن علي الهذياني، وعلي ابن القاضي مجد الدين عبد الحميد بن أحمد بن علي المنبجي والده، الأول حسب.

وسمع: القاضي تاج الدين أبو محمد صالح بن ثامر بن حامد الجعبري، وابنه بدر الدين أبو الحرم محمد، والفقيه شهاب الدين أحمد بن[1] الكردي، الثاني حسب.

وسمع: محمد بن شجاع بن عبد القاهر السويدي، الثالث.

وسمع: يوسف بن عبد الله غازي الكردي، الرابع.

وصحَّ ذلك وثبت في مجالس، آخرها يوم الثلاثاء، خامس عشر ربيع الأول، سنة تسع وثمانين وست مئة بسفح جبل قاسيون.

وكان لبعض المذكورين فوت أعيد بعد هذا التاريخ، وأجاز لهم المسمع رواية ما يجوز له روايته، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

سمع: علاء الدين أبو الحسن علي بن علي بن إبراهيم ابن الصيرفي

---

(١) الاسم غير واضح.

الأنصاري، على الشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد المذكور أعلاه، بالقراءة جميع ما فاته من هذا الكتاب، وهو المجلس الثاني حسب.

وسمع معه ذلك: إمام الدين أبو محمد عبد الرحيم بن يحيى بن عمر المدهني الدريري، وبهاء الدين أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي، وابنه أحمد.

وصحَّ وثبت في يوم الجمعة، الخامس والعشرين من ربيع الأول، سنة تسع وثمانين وست مئة.

كتبه محمود بن يونس بن محمود[١].

سماعات آخر الجزء الأول[٢]:

٤- سُمع جميع هذا الجزء -وهو الأول من كتاب «المصاحف»-: على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، بحق سماعه من الشيخ أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن بن المسلمة في المحرم سنة أربع وستين وأربع مئة، عن أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم، المعروف بابن الأدمي، عن مؤلفه:

أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ الأجل العالم العدل أبي طالب روح ابن

---

(١) هذا السماع في (ق٢/ أ)، والكتاب يبدأ من (ق٢/ ب).

وبعد هذا السماع كتب الناسخ بالمكتبة الظاهرية ما يأتي: «نسخ عليه محمد صادق فهمي المالح الناسخ بالمكتبة الظاهرية، تمَّت في شهر ربيع الثاني سنة ألف وثلاث مئة واثنتين وأربعين (١٣٤٢) هجرية.

وهي ناقصة من الجزء الأول ورقة واحدة، نسخة ثانية من أوله إلى آخره مع النقص ورقة واحدة (١٣٤٦).

النسخة الأولى هي نسخة دار الكتب المصرية.

والنسخة الثانية هي النسخة الباكستانية.

(٢) رقم (٤ و ٥) في (ق ١٦/ ب) من «ظ».

الشيخ الأجل العدل أبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الجوني، وفتياه فرح بن عبدالله، ومسعود بن عبد الله -الحبشيان-.

بقراءة كاتب السماع سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم السبت، سابع عشر جمادى الأولى، من سنة إحدى وأربعين وخمس مئة في منزله.

٥- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي الأجل المهذّب: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن ملاعب، وأولاده: أبو البركات -داود-، وصفية، وحفصة -حماهم الله-، والشيخ الصالح أبو القاسم هبة الله بن رمضان بن أبي العلا الهيتي، وأبو الحسين، وأبو الحسين -علي-، ابنا يوسف بن علي بن يوسف البزاز، وعثمان ابن الأمير عمر ابن خلدك الحانوي، بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الأحد سابع عشر من شعبان من سنة ست وأربعين وخمس مئة.

وذلك في منزل المهذب، بدار البساسيري بحضرة باب الأزج من الحريم.

٦- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، بقراءة سعد الله بن نجا بن الوادي: أبو الفتوح محمد ابن الشيخ أبي الحسن علي بن هبة الله بن سهلان البيع، وفتاه صدوق بن عبدالله.

وذلك في صفر، من سنة سبع وأربعين وخمس مئة[1].

٧- سمع هذا الجزء على القاضي الأجل أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي -أيده الله-: أبو منصور سعيد ابن الشيخ الأجل العالم العدل

(١) السماعات (٦ و٧ و٨ و٩) في (ق ١٧/ أ) من «ظ».

مجد الدين أبي سعد محمد بن سعيد بن محمد بن الرزاز، بقراءة سعد الله بن نجا ابن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الخميس، سادس شهر ربيع الأول، من سنة سبع وأربعين وخمس مئة في تاريخين، وذلك بمنزل القاضي الأرموي.

٨- سمع جميع هذا الجزء -وهو الجزء الأول من «كتاب المصاحف»- على الشيخ الإمام العلامة الثقة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي بحق سماعه على الأجل القاضي العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، بقراءة الإمام العالم فخر الدين أبي محمد إسماعيل بن أبي الحسين بن عبد الله.

فسمعه: الشيخ الإمام العالم شمس الدين أبو سعد محمد بن النفيس بن مسعود الشامي، وأبو عبد الله الأنجب بن محمود بن عمر، وعبد الرزاق بن المقري، وكاتب الأسماء عثمان بن مقبل بن قاسم الأسنوي.

وذلك بالمأمونية، في شهر رمضان، سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة.

٩- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم فخر القضاة أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي: القاضي سديد الدين أبو الوفاء يحيى ابن سعيد بن المظفر، وابنه كمال الدين أبو القاسم عمر، والفقهاء: أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطر النهرواني، وأبو القاسم الواثق بن علي بن فضلان، وأبو الغنائم عبد الرحمن بن جامع بن غنيمة الله، والنفيس بن مسعود بن أبي سعد الفقيه، وأبو السعود النجيب بن يحيى بن ثابت بن بندار، وأبو الفرح محمد بن أبي الكرم بن أبي الحسن، المعروف بابن الطواليقي الواسطي، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن خطاب الحربي الواعظ.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الاثنين، ثامن شهر ربيع الأول، من سنة ست وأربعين

وخمس مئة.

١٠- سمع الجزء الأول من «كتاب المصاحف» لابن أبي داود -رضي الله عنه- على الشيخ الإمام العالم أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغدادي -أيده الله- بحق سماعه من القاضي الأرموي، بقراءة الشيخ الإمام العالم المفيد[١] شهاب الدين شرف الإسلام أبي محمد عبد العزيز بن عبد الملك ابن تميم الشيباني.

المشايخ الأئمة: الفقيه الإمام العالم تقي الدين أبو منصور عيسى بن يوسف بن أحمد العراقي، وكمال الدين أبو الفتح مودود بن محمد بن أبي منصور الشافعي، وأبو موسى عمران بن مجاهد بن سهل الحميري، وابو إسحاق إبراهيم ابن أبي البركات هبة الله بن أبي الرضا بن باطيش الموصلي، وأخوه أبو المجد إسماعيل المتفقه الشافعي، وكتب السماع.

وذلك بالمنارة الغربية من جامع دمشق، في يوم الجمعة، تاسع شوال من سنة اثنتين وست مئة، والحمد لله رب العالمين.

وتحته ما مثاله صحيح ذلك، وكتب داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب.

نقلته بنصه كما وجدته.

١١- على الأصل بالجزء الأول ما ملخصه:

سمع جميع هذا الجزء والذي بعده على الشيخ الأجل أبي البركات داود ابن أحمد بن محمد بن ملاعب، بقراءة الإمام أبي موسى عبد الله بن عبد الغني المقدسي: محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد، وعبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك، وإبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، وأحمد بن شيبان بن تغلب، وعبد الرحيم بن عبد الملك بن عبد الملك، وعبد الرحمن بن سالم الأنباري.

---

(١) في «ظ»: «المعيد».

في آخرين، منهم: مظفر بن الحسين بن أبي محمد الزراد، وبخطه السماع.

في ربيع الأول، سنة إحدى عشرة وست مئة.

وسمعه من داود بن ملاعب بقراءة أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي: عبدالرحمن بن الشيخ أبي عمر، وعلي بن أحمد بن عبد الواحد، وعبدالوهاب بن محمد بن إبراهيم، ومحمد بن أحمد بن سالم، وبخطه السماع، في ثاني جمادى الأولى، سنة اثنتين وست مئة بجبل قاسيون.

وسمعه منه بقراءة أبي محمد عبد الرحمن بن أبي الفهم اليلداني، جماعة؛ منهم: محمد بن عمر بن محمد الفارسي، وعبد الجليل بن عبد الجبار الأبهري، وبخطه السماع، ونصفه الأخير سمعه بقراءة نفسه في خامس رجب سنة اثنتين وست مئة.

لخَّص مسعود بن أحمد جميع ذلك من الأصل -بعد المقابلة- وصح، ومن خطه نقله بهبته، ونصه: علي بن مسعود الموصلي -عفا الله عنه-.

١٢- في الجزء الخامس من أجزاء القاضي الأرموي، وآخره معلّم في باطن هذه الورقة، وهو آخر الكتاب: طبقة سماع على القاضي أبي الفضل الأرموي، بقراءة علي بن نفيس بن سعد بن القواريري؛ منهم:

الشيخ أبو الفضل عبد الواحد بن عبد السلام بن سلطان البيّع الأرجي.

وفي الطبقة أيضًا: وسمع من أوله إلى ترجمة كتابة المصاحف بالذهب: أبو زكريا يحيى بن أحمد بن الحسن الأواني.

وذلك بتاريخ السبت، ثامن عشرين رجب، من سنة ست وأربعين وخمس مئة.

وفيه أيضًا: طبقة سماع على المذكور، بقراءة محمد بن الحسين البلويني، لجماعة؛ منهم:

أبو يعلى حمزة، وأبو الفرج محمد ابنا علي بن حمزة بن علي بن فارس القبيطي الحراني.

وذلك في مجلسين، آخرهما يوم السبت، لخمس بقين من شعبان، من سنة أربعين وخمس مئة.

وفيه أيضًا: سمع جميعه وما قبله وهو الخامس من «كتاب المصاحف»، وهو آخر الكتاب على القاضي أبي الفضل الأرموي، بقراءة أبي المظفر -عبدالخالق بن فيروز- الجوهري الهمداني، جماعة؛ منهم:

الشيخ برعس بن عبدالله بن عتيق بن حمدي.

وذلك في عشية الأربعاء، العشرين من محرم، سنة ست وأربعين وخمس مئة.

وفيه أيضًا: سمع جميع الكتاب -وهو «المصاحف»- لأبي بكر السجستاني، وهو خمسة أجزاء من هذه النسخة على القاضي الأرموي، بقراءة زيد بن الحسن بن زيد الكندي، جماعة؛ منهم: أبو الفضل محمد بن محمد بن الحسين الضرير الحنفي، وولده أبو النجح إسماعيل.

وذلك في مجالس، آخرها يوم الخميس، ثاني عشر ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين وخمس مئة.

وفيه أيضًا: سمع جميع هذا الجزء -وهو الخامس- من «كتاب المصاحف» على القاضي الأرموي، بقراءة محمد بن يوسف القرميسيني، والبعض بقراءة عبدالواحد بن عبدالسلام بن سلطان البيّع الأزجي، وكمل له سماع الكتاب وهو خمسة أجزاء بالعراقين.

وذلك في مجالس، آخرها يوم الأربعاء، التاسع والعشرين من شهر شعبان، سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة.

نقلته كما وجدته من النسخة بخط ابن جرير، وقوبلت هذه بها، كتبه علي ابن مسعود[١].

نص على غلاف الجزء الثاني ما يلي، إضافة إلى اسم الكتاب والمؤلف، وسند النسخة: ثم السماع رقم [١٣][٢]: سمع جميعه عرفة بن سلطان بن محمود الحصكفي.

قرأ جميع الكتاب أبو بكر بن محمد الغزنوي.

١٣- سمع جميعه على الشيخ القاضي الأمين وجيه الدين أبي المعالي، أسعد بن المنجا المقرئ، بروايته عن الأرموي: ابن الشيخ المسموع منه: علي، والشيخ عرفة بن سلطان بن محمود الحصكفي، والشيخ عبد الجليل بن مقبل بن عبد الله الحدَّاني، والشيخ محمد بن أبي طالب بن محمد الموصلي، والشيخ أبو بكر أحمد بن عمر المقبري البغدادي، ورزق الله بن عمر بن إبراهيم، وأحمد، ومحمد ابنا قدامة، المقدسيان، وعلي بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البعلبكي، وإسحاق بن خضر بن سالم.

بقراءة عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، وكتب الأسماء، وابنه إبراهيم، في شوال سنة ست مئة بجامع دمشق.

*** سماعات آخر الجزء الثاني:**

١٤- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد ابن عمر بن يوسف الأرموي: الرئيس الأجل المهذب، أبو عبد الله أحمد بن ملاعب، وأولاده: أبو البركات -داود-، وصفية، وحفصة.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الأحد، العشرين من شعبان، من سنة ست وأربعين وخمس مئة.

---

(١) سماع (١٢) في (ق ١٨/ أ).

(٢) غلاف الجزء الثاني (ق ١٩/ ب).

وسمعه جميعه إلخ: أبو القاسم هبة الله بن رمضان بن أبي العلا الهيتي.

بالقراءة والتاريخ بمنزل الأجل المهذب بدار البساسيري[١].

١٥- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد ابن عمر بن يوسف الأرموي: أبو الفتوح محمد بن الشيخ أبي الحسن علي بن هبة الله بن سهلان، وفتاه صدوق بن عبد الله الأرمني.

بقراءة سعد الله بن نجا[٢].

١٦- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم العدل أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي -أيده الله-: الولد النجيب أبو منصور سعيد ابن الشيخ الأجل العالم العدل، مجد الدين أبي سعيد محمد ابن الشيخ الإمام العالم السعيد أبي منصور سعيد بن محمد الرزاز.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد الوادي.

وذلك في يوم الأربعاء، ثالث عشر شهر ربيع الأول، من سنة سبع وأربعين وخمس مئة بمنزل القاضي[٣].

١٧- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم فخر القضاة أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي -أيده الله-: المولى السيد الأجل الأوحد العالم الكبير أقضى القضاة شرقًا وغربًا! صاحب المظالم بعدًا وقربًا سديد الدين أمير المؤمنين أبو[٤] الوفاء يحيى بن سعيد بن المظفر، وابنه كمال أبو القاسم عمر، والسادة الأئمة الفقهاء أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطر النهرواني، وأبو

(١) سماع (١٤) في (ق ٣٨/ ب).

(٢) سماع (١٥) في هامش (ق ٣٨/ ب).

(٣) سماع (١٦ و١٧ و١٨) في (ق ٣٩/ أ).

(٤) في «ظ»: «أبي»، والمثبت هو الصواب.

القاسم الواثق بن علي بن فضلان، وأبو الغنائم عبد الرحمن بن جامع بن غنيمة، والنفيس بن مسعود بن أبي سعد الفقيه، وأبو السعود النجيب ابن الشيخ يحيى ابن ثابت بن بندار، والقاضي عين القضاة أبو عبد الله محمد بن المبارك بن علي، وأبو الفرج محمد بن أبي الكرم بن أبي الحسن، المعروف بابن الطواليقي الواسطي، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي حطاب الحربي الواعظ.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الاثنين، مستهل ربيع الأول، من سنة ست وأربعين وخمس مئة، وذلك في ... الدير.

١٨- قرأ عليَّ جميع هذا الجزء الشيخ الإمام أبو[١] عمرو عثمان بن مقبل ابن أبي القاسم الياسري.

وسمع من أول آل عمران إلى آخر الجزء: الشيخ عبدالصمد بن عثمان بن خليفة الخطيب بناحية الحالة من دحل، وإبراهيم بن عمر بن دريي للدرحيي، كتبه سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي، بحق سماعي من الأرموي، عن أبي جعفر بن المسلمة، عن الأدمي، عن ابن أبي داود.

وذلك في ذي القعدة، من سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة.

وسمع من أول هذا الجزء إلى قوله: آل عمران حسب بالقراءة[٢].

نص على غلاف الجزء الثالث غير عنوان الكتاب، وسنده ما يلي: ثم السماع رقم [١٩].

سمعه جميعه وما يتلوه: عرفة بن سلطان الحصكفي.

١٩- قرأت جميع هذا الجزء من «كتاب المصاحف» من أوله إلى آخره على

---

(١) في «ظ»: «أبي»، والمثبت هو الصواب.

(٢) يوجد في (ق ٣٩/ ب) غلاف الجزء الثالث، والسماع (١٩).

القاضي الأصيل الأمين العدل أبي القاسم الحسين بن هبة الله بن محفوظ بن الحسن بن محمد بن حصري الربعي أبان الله الحق.

بإجازته من القاضي أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي بسنده في أوله؛ فسمعه إلخ: الإمام الحافظ زكي الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي الإشبيلي، وابنه أبو المحاسن يوسف في الخامس نصره الله، وصحَّ وثبت يوم الأحد، سادس عشر من محرم، سنة أربع وعشرين وست مئة، على باب منزل ابن أخي المسمع نصر الدين، بدمشق حرسها الله.

كتبه أحمد بن أبي الفضائل بن أبي المجد بن أبي المعالي الأحميسي -عفا الله عنه-.

والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

*** سماعات آخر الجزء الثالث[1]:**

٢٠- سمع جميع هذا الجزء وما قبله وما بعده من الأجزاء إلى آخر الخامس -وهو جميع «كتاب المصاحف» لأبي بكر بن أبي داود-، على القاضي الأجل العالم فخر القضاة أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي: الأجل المهذب أبو عبد الله أحمد بن محمد بن ملاعب، وأولاده: صفية، وحفصة، وأخوهما: أبو البركات -داود- حماهم الله-، والشيخ أبو القاسم هبة الله بن رمضان ابن أبي العلا الهيتي.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الأحد، العشرين من شعبان، من سنة ست وأربعين وخمس مئة، بمنزل الأجل المهذب بدار البساسيري، بحضرة باب الأزج من مدينة السلام.

(١) سماع (٢٠ و٢١) في (ق ٥٨/ أ).

٢١- سمع جميع هذا الجزء القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي -أيده الله-: الولد النجيب أبو منصور سعيد بن الشيخ الأجل العالم العدل مجد الدين أبي سعد محمد بن سعيد بن محمد بن الرزاز، وأبو الفتوح ابن الشيخ أبي الحسن علي بن هبة الله بن سهلان البيع، وفتاه صدوق.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في تاريخين، آخرهما: يوم الخميس، رابع عشر شهر ربيع الأول، من سنة سبع وأربعين وخمس مئة، بمنزل الشيخ ... [1] عليه بدار الخركا.

٢٢- قرئ جميع هذا الجزء -وهو الثالث من «كتاب المصاحف»- بحضرة مولانا السيد الأجل الأوحد الكبير، أقضى القضاة شرقًا وغربًا! صاحب المظالم بعدًا وقربًا، سديد الدين أمين الإسلام ... [1] الإمام رضي الدولة زين الملة عز الأمة عمدة الحكام صفي الإمامة ناصر الدين عماد الشريعة شمس الهدى مقدم حكام المسلمين وقضاتهم وعدولهم وزعيمهم فخر الزمان صدر ... [1] مطهر الملك جمال الملوك والسلاطين وفخرهم وناصحهم ووليهم ذو السعادتين تاج الحضرتين نظام العراقين موار الكاملين شرف الحاج والحرمين أبو الوفاء يحيى ابن سعيد بن المظفر ... [1] أمير المؤمنين، وابنه أبو القاسم عمر - على القاضي الأجل العالم الأوحد فخر القضاة أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي:

السادة الفقهاء: أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطهر النهرواني، وأبو المظفر محمد بن أحمد المشطب، والنفيس بن مسعود بن أبي سعد الحنبلي، وأبو الفرج محمد بن أبي الكرم بن أبي الحسن، المعروف بابن الطواليقي الواسطي، وأبو

---

(١) في الأصل كلمة غير واضحة.

الغنائم عبد الرحمن بن جامع بن عثمان البنا، وأبو عبد الله محمد بن المبارك بن محمد قاضي النهروان، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن حطاب الواعظ الحربي، وأبو السعود النجيب بن يحيى بن ثابت بن بندار.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الاثنين، النصف من ربيع الأول، من سنة ست وأربعين وخمس مئة[1].

٢٣- قرأت جميعه على القاضي الأجل أبي المعالي أسعد بن أبي المنجا المقرئ -وفقه الله-، بروايته عن الأرموي.

فسمعه: ابني إبراهيم، والشيخ عرفة بن سلطان بن محمود الحصكفي، والشيخ عبد الجليل بن مقبل بن عبد الله الحداني، والشيخ محمد بن أبي طالب ابن محمد الموصلي، وعلي بن عبد الكريم بن عبد الرحمن البعلبكي، ورزق الله ابن عمر بن إبراهيم.

وكتب عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن، في يوم السبت، سادس عشرين شوال، سنة ست مئة، وصلى الله على محمد.

٢٤- قرأت جميع هذه المجلدة خلا (كتاب فضائل القرآن)[2] جل منزله، على الشيخ الإمام العالم العدل شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن زين الدين أحمد بن عبد الملك بن عثمان المقدسي، بسماعه فيه من أبي البركات داود ابن ملاعب، بسماعه فيه من الأرموي بسنده المذكور.

فسمع السادة الفضلاء العلا: تقي الدين أبو ملوين محمد الموصلي، وفخر

---

(١) سماع (٢٢ و٢٣) في (ق ٥٨/ ب).

(٢) لا يوجد كتاب فضائل القرآن، ولعله كتاب آخر للمصنف كما ذكره النديم في «الفهرست» (ص ٣٢٤)، ولعل الكتابين كانا في مجموع واحد.

الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن أبي علي التنوخي المقرئ، وابن خاله أبو العباس أحمد ابن الحاجي محمود بن حصر، وشمس الدين أبو عبد الله محمد ابن الشيخ إبراهيم بن صديق بن النحاس أبوه، وصفي الدين أبو الثناء محمود ابن أبي بكر محمد بن أحمد بن أحمد بن محمود الأرموي، وأبو إسحاق إبراهيم بن داود بن نصر الأزدي الهراري، وناصح الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن أبي الحسين الحلبي -الصوفيون-.

وسمع من أول الجزء الثاني من «كتاب المصاحف» إلى آخر الكتاب: الأخ عيسى بن عثمان بن محمد التميمي ثم الحوراني، وعلي بن أيوب بن أبي بكر الكتبي.

وصح ذلك وثبت في يوم الثلاثاء، السادس من شهر الله رجب الفرد، سنة اثنتين وسبعين وست مئة بالجامع المظفري بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة.

كتبه فقير رحمة ربه: علي بن مسعود بن نفيس بن عبدالله الموصلي ثم الحلبي، عفا الله عنه ورفق به.

وأجازهم المسمع جميع ما يجوز له روايته بشرطه عند أهله لإمكانه حين سألته، والحمد لله وصلواته على نبيه محمد وآله وصحبه وسلامه[١].

٢٥- سمع هذا الجزء واللذين قبله واللذين بعده -فتلك خمسة أجزاء، هي المروي من «كتاب المصاحف» لابن أبي داود-، على الشيخ الإمام العدل الأمين الصالح شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان المقدسي، بسماعه في آخره أصلاً من ابن ملاعب: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن النجيب السبط، وعلم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف بن البزالي.

---

(١) سماع (٢٤ و٢٥) في (ق ٥٩/ أ).

بقراءة أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية، وهذا خطه.

وسمعه جميعه ما خلا الجزء الأول حسب: أخواه: عبد الله وعبد القادر، وعبد الرحمن بن أحمد بن أسامة.

وصح ذلك في يوم السبت، السابع عشر من المحرم، سنة اثنتين وثمانين بسفح جبل قاسيون، ولله الحمد والمنة.

٢٦- على الجزء الثاني المعلم بالحمرة في هذه النسخة[١]:

سمع جميع هذا الجزء -وهو الثاني- على الشيخ الأجل العالم، ربيب الدولة أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب -أيده الله-، بحق سماعه من القاضي الأجل أبي الفضل محمد بن عمر الأرموي:

صاحبه الشيخ الفقيه العالم تقي الدين أبو منصور عيسى بن يوسف بن أحمد العراقي -نفعه الله ونفع به-، وجمال الدين أبو الفتح مودود بن محمد بن أبي منصور الشافعي، وأبو المجد إسماعيل، وأبو إسحاق ابنا أبي البركات هبة الله بن باطيش الموصليان، وأبو موسى عمران بن مجاهد بن سبل الحميري.

وصحَّ بقراءة كاتب السماع عبد العزيز بن عبد الملك بن تميم الشيباني.

وسمع من (باب اختلاف مصاحف الصحابة) إلى آخر الجزء: أبو العباس أحمد بن نعمة بن أحمد النابلسي.

وسمع من (سورة الأحقاف في قراءة ابن مسعود) إلى آخر الجزء: أبو البركات عيسى بن محمد بن مهدي بن تميم الحميري.

وذلك بالمنارة الغربية من جامع دمشق، يوم الجمعة تاسع شوال، سنة اثنتين وست مئة، والحمد لله.

---

(١) هذا السطر والسماعان (٢٦ و٢٧) في (ق ٥٩/ ب).

وتحته: صح ذلك، وكتب داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، نقلته بنصه كما وجدته.

٢٧- على الأصل بالجزء الثاني ما مختصره:

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب بسماعه منه، بقراءة أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد، جماعة؛ منهم: الشيخ أبو عمر، وولده عبد الرحمن، وعلي بن أحمد بن عبد الواحد، وشهاب الدين محمد بن خلف بن راجح، وأحمد بن عبد الملك بن عثمان، وبخطه السماع في ثاني جمادى الأولى، سنة اثنتين وست مئة بسفح قاسيون.

وسمعه منه، بقراءة أبي موسى عبد الله ابن الحافظ عبد الغني: محمد بن إبراهيم بن عبدالواحد، وعبد الرحمن بن أحمد بن عبدالملك، وإبراهيم بن عبدالله ابن أبي عمر، وأحمد بن شيبان بن تغلب، وعبد الرحيم بن عبد الملك بن عبدالملك، وعبد الرحمن بن سالم الأنباري، ومظفر بن الحسين الزراد، وبخطه السماع في ربيع الأول سنة إحدى عشرة وست مئة.

وسمعه منه، بقراءة أبي محمد بن أبي الفهم اليلداني، جماعة؛ منهم: محمد ابن عمر بن محمد الفارسي، وعبد الجليل بن عبد الجبار الأبهري، وبخطه السماع، في ثامن رجب سنة اثنتين وست مئة بالكلاسة.

لخص جميع ذلك من الأصل بعد المقابلة مسعود بن أحمد الحارثي.

ومن خطه نقله علي بن مسعود الموصلي -عفا الله عنه-، حامدًا لله ومصليًا على نبيّه محمد وآله ومسلمًا تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٢٨- على الجزء الثالث المعلم بالحمرة من هذه النسخة ما مثاله[1]:

سمع جميع هذا الجزء -وهو الثالث- على الشيخ الأجل ربيب الدين أبي

(١) سماع (٢٨ و٢٩) في (ق ٦٠/ أ).

البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغدادي -أثابه الله-، بحق سماعه من القاضي الأجل أبي الفضل محمد بن عمر الأرموي: صاحبه الشيخ الفقيه الإمام العالم تقي الدين أبو منصور عيسى بن يوسف بن أحمد العراقي الشافعي -نفعه الله به، ونفع به-، والإمام شهاب الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبدالملك ابن تميم الشيباني المقرئ بقراءته، وكمال الدين أبو الفتح مودود بن محمود بن أبي منصور الشافعي، وأبو المجد إسماعيل بن أبي البركات هبة الله بن باطيش الموصلي، وأخوه أبو إسحاق إبراهيم، وأبو عبد الله محمد بن تمام بن علي البزار، وابناه: أبو الحرم علي، وأبو التمام كامل، وعبد الرحيم بن أبي الحسن بن أبي البركات الشافعي، وأبو البركات عيسى بن محمد بن مهدي الحميري، وأبو المحارم تمام بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، والحج سوار بن معالي بن يوسف النابلسي البزار، وابنه إسماعيل، وأبو حفص عمر بن عريف بن عمر البغدادي، وكاتب الأسماء: عمران بن مجاهد بن شبل الحميري الشافعي.

وسمع من قوله: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ إلى آخره: أبو العباس أحمد بن نعمة بن أحمد النابلسي الشافعي.

وذلك في يوم الأحد، حادي عشر شوال، من سنة اثنتين وست مئة، بالمسجد المعلَّق بباب الحواصين بدمشق -أعزها الله بالإسلام-.

وصحَّ وثبت، والحمد لله، وصلى الله على محمد كلما ذكره ذاكر وغفل عن ذكره غافل.

وتحته: صحيح ذلك، وكتب داود بن أحمد بن ملاعب، نقلته بنصه كما وجدته.

٢٩- سمع هذا الجزء على الشيخ أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، بقراءة أبي الفتح محمد بن عبد الغني: عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالملك، وإبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، وعبد الرحيم بن عبد الملك بن عبدالملك،

ومحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد، وعبد الله بن عبد الغني، وبخطه السماع، وعبد الرحمن بن سالم الأنباري، وأحمد ابن شيبان بن تغلب، وآخرون، في ثاني ربيع الآخر، سنة إحدى عشرة وست مئة بجامع دمشق.

وسمع منه، بقراءة أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد: الشيخ أبو عمر، وولده عبد الرحمن، وعلي بن أحمد بن عبد الواحد.

والسماع بخط أحمد بن عبد الملك بن عثمان ولم يعمم الطبقة.

وسمعه منه، بقراءة اليلداني: محمد بن عمر بن محمد الفارسي، وعبدالجليل الأبهري، وبخطه السماع، في عاشر رجب سنة اثنتين وست مئة بدمشق.

لخص جميع ذلك من الأصل: مسعود بن أحمد الحارثي، بعد العرض، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نقله علي بن مسعود الموصلي من نقل مسعود الحارثي، حامدًا للّه، ومصليًا، ومسلّمًا.

*** سماعات آخر الجزء الرابع[1]:**

٣٠- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم فخر القضاة أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي -أيده الله-: الرئيس الأجل المهذب أبو عبد الله أحمد بن محمد بن ملاعب، وأولاده: أبو البركات -داود-، وصفية، وحفصة -حماهم الله-، والشيخ الصالح أبو القاسم هبة الله بن رمضان بن أبي العلا المقرئ، وأبو الحسين، وأبو الحسن علي، ابنا يوسف بن علي بن يوسف البزار، وعلي بن أبي بكر بن عبد الله النعماني المقرئ.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

(١) سماع (٣٠ و٣١) في (ق ٧٧/ ب).

وذلك في يوم الخميس، رابع عشر من شعبان، من سنة ست وأربعين وخمس مئة.

٣١- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد ابن عمر بن يوسف الأرموي -أيده الله-: أبو منصور سعيد ابن الشيخ الأجل العدل أبي سعيد بن محمد بن الرزار، وطرة فاطمة.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وسمع من البلاغ إلى آخر الجزء: سنقر بن عبدالله... سنة سبع وأربعين وخمس مئة.

٣٢- سمع جميع هذا الجزء على القاضي الأجل العالم فخر القضاة أبي الفضل محمد بن [عمر بن] يوسف الأرموي، بحضرة مولانا السيد الأجل الأوحد العالم الكبير أقضى القضاة شرقًا وغربًا! صاحب المظالم بعدًا وقربًا سديد الدين أبو الوفا يحيى بن سعيد بن المظفر ...[1] أمير المؤمنين، وابنه كمال الدين أبو القاسم عمر.

والسادة الفقهاء: أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطر النهرواني، وأبو القاسم الواثق بن علي بن فصلان، وأبو المظفر محمد بن أحمد المشطب السمعاني، والنفيس بن مسعود بن أبي سعد الحنبلي المغربي، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن خطاب الواعظ الحربي، والشيخ الفقيه أبو الفرج بن أبي الكرم بن أبي يحيى، المعروف بابن الطواليقي الواسطي.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في يوم الاثنين، في أوسط العشر الأواخر من شهر ربيع الأول، من سنة ست وأربعين وخمس مئة[2].

---

(١) في الأصل كلمة غير واضحة.

(٢) سماع (٣٢ و٣٣ و٣٤) في (ق ٧٨/ أ).

٣٣- سمع جميعه، وهو الرابع والثالث قبله، على القاضي الأجل وجيه الدين أبي المعالي أسعد بن أبي النجا، بروايته عن الأرموي: الشيخ عرفة بن سلطان بن محمود الحصكفي، والشيخ عبد الجليل بن مقبل بن عبدالله الحداني، والشيخ محمد بن أبي طالب بن الموصلي، وعلي بن عبد الكريم البعلبكي، ورزق الله بن عمر بن إبراهيم.

بقراءة كاتب الأسماء عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، وابنه إبراهيم.

وصح ذلك في يوم السبت، السادس والعشرين من شوال، سنة ست مئة بدمشق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

٣٤- سمع جميع هذا الجزء والأجزاء الثلاثة قبله والخامس بعده -وذلك جميع «كتاب المصاحف» لابن أبي داود-، على الشيخ الإمام العالم المسند شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك المقدسي، بسماعه فيه من ابن ملاعب.

بقراءة الشيخ الإمام نور الدين أبي الحسن علي بن مسعود بن نفيس الموصلي؛ الجماعة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن غنائم بن المهندس، وابنه عبد الرحمن، وشمس الدين محمد بن محمد أبي الحرم القلانسي، وشمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي، وتقي الدين عمر بن عبد الله بن عبد الأحد بن شقير، وعبد الرحمن، ومحمد، وأبو بكر -بنو عبدالمطلب بن عبدالرحمن-، وعبدالملك، ومحمد، وأبو بكر عبدالله -بنو سعد بن عبد الأحد بن نجيح- الحرانيون، وأبو العلا محمود بن أبي بكر بن أبي العلا البخاري الفرضي وهذا خطه.

وسمع المجلسين الثاني والثالث: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلف الدمياطي.

وسمع المجلس الأول وحده: شمس الدين بن محمد بن المسلم بن مالك

الريني، وأبو العباس أحمد بن إبراهيم بن غنائم بن المهندس، وبدر الدين قاسم ابن أحمد بن عبد الأحد بن شقير، وابن عمته حسن بن علي بن بشر الحرانيان.

وسمع المجلس الثاني وحده: عبد الرحمن بن علي بن أحمد الحجاوي، وابن أخيه محمد بن أحمد بن علي، ومحمد بن عبد الرحيم بن الشجيرة الحراني.

وصح وثبت في ثلاثة مجالس، آخرها يوم السبت لعشر بقين من صفر، سنة تسع وست مئة، بمدرسة الصالحية[١] بسفح قاسيون ظاهر دمشق، وأجاز لهم ما يرويه.

٣٥- على الجزء الرابع المعلم بالحمرة في هذه النسخ ما مثاله[٢]:

سمع جميع هذا الجزء -وهو الرابع- على الشيخ الأجل ربيب الدين أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغدادي -أثابه الله-، بحق سماعه من القاضي الأجل أبي الفضل محمد بن عمر الأرموي: صاحبه الشيخ الفقيه الإمام العالم تقي الدين أبو منصور عيسى بن يوسف بن أحمد العراقي الشافعي -نفعه الله ونفع به-، والإمام شهاب الدين أبو محمد بن عبد العزيز بن عبد الملك بن تميم الشيباني المقرئ، بقراءته، وجمال الدين أبو الفتح مودود بن محمود ابن أبي منصور الشافعي، وجمال الدين أبو العباس أحمد بن نعمة بن أحمد النابلسي الشافعي، وأبو المجد إسماعيل بن أبي البركات هبة الله بن باطيش الموصلي، وأخوه إبراهيم، وأبو عبد الله محمد بن تمام بن علي البزار، وابنه أبو الحرم مكي، وأبو التمام كامل، وأبو البركات عيسى بن محمد بن مهدي الحميري، وأبو المحارم تمام بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، والحج سوار بن معالي بن يوسف النابلسي البزار، وابنه إسماعيل، وأبو حفص عمر بن عريف

(١) في «ظ»: «الصاحبة».

(٢) سماع (٣٥ و٣٦) في (ق ٧٨/ ب).

ابن عمر البغدادي، وعبد الرحيم بن أبي الحسن بن أبي البركات الشافعي.

وكاتب الأسماء: عمران بن مجاهد بن شبل الحميري الشافعي.

وذلك في يوم الأحد، حادي عشر شوال، من سنة اثنتين وست مئة، بمسجد الرماحين المعلّق بدمشق -حرسها الله-.

وصح وثبت والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد كلما ذكره ذاكر وغفل عن ذكره غافل.

وتحته: صحح ذلك، وكتب: داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، نقلته بنصّه.

٣٦- على الأصل الرابع ما ملخصه:

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، بقراءة أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد، جماعة؛ منهم: عبد الرحمن ابن الشيخ أبي عمر، ومحمد بن أحمد بن سالم المقدسي، وبخطه السماع.

في السابع والعشرين من جمادى الأولى، سنة اثنتين وست مئة.

وسمعه منه، بقراءة الحافظ أبي الفتح محمد ابن الحافظ عبد الغني: عبدالرحمن بن أحمد بن عبد الملك، وإبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، وعبدالرحيم ابن عبد الملك بن عبد الملك، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد، وعبدالله بن عبد الغني المقدسي؛ وبخطه السماع، وعبد الرحمن بن سالم الأنباري، وأحمد بن شيبان بن تغلب.

في ثاني ربيع الآخر، سنة إحدى عشرة وست مئة، بجامع دمشق.

وسمعه منه بقراءة عبد الرحمن بن أبي الفهم اليلداني، جماعة؛ منهم: محمد ابن عمر بن محمد الفارسي، وعبد الجليل الأبهري، وبخطه السماع.

في رجب سنة اثنتين وست مئة.

لخص جميع ذلك من الأصل: مسعود بن أحمد الحارثي، بعد العرض.

ومن خطه نقله علي بن مسعود الموصلي، عفا الله عنه ورفق به.

٣٧- على الجزء الأخير منها[١]:

صورة سماع على نسخة بهذا الكتاب بخط ابن جرير، والسماع بخط والدي -رحمه الله-.

سمع جميع هذا الجزء والذي قبله على الشيخ الأجل ربيب الدين أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، بسماعه فيه، بقراءة الحافظ الإمام عز الدين أبي الفتح محمد بن الحافظ عبد الغني: ابناه -إبراهيم، وعبد الرحمن-، وأحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد، وإبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، ومحمد ابن الإمام عماد الدين بن إبراهيم بن عبد الواحد، ورضي الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار، وابناه -أحمد، ومحمد-، وعبد الله بن عبدالغني، وابناه -الحسن، ومحمد-، وفاته ورقتين أعدتهما له.

وذلك في يوم الاثنين، ثاني ربيع الآخر، من سنة إحدى عشرة وست مئة، بجامع دمشق بحلقة الحنابلة.

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه.

٣٨- سمع جميع هذا الكتاب -وهو «المصاحف» لأبي بكر بن أبي داود- في خمسة أجزاء من هذه النسخة، على الشيخ المسند الصالح النبيل تقي الدين أبي حفص عمر بن عبد الله بن عبد الأحد بن شقير الفقيه الحراني الحنبلي، بسماعه فيه أصلاً بسنده، بقراءة الشيخ الإمام زين الدين أبي القاسم عمر بن عبدالعزيز بن عبد الله بن مروان الفارقي الشافعي: الشيخ أبو الخير سعد بن عبدالله الذهلي المحدث، والشيخ أبو بكر بن عمر بن عثمان الموصلي، بوَّاب

(١) هذه الجملة وسماع (٣٨ و٣٩) في (ق ٧٩/ أ).

جامع بني أمية، وعبد العزيز بن المؤذن البغدادي، وهذا خطه.

وسمع الجزء الأول منه فقط بفوت من أوله إلى (باب خطوط المصاحف): السيد الشريف بدر الدين حسن ابن الشيخ الإمام السيد الشريف تقي الدين محمد بن أحمد بن أبي الحسن الحسيني البعلي.

وصح ذلك وثبت في يوم واحد في مجلسين، يوم الأحد ثامن عشري ربيع الأول، من سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة، بجامع دمشق المحروسة، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

٣٩- قرأت جميع كتاب «المصاحف» من هذه المجلدة[1]: على الشيخ الإمام العالم المسند شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان، بسماعه فيه من ابن ملاعب بسنده:

فسمع السادة: الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الأحد الحراني العطار، وأحضر أخاه عبد اللطيف بن عبد الرحمن في السنة الثالثة، وأبو بكر أحمد ابن شيخنا شمس الدين محمد بن عبد الرحيم، والعماد أبو بكر بن تقي الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، وأحمد بن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن عبيدالله، وابن عمه محمد بن عبد الرحمن، ومحمد، وعبد الله، وعبد الرحمن -بنو أحمد بن عبد الله بن راجح- المقدسيون، ومحمد بن عبد الرحمن بن شامة، وأحمد، ومحمد -ابنا زين الدين أبي بكر بن محمد بن طرخان-، وعزيز الدولة ريحان بن عبد الله الأمجدي.

وسمع بفوت الجزء الأول: سبط المسمع أحمد بن بلبان بن عبد الله القاهري حضورًا، ووالده المذكور.

وسمع الأول والثاني: إبراهيم بن يوسف ابن القاضي شمس الدين

---

(١) هذا السماع في غلاف الجزء الخامس بعد عنوان الكتاب وسنده.

عبدالله بن محمد بن عطاء الحنفي.

وسمع من أول الجزء الثالث إلى آخر الكتاب: محمد بن عبيد الله بن محمد المقدسي أخو المذكور حضورًا.

وصح ذلك وثبت في يوم السبت، الثاني والعشرين من ذي القعدة، سنة إحدى وسبعين وست مئة؛ خلا فوت كان فيه، أعيد بعد هذا التاريخ بالجامع المظفري بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة.

كتبه فقير رحمة ربه: علي بن مسعود بن نفيس الموصلي ثم الحلبي -عفا الله عنه-، وأجازهم المسمع جميع ما يجوز له روايته بشرطه.

والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا.

٤٠- سمع جميع هذا الكتاب؛ وهو خمسة أجزاء من هذه النسخة، على القاضي الأجل العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي: الرئيس الأجل المهذب أبو عبد الله أحمد بن محمد بن ملاعب، وأولاده: أبو البركات -داود-، وصفية، وحفصة -حماهم الله-، والشيخ أبو القاسم هبة الله بن رمضان ابن أبي العلا المقرئ، وأبو الحسين، وأبو الحسن -ابنا يوسف بن علي البزار-، وعلي ابن أبي بكر بن عبد الله النعماني.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وذلك في مجالس، آخرها: يوم الخميس رابع عشرين، من سنة ست وأربعين وخمس مئة بمنزل المهذب[1].

٤١- سمع جميع هذا الجزء وما قبله من الأجزاء؛ وهي خمسة أجزاء -وهو جميع «كتاب المصاحف» لأبي بكر بن أبي داود-، على القاضي أبي الفضل محمد ابن عمر بن يوسف الأرموي: أبو منصور سعيد ابن الشيخ الأجل العدل أبي

(١) سماع (٤٠ و٤١) في (ق ٩٧/ أ).

سعيد محمد ابن الشيخ الإمام العالم العدل أبي منصور سعيد بن محمد بن الرزاز.

بقراءة سعد الله بن نجا بن محمد بن الوادي.

وسمع هذا الجزء حسب: سنقر بن عبد الله فتا ابن الرزاز... سنة سبع وأربعين وخمس مئة.

٤٢- سمع جميع «كتاب المصاحف»؛ وهو خمسة أجزاء من هذه النسخة، على الأشياخ العلماء الصالحين: أبي الفضل عبد الواحد بن عبد السلام بن سلطان العدل، وأبي بكر المبارك بن صدقة بن يوسف الباخرزي، وأبي بكر محمد بن أبي عبد الله ابن أبي الفتح بن مكي النهرواني، بحق سماعهم من أبي الفضل الأرموي، عن ابن المسلمة بالطريق المعروفة إلى المصنف.

بقراءة أحمد بن سلمان بن أحمد بن سلمان الحربي، وهذا خطه.

والأشياخ: أبو الجند المبارك بن مسعود بن مبارك، وأبو الحسن علي بن معالي ابن أبي عبد الله الرصافيان، وأبو محمد إسماعيل ابن شيخنا الإمام العالم عبد الرزاق ابن الشيخ الإمام العالم أبي محمد عبد القادر بن أبي ملح الجبلي، وأبو المظفر محمد، وأبو القاسم يوسف، ابنا أبي الحسن بن أبي بكر الباخرزي المسموع منه، وأبو بكر الكرم بن أبي بكر بن أبي الكرم المباركي.

وسمع من أول الثالث من هذه النسخة إلى آخر الكتاب: عشائر بن عبدالقادر بن عشائر الصافنوي.

وسمع من (باب تجزئة المصاحف) إلى آخر الكتاب: أبو محمد يونس بن أبي بكر بن كرم بن مسلم الحربي الإسكاف.

وسمع من (تطييب المصاحف) إلى آخر الكتاب: أبو الفتح محمد بن يوسف ابن أبي جعفر... الدباس.

وذلك في مجلس واحد يوم الأحد، ثامن شوال من سنة ثمان وتسعين

وخمس مئة بمسجد العدل أبي الفضل عبد الواحد المقروء عليه بدرب نخل من باب الأزج، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم[١].

٤٣- سمع جميع كتاب «المصاحف» لابن أبي داود، على الشيخ الأجل القاضي وجيه الدين أبي المعالي: أسعد بن أبي النجا، براويته عن القاضي الأرموي، المشايخ: الشيخ عرفة بن سلطان بن محمود الحصكفي، والشيخ عبدالجليل بن مقبل بن عبد الله الحدّاني، ومحمد بن أبي طالب بن محمد الموكل، ورزق الله بن عمر بن إبراهيم، وعلي بن عبد الكريم بن عبدالرحمن البعلبكي، وكاتب الأسماء: عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، بقراءته، وابنه -إبراهيم-.

في مجالس عدة، آخرها: يوم السبت، سادس شوال، سنة ست مئة، بمدرسة مسمارة بدمشق.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا.

٤٤- قرأت جميع «كتاب المصاحف» -وهو هذه الأجزاء الخمسة-، على الشيخ الإمام العدل الورع الصالح شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن عبد الملك المقدسي، بسماعه من ابن ملاعب.

فسمعه: الفقيهان بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن النجيب، وعلم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي.

وسمعه سوى الجزء الأول: إخواني: عبد الله، وعبد القادر، وعبد الرحمن بني أحمد بن شامة.

وصح ذلك يوم السبت، لثلاث عشرة بقيت من محرم، سنة اثنتين وثمانين وست مئة بجبل قاسيون.

كتبه: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن تيمية.

---

(١) سماع (٤٢ و٤٣) في (ق ٩٧/ ب).

٤٥- سمع جميع هذا الجزء والأربعة قبله[1]، على الشيخ الأجل ربيب الدين أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب بسماعه منه: إبراهيم، وعبدالرحمن -ابنا الحافظ عز الدين أبي الفتح محمد ابن الحافظ عبدالغني-، وسليم بن عبدالرحمن في رابع سنة، ومحمد بن عماد الدين إبراهيم بن عبدالواحد، والحسن، ومحمد في رابع سنة -ابنا عبدالله بن عبد الغني-، وأحمد بن عيسى بن موفق الدين بن عبيد الله بن أحمد، وأحمد بن عبد الرحيم بن عبدالواحد، ومحمد ابن أحمد بن عبيد الله، ومحمد، وعبد الرحمن -ابنا أحمد بن عبدالملك-، وأبو بكر ابن عمر بن أبي بكر، والفقيه صالح بن أبي بكر بن أبي الشبل المقدسيون، ويوسف بن موسى بن أبي هاشم القمري، وعبدالرحمن بن سالم الأنباري، ومظفر بن أبي الحسين الزراد، وإبراهيم بن محاسن، ومحمد بن عطا الله البلادي، وطرخان بن إبراهيم العوفي، ومعتوق بن أحمد المحول، ومحمود ابن منكورين التركي، وأبو القاسم بن أبي الوفاد الآمدي، وأبو بكر بن مسعود ابن محمد الأصبهاني، وصالح ابن الحج محمود بن كلاسة الثقفي، وعبدالله بن عبدالغني المقدسي، بقراءته من أوله إلى (مصحف الأسود بن يزيد).

وقرأ باقي الكتاب ولم يحضر أوله: الإمام الحافظ عز الدين أبو الفتح محمد ابن عبد الغني المقدسي.

وسمع ما قرأه: سليم بن إبراهيم بن أحمد السوري، وعبد الرحمن بن محمد ابن عبد الجبار، وابناه -أحمد، ومحمد-، وعبد الرحمن بن إسماعيل الخلاد.

وسمع -أيضًا- الجزء الثاني بقراءتي: أبو الحسن بن أبي القاسم اليعقوبي، وأحمد بن شيبان بن تغلب.

وذلك في مجلسين، آخرهما: في ثاني ربيع الآخر، من سنة إحدى عشرة

---

(١) سماع (٤٥ و٤٦) في (ق ٩٨/ أ).

وست مئة.

٤٦- سمع جميع هذا الكتاب؛ وهو «المصاحف» لابن أبي داود -أبي بكر عبد الله-، وهو يحتوي في هذه النسخة على خمسة أجزاء، على الشيخ الأجل العالم ربيب الدين أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغدادي، بسماعه فيه من القاضي أبي الفضل الأرموي بطريقه:

الشيخ أبو عبد الرحيم عسكر بن عبد الرحيم بن عسكر العدوي النصيبي، وأبو المرجأ سالم بن ثمال بن عنان العرضي.

بقراءة أبي بكر عبد الله بن محمد بن علي الغزنوي والخط له.

وسمعت من أول الكتاب إلى (سورة الشعراء من مصحف أبي بن كعب): ملوك ومهرد، بنتا سالم[1] بن ناجي المصري، قيِّم الكلاسة، وحضرت أختهما آسية.

وسمع الفقيه الإمام أبو المعالي ابن جامع بن باقي التميمي، من قوله فيه: «كتابة المصاحف بالذهب» إلى آخر الكتاب.

وصح ذلك وثبت في مجلسين، آخرهما: السادس عشر من شوال، سنة اثنتي عشرة وست مئة بباب الكلاسة بالجامع المعمور بدمشق.

كتبه أبو بكر الغزنوي.

وسمع: عبدالرحيم بن عبدالله بن عبد الكريم الصفار الدمشقي، من قوله: «يقال للسورة: قصيرة، أو خفيفة» إلى آخر الجزء للكتاب بالقراءة والتاريخ.

وصح وثبت، كتبه: أبو بكر الغزنوي.

٤٧- سمع جميع «كتاب المصاحف»؛ وهي تشتمل على خمسة أجزاء من

---

(١) في «ظ» بتكرار سالم.

هذه التجزئة، على الشيخ الأجل مسند الشام، بقية السلف شمس الدين أبي القاسم الحسين بن هبة الله بن محفوظ بن[1] الحسن بن محمد بن حصري الربعي.

بحق إجازته من القاضي أبي الفضل الأرموي بسنده أولاً: الإمامان الصالحان؛ القاضي الحبيب معين الدين أبو بكر إسحاق بن إبراهيم بن أبي الحكاية عمر بن عبدالعزيز بن الحر القرشي...[2] الدين أبو الفتح بن أبي العز ابن أبي طالب[3] الصفار، وفاطمة بقراءة[4].

٤٨- قرأت كتاب المصاحف هذا، على الشيخ الإمام العالم شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عبدالملك بن عمر المقدسي بسماعه قراءة من ابن ملاعب.

فسمع الجزء الأول منه: الفقيه عماد الدين حسن بن إبراهيم بن شويخ.

وصحَّ في مجالس[5] آخرها: يوم السبت، سابع عشر جمادى الآخر، سنة اثنتين وست مئة.

وكتب يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المزي، عفا الله عنه.

---

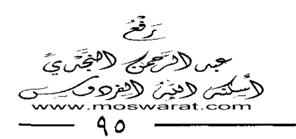
(١) في «ظ» كلام غير مقروء.

(٢) في «ظ» اسم غير مقروء.

(٣) في «ظ» اسم غير مقروء.

(٤) هنا كلام غير واضح.

(٥) في «ظ» كلام غير واضح.



شيوخ المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم
اخبرنا الشيخ الامام الاجل ابو جعفر محمد بن احمد بن
محمد بن عمر بن الحسين المسلمة قراءة عليه وانا اسمع
فاقر به قال انا ابو عمرو عثمان بن محمد بن القاسم البزاز
المعروف بالادمي قراءة عليه وانا اسمع في شهر رمضان
من سنة احدى وثلثين وثمانين وثلثمائه وثنا علي بن
حرب قال حدثنا قريش بن انس وثنا سليمان التيمي عن ابي نضرة
عن ابي سعيد مولى ابي اسيد قال لما دخل المصريون على
عثمان رضي الله عنه ضربوه بالسيف على يده فوقعت على
فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم فمد يده وقال والله
انها لاول يد خطت المفصل حدثنا عبد الله وثنا عيسى بن
عثمان بن عيسى قال حدثني عمي يحيى بن عيسى عن الاعمش عن
ثابت بن عبيد عن زيد بن ثابت قال قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم انها تاتيني كتب لا احب ان يقراها كل احد هل
تستطيع ان تعلم كتاب العبرانيه او قال السريانيه فقلت
نعم قال فتعلمتها في سبعة عشر ليلة حدثنا عبد الله انا
الحسين بن عثمان قال انا يحيى بن عيسى بهذا حدثنا عبد الله
نا محمد بن قدامة وانا جرير عن الاعمش عن ثابت عن
زيد بن ثابت قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لتحسن
السريانية فانها تاتيني كتب قال قلت لا قال فتعلمها فتعلمتها في
سبعة عشر يوما حدثنا عبد الله قال نا محمد بن يحيى نا ابو صالح

الورقة الأولى / أ من «ش»

حدثني الكيسكين ابي عثمان ابن الوليد بن الوليد عن سليمان
ابن خارجة بن زيد عن خارجة بن زيد قال دخل نفر
على زيد بن ثابت فقالوا حدثنا بعض حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ماذا احدثكم كنت جار رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا نزل الوحي ارسل الي
فكتبت الوحي وكان اذا ذكرنا الاخرة ذكرها معنا
واذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا فكل هذا احدثكم عنه
حدثنا عبد الله ونا ابو يونس بن حبيب نا ابو داود
ونا حماد بن سلمة عن ثابت عن انس بن مالك ان رجلا
كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا
املى عليه سميعا بصيرا كتب سميعا عليما واذا املى عليه
سميعا عليما كتب سميعا بصيرا وكان قد قرا البقرة وآل عمران
وكان من قراهما قرا قرانا كثيرا فتنصر الرجل فقال انما
كنت اكتب ما شئت عند محمد قال فمات فلفظته الارض
ثم دفن فلفظته الارض فقال انس قال ابو طلحة فانا رايته
منبوذا على وجه الارض باب الامر بكتاب
المصاحف حدثنا عبد الله ونا يحيى بن حكيم حدثني
ابن ابي الوليد حدثني همام ح وحدثنا محمد بن عبد الملك نا يزيد
نا همام عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيا
الا القران فمن كتب عني شيا سوى القران فليمحه قال محمد

انا محمد بن بشار انا عبد الاعلى انا هشام ان محمد ا قال ان كان في
بيع اذن له صاحبه قرا فيه وان لم يأذن له لم يقرا فيه حدثنا
عبد الله نا محمد بن بشار انا عبد الاعلى نا هشام عن الحسن في الرهن
اذا كان في البيع فاذن له صاحبه فلا باس ان ينتفع به حرث المنفعة
اذا استغنى عنه حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان انا مسدد نا المعتمر
عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه انه لم يكن يرى باسا
ان يحرق الكتب وقال ان الماء والنار خلقان من خلق الله حدثنا
عبد الله نا علي بن حرب انا القاسم بن يزيد عن سفين وسيل عن الكتاب
يكون فيه التورية والانجيل او نحو ذلك قال اذا كان لا يدرى ما هو محاه
واستنفع بعضه حدثنا عبد الله انا اسيد بن عاصم نا الحسين عن سفيان
عن طلحة بن يحيى عن ابي بردة عن ابي موسى انه اتى بصحيفة فقال
لولا اني اخاف ان يكون فيه ذكر الله تعالى لاحرقته اخر ما كان عند
الآدمي من حاجة هذا الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى
الله وسلم على سيدنا محمد النبي واله اجمعين وكان الفراغ من
هذا الكتاب كتاب المصاحف ليلة الجمعة تاسع عشرى شهر
ذي القعدة سنة الف وماة وخمسين على يد الفقير الى رحمة ربه
العقد [illegible] محمد المقدسي اقلها النابلسي بلدا وسكنا حامدا الله
مسلما مصليا اللهم اختم بالصالحات اعمالنا والمسلمين اجمعين
وصلى الله وسلم على خاتم النبيين والمرسلين سبحان ربك
رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين

الورقة الأخيرة من «ش»

الورقة الثانية / أ من «ظ»

[illegible]

قال حدثنا الحسن بن عفان قال حدثنا يحيى بن عيسى بهذا [illegible] حدثنا
عبد الله قال حدثنا محمد بن قدامة قال حدثنا جرير عن الأعمش
عن ثابت عن زيد بن ثابت قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تحسن
السريانية فإنها تأتيني كتب قلت لا قال فتعلمها قال
فتعلمتها في سبعة عشر يوما حدثنا عبد الله قال حدثنا
محمد بن يحيى قال حدثنا أبو صالح حدثني الليث حدثني
الوليد بن أبي الوليد أن سليمان بن خارجة بن زيد أخبره عن خارجة
بن زيد قال دخل نفر على زيد بن ثابت فقالوا حدثنا بعض
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت جاره فكان إذا نزل
الوحي أرسل إلي فكتبت الوحي وكان إذا ذكرنا الآخرة ذكرها
معنا وإذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا وإذا ذكرنا الطعام
ذكره معنا فكل هذا أحدثكم عنه
حدثنا عبد الله قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد قال حدثنا
المقرئ قال حدثنا الليث بن سعد بهذا حدثنا عبد الله
قال حدثنا يونس بن حبيب قال حدثنا أبو داود قال حدثنا حماد بن
سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك أن رجلا كان يكتب لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان إذا أملى عليه سميعا بصيرا
كتب سميعا عليما وإذا أملى عليه سميعا عليما كتب سميعا
بصيرا وكان قد قرأ البقرة وآل عمران وكان من قرأهما
قرأ قرآنا كثيرا فتنصر الرجل وقال إنما كنت أكتب ما
شئت عند محمد قال ثابت [illegible] الأرض [illegible]

الورقة الثانية / ب من «ظ»



الجزء الثاني من كتاب المصاحف

تأليف أبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث

رواية أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم الآدمي عنه

رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة عنه

رواية القاضي الإمام ... أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي

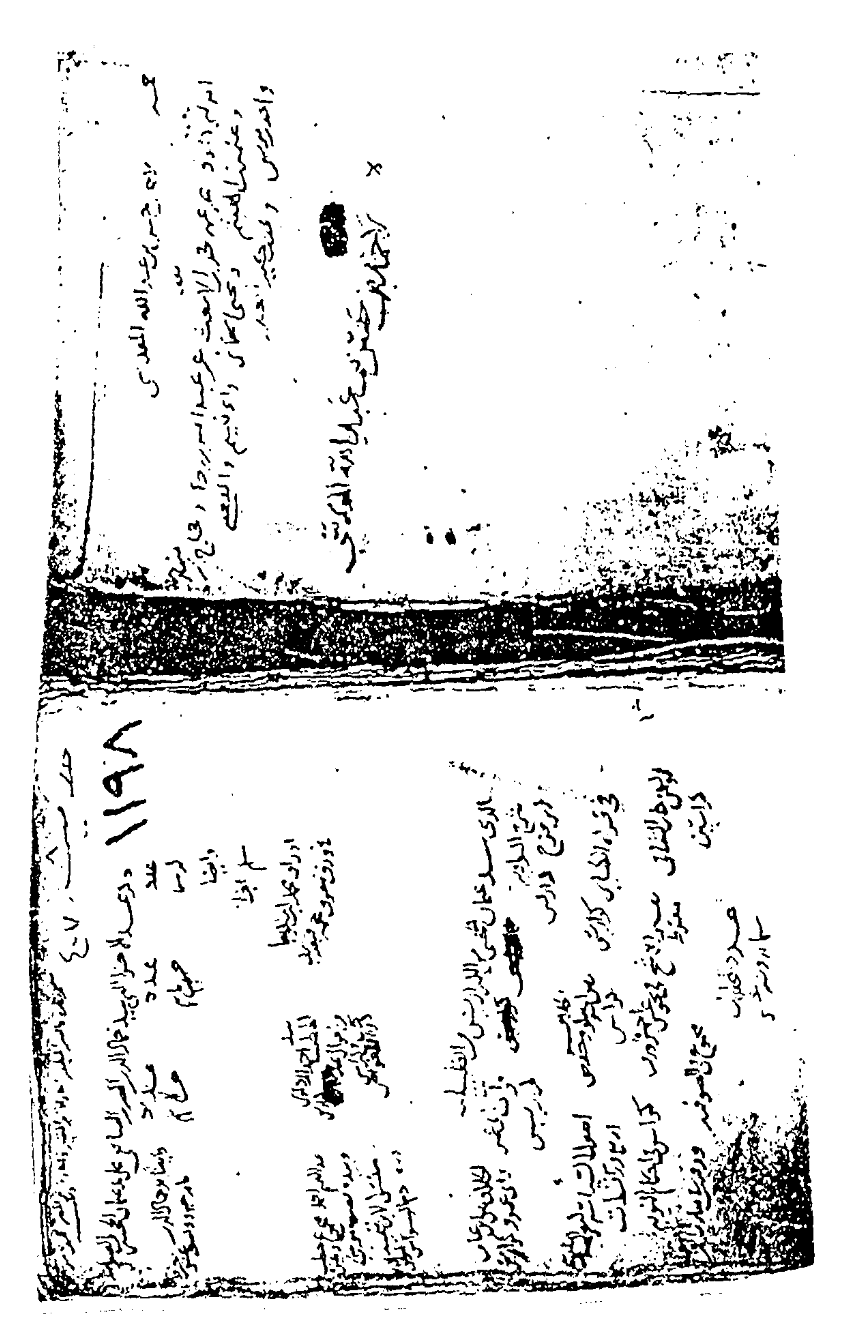
لوحة عنوان الجزء الثاني من «ظ»

الورقة الأخيرة / أ من «ظ»

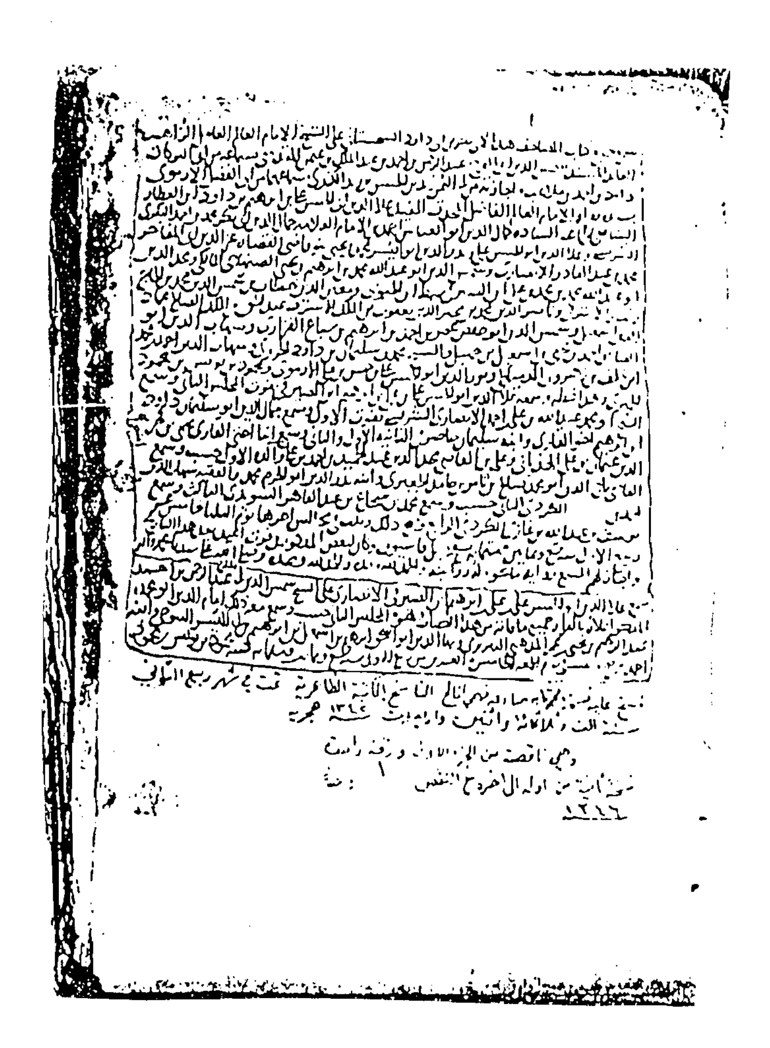
ويظهر عليها آخر الكتاب وجزء من السماعات

الورقة الأخيرة / ب من «ظ»

ويظهر عليها السماعات



غلاف «ع»



الورقة الأولى من «ع»

وعليها بعض السماعات

نهاية الكتاب من «ع»

وعليها بعض السماعات

نموذج من سماعات (ع)

الورقة الأخيرة من «ع»

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

باب

من كتب الوحي لرسول الله ﷺ

١- أخبرنا الشيخ الإمام العدل أبو جعفر-محمد بن أحمد بن محمد بن عمر

١- **إسناده ضعيف** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٧٣) من طريق أبي جعفر المسلمة به.

وأخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٤/ ١٦٨)، و أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٦٦/ ٢٥٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٠٩/ ٢٢٢٦) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٧٣)- من طريق أبي قلابة الرقاشي ومحمد بن أحمد بن أبي العوام؛ ثلاثتهم عن قريش بن أنس به.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة أبي سعيد -مولى أبي أسيد الأنصاري-؛ قال شيخنا الإمام أسد السنة الهمام محمد ناصر الدين الألباني -قدس الله روحه- في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (١٠/ ٦١): «... لم يوثقه غير المؤلف (٥/ ٥٥٨)، ولم يرو عنه غير أبي نضرة؛ فهو مجهول».

ومع ذلك؛ فقد وثقه الحافظ ابن حجر -ضمنًا- في «المطالب العالية» (١٨/ ٤٧)، وقلده في ذلك البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٨/ ١٠)!!

الثانية: قريش بن أنس؛ قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢١٨): «كان شيخاً صدوقاً؛ إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، بقي ست سنين في اختلاطه».

قلت : لكنه توبع:

فقد أخرج خليفة بن خياط في «تاريخه» (ص ١٦٨و١٧٢و١٧٤)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٧١-٢٧٢)-، و إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (١٨/ ٤٢- ٤٧/ ٤٣٧٢- ط دار العاصمة، أو ٥/ ٢١-٢٤/ ٤٣٧٨-ط دار الوطن)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٢١٥-٢٢٠/ ١٩٥٣٦)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٤٧٣/ ٧٦٦)؛ قالا: ثنا عفان بن مسلم الصفار، والطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (٣/ ٥/ =

=١٠٧-١٠٨و١٢٥-١٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٥٧-٣٦١ / ٦٩١٩- «إحسان») عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وعبد الله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١/ ٤٧٠-٤٧٣/ ٧٦٥): ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٣٥٥-٣٥٦ و٤/ ١٤٣-١٤٤): ثنا عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ٤٢-٤٥/ ٣٨٩)، وا بن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٥٧-٣٦١/ ٦٩١٩- «إحسان») عن أحمد بن المقدام العجلي؛ سبعتهم عن المعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، عن أ بيه به.

لكن عندهم: ... والمصحف بين يديه، فأهوى بالسيف، فاتقاه عثمان -رضي الله عنه- بيده؛ فقطعها، فما أدري: أبانها، أم قطعها ولم يبنها؟ قال عثمان -رضي الله عنه-: أما والله إنها لأول كفّ خطت المُفصَّل.

قال: وقال في غير حديث أبي سعيد: فدخل عليه التجيبي[أ]، فأشعره مشقاً، فانتضح الدم على هذه الآية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ ؛ قال: فإنها في المصحف ما حُكَّت بعد.

ففي رواية المعتمر بن سليمان التيمي أن الذي وقع على هذه الآية قطرة الدم -أو قطرات الدم- الشريف من عثمان، بخلاف رواية قريش بن أنس ففيها: فوقعت يده على الآية.

زد على ذلك: أن معتمراً بيَّن أن قصة وقوع الدم على الآية ليست في حديث أبي سعيد مولى أبي أسيد، بل من رواية غيره.

وتابع معتمراً عليه: عبد الله بن المبارك المروزي، عن سليمان به.

أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة» (٤/ ٨٨).

قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٣١٠ -ط هجر): «وثبت من غير وجه: أن أول قطرة من دمه سقطت على قوله -تعالى-: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

ويروى أنه كان قد وصل إليها في التلاوة -أيضًا- حين دخلوا عليه، وليس ببعيد؛ فإنه كان قد وضع المصحف يقرأ فيه القرآن».

قلت: وأخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٤٠٢/ ١٣٢١ - البقرة): قرئ على يونس ابن عبدالأعلى: ثنا ابن وهب: ثنا زياد: ثنا نافع بن أبي نعيم؛ قال: أرسل إلى بعض الخلفاء مصحف عثمان بن عفان ليصلحه. فقلت له: إن الناس يقولون: إن مصحفه كان في حجره حين قتل، فوقع الدم على ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، فقال نافع: بصرت عيني الدم على هذه الآية.

وإسناده إلى نافع حسن.

....

(أ) هو كنانة بن بشر بن عتاب التجيبي.

ابن الحسين- المسلمة، قراءة عليه وأنا أسمع، فأقر به، قال: أنا أبو عمرو -عثمان ابن محمد بن القاسم- البزاز، المعروف بالأدمي، قراءة عليه وأنا أسمع في شهر رمضان من سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة: [أخبرنا أبو بكر؛ عبد الله بن أبي داود -سليمان بن الأشعث- السجستاني الأزدي؛ قال][(١)]: وثنا علي بن حرب؛ قال: حدثنا قريش بن أنس؛ قال: ثنا سليمان التيمي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد -مولى أبي أسيد-؛ قال: لما دخل المصريون على عثمان -رضي الله عنه- ضربوه بالسيف على يده، فوقعت على: ﴿**فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾ [البقرة: ١٣٧]، فمد يده ، وقال: والله إنها لأول يد خَطَّت المُفَصَّل.

٢- وثنا عيسى بن عثمان بن عيسى؛ قال: حدثني عمي يحيى بن عيسى، عن

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ش)، والسياق يقتضيها؛ إذ الأدمي هو راوية «المصاحف» عن المصنف.

٢- إسناده حسن، (وهو صحيح) - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٨-٢٩) من طريق المصنف به[(أ)].

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٥٨)، وابن أبي شيبة في «المسند» (١/ ١١٠/ ١٣٨)- وعنه ابن أبي عاصم في «كتاب العلم»؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٠٨)، و«الآحاد والمثاني» (٤/ ٨٦/ ٢٠٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٥٥/ ٤٩٢٧)- عن يحيى بن عيسى به.

وأخرجه المصنف -أيضاً- برقم (٣)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٢) -عن الحسن بن علي بن عفان، عن يحيى بن عيسى به.

قلت: إسناده حسن؛ يحيى بن عيسى صدوق يخطئ، واحتج به مسلم، وقد توبع؛ تابعه: جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش به:

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٥/ ٤٦٣/ ٢١٥٨٧ -ط الرسالة) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٣)-، وعلي بن المديني في «العلل» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٥٢-١١٥٣/ ٢٨٩٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢١/ ٢١٢- =

....

(أ) لكن سقط من مطبوع «تاريخ دمشق» اسم المصنف! وابن عساكر إنما رواه من طريقه.

الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن زيد بن ثابت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّها تأتيني كُتُبٌ لا أُحِبُّ أَنْ يَقْرَأَها كُلُّ أَحدٍ، هل تَسْتَطِيع أن تَعَلَّم كتاب العِبرانِيَّة**[١]؟ **-أو قال: السِّريانية**[٢]**-؟**»، فقلت: نعم. فتعلَّمتها في سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمَاً.

٣- حدثنا [٣] الحسن [٤] بن (علي بن)[٥] عفان؛ قال: حدثنا يحيى بن عيسى بهذا.

= ٢١٣)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»، و أبو يعلى الموصلي في «مسنده»؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٠٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢١/ ٢١٣)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٥٦/ ٤٩٢٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٢٨٠/ ٢٠٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٨٤-٨٥/ ٧١٣٦) -«إحسان»)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٨٣-٤٨٤) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١١)-، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٦/ ٨٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٢٢)، وهلال بن محمد الحفّار في «فوائده»؛ كما في «فتح الباري» (١٣/ ١٨٦)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢١/ ٢١٣)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٠٧-٣٠٨)- من طرق عن جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش به.

وأخرجه -أيضاً- المصنف برقم (٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٢)- عن محمد بن قدامة، عن جرير به.

قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم.

قال الحاكم: «صحيح؛ إن كان ثابت بن عبيد سمعه من زيد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٢٣٤/ ٢٤٣-«منتخب») - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٢)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٠٨)-: ثنا موسى بن داود: ثنا قيس بن الربيع -ضعيف-، عن الأعمش به.

(١) لغة التوراة.

(٢) لغة الإنجيل.

٣- انظر ما قبله؛ فقد مضى تخريجه.

(٣) انتهى السقط من «ع»، و«ظ»، وما أثبت من «ش» فقط.

(٤) في «ش»: «الحسين».

(٥) سقطت من «الأصول»، والتصويب من كتب الرجال.

٤- حدثنا محمد بن قدامة؛ قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن ثابت، عن زيد بن ثابت؛ قال: قال النبي ﷺ: «**أَتُحْسِنُ السُّرْيَانِيَّةَ؛ فإِنَّهـا تـأتيني كُتُبٌ؟**» (قال)[1]: قلت: لا، قال: «**فَتَعَلَّمْها**». قال: فَتَعَلَّمْتُهَا في سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْماً[2].

٥- حدثنا محمد بن يحيى؛ قال: حدثنا أبو صالح: حدثني الليث، عن أبي

٤- انظر (رقم ٢)؛ فقد مضى تخريجه فيه.

(١) زيادة من «ش».

(٢) قلت: وقد ورد عن زيد بن ثابت بلفظ آخر: أورده البخاري (٧١٩٥) معلقاً، فقال: «وقال خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود؛ حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه».

قال العيني في «عمدة القاري» (٢٤/ ٢٦٧): «كتاب اليهود؛ أي: كتابتهم؛ يعني: خطهم».

وقال الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ١٨٦-١٨٧): «هذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري إلا معلقة، وقد وصله مطولاً في «كتاب التاريخ» ... وقصة ثابت يمكن أن تتحد مع قصة خارجة؛ بأن من لازم تعلم كتابة اليهودية تعلم لسانهم، ولسانهم السريانية؛ لكن المعروف أن لسانهم العبرانية، فيحتمل أن زيداً تعلم اللسانين؛ لاحتياجه إلى ذلك».

وقال محمد بن على بن حديدة في «المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي» (١/ ٩٤): «وكانت ترد على رسول الله ﷺ كتب بالسريانية، فأمر زيداً فتعلمها، وأمره أن يتعلم كتاب اليهود».

٥- **إسناده ضعيف** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٤) من طريق المصنف به.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ»- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢١/ ٢١٤)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٤٠/ ٤٨٨٢)- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٩٩)-: ثنا مطلب بن شعيب الأزدي، كلاهما عن أبي صالح -عبدالله بن صالح- المصري به.

قلت: وعبد الله بن صالح وإن كان ضعيفاً؛ إلا أن الراوي عنه هنا هو الإمام الذهلي وهو من كبار العلماء الحذاق الذين يقبل حديثه من طريقهم، ومع ذلك توبع:

فقد أخرجه المصنف -عقب هذا مباشرة- (٦)، والترمذي في «الشمائل المحمدية» (٣٤٤)- ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٣/ ٢٤٥/ ٣٦٧٩)-، والبيهقي في «دلائل=

عثمان -الوليد بن أبي الوليد-، عن سليمان بن خارجة بن زيد، عن خارجة بن زيد؛ قال: دخل نفر على زيد بن ثابت، فقالوا: حدِّثنا بعض حديث رسول الله ﷺ، فقال[1]: ماذا أحدثكم؟ كنت جار رسول الله ﷺ، فكان إذا نزل الوحي أرسل إليَّ فكتبت الوحي، وكان إذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا، (وإذا ذكرنا الطعام ذكره معنا)[2]، فكل هذا أحدثكم عنه.

٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد؛ قال: حدثنا المقرئ؛ قال: حدثنا الليث بن سعد بهذا.

٧- حدثنا يونس بن حبيب؛ قال: حدثنا أبو داود؛ قال: حدثنا حماد بن

=النبوة» (١/ ٣٢٤)، والروياني في «مسنده»؛ كما في «كنز العمال» (١٣/ ٣٩٤)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ص ٣١٣ -السيرة النبوية)-، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٤) من طرق عن عبد الله بن يزيد بن المقرئ، عن الليث به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧): «رواه الطبراني، وإسناده حسن!».

قلت: بل إسناده ضعيف؛ قال شيخنا أسد السنة الإمام الألباني -رحمه الله- في «مختصر الشمائل المحمدية» (ص١٨٠): «إسناده ضعيف، ورجاله ثقات؛ غير سليمان بن خارجة بن زيد بن ثابت، فإنه مجهول؛ كما يشير إلى ذلك الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٠٠): «وثق، ما علمت روى عنه سوى الوليد -شيخ الليث-»».

(١) في «ش»: «قال».

(٢) ما بين الأقواس سقط من «ش».

٦- **إسناده ضعيف** - انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه فيه.

٧- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٥٠٩/ ٢١٣٢) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٤٥) أو (٢١/ ١٩٣/ ١٣٥٧٣ -ط الرسالة): ثنا عفان ابن مسلم، عن حماد بن سلمة به.

قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٨١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٢٢) أو (٢١/ ٤٣/ ١٣٣٢٤ -ط الرسالة)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٢٧٦و١٢٧٨- «منتخب»)، والبيهقي في=

سلمة، عن ثابت، عن أنس بن مالك: أن رجلاً[1] كان يكتب لرسول الله ﷺ، فكان إذا أملى عليه: (سميعاً بصيراً)؛ كتب: (سميعاً عليماً)، وإذا أملى عليه: (سميعاً عليماً)؛ كتب: (سميعاً بصيراً). وكان قد قرأ البقرة وآل عمران، وكان

=«إثبات عذاب القبر» (٦٤) من طرق عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦١٧)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢١) أو (١٩/ ٢٤٧/ ١٢٢١٦ -ط الرسالة)، وابن حبان في «صحيحه » (٧٤٤-«إحسان»)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٢٣٩/ ٣٢١١ و٣٢١٢)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٦٥) من طريق عبد العزيز بن صهيب وحميد، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- به.

قال الطحاوي: «فقال قائل: قد ذكرت فيما تقدم من كتابك هذا في باب مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» ما ذكرته فيه، وذكرت فيه: أن رسول الله ﷺ لم يطلق لهم ما أطلق لهم فيه مما تأولت السبعة الأخرى المذكورة فيه عليه؛ إلا لضرورة إلى ذلك، والعجز منهم عن حفظ الحروف بعينها، وأنه في الحقيقة فيما أنزل عليه كما في المصاحف المنقولة إلينا التي قد قامت الحجة بما فيها علينا، وأنه لا يتسع لنا أن نقرأ شيئاً من القرآن بخلاف الألفاظ التي فيها وإن كان معناه ما فيها.

وفي هذا الحديث ما يخالف ذلك، ويرد الأمور إلى المعاني التي في الحقيقة إلى ما قد قيلت عليه، وإن اختلفت الألفاظ بها مع استواء المعاني فيها.

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله -عز وجل- وعونه: أن الذي في هذا الحديث ليس من ذلك المعنى الذي ذكرناه في ذلك الباب؛ وذلك أن المعنى الذي ذكرناه في ذلك الباب هو في القرآن لا في غيره، والذي في الحديث الذي ذكرناه في هذا الباب قد يحتمل أن يكون فيما كان رسول الله ﷺ يمليه على ذلك الكاتب من كتبه إلى الناس في دعائه إياهم إلى الله -عز وجل-، وفي وصفهم له ما هو -جل وعز- عليه من الأشياء التي كان يأمر ذلك الكاتب بها، ويكتب الكاتب خلافها مما معناها معناها، إذ كانت كلها من صفات الله -عز وجل-.

فبان -بحمد الله ونعمته- أن لا تضاد في شيء من ذلك ولا اختلاف، والله -عز وجل- نسأله التوفيق».

وبوب الإمام ابن حبان على هذا الحديث: «ذكر خبر قد شنع به بعض المعطلة على أصحاب الحديث، حيث حُرِمُوا التوفيق لإدراك معناه».

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٦٣٥): «لم أقف على اسمه؛ لكن في رواية مسلم من طريق ثابت عن أنس: «كان منا رجل من بني النجار»».

من قرأهما قرأ قرآناً كثيراً؛ فتنصَّر الرجل، وقال[١]: إنما كنت أكتب ما شئت عند محمد[٢]، قال: فمات، (فدفن)[٣]، فلفظته الأرض، ثم دفن، فلفظته الأرض، فقال أنس: قال أبو طلحة: فأنا رأيته منبوذاً على وجه الأرض.

باب
الأمر بكتابة المصاحف

٨- حدثنا يحيى بن[٤] حكيم؛ قال: حدثني أبو الوليد[٥]: حدثني همام (ح)[٦].

٩- وحدثنا محمد بن عبد الملك: حدثنا..............................

---

(١) في «ش»: «فقال».

(٢) في جل الروايات إبهام في تحريف الرجل عند كتابته للرسول ﷺ؛ ففي رواية: «وما يدري محمد إلا ما كتبت له»، وفي أخرى: «وما أرى يحسن محمداً إلا ما كنت أكتب له»؛ لكن رواية المصنف مصرحة بهذا التحريف.

(٣) ما بين قوسين سقط من «ش».

٨- سيأتي تخريجه رقم (٩).

(٤) كررت هذه الكلمة في «ش».

(٥) هو الطيالسي، واسمه: هشام بن عبد الملك.

(٦) زيادة من «ش».

٩- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٠٠٤)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢ و٥٦) أو (١٧/ ١٤٩-١٥١ / ١١٠٨٥ و١١٠٨٧و١٨/ ٩٤/ ١١٥٣٦-ط الرسالة)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٦٦/ ١٢٨٨)-ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢٦)-، والنسائي في «فضائل القرآن» (٣٣)، والمصنف (رقم ٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٦٥/ ٦٤-«إحسان»)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٥/ ١٧٧١)، والخطيب في «تقييد العلم»(ص ٣١)، وابن عبد البر في«جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٢٦٨/ ٣٣٥)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ١١٦/ ١١٣) من طرق عن همام بن يحيى العوذي به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا؛ إلا أن مسلماً أخرجه في «صحيحه»؛ كما تقدم، والعلة في عدم إخراج البخاري للحديث: أنه معلول عنده بالوقف؛ كما نقله الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٠٨)،=

=وممن أخرجه موقوفاً: أبو داود في «سننه» (٣٦٤٨): ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، عن ابن شهاب، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري -موقوفاً- بلفظ: «ما كنا نكتب غير التشهد والقرآن».

قال شيخنا في «ضعيف سنن أبي داود» (ص٣٦٣): «شاذ».

وقال الخطيب البغدادي: «تفرد همام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعاً، وقد روي عن سفيان الثوري -أيضًا- عن زيد، ويقال: إن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله، غير مرفوع إلى النبي ﷺ».

قلت: يرد دعوى التفرد: ما أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ١٣٠-١٣١/ ٤٥٠ و٤٥١)، والترمذي (٢٦٦٥) من طريق سفيان بن عيينة، وهشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به مرفوعًا.

وأخرج البزار في «مسنده» (١/ ١٠٨-١٠٩/ ١٩٤ -كشف الأستار) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- به، فجعله من مسند أبي هريرة!!

قال البزار: «رواه همام عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد، وعبد الرحمن بن زيد قد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره، وليس هو بحجة فيما ينفرد به».

فائدة:

وقف منكرو السُّنة النبوية والمستشرقون موقفًا مشبوهاً من سنة النبي ﷺ، محاولين الطعن في ثبوتها وحجيتها؛ مستدلين على ذلك بالأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ بالنهي عن كتابة الحديث، على العكس من القرآن الذي كان يأمر بكتابته، ويشرف على ذلك بنفسه ﷺ.

قالوا: ولم تجمع السُّنة إلا على رأس المئة الثانية من هجرة النبي ﷺ؛ مما عرَّضها للتغيير والتبديل والنسيان، فضلاً عن الدخيل عليها من الكتابيين والشعوبيين، ويتخذون ذلك متكأً للقول بعدم حجيتها، وأن الحجة للقرآن فقط الذي كتب في عهد النبي ﷺ.

وإذا أنعمنا النظر في موقف هؤلاء المرجفين من أحاديث الكتابة والنهي عنها؛ نجدهم فريقين:

فريق يذكر أحاديث النهي وحدها، ولا يشير أدنى إشارة إلى أحاديث الإذن بالكتابة، وكأنها نسياً منسياً! وهذا برهان صدق على أنهم دعاة باطل لا دعاة حق، وأنهم أبعد ما يكون عن المنهج العلمي النزيه.

وفريق آخر يذكر أحاديث الإذن وهم كارهون، ثم يقفون منها موقفين:

الأول: هو الطعن في صحتها وثبوتها.

الثاني: الطعن في دلالتها؛ بقولهم: إن أحاديث الإذن كانت أولاً، ثم جاء حديث النهي=

=ثانيًا؛ فنسخ الإذن في كتابة الحديث، وصار النهي هو آخر الأمرين.

ودونك تفصيل المسألة:

أولاً: الأحاديث الواردة في كتابة السنة، والنهي عنها:

القسم الأول: أحاديث الإذن بالكتابة:

١- عن عبد الله بن عمرو؛ أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول اللّه ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول اللّه ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول اللّه ﷺ، فقال: «**اكتب؛ فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق**».

٢- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: لم يكن أحد من أصحاب رسول اللّه ﷺ أكثر حديثًا مني؛ إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص؛ فإنه يكتب وأنا لا أكتب.

٣- وعنه: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول اللّه ﷺ، فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى الرسول ﷺ، فقال: «**استعن بيمينك**» -وأومأ بيده إلى الخط-.

٤- وفي خطبة الوداع، فإن أبا شاة اليمني قال: اكتبوا لي يا رسول الله! فقال: «**اكتبوا لأبي شاة**».

٥- سئل علي -رضي الله عنه-: هل عندكم من رسول اللّه ﷺ شيء (وفي رواية: هل خصّكم رسول الله ﷺ بشيء) سوى القرآن؟

فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة؛ إلا أن يعطي الله عبدًا فهمًا في كتابه، وما في هذه الصحيفة، قيل: وما في الصحيفة؟ قال: العقل (الدية)، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

٦- وهذا رسول اللّه ﷺ لما اشتد وجعه؛ قال: «**ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده**».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٩): «وفي هذا الحديث دليل على جواز كتابة العلم؛ لأنه همَّ أن يكتب لأمته كتابًا يحصل معه الأمن من الاختلاف، وهو لا يهم إلا بحق».

٧- وثبت أن الرسول ﷺ كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره.

وقد فهم الصحابة- رضي الله عنهم- أنه لا مانع من كتابة الأحاديث، وتوثيقها بها، وقاموا بتنفيذ ذلك، ومما روي لنا في هذا الصدد:

١- أن عبد الله بن عمرو بن العاص كتب صحيفة، سماها: الصادقة. =

= ٢- وكتب أبو بكر لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنها رسول اللّه ﷺ، وقد توارث هذا الكتاب ثمامة بن عبد الله بن أنس بعد أن حدثه به جده.

٣- وروى الرامهرمزي والخطيب البغدادي وابن عبد البر كل بإسناده: أن عمر بن الخطاب قال: «قيدوا العلم بالكتاب». وصحَّ مثله عن أنس -رضي الله عنه-.

٤- وروى أبو خيثمة بسنده عن علي -رضي الله عنه-؛ أنه قال: من يشتري مني علمًا بدرهم.

قال أبو خيثمة: يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم.

زاد ابن سعد في روايته: فاشترى الحارث الأعور صحفًا بدرهم، ثم جاء بها عليًا، فكتب له علمًا كثيرًا.

٥- وجمع الحسن بن علي -رضي الله عنهما- بنيه وبني أخيه، فقال: يا بنيَّ! إنكم اليوم صغار قوم، أوشك أن تكونوا كبار قوم؛ فعليكم بالعلم، فمن لم يحفظ منكم؛ فليكتبه.

٦- وكتب ابن عباس -رضي الله عنهما- حديث رسول اللّه ﷺ، وكان يأتي أبا رافع الصحابي، ويقول: ما صنع النبي ﷺ يوم كذا، ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها، وقد شهدت بهذا الصحابية الجليلة سلمى -مولاة رسول اللّه ﷺ-، فقالت: رأيت عبد الله بن عباس يكتب عليها عن أبي رافع شيئًا من فعل رسول اللّه ﷺ.

وحدَّث أبو خيثمة: أن ابن عباس كان يحض على قيد العلم.

وروى ابن سعد: أنه كانت له كتب، حِمْل بعير.

٧- وكتب أنس بن مالك من حديث رسول اللّه ﷺ، وقد مرَّ أنه نقل كتاب أبي بكر في الصدقة، وقد روى مسلم عنه أنه كتب حديثًا عن رسول اللّه ﷺ غير كتاب أبي بكر.

وروى الخطيب بسنده عن عبد الله بن المثنى؛ قال: حدثني عماي -النضر، وموسى ابنا أنس-، عن أبيهما أنس بن مالك: أنه أمرهما بكتابة الحديث والآثار عن رسول اللّه ﷺ.

٨- وإذا كان أبو هريرة لا يكتب، ويحفظ الحديث حفظًا جيدًا ببركة دعاء رسول اللّه ﷺ له بالحفظ؛ فإن تلاميذه قد كتبوا له حديثه، وأخذ هذه الكتب، فحفظها عنده؛ حتى لا يغير في حديثه -أو يبدل فيه-، وحتى تكون مقياسًا عنده لما ينسب إليه من الأحاديث الكثيرة التي بثها في التابعين؛ كما روى البخاري: ثمان مئة نفس.

٩- وكتب سمرة بن جندب -رضي الله عنه- ما رواه من الأحاديث عن رسول اللّه ﷺ، وصحيفته مشهورة عند المحدثين.

١٠- وكتب جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- صحيفة، اشتهرت فيما بعد بصحيفة جابر بن عبد الله، وقيل: إن مجاهد بن جبر كان يحدث منها، وإذا علمنا أن هذا الصحابي الجليل قد حمل عن رسول اللّه ﷺ علمًا كثيرًا نافعًا- كما يقول الذهبي-؛ أدركنا أنه قد دوَّن الكثير من=

=هذا العلم في هذه الصحيفة، وقد أخرج الإمام مسلم في «جامعه الصحيح» من هذه الصحيفة في مناسك الحج ما يقرب من الثلاثين حديثًا، أطولها الحديث الذي رواه جابر في حجة الوداع.

وقد جمع شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- طرقه ورواياته كلها في كتاب مفرد، وهو فريد في بابه.

١١- وروى الدارمي بسندٍ حسن: أن أبا أمامة الباهلي أجاز كتابة العلم، فقد سأله أحد تلاميذه، وهو الحسن بن جابر عن كتابته، فقال: لا بأس بذلك.

١٢- وكتب عبد الله بن أبي أوفى -رضي الله عنهما- حديث رسول اللّه ﷺ، وأرسله إلى بعض أصحابه.

١٣- وجمعت أسماء بنت عميس -رضي الله عنها- بعض أحاديث الرسول ﷺ.

١٤- وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهم- بعض الحديث.

فكما نرى أن هذا كان اتجاهًا عامًا، فقد أحصى الدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» أكثر من خمسين صحابيًا كتبوا الحديث الشريف، أو كُتب لهم.

وقد أخذ التابعون الحديث عن الصحابة، وكثر تدوين السنة في عصرهم؛ مثل: «صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة»، وكذا «نسخة الأعرج عن أبي هريرة»، و«صحيفة أبي الزبير عن جابر بن عبد الله».

انظر: «دفاع عن السنة» - د. أبو شهبة، «توثيق السنة» - د. رفعت فوزي، «صحيفة همام ابن منبه» - د. رفعت فوزي.

القسم الثاني: أحاديث النهي عن الكتابة:

١- حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: «**لا تكتبوا شيئًا عنّي إلا القرآن، ومن كتب عني شيئًا؛ فليمحه**». «صحيح مسلم».

أما باقي ما ورد من أحاديث النهي عن الكتابة- على قلتها-؛ فإنها لا تسلم من الطعن، مثل: حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-؛ قال: استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث، فأبى أن يأذن لي.

وفي رواية: استأذنا النبي ﷺ في الكتاب، فأبى أن يأذن لنا.

وفي سند هذا الحديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم؛ وهو متروك.

- وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-؛ قال: خرج علينا رسول اللّه ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «**ما هذا الذي تكتبونه؟**»، قلنا: أحاديث سمعناها منك، قال: «**أكتابًا غير**=

=كتاب الله تريدون؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله».

وفي رواية: «فجمعناها في صعيد واحد؛ فألقيناها في النار».

وراوي هذا الحديث -أيضًا- هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وسبقت الإشارة إلى ضعفه.

وحديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه-؛ أنه قال: إن رسول اللّه ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئًا من حديثه.

وفي رواية: إن النبي ﷺ نهى أن يُكتب حديثه.

وفي سند هذا الحديث كثير بن زيد؛ وهو ضعيف، بالإضافة إلى علة أخرى في الحديث؛ وهي الانقطاع.

فلم يبق من أحاديث النهي إلاَّ حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه الإمام مسلم، مع ملاحظة أن رواته تفردوا به، قال الخطيب البغدادي: «تفرد همام بروايته هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعًا».

ثانيًا: مسالك العلماء في الجمع بين أحاديث الإذن بالكتابة والنهي عنها:

١- أن النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك الوقت.

٢- أن النهي خاص بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معها، فنهوا عن ذلك خوف الاشتباه.

والإذن إنما كان بكتابة الحديث في صحف مستقلة ليس فيها شيء من القرآن، ولهذا الاشتباه الذي يحصل من كتابة تأويل الآية معها؛ ذهب بعض العلماء إلى أنه يحتمل أن تكون القراءة الشاذة نشأت من أن الصحابي كتب تفسير كلمة من القرآن معها؛ فظن التابعي أن ذلك التفسير قرآن، أو من أن الصحابي ذكر التفسير للتابعين فكتبه هذا مع القرآن، فظن من بعده أنه منه.

٣- أن النهي خاص بكتّاب الوحي المتلو (القرآن)، الذين كانوا يكتبونه في صحف لتحفظ في بيت النبوة، فلو أنه أجاز لهم كتابة الحديث؛ لم يؤمن أن يختلط القرآن بغيره، والإذن لغيرهم.

٤- أن النهي ممن أمن عليه النسيان ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الخط إذا كتب، والإذن لمن خيف نسيانه ولم يحفظه، أو لم يخف اتكاله على الخط إذا كتب.

٥- أن النبي ﷺ خصَّ بالإذن عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان قارئًا للكتب المتقدمة ويكتب بالسريانية والعبرية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولمَّا أمن على عبدالله =

=ابن عمرو ذلك؛ أذن له.

وهذه الأقوال المتقدمة أصحابها لا يقولون بالنسخ.

أما القول السادس:

٦- أن يكون النهي من منسوخ السنة بالسنة؛ أي: أن أول الأمرين النهي، وآخر الأمرين الإباحة.

وقد قال بالنسخ جمهور العلماء على ما حكاه ابن تيمية.

ولعل مما يؤيد القول بالنسخ: أن بعض أحاديث الإذن متأخرة التاريخ، فأبو هريرة راوي حديث الكتابة أسلم عام سبع، وقصة أبي شاة كانت في السنة الثامنة -عام الفتح-.

ومما يؤيد القول بالنسخ، وأن الإذن بالكتابة كان هو آخر الأمرين: كتابة الصحابة للحديث- كما رأينا-، وكثرة ذلك عنهم، وهم أقرب الناس لعصر التشريع زمنًا وفقهًا. وأبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- راوي حديث النهي الذي في «صحيح مسلم»، وقد أوقفه بعض العلماء عليه، يلح دائمًا عليه تلاميذه أنهم يريدون الكتابة، بل إن ابنه يكتب حديث أبيه، ومع هذا الإلحاح فإن أبا سعيد لا يرى علة لهذا المنع؛ إلا أنه لا يريد أن يجعل الحديث كالقرآن في مصاحف، ويريد لهم أن يحفظوا كما حفظ هو وغيره من الصحابة، ولا يذكر أن العلة هي أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك.

ثالثًا: هل الكتابة من لوازم الحجية؟

الحجة إنما تحصل بعدالة حاملها، وهو أن يحمل الثقة العدل عن الثقة العدل حتى يوصله لمن مثله في هذه الصفة، فالكتابة ليست من لوازم الحجية، وأن صيانة الحجة غير متوقفة عليها، وأنها ليست السبيل الوحيد لذلك.

فكان النبي ﷺ يرسل السفراء من الصحابة إلى القبائل المختلفة، فيدعون الناس إلى الإسلام، ويعلمونهم أحكامه ويقيمون بينهم شعائره، ولم يرسل مع كل سفير مكتوبًا من القرآن لإقامة الحجة على الأحكام التي يبلغها السفير للرسل إليهم ويلزمهم بها.

مثلاً: الصلاة -وهي القاعدة الثانية من قواعد الإسلام- لا يمكن للمجتهد أن يهتدي إلى كيفيتها من القرآن وحده؛ بل لا بد من بيان الرسول ﷺ، ولم يثبت أن الرسول ﷺ أمر بكتابة كيفيتها التي بينها ﷺ بفعله وقوله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحجية؛ لما جاز أن يترك النبي ﷺ هذا الأمر الخطير بدون أن يأمر بكتابته التي تقنعهم بالحجية كما هو الفرض.

رابعًا: القطع بالقرآن الكريم إنما حصل بالتواتر اللفظي:

العمدة في قطعنا بالقرآن وبجمع ألفاظه إنما هو التواتر اللفظي، وهو وحده كاف في ذلك، والكتابة لا دخل لها في هذا القطع، ولم يتوقف عليها ولم ينشأ منها.

قال ابن الجزري: «إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على=

=حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله -تعالى- لهذه الأمة».

لكن؛ ما الحكمة إذن في أمره ﷺ بكتابة القرآن؟ طالما أن الكتابة ليست مفيدة للقطع، وأن حجية القرآن ليست منشؤها الكتابة، فما الحكمة إذن في هذا الأمر؟ وما الحكمة في أنه لم يأمر بكتابة السنة؟

الحكمة في كتابة القرآن الكريم:

١- بيان ترتيب الآيات، ووضعها بجانب بعضها البعض، فإنه بالاتفاق بين العلماء؛ فإن ترتيب الآيات توقيفي، نزل به جبريل -عليه السلام-، وكذلك ترتيب السور؛ فإنه -أيضًا- توقيفي على الراجح.

٢- زيادة التأكيد؛ فإن الكتابة طريق من طرق الإثبات، وهي وإن كانت أضعف من السماع، فضلاً عن التواتر اللفظي؛ إلا أنها إذا انضمت إلى ما هو أقوى منها في الإثبات زادت قوة على قوة، فاحتيج إلى زيادة التأكيد في القرآن؛ لكونه كتاب الله -تعالى-، وأعظم معجزة للنبي ﷺ، ولكونه أساس الشريعة الإسلامية، وإليه ترجع سائر الأدلة الشرعية في ثبوت اعتبارها في نظر الشارع، وثبتت به جميع العقائد الدينية، التي لابد منها وأمهات الأحكام الفرعية.

ولكونه قد تعبدنا الله- تعالى- بتلاوة لفظه في الصلاة وغيرها؛ لم يجز لنا أن نبدل حرفًا منه بحرف آخر.

ولهذه الأمور وغيرها اهتم الشارع بإثباته للناس إلى يوم الدين بجميع الطرق الممكنة التي يتأتى بها الإثبات، قويها وضعيفها؛ للمحافظة على لفظه ونظمه.

كما أنه قد حافظ على معناه بالسنة المبينة له، الدافعة لعبث العابثين به.

قال ابن حبان: «زجره ﷺ عن الكتبة عنه سوى القرآن؛ أراد به: الحث على حفظ السنن دون الاتكال على كتبتها وترك حفظها، والتفقه فيها.

والدليل على صحة هذا: إباحته ﷺ لأبي شاة كتب الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ، وإذنه ﷺ لعبد الله بن عمرو بالكتبة».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٨): «والجمع بينهما -يعني: بين حديث الباب و إذنه ﷺ لأبي شاة في كتابة الحديث-: أن النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك.

أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، و الإذن في تفريقهما.

أو النهي متقدم، و الإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس؛ وهو أقربها مع أنه لا ينافيها.

وقيل: النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، و الإذن لمن أمن منه ذلك.=

= قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظًا؛ لكن لما قصرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم: دوّنوه.

وأول من دون الحديث: ابن شهاب الزهري، على رأس المئة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد».

وقد أشار البغوي إلى الاشتباه بأن يكون منسوخاً؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في ترجيح التعارض.

قال البغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٩٤): «والنهي عن الكتابة يشبه أن يكون متقدماً ثم أباحه وأذن فيه، وقد قيل: إنما نهى عن كتابة القرآن والحديث في صفحة واحدة؛ لئلا يختلط غير القرآن بالقرآن فيشتبه على القارئ.

فأما أن يكون نفس الأمر محظوراً؛ فلا يدل عليه، فإن النبي ﷺ قال: «**بلغوا عنّي**»، وفي الأمر بالتبليغ إباحة الكتابة والتقييد؛ لأن النسيان من طبع أكثر البشر، ومن اعتمد على حفظه لا يؤمن عليه الغلط، فترك التقييد يؤدي إلى قوط أكثر الحديث وتعذر التبليغ وحرمان آخر الأمة من معظم العلم».

قال أبو حاتم بن حبان -رحمه الله تعالى- في «صحيحه» (١/ ٢٦٥): «زجره ﷺ عن الكتبة عنه سوى القرآن؛ أراد به: الحث على حفظ السنن دون الاتكال على كتبتها، وترك حفظها والتفقه فيها، والدليل على صحة هذا: إباحته ﷺ لأبي شاة كتابة الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ وإذنه ﷺ لعبد الله بن عمرو بالكتابة».

وقد استقر الأمر على كتابة العلم والأمر بتدوين السنة.

قال البغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٩٥):

«وقال سعيد بن جبير: كنت أسير مع ابن عباس في طريق مكة، وكان يحدثني بالحديث، فأكتبه في وسط في واسطة الرحل، حتّى أصبح فأكتبه.

وقال معمر عن صالح بن كيسان؛ قال: سمعت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم، فاجتمعنا على أن نكتب السنن، فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب أيضاً ما جاء عن أصحابه، فقلت: لا؛ ليس بسنة، فقال: بل هي سنة، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضعت.

وقال معاوية بن قرّة: كان يقال: من لم يكتب علمه؛ لا يعد علمه علمًا.

وقال أبو هلال: قالوا لقتادة: نكتب ما نسمع منك؟

قال: وما يمنعك أن تكتب، وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب، قال: ﴿قال عِلْمُها عند ربِّي في كتابٍ﴾ [طه: ٥٢]. =

= وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء.

وسئل عبد الله بن المبارك عن الرجل يشهد على شهادة فينساها، فيجدها مكتوبة عنده؛ أيشهد بها؟ فقال: وهل علمنا إلا هكذا».

ونقل بعض أهل العلم الإجماع على تدوين السنن، وكتابة العلم.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٤٦) كتاب العلم، باب كتابة العلم، بعد حديث (١١١):

«والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم؛ بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم».

قال القاضي عياض في «الإلماع» (ص١٤٩): «والحال اليوم داعية لكتابة العلم؛ لانتشار الطرق، وطول الأسانيد، وقلة الحفظ، وكلال الأفهام».

قال النووي في «شرح مسلم» (١٨/ ٣٢٩): «قال القاضي: كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم: فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف».

قال الخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (ص ٧٥):

«فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول؛ إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله -تعالى- غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهي عن الكتب القديمة أن تتخذ؛ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها، ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته؛ لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهاء في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين؛ فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقد أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في تعليقه على «كتاب العلم» لأبي خيثمة (ص ١١): «واعلم أنه قد كان هناك خلاف قديم بين السلف في كتابة الحديث النبوي؛ فمنهم المانع، ومنهم المبيح، ثم استقر الأمر على جواز الكتابة، بل وجوبها؛ لأمر النبي ﷺ بها في غير ما حديث واحد؛ كقوله: «**اكتبوا لأبي شاة**» أخرجه البخاري.

ومن المعلوم: أن الحديث هو الذي تولى بيان ما أجمل من القرآن، وتفصيل أحكامه، ولولاه؛ لم نستطع أن نعرف الصلاة والصيام وغيرهما من الأركان والعبادات على الوجه الذي أراده الله -تبارك وتعالى-، وما لا يقوم الواجب إلا به؛ فهو واجب».

يزيد[1]، قال: أخبرنا همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد (الخدري)[2]، عن النبي ﷺ قال: «**لا تَكْتُبوا عَنّي شَيْئاً سوى القرآنِ، فمن كتب عني شيئاً سِوى القُرآنِ؛ فَلْيَمْحُهُ**».

قال محمد[3]: «**شيئاً إلا القرآن؛ فمن كتب عني شيئاً غيره**».

١٠- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي؛ قال: حدثنا يزيد؛ قال: حدثنا همام بهذا.

١١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد -(هو شاذان)[4]-؛ قال: حدثنا أبو عامر[5]؛ قال: حدثنا زمعة، عن ابن طاوس، عن أبيه؛ قال: كان يُكره أن يَكتب -أو يُكتب- في النعل.

---

(١) هو ابن هارون.

(٢) سقط من «ظ».

(٣) هو ابن عبد الملك الدقيقي -شيخ المصنف-.

١٠- **إسناده صحيح** - رجاله رجال «الصحيح»؛ إلا محمد بن عبد الملك الدقيقي، وهو ثقة.

وانظر ما قبله.

١١- **مقطوع ضعيف الإسناد.**

قلت: فيه زمعة بن صالح الجندي؛ وهو ضعيف، قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون».

(٤) زيادة من «ع»، و«ش».

(٥) هو العقدي، واسمه: عبد الملك بن عمرو.

باب
خطوط المصاحف

١٢- حدثنا عبد الله بن محمد الزهري -إن شاء الله-: حدثنا سفيان، عن مجالد، عن الشَّعْبي؛ قال: سألت المهاجرين: من أين تعلمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الحِيرة[1]، وسألنا أهل الحِيرة: من أين تعلمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الأنبار[2].

١٣- حدثنا علي بن حرب، عن هشام بن محمد بن السائب؛ قال: أكيدر

١٢- **مقطوع ضعيف الإسناد** - أخرجه أبو عمرو الداني في «المقنع» (١٩) من طريق سفيان بن عيينة به.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، وهو ضعيف.

وأورد هذا الأثر: الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٩٠)، والقسطلاني في «لطائف الإشارات» (١/ ٢٨١)، والسيوطي في «المزهر» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣).

وانظر -غير مأمور-: «القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم» لابن عبد البر (ص٢٢)، و«فتوح البلدان» للبلاذري (ص ٥٧٩)، و«تاج العروس» للزبيدي (٣/ ٥٣٩-٥٤٠).

(١) مدينة على ثلاثة أميال من الكوفة، على موضع يقال له: النجف.

(٢) يطلق على مدينة قرب بلخ، وهي قصبة ناحية جوزجان، وهي على الجبل، وهي أكبر من مرو الروز، وقريبة منها.

وعلى أخرى تقع على نهر الفرات، غربي بغداد، وكانت الفرس تسميها فيروز.

ولعل المقصود الأخيرة؛ لقربها من بلاد العرب، ويدل عليه سياق الأثر الذي يليه.

انظر: «معجم البلدان» (١/ ٢٥٧)، و«معجم ما استعجم» (١/ ١٩٧)، و«مراصد الاطلاع» (١/ ١٢٠).

١٣- **مقطوع إسناده ضعيف جداً.**

قلت: فيه هشام بن محمد بن السائب؛ قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٠٤): «قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحداً يحدث عنه.

وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي؛ ليس بثقة».

دُومَة[١]؛ هو: الأكيدر[٢] بن عبد الملك الكندي، وأخوه بشر بن عبد الله الذي علَّمه أهل الأنبار خطنا هذا، فخرج بشر[٣] إلى مكة، فتزوج الصهباء بنت حرب ابن أمية، فولدت له جاريتين.

وقال غير علي: عن هشام بن محمد: إن خطنا هذا سمي[٤]: الجزم[٥]، وأول ما كتب بـ(بقة)، كتبه قوم من طيء، يقولون: هم من بولان، وكان الشرقي يقول: مرامر بن مروة وسلمة بن حزرة[٦]، وهم الذين وضعوا هذا الكتاب.

قال هشام: الذي غضب على معاوية في قتل حجر بن عدي.

وقال[٧] غير علي: إن بشراً لما تزوج الصهباء بنت حرب علّم هذا الخط سفيان بن حرب، وقال: إن عمر بن الخطاب ومَن بمكة من قريش تعلموا هذا الخط[٨] من حرب بن أمية.

قال أبو بكر: وتعلَّمه معاوية من عمه سفيان بن حرب.

قال[٩] أبو بكر: و«بقة»: قرية وراء الأنبار، يقال لها: بقة.

---

(١) بضم الدال؛ هي على سبع مراحل من دمشق، بينها وبين مدينة رسول الله ﷺ؛ قاله ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (١/ ٤٨٧).

وقال البكري في «معجم ما استعجم» (٢/ ٥٦٤-٥٦٥): «على عشر مراحل من المدينة، وعشر من الكوفة، وثمان من دمشق، واثنتي عشر من مصر».

(٢) في «ظ» و«ش»: «الأكدر».

(٣) في طبعة «دار البشائر»: «بشير!» -بزيادة تحتانية-؛ وهو تصحيف.

(٤) في «ش»: «يسمى».

(٥) هو الخط المؤلف من حروف المعجم.

انظر: «المحكم» لابن سيدة (٧/ ٢١٤)، و«الصحاح» للجوهري (١/ ١٨٨٧)، و«لسان العرب» (١/ ٦١٨-٦١٩).

(٦) في «ع»: «حرزة»، وفي «ش»: «حدرة».

(٧) في «ش» زيادة: «أبو بكر».

(٨) في «ظ» و«ع»: «الكتاب».

(٩) في «ش»، و«ع»: «وقال».

جمع أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- القرآن في المصاحف بعد رسول الله ﷺ

١٤- حدثنا يعقوب بن سفيان؛ قال: حدثنا أبو نعيم؛ قال: حدثنا سفيان

١٤- **موقوف حسن الإسناد** - أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٣): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائي به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٧٢/ ١٧٦٠١)، وأبو عبيد -القاسم بن سلاّم- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٢/ ٥٤٦)، والقطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» (١/ ٣٥٤/ ٥١٤)[أ]، وأبو الفضل -عبيد الله بن عبد الرحمن- الزهري في «حديثه - رواية الحسن بن علي الجوهري»[ب] -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٥٠)-، والمستغفري في «فضائل القرآن» (ق ٣٧/ ب) عن عبد الرحمن بن مهدي[ت]، وعبد الله ابن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» (١/ ٢٣٠/ ٢٨٠): ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، عن يحيى بن سعيد القطان؛ كلاهما عن سفيان الثوري به[ث]. =

....

(أ) وقد غفل الدكتور(!) المعلق(!!) على طبعة دار البشائر -عفا الله عنه- فعزا الحديث بهذا الرقم إلى الإمام أحمد! وفاته -غفر الله له- أنه من زوائد القطيعي على «الفضائل»(!)

(ب) وقد سقط من «المطبوع!».

(ت) رواه أبو عبيد -عقبه مباشرة- (٢/ ٩٢/ ٥٤٧) عن عبد الرحمن بن مهدي به؛ لكن بإسقاط (عن علي)، وجعله من كلام عبد بن خير مقطوعاً عليه.

(ث) عزا المعلق على (ط دار الفاروق) هذا الأثر إلى كتاب «السير» للإمام الذهبي (١٤/ ٢٢)!

والموجود في الموضع المذكور خلاف ما في هذا الأثر؛ فإن الإمام الذهبي -رحمه الله- رواه من طريق أبي نعيم الأصبهاني من طريق الحكم بن ظهير، عن السدي، عن عبد خير، عن علي؛ قال: لما قبض رسول الله ﷺ أقسمت أن لا أضع ردائي على ظهري حتى أجمع ما بين اللوحين، فما وضعته عن ظهري حتى جمعت القرآن!

فالمعلق المشار إليه -آنفاً- ذكر أن الذهبي رواه في «السير» من طريق الثوري عن السدي! وهو كما ترى من طريق الحكم بن ظهير عن السدي!

زد على ذلك: اختلاف اللفظين اختلافاً تاماً من حيث المعنى والمبنى، الأمر الذي لا يجوز حشر الذهبي ضمن من خرج حديث الباب، على أن الحكم بن ظهير -المذكور- متروك الحديث، فلفظه باطل كذب، والصحيح خلافه.

فإلى الله المشتكى من هؤلاء الناشئة، وما هم عليه من دعاوى وغثاء!!

عن السُّدي، عن عبد خير، عن علي -رضي الله عنه-؛ قال: رحم الله أبا بكر؛ هو أول من جمع بين اللوحين[١].

١٥- حدثنا عمر بن شبة؛ قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري؛ قال: حدثنا

= قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي؛ ففيه كلام من قبل حفظه، وفي «التقريب»: «صدوق يهم»، فهو حسن الحديث؛ ما لم يخالف.

والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٢)، والسيوطي في «الإتقان» (١/ ١٦٤).

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٦٠- المقدمة): «هذا إسناد صحيح».

وانظر ما بعده.

(١) قال أبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص ٧٤-٧٥): «وقد حكى القاضي أبو بكر في «كتاب الانتصار» خلافًا في أن أبا بكر جمع القرآن بين لوحين، أو في صحف متفرقة؛ وبكل معنى من ذلك وردت الآثار.

وقيل: كتبه أولاً في صحف ومدارج، نسخت ونقلت إلى مصاحف جعلت بين اللوحين.

وقيل: معنى قول علي: «أبو بكر أول من جمع القرآن بين اللوحين»؛ أي: جمع القرآن الذي هو الآن بين اللوحين.

وكأن هذا أقرب إلى الصواب؛ جمعًا بين الروايات، وكأن أبا بكر -رضي الله عنه- كان جمع كل سورة أو سورتين أو أكثر في صحيفة على قدر طول السورة أو قصرها، فمن ثَمَّ قيل: إنه جمع القرآن في مصحف، ونحو ذلك من العبارات المشعرة بالتعدد».

١٥- موقوف حسن الإسناد - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٥٠) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٣)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -رواية ابن المقرئ) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٢٥٠)-: ثنا أبو خيثمة-زهير ابن حرب- النسائي، والقطيعي في «زوائد فضائل الصحابة» (١/ ٣٥٤/ ٥١٣)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ١٦٤/ ١١٦ -رواية الحسن بن علي الجوهري) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٥٠) -من طريق عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري؛=

سفيان، عن السُّدي، عن عبد خير، عن علي -رضي الله عنه-؛ قال: أعظم الناس أجراً في المصاحف: أبو بكر؛ فإنه[1] أول من جمع بين اللوحين.

١٦- حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين بن حفص؛ قال: حدثنا خلاد[2]؛ قال: حدثنا سفيان، عن السُّدي، عن عبد خير، عن علي؛ قال: رحمة الله على أبي بكر؛ كان أعظم الناس أجراً في المصاحف[3]، وهو أول من جمع (بين)[4] اللوحين.

١٧- حدثنا يعقوب بن سفيان؛ قال: حدثنا قبيصة؛ قال: حدثنا سفيان، عن السُّدي، عن عبد خير؛ قال: سمعت علياً يقول: أعظم الناس أجراً في المصاحف: أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر؛ هو أول من جمع بين اللوحين.

١٨- حدثنا أحمد بن عبد الجبار الدارمي؛ قال: حدثنا وكيع، عن سفيان،

=ثلاثتهم عن أبي أحمد -محمد بن عبد الله الأسدي- الزبيري به.

قلت: وسنده حسن كسابقه، وانظر ما بعده.

(١) في «ش»: «إنه».

١٦- **موقوف حسن الإسناد** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٥١) من طريق المصنف به.

قلت: وسنده حسن كسابقه، وانظر ما بعده.

(٢) في «ش» خلاد بن أسلم، وهو خطأ؛ فإن الذي يروي عن سفيان الثوري هو: خلاد ابن يحيى.

(٣) في «طبعة دار الفاروق»: «جمع المصاحف»!

(٤) سقطت من «طبعة دار الفاروق»!

١٧- **موقوف حسن الإسناد** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٢٥١) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٣): ثنا قبيصة بن عقبة السُّوائي به.

وسنده حسن؛ كما مضى بيانه.

١٨- **موقوف حسن الإسناد** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٢٥٠) من طريق المصنف به.
=

عن السدي، عن عبد خير؛ قال: سمعت علياً يقول: رحمة الله على أبي بكر؛ كان أول من جمع بين اللوحين.

١٩- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثنا عَبْدَة[1]، عن سفيان، عن السدي، عن عبد خير؛ قال: رحم الله أبا بكر؛ كان أوَّلَ من جَمَعَه بين اللوحين.

٢٠- حدثنا محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس؛ قال: حدثنا علي بن

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٤٤/ ١٠٢٧٨و١٤/ ٧٢/ ١٧٦٠٠): ثنا وكيع بن الجراح به.

وسنده حسن؛ كما مضى بيانه.

١٩- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٢٥٠) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا مقطوع حسن الإسناد؛ للكلام المتقدم في السُّدي، وخالف المؤلف: محمد بن إسحاق الصغاني وأبو عروبة -الحسين بن محمد بن أبي معشر- الحراني، فروياه عن هارون بن إسحاق به؛ لكن جعلاه من قول علي -رضي الله عنه-؛ وهو المحفوظ.

أخرجه ابو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٢/ ١٠٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٢٥١).

ويؤيده: أن جمعاً كثيراً من الرواة عن الثوري رووه بإثباته.

ولك أن تقول: إن عبد خير كان يرويه تارة عن علي، وتارة يجعله من كلامه؛ لصحة كلام علي -رضي الله عنه- وتأكيده. والله أعلم.

وتابع الثوري عليه بذكر (علي -رضي الله عنه-): الحكم بن عبد الملك القرشي -ضعيف-، عن السدي به.

أخرجه أبو نعيم الاصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٢-٣٣/ ١٠٧) من طريق أبي كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن إسحاق بن منصور، عن الحكم به.

(١) سقط من «ش».

٢٠- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه أبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٢/ ٥٤٥)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١٣)-: ثنا المطلب بن زياد به.

وهذا سند حسن؛ كما تقدم بيانه.

الحسن -قال أبو بكر: كان يلقب كراع-: حدثنا المطلب، عن السدي، عن عبدخير؛ قال: أول من جمع كتاب الله بين اللوحين: أبو بكر.

٢١- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثنا عَبْدَةُ، عن هشام، عن أبيه: أن أبا بكر هو الذي جمع القرآن بعد النبي ﷺ، يقول: خَتَمَهُ.

٢٢- حدثنا محمد بن منصور الطوسي: حدثني شبابة بن سوّار؛ قال: حدثنا بسام[١]؛ قال: كنت عند أبي جعفر وعنده حمزة المرادي، قال حمزة: تكلموا؛ فإن بيننا وبينه ستراً، فلما خرج قلنا لأبي جعفر: إنه قال كذا وكذا، فقال: ماله فعل الله (به)[٢] وفعل؟ ما (كان)[٢] هذا لأحد إلا للنبي ﷺ؛ فإن أبا بكر كان يسمع مناجاة جبريل للنبي ﷺ ولا يراه[٣].

٢١- **إسناده ضعيف** - أخرجه علم الدين علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٨٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٥١) من طريق المصنف به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن عروة بن الزبير لم يدرك أبا بكر -رضي الله عنه-.

والأثر أورده الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٦١- «فضائل القرآن»)؛ وقال: «صحيح».

قلت: فيه نظر؛ لما تقدم بيانه، فكان ينبغي عليه تقييده بقوله: صحيح إلى عروة، والله أعلم.

٢٢- **إسناده ضعيف** - أورده السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٢٨)، وعزاه للمصنف في «المصاحف».

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن أبا جعفر -وهو الباقر؛ محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب- لم يدرك أبا بكر -رضي الله عنه-.

(١) بسَّام؛ هو: ابن عبد الله الصرفي، صدوق من رجال النسائي.

(٢) سقطت من «ش».

(٣) قال الدكتور المعلق على (ط البشائر) (١/ ١٥٧): «والأثر غير مفهوم المعنى» (!!).

قلت: لو صح سنده؛ فإن معناه ظاهر؛ حيث أنكر أبو جعفر الباقر على أبي حمزة -الراوي- دعواه أن أبا بكر كان يرى جبريل عند نزول الوحي، فبين أن أبا بكر سمع المناجاة ولم يره!

وبالجملة؛ فالأثر لا يصح سندًا ولا متنًا، فمعناه لا يصح.

فلم يثبت أن أبا بكر سمع مناجاة جبريل للنبي ﷺ؛ لأن الوحي غيب. والله أعلم.

٢٣- حدثنا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ قال: لما اسْتَحَرَّ القتل بالقراء يومئذ؛ فَرِقَ[1] أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت: اقعدوا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله؛ فاكتباه.

٢٤- حدثنا عمرو بن علي بن..

٢٣- موقوف إسناده ضعيف - أخرجه علم الدين علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٨٦) من طريق المصنف به.

وأورده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٤)، وابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٦٢-١٦٣- «فضائل القرآن»)، وأبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص٥٥)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٣٢) وعزوه لـ«المصاحف».

قال الحافظ ابن حجر: «ورجاله ثقات مع انقطاعه».

وقال ابن كثير: «منقطع حسن».

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين عروة وأبي بكر -رضي الله عنه-.

قال ابن حجر: «... وكأن المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب، أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزَل بها القرآن.

وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ».

وقال السخاوي: «ومعنى هذا الحديث -والله أعلم-: من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله الذي كتب بين يدي رسول الله ﷺ، وإلا؛ فقد كان زيد جامعاً للقرآن.

ويجوز أن يكون معناه: من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله؛ أي: من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن، ولم يزد على شيء مما لم يقرأ أصلاً، ولم يعلم بوجه آخر».

ونقله عنه أبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص٥٥)، والسيوطي في «الإتقان» (١/ ١٦٦)، وزاد: «أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك مما عرض على النبي ﷺ عام وفاته».

(١) خاف.

٢٤- إسناده صحيح - أخرجه علم الدين علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٨٦-٨٧) من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٥٢/ ٢٨٩٥) من طريق=

بحر[١]؛ قال: حدثنا أبو داود[٢]؛ قال: حدثنا إبراهيم بن سعد: حدثنا الزهري؛ قال: أخبرني عبيد بن السَّبَّاق: أن زيد بن ثابت حدَّثه قال: أرسل إليَّ أبو بكر -رضي الله عنه- مقتل أهل اليمامة[٣] وكان عنده عمر، فقال: إن هذا أتاني، فقال: إن القتل قد استحرَّ[٤] بالقراء، (وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء)[٥] في سائر المواطن؛ فيذهب القرآن، وقد رأيت أن تجمعوه، فقلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدره، ورأيت فيه الذي رأى.

فقال أبو بكر[٦]: إنك شاب -أو رجل- عاقل، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، لا نَتَّهِمُكَ؛ فاكتبه.

قال: فوالله لو كلَّفوني نقل جبل[٧] من الجبال؛ ما كان بأثقل عليَّ منه.

فقلت لهما: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ[٨]؟

=يونس بن حبيب، عن أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي -وهذا في «المسند» له (١/ ٥-٧/ ٣و٤٩٩/ ٩ و٦٠٩و٥٠١/ ٢ ٦١٢)- به.

قلت: وهذا سند صحيح، وانظر ما بعده.

(١) في «ش»: «بحير».

(٢) هو الطيالسي.

(٣) معدودة من نجد، وقاعدتها حَجْر، بينها وبين البحرين عشرة أيام، وتسمّى: جوّا والعروض؛ قاله ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/ ٤٤٢).

(٤) اشتدَّ.

(٥) ما بين قوسين سقط من «ش».

(٦) في «ش»: «قال».

(٧) في «ش»: «الجبل».

(٨) تأمل قول أبي بكر وزيد -رضي الله عنهما-: «كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟»، فإنه احتجاج بالسنة التركية.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ١٧٢): «والترك الراتب سنة».

وقال ابن رجب في «فضل علم السلف على الخلف» (ص ٣٢): «فأما ما اتفقوا على تركه؛ فلا يجوز العمل به؛ لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به».

ولكن أبا بكر وزيدًا خالفا ذلك؛ لأنهم رأوا أن المقتضي من فعلها في زمن الرسول ﷺ=

قال أبو بكر وعمر: هو[١] والله خير، فلم يزل أبو بكر وعمر يراجعاني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح له[٢] صدرهما، ورأيت فيه الذي رأيا، فتتبعت القرآن أنسخه[٣] من الصحف والعُسُب[٤] واللخاف- قال أبو بكر: الُّلخُفُ: الحجارة الرقاق -وصدور الرجال، حتى فقدت آية كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها[٥]: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فالتمستها، فوجدتها مع خزيمة بن ثابت؛ فأثبتها في سورتها[٦].

قال أبو داود: اللخف: الحجارة الرقاق.

=لم يكن موجودًا؛ لانتشار حفاظ القرآن، والمانع كان قائمًا؛ وهو: استمرار نزول القرآن الكريم، فلما زال ذلك كله عمدا إلى فعل ذلك، والله أعلم.

(١) في (ط دار البشائر): «وهو» -بزيادة واو-!

(٢) في «ش»: «شرح الله».

(٣) في «ش»: «استخرجه».

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٤): «بضم المهملتين، ثم موحدة: جمع عسيب؛ وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض».

(٥) في «ع»: «يقرأها» -هكذا-، وهي رواية، ولكن الصحيح في كتابتها: «يقرؤها»، والله أعلم.

(٦) قال الحافظ في «فتح الباري» (٨/ ٥١٨): «هذا يدل على أن زيدًا لم يكن يعتمد في جمع القرآن على علمه، ولا يقتصر على حفظه؛ لكن فيه إشكال؛ لأن ظاهره أنه اكتفى مع ذلك بخزيمة وحده، والقرآن إنما يثبت بالتواتر.

والذي يظهر في الجواب: أن الذي أشار إليه أن فقد وجودها مكتوبة، لا فقد وجودها محفوظة، بل كانت محفوظة عنده وعند غيره، ويدل على هذا قوله في حديث جمع القرآن: «فأخذت أتتبعه في الرقاع والعسب»».

وقال أبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص٥١): «إن زيدًا كان يتطلب نسخ القرآن من غير ما كتب بأمر النبي ﷺ، فلم يجد كتابة تلك الآية إلا مع ذلك الشخص، وإلا؛ فالآية محفوظة عنده وعند غيره، وهذا المعنى أولى مما ذكره مكي وغيره».

وقول مكي المشار إليه؛ هو: زعمه في «الإبانة» (ص٦٧) أن زيدًا وغيره كانوا يحفظون الآية؛ لكنهم أنسوها، فوجدوها واستيقنوها وأثبتوها في المصحف لحفظهم لها.

قلت: يضاف إلى ما سبق: أن خزيمة الأنصاري شهادته بشهادة رجلين؛ كما في «الصحيح».

٢٥- حدثنا محمد بن بشار -بندار-؛ قال: حدثنا عبد الرحمن: حدثنا إبراهيم ابن سعد، عن الزهري، عن عبيد بن السَّبَّاق: أن زيد بن ثابت قال: بعث إليّ أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال: إن عمر بن الخطاب أتاني، فقال: إن القتل قد استحر[١] بقرَّاء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحر[٢] القتل بالقراء في المواطن كلها؛ فيذهب قرآن كثير، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقال أبو بكر لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: هو والله خير، فلم يزل يراجعني في ذلك حتى شرح (الله)[٣] صدري لما[٤] شرح له صدر عمر، ورأيت الذي رأى.

قال زيد بن ثابت: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك؛ قد كنت تكتب لرسول الله ﷺ الوحي؛ فتتبع القرآن.

فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليَّ من ذلك، قلت: فكيف[٥] تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟!

٢٥- **إسناده صحيح** - أخرجه الترمذي (٥/ ٢٨٣-٢٨٤/ ٣١٠٣)- ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٩٠)-: ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ١٥)، وأبو عبيد -القاسم بن سلاَّم- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٢-٩٤/ ٥٤٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٦٦-٦٧/ ٦٤): ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري؛ ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا إسناد صحيح-أيضًا-كسابقه، وانظر ما بعده.

(١) بسين مهملة ساكنة، ومثناة مفتوحة، بعدها حاء مهملة مفتوحة، ثم راء؛ أي: اشتدَّ، وكثر، وهو استفعل من الحرّ.

وفي «ش» بالجيم المعجمة؛ وهو خطأ.

(٢) في «ش» بالجيم المعجمة؛ وهو خطأ.

(٣) سقط من «ش».

(٤) في «ع» و«ش»: «بما».

(٥) في «ش»: «وكيف».

قال أبو بكر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني في ذلك أبو بكر وعمر حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدرهما[١] -صدر أبي بكر وعمر-، فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع، والعسب، واللخاف -يعني: الحجارة- وصدور الرجال، فوجدت آخر سورة التوبة -براءة- مع خزيمة بن ثابت: **﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾** [التوبة:١٢٨-١٢٩].

٢٦- حدثنا علي بن حرب؛ قال: حدثنا جعفر بن عون، عن إبراهيم بن

---

(١) في «ش»: «صدورهما»، وكلاهما صحيح رواية ودراية؛ فإن المثنى ينزل منزلة الجمع؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

٢٦- إسناده ضعيف، وفي بعض متنه نكارة - أخرجه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٤١٧) من طريق علي بن إسحاق المادرائي: نا علي بن حرب الطائي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن إبراهيم بن مُجَمِّع الأنصاري: ضعيف؛ كما في «التقريب».

وقد اضطرب في هذا الحديث؛ فتارة يجعل الآية التي فقدها زيد بن ثابت-رضي الله عنه- التي في سورة الأحزاب، وتارة يجعلها التي في آخر سورة التوبة.

فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (١/ ١١٢/ ١٤٢)-وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٤٩/ ٤٩٠٤)-، والبغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٨): نا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وعبدالله بن عمر القرشي، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤١٨-٤١٩) من طريق يونس بن بكير؛ أربعتهم عن جعفر بن عون به.

قلت: وهذا الوجه الأخير هو الصواب؛ لرواية الجماعة له هكذا عن ابن عون، ومتابعة أربعة من الرواة الثقات عن الزهري لإبراهيم -هذا- بجعل الآية من سورة التوبة.

وقد تقدم بعضها، ويأتي بعضها الآخر.

وقد نبَّه الخطيب البغدادي في «الفصل» (١/ ٤٢٢) على وهم ابن مجمع في ذلك.

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ١١-١٢): «الصحيح عن الزهري: أن قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر: عن عبيدالسَّبَّاق عن زيد بن ثابت...وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيدالسَّبَّاق: عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه.

وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهري فأدرج قصة آية سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السَّبَّاق...».

إسماعيل الأنصاري، عن الزهري، عن عبيد بن السَّبَّاق، عن زيد بن ثابت؛ قال: دعاني أبو بكر، فقال: إنك رجل شاب كنت تكتب الوحي بين يدي رسول الله ﷺ، اجمع القرآن؛ فاكتبه.

فوالله لو كلفوني نقل الجبال؛ كان أيسر عليَّ من الذي كلَّفني. فجعلت أتتبع القرآن من صدور الرجال، ومن العسب، ومن الرقاع، ومن الأضلاع، ففقدت آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ لم أجدها عند أحد، فوجدتها عند رجل من الأنصار: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَاهَدُواْ اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] ؛فألحقتها في سورتها، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى مات، ثم عند عمر حتى مات، ثم عند حفصة.

٢٧- حدثنا (محمد بن..

٢٧- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (١/ ٢٣٨/ ٧٦)-ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٢٢٠)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «الفتح» (٨/ ٣٤٥)، و«تغليق التعليق» (٤/ ٢٢٠)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٧-٤٨٦)، وعبدالله بن إبراهيم بن جعفر بن بيان الزبيبي في «جزء فيه حديثه عن الصوفيين»- ومن طريق الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٤٣٠-٤٣١)- : ثنا أحمد بن الحسن ابن عبد الجبار الصوفي؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٧١-٧٣)-وعنه أبو بكر -أحمد بن علي بن سعيد الأموي- المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (٨٥-٨٨/ ٤٦)، والإسماعيلي في «المستخرج»-ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٣١)-: ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، والإسماعيلي في «المستخرج»-ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٣١)- من طريق محمد بن المثنى وأحمد بن إبراهيم؛ ستتهم عن عثمان بن عمر بن فارس به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٩/ ٢٢/ ٤٩٨٩و١٣/ ٤٠٤): ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، وأبو عبيد الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٨/ ٥٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٤٧-١٤٨/ ٤٩٠٢) عن عبدالله بن صالح المصري؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن يونس به، إلا أن ابن بكير قال: (عن أبي خزيمة) -بالكنية- وهو الراجح؛ كما سيأتي.

وتابع عثمان بن عمر بن فارس والليث بن سعد: عبد الله بن وهب المصري، عن يونس به. =

يحيى)[1]؛ قال: حدثنا عثمان بن عمر؛ قال: حدثنا يونس، عن الزهري؛ قال: أخبرني ابن السَّبَّاق، عن زيد بن ثابت؛ قال.

٢٨- ....

أخرجه المصنف -كما سيأتي رقم (٧٠)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦٤-٣٦٥/ ٤٥٠٧-«إحسان»)، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن المقرئ في «الفوائد» -ومن= =طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٥-٢١٦)-؛ قالا: ثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، عن حرملة بن يحيى التجيبي، عن ابن وهب به.

وانظر ما بعده.

(١) كرر اسمه في «ع».

٢٨- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «فتح الباري» (٨/ ٣٤٥)- ومن طريقه أبو بكر محمد بن عبدالله الجوزقي في «المتفق»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٢٢١)، و«الفتح» (٨/ ٣٤٥) - بسنده سواء.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٦٧-٦٨/ ٦٥)-ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٥)-ثنا أبو خيثمة-زهير بن حرب-النسائي، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد به.

وتابع يعقوب بن إبراهيم؛ كل من:

١- **موسى بن إسماعيل التبوذكي:** أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٨/ ٣٤٤ و٩/ ١٠-١١/ ٤٩٨٦ و١٣/ ٤٠٤/ ٧٤٢٥): ثنا موسى به؛ لكن قال: (مع أبي خزيمة الأنصاري) -بالكنية-.

٢- **الحسن بن موسى الأشيب:** أخرجه في «جزئه» (٧٠/ ٤٧)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٣٩-٣٤٠/ ١٦٩)-.

وروايته مثل رواية التبوذكي: (عن أبي خزيمة)-بالكنية-.

٣- **محمد بن عبيدالله بن محمد بن زيد -أبو ثابت المدني-:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ١٨٣/ ٧١٩١)- ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٥/ ٥١٣-٥١٥/ ١٢٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٠-٤١).

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- **أبو الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي:** أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٨-١٥٠)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٤٨/ ٤٩٠٣)-ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال»=

=(١٩/ ٢٠٨-٢٠٩)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٥٩-٣٦١/ ٤٥٠٦ -«إحسان»)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٤٠-٣٤٢)، والخطيب البغدادي في «الوصل للوصل» (١/ ٤٢٣-٤٢٤) عن أبي خليفة-الفضل بن الحباب-الجمحي؛ كلاهما عن أبي الوليد الطيالسي به.

٥- **سويد بن سعيد:** أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»-وعنه المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (٨٤/ ٤٥)-، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٦-٤٦٧/ ٨٤٥).

٦- **إبراهيم بن حمزة الزبيري:** أخرجه إسماعيل القاضي-ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٥٠)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤١)-.

٧- **عبدالعزيز بن أبي سلمة العمري:** أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٩١-٩٢/ ٩١).

وقال في روايته: (عن خزيمة) بدون شك.

٨- **أبو كامل -مظفر بن مدرك- الخراساني:** أخرجه أحمد (١/ ٢٢٤/ ٥٧ و٣٥/ ٥٠٦/ ٢١٦٤٤).

٩- **علي بن الفضل الكرابيسي:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٨٨-٨٩/ ٣١).

١٠- **إسحاق بن أبي إسرائيل:** أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٦٣- ٦٤/ ٦٣).

١١- **يعقوب بن حميد:** أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٨٧/ ٢٠٤٧).

١٢- **الهيثم بن أيوب السلمي الطالقاني:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٤٨-٢٤٩/ ٧٩٤١ و٢٥٢/ ٧٩٤٨و٣٦٤/ ٨٢٣٠)- ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٧٩)-.

ورواية هؤلاء مختصرة، لم يذكروا الحديث كاملاً، وبالتالي لم يذكروا ممن أخذ زيد بن ثابت -رضي الله عنه- الآية.

وتابع إبراهيم بن سعد الزهري:

١- **شعيب بن أبي حمزة:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٣٤٤/ ٤٦٧٩)- ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٥/ ٥١٥)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٧/ ٥٥١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٧-٤٦٨/ ٨٤٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٢٤٢-٢٤٣/ ٣١٩٠)-ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل الوصل» (١/ ٤٣١-٤٣٢)-عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن شعيب به.

وقال في روايته: (عن خزيمة الأنصاري)؛ بدون كنية.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح». =

(ح)[١] وحدثنا يعقوب بن إبراهيم؛ قال: حدثنا أبي، عن ابن شهاب، عن عبيد ابن السَّبَّاق: أن زيد بن ثابت حدثه -وهذا حديث عثمان- قال: أرسل إليَّ أبو بكر[٢] مقتل أهل اليمامة، فأتيته، وعنده عمر -رضي الله عنه-، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني؛ فقال: إن القتل قد استحرَّ[٣] بأهل اليمامة من قرَّاء القرآن[٤]، وأنا أخشى أن يستحر[٥] القتل بالقراء في المواطن[٦]؛ فيذهب كثير من القرآن لا

= ٢- **عبدالرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي:** أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٤٦-١٤٧/ ٤٩٠١) من طريقين عن عبدالله بن صالح المصري، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن به.

وقال: (عن أبي خزيمة) -بالكنية-، ووقع عند الطبراني: (خزيمة)، فلا أدري ممن الوهم؟ أهو من عبدالله بن صالح -وهو متكلم فيه-، أو ممن دونه؟ أو هو خطأ مطبعي؟ كل ذلك محتمل، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٥): «وقول من قال عن إبراهيم بن سعد: (مع أبي خزيمة) أصحُّ ... وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب:

فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري؛ فمن قائل: (مع خزيمة)، ومن قائل: (مع أبي خزيمة)، ومن شاكّ فيه: يقول: (خزيمة، أو أبي خزيمة).

والأرجح: أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة: أبو خزيمة -بالكنية-، والذي وجد معه الآية من الأحزاب: خزيمة».

وقال (٨/ ٣٤٥) من الكتاب نفسه: «أصحاب إبراهيم بن سعد اختلفوا؛ فقال بعضهم: (مع أبي خزيمة)، وقال بعضهم: (مع خزيمة)، وشك بعضهم.

والتحقيق: ما قدمناه عن موسى بن إسماعيل: أن آية التوبة مع أبي خزيمة، وآية الأحزاب مع خزيمة».

(١) زيادة من «ش»، والقائل هو: محمد بن يحيى الذهلي -شيخ المصنف-.

(٢) في «ش»: «أرسل إلى أبو بكر: إن عمر أتاني».

(٣) في «ش»: «استجر»- بالجيم-!.

(٤) في «ش»: «المسلمين».

(٥) في «ش»: «يستجر»-بالجيم-!.

(٦) في «ش»: «مواطن».

يوعى، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! فقال: هو والله خير، فلم يزل يراجعني في ذلك حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت فيه الذي رأى عمر. قال زيد: وعمر جالس عنده لا يتكلم، فقال عمر: إنك شاب عاقل لا نتهمك، وكنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ هذا القرآن، (فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال؛ ما كان بأثقل عليَّ مما كان أمروني به من جمع القرآن)[١].

قلت: وكيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ[٢]؟! فلم يزل أبو بكر يراجعني؛ حتى شرح الله صدري بالذي شرح له صدر أبي بكر وعمر، فجمعت القرآن: أجمعه من الأكتاف، والأقتاب[٣]، والعُسُب[٤]، وصدور الرجال، حتى

---

(١) ما بين قوسين ساقط من «ش».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٣): «وقد تسوَّل لبعض الروافض أنه يُتَوجَّهُ الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف؛ فقال: كيف جاز أن يفعل شيئًا لم يفعله الرسول -عليه أفضل الصلاة والسلام-؟!

والجواب: أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ، الناشئ عن النصح منه لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبًا؛ ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة (براءة) حتى وجدها مكتوبة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه.

وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر؛ جزم بأنه يعد في فضائله، وينوِّه بعظيم منقبته؛ لثبوت قوله ﷺ: «**من سنَّ سنة حسنة؛ فله أجرها وأجر مَن عملَ بها**»، فما جمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة.

وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدّغنة جواره، ويرضى بجوار الله ورسوله، وقد تقدمت القصة مبسوطة في فضائله، وقد أعلم الله -تعالى- في القرآن بأنه مجموع في الصحف في قوله: ﴿**يتلو صحفًا مطهرةً**﴾ [البينة: ٢] الآية، وكان القرآن مكتوبًا في الصحف؛ لكن مفرقة، فجمعها أبو بكر في مكان واحد، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها، فنسخ منها عدة مصاحف، وأرسل بها إلى الأمصار».

(٣) جمع قتب -بالتحريك-: رحل صغير على قدر السنام.

(٤) في «ش»: «العشب» -بمعجمة-؛ وهو تصحيف.

وجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة بن ثابت الأنصاري، لم[١] أجدها مع أحد غيره[٢]: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ [عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ][٣]...﴾ [التوبة: ١٢٨] الآية.

قال يعقوب في حديثه: فكانت[٤] الصحف عند أبي بكر حياته حتى مات[٥]، ثم عند عمر حياته حتى مات[٥]، ثم عند حفصة بنت عمر -رضي الله عنهم-.

٢٩- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان؛ قال: ....

---

(١) في «ظ» و«ع»: «لما».

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٥): «أي: مكتوبة؛ لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة، ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم يتلقها من النبي ﷺ، وإنما كان زيد يطلب التثبت عمن تلقاها بغير واسطة، ولعلهم لما وجدها زيد عند أبي خزيمة تذكروها كما تذكرها زيد.

وفائدة التتبع: المبالغة في الاستظهار، والوقوف عند ما كُتِبَ بين يدي النبي ﷺ».

قال الخطابي: «هذا مما يخفى معناه، ويوهم أنه كان يكتفي في إثبات الآية بخبر الشخص الواحد، وليس كذلك؛ فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزيمة وعمر».

وحكى ابن التين عن الداودي؛ قال: «ولم يتفرد بها أبو خزيمة، بل شاركه زيد بن ثابت، فعلى هذا تثبت برجلين».

وعقب الحافظ على قوليهما بقوله: «وكأنه ظن أن قولهم: لا يثبت القرآن بخبر الواحد؛ أي: الشخص الواحد! وليس كما ظن؛ بل المراد بخبر الواحد: خلاف الخبر المتواتر، فلو بلغت رواة الخبر عددًا كثيرًا، وفقد شيئًا من شروط المتواتر؛ لم يخرج عن كونه خبر الواحد.

والحق: أن المراد بالنفي: نفي وجودها مكتوبة، لا نفي كونها محفوظة».

(٣) زيادة من «ش».

(٤) في «ش»: «وكانت».

(٥) في «ش»: «حتى توفاه الله».

٢٩- إسناده ضعيف - أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٩-٨٠/ ٢٧)، وعبدالله ابن أحمد في «زوائد المسند» (٣٥/ ١٤٩/ ٢١٢٢٦)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٣٦٠/ ١١٥٥)-، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٨-١٣٩)، والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ٤٠٣) من طرق عن أبي جعفر الرازي به. =

(حدثنا محمد)[١]؛ قال: حدثنا أبو جعفر، عن ربيع، عن أبي العالية: أنهم جمعوا القرآن في مصحف في خلافة أبي بكر (الصديق)[٢] -رضي الله عنه-، فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: ﴿ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُون﴾ [التوبة: ١٢٧]؛ فظنوا[٣] أن هذا آخر ما أنزل من القرآن، فقال أُبيٌّ: إن رسول الله ﷺ قد أقرأني بعدهن آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٨-١٢٩]؛ قال: فهذا آخر ما أنزل[٤] من القرآن، فختم الأمر بما فتح به؛ لقول الله -جل ثناؤه-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ أَنَاْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

٣٠- حدثنا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب؛ قال: أخبرني مالك، عن

= قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا جعفر الرازي صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب».

وبه أعلَّه الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٣١٤ - ط دار الفتح)، فقال: «غريب».

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٦٠٩)، وزاد نسبته لأبي الشيخ.

(١) سقطت من «ش»، ومحمد-هذا-هو: ابن سعيد بن سابق.

(٢) زيادة من «ع».

(٣) في «ش»: «وظنوا».

(٤) في «ش»: «نزل».

٣٠- إسناده ضعيف - أخرجه علم الدين علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٨٨) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٣٠٠) من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن عبدالله بن وهب- وهذا في «الموطأ» له؛ كما في «الفتح» (٩/ ١٦)- به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن سالمًا وخارجة لم يدركا أبا بكر الصديق -رضي الله عنه-.

ابن شهاب، عن سالم وخارجة: أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- كان جمع القرآن في قراطيس، وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك، فأبى حتى استعان عليه بعمر؛ ففعل.

فكانت تلك الكتب عند أبي بكر حتى توفي، ثم عند عمر حتى توفي، ثم كانت عند حفصة -زوج النبي ﷺ-، فأرسل إليها عثمان، فأبت أن تدفعها إليه حتى عاهدها ليردنها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان [في](١) هذه المصاحف، ثم ردها إليها، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان، فأخذها؛ فحرقها(٢).

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) استدل محسنو البدع -وكلها ضلاله- على إفكهم بجمع القرآن، وكتابته في المصحف، والاقتصار على المصحف الإمام؛ فزعموا أن ذلك بدع أحدثها الصحابة والتابعون، وهذا عندهم يدل على استحسان البدع.

وإذا تأملت أيها المنصف -أرشدك الله للهدى- الروايات السابقة؛ تبين لك اعتبار أمور:

أ- ملاءمة ما فعله الصحابة لمقاصد الشرع، بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من دلائله.

وقول أبي بكر الصديق لعمر الفاروق -رضي الله عنهما-: «كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ»؟

ومثله قول زيد بن ثابت لأبي بكر -رضي الله عنهما-، ليس فيه ما يدل على أنهم يعلمون أن فعلهم ينافي الشرع؛ فإن المانع من جمعه على عهد رسول الله ﷺ لما كان من ترقبه من ورود الناسخ لبعض أحكامه، أو تلاوته؛ لأن الوحي كان لا يزال ينزل، فيغير الله ما يشاء، ويحكم ما يريد، فلو جمع في مصحف واحد؛ لتعسر -أو تعذر- تغييره كل وقت، فلما انقضى نزوله بوفاته ﷺ؛ استقرت الشريعة، وأمن الناس من زيادة القرآن ونقصه، وأمنوا من زيادة الإيجاب والتحريم؛ ألهم الله الخلفاء الراشدين بجمع القرآن، ونسخه، والاقتصار على مصحف عثمان، والمقتضي للعمل قائم بسنته ﷺ، وكذلك أوفى الله بوعده الصادق بضمان القرآن وحفظه على هذه الأمة المحمدية -زادها الله شرفًا-، قال -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فكان ابتداؤه على يد الصديق بمشاورة الفاروق -رضي الله عنهما-، والقرآن كان =

=مكتوبًا في الصحف؛ لقوله -تعالى-: ﴿يَتْلُو صُحُفاً مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة: ٢]؛ لكنها كانت مفرقة. ألم تر إلى قول زيد بن ثابت: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال»؟

ب- إن جمع القرآن لم يأت به الصحابة من تلقاء أنفسهم، بل هو تحقيق لوعد الله -تعالى- أيضًا- بجمعه؛ كما وعد بحفظه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧].

فإذا جمعنا بين آية سورة الحجر التي وعد الله فيها بحفظ القرآن، وآية سورة القيامة التي وعد الله فيها بجمع القرآن؛ تبين لنا يقينًا: أن الذي شرع الغاية لم ينس الوسيلة، فكما أن حفظ القرآن غاية شرعها الله؛ فكذلك جمعه وسيلة بيّنها الله، فكان على عهد النبوة مكتوبًا في الصحف التي هي العسب واللّخاف وكذلك صدور الرجال، فلما رأى الصحابة أن القتل استحرَّ بالقراء يوم اليمامة؛ لجؤوا إلى الوسائل الأخرى التي كان القرآن مكتوبًا فيها، فجمعوها، وكان ذلك إيذانًا من الله بتحقيق جمع القرآن وحفظه.

ت- إن اتفاق الصحابة وقع على جمع القرآن، وذلك إجماع منهم، وهو حجة لا ريب، كيف لا؛ وهم لا يجتمعون على ضلالة؟!

ث- إن حاصل ما فعله الصحابة وسائل لحفظ أمر ضروري، أو دفع ضرر اختلاف المسلمين في القرآن، والأمر الأول من باب «ما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب»، والأمر الثاني من باب: «درء المفاسد، وسد الذرائع»، وهي قواعد أصولية مستنبطة من الكتاب والسنة.

ج- إن هذه الوسائل غير مقصودة في ذاتها؛ لكنها تؤدي إلى ما هو مشروع نصًا.

ح- إن ما فعله الصحابة بجمع القرآن، ونسخه، والاقتصار على مصحف عثمان، وحرب المرتدين، وإخراج أهل الكتاب من جزيرة العرب، واستخلاف أبي بكر لعمر -رضي الله عنهما-، وترك الأمور شورى من بعده، وتعريب الدواوين؛ تهم الأمة الإسلامية بأسرها.

إذا تقررت هذه الأمور؛ علم أن البدع مضادة لما فعله الصحابة؛ لأن البدع لا تلائم مقاصد الشريعة، بل تلائم مصالح مبتدعيها.

والبدع ليست من باب الوسائل، بل مقصودة التعبد بها، وهذا الذي يؤدي إلى زيادة في الشرع ونقصان، وفي ذلك تشديد وتعسير، وهذا مضاد لمقاصد الشريعة؛ برفع الحرج، والتيسير.

وكذلك الأمور المبتدعة لا تهم الأمة بأسرها، بل تهم أهواء قوم رأوا فيها تحقيق مصالحهم وشهواتهم، ومن استقرأ واقع المبتدعة على مر العصور؛ علم ذلك واستيقن.

وأمر البدع في قول مختلف على مر العصور وكر الدهور، حيث يستحسنها قوم، ويردها آخرون، وهذا خلاف ما وقع للصحابة؛ فإنه إجماع واتفاق.

وبذلك تعلم أيها المتبع: أن تعلق المبتدعة بما فعله الصحابة لا يقيم لهم حجة، ولا يسند=

=لهم قولاً، وإنما يزيدهم وهنًا على وهن.

لكن من أحدث بدعة زعم صراحة أنها تحقق مصالح المسلمين.

لذلك؛ فقد اختلطت أحكام المصالح بالابتداع اختلاطًا كبيرًا على كثير من المنتسبين للعلم؛ مما جعلهم يطلقون على كثير من البدع المحدثة أنها «مصالح»، أو يعدونها من باب «المصالح المرسلة».

وإذ الأمر كذلك؛ فلابد من ضابط تتميز من خلاله المصالح من البدع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٩٤):

«... والضابط في هذا -والله أعلم- أن يقال: إن الناس لا يحدثون شيئًا إلا لأنه يرونه مصلحة؛ إذ لو اعتقدوه مفسدة لم يحدثوه؛ فإنه لا يدعو إليه عقل ولا دين.

فما رآه الناس مصلحة؛ نظر في السبب المحوج إليه:

فإن كان السبب المحوج إليه أمرًا حدث بعد النبي ﷺ، لكن من غير تفريط منه؛ فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه.

وكذلك إن كان المقتضي لفعله قائمًا على عهد رسول الله ﷺ؛ لكن تركه النبي ﷺ لعارض زال بموته.

وأما ما لم يحدث سبب يحوج إليه، أو كان السبب المحوج إليه بعض ذنوب العباد؛ فهنا لا يجوز الإحداث.

فكل أمر يكون المقتضي لفعله على عهد رسول الله ﷺ موجودًا، لو كان مصلحة ولم يفعل؛ يعلم أنه ليس بمصلحة.

وأما ما حدث المقتضي له بعد موته من غير معصية الخالق؛ فقد يكون مصلحة.

ثم هنا للفقهاء طريقان:

أحدهما: أن ذلك يفعل ما لم ينه عنه.

وهذا قول القائلين بالمصالح المرسلة.

والثاني: أن ذلك لا يفعل ما لم يؤمر به.

وهو قول من لا يرى إثبات الأحكام بالمصالح المرسلة.

وهؤلاء ضربان:

منهم: من لا يثبت الحكم إن لم يدخل في لفظ كلام الشارع، أو فعله، أو إقراره؛ وهم نفاة القياس.

ومنهم: من يثبته بلفظ الشارع -أو بمعناه-؛ وهم القياسيون.

فأما ما كان المقتضي لفعله موجودًا، لو كان مصلحة، وهو مع هذا لم يشرعه؛ فوضعه=

=تغيير لدين الله، وإنما أدخله فيه من نسب إلى تغيير الدين من الملوك والعلماء والعباد، أو من زل منهم باجتهاد.

فمثال هذا القسم: الأذان في العيدين؛ فإن هذا لما أحدثه بعض الأمراء: أنكره المسلمون؛ لأنه بدعة، فلو لم يكن كونه بدعة دليلاً على كراهته، وإلا لقيل: هذا ذكر لله، ودعاء للخلق إلى عبادة الله، فيدخل في العمومات؛ كقوله -تعالى-: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [فصلت: ٣٣]، أو يقاس على الأذان في الجمعة؛ فإن الاستدلال على حسن الأذان في العيدين أقوى من الاستدلال على حسن أكثر البدع.

بل يقال: ترك رسول الله ﷺ له، مع وجود ما يعتقد مقتضيًا، وزوال المانع: سنة، كما أن فعله سنة.

فلما أمر بالأذان في الجمعة، وصلَّى العيدين بلا أذان ولا إقامة؛ كان ترك الأذان فيهما سنة.

فليس لأحد أن يزيد في ذلك؛ بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلوات، أو أعداد الركعات، أو صيام الشهر، أو الحج.

فإن رجلاً لو أحب أن يصلي الظهر خمس ركعات، وقال: هذا زيادة عمل صالح؛ لم يكن له ذلك.

وكذلك لو أراد أن ينصب مكانًا آخر يقصد دعاء الله فيه وذكره؛ لم يكن له ذلك، وليس له أن يقول: هذه بدعة حسنة، بل يقال له: كل بدعة ضلالة.

ونحن نعلم أن هذا ضلالة قبل أن نعلم نهياً خاصًا عنها، أو نعلم ما فيها من المفسدة.

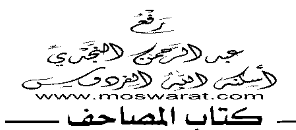
فهذا مثال لما حدث مع قيام المقتضي له، وزوال المانع له، لو كان خيرًا.

فإن كل ما يبديه المحدث لهذا من المصلحة، أو يستدل به من الأدلة: قد كان ثابتًا على عهد رسول الله ﷺ، ومع هذا لم يفعله رسول الله ﷺ، فهذا الترك سنة خاصة، مقدمة على كل عموم وكل قياس».

وقال الشيخ محمد الخضر حسين -رحمه الله- في «رسائل الإصلاح» (٢/ ١٥٤):

«وقد حقق الباحثون في المصالح المرسلة النظر، وأجروها في أبواب المعاملات، وتجنّبوا بها أصول العبادات؛ لأن المتفقه في علم الشريعة يدرك أن أحكام المعاملات مبنية على رعاية المصالح المدنية التي يتيسَّر للعقول السليمة -متى تلقتها من الشارع، وغاصت في تدبرها من كل جانب- أن تقف على أسرارها، وترى خير الحياة في التمسك بها.

وأما العبادات؛ ففيها ما تستبين حكمته، ويبدو القصد من مشروعيته واضحًا، ومنها ما =



جمع علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- القرآن في المصحف

٣١- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي؛ قال: حدثنا ابن ....

=لم تقف العقول على حكمته الخاصة، وحسب العقل في الإيمان بحكمة ما كان من هذا القبيل أنه صادر ممن قام الدليل القاطع على أنه لا يأمر إلا بخير، ولا يجد في هذا الإيمان حرجًا ما دامت العبادات على اختلاف ضروبها بريئة مما تنبذه العقول الراجحة.

والفرق بين ما يقف العقل على مصلحته الخاصة وما ينبذه -لاشتماله على فساد راجح- لا يخفى إلا على ذي نظر سقيم.

ولما كثر في العبادات ما تخفى مصلحته الخاصة؛ قالوا: إن أصلها التعبد، وقصروا الأمر فيها على ما ورد عن الشارع الحكيم، ثم إن الشارع حذر من الزيادة على ما قرره من العبادات، وسمى ما يخترع بقصد القربة: بدعة وضلالة.

والتصرف في العبادات من طريق المصالح المرسلة يفتح باب البدع، ويدخل بالناس في ضلال بعيد.

فلا نزاع في بطلان اختراع عبادات ذات أوضاع لم يرد بها كتاب أو سنة؛ بدعوى أن فيها مصالح توافق قصد الشارع فيما وضع من العبادات».

٣١- إسناده ضعيف - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٣٠٤) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أشعث بن سوَّار الكندي-هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

الثانية: الانقطاع؛ فإن ابن سيرين لم يدرك الصديق ولا عليًا -رضي الله عنهما-.

وقد أعله المصنف -رحمه الله- عقبه بأشعث بن سوار، فقال: «لم يذكر المصحف أحد إلا الأشعث؛ وهو ليِّن الحديث».

لكن أشعث -هذا- توبع عليه:

فقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٣٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٣٠٤ - ٣٠٥)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٤٥/ ١٠٢٧٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٠٠) من طرق عن أيوب السختياني وابن عون، عن محمد =

فضيل[١]، عن أشعث، عن محمد ابن سيرين؛ قال: لما توفي النبي ﷺ أقسم عليٌّ أن لا يرتدي برداء -إلا لجمعة[٢]- حتى يجمع القرآن في مصحف، ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام: أكرهت إماراتي يا أبا الحسن؟! قال: لا والله؛ إلا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة[٣]، فبايعه ثم رجع.

قال أبو بكر: لم يذكر المصحف أحد إلا أشعث؛ وهو ليِّن الحديث، وإنما رووا:

=ابن سيرين به.

فبرئت بذلك ذمة أشعث منه، وبقيت العلة الأخرى؛ وهي الانقطاع.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٨٥): «وفيه انقطاع».

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٢-١٣): «وأما ما أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» من طريق ابن سيرين؛ قال: قال علي: (وذكره)؛ فإسناده ضعيف؛ لانقطاعه، وعلى تقدير أن يكون محفوظًا؛ فمراده بجمعه: حفظه في صدره، قال: «والذي وقع في بعض طرقه: «حتى جمعته بين اللوحين» وهمٌ من راويه».

قلت: وما تقدم من راوية عبد خير عن علي أصحُّ؛ فهو المعتمد».

قلت: وهو كما قالا، وقد أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٦/ ٢٢) من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن محمد بن سيرين، عن عكرمة به نحوه.

قلت: وعكرمة لم يدرك الصديق ولا علياً.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٨٥) معلقاً على كلام المصنف: «وهذا الذي قاله أبو بكر أظهر، والله أعلم؛ فإن علياً لم ينقل عنه مصحف -على ما قيل- ولا غير ذلك، ولكن قد توجد مصاحف على الوضع العثماني، يقال: إنها بخط علي -رضي الله عنه- وفي ذلك نظر؛ فإن في بعضها: [كتبه علي بن (أبو) طالب] وهذا لحنٌ من الكلام، وعلي -رضي الله عنه- من أبعد الناس عن ذلك؛ فإنه -كما هو المشهور عنه- هو أول من وضع علم النحو، فيما رواه عنه أبو الأسود -ظالم بن عمرو- الدؤلي، إنه قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وذكر أشياء أخر تممها أبو الأسود بعده، ثم أخذه الناس عن أبي الأسود فوسعوه، ووضحوه وصار علماً مستقلاً».

(١) في «ظ»: «فضل»، والمثبت هو الصواب.

(٢) في «ش»: «بجمعة».

(٣) في «ش»: «بجمعة».

حتى أجمع القرآن؛ يعني: أتم حفظه، فإنه يقال للذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن.

جمع عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- القرآن في المصحف

٣٢- حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد؛ قال: حدثنا يزيد؛ قال: أخبرنا مبارك، عن الحسن[1]: أن عمر بن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان، فقتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله، وأمر بالقرآن فجمع، وكان أول من جمعه في المصحف.

٣٣- نا أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب: أخبرني عمر بن طلحة الليثي، عن

٣٢- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٦٢): «وهذا منقطع؛ فإن الحسن لم يدرك عمر. ومعناه: أنه أشار بجمعه؛ فجمع، ولهذا كان مهيمنًا على حفظه وجمعه».

وقال في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦١): «هذا الأثر منقطع بين الحسن وعمر؛ فإنه لم يدركه».

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٣): «ووقع عند ابن أبي داود -أيضًا- بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب بذلك، فأخرج من طريق الحسن: أن عمر سأل ...، وهذا منقطع، فإن كان محفوظًا؛ حمل على أن المراد بقوله: «فكان أول من جمعه»؛ أي: أشار بجمعه في خلافة أبي بكر، فنسب الجمع إليه لذلك».

قلت: وهو كما قالا، وفيه علة أخرى؛ فإن المبارك بن فضالة مدلس، وقد عنعنه.

وعبد الله بن محمد بن خلاد؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٦٨).

ويزيد؛ هو: ابن هارون.

(١) في «ظ»: «الحسين»، والمثبت هو الصواب؛ وهو الحسن البصري.

٣٣- منكر - أخرجه المصنف رقم (٩٦) بسنده سواء.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٢٦٢) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢١٦): حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي: ثنا عبدالله بن وهب به.

وقد ذكر هذا الأثر ونسبه إلى المؤلف كل من: الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن =

محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب؛ قال: أراد عمر ابن الخطاب أن يجمع القرآن؛ فقام في الناس، فقال: من كان تلقَّى[(١)] من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن؛ فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح[(٢)] والعُسُب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان، فقتل وهو يجمع ذلك إليه، فقام عثمان بن عفان، فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء؛ فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شهيدان، فجاء خزيمة بن ثابت فقال: إني قد رأيتكم تركتم[(٣)] آيتين لم تكتبوهما، قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله ﷺ: **﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾** [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة، قال عثمان: فأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى[(٤)] أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما[(٥)] آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما[(٦)] براءة.

=العظيم» (١/ ١٦٢)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٥-١٦)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٣٢-٣٣٣)، و«الإتقان» (١/ ١٦٦).

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب لم يسمع من عمر -رضي الله عنه-.

قال ابن معين في «تاريخه» (٢/ ٦٥٠): «بعضهم يقول: سمع من عمر! وهذا باطل، إنما يروى عن أبيه عن عمر».

قلت: وفي متنه نكارة؛ ظاهر هذا الأثر أن عمر -رضي الله عنه- شرع بجمع المصحف، ثم قتل قبل أن يكمل جمعه، وأن الذي أتمه بعده عثمان -رضي الله عنه-! والمعروف أن المصحف جمع في خلافه أبي بكر- رضي الله عنه-، وتم جمعه في حياة عمر -رضي الله عنه-.

(١) في «ش» : «يلقى».

(٢) جمع لوح، وهو كل صحيفة من خشب وكتف، إذا كتب عليه: سمي لوحًا.

(٣) سقطت من «ش».

(٤) سقطت من «ش».

(٥) في «ظ»: «بها»، والمثبت هو الصواب.

(٦) في «ظ»: «بها»، والمثبت هو الصواب.

٣٤- حدثنا إسماعيل بن أسد؛ قال: حدثنا هَوْذة؛ قال: حدثنا عوف، عن عبدالله بن فضالة؛ قال: لما أراد عمر أن يكتب الإمام؛ أقعد له نفراً من أصحابه، وقال: إذا اختلفتم في اللغة؛ فاكتبوها بلغة مضر؛ فإن القرآن نزل على رجل من مضر.

٣٥- حدثنا عبد الله بن محمد الزهري؛ قال: حدثنا وهب بن جرير بن

٣٤- شاذ - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده رجاله ثقات؛ لكن المتن فيه شذوذ؛ إذ المحفوظ بالتواتر أن الذي أمر بكتابة المصحف الإمام هو عثمان بن عفان -رضي الله عنه- كما سيأتي -إن شاء الله-.

٣٥- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٤٩٣-٤٩٤) من طريق المصنف به.

وأخرجه المصنف (٣٦) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي، وأبو عبيد -القاسم بن سلاَّم- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ١٧١/ ٧٣٨): ثنا يزيد بن هارون، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢٣٢): ثنا يعقوب بن إسحاق المقرئ؛ ثلاثتهم عن جرير بن حازم[1] به.

قلت إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن عبدالله بن مَعْقل بن مُقَرِّن لا تعرف له رواية عن عمر، ولم يذكروا في ترجمته أنه يروي عنه، لا سيما وهو متأخر الوفاة، مات سنة (٨٨ هـ).

وقد خولف جرير بن حازم في إسناده:

فقد أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٧١/ ٧٣٩) عن أبي عوانة اليشكري، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٩٣٩/ ٤١٩-تكملة)- ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٤٩٣)- عن جرير بن عبدالحميد الضبي، والمصنف (٣٧) من طريق شيبان بن عبدالرحمن النحوي؛ ثلاثتهم عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر بن الخطاب به.

فجعلوا (جابر بن سمرة) مكان (عبدالله بن معقل).

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون، ولا شك أن رواية هؤلاء الجمع أصح من رواية جرير بن حازم وحده.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٥٥)، و«مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٢): «وهذا إسناد صحيح». =

(١) في مطبوع «أخبار المدينة النبوية»: «حزم»! وهو تحريف؛ فليصحح.

حازم؛ قال: حدثنا أبي؛ قال: سمعت عبد الملك بن عمير[١] يحدث عن عبد الله ابن معقل؛ قال: قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: لا يملين في مصاحفنا[٢] إلا غلمان قريش (و)[٣] ثقيف.

٣٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم[٤]؛ قال: حدثنا سليمان؛ قال: حدثنا جرير بهذا.

٣٧- حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد؛ قال: حدثنا يزيد؛ قال: أخبرنا شيبان، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: لا يملين (في)[٥] مصاحفنا هذه إلا غلمان قريش، أو غلمان ثقيف.

= وقد استغرب الحافظ استملاء أحد من ثقيف؛ فقال في «الفتح» (٩/ ١٩): «وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن معقل ،وجابر بن سمرة؛ قالا: قال عمر بن الخطاب: « لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف»، وليس في الذين سميناهم أحد من ثقيف؛ بل كلهم إما قرشي، أو أنصاري».

(١) في «طبعة دار البشائر»: «عمر!!».

(٢) في «ش»: «لا تملين مصاحفنا».

(٣) في «ش»: «في».

٣٦- انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه.

(٤) هو: إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله بن بكير بن زيد، النهشلي الفارسي، شاذان.

قلت: وقد وهم فيه محقق «طبعة دار البشائر الإسلامية»، وجعله إسحاق بن إبراهيم بن محمد المروزي الطويل، وقد ترتب على هذ الوهم- أيضاً- وهمٌ آخر، إذ جعل سليمان شيخ إسحاق بن إبراهيم: ابن أبي هوذه، والصواب: أنه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٨٢-٣٨٣و١٣/ ٢٢٢).

٣٧- **إسناده صحيح** - وانظر ما قبله، فقد مضى تخريجه.

(٥) سقط من «ش».

باب
اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف

٣٨- حدثنا محمد بن عمر[1] بن هياج؛ قال: حدثنا يحيى بن عبدالرحمن -يعني[2]: الأرحبي-: حدثني عبد الله بن عبد الملك بن أبجر، عن إياد بن لقيط، عن يزيد بن معاوية[3]، قال: إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة، قال: وليس إذ ذاك حَجَزة[4] ولا جلاوزة[5]، إذ هتف هاتف: من كان يقرأ على قراءة أبي موسى؛ فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة، ومن كان يقرأ على قراءة عبد الله بن مسعود؛ فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله،

٣٨- في إسناده من لا أعرفه - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٥٧) من طريق المصنف به.

قلت: عبد الله بن عبد الملك؛ لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة بعد طول بحث، ولعل الصواب: عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر؛ فقد ذكروا في ترجمة يحيى أنه يروي عنه؛ لكن لم يذكروا أنه يروي عن إياد بن لقيط، وإنما يروي عنه بواسطة أبيه، فإن صح هذا الاحتمال؛ فهو حسن، وإلا -وهو الراجح عندي- ؛فلا.

والأثر ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٨)، وسكت عنه، مشيراً بذلك إلى تقويته.

قلت: وقد ذكر الحافظ أن يزيد بن معاوية المذكور؛ هو: النخعي، والذي ذكروه في ترجمة إياد بن لقيط أنه يروي عن يزيد بن معاوية: العامري البكائي، بخلاف النخعي فلم يذكروه، والله أعلم.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٢٩-٣٣٠) ونسبه للمؤلف.

(١) في «ش»: «عمير».

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في «ع»: «معوية»، وادعى المعلق على (ط دار الفاروق) أنه خطأ، وإنما أتي لعدم معرفته، وقلّة خبرته في قراءة المخطوطات، وإلا؛ فرسم الكلمة خط عربي معروف(!)

(٤) جمع حاجز، وهم الذين يمنعون بعض الناس من بعض، ويفصلون بينهم بالحق.

(٥) الجلاوزة: جمع جلواز؛ وهو الشرطي.

واختلفا في آية من سورة البقرة، قرأ هذا: (وأتموا الحج والعمرة للبيت)، وقرأ هذا: ﴿وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ فغضب حذيفة، واحمرت عيناه، ثم قام ففرز[١] قميصه في حجزته[٢] وهو في المسجد -وذلك في زمن عثمان-، فقال: إما أن يُركب[٣] إلى أمير المؤمنين وإما أن أركب، فهكذا كان من قبلكم، ثم أقبل فجلس، فقال: إن الله بعث محمداً فقاتل بمن أقبل من أدبر حتى أظهر الله دينه، ثم إن الله قبضه فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف أبا بكر فكان ما شاء الله، ثم إن الله قبضه فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف عمر فنزل وسط الإسلام، ثم إن الله قبضه فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف عثمان، وأيم الله؛ ليوشكن أن تطعنوا فيه طعنة تخلفونه[٤] كله.

٣٩- حدثنا سهل بن صالح؛ قال: حدثنا أبو داود ....

---

(١) أي: شقَّه.

(٢) موضع شد الإزار.

(٣) في «ش»: «تركبا».

(٤) في «ش»: «يخلفونه».

٣٩- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦٠) من طريق المصنف به.

وأخرجه المصنف (رقم ٧٦): ثنا يونس بن حبيب، و(٧٨): ثنا إسحاق بن إبراهيم النهشلي؛ كلاهما عن أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي به.

قال ابن عساكر -عقبه-: «علقمه لم يسمعه من سويد؛ بينهما رجل».

قلت: وهو كما قال، فقد رواه الطيالسي -كما عند المصنف- عن شعبة؛ لكن قال: عن علقمة بن مرثد، عن رجل، عن سويد به.

تابع الطيالسي:

١- محمد بن جعفر -غندر- البصري- وهو أثبت الناس في شعبة-: أخرجه المصنف عقبه (رقم ٤٠) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦٠)-. =

= ٢- **عبدالرحمن بن مهدي:** وهو الطريق الآتي (رقم ٤٠).

٣- **عمرو بن مرزوق:** أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦٠).

ورواية الجماعة أرجح -من غير شك- من رواية يعقوب بن إسحاق الحضرمي.

وعليه؛ فسند الحديث ضعيف؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم.

وقد رواه محمد بن أبان بن صالح القرشي الجعفي الكوفي، عن علقمة بن مرثد به، وسمى الرجل المبهم الذي لم يسم في طريق شعبة: العيزار بن جرول.

أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢١٣)، وأبو بكر -أحمد بن يوسف بن خلاد- النصيبي في «الجزء الثاني من فوائده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦٠)- عن عفان بن مسلم الصفّار، وابن شبة (٣/ ٢١١-٢١٢و٢١٢-٢١٣) من طريق أبي داود الطيالسي وأبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن عيسى الأصبهاني في «كتاب المصاحف والهجاء»؛ كما في هامش «نسخة: ظ» من «المصاحف» عن محمد بن الصلت، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٢)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦١)- من طريق حسين ابن علي الجعفي؛ خمستهم عن محمد بن أبان، عن علقمة بن مرثد الحضرمي، عن العيزار بن جرول الحضرمي، عن سويد بن غفلة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف محمد بن أبان بن صالح الكوفي -هذا-:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس هو بقوي الحديث، يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به، بابه حماد بن شعيب الحماني»، وقال الإمام أحمد: «أما إنه لم يكن ممن يكذب»، وقال أبو داود: «ضعيف»، وقال البخاري: «ليس بالقوي»، وضعّفه النسائي وابن حبان وغيرهما.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٩)، و«سؤالات أبي عبيد الآجري» (١/ ٢٠٩/ ١٩٤)، و«المجروحين» (٢/ ٢٦٩-٢٧٠)، و«الميزان» (٣/ ٤٥٣).

وقد خالف ابن شبة: إسحاق بن إبراهيم النهشلي، فرواه عن الطيالسي به؛ لكن قال: عن العيزار بن حريث!

أخرجه المصنف برقم (٧٨).

قلت: لكن إسحاق -هذا- متكلم فيه، وله مناكير وغرائب؛ فروايته شاذة، إن لم تكن منكرة.

وخالف ابن شبة -أيضاً-: يونس بن حبيب- وهو ثقة أروى الناس عن الطيالسي-؛ فرواه عن الطيالسي به، فقال: عقبة بن جرول.

أخرجه المصنف برقم (٧٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦٢)-=

ويعقوب (القاري)[1]؛ قالا: أخبرنا شعبة، عن علقمة بن مَرْثد، عن سويد بن غَفَلَة؛ قال: قال علي -رضي الله عنه- في المصاحف: لو لم يصنعه عثمان؛ لصنعته.

قال أبو داود: عن رجل، عن سويد.

٤٠- حدثنا محمد بن بشار؛ قال: حدثنا محمد بن جعفر، وعبد الرحمن؛ قالا: حدثنا شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن رجل، عن سويد بن غفلة؛ قال: قال علي حين حرَّق عثمان المصاحف: لو لم يصنعه هو؛ لصنعته.

٤١- حدثنا أحمد بن سنان؛ قال: حدثنا عبد الرحمن؛ قال: حدثنا شعبة،

=وعقبة -هذا- لم أجد له ترجمة.

قلت: وفي نقدي أن الصحيح من ذلك: رواية الجماعة عن محمد بن أبان بجعله: «العيزار ابن جرول»، ولعل محمد بن أبان كان يضطرب فيه؛ كان تارة يسميه العيزار بن جرول، وتارة أخرى: العيزار بن حريث، وتارة ثالثة يسميه عقبة، أو يكون الوهم من الطيالسي نفسه؛ فإنه مع ثقته وجلالته يغلط في بعض الأحاديث، والله أعلم.

وعلى كل حال؛ فتسمية المبهم لا تصح؛ لضعف محمد بن أبان، ويبقى المعروف رواية شعبة ، والله أعلم.

(١) زيادة من «ش»، وهو ابن إسحاق الحضرمي -مولاهم- النحوي، صدوق من رجال مسلم.

٤٠- **موقوف ضعيف الإسناد** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٦٠) من طريق المصنف به.

وأخرجه المستغفري في «فضائل القرآن» (ق٣٧/ أ) من طريق محمد بن بشار به؛ لكن لم يذكر غندرًا.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٩/ ٥٥٥) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١٨)-، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٥٩) من طريق بشر بن موسى؛ كلاهما عن عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم.

٤١- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٨/ ٥٥٤) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١٨)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ =

عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد؛ قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك -أو قال[١]: لم ينكر ذلك منهم أحد-.

٤٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم الصواف؛ قال: حدثنا يحيى[٢] بن كثير؛ قال: حدثنا ثابت بن عمارة الحنفي؛ قال: سمعت غنيم بن قيس المازني؛ قال: قرأت القرآن على الحرفين[٣] جميعاً، والله ما يسرني أن عثمان لم يكتب المصحف وأنه ولد لكل مسلم كلما أصبح غلام، فأصبح[٤] له مثل ما له، قال: قلنا له: يا أبا العنبر[٥] لِمَ ؟! قال: لو لم يكتب عثمان المصحف؛ لطفق الناس يقرءون الشِّعْر.

٤٣- حدثنا يعقوب بن سفيان؛ قال: حدثنا محمد بن عبدالله: حدثني

=٣٥١)، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢٢١) عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢٢١) عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن أبي إسحاق؛ قال: سمعت مصعب بن سعد يقول: (وذكره).

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٧): «وهذا إسناد صحيح».

قلت: وهو كما قال.

(١) في «ظ»، و«ع»: «وقال».

٤٢- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ١٢٣) من طريق المصنف بسنده سواء.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ثابت بن عمارة الحنفي، وفي «التقريب»: «صدوق فيه لين»، وباقي رجاله ثقات معروفون.

والأثر ذكره الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٧) بنصه عن المؤلف.

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في «ش» نقطة على الحاء المهملة.

(٤) في «ش»: «وأصبح».

(٥) هو غنيم بن قيس المازني.

٤٣- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٢١): حدثنا عثمان بن عمر، و(٣/ ٢٢١-٢٢٢) من طريق يزيد بن زريع؛ كلاهما عن عمران بن حدير به.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات. =

= والأثر ذكره الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٧) بنصه عن المؤلف.

وعجبي لا ينقضي من ذاك الذي حشر نفسه في زمرة المحققين، وتشبع بما لم يعط؛ ذاك المعلق على «طبعة الفاروق الحديثة»، الذي أوهامه لا تكاد تنقضي على مدار الكتاب، وهو ينقل ولا يدري ماذا ينقل؟!

فقال في تعليقه المبتور: «رجاله كلهم ثقات؛ إلا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال أبو حاتم والحافظ ابن حجر: صدوق».

قلت: هل دققت النظر أكثر؟!

فهذا أبو حاتم الرازي يقول في «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٥) عن محمد بن عبد الله الأنصاري: «صدوق ثقة»، والحافظ يقول في «التقريب»: «ثقة».

وترتب على هذا الحكم الجائر والقول البائر: أن زحزح الأثر عن درجة الحسن -وحقه أن يكون صحيحًا-، ووقع في محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، من حيث يدري أو لا يدري، أما يعلم أن الكلام على الرواة يحتاج إلى دقة نظر، ومعرفة تامة بهذا العلم؛ حتى لا يخرج عن الحق والعدل المأمور بهما؟!

قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٦): «والكلام في الرجال لا يجوز؛ إلا لتام المعرفة، تام الورع».

وقال اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٦٧-٦٨): «يشترط في الجارح والمعدل: العلم، والتقوى، والورع، والصدق، والتجنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح والتعديل والتزكية، ومن ليس كذلك؛ لا يقبل منه الجرح ولا التزكية».

ولذلك قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٣٣٠): «ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط؛ عظم الخطر في الكلام في الرجال؛ لقلة اجتماع هذه الأمور في المزكين، ولذلك قلت: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون، والحكام».

وقال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» (ص٧٣):

«وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً، وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز؛ أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً».

وأخيراً: أوقظك من غفلتك، وأقول لك ولأمثالك: إن باب الجرح والتعديل ما زال مفتوحاً، وعلماؤه متأهبون على ثغوره؛ يردون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

عمران بن حدير، عن أبي مِجْلَز[١]؛ قال: لولا أن عثمان كتب القرآن؛ لألفيت[٢] الناس يقرءون الشِّعْر.

٤٤- حدثنا أحمد بن سنان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: خصلتان لعثمان بن عفان ليستا لأبي بكر ولا لعمر: صبره نفسه حتى قتل مظلوماً، وجمعه الناس على المصحف.

كراهية عبدالله بن مسعود ذلك

٤٥- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى بن آدم؛ قال: حدثنا عمرو بن ثابت،

(١) بكسر الميم، وسكون الجيم، وفتح اللام بعدها زاي، وهو لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي؛ ثقة من رجال الجماعة.

(٢) في «ش»: «لألفينا».

٤٤- **مقطوع صحيح الإسناد** - تفرد به المصنف.

والأثر ذكره أبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص٧١)، وعلم الدين السخاوي في «جمال القرّاء» (١/ ٩٠)، وابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٧-١٧٨).

قلت: ولا يلزم من هذا الأثر تقديم عثمان على أبي بكر وعمر، وعبدالرحمن بن مهدي إمام من أئمة أهل السنة، ومعتقده: تقديم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان، وإن كان عثمان- رضي الله عنه- سبق إلى هاتين الخصلتين؛ فإن الصديق والفاروق قد حازا فضيلة السبق إلى أكثر الخصال.

٤٥- **إسناده ضعيف** - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف جداً؛ فيه عمرو بن ثابت، قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٤٩): «قال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات»، وقال أبو داود: «رافضي»، وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم».

وقد توبع عمرو بن ثابت، تابعه: الأعمش، عن حبيب به.

أخرجه المصنف برقم (٤٦و٤٧) من طريق أبي عوانة وأبي عبيدة، عن الأعمش به.

قلت: مدار الأثر على حبيب بن أبي ثابت، ومع جلالة قدره؛ قال الحافظ في «التقريب»: «كان كثير الإرسال والتدليس».

وأورده في «طبقات المدلسين» في (الطبقة الثالثة)؛ وهي طبقة من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وحبيب هنا قد عنعنه، فيبقى الأثر ضعيفاً.

وقد أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر في «الفتح» (٩/ ١٨)، وسكت عنه.

قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الشعثاء؛ قال: كنا جلوساً في المسجد وعبدالله يقرأ، فجاء حذيفة فقال: قراءة ابن أم عبد وقراءة أبي موسى الأشعري، والله إن بقيت حتى آتي أمير المؤمنين -يعني[١]: عثمان-؛ لأمرته[٢] بجعلها قراءة واحدة. قال: فغضب عبد الله، فقال لحذيفة كلمة شديدة، قال[٣]: فسكت حذيفة.

٤٦- حدثنا الحسن بن مدرك[٤]، وإسحاق بن إبراهيم بن زيد؛ قالا: حدثنا يحيى بن حماد؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الشعثاء المحاربي؛ قال: قال حذيفة: يقول[٥] أهل الكوفة: قراءة عبد الله، ويقول[٦] أهل البصرة: قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين؛ لأمرته[٧] أن يغرقها. قال: فقال عبد الله: أما والله لئن فعلت؛ ليغرقنك الله في غير ماء.

قال شاذان: في سقرها.

٤٧- حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة؛ قال: حدثنا ابن أبي عبيدة؛ قال: حدثنا أبي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الشعثاء؛ قال: كنت جالساً عند حذيفة وأبي موسى وعبد الله بن مسعود، فقال حذيفة: أهل البصرة يقرءون قراءة أبي موسى، وأهل الكوفة يقرءون قراءة عبد الله، أما والله

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) هكذا في «ع»، وفي «ش»: «لامرنه»، وفي «ظ» بدون نقاط.

(٣) ليست في «ش».

٤٦- انظر الذي قبله، فقد مضى تخريجه.

(٤) في «ش»: «عبد الله والحسن بن مدرك»؛ وهو خطأ.

(٥) في «ش» بالنون.

(٦) في «ش» بالنون.

(٧) في «ش»: «لامرنه»

٤٧- انظر الذي قبله، فقد مضى تخريجه.

ابن عبيدة: هو محمد بن أبي عبيدة -عبدالملك- بن معن بن عبدالرحمن المسعودي.

(أن)[١] لو قد أتيت أمير المؤمنين؛ لقد أمرته بِغَرْقِ[٢] هذه المصاحف، فقال عبدالله: إذاً تغرق في غير ماء.

٤٨- حدثنا علي بن حرب؛ قال: حدثنا ابن فضيل[٣]؛ قال: حدثنا حُصَين، عن مرة؛ قال: ذكر لي أن عبد الله وحذيفة وأبا موسى فوق بيت أبي موسى، فأتيتهم، فقال عبد الله لحذيفة: أما إنه قد بلغني أنك صاحب الحديث، قال: أجل؛

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «أن يغرق».

٤٨- موقوف صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح.

وقد وقع الدكتور المعلق على (ط دار البشائر) في وهمين اثنين:

الأول: أعله بحصين بن عبد الرحمن، فقال: «فيه حصين بن عبدالرحمن؛ تغير حفظه في الآخر، وأخرج الإمام البخاري رواية ابن فضيل عنه متابعة، وهنا لم أجد له متابعًا».

قلت: وكلامه فيه نظر من وجوه:

١- لم يفرق بين التغير والاختلاط، فجعلهما واحدًا !

٢- ليس كل من تغير لا يحتج به، كما لا يخفى على من عنده دربة في الصناعة الحديثية.

٣- قوله: إن البخاري أخرج رواية ابن فضيل عن حصين متابعة؛ فهذا استقراء الحافظ في «هدي الساري»، فإن يكن كذلك؛ فقد احتج به غيره أصلاً؛ كالإمام مسلم وغيره، فكان ماذا؟!

٤- قوله: «وهنا لم أجد له متابعًا».

قلت: سيأتي نحوه رقم (١١٧) مطولاً مما يشهد لأصل الأثر، والله أعلم.

الثاني: أعله بالانقطاع بين مرة بن شراحيل وهؤلاء الثلاثة -وشاركه في هذا الوهم المعلق على (ط الفاروق)-! وهذا يدل على قلة تدبرهما للأثر.

فمرة بن شراحيل صرّح بأنه سمع منهم، فها هو يقول: «ذكر لي أن عبد الله وحذيفة وأبا موسى فوق بيت أبي موسى؛ **فأتيتهم**، فقال: عبد الله ...».

قلت: هذه نماذج وأمثلة تجعلنا نستمر في خدمة كتب السلف؛ لحمايتها من عبث الوراقين، وخطر المستعجلين، وتزيدنا قناعة أننا على بينة من أمرنا، وإن أثار علينا النقع كثير من المتربصين. نسأل الله الثبات.

(٣) في «ظ»: «فضل».

كرهت أن يقال: قراءة فلان، وقراءة فلان؛ فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب. قال: وأقيمت الصلاة، فقيل لعبد الله: تقدم فصلِّ[1]، فأبى، فقيل لحذيفة: تقدم، فأبى، فقيل لأبي موسى: تقدم؛ فإنك رب البيت.

٤٩- حدثنا محمد بن عثمان العبسي؛ قال: حدثنا إسماعيل بن بهرام؛ قال: حدثنا سُعير بن الخِمْس، عن مغيرة، عن أبي الضحى[2]، عن مسروق؛ قال: كان عبد الله وحذيفة وأبو موسى في منزل أبي موسى، فقال حذيفة: أما أنت يا عبد الله بن قيس؛ فَبُعِثْتَ إلى أهل البصرة أميراً ومُعَلِّماً، وأخذوا من أدبك ومن لغتك ومن قراءتك، وأما أنت يا عبد الله بن مسعود؛ فبعثت إلى أهل الكوفة معلماً، فأخذوا من أدبك ومن لغتك ومن قراءتك، فقال عبد الله: أما إني إذًا لم أضلهم، وما من كتاب الله آية إلا أعلم حيث نزلت، وفيم نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني، تبلغنيه الإبل؛ لرحلت إليه.

---

(١) سقطت من «ش».

٤٩- إسناده حسن - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٣) من طريق المصنف به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٣/ ٨٤٣١) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي به.

قلت: إسناده حسن؛ سُعير بن الخِمْس وإسماعيل بن بهرام صدوقان، ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة مختلف فيه، والراجح فيه أنه حسن الحديث؛ قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٤/ ١٥٦): «فيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن -إن شاء الله- كما بينته في مقدمة «مسائل ابن أبي شيبة»، تأليفه».

وأخرجه أبو بكر محمد بن عبيدالله بن الشخير الصيرفي في «فوائده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٣) -من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، عن مغيرة بن مِقْسم الضبي به.

ويشهد لعجزه الأثر الذي سيورده المصنف برقم (٥٩).

(٢) مسلم بن صبيح الهمداني.

٥٠- حدثنا أحمد بن منصور بن سيار؛ قال: حدثنا قبيصة؛ قال: حدثنا سفيان،

٥٠- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح) - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٦) من طريق المصنف به.

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٣٩)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٦)-، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٦٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٢٨) من طريق قبيصة بن عقبة السُّوائي به.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٢٤/ ٣٦٩٧و٣٩٨/ ٣٨٤٦و٧/ ٢٦٣/ ٤٢١٨)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (١/ ١٩٤/ ٢٨٦)- ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٤/ ٨٤٣٥)-؛ قالا: ثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٤/ ٨٤٣٦) من طريق يحيى بن آدم، عن سفيان به.

وأخرجه المصنف برقم (٥١) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٦)-، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢٢٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٤/ ٨٤٣٤) من طريق ابن رجاء، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي به.

وأخرحه أحمد في «المسند» (٧/ ٤٣/ ٣٩٢٩)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٦)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٨٦) -: ثنا أسود بن عامر (شاذان)، والهيثم ابن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٨٣/ ٨٥٩)من طريق عبيدالله بن موسى العبسي؛ كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٢٢/ ٤٠٥)- ومن طريقه المصنف رقم (٥٢)- ومن طريقة ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٧)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٢٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء » (١/ ١٢٥) من طريق عمرو بن ثابت -ضعيف-، عن أبي إسحاق به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وقال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله-: «إسناده صحيح، خمير بن مالك الهمداني: ثقة، وثقه ابن حبان».

وقال شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- في «الصحيحة»(٧/ ٦٢): «ورجاله ثقات؛ إلا أن خميراً لم يوثقه غير ابن حبان (٤/ ٢١٤)، وذكر له راوياً آخر غير أبي إسحاق».

قلت: وهو كما قال شيخنا- رحمه الله-، وتوثيق ابن حبان هنا لا يلتفت إليه؛ لتساهله=

عن أبي إسحاق، عن خمير[١] بن مالك؛ قال: قال عبد الله: لقد قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ذو ذؤابتين[٢] يلعب مع الصبيان.

٥١- حدثنا عمي[٣]؛ قال: حدثنا ابن رجاء[٤]؛ قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن خمير بن مالك، عن عبد الله؛ قال: لما أمر بالمصاحف -يعني[٥]: (بتحريقها)[٦]-؛ ساء ذلك عبدالله بن مسعود، قال: من استطاع منكم أن يغل مصحفاً؛ فليغلل[٧]؛ فإنه[٨] من غل[٩] شيئاً جاء بما غل يوم القيامة[١٠].

=المعروف في توثيق المجاهيل، فيبقى الإسناد ضعيفاً.

لكن صح الأثر من وجه آخر عن ابن مسعود؛ وهو عند المصنف برقم: (٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨)؛ وهناك التفصيل- إن شاء الله-.

(١) في «ش»: «حميد».

(٢) الذؤابة؛ هي: الضفيرة من الشعر إذا أرسلت.

٥١- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بطرقه الأخرى) - وقد تقدَّم تخريجه في سابقه.

(٣) هو محمد بن الأشعث.

(٤) في «ش»: «ابن أبي رجاء»، وهو عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَّاني.

(٥) في «ش»: «تغير»، وكلاهما صحيح.

(٦) زيادة من «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٨)، وبها يستقيم السياق، ويتضح المعنى.

(٧) في «ظ»: في الأصل: فليفعل، وصححت في الهامش، وفي «ش»: «فاليغلل».

(٨) كررت هذه الكلمة في «ش».

(٩) في «ش»: «يغلل».

(١٠) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٥): «معناه: أن ابن مسعود كان مصحفه غير مصحف الجمهور، وكانت مصاحف أصحابه كمصحفه؛ فأنكر عليه الناس، وأمروه بترك مصحفه وبموافقة مصحف الجمهور، وطالبوا مصحفه أن يحرقوه كما فعلوا بغيره؛ فامتنع، وقال لأصحابه: غلوا مصاحفكم؛ أي: اكتموها، ومن يغلل يأتي بما غلَّ يوم القيامة؛ يعني: فإذا غللتموها جئتم بها يوم القيامة، وكفى لكم بذلك شرفًا، ثم قال على سبيل الإنكار: ومن هذا الذي تأمرونني أن آخذ بقرائته، وأترك مصحفي الذي أخذته من في رسول الله ﷺ».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٤٩): «وكأن مراد ابن مسعود بغلٍّ=

ثم قال عبد الله: لقد قرأت القرآن من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد بن ثابت صبي، أفأترك ما أخذت من رسول الله ﷺ؟!

٥٢- حدثنا يونس بن حبيب؛ قال: حدثنا أبو داود؛ قال: حدثنا عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن خمير بن مالك؛ قال: سمعت ابن مسعود يقول: إني غال مصحفي، فمن استطاع أن يغل مصحفاً؛ فليغلل؛ فإن الله يقول: ﴿**وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [آل عمران: ١٦١]، ولقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان، أفأنا أدع ما أخذت من في رسول الله ﷺ؟

٥٣- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال حدثنا وكيع، عن شريك، عن إبراهيم بن مهاجر، عن إبراهيم؛ (قال)[1]: لما أمر بتمزيق المصاحف؛ قال عبدالله: أيها الناس! غُلُّوا (هذه)[1] المصاحف؛ فإنه من غلَّ يأت بما غلَّ يوم

=المصاحف: كتمها وإخفاؤها؛ لئلا تخرج فتعدم، وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه على الاقتصار على قراءة واحدة، وإلغاء ما عدا ذلك، أو كان لا ينكر الاقتصار؛ لما في عدمه من الاختلاف، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها؛ لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره، كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه، فلما فاته ذلك، ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده؛ اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه».

٥٢- إسناده كسابقه.

٥٣- **مقطوع ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: شريك بن عبدالله القاضي: صدوق كثير الخطأ، تغير حفظه منذ ولي القضاء؛ كما في «التقريب».

الثانية: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي: صدوق لين الحفظ؛ كما في «التقريب».

أما ما يخشى من الانقطاع بين إبراهيم بن يزيد النخعي وابن مسعود؛ فهو غير مؤثر هنا؛ فقد صحَّ عن إبراهيم أنه قال: إذا قلت: عن رجل عن ابن مسعود؛ فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال ابن مسعود؛ فهو عن غير واحد عن ابن مسعود.

(١) زيادة من «ش».

القيامة، ونعم الغِلُّ؛ المصحف يأتي به أحدكم يوم القيامة.

٥٤- حدثنا (محمد...

٥٤- إسناده فيه من لم أعرفه (وهو صحيح بطرقه).

قلت: فيه لم أعرفه؛ أيوب بن مسلمة ومحمد بن عبد الوهاب -شيخ المصنف- لم أقف على ترجمة لهما بعد بحث حثيث.

وقد توبع أيوب بن مسلمة عليه:

فقد أخرجه المصنف -كما سيأتي- (رقم٥٥و٥٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٤)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ١٣٤)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٣٢١/ ٩٢٧٩) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي -سعدويه[أ]-، والمصنف -أيضًا- (رقم ٥٦ و٥٧) من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٧/ ٨٤٤٨) من طريق عاصم بن علي الواسطي، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٧٦٨/ ٤٤٧٧) من طريق عبدالحميد بن صالح بن عجلان البُرجمي؛ أربعتهم عن أبي شهاب الحناط به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٧/ ٦١): «وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وأبو شهاب؛ اسمه: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط[ب]، وسعيد بن سليمان؛ هو: الواسطي الحافظ».

وقد توبع أبو شهاب الحناط؛ تابعه:

١- **حفص بن غياث:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٠٠٠)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٣٧).

٢- **عَبْدَة بن سليمان الكلابي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٤٦٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٥٠/ ٧٩٤٣)، والمصنف -كما سيأتي- رقم (٥٨)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٤)-.

٣- **عبد الواحد بن زياد:** أخرجه أحمد في «المسند» (٧/ ٢٣/ ٣٩٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٤). =

....

(أ) وقع في «الصحيحة» (٧/ ٦١) أن شيخ النسائي في هذا الحديث هو: سعيد بن سليمان؛ وهو خطأ محضٌ؛ فإن النسائي إنما رواه عن شيخه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني عن سعيد بن سليمان؛ فليصحح.

(ب) بمهملة ونون، وتحرفت في «الصحيحة» إلى «الخياط» -بمعجمة وتحتانية-! وهو خطأ من الناسخ، أو الطابع.

ابن)[١] عبد الوهاب الدعلجي: حدثنا أيوب بن مسلمة: حدثنا أبو شهاب[٢]، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: قرأ: ﴿**وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ ؛ غُلُّوا مصاحفكم، فكيف يأمروني[٣] أن أقرأ قراءة زيد؛ ولقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، ولزيد ذؤابتان يلعب مع الصبيان؟!

٥٥- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان؛ قال: حدثنا سعيد بن سليمان؛ قال: حدثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن أبي وائل؛ قال: خطبنا ابن مسعود على المنبر، فقال: ﴿**وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [آل عمران: ١٦١]، غلُّوا مصاحفكم، وكيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت؛ وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان؟! والله ما نزل من القرآن إلاَّ وأنا أعلم في أي شي نزل، ما أحد أعلم بكتاب الله مني، وما أنا بخيركم، ولو أعلم مكاناً تبلغه الإبل أعلم بكتاب الله مني؛ لأتيته.

= قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٧/ ٦١): «ورجاله ثقات -أيضاً- رجال الشيخين؛ لكنهم تكلموا في رواية عبد الواحد -وهو ابن زياد- عن الأعمش خاصة؛ لكن موافقته لما رواه غيره عن الأعمش تدل على أنه قد حفظه».

٤- شعبة بن الحجاج: أخرجه زاهر بن طاهر الشحامي في «حديث عبدالرحمن بن بشر بن الحكم» -وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٣-٩٤) -من طريق مكي بن عبدالله التميمي: نا عبدالرحمن بن بشر: نا روح بن عبادة: نا شعبة به.

٥- مالك بن سعير: أخرجه أبو الطاهر المخلص في «حديثه» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٩٤)- من طريق حاجب بن سليمان المَنْبجي، عن مالك به.

٦- جرير بن عبدالحميد الضبي: أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة» (٣/ ٢٢٤): حدثنا زهير بن حرب، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٩٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما عن جرير به.

(١) سقطت من «ش».

(٢) الحناط: عبد ربه بن نافع.

(٣) في «ش»: «تأمروني»، وفي «ظ» بدون نقاط.

٥٥- إسناده صحيح - انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه.

قال أبو وائل: فلما نزل عن المنبر؛ جلست في الحلق، فما أحد ينكر ما قال[١].

٥٦- حدثنا محمد بن يحيى؛ قال: حدثنا أحمد بن يونس، وسعيد بن سليمان؛ قالا: حدثنا أبو شهاب بهذا.

٥٧- حدثنا أحمد بن منصور بن سيار؛ قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس؛ قال: حدثنا أبو شهاب بهذا.

٥٨- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثنا عَبْدَةُ، عن الأعمش، عن

---

(١) في «ش»: «أجد أحدًا ينكره».

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٩): «وقول أبي وائل: فما أحد ينكر ما قال؛ يعني: من فضله وحفظه وعلمه، والله أعلم».

٥٦- إسناده صحيح - انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه.

٥٧- إسناده صحيح - انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه.

٥٨- إسناده صحيح - انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٤): «قوله: «ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أن أحداً أعلم مني؛ لرحلت إليه. قال شقيق: فجلست في حَلَق أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحداً يرد ذلك، ولا يعيبه»؛ الحلق: بفتح الحاء واللام، ويقال: بكسر الحاء وفتح اللام. قال القاضي: وقالها الحربي بفتح الحاء وإسكان اللام، وهو جمع حلقة -بإسكان اللام على المشهور-، وحكى الجوهري وغيره فتحها -أيضاً-، واتفقوا على أن فتحها ضعيف، فعلى قول الحربي؛ هو كتمر وتمرة.

وفي هذا الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بالفضيلة بالعلم ونحوه للحاجة، وأما النهي عن تزكية النفس؛ فإنما هو لمن زكاها ومدحها لغير حاجة، بل للفخر والإعجاب، وقد كثرت تزكية النفس من الأماثل عند الحاجة؛ كدفع شر عنه بذلك، أو تحصيل مصلحة الناس، أو ترغيب في أخذ العلم عنه، أو نحو ذلك:

فمن المصلحة: قول يوسف ﷺ: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥]، ومن دفع الشر: قول عثمان -رضي الله عنه- في وقت حصاره: إنه جهز جيش العسرة، وحفر بئر رومة، ومن الترغيب: قول ابن مسعود هذا، وقول سهل بن سعد: ما بقي أحد أعلم بذلك مني، وقول غيره: على الخبير سقطت، وأشباهه.

وفيه استحباب الرحلة في طلب العلم، والذهاب إلى الفضلاء حيث كانوا، وفيه: أن=

شقيق؛ قال: قال عبد الله: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ على قراءة من يأمرني أن أقرأ؟ لقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، ولقد علم أصحاب محمد أني أعلمهم بكتاب الله، ولو علمت أن أحداً أعلم بكتاب الله مني؛ لرحلت إليه.

قال شقيق: فجلست في حَلَق من أصحاب محمد؛ فما سمعت أحداً منهم يعيب عليه شيئاً مما قال، ولا ردَّه.

٥٩- حدثنا يوسف بن موسى؛ قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق؛ قال: قال عبد الله حين صنع بالمصاحف ما صنع: والذي لا إله إلا غيره؛ ما أنزلت من سورة إلا أعلم حيث أنزلت، وما من آية إلا أعلم فيما أنزلت، ولو أني أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغينه الأبل؛ لأتيته.

=الصحابة لم ينكروا قول ابن مسعود: إنه أعلمهم، والمراد: أعلمهم بكتاب الله؛ كما صرح به، فلا يلزم منه أن يكون أعلم من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم بالسنة، ولا يلزم من ذلك -أيضاً- أن يكون أفضل منهم عند الله -تعالى-؛ فقد يكون واحد أعلم من آخر بباب من العلم -أو بنوع- والآخر أعلم من حيث الجملة، وقد يكون واحد أعلم من آخر وذاك أفضل عند الله؛ بزيادة تقواه، وخشيته، وورعه، وزهده، وطهارة قلبه، وغير ذلك، ولا شك أن الخلفاء الراشدين الأربعة كل منهم أفضل من ابن مسعود».

٥٩- إسناده صحيح - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٣) من طريق المصنف به.

قلت: إسناده صحيح على شرط البخاري.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٠٠١) -بنحوه-، ومسلم في «صحيحه»(٢٤٦٣)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٤٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٤٢) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الرحلة في طلب الحديث» (٩٥/ ٢٦)-، والطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٦/ ٨٤٤٣)، وأبو عبدالله -محمد بن مخلد- العطار في «جزء فيه حديثه» (٤٩-٩٥/ ٢٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٢)- من طرق عن الأعمش به.

٦٠- حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة؛ قال: حدثنا ابن أبي عبيدة؛

٦٠- إسناده حسن (وهو صحيح).

قلت: إسناده حسن؛ فيه إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

وقد توبع إبراهيم؛ تابعه: عثمان بن أبي شيبة:

أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٦٢/ ١٤٠٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٣)-، و الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٦/ ٨٤٤١)، وأبو الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن الزهري في «حديثه» (٢/ ٤٢١/ ٤٢٠)- و من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٣)-.

قلت: إسناده صحيح.

وقد توبع -أيضاً- أبو رزين؛ تابعه: عاصم بن بهدلة-وهو صدوق، حسن الحديث-:

أخرجه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٧٦/ ٣٥١)- ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ١٢٥)، و«دلائل النبوة»(ص٢٧٣-٢٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٧١-١٧٢)-، وأحمد بن منيع في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ٩٣-٩٤/ ٦٤٥٨/ ٤)- ومن طريقه أبو طاهر المخلص في «حديثه» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٣٥/ ٤٨-٤٩)-، وابن أبي شيبة في «المسند» (١/ ٢١٥/ ٣١٧ و٢٥٨ - ٢٥٩/ ٣٨٨ و٢٦٦/ ٤٠٠)، و«المصنف» (٧/ ٥١/ ٢٣٤٤ و١١/ ٥١٠/ ١١٨٥٠)، وأحمد (٢/ ٨٣/ ٣٥٩٩و٧/ ٣٥١/ ٤٣٣٠و٣٨٠/ ٤٣٧٢) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٤٩)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٤٣-ط المصرية، أو ٣/ ١٥٠-١٥١-ط القديمة)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٨/ ٤٠٢-٤٠٣/ ٤٩٨٥و٩/ ٢٩-٣٠/ ٥٠٦٩ و٢١٠-٢١١/ ٥٣١١)- وعنه ابن حبان في «صحيحه»(١٤/ ٤٣٢-٤٣٣/ ٦٥٠٤-«إحسان»)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٥٠و٥١)-، والحسن بن عرفة في «جزئه» (٦٧-٦٨/ ٤٦)-ومن طريقه البيهقي في «الاعتقاد» (ص٣٨٢)، و«دلائل النبوة» (٢/ ١٧٢)، وقوام السنة الأصبهاني في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٠٢-٥٠٣/ ٤٧ و٤٨ و٤٩)، وأبو القاسم الحنائي في «الفوائد المنتقاة الصحاح والغرائب المخرجة من الأصول» (ج١/ ق٥- ٦/ رقم ٤-بترقيمي)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٧٠-٧١و٣٥/ ٥١-٥٢و٥٥/ ٢٦٤-٢٤٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٦٤-٤٦٥)-، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٢١٩/ ١٨٢٤و١٨٢٤/ ١٨٣٠)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ١٢٢-١٢٣/ ٦٥٩)، ويعقوب بن=

قال: حدثنا أبي[١]، عن الأعمش، عن أبي رزين[٢]، عن زرٍّ بن حُبَيش؛ قال: قال عبد الله بن مسعود: لقد قرأت من فيِّ رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، وإن لزيد بن ثابت ذؤابتين (له)[٣].

٦١- وقال محمد بن معمر البحراني: عن يحيى بن حماد؛ قال: حدثنا أبو عوانة،

=سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٥٣٦-٥٣٧/ ٧٠٦١ -«إحسان»)، والروياني في «مسنده»-ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ٨٨٨/ ١٤٨٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٥٠-٥١)، وقوام السنة الأصبهاني في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٠٥-٥٠٧/ ٥٠)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٨ - ٧٩/ ٨٤٥٥ و٧٩/ ٨٤٥٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٨٤-٨٥)، وغيرهم من طرق عن عاصم بن بهدلة-وهو ابن أبي النجود-، عن زر بن حبيش به؛ ضمن قصة إسلام عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-.

قلت: وهذا سند حسن؛ ففي عاصم بن بهدلة كلام يسير، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

قال الحافظ عبد العزيز النخشبي في تخريج «الحنائيات»: «هذا حديث حسن من حديث أبي بكر؛ عاصم بن أبي النجود، واسمه: بهدلة، عن أبي مريم -زر بن حبيش- الأسدي الكوفي، عن أبي عبدالرحمن -عبدالله بن مسعود-الهذلي ... غير أن عاصمًا لم يخرجوا من حديثه في «الصحيح» إلا مقرونًا بغيره، وهو في حكم المتقدمين صحيح».

قال الذهبي: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقد صححه الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/ ١٩٥)، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمآن» (١٨٠٤).

(١) في «ش»: «عن أبي عبيدة: نا أبي» مكررة!

(٢) مسعود بن مالك الأسدي.

(٣) سقطت من «ش».

٦١- إسناده حسن، (وهو صحيح) - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٥) من طريق المصنف به.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٥) -من طريق أبي قلابة الرقاشي، عن يحيى بن حماد الشيباني به. =

عن إسماعيل بن سالم، عن أبي سعيد الأزدي؛ قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: أقرأني رسول الله ﷺ سبعين سورة، أحكمتها قبل أن يُسلم[١] زيد بن ثابت.

٦٢- حدثنا إسماعيل بن عبد الله (بن مسعود)[٢]؛ قال: حدثنا الحسين بن حفص: حدثنا أبو مسلم، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البَخْتري؛

= أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٥/ ٨٤٣٩)- وعنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٢٥)- من طريق يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سليمان بن قيس، عن أبي سعيد الأزدي به.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ فيه أبو سعيد الأزدي، روى عنه جمع ولم يوثقه إلا ابن حبان، ومن هذا حاله؛ لا ينزل حديثه عن درجة الحسن -إن شاء الله- ولا سيما وهو من كبار التابعين، وعلى هذا استقر منهج شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: أن التابعي الذي يروي عنه جمع، ووثقه ابن حبان ولم يجهله أحد؛ أنه حسن الحديث، ومع هذا فقد توبع؛ تابعه هبيرة بن يريم:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٢١/ ٩٢٧٨)، و«المجتبى» (٨/ ١٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٥٣٩/ ٧٠٦٤ -إحسان)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٥/ ٨٤٣٧) من طريق عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٧/ ٦١٠-٦٢): «ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير هبيرة بن يريم، فإنه لا بأس به؛ كما في «التقريب»، إلا أن أبا إسحاق -وهو عمرو بن عبد الله السبيعي- مدلس، وقد عنعنه».

(١) زيد بن ثابت -رضي الله عنه- ولد في الإسلام، وعليه؛ فمراد ابن مسعود -رضي الله عنه- قبل أن يبلغ التكليف بالإسلام؛ بدلالة الرواية الأخرى التي تدل على صغر زيد بن ثابت، والله أعلم.

٦٢- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو مسلم عبيدالله بن سعيد بن مسلم الجعفي، قائد الأعمش: ضعيف؛ كما في «التقريب».

الثانية: الانقطاع؛ فإن رواية أبي البَخْتري سعيد بن فيروز الطائي عن حذيفة -رضي الله عنه- مرسلة؛ كما قال المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٢): «عن حذيفة بن اليمان مرسلاً».

وقال العلائي: «هو كثير الإرسال عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وحذيفة».

(٢) سقطت من «ش».

قال: قال حذيفة: أرأيتم لو حدثتكم أن أمَّكم تخرج في فئة تقاتلكم؛ أكنتم مصدِّقيَّ؟ قال: قلنا: سبحان الله يا أبا عبد الله! ولم تفعل[(١)]؟ قال: أرأيتم لو قلت لكم: تأخذون مصاحفكم فتحرقونها، وتلقونها[(٢)] في الحشوش[(٣)]؛ أكنتم مصدِّقيَّ؟ قالوا: سبحان الله! ولم نفعل[(٤)]؟ قال: أرأيتم[(٥)] لو حدثتكم أنكم تكسرون قبلتكم؛ أكنتم مصدقي؟ قالوا: سبحان الله! ولم نفعل؟ قال: أرأيتم لو قلت لكم: إنه يكون منكم[(٦)] قردة وخنازير؛ أكنتم مصدِّقيَّ؟ قال رجل: يكون[(٧)] فينا قردة وخنازير؟! قال: وما يؤمنك لا أمَّ لك؟!

٦٣- حدثنا محمد بن بشار؛ قال: حدثنا عبد الرحمن؛ قال: حدثنا إبراهيم

---

(١) في «ش»: «نفعل».

(٢) في «ش»: «فتخرقونها أو تلقونها».

(٣) هي الكنف، ومواضع قضاء الحاجة.

(٤) في «ظ»، و«ع»: «تفعل».

(٥) في «ش»: «أرأيتكم».

(٦) في «ش»: «يصير فيكم».

(٧) في «ش»: «تكون»، وفي «ظ» بدون نقاط.

٦٣- إسناده ضعيف - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٧) من طريق المصنف به.

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٥/ ٢٨٥/ ٣١٠٤) : حدثنا محمد بن بشار به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٦-٩٧): حدثنا عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢٢٢): ثنا أبو داود الطيالسي: ثنا إبراهيم بن سعد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عبدالله ابن مسعود، ولم يثبت له سماع من زيد بن ثابت، وسكوت الحافظ عنه في «الفتح» (٩/ ١٩) ليس بجيد؛ لا سيما أنه قال في كتابه «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣): «وأرسل عن عم أبيه عبدالله ابن مسعود»، ونقل عن علي بن المديني (٧/ ٢٤) قوله: «لم يصح له سماع من زيد بن ثابت ولا رؤية».

قال الذهبي في «السير» (١/ ٤٨٨): «وإنما شقَّ على ابن مسعود؛ لكون عثمان ما قدمه=

ابن سعد، عن الزهري؛ قال: وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن عبد الله ابن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، فقال: يا معشر المسلمين! أُعْـزَلُ عن نسخ كتاب المصاحف ويولاها رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب أبيه كافر[1] -يريد: زيد بن ثابت-.

وكذلك[2] قال عبد الله: يا أهل الكوفة -أو يا أهل العراق-! اكتموا المصاحف التي عندكم وغُلُّوها؛ فإن الله يقول: **﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**، فالقوا الله بالمصاحف.

قال الزهري: فبلغني أن ذلك كرِه من مقالة ابن مسعود رجال أفاضل[3]

=على كتابة المصحف، وقدم في ذلك من يصلح أن يكون ولده.

وإنما عدل عنه عثمان؛ لغيبته عنه بالكوفة؛ لأن زيدًا كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فهو إمام الرسم، وابن مسعود إمام في الأداء، ثم إن زيدًا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف، وجمع القرآن؛ فهلاً عتب على أبي بكر؟!...

وأما زيد؛ فكان أحدث القوم بالعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ عام توفي على جبريل».

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ١٩-٢٠): «وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف؛ حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد (وذكر هذا الأثر والطرق الأخرى التي تقدمت عن ابن مسعود).

والعذر لعثمان في ذلك: أنه فعله بالمدينة وعبدالله بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن أرسل إليه ويحضر.

وأيضًا: فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر، وأن يجعلها مصحفًا واحدًا، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر: هو زيد بن ثابت؛ لكونه كان كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أوليّة ليست لغيره، وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب؛ قال: بلغني أنه كره ذلك من مقالة عبدالله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة».

(١) في «ظ»: «كافرًا».

(٢) في «ش»: «ولذلك».

(٣) في «ش»: «أواضل»: وهو خطأ ظاهر.

من أصحاب النبي ﷺ.

قال ابن أبي داود: عبد الله بن مسعود بدري، وذاك[1] ليس هو بدري، وإنما ولَّوه[2]؛ لأنه كاتب رسول الله ﷺ.

٦٤- حدثنا عمي[3]، وحمدان[4] بن علي؛ قالا: حدثنا ابن الأصبهاني، عن عبدالسلام بن حرب، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة؛ قال: قدمت الشام، فلقيت أبا الدرداء، فقال: كنا نعد عبد الله حنانًا؛ فما باله يواثب الأمراء[5]؟!

---

(١) في «ش»: «وذلك».

(٢) في «ش»: «ولاّه».

٦٤- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٧) من طريق المصنف به.

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات؛ غير عم المصنف -محمد بن الأشعث السجستاني-، وثقه ابن حبان (٩/ ١٤٩)، وتوثيقه لهذه الطبقة معتبر -كما لا يخفى-، ومع ذلك لم يتفرد به، فقد تابعه حمدان بن علي، كما هو ظاهر في إسناد المصنف -رحمه الله-، وحمدان بن علي؛ هو: محمد بن علي بن عبد الله بن مهران، وثقه الدارقطني؛ كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٠٣)، و«السير» (١٣/ ٥٠).

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٠٢): «وكان فاضلاً، حافظاً، عارفاً، ثقة».

(٣) هو محمد بن الأشعث السجستاني.

(٤) في «ش»: «حمد».

(٥) قال الحافظ ابن كثير: «وأما أمره -يعني: عبدالله بن مسعود- بغلّ المصاحف وكتمانها؛ فقد أنكره عليه غير واحد».

ثم ساق أثر علقمة -هذا- عن المصنف.

باب
رضاء عبدالله بن مسعود (بعد ذلك)[1] بجمع[2] عثمان
-رضي الله عنه- المصاحف

٦٥- حدثنا عبد الله بن سعيد، ومحمد بن عثمان العجلي؛ قالا: حدثنا أبو

---

(١) زيادة من «ش».

(٢) في «ع»: «لجمع».

٦٥- **موقوف حسن الإسناد** - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩٨-٩٩) من طريق المصنف به.

كذا رواه عبد الله بن سعيد الأشج، ومحمد بن عثمان العجلي، وخالفهما الإمام أحمد؛ فرواه في «العلل» (٢/ ٥٧٥-٥٧٦/ ٣٧٢٤): ثنا أبو أسامة به؛ لكن قال: عن القاسم بن حسان، بدل من «عثمان بن حسان».

والصواب: رواية الأشج ومحمد العجلي، ويؤيده: أن جمعًا من الثقات رووه عن زهير بن معاوية به، فقالوا: «عثمان بن حسان»؛ وهو المحفوظ في رواية زهير، ولعل أبا أسامة وهم فيه على زهير، والله أعلم.

وتابع أبا أسامة عليه -أعني: بذكر عثمان بن حسان-:

أحمد بن عبد الله بن يونس، وأبو كامل -مظفر بن مدرك- الخراساني، ومالك بن إسماعيل النهدي؛ عن زهير بن معاوية به.

أخرجه أحمد في «المسند» (٧/ ٢٨٣/ ٤٢٥٢) والعلل (٢/ ٥٧٦/ ٣٧٢٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢١٩)، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢٢٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ١٠٨/ ٣٠٩٤)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٣٠٤/ ٨٨١).

وخالف زهير بن معاوية: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، فرواه عن الوليد بن قيس السكوني به؛ لكن قال: (القاسم بن حسان).

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤/ ٧٩٨٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢١٩)، وأحمد في «العلل» (٢/ ٥٧٥/ ٣٧٢٣ و٥٧٥ - ٥٧٦/ ٣٧٢٤) من طريق أبي داود الطيالسي، وأبي أسامة، وإسحاق بن يوسف الأزرق؛ ثلاثتهم عن الثوري به. =

= قال الإمام الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٣٧): «يرويه أبو همام -الوليد بن قيس- السكوني، واختلف عنه؛ فقال الثوري: عن أبي همام -الوليد بن قيس-، عن القاسم بن حسان، عن فلفلة. وقال زهير: عن أبي همام، عن عثمان بن حسان، عن فلفلة.

وقول الثوري أشبه بالصواب».

قلت: خالفه في ذلك أبو حاتم الرازي، فقال -كما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٤٨)-: «عثمان بن حسان العامري، يقال: القاسم بن حسان؛ وبعثمان أشبه».

وهذا ظاهر صنيع الإمام البخاري في «تاريخه الكبير».

وتابع الدارقطني على هذا الترجيح: الحافظ ابن حجر؛ فقد ذكر في «التقريب» القاسم بن حسان، ولم يذكر عثمان بن حسان، بل ولا أشار إلى الاختلاف المذكور.

قلت: القاسم بن حسان ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٠٥)، وقال العجلي في «الثقات» (ق٤٤): «كوفي تابعي ثقة»، وقال ابن شاهين في «الثقات» (١١٤٨): «قال أحمد بن صالح: ثقة»، ونقل الحافظ عن البخاري وابن القطان: أنه لا يعرف.

قلت: فإذا لم يعرفاه؛ فقد عرفه غيرهم، ووثقوه، وروى عنه جماعة، فحديثه يلحق بالحسن إن شاء الله.

وأما شيخه فلفلة؛ فقد وثّقه ابن حبان (٥/ ٣٠٠)، وروى عنه جمع، ومثله يحسن حديثه.

ولذلك حسنه الهيثمي وشيخنا -رحمهما الله-:

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٢-١٥٣): «رواه أحمد، وفيه عثمان بن حسان العامري؛ وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ١٣٤): «وهذا إسناد جيد موصول، رجاله كلهم ثقات معروفون!! غير فلفلة -هذا-، واسم أبيه عبدالله، أورده ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٩٢-٩٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/ ١٨٥)، وروى عنه جماعة من الثقات!! كما في «التهذيب»».

وللحديث طريق أخرى: أخرجها ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٣٠/ ١٣٠)، وابن المنذر في «تفسيره» (١/ ١٣٣/ ٢٦١) من طريق عبد الله بن إدريس الأودي، والطبري في «جامع البيان» (١/ ٦٤) من طريق عبد الرحمن المحاربي؛ كلاهما عن الأحوص بن حكيم، عن ضمرة بن ربيعة، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود بنحوه موقوفًا.

قلت: وهذا موقوف ضعيف الإسناد؛ فيه علتان:

الأولى: الأحوص بن حكيم -هذا- ضعيف الحفظ؛ كما في «التقريب». =

= **الثانية:** الانقطاع؛ فإن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود لم يدرك جده -عبدالله ابن مسعود-، وروايته عن جده مرسلة؛ كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم.

وانظر: «جامع التحصيل» (ص٢٥٢)، و«تحفة التحصيل» (ص٤١١).

وروي مرفوعًا: «**كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال؛ فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنا به كل من عند ربنا**».

أخرجه الآجري في «كتاب الأربعين حديثًا» (٣٨-٣٩/ ٩)- ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٢٧٥)- من طريق أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٤/ ٦٦-٦٧/ ٣٤٩٣)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٣١٩/ ٥٩٣٠/ ٤)- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٠-٢١/ ٧٤٥-«إحسان»)-، والحاكم (١/ ٥٥٣ و٢٨٩-٢٩٠) من طرق عن أبي همام الوليد بن شجاع بن قيس السكوني الكندي، والطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (١/ ٦٢-٦٣): ثنا يونس بن عبد الأعلى؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن وهب، عن حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة ابن عبدالرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود به.

وتابع ابن وهب:

١- **وهب الله بن راشد:** أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ١١٥/ ٣١٠٢): ثنا الربيع بن سليمان المرادي، عنه به.

٢- **محمد بن يحيى الإسكندراني:** أخرجه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٦٣-٦٤/ ٥٦٧) من طريق المقدام بن داود، عنه به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وأقره الذهبي في الموضع الأول؛ لكن استدرك في الموضع الثاني على نفسه، فقال: «قلت: منقطع».

يعني: بين أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود؛ ولذلك قال الطحاوي في «المشكل» (٨/ ١١٦): «أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث؛ لانقطاعه في إسناده، ولأن أبا سلمة لا يتهيأ في سِنّه لقاء عبد الله بن مسعود، ولا أخذه إياه عنه».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٢٧٥-٢٧٦): «وهذا حديث عند أهل العلم لا يثبت؛ لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا. =

= وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، وابنه سلمة ليس ممن يحتج به!».

قلت: سلمة -هذا- صدوق حسن الحديث؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان (٦/ ٣٩٦)، وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٤) لابنه: «لا بأس به»[1].

فبرئت ذمته منه، وبقيت العلة الأولى، ولذلك لما ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٢٩) كلام ابن عبد البر -هذا-؛ اقتصر على ذكر إعلاله إياه بالانقطاع، ولم يعرج على تضعيفه سلمة المزعوم. والله أعلم.

وقال الحافظ: «وقد صحح الحديث المذكور: ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود».

وبهذه العلّة أعلّه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-، فقال في «الصحيحة» (٢/ ١٣٤): «رواية حيوة منقطعة؛ لما ذكره الطحاوي من عدم سماع أبي سلمة من ابن مسعود، فقد مات هذا سنة (٣٢ هـ)، وهي السنة التي مات فيها عبدالرحمن بن عوف -والد أبي سلمة-، وقد ذكروا أنه لم يسمع من أبيه؛ لصغره، فهذه علّة الحديث: الانقطاع.

وبه أعله ابن عبدالبر -أيضًا-، وتبعه الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٩)».

وخالف حيوة بن شريح: الليث بن سعد؛ فرواه عن عقيل بن خالد، عن الزهري، عن سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه به مرسلاً؛ فلم يذكر ابن مسعود في إسناده، وأدخل الزهري بين عقيل وسلمة.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ١١٦/ ٣١٠٣): ثنا إبراهيم بن أبي داود، عن عبدالله بن صالح المصري، عن الليث بن سعد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ١٣٤): «أقول: في إسناد طريق الليث: عبد الله بن صالح، وفيه ضعف من قبل حفظه؛ ولذلك فرواية حيوة أصح!».

قلت: وليس كما قال شيخنا -رحمه الله-؛ فإن عبد الله بن صالح توبع عليه، تابعه: حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن الليث به.

أخرجه أبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ١٧٥/ ٧٥٢).

وحجاج -هذا- ثقة ثبت من رجال الجماعة؛ فرواية الليث بن سعد على ذلك أصح وأرجح -دون ريب- من رواية حيوة؛ فليستدرك. =

....

(١) تنبيه: ذكر المعلق على «المشكل» أن أبا حاتم قال عنه: «صالح»! وهذا مما لا وجود له في كتاب «الجرح والتعديل» (!).

أسامة[1]؛ قال: حدثني زهير؛ قال: حدثني الوليد بن قيس، عن عثمان بن حسان العامري، عن فُلْفُلَةَ الجعفي؛ قال: فزعت فيمن فزع إلى عبد الله في المصاحف، فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين؛ ولكنا جئنا حين راعنا هذا الخبر، فقال: إن القرآن أنزل[2] على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف -أو حروف-، وإن الكتاب قبلكم كان ينزل -أو نزل[3]- من باب واحد

= **ويؤيده:** أن يونس بن يزيد الأيلي رواه عن الزهري كذلك.

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٦٧/ ٥٦٨) من طريق عبدالله بن حماد الآملي، عن أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي، عن أبيه، عن يونس به؛ لكن سقط من مطبوع «ذم الكلام» اسم (أبي سلمة)، فصار عن سلمة بن أبي سلمة به معضلاً! فليصحح.

وذكر الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٩): «أن البيهقي أخرج هذا الحديث من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً، وقال: هذا مرسل جيد.

ثم قال: إن صحّ؛ فمعنى قوله في هذا الحديث: «سبعة أحرف»؛ أي: سبعة أوجه؛ كما فسرت في الحديث، وليس المراد: الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث؛ لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أن المراد: أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة، إلى سبعة تهويناً وتيسيراً، والشيء الواحد لا يكون حرامًا وحلالاً في حالة واحدة».

وخالف حجاجًا الأعور وعبد الله بن صالح: عمار بنُ مطر، فرواه عن الليث بن سعد به؛ لكن قال: عن الليث، عن الزهري، عن سلمة بن عمر بن أبي سلمة عن أبيه.

فأسقط عقيلاً من سنده، وجعله من مسنده الصحابي الجليل عمر بن أبي سلمة!!

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٦/ ٨٢٩٦).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٣): «وفيه عمار بن مطر؛ وهو ضعيف جدًا، وقد وثقه بعضهم».

قلت: فروايته على ذلك منكرة، والمعروف رواية حجاج الأعور وعبد الله بن صالح.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح -عندي- بمجموع طرقه، والله أعلم.

(١) في «ش»: «أبو شامة».

(٢) في هامش «ش»: «نزل».

(٣) سقطت من «ش».

على حرف واحد، معناهما واحد[١].

جمع عثمان -رضي الله عنه[٢]- المصاحف

٦٦- حدثنا محمد بـــن...

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في «تفسـير القـرآن العظيـم» (١/ ١٨٠-١٨١): «وهـذا الـذي استدل به أبو بكر-[يعني: المؤلف] -رحمه الله- على رجوع ابن مسعود؛ فيه نظر من جهـة أنـه لا يظهر من هذا اللفظ رجوع عما كان يذهب إليه، والله أعلم».

وقد ذكر الإمام الذهبي في «السير» (١/ ٤٨٨) ما نصه: «وقد ورد أن ابن مســعود رضـي وتابع عثمان ولله الحمد، وفي مصحف ابن مسعود أشياء أظنها نسخت».

قلت: لم أر هذا الرجوع صريحًا، ولعل الذهبي أراد ما ذكره المصنــف هنـا -والله أعلـم-، وفيه بُعْد كما لا يخفى.

وأما رجوع ابن مسعود وموافقته للصحابة؛ فمتواتر عند الأمة، قال الحــافظ ابـن كثـير في «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ٦١١): «وهذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء، وأن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فلعله لم يسمعها من النبي ﷺ، ولم يتواتر عنده، ثـم لعلـه قـد رجع إلى قول الجماعة، فإن الصحابة -رضي الله عنهم- أثبتوها في المصــاحف الأئمـة، ونفذوهـا إلى سائر الآفاق، ولله الحمد والمنة».

وقال القرطبي في «المفهم» (٤/ ٩٢/ ٢): «وانتشرت المصاحف التي كتب بهــا عثمـان إلى الآفاق، ووافقه عليها الصحابة، وقرأ المسلمون عليها، وترك مصحف عبد الله، وخفـي أمـره، إلى أن وجد في خزائن بني عبيد بمصر عند انقراض دولتهم؛ فأمر صدر الدين قاضي الجماعة بإحراقه على ما سمعنا من شيوخنا».

وانظر -لزامًا-: «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣٨-٢٣٩) في قصة غريبة!

قلت: وهذا لا شك فيه؛ فإن ابن مسعود -رضي الله عنه- وافق عثمان وتابعه فيمـا دون ذلك عندما أتم الصلاة خلفه، وعلل ذلك: أن الخلاف شرٌّ، فما بالك في الاختــلاف في القـرآن؟! فإنه سيكون أكثر ضررًا، وأعم خطرًا، وأشدَّ فتكًا بجماعة المسلمين، فتدبر هذا المقام؛ تستريح مـن شبهات الروافض والمستشرقين، وأذنابهم من بني جلدتنا المستغربين.

(٢) في «ظ»، و«ع»: «رحمة الله عليه».

٦٦- **إسناده صحيح** - أخرجه الترمذي في «سننه» (٥/ ٢٨٤/ ٣١٠٤): حدثنا محمد بن بشار به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٤-٩٥): ثنا عبدالرحمن بن مهدي به. =

بشار[١]؛ قال: حدثنا عبد الرحمن؛ قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك: أن حذيفة بن اليمان قدم[٢] على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فرج إرمينية[٣] -(قال أبو بكر: يعني الفرج: الثغر)[٤]- وأذربيجان[٥] مع أهل العراق، فرأى حذيفة اختلافهم في القرآن، فقال لعثمان بن عفان: يا

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٥٣٧/ ٣٥٠٦): ثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، و(٩/ ١١/ ٤٩٨٧) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٥١٩-٥٢١/ ١٢٣٢)-: ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٤٦/ ٧٩٣٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٧٩)-: ثنا الهيثم[أ] بن أيوب الطالقاني، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢٩٨-٢٠٩): ثنا سليمان بن داود الهاشمي، و (٢/ ٢٠٩): ثنا أبو داود الطيالسي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٩٢-٩٣/ ٩٢): ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة العمري، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦١-«إحسان»)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٣-٤٢٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٤١-٣٤٢)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي- ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرى» (٢/ ٤١-٤٢)، و«دلائل النبوة» (٧/ ١٥٠-١٥١)- عن أبي الوليد الطيالسي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤١-٤٢و٣٨٥)، و«دلائل النبوة» (٧/ ١٥١)- ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري؛ ثمانيتهم عن إبراهيم بن سعد الزهري به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وسيأتي الحديث مسندًا عند المصنف (رقم ٦٨) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه به.

و(رقم ٧١) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري به.

(١) في «طبعة دار البشائر»: «بشارة» -بزيادة هاء آخره-! وهو خطأ، والصواب المثبت، وهو ابن بشار بن عثمان العبدي، المعروف بـ (بُنْدار).

(٢) في «ش»: «فكفر».

(٣) بلد معروف، يضم كورًا كثيرة؛ سميت لكون الأرمن فيها.

(٤) ما بين قوسين سقط من «ش».

(٥) بلاد تلي الجبل من بلاد العراق، وتلي أرمينية من جهة المغرب.

....

(أ) تحرفت في مطبوع «التمهيد» إلى (هشيم!)؛ فلتصحح.

أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب؛ كما اختلف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة: أن أرسلي إليَّ بالصحف[1] ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير: أن انسخوا الصحف في المصاحف، وقال للرهط القرشيين الثلاثة: ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت؛ فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف؛ بعث[2] عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بسوى ذلك من صحيفة -أو مصحف- أن يحرق.

وقال غيره: يخرق[3].

---

(١) في «ش»: «بالمصحف».

(٢) في «ش»: «أرسل».

(٣) في «ش»: «تخرق».

ذكر الحافظ في «فتح الباري» (٩/ ٢٠-٢١) أن الروايات جاءت: «أن يخرق»، و«أن يحرق»، و«أن تمحى».

ثم قال: «والمحو أعم من أن يكون بالغسل أو التحريق، وأكثر الروايات صريح في التحريق؛ فهو الذي وقع، ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك، وقد جزم عياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها».

قلت: وجمهور أهل العلم على جواز تحريق المصحف إذا اقتضته مصلحة شرعية راجحة؛ لأن عثمان -رضي الله عنه- أمر بتحريق ما خالف المصحف الإمام، وكان ذلك على مشهد الصحابة ومسمعهم.

وانظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٩٣) و«كشاف القناع» للبهوتي (١/ ١٥٦)، و«شرح المنتهى» له (١/ ٧٣)، و«المعيار المعرب» (١٢/ ١٨٧)، و«البناية» للعيني (١١/ ٢٨٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٥٤ - ٥٥)، و«الإتقان» للسيوطي (٢/ ١٧٢).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى منع ذلك.

انظر: «السير الكبير وشرحه» (٣/ ١٠٤٩-١٠٥٠)، و«البرهان» (١/ ٣٣٢-٣٣٤)، و«الإتقان» (٢/ ١٧٢)، و«تحفة المحتاج» (١/ ١٥٥-١٥٦)، و«الفتاوى الهندية» (٥/ ٣٢٣). =

٦٧- قال الزهري: وحدثني خارجة بن زيد: أن زيد بن ثابت قال: فقدت آية من سورة الأحزاب، كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها: ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ (وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً)**[1]﴾

= وأما إحراق المصحف على وجه الاستخفاف؛ فقد صرح أهل العلم أنه ردة وكفر -عياذًا بالله-.

انظر: «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص ٢٠٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٨٢)، و«الآداب الشرعية» (٢/ ٢٩٧)، و«الخرشي على الخليل» (٨/ ٦٢- ٦٣)، و«تحفة المحتاج» (١/ ٦١).

٦٧- إسناده صحيح - أخرجه الترمذي (٥/ ٢٨٤): ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه أبو عبيد الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٦-٩٧/ ٥٥٠): ثنا عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٣٦٥/ ٤٠٤٩و٩/ ١١/ ٤٩٨٨): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٥٠٠/ ٦١٠) -وعنه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢١٨)-، وأحمد (٣٥/ ٥٠٥/ ٢١٦٤٣): ثنا أبو كامل-المظفر بن مدرك- الخراساني، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٦٩/ ٨٤٨): ثنا منصور بن أبي مزاحم، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢١٧-٢١٨): ثنا سليمان بن داود الهاشمي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٩٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٢٧٦)-: ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة العمري، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢١٧/ ١١٣٣٧): ثنا الهيثم بن أيوب الطالقاني، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٩-١٣٠/ ٤٨٤٢) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤١)، و«دلائل النبوة» (٧/ ١٥٠)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦١-٣٦٢-«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٩-١٣٠/ ٤٨٤٢)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٥-٤٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٤٢) عن أبي الوليد-هشام بن عبدالملك- الطيالسي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي- ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٥١)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤١)-: ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري؛ عشرتهم عن إبراهيم بن سعد الزهري به.

وسيأتي عند المصنف مسندًا من طرق أخرى عن الزهري، فانظر رقم (٩٣ و٩٤).

(١) زيادة من «ش».

[الأحزاب: ٢٣]، فالتمستها[(١)]؛ فوجدتها مع خزيمة بن ثابت -أو أبي خزيمة-؛ فألحقتها[(٢)] في سورتها[(٣)].

قال الزهري: فاختلفوا[(٤)] يومئذ في التابوت والتابوه؛ فقال النفر القرشيون: التابوت، وقال زيد: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان، فقال: اكتبوه التابوت؛ فإنه بلسان قريش[(٥)].

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ع»: «وألحقتها».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢١): «وظاهر حديث زيد بن ثابت -هذا- أنه فقد آية الأحزاب من الصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت، ووقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب: أن فقده إياها إنما كان في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر (براءة)، وأما التي في الأحزاب؛ ففقدها لما كتب المصحف في خلافة عثمان، وجزم ابن كثير [في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٨٣)] بما وقع في رواية ابن مجمع، وليس كذلك، والله أعلم».

قال العلامة الألوسي في «روح المعاني» (١/ ٣٢): «ويشكل عليه ما مرَّ آنفًا من قول زيد: «ففقدت آية من الأحزاب»؛ فإنه بظاهره يستدعي أن في المصاحف العثمانية زيادة لم تكن في هاتيك الصحف، والأمر في ذلك هين؛ إذ مثل هذه الزيادة اليسيرة لا توجب مغايرة يعبأ بها، ولعلها تشبه مسألة التضاريس، ولو كان هناك غيرها لذكر وليس فليس، ولا تقدح -أيضًا- في الجمع السابق؛ إذ يحتمل أن يكون سقوطها منه من باب الغفلة، وكثيرًا ما تعتري السارحين في رياض حظائر قدس كلام رب العالمين، فيذكرهم -سبحانه- بما غفلوا؛ فيتداركون ما أغفلوا.

وزيد -هذا- كان في الجمعين، ولعله الفرد المعول عليه في البين؛ لكن عراه في أولهما ما عراه، وفي ثانيهما ذكَّره من تكفل بحفظ الذكر؛ فتدارك ما نساه.

وبعد انتشار هذه المصاحف بين هذه الأمة المحفوظة لا سيما الصدر الأول الذي حوى من الأكابر ما حوى، وتصدر فيه للخلافة الراشدة عليّ المرتضى، وهو باب مدينة العلم لكل عالم، والأسد الأشد، الذي لا تأخذه في الله لومة لائم؛ لا يبقى في ذهن مؤمن احتمال سقوط شيء يعد من القرآن، وإلا لوقع الشك في كثير من ضروريات هذا الدين الواضح البرهان».

(٤) في «ع»: «واختلفوا».

(٥) قول الزهري: =

٦٨- حدثنا محمد بن يحيى؛ قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد؛ قال: حدثنا أبي، عن ابن شهاب، عن أنس بهذا.

٦٩- حدثنا محمد بن عوف؛ قال: حدثنا أبو اليمان؛ قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري؛ قال: أخبرني أنس بن مالك الأنصاري: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان بن عفان في ولايته، وكان يغزو مع أهل العراق قبل إرمينية وأذربيجان في غزوهم ذلك الفرج ممن اجتمع من أهل العراق وأهل الشام،

= أخرجه الترمذي (٥/ ٢٨٥): ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٦): ثنا عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢١٧-٢١٨): ثنا سليمان بن داود الهاشمي، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦٢-«إحسان»)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٥-٤٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٤٢)، و«دلائل النبوة» (٧/ ١٥١) من طريق أبي الوليد الطيالسي؛ كلاهما عن إبراهيم بن سعد الزهري به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله.

وقد أدرجها إسماعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت؛ فوهم؛ نص على ذلك: الخطيب في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٢)، ووافقه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢٠).

٦٨- **إسناده صحيح** - أخرجه الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «فتح الباري» (٨/ ٣٤٥) -ومن طريقه الجوزقي في «المتفق»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٢٢١)، و«الفتح» (٨/ ٣٤٥)- بسنده سواء.

وتقدم الحديث من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد، فانظر (رقم ٦٦)، وما يأتي بعده.

٦٩- **إسناده صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٨-٩/ ٤٦٨٤)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٧/ ٥٥١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ١٥٦-١٥٧/ ٢٩٩١) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٥٧-١٥٨)-: ثنا أبو زرعة -عبدالرحمن بن عمرو- الدمشقي، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٩-٤٣٠) من طريق علي بن محمد بن عيسى؛ أربعتهم عن أبي اليمان - الحكم بن نافع- البهراني به.

ويتنازعون[١] في القرآن؛ حتى سمع حذيفة من اختلافهم فيه ما ذعره، فركب حذيفة حتى قدم على عثمان، فقال: يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في القرآن اختلاف اليهود والنصارى في الكتب؛ ففزع لذلك عثمان، وأرسل إلى حفصة بنت عمر: أن أرسلي إليَّ بالصحف التي جمع فيها القرآن، فأرسلت بها إليه حفصة، فأمر عثمانُ زيدَ بنَ ثابتٍ وسعيدَ بن العاصِ وعبدَ الله بنَ الزبير وعبدَ الرحمن بنَ هشام أن ينسخوها[٢] في المصاحف، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن؛ فاكتبوها بلسان قريش؛ فإن القرآن أنزل[٣] بلسانهم[٤]، ففعلوا ذلك حتى كتبت في المصاحف، ثم رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف[٥]، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به، فذاك[٦] زمان

---

(١) في «ش»: «فيتنازعون».

(٢) في «ظ» بدون نقاط، وفي «ش»: «تنسخوها».

(٣) في «ش»: «نزل».

(٤) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٢٨٠): «قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي: في الأغلب -والله أعلم-؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تخفيف الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز».

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢١): «قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان: أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيءٌ بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد؛ فجمعه في صحائف مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك؛ فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد، مرتبًا لسوره كما سيأتي في «باب تأليف القرآن».

واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجًا بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم؛ رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت، فاقتصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات؛ فاقتصر عليها».

(٦) في «ش»: «فذلك».

حرقت المصاحف بالعراق (بالنار)[١].

(١) ما بين قوسين سقط من «ش».

قال البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٥٢١-٥٢٣): «فيه البيان الواضح أن الصحابة -رضي الله عنهم- جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله -سبحانه وتعالى- على رسوله ﷺ من غير أن زادوا فيه، أو نقصوا منه شيئاً، والذي حملهم على جمعه: ما جاء بيانه في الحديث؛ وهو أنه كان مفرقاً في العسب واللخاف وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته؛ ففزعوا منه إلى خليفة رسول الله ﷺ، ودعوه إلى جمعه، فرأى في ذلك رأيهم، فأمر بجمعه في موضع واحد باتفاق من جميعهم، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئاً أو أخروا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يلقن أصحابه ويعلمهم ما ينزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا، بتوقيف جبريل -صلوات الله عليه- إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقيب آية كذا في السورة التي يذكر فيها كذا، روي معنى هذا عن عثمان-رضي الله عنه-.

وقال سعيد بن جبير، عن ابن عباس: لم يكن النبي ﷺ يعلم ختم السور حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزل: بسم الله الرحمن الرحيم؛ علم أن السورة قد ختمت.

فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه؛ فإن القرآن في اللوح المحفوظ على الترتيب الذي هو في مصاحفنا، أنزله الله -تعالى-جملة واحدة في شهر رمضان ليلة القدر على السماء الدنيا؛ كما قال -سبحانه وتعالى-: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال الله -عز وجل-: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ثم كان ينزله مفرقاً على رسوله ﷺ مدة حياته عند الحاجة، وحدوث ما يشاء الله -عز وجل-، قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]؛ فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سبباً لبقاء القرآن في الأمة، رحمة من الله -عز وجل- على عباده، وتحقيقاً لوعده في حفظه؛ كما قال الله -عز وجل-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثم إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرؤون القرآن بعده على الأحرف السبعة التي أقرأهم رسول الله ﷺ بإذن الله -عز وجل-، إلى أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان، وعظم الأمر فيه، وكتب الناس بذلك من الأمصار إلى عثمان، وناشدوه الله -تعالى- في جمع الكلمة، وتدارك الناس قبل تفاقم الأمر، وقدم حذيفة بن اليمان من غزوة إرمينية، فشافهه بذلك، فجمع عثمان عند ذلك المهاجرين والأنصار، وشاورهم في جمع القرآن في المصاحف على حرف واحد؛ ليزول بذلك الخلاف، وتتفق الكلمة، واستصوبوا رأيه، وحضوه عليه، ورأوا أنه=

٧٠- حدثنا أبو الربيع[١]؛ قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني ابن السَّبَّاق: أن زيد بن ثابت حدثه؛ قال: أرسل إليَّ أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر عنده، فقال: إن القتل قد استحَرَّ بأهل اليمامة من قرّاء[٢] المسلمين، وإني أخشى أن يستحر[٣] القتل بالقراء في المواطن؛ فيذهب كثير من القرآن لا يوعا، وإني[٤] أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! فقال عمر: هو والله خير[٥]، فلم يزل

=من أحوط الأمور للقرآن، فحينئذ أرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، فأرسلت إليه، فأمر زيد بن ثابت والرهط القرشيين الثلاثة فنسخوها في المصاحف وبعث بها إلى الأمصار...».

وقال (٥/ ٥١٠-٥١١): «وكان الأمر على هذا حياة رسول الله ﷺ، وبعده كانوا يقرؤون بالقراءات التي أقرأهم رسول الله ﷺ، ولقنهم بإذن الله -عز وجل-، إلى أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان بن عفان، واشتد الأمر فيه بينهم؛ حتى أظهر بعضهم إكفار بعض والبراءة منه، وخافوا الفرقة؛ فاستشار عثمان الصحابة في ذلك، فجمع الله -سبحانه وتعالى- الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد، هو آخر العرضات من رسول الله ﷺ، كان أبو بكر الصديق أمر بكتبته جمعاً بعد ما كان مفرقاً في الرقاع بمشورة الصحابة حين استحر القتل بقراء القرآن يوم اليمامة، فخافوا ذهاب كثير من القرآن بذهاب حملته، فأمر بجمعه في مصحف واحد؛ ليكون أصلاً للمسلمين، فيرجعون إليه ويعتمدون عليه، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه؛ قطعاً لمواد الخلاف، فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع؛ كسائر ما نسخ ورفع منه باتفاق الصحابة.

والمكتوب بين اللوحين هو المحفوظ من الله -عز وجل- للعباد، وهو الإمام للأمة، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد».

٧٠- مضى تخريجه (رقم ٢٧).

(١) هو سليمان بن داود المَهْريُّ.

(٢) في «ظ» و«ع»: «قبل»؛ وهو خطأ ظاهر.

(٣) في «ش»: «يستجر» -بالجيم-!

(٤) في «ش»: «ابن».

(٥) في «ش»: «والله هو خير».

يراجعني حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت فيه الذي رأى عمر.

قال زيد: وعمر جالس عنده لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، ولا نتهمك؛ كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فاتبع القرآن فاجمعه.

قال زيد: فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال؛ ما كان أثقل عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن.

قال: فقلت له: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، قال: فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى انشرح صدري للذي شرح له[1] صدر أبي بكر وعمر. قال: فقمت فاتبعت أجمع القرآن؛ من الرقاع، والأكتاف، والأقتاب، والعسب[2]، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع خزيمة (بن ثابت)[3] الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره: **﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾** [التوبة: ١٢٨]، فكانت الصحف التي جمعنا فيها القرآن عند أبي بكر حياته حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر.

٧١- قال ابن شهاب: ثم أخبرني أنس بن مالك الأنصاري: أنه اجتمع لغزوة أذربيجان وإرمينية أهل الشام وأهل العراق، قال: فتذاكروا القرآن، فاختلفوا فيه؛ حتى كاد يكون بينهم فتنة، قال: فركب حذيفة بن اليمان لما رأى من اختلافهم في القرآن إلى عثمان، فقال: إن الناس قد اختلفوا في القرآن؛ حتى

---

(١) في «ظ»، و«ع»: «به».

(٢) في «ش»: «العشب».

(٣) زيادة من «ش».

٧١- إسناده صحيح - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦٥/ ٤٥٠٧- «إحسان»)، وأبو بكر المقرئ في «الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢١٦)-؛ قالا: ثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٨/ ٥٥٢) من طريق الليث بن سعد، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٣/ ٢٠٩): حدثنا عثمان بن عمر بن فارس؛ كلاهما عن يونس بن يزيد به.

والله لأخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف، قال: ففزع لذلك عثمان فزعاً شديداً، فأرسل إلى حفصة؛ فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها، فنسخ منها مصاحف، فبعث بها إلى الآفاق، فلما كان مروان أمير المدينة؛ أرسل إلى حفصة يسألها عن الصحف؛ ليحرقها، وخشي أن يخالف بعض الكتاب بعضاً؛ فمنعته إياها.

٧٢- قال ابن شهاب: فحدثني سالم بن عبد الله؛ قال: فلما توفيت حفصة أرسل إلى عبد الله بن عمر بعزيمة ليرسلن بها، فساعة رجعوا من جنازة حفصة أرسل بها عبدالله بن عمر إلى مروان، ففشاها وحرقها؛ مخافة أن يكون في شيء من ذلك اختلاف لما نسخ عثمان -رضي الله عنه[(١)]-.

٧٣- حدثنا زياد بن أيوب؛ قال: حدثنا إسماعيل؛ قال: حدثنا أيوب، عن

٧٢- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٨/ ٥٥٢)، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢٢٠) من طريق الليث بن سعد، وعثمان بن عمر بن فارس؛ كلاهما عن يونس به.

وتابع يونس، عن ابن شهاب:

١- **شعيب بن أبي حمزة:** أخرجه المصنف رقم (٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٥٩/ ٣١٠) عن محمد بن عوف وأبي زرعة -عبد الرحمن بن عمرو- الدمشقي؛ كلاهما عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن شعيب بن أبي حمزة به.

٢- **عبيد الله بن زياد:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٥٩/ ٣١٠): ثنا عبدالله بن محمد بن أبي أسامة، عن حجاج بن منيع الرصافي، عن عبيد الله به.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٨٣): «إسناد صحيح».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٦): «رواه الطبراني، ورجال رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قالا.

(١) في «ظ»، و«ع»: «رحمة الله عليه».

٧٣- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين أبي قلابة وعثمان -رضي الله عنه-.

والأثر أورده الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٨)، والقسطلاني في «لطائف الإشارات»=

أبي قلابة؛ قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل[١] والمعلم يعلم قراءة الرجل[١]، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون؛ حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، قال أيوب: لا أعلمه إلا قال: حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً، فقال: أنتم عندي تختلفون (فيه)[٢] وتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد! فاكتبوا للناس إماماً.

٧٤- قال أبو قِلابَة: فحدثني مالك بن أبي عامر[٣] -قال أبو بكر: هذا

=(ص٥٨- ٥٩) عن المصنف.

قال الحافظ ابن حجر: «وصادف أن عثمان -أيضًا- كان وقع له نحو ذلك -يعني: نحو ما وقع لحذيفة-.

فكأنه -والله أعلم- لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار؛ تحقق عنده ما ظنه من ذلك».

(١) في «ش»: «للرجل».

(٢) زيادة من «ع».

٧٤- موقوف صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(٣) في «الأصول»: «حدثني مالك بن أنس -قال أبو بكر: هذا مالك بن أنس جد مالك ابن أنس!-».

قلت: فيه خطأ من وجهين:

الأول: أن جد مالك بن أنس هو: مالك بن أبي عامر؛ بدلالة الأثر الآتي (رقم: ٩١)؛ فإن مالك بن أبي عامر كان ممن قرأ في زمان عثمان، وكان يكتب المصاحف.

ويؤكد هذا -أيضاً-: قول الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٩): «ووقع من تسمية بقية من كتب -أو أملى- عند ابن أبي داود مفرقاً جماعة؛ منهم: مالك بن أبي عامر -جد مالك بن أنس- من روايته، ومن رواية أبي قِلابة عنه».

الثاني: أنه كرر الخطأ السابق، ولعله سبق قلم، أو وهم -أو خطأ- من الناسخ، والله أعلم.

وما ذهب إليه محقق «طبعة الفاروق الحديثة»؛ يظهر أن بضاعة هذا الرجل مزجاة، وأنه =

مالك بن أبي عامر؛ جد مالك بن أنس-؛ قال: كنت فيمن أملـي عليهم، فربما اختلفوا في الآية، فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ، ولعله أن يكون غائباً -أو في بعض البوادي- فيكتبون ماقبلها وما بعدها ويدعون موضعها حتى يجيء أو يرسل إليه، فلما فرغ من المصحف؛ كتب إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا (وصنعت كذا)[1]؛ محوت ما عندي، فامحوا ما عندكم.

٧٥- حدثنا يونس بن حبيب؛ قال: حدثنا أبو داود؛ قال: حدثنا شعبة بن الحجاج، عن علقمة بن مرثد الحضرمي.

٧٦- قال أبو داود: وحدثنا محمد بن أبان الجعفي، سمعه من علقمة بن مرثد -وحديث محمد أتم[2]-، عن عقبة بن جرول الحضرمي؛ قال: لما خرج المختار كنا هذا الحي من حضرموت أول من يسرع إليه، فأتانا سويد بن غَفَلَة

=لا باع له في علم التحقيق، قال -هداه الله-: «... في «المخطوط»، و«نسخة قرطبة»: مالك بن أنس، وأظنها تصحفت؛ لأن أبا قلابة يروي عن أنس بن مالك».

ثم أبعد النجعة في تعليقه على الخطأ في الموضع الثاني بقوله: «هكذا بالأصل والصحيح -والله أعلم- أن أنس بن مالك هو جد مالك بن أنس».

وزاد ضغثاً على إبالة؛ فأسقط قول ابن أبي داود: «...جد مالك بن أنس»؛ والتي توضح -أيضاً- أن المعني هو: مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، والله أعلم.

وأما الدكتور المعلق على (ط دار البشائر)؛ فادّعى : أن في الإسناد وهمًا أو خطأ، ولم يبين شيئًا من ذلك ... ولعله لم يعرف؛ فعمم، على قاعدة: سكّن تسلم(!!)

وهذا مثال من الأمثلة الكثيرة التي تجعلنا نستمر في خدمة كتب السلف صيانة لها من العبث؛ وذبًّا عن سنة المصطفى ﷺ من الخبث... فاللهم! ثبّت، اللهم! سلّم، وقني شرّ كل ذي شر.

(١) زيادة من «ش».

٧٥- إسناده ضعيف - مضى تخريجه رقم (٣٩).

٧٦- إسناده ضعيف - مضى تخريجه رقم (٣٩).

(٢) في «ش»: «وحدثت محمدًا ثم عقبة بن جرول»، وهذا تحريف.

وفي هامش «ظ»: «رواه أبو عبدالله محمد بن عيسى الأصبهاني المقرئ، في «كتاب المصاحف والهجاء» عن محمد بن الصلت، عن محمد بن أبان، وقال: عن العيزار بن جرول».

الجعفي، فقال: إن لكم عليَّ حقاً، وإن لكم جواراً، وإن لكم قرابة، والله لا أحدثكم اليوم إلا شيئاً سمعته من المختار، أقبلت من مكة، فإني لأسير؛ إذ غمزني غامز من خلفي (والتفت)[١]، فإذا المختار، فقال لي: يا شيخ! ما بقي في قلبك من حب ذلك الرجل -يعني: علياً-؟ قلت: إني أشهد الله أني أحبه بسمعي وقلبي وبصري ولساني، قال: ولكني[٢] أشهد الله أني أبغضه بقلبي وسمعي وبصري ولساني، قال: قلت: أبيتَ والله إلا تثبيطاً[٣] عن آل محمد، وترثيثاً[٤] (في)[٥] إحراق المصاحف -أو قال: (حراق)[٦]، هو أحدهما؛ يشك أبو داود-.

فقال[٧] سويد: والله لا أحدثكم إلا شيئاً سمعته من علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-؛ سمعته يقول: يا أيها الناس! لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً -أو قولوا له خيراً- في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعاً، فقال: ماتقولون[٨] في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: (إن)[٩] قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا[١٠]: فما ترى؟ قال: نرى أن يجمع الناس على مصحف واحد؛ فلا تكون[١١] فرقة ولا

---

(١) زيادة من «ش».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «ولكن».

(٣) في «ش»: «شطا». والتثبيط؛ هو: التعويق والشغل عن المراد.

(٤) في «ش»: «ترتيا». والترثيث: التضعيف في أمر لشيء.

(٥) سقطت من «ش».

(٦) سقطت من «ش».

(٧) في «ش»: «قال».

(٨) في «ظ» بدون نقاط، وفي «ش»: «يقولون».

(٩) سقطت من «ش».

(١٠) في «ش»: «قلت».

(١١) في «ش»: «يكون».

يكون اختلاف، قلنا: فَنِعْم ما رأيت، قال: فقيل: أي الناس أفصح؟ وأي الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس: سعيد بن العاص، وأقرؤهم: زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما، ويملي الآخر؛ ففعلا، وجمع الناس على مصحف.

قال : قال علي (بن أبي طالب)[١]: والله لو وُلِّيت؛ لفعلت مثل الذي فعل.

٧٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم النهشلي؛ قال: حدثنا أبو داود[٢]؛ قال: حدثنا شعبة، ومحمد بن أبان الجعفي؛ كلاهما عن علقمة بن مرثد. قال شعبة: عمن سمع سويد بن غفلة يقول: سمعت علياً يقول: رحم الله عثمان! لو وليته[٣]؛ لفعلت ما فعل في المصاحف.

وقال محمد بن أبان: أخبرني علقمة بن مرثد؛ قال: سمعت العيزار بن حريث الحضرمي يقول: لما خرج المختار... فذكر نحوه، ولم يذكر: قرأته[٤]. وقال: فليكتب[٥] سعيد ويملي زيد. وقال: وكتب[٦] مصاحف بعث بها في الأمصار... وساقه.

٧٨- حدثنا أبو الربيع؛ قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث:

---

(١) زيادة من «ش».

٧٧- إسناده ضعيف - وقد مضى تخريجه تحت رقم (٣٩).

(٢) هو سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي.

(٣) في «ش»: «وليت».

(٤) في «ش»: «قراته»، وفي «ظ» بدون نقاط.

(٥) في «ش»: «فاليكتب».

(٦) في «ش»: وكانت».

٧٨- إسناده ضعيف - أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢١٦) عن إبراهيم بن المنذر، عن ابن وهب به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن بكير بن عبد الله بن الأشج لم يدرك عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

والأثر أورده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٨)، ونسبه للمؤلف.

أن بكيراً حدثه: أن ناساً كانوا بالعراق يسأل أحدهم عن الآية، فإذا قرأها قال: فإني أكفر بهذه، ففشا ذلك في الناس، واختلفوا في القرآن، فَكُلِّمَ عثمان بن عفان في ذلك، فأمر بجمع المصاحف فأحرقها، ثم بثها في الأجناد -يعني: التي كتب-.

٧٩- حدثنا أبو الربيع؛ قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب؛ قال: بلغنا أنه كان أنزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة الذين كانوا قد وعوه، فلم يعلم بعدهم ولم يكتب، فلما جمع أبو بكر وعمر وعثمان القرآن، ولم يوجد مع أحد بعدهم- وذلك فيما بلغنا-؛ حملهم على أن يتتبعوا القرآن، فجمعوه في الصحف في خلافة أبي بكر؛ خشية أن يقتل رجال(١) من المسلمين في المواطن معهم كثير من القرآن. فيذهبوا بما معهم من القرآن، فلا(٢) يوجد عند أحد بعدهم، فوفَّق الله عثمان؛ فنسخ(٣) تلك الصحف في المصاحف، فبعث بها إلى الأمصار وبثّها في المسلمين.

٨٠- حدثني عمي؛ قال: حدثنا..................................

٧٩- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه.

(١) في «ش»: «رجل».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «ولا».

(٣) في «ش»: «فجمع».

٨٠- إسناده صحيح - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٥٩) من طريق المصنف به.

وأخرجه المصنف -عقبه- (رقم ٨١)، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢٢١)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٨/ ٥٥٤) من طريق غيلان بن جامع المحاربي وزيد بن أبي أنيسة، وشعبة؛ ثلاثتهم عن أبي إسحاق به.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٨١): «إسناد صحيح».

قلت: وهو كما قال -رحمه الله- وسماع شعبة من أبي إسحاق قبل الاختلاط، وأبو=

ابن[1] رجاء؛ قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد؛ قال: قام عثمان فخطب الناس، فقال: أيها الناس! عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون[2]: قراءة أبيّ وقراءة عبد الله، يقول الرجل (للرجل)[3]: والله ما تقيم[4] قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم، ما كان معه من كتاب الله شيء؛ لما جاء به، فكان[5] الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان؛ قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ: زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد، وليكتب زيد. فكتب زيد، (وكتب)[6] مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد يقول: قد أحسن.

٨١- حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن مسعود؛ قال: حدثنا يحيى -يعني: ابن يعلي بن الحارث-؛ قال: حدثنا أبي؛ قال: حدثنا غيلان، عن أبي إسحاق،

=إسحاق قد صرح بالسماع عند ابن شبة من طريق شعبة، والله أعلم.

وأما تسمية معاذ -وهو ابن جبل- في رواية غيلان؛ فهي شاذة إن لم تكن منكرة؛ لمخالفتها لرواية إسرائيل، وذلك أن إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من غيلان؛ فلم يذكرها، وغيلان لم يصرح أحد من أهل العلم- فيما نعلم- أنه روى عن أبي إسحاق قبل الاختلاط، ولا سيما وأن أبا إسحاق السبيعي مدلس، وقد عنعن في روايته.

(١) في «ش»: «أبو»؛ وهو خطأ.

(٢) في «ش»: «ويقولون»، وفي «ظ» بدون نقاط.

(٣) زيادة من «ش».

(٤) في «ش»: «يقيم».

(٥) في «ش»: «وكان».

(٦) سقطت من «ش».

٨١- انظر ما قبله، فقد مضى تخريجه فيه.

عن مصعب بن سعد؛ قال: سمع عثمان قراءة أُبيٍّ وعبد الله ومعاذ، فخطب الناس، ثم قال: إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله ﷺ لما أتاني به، فجعل الرجل يأتيه باللوح والكتف والعسب[1] فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: أنت سمعته[2] من رسول الله ﷺ؟ ثم قال: أي الناس أفصح؟ قالوا: سعيد ابن العاص، ثم[3] قال: أي الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت، قال: فليكتب زيد، وليمل سعيد. قال: وكتب مصاحف فقسمها في الأمصار، فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه.

٨٢- نا العباس بن الوليد بن مزيد؛ قال: أخبرني أبي؛ قال: أخبرنا سعيد ابن عبد العزيز: أن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد ابن العاص بن أمية؛ لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ.

قال سعيد[4]: وقتل العاص مشركاً يوم بدر، ومات سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً.

---

(١) في «ش»: «العشب».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «سمعت».

(٣) سقطت من «ش».

٨٢- إسناده ضعيف - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٨٤) من طريق المصنف به.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

أ- الانقطاع؛ فإن سعيد بن عبد العزيز لم يدرك سعيد بن العاص.

ب- سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي اختلط في آخر عمره؛ كما في «التقريب»، ولم يتميز لدينا ما كان قبل الاختلاط مما كان بعده!

والأثر أورده الحافظ ابن حجر بنصه في «الإصابة» (٢/ ٤٧)، و«فتح الباري» (٩/ ١٩)، ونسبه للمؤلف. وكذا القسطلاني في «لطائف الإشارات» (١/ ٦٢).

(٤) هو ابن عبد العزيز التنوخي.

٨٣- حدثنا محمد بن عوف[١]؛ قال: حدثنا أبو اليمان؛ قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري: أخبرني سالم بن عبد الله: أن مروان كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف التي كتب منها[٢] القرآن؛ فتأبى حفصة أن تعطيه إياها، قال سالم: فلما توفيت حفصة، ورجعنا من دفنها، أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسلنَّ إليه بتلك[٣] الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فَشُقِّقَتْ، فقال مروان: إنما فعلت هذا؛ لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس (زمان)[٤] أن يَرْتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول: إنه قد كان شيء منها لم يكتب.

٨٤- حدثنا أبو الربيع؛ قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني عمرو؛ قال: قال بكير: حدثني بسر[٥] بن سعيد، عن محمد بن أُبيّ: أن ناساً من أهل العراق قدموا إليه[٦] فقالوا: إنما تحملنا إليك من العراق، فأخرج لنا مصحف أبي، قال محمد: قد قبضه عثمان، قالوا: سبحان الله! أخرجه لنا، قال: قد قبضه عثمان.

٨٣- **إسناده صحيح** - تقدم تخريجه رقم (٧٢).

(١) في «ش»: «عون».

(٢) في «ش» بدون نقطة.

(٣) في «ش»: «تلك».

(٤) سقطت من «ش».

٨٤- **مقطوع صحيح الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع ابن وهب: ابن لهيعة، عن عمرو بن الحارث به.

أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن» (٢/ ١٠٠/ ٥٥٧): ثني أبو الأسود النضر بن عبدالجبار المرادي، عن ابن لهيعة به.

قلت: إسناده صحيح.

(٥) في «ش»: «بشر».

(٦) في «ش»: «عليه».

٨٥- حدثنا محمد بن بشار[١]؛ قال: حدثنا عبدالأعلى؛ قال: حدثنا هشام، عن محمد؛ قال: كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه: كفرت بما تقول، فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان، فتعاظم ذلك في نفسه، فجمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، فيهم أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت، وأرسل إلى الربعة التي كانت في بيت عمر فيها القرآن، فكان[٢] يتعاهدهم.

٨٦-قال محمد: فحدثني كثير بن أفلح: أنه كان يكتب لهم، فربما اختلفوا في الشيء فأخروه، فسألت: لم تؤخروه[٣]؟ قال: لا أدري، قال محمد: فظننت[٤] فيه ظناً فلا تجعلوه أنتم يقيناً، ظننت أنهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخَّروه حتى ينظروا[٥] آخرهم عهداً بالعرضة الآخرة، فيكتبوه على قوله.

٨٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد؛ قال: حدثنا أبو بكر؛ قال: حدثنا

٨٥- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢١٠): ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي به.

وأخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ٢١٠): ثنا وهب بن جرير، عن هشام ابن حسان القردوسي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن ابن سيرين لم يدرك عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

وانظر ما بعده.

(١) في «ش» الراء ساقطة.

(٢) في «ش»: «وكان».

٨٦- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح.

(٣) في «ش»: «لم يؤخروه».

(٤) في «ش»: «وظننت».

(٥) في «ش»: «لينظروا».

٨٧- موقوف حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي بكر بن عياش.

قال الحافظ ابن كثير: «صحيح».

هشام بن حسان، عن محمد ابن سيرين، عن كثير بن أفلح؛ قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف جمع له اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، فيهم[1] أبي بن كعب وزيد بن ثابت، قال: فبعثوا إلى الربعة[2] التي في بيت عمر، فجيء بها، قال: وكان عثمان يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارءوا في شيء أخّروه، قال محمد: فقلت لكثير -وكان فيهم فيمن يكتب-: هل تدرون لم كانوا يؤخرونه؟ قال: لا، قال محمد: فظننت ظناً؛ إنما كانوا يؤخرونها لينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الآخرة، فيكتبونها على قوله.

٨٨- حدثنا يونس بن حبيب؛ قال: حدثنا أبو داود؛ قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، عن محمد ابن سيرين؛ قال: جمع عثمان للمصحف اثني عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار؛ منهم: أبي بن كعب، وزيد بن ثابت.

٨٩- حدثنا أحمد بن سنان؛ قال: حدثنا عبد الرحمن، عن سعيد بن عبدالرحمن، عن محمد ابن سيرين: أن عثمان بن عفان جمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار؛ منهم: أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وسعيد بن العاص.

---

(١) في «ش»: «منهم».

(٢) قال الحافظ ابن كثير: «قلت: الرُّبعة: هي الكتب المجتمعة، وكانت عند حفصة -رضي الله عنها-، فلما جمعها عثمان -رضي الله عنه- في المصحف؛ ردها إليها، ولم يحرقها في جملة ما حرقه مما سواها؛ لأنها هي بعينها التي كتبه، وإنما رتبه، ثم إنه كان قد عاهدها على أن يردها إليها، فما زالت عندها حتى ماتت، ثم أخذها مروان بن الحكم فحرقها، وتأول في ذلك ما تأول عثمان».

٨٨- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن ابن سيرين لم يدرك عثمان، والذي يبدو أن ابن سيرين أخذه من كثير بن أفلح -كما في الرواية السابقة-، فكان ينشط فيذكره، وتارة لا يذكره.

٨٩- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح ما قبله) - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٨٤) من طريق المصنف به.

قلت: وسنده كسابقه.

٩٠- حدثنا يحيى بن حكيم المُقَوِّم، وعبد الله بن محمد الزهري، ويونس ابن حبيب، وإسحاق بن إبراهيم بن زيد؛ قالوا: حدثنا أبو داود، عن عمران القطان، عن زياد بن أبي المليح[1]، عن أبيه؛ قال: قال عثمان بن عفان -رضي الله عنه-: تُمل هذيل، وتكتب ثقيف.

قال بعضهم في حديثه: حين أراد أن يكتب المصحف.

٩١- حدثنا محمد بن صدقة؛ قال: حدثنا الوليد؛ قال: قال مالك (بن أنس)[2]: كان جدي مالك (بن)[3] أبي عامر ممن قرأ في زمان عثمان، وكان يكتب المصاحف.

آخر الجزء الأول، والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً كريماً
يتلوه في الجزء الذي يليه:
خبر قول الله -تعالى-: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾

٩٠- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن أبا المليح لم يدرك عثمان -رضي الله عنه-.

الثانية: زياد بن أبي المليح؛ قال أبو حاتم -كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤١)-: «ليس بالقوي».

(١) في «ش»: «مليح».

٩١- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن الإمام مالك بن أنس لم يدرك جده مالك بن أبي عامر، والله أعلم.

والأثر أورده المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ١٤٩).

(٢) ما بين قوسين زيادة من «ش».

(٣) سقطت من «ش».

الجزء الثاني

من

كتاب المصاحف

تأليف

أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث

السجستاني الحنبلي

رواية أبي عمرو -عثمان بن محمد بن القاسم- الأدمي عنه

رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة عنه

رواية القاضي الإمام، فخر القضاة أبي الفضل -محمد بن عمر بن يوسف- الأرموي

رواية الشيخ الإمام العدل، أبي الفضل عبد الواحد بن عبدالسلام بن سلطان عنه سماعاً لأبي الفتح محمد وعبدالله وعبد الرحمن أولاد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي عنه[1].

---

(١) كذا كتب على طرة الجزء الثاني من «ظ».

(بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله وحده)[١]

باب

أخبار آيات متفرقة في الصحف[٢]

خبر قول الله -عز وجل-: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا...﴾ [الأحزاب: ٢٣] الآية (في المصحف)[٣].

٩٢- أخبرنا القاضي أبو الفضل الأرموي، قراءة عليه وأنا أسمع: نـا أبو

---

(١) ما بين القوسين سقط من «ش».

(٢) زيادة من «ع».

(٣) سقطت من «ع».

٩٢- إسناده صحيح - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٢٦١-٢٦٢) من طريق المصنف به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣٥/ ٥١٠-٥١١/ ٢١٦٥٢)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٢٣٦/ ٢٤٦- «منتخب») -ومن طريقهما ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٢٦١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٨٢/ ٣٧١٢ و٥/ ١٢٩/ ٤٨٤١): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٧) من طريق أحمد بن صالح الترمذي، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ١٨٥/ ٣٩٨٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١٠/ ٤٢٧) من طريق إسماعيل بن محمد الصفار؛ خمستهم عن عبد الرزاق -وهذا في «المصنف» له (٨/ ٣٦٧ - ٣٦٨/ ١٥٥٦٨ و٢٣٥ - ٢٣٦/ ٢٠٤١٦)- به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وتابع معمراً:

١- محمد بن عبد الله بن أبي عتيق -محمد- بن عبد الرحمن التيمي المدني -مقبول-:

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٢١-٢٢/ ٢٨٠٧): ثنا إسماعيل بن أبي أويس، عن=

جعفر -محمد بن أحمد بن المسلمة- المعدل؛ قال: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن محمد -المعروف بابن الأدمي-؛ قال: حدثنا أبو بكر -عبد الله بن سليمان بن الأشعث- السجستاني الأزدي[1]؛ قال: نا سلمة بن شبيب، ومحمد بن يحيى؛ قالا: حدثنا عبدالرزاق؛ قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه؛ قال: لما كَتَبْتُ المصاحف؛ فقدتُ آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ، فوجدتها عند خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ إلى ﴿تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٣]. (وقال)[2]: وكان خزيمة يدعى: ذا[3] الشهادتين، أجاز رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين.

قال الزهري: وقتل مع علي -رضي الله عنه- يوم صِفِّين.

٩٣- نا محمد بن خلف العسقلاني، ومحمد بن عوف الحمصي؛

=عبدالحميد بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق به.

٢- هشام بن الغاز: أخرجه محمد بن المظفر في «جزء من حديثه» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٧-٤٢٨)-.

٣- معاوية بن يحيى الصدفي: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٨-٤٢٩) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، عن عبد الله بن صالح المصري، عن هِقْل بن زياد، عن معاوية به.

(١) من أول السند إلى المؤلف ساقط من «ش».

(٢) زيادة من «ش».

(٣) في «ش»: «ذو».

٩٣- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٢١-٢٢/ ٢٨٠٧و٨/ ٥١٨/ ٤٧٨٤) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٥١٥-٥١٦/ ١٢٣١)-، وأحمد (٣٥/ ٥٠١-٥٠٢/ ٢١٦٤٠)، وأبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٧/ ٥٥١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٢٥٣/ ٣٢١٣): ثنا أبو زرعة -عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله النصري- الدمشقي، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٦-٤٢٧) من طريق علي ابن محمد بن عيسى الحكاني؛ خمستهم عن أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قالا[(١)]: حدثنا أبو اليمان: نا شعيب، عن الزهري؛ قال[(٢)]: أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن ثابت؛ قال: (لما)[(٣)] نسخنا المصحف من المصاحف؛ فقدت[(٤)] آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها، فالتمستها، فلم أجدها مع أحد إلا مع خزيمة (بن ثابت)[(٥)] الأنصاري، الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين؛ قول الله -تعالى-: ﴿**مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ**﴾.

خبر قول الله[(٦)] -عز وجل-:

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾ [التوبة: ١٢٨] الآية في المصحف

٩٤- نا محمد بن يحيى؛..

---

(١) في «ش»: «قال».

(٢) سقطت من «ش».

(٣) سقطت من «ش».

(٤) في «ش»: «فقعدت».

(٥) زيادة من «ش».

(٦) في «ظ»، و«ع»: «قوله».

٩٤- إسناده ضعيف، ومتنه منكر - أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٤٠/ ١٧١٥): ثنا علي بن بحر بن برّي[(أ)]، عن محمد بن سلمة به.

والحديث في «السيرة» لابن إسحاق؛ كما في «الدر المنثور» (٧/ ٦١٢).

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن إسحاق؛ مدلس، وقد عنعنه.

قال الهيثمي -رحمه الله- في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٥): «رواه أحمد؛ وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات».

الثانية: الانقطاع؛ قال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في تعليقه على «المسند» (٣/ ١٧١٥):=

....

(أ) بفتح الموحدة، وتشديد الراء المكسورة، بعدها تحتانية ثقيلة.

(قال)[١]: نا هارون بن معروف: نا محمد بن سلمة؛ قال: أخبرنا ابن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه -عباد بن عبد الله بن الزبير-؛ قال: أتى الحارث بن خزيمة[٢] بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ...﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ

= «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، عباد بن عبد الله بن الزبير: ثقة ..؛ ولكنه لم يدرك قصة جمع القرآن، بل ما أظنه أدرك الحارث بن خزمة، ولئن أدركه؛ لما كان ذلك مصححاً للحديث؛ إذ لم يروه عنه، بل أرسل القصة إرسالاً، والحديث رواه ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» ... وهو في «[مجمع] الزوائد» (٧/ ٣٥)، وقال: «رواه أحمد؛ وفيه ابن اسحاق، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات» ولم يتنبه الحافظ الهيثمي لتعليله بالإرسال».

وقال (٣/ ١٦٤): «وأما حديث عباد بن عبد الله بن الزبير الذي هنا؛ فإنه حديث منكر شاذ، مخالف للمتواتر المعلوم من الدين بالضرورة: أن القرآن بلّغه رسول الله ﷺ لأمته سوراً معروفة مفصلة، يفصل بين كل سورتين منها بالبسملة؛ إلا في أول براءة، ليس لعمر ولا لغيره أن يرتب فيه شيئاً، ولا أن يضع آية مكان آية، ولا أن يجمع آيات وحدها فيجعلها سورة، ومعاذ الله أن يجول شيء من هذا في خاطر عمر، ثم من هذا الذي يقول في هذه الرواية هنا: «فوضعها في آخر براءة»، وفي رواية ابن أبي داود: «فألحقتها في آخر براءة»؟!

أهو الحارث بن خزمة؟ لا؛ فإنه لم يكن ممن عهد إليه بجمع القرآن في المصحف، أهو عمر؟ فالسياق ينفيه؛ لأن هذه الرواية تزعم أنه أمر بوضعها في براءة، فهو غير الذي نفذ الأمر.

أم هو الراوي -عباد بن عبد الله بن الزبير-؟ لا؛ إنه متأخر جداً عن أن يدرك ذلك، حتى لقد قال العجلي: «وأما روايته عن عمر بن الخطاب؛ فمرسلة بلا تردد»..

فهذا الحديث ضعيف الإسناد، منكر المتن، وهو أحد الأحاديث التي يلعب بها المستشرقون وعبيدهم عندنا، يزعمون أنها تطعن في ثبوت القرآن، ويفترون على أصحاب رسول الله ما يفترون».

(١) زيادة من «ع».

(٢) وقع في «ش»: «خرمة»، والصواب: «خَزمة»؛ فقد روي فيه الوجهين؛ قال ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٨٩): «الحارث بن خزمة بن عدي بن أبي بن غنم، وهو قوقل بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج الأنصاري الخزرجي، وهو حليف لبني عبد الأشهل، وقيل: الحارث بن خزيمة، وقيل: خزمة -بفتحتين-؛ قاله الطبري، وساق نسبه كما ذكرناه، ونسبه ابن الكلبي مثله».

﴿رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٨ - ١٢٩] إلى عمر؛ فقال: من معكم[١] على هذا؟ قال[٢]: لا أدري والله؛ إلا أني أشهد أني سمعتها من رسول الله ﷺ، ووعيتها وحفظتها، فقال[٣] عمر: وأنا أشهد لسمعتها من رسول الله ﷺ، ثم[٤] قال: لو كانت ثلاث آيات؛ لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فألحقوهما بها، فألحقتها في آخر سورة براءة.

٩٥- نا يعقوب بن سفيان؛ قال: حدثني أبو جعفر -أحمد بن عمر- المكي: نا عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب: أنهم جمعوا القرآن من مصحف أبي؛ فكان رجال يكتبون،

(١) في «ع»: «معك».

(٢) في «ش»: «فقال».

(٣) في «ش»: «قال».

(٤) سقطت من «ش».

٩٥- إسناده ضعيف - أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٩١٩): ثنا أبي، عن يحيى بن المغيرة، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٧/ ٦١٠) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٣٦١-٣٦٢/ ١١٥٦)- من طريق أحمد بن عبدالله ابن سعد الدشتكي؛ كلاهما عن عبدالله بن أبي جعفر الرازي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو جعفر الرازي؛ صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب».

الثانية: قال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٣٥): «عبد الله بن أبي جعفر الرازي يروي عن أبيه ... يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه».

قلت: وهذا الطريق من روايته عن أبيه؛ لكن عبد الله -هذا- توبع عليه من جمع من الثقات؛ كما تقدم في الأثر رقم (٢٩)، فبرئت ذمته، وبقيت علته الأولى.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٣١٤-دار الفتح): «غريب».

قلت: وهو كما قال؛ فإن فيه أبا جعفر الرازي، وهو صدوق سيىء الحفظ؛ كما في «التقريب».

يملي[١] عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا إلى الآية التي في (آخر)[٢] سورة براءة ﴿ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧] أثبتوا أن هذه الآية آخر ما أنزل الله -تعالى[٣]- من القرآن، فقال أبيُّ بن كعب: إن رسول الله ﷺ قد أقرأني بعد هذا آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ إلى آخر السورة. قال: فهذا آخر ما نزل من القرآن، قال: فختم الأمر بما فتح الله به؛ بلا إله إلا الله، يقول الله -تعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَاْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

٩٦- حدثنا أبو الطاهر: نا ابن وهب؛ قال: أخبرنا عمر بن طلحة الليثي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب؛ قال: أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن؛ فقام في الناس، فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن؛ فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف[٤] والألواح والعسب[٥]، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان[٦]، فقتل وهو يجمع ذلك، فقام عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، فقال: من كان عنده من كتاب الله شي؛ فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً[٧] حتى يشهد عليه شهيدان.

فجاء خزيمة بن ثابت؛ فقال: إني قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قال:

---

(١) في «ش»: «يمل».

(٢) زيادة من «ش».

(٣) في «ش»: «ما نزل».

٩٦- منكر - مضى تخريجه برقم (٣٣).

(٤) في «ظ»، و«ع»: «المصحف».

(٥) في «ش»: «العشب».

(٦) في «ش»: «شاهدان».

(٧) في «ش»: «شيء».

وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله ﷺ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة، قال عثمان: وأنا أشهد أنهما من الله، فأين ترى أن نجعلهما[1]؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة.

خبر قِران سورة الأنفال بسورة التوبة

٩٧- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا يحيى بن سعيد، ومحمد بن جعفر، وابن

---

(١) في «ظ» بدون نقاط، وفي «ش»: «تجعلهما».

٩٧- منكر - أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٤٩٤ - ٤٩٥/ ٣٦٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر»(١/ ٤٤) من طريق المصنف به.

وأخرجه الترمذي (٨/ ٤٧٧-٤٧٩/ ٥٠٨١ -«تحفة»): حدثنا محمد بن بشار به.

وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٥٩-٤٦٠/ ٣٩٩)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٣٢-٢٣٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٥٣-٢٥٤/ ٧٩٥٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ٨/ ٣٤٤)- ومن طريقه أبو جعفر النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص١٥٢)-عن يحيى بن سعيد القطان -وحده- به.

وأخرجه أحمد (١/ ٤٥٩-٤٦٠/ ٣٩٩) -ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (٢/ ٤٧٥)-، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٣٢-٢٣٣) عن محمد بن جعفر -غندر- به.

وأخرجه أبو داود (١/ ٢٠٨-٢٠٩/ ٧٨٦) من طريق هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ١٢٠/ ١٧٨٠٢)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٥٢) عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وأحمد (١/ ٥٢٩ - ٥٣٠/ ٤٩٩): ثنا إسماعيل ابن علية، وابن الأعرابي في «حديث سعدان بن نصر»- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٢)- من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٠١-٢٠٢)، والحاكم (١/ ٢٢١)- وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٥٢/ ١٥٣)، «ومعرفة السنن والآثار» (١/ ٥١٣-٥٢١/ ٧٠٤)-، والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٣٨-٣٣٩) من طريق هوذة بن خليفة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ١٢٠-١٢١/ ١٣١) من طريق عبد الله بن حمران، والحاكم (٢/ ٣٣٠)- وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٥٢-١٥٣)- من طريق روح بن عبادة القيسي، وابن أبي نصر في «حديث خيثمة بن سليمان وابن=

=حذلم» (ق ٣٥/ ب - ق ٣٦/ أ) من طريق يزيد بن زريع؛ ثمانيتهم عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ ٣٠٦-٣٠٩/ ١٤٠): «وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير يزيد الفارسي، ولم تثبت عدالته، وليس هو يزيد بن هرمز أبا عبد الله المدني -على الأرجح-؛ قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابن هرمز من «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٢٩٣): «اختلفوا في يزيد؛ أنه يزيد الفارسي، أم لا؟ فقال عبدالرحمن ابن مهدي: ... هو يزيد بن هرمز، وكذا قاله أحمد بن حنبل.

وأنكر يحيى بن سعيد القطان أن يكونا واحداً. وقال ابن المديني: ذكرت ليحيى قول عبدالرحمن بن مهدي بأن يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز؟ فلم يعرفه، وقال: كان يكون مع الأمراء فسمعت أبي يقول: يزيد بن هرمز -هذا- ليس بيزيد الفارسي؛ هو سواه.

فأما يزيد بن هرمز؛ فهو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز، وكان ابن هرمز من أبناء الفرس الذين كانوا بالمدينة وجالسوا أبا هريرة، مثل: أبي السائب -مولى هشام بن زهرة- ونظرائه، وليس هو بيزيد الفارسي البصري الذي يروي عن ابن عباس، روى عنه عوف الأعرابي، وإنما يروي عن يزيد بن هرمز: الحارث بن أبي ذباب، وليس بحديثه بأس، وكذلك صاحب ابن عباس؛ لا بأس به».

قلت (الألباني): فقد جزم أبو حاتم أن يزيد الفارسي هو غير يزيد بن هرمز، وهو معنى ما نقله عن يحيى بن سعيد، وقال الحافظ المزي والعسقلاني: «وهو الصحيح».

فإذا كان الأمر كذلك؛ فما حال يزيد الفارسي؟

قد سبق قول أبي حاتم فيه: «لا بأس به»، مع أنه لم يذكر راوياً عنه غير عوف الأعرابي، وكأنه لذلك لم يعرفه يحيى بن سعيد -كما تقدم-، وذكره البخاري في «كتاب الضعفاء» (ص ٣٧).

ومن ذلك يتبين: أن يزيد الفارسي هو غير يزيد بن هرمز، وأنه لم تثبت عدالته، ولذلك؛ فلا يصح حديثه.

وأما ابن هرمز؛ فثقة احتج به مسلم.

وعلى التفريق بينهما -ذاتاً، وصفة- جرى الحافظ في «التقريب»؛ فقال في هذا: «مولى بني ليث، وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح؛ وهو ثقة».

وقال في الأول: «مقبول»؛ يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين الحديث، كما نص عليه في مقدمة الكتاب.

ثم إن في الحديث نكارة؛ وهو قوله: قبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها! فإنه =

أبي عدي، وسهل بن يوسف؛ قالوا: حدثنا عوف بن أبي جميلة؛ قال: حدثني يزيد الفارسي؛ قال: حدثني ابن عباس -رضي الله عنه-؛ قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال -وهي من المثاني- وإلى براءة -وهي من المئين- فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ووضعتموهما في السبع الطوال[1]؛ ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا من كان

=ينافي قوله بعد: وكانت الأنفال من أول ما أنزل عليه بالمدينة. وكانت (براءة) من آخر ما نزل من القرآن.

وقد صح عن ابن عباس: أن الأنفال نزلت في بدر؛ يعني: سنة اثنتين.

فتأخر نزول (براءة) كلها عن الأنفال بهذا الفاصل المديد من الزمان؛ لهو دليل واضح على أنهما سورتان، لا سورة واحدة؛ كما قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ١٥٢)، وذكر لذلك شواهد من الأحاديث والآثار، فليراجعها من شاء. والحديث أخرجه الترمذي ...

وقال الترمذي: «حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس. ويزيد الفارسي هو من التابعين من أهل البصرة، ويزيد بن أبان الرقاشي هو من التابعين من أهل البصرة، وهو أصغر من يزيد الفارسي، ويزيد الرقاشي إنما يروي عن أنس بن مالك».

وقال الحاكم في الموضع الأول: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي!

وقال في الموضع الآخر: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي!

وكأن هؤلاء ذهبوا إلى أن يزيد الفارسي هو ابن هرمز الثقة! ولذلك ثبتوا حديثه، وقد عرفت أن الراجح أنه ليس هو، وأنه لم تثبت عدالته.

وأما قول الحاكم: «على شرط الشيخين»؛ فوهم ظاهر؛ لأن ابن هرمز -لو كان هو صاحب الحديث- لم يخرج له البخاري أصلاً».

تنبيه: تقدم أن الحافظ ابن حجر -رحمه الله- حكم على يزيد الفارسي -راوي حديثنا هذا- بأنه مقبول؛ كما في كتابه «التقريب»، ومع ذلك؛ فقد حسن إسناد الحديث في كتابه الآخر: «موافقة الخبر الخبر»، فقال -رحمه الله- (١/ ٤٥): «هذا حديث حسن، ورجاله رجال الصحيح؛ إلا يزيد الفارسي، فإنه بصري مقل، قال أبو حاتم: لا بأس به».

(١) في «ظ»: «الطول».

يكتب، فيقول[١]: «**ضَعُوا هَؤُلاء الآيَاتِ فِي السُّورةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا**»، وإذا نزلت[٢] عليه الآية يقول: «**ضَعُوا هَذِهِ الآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَر فِيهَا كَذَا وَكَـذَا**»، وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل[٣] بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها؛ فظننت أنها منها! فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها؛ فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطراً: ﴿**بِسْمِ**[٤] **اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ ، ووضعتهما في السبع الطوال[٥].

٩٨- حدثنا إسحاق بن منصور الكوسج؛ قال: أخبرنا النضر بن شميل؛ قال: أخبرنا عوف، عن يزيد الفارسي[٦]؛ قال: قال لنا ابن عباس: قلت لعثمان؛ فذكر مثله.

٩٩- حدثنا زياد بن أيوب: حدثنا مروان بن معاوية: نا عوف الأعرابي،

---

(١) في «ظ»: «فنقول».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «أنزل».

(٣) في «ش»: «نزل».

(٤) في «ش»: «البسم».

(٥) في «ظ»: «الطول».

٩٨- منكر - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

(٦) في «ش»: «الرقاشي».

٩٩- منكر - أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٤٩٥/ ٣٦٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٨٩)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٤) من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو داود السجستاني -والد المصنف- في «السنن» (١/ ٢٠٩/ ٧٨٧): ثنا زياد ابن أيوب، المعروف بـ (دلويه) به.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٠ - ١٠١/ ٥٥٨)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٧)-، وابن أبي نصر في «حديث خيثمة بن سليمان وابن حذلم» (ق ٣٥/ ب - ق ٣٦/ أ) عن مروان بن معاوية الفزاري به.

قلت: وسنده ضعيف؛ كما بينته مفصلاً قبل حديث.

عن يزيد الفارسي؛ قال: حدثني ابن عباس؛ قال: قلت لعثمان؛ فذكر نحوه.

١٠٠- حدثنا عمي؛ قال: حدثنا عثمان؛ قال: نا عوف بهذا[١].

١٠٠- منكر - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٣٠-٢٣١/ ٤٣- «إحسان»): ثنا أبو خليفة -الفضل بن الحباب- الجمحي، عن عثمان بن الهيثم المؤذن به.

قلت: وسنده ضعيف؛ كما تقدم تفصيله قبل حديثين.

عم المصنف؛ هو: محمد بن الأشعث السجستاني.

(١) اختلف أهل العلم في سبب ترك كتابة البسملة في أول سورة التوبة على أقوال كثيرة:

١- عن ابن عباس؛ قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى (الأنفال) -وهي من المثاني-، وإلى (براءة) -وهي من المئين- فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم... الأثر.

٢- أن رسول الله ﷺ لما كتب في صلح الحديبية: «بسم الله الرحمن الرحيم» لم يقبلوها وردوها، فما ردها الله عليهم؛ قاله عبد العزيز بن يحيى المكي.

٣- أنه قيل: كان من شأن العرب في زمانها في الجاهلية إذا كان بينهم وبين قوم عهد فإذا أرادوا نقضه؛ كتبوا إليهم كتابًا، ولم يكتبوا فيه بسملة، فلما نزلت سورة براءة بنقض العهد الذي كان بين النبي والمشركين بعث بها النبي ﷺ علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فقرأها في الموسم، ولم يبسمل على ما جرت به عادتهم في نقض العهد من ترك البسملة.

٤- أنه لما سقط أولها؛ سقط بسم الله الرحمن الرحيم معه، روي ذلك عن عثمان، وقاله مالك فيما رواه عنه ابن وهب وابن القاسم. وروي ذلك عن ابن عجلان: أنه بلغه أن سورة براءة كانت تعدل سورة البقرة -أو قربها-، فذهب منها؛ فلذلك لم يكتب بينهما بسم الله الرحمن الرحيم معه، وقال سعيد بن جبير: كانت مثل سورة البقرة.

٥- أنهم لما كتبوا المصحف في خلافة عثمان، اختلف أصحاب رسول الله ﷺ؛ فقال بعضهم: براءة والأنفال سورة واحدة، وقال بعضهم: هما سورتان، فتركت بينهما فرجة؛ لقول من قال: إنهما سورتان، وتركت بسم الله الرحمن الرحيم؛ لقول من قال: هما سورة واحدة، فرضي الفريقان معًا، وثبتت حجتهما في المصحف.

٦- قال ابن عباس: سألت علي بن أبي طالب: لِمَ لَم يكتب في براءة: بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان.

وروي معناه عن المبرد، قال: ولذلك لم يجمع بينهما؛ فإن بسم الله الرحمن الرحيم رحمة، وبراءة نزلت سخطة، وذكر مثله عن سفيان -رحمه الله تعالى-. =

اختلاف ألحان العرب في المصاحف

والألحان[١]: اللغات.

* وقال[٢] عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: «إنا (لنرغب)[٣] عن كثير من لحن أُبيٍّ»؛ يعني: لغة أُبيٍّ[٤].

= وثم أقوال أخر، والله -تعالى- أعلم.

الراجح من أقوال أهل العلم:

الذي يترجح عندي حسب ما يظهر من الأقوال والأدلة، والعلم عند الله -تعالى-: هو أن التسمية لم تكتب؛ لأن جبريل -عليه السلام- ما نزل بها في هذه السورة؛ لأن كتابة القرآن توقيفية، فلا بد أن يكون فيه شرع يذكره الوحي، ولذا قال القرطبي في «تفسيره» (٨/ ٦٣): «التسمية لم تكتب؛ لأن جبريل -عليه السلام- ما نزل بها في هذه السورة؛ قاله القشيري، وقول عثمان: قبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها؛ دليل على أن السور كلها انتظمت بقوله وتبيينه».

وقد رجح ابن العربي في «أحكام القرآن» (٢/ ٨٩٢)، والشنقيطي -رحمه الله- في «أضواء البيان» (٢/ ٤٢٧) القول الأول، وقال الأخير: «أظهر الأقوال عندي في هذه المسألة: أن سبب سقوط البسملة في هذه السورة؛ نحو ما قاله عثمان -رضي الله عنه- لابن عباس... وكانت قصتها شبيهة بقصتها ... فمن ثم قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ووضعها في السبع الطوال».

ولا يخفى بعده عن الصواب؛ فإن الخبر عن عثمان لا يصح.

وقال أبو السعود في «تفسيره» (٤/ ٣٩):

«لا مدخل لرأي أحد في الإثبات والترك، وإنما في ذلك الوحي والتوقيف».

(١) في «ظ» و«ع»: «ألحان».

(٢) في «ش»: «قال».

(٣) ما بين قوسين ممسوح من «ش».

(٤) وصله الإمام أحمد في «مسنده» (٣٥/ ١٠/ ٢١٠٨٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٥٥) من طريقين عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ قال: قال عمر: (وذكره).

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٤٧/ ٥٠٠٥) من طريق يحيى القطان، عن الثوري به بلفظ: «وإنا لندع من لحن أُبيٍّ».

١٠١- حدثنا المؤمل بن هشام: حدثنا إسماعيل، عن الحارث بن عبدالرحمن، عن عبدالأعلى بن عامر القرشي؛ قال: لما فرغ من المصحف أُتِيَ به عثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى (فيه)[1] شيئاً من لحن، (و)[1] ستقيمه العرب بألسنتها.

١٠٢- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى -يعني: ابن آدم-: حدثنا

١٠١- منكر - أخرجه المصنف (١٠٢) من طريق يحيى بن آدم، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٣٠-٢٣١) عن علي بن أبي هاشم، وابن أشتة في «المصاحف»؛ كما في «الإتقان» (٢/ ١٨٤) من طريق أحمد بن مسعدة؛ ثلاثتهم عن إسماعيل ابن علية به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الانقطاع؛ فإن عبد الأعلى -هذا- ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الخامسة من التابعين؛ وهم الذين لم يثبت لهم السماع من بعض الصحابة، فهو من صغار التابعين، لا يتسنى له إدراك عثمان -رضي الله عنه- فضلاً عن السماع منه.

الثانية: أن عبد الأعلى -المذكور- مقبول؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين.

الثالثة: النكارة في المتن، كما سيأتي التنبيه عليه بعد قليل.

والأثر ذكره السيوطي في «الإتقان» (٢/ ١٨٣) وزاد نسبته لابن الأنباري في «كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان».

قال شيخ الإسلام؛ كما نقله عنه ابن هشام في «شرح شذور الذهب» (ص٥٠): «خبر باطل».

وقال السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨٣): «إسناد ضعيف، مضطرب منقطع».

ونقل عن ابن الأنباري قوله: «لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة».

وانظر: «زاد المسير» (٢/ ٢٢١).

ونقل القاسمي في «محاسن التأويل» (٥/ ١٧١٩) عن السخاوي: «هذا الأثر ضعيف، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع؛ لأن عثمان -رضي الله عنه- جعل للناس إمامًا يقتدون به، فكيف يرى فيه هذا ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟!».

وقال الشيخ محمد رشيد رضا في «تفسير المنار» (٦/ ٦٥): «والصواب: أنها موضوعة».

(١) سقطت من «ش».

١٠٢- تقدم تخريجه في الذي قبله.

إسماعيل بهذا، وقال: ستقيمه (العرب)[1] بألسنتها.

قال (أبو بكر)[2] بن أبي داود: هذا -عندي- بلغتها؛ وإلا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعاً؛ لما استجاز[3] أن يبعث به إلى قوم يقرءونه.

١٠٣- حدثنا يونس بن حبيب: حدثنا بكر -يعني: ابن بكار-؛ قال: حدثنا أصحابنا، عن أبي عمرو[4]، عن قتادة: أن عثمان -رضي الله عنه- لما رفع إليه المصحف؛ قال: إن فيه لحناً، وستقيمه العرب بألسنتها.

١٠٤- حدثنا يونس بن حبيب: حدثنا أبو داود: حدثنا عمران بن

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) ما بين القوسين ليس في «ش».

(٣) في «ش»: «استجار».

١٠٣- ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فيه علل:

الأولى: بكر بن بكار؛ قال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٣)، و«تاريخ ابن معين -رواية الدوري» (٢/ ٦٢).

الثانية: جهالة أصحاب بكار.

الثالثة: الانقطاع؛ فإن قتادة لم يدرك عثمان.

الرابعة: النكارة في المتن -كما سيأتي بيانه.

أبو عمرو؛ هو: الإمام الأوزاعي.

(٤) في «ش»: «عمر».

١٠٤- منكر - أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٣٠)، وأبو عمرو الداني في «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» (ص ١٢١) عن عمرو بن مرزوق، عن عمران به.

وأخرجه ابن أشتة في «كتاب المصاحف»؛ كما في «الإتقان» (٢/ ١٨٣) من طريق يحيى ابن يعمر به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن يحيى بن يعمر لم يسمع من عثمان، ولا رآه. =

= **الثانية:** عبد الله بن أبي فطيمة -هذا- مجهول؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٧-١٣٨) تبعاً للبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٧٠-١٧١) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٧/ ٤١) -المعروف بالتساهل في التوثيق-.

قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١١٩-١٢٠): «فإن قال قائل: فما تقول في الخبر الذي رويتموه عن يحيى بن يعمر وعكرمة[1] -مولى ابن عباس- عن عثمان -رضي الله عنه-: أن المصاحف لما نسخت عرضت عليه، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: اتركوها؛ فإن العرب ستقيمها -أو ستعربها- بلسانها، إذ ظاهره يدل على خطأ في الرسم؟

قلت: هذا الخبر عندنا -لا تقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل من جهتين:

إحداهما: أنه مع تخليط في إسناده، واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئًا ولا رأياه، وأيضًا: فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان -رضي الله عنه-؛ لما فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدِّين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتمامه بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار؛ نظرًا لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنًا وخطأً يتولى تغييره من يأتي بعده، ممن لاشك أنه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده؛ هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل لأحد أن يعتقده.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صح عن عثمان -رضي الله عنه-؟

قلت: وجهه أن يكون عثمان -رضي الله عنه- أراد اللحن المذكور فيه: التلاوة، دون الرسم؛ إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه؛ لانقلبت بذلك معنى التلاوة، وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله: (أو لأاذبحنه)، و(لأاوضعوا)، و(من نبأى المرسلين) و(سأوريكم) و(الربوا) وشبهه مما زيدت فيه الألف والياء والواو في رسمه؟ لو تلاه تال لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخط؛ لصير الإيجاب نفيًا، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتي من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك جائزًا مستعملاً، فأعلم عثمان -رضي الله عنه- إذ وقف على ذلك: أن من فاته تمييز ذلك، وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده؛ سيأخذ ذلك عن العرب؛ إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم، فيعرفوه بحقيقة تلاوته، ويدلونه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي، والله أعلم».

ونقل أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري في «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» (ص ٥٠-٥١) عن شيخ الإسلام قوله: =

....

(١) بل هو عكرمة الطائي؛ كما سيأتي في الأثر الآتي رقم (١٠٧).

= «هذا خبر باطل لا يصح؛ من وجوه:

أحدها: أن الصحابة -رضي الله عنهم- كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات؛ فكيف يقرون اللحن في القرآن، مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته؟!

الثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام؛ فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟!

والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي.

والرابع: أنه قد ثبت في «الصحيح»[1]: أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء -على لغة الأنصار-؛ فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان -رضي الله عنهم-، وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش. ولما بلغ عمر -رضي الله عنه-: أن ابن مسعود -رضي الله عنه- قرأ: (عتى حين) -على لغة هذيل-؛ أنكر ذلك عليه، وقال: أقرئ الناس بلغة قريش؛ فإن الله -تعالى- إنما أنزله بلغتهم، ولم ينزله بلغة هذيل».

وقال ابن الأنباري في «الرد على من خالف مصحف عثمان»؛ كما في «الإتقان» (١/ ١٨٣) عن هذه الآثار المروية في ذلك: «لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان -وهو إمام الأمة، الذي هو إمام الناس في زمنه، وقدوتهم- يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام، فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه!

كلا والله، ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقده أنه أخر الخطأ في الكتاب ليصلحه مَن بعدَه، وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه، والوقوف عند حكمه، ومن زعم أن عثمان أراد بقوله: (أرى فيه لحنًا): أرى في خطه لحنًا، إذا أقمناه بألسنتنا؛ كان لحن الخط غير مفسد، ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب؛ فقد أبطل ولم يصب؛ لأن الخط منبئ عن النطق، فمن لحن في كتبه؛ فهو لاحن في نطقه، ولم يكن عثمان ليؤخر فسادًا في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق، ومعلوم أنه كان مواصلاً لدرس القرآن، متقنًا لألفاظه، موافقًا على ما رسم في المصاحف المنفذة في الأمصار والنواحي».

وقال السيوطي في «الإتقان»: «وهذه الآثار مشكلة جدًا، وكيف يظن بالصحابة -أولاً- أنهم يلحنون في الكلام -فضلاً عن القرآن- وهم الفصحاء اللدد؟!

ثم كيف يظن بهم -ثانيًا- في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل، وحفظوه، =

(١) قلت: هذا يوهم أن هذا الأثر على شرط الصحيح المعتبر، وليس كذلك، بل هو من بلاغات الزهري التي لا تصح؛ كما تقدم بيانه في أوائل هذا السفر المبارك.

داور[1] القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيى بن يعمر؛ قال: قال عثمان -رضي الله عنه-: في القرآن لحن، وستقيمه العرب بألسنتها.

١٠٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: حدثنا أبو داود: حدثنا عمران (بن

= وضبطوه، وأتقنوه؟

ثم كيف يظن بهم -ثالثًا- اجتماعهم كلُّهم على الخطأ وكتابته؟

ثم كيف يظن بهم -رابعًا- عدم تنبيههم ورجوعهم عنه؟

ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهى عن تغييره؟

ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلفًا عن سلف؟

هذا مما يستحيل عقلاً، وشرعًا، وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن ذلك لا يصح عن عثمان؛ فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع، ولأن عثمان جعل للناس إمامًا يقتدون به، فكيف يرى فيه لحنًا ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟! فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك -وهم الخيار-؛ فكيف يقيمه غيرهم؟!

وأيضًا: فإنه لم يكتب مصحفًا واحدًا، بل كتب عدة مصاحف.

فإن قيل: إن اللحن وقع في جميعها؛ فبعيد اتفاقهم على ذلك -أو في بعضها-، فهو اعتراف بصحة البعض، ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءة، وليس ذلك بلحن.

الوجه الثاني: على تقدير صحة الرواية؛ إن ذلك محمول على الرمز والإشارة، ومواضع الحذف، نحو: (الكتب)، و(الصابرين)، وما أشبه ذلك.

الثالث: أنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها؛ كما كتبوا: (لأاوضعوا)، (لأاذبحنه) -بألف بعد (لا)-، و(جزاؤ الظالمين) -بواو وألف-، و(بأييد) -بياءين-، فلو قرئ ذلك بظاهر الخط؛ لكان لحنًا.

وبهذا الجواب وما قبله جزم ابن أشته في «كتاب المصاحف»».

(١) في «طبعة البشائر»، و«طبعة الفاروق»: «داود»- بدال مهملة في آخره-!!

١٠٥- منكر - تقدم تخريجه في الأثر السابق.

داور[1] القطان)[2]، عن قتادة، عن نصر بن عاصم الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيى بن يعمر؛ قال: قال عثمان بن عفان -(رضي الله عنه-: إن)[3] في القرآن لحناً، وستقيمه العرب بألسنتها.

قال أبو بكر: هذا عبد الله بن فطيمة أحد كتَّابِ المصاحف.

١٠٦- حدثنا عمرو بن عثمان: حدثنا بقية، عن أرطاة؛ قال: حدثني ابن[4] عون؛ قال: ربما اختلف الناس في الأمرين[5]، وكلاهما حق.

١٠٧- حدثنا أبو حاتم ....

(١) تحرفت في «طبعة البشائر»، و«طبعة الفاروق» إلى: «داود»!

(٢) سقطت من «ش».

(٣) سقطت من «ش».

١٠٦- **مقطوع ضعيف** - تفرد به المصنف-.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن بقية بن الوليد مدلس، وقد عنعن.

وقد أعله المعلق على «طبعة الفاروق الحديثة» بابن عون!! وظنه أبا عون الأعور الأنصاري الشامي، وقد أتي من قبل حداثته وتسرعه، بل هو عبد الله بن عون؛ الإمام الثقة، من رجال «الصحيح».

(٤) في «ش»: «أبو».

(٥) في «ش»: «الأمر».

١٠٧- **موقوف ضعيف** - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٣/ ٥٦٢)، وأبو عمرو الداني في «المقنع» (ص١٢٠-١٢١) من طريق هارون بن موسى الأزدي العتكي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن عكرمة -هذا- لم يسمع من عثمان؛ قاله الداني.

الثانية: عكرمة الطائي -هذا- لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

والأثر ذكره السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨٣)، وزاد نسبته لابن الأنباري في كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان»، وابن أشتة في كتاب «المصاحف».

قال أبو عمرو الداني: «فإن قيل: فما معنى قول عثمان -رضي الله عنه- في آخر هذا الخبر: «لو كان الكاتب من ثقيف، والمملي من هذيل؛ لم توجد فيه هذه الحروف؟». =

السجستاني[١]: حدثنا عبيد بن عقيل، عن هارون، عن الزبير بن الخِرِّيت، عن عكرمة (الطائي)[٢]؛ قال: لما أُتيَ عثمان -رضي الله عنه- بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن، فقال: لو كان المملي من هذيل، والكاتب من ثقيف؛ لم يوجد فيه هذا.

١٠٨- حدثنا الفضل بن حماد الخَبْري: حدثنا خلاد -يعني: ابن خالد-:

= قلت: معناه: أي: لم توجد فيه مرسومة بتلك الصور المبنية على المعاني دون الألفاظ المخالفة لذلك؛ إذ كانت قريش من ولي نسخ المصاحف من غيرها، وقد استعملوا ذلك في كثير من الكتابة، وسلكوا فيها تلك الطريقة، ولم تكن ثقيف وهذيل مع فصاحتهما يستعملان ذلك، فلو أنهما وليتا من أمر المصاحف ما وليه من تقدم من المهاجرين والأنصار؛ لرسمتا جميع تلك الحروف على حال استقرارها في اللفظ، ووجودها في المنطق دون المعاني والوجوه؛ إذ ذلك هو المعهود عندهما، والذي جرى عليه استعمالهما.

هذا تأويل قول عثمان -عندي- لو ثبت وجاء مجيء الحجة، وبالله التوفيق».

(١) هو: سهل بن محمد بن عثمان النحوي المقرئ، صدوق فيه دعابة، من رجال أبي داود والنسائي.

(٢) ما بين قوسين سقط من «ش».

١٠٨- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، وهاك التفصيل:

أما شيخ المصنف؛ فقد قال السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٣٩) في مادة (الخبري)-بفتح الخاء المعجمة، وسكون الباء المنقوطة بنقطة واحدة في آخرها الراء المهملة-: «والمشهور بها: أبو العباس؛ الفضل بن حماد الخبري الحافظ ... روى عنه أبو بكر بن عبدان الشيرازي، وأبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني وغيرهما. وكان أحد الحفاظ، رحل وكتب وجمع وصنف المسند، وكان يعد من الأبدال، وهو ورع تقي، وسئل يعقوب بن سفيان عنه، فقال: ثقة، وكان معي بالشام».

وقد وقع اسمه مصحَّفاً في طبعتي «المصاحف» إلى «الخيري» -بتحتانيه-! فالله المستعان.

وزاد المعلق على «طبعة دار البشائر» ضغثاً على إبالة؛ فادعى أنه لم يجد ترجمة لشيخ المؤلف -الفضل بن حماد-!!

فإلى الله المشتكى من فساد أهل هذا الزمان، وتسلط هؤلاء على تراث السلف فضيعوه.

وخلاد بن خالد؛ هو: المقرئ، وهو صدوق؛ كما قال أبو حاتم الرازي، فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٨). =

= وزيد بن الحباب: صدوق؛ كما في «التقريب».

وأشعث؛ هو: ابن أبي الشعثاء؛ ثقة من رجال الستة.

وقد أجاب أهل العلم على كلام سعيد -هذا- جواباً شافياً كافياً:

قال ابن أشتة في «المصاحف»؛ كما في «الإتقان» (١/ ١٨٤): «وأما قول سعيد بن جبير: «لحن من الكاتب»؛ فيعني باللحن: القراءة واللغة؛ يعني: أنها لغة الذي كتبها وقراءته، وفيها قراءة أخرى».

وإليك التفصيل:

قوله: ﴿والصابئون﴾ رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية هي التأخير عما في حيز «إن» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك.

ومن قرأ: (والصابئين) لا إشكال فيها.

انظر: «الكشاف» (١/ ٦٦٠)، و«التبيان» للعكبري (١/ ٤٥٠-٤٥١)، و«شرح شذور الذهب» (ص٥٥).

وقوله: ﴿والمقيمين﴾ نصب على المدح، وتقديره: وأمدح المقيمين؛ وهو قول سيبويه والمحققين، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات؛ لبيان فضل الصلاة على غيرها.

ومن قرأ: ﴿والمقيمون﴾؛ فلا إشكال فيها، وهي في مصحف عبد الله، وهي قراءة مالك ابن دينار، والجحدري، وعيسى الثقفي، وهي قراءة غير متواترة.

انظر: «الكشاف» (١/ ٥٩٠)، و«التبيان» للعكبري (١/ ٤٠٧-٤٠٨)، و«شرح شذور الذهب» (ص ٥٤ - ٥٥).

وقوله: ﴿وَأَكُن مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ يقرأ بالجزم حملاً على المعنى؛ والمعنى: إن أخّرتني أكن. ومن قرأ: ﴿وأكون﴾ -بالنصب- عطفًا على ما قبله.

انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٤٤)، و«التبيان» للعكبري (٢/ ١٢٢٥)، و«زاد المسير» (٨/ ٢٧٨).

وقوله: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾: قرئت (إن) بالتخفيف، (هذان) بالألف، وتوجيهها: أن الأصل (إنَّ هذين)؛ فخففت (إن) بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فجيء بالألف، ونظيره: أنك تقول: (إن زيدًا لقائم)، فإذا خففت؛ فالأصح أن تقول: (إن زيد لقائم) على الابتداء والخبر، قال الله -تعالى-: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، وقرئت (إنَّ) بالتشديد و(هذان) بالألف، وهي مشكلة؛ لأن (إنّ) يجب إعمالها، فكان الظاهر الإتيان بالياء ... وقد أجيب عليها بأوجه:

أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وآخرين استعمال المثنى=

حدثنا زيد بن الحباب، عن أشعث، عن سعيد بن جبير؛ قال: في القرآن أربعة

=بالألف دائمًا، تقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان.

وآخرها: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد -وهو (هذا)-؛ جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرع عليه، واختار هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-.

وقرئت: (إنَّ هذين) -وهي تشديد النون من (إنَّ) و (هذين) بالياء-، وهي قراءة أبي عمرو البصري، وهي جارية على سَنَن العربية. «شرح شذور الذهب» (ص٤٦-٤٩).

وانظر: «الفتاوى» (١٥/ ٢٥٥)، و«الكشاف» (٣/ ٧٢)، و«رسم المصحف العثماني» (ص ١١١ - ١١٥).

اتخذ أعداء الإسلام من هذا الأثر والذي سبقه ذريعة للطعن في كتاب الله -تعالى-؛ بتقرير وقع اللحن فيه:

قال الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في «رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم ودوافعها ودفعها» (ص١١١-١١٥):

«هذه الشبهات مردودة بأمور:

أولاً: المعنى اللغوي لكلمة اللحن؛ فاللحن: اللغة، والقراءة. قال عمر -رضي الله عنه-: «إنا لنرغب عن كثير من لحن أبيّ»؛ يعني: لغة أبي، وكان عمر -رضي الله عنه- يقول: «أبيّ أقرؤنا»، وإنا لندع بعض لحنه؛ أي: قراءته.

ثانيًا: قياس العربية يصحح تلاوة هذه الكلمات بما رسمت به -وقد مرّ ذكرها جميعًا.

وثالث الأمور التي نرد بها طعن الطاعنين: مكانة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- من الحفاظ على كتاب الله، ومحله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، فهل يعقل أن يرى عثمان في المصحف لحنًا وخطأ، ثم يتركه ليتولى من يأتي بعده تغييره؟!

عثمان الذي تولّى جمع المصاحف مع سائر الصحابة الأخيار، وتحرّى في ذلك الدقة، والأمانة وكمال الضبط؛ رغبة منه في جمع الأمة على مصحف إمام، فلا يقع اختلاف في القرآن بينهم.. عثمان هذا الذي شأنه يرى في كتاب الله ثلمة فيتركها ليسدها من بعده! ثم؛ ما هذا التناقض الظاهر بين صدر النص: أحسنتم وأجملتم... أرى فيه شيئًا من لحن؟

كيف يصف نساخ المصحف بالإحسان والإجمال أولاً .. ثم يصف المصحف الذي نسخوه بأن فيه لحنًا ...؟ هل يقال للذين لحنوا في المصحف: أحسنتم وأجملتم ؟!

ألا إن مكانة عثمان ... والاضطراب بين صدر النص، وعجزه كل هذا يدعونا إلى الاعتقاد بأن صدور ذلك عن عثمان أمر بعيد عنه، مدسوس عليه».

أحرف لحن: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

١٠٩- حدثنا إسحاق بن وهب: حدثنا يزيد؛ قال: أخبرنا حماد، عن الزبير أبي خالد؛ قال: قلت لأبان بن عثمان: كيف صارت ﴿لَـٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ما بين يديها[1] وما خلفها رفع وهي نصب؟! قال: من قبل الكُتَّاب، كتب ما قبلها، ثم قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ فكتب ما قيل له.

١١٠- حدثنا ....

١٠٩- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٣١)، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ٦٨٠)، وعبد بن حميد وابن المنذر في «تفسيرهما»؛ كما في «الدر المنثور» (٥/ ١٢٨) من طرق عن حماد بن سلمة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الزبير أبا خالد[أ] مجهول العين والحال، فلم يرو عنه إلا حماد بن سلمة، ولم يوثقه إلا ابن حبان -على قاعدته-.

والأثر علَّقه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٤/ ٥٦٥) بصيغة التمريض.

(١) في «ش»: «وما يديها».

١١٠- موقوف صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٥٠٧/ ٧٦٩- تكملة)، وابن أبي شيبة في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٥/ ١٢٨)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٣/ ٥٦٣)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص١٢٢-١٢٣)-، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ٦٨٠-٦٨١)، والفراء في «معاني القرآن» (١/ ١٠٦ و٢/ ١٨٣)، وابن المنذر في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٥/ ١٢٨) كلهم عن أبي معاوية به.

وتابع أبا معاوية: عليُّ بن مُسهر، عن هشام به.

أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢٣١): حدثنا أحمد بن إبراهيم: حدثنا علي به.

قال السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨٢): «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين»[ب]. =

....

(أ) تحرفت كنيته في «مطبوع تاريخ المدينة» إلى: (أن خاله)!! فلتصحح.

(ب) قلت: وقد نقل الآلوسي -رحمه الله- في «روح المعاني» (١/ ٤٢) هذا التصحيح، ولم يعزه لأحد.

= وقال (١/ ١٨٤): «إسناده صحيح».

قلت: وهو كما قال، وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة:

نقل البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٥٤٨) عن أبي عبيد: «ونرى القراء لم يلتفتوا إلى مذاهب العربية في القراءة إذا خالف ذلك خط المصحف، ورأوا تتبع حروف المصاحف كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها».

قال ابن أشتة في «المصاحف»؛ كما في «الإتقان» (١/ ١٨٤) -وتبعه ابن جبارة -أحمد بن محمد- المقدسي في «شرح الرائية»: «معنى قولها: (أخطأوا)؛ أي: في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، والدليل على ذلك: أن ما لا يجوز مردود بإجماع وإن طال مدة وقوعه».

وقال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص١٢١-١٢٢): «فإن قيل: فما تأويل الخبر الذي رويتموه -أيضًا- عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه سأل عائشة -رضي الله عنها- عن لحن القرآن...؟

قلت: تأويله ظاهر؛ وذلك أن عروة لم يسأل عائشة فيه عن حروف الرسم التي تزاد فيها لمعنى، وتنقص منها لآخر؛ تأكيدًا للبيان، وطلبًا للخفة، وإنما سألها فيه عن حروف من القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه، على اختلاف اللغات التي أذن الله -عزوجل- لنبيه -عليه السلام- ولأمته في القراءة بها، واللزوم على ما شاءت منها، تيسيرًا لها، وتوسعة عليها، وما هذا سبيله، وتلك حاله؛ فعن اللحن والخطأ والوهم والزلل بمعزل؛ لفشوه في اللغة، ووضوحه في قياس العربية.

وإذا كان الأمر في ذلك كذلك؛ فليس ما قصدته فيه بداخل في معنى المرسوم، ولا هو من سببه في شيء، وإنما سمى عروة ذلك لحنًا، وأطلقت عائشة على مرسومه كذلك الخطأ: على جهة الاتساع في الإخبار، وطريق المجاز في العبارة؛ إذ كان ذلك مخالفًا لمذهبهما، وخارجًا عن اختيارهما، وكأنه الأوجه والأولى عندهما ، والأكثر والأفشى لديهما لا على وجه الحقيقة والتحصيل، فالقطع -لما بيّناه قبل- من جواز ذلك، وفشوّه في اللغة، واستعمال مثله في قياس العربية، مع انعقاد الإجماع على تلاوته كذلك دون ما ذهبا إليه: هو الذي يحمل عليه هذا الخبر، ويتأول فيه، دون أن يقطع به، على أن أم المؤمنين -رضي الله عنها- مع عظم محلها، وجليل قدرها، واتساع علمها، ومعرفتها بلغة قومها؛ لحّنت الصحابة، وخطّأت الكتبة، وموضعهم في الفصاحة والعلم باللغة موضعهم الذي لا يجهل ولا ينكر، هذا ما لا يسوّغ ولا يجوز. =

عمرو[(١)] بن عبد الله الأودي: حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ قال: سألت عائشة -رضي الله عنها- عن لحن القرآن: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ، وعن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ، (وعن قوله)[(٢)]: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ ، فقالت: يا ابن أختي! هذا عمل الكُتَّاب، أخطأوا في الكتاب.

= وقد تأول بعض علمائنا[(أ)] قول أم المؤمنين: (أخطأوا في الكتاب)؛ أي: أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة بجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز؛ لأنه ما لا يجوز مردود بإجماع وإن طالت مدة وقوعه، وعظم قدر موقعه. وتأول اللحن: أنه القراءة واللغة؛ كقول عمر -رضي الله عنه-: «أُبيٌّ أقرؤنا، وإنّا لندع بعض لحنه»؛ أي: قراءته، فهذا بيّن، وبالله التوفيق».

وقال الإمام محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٧/ ٦٨٤): «قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ ، وكذلك هو في مصحفه -فيما ذكروا-، فلو كان ذلك خطأً من الكاتب؛ لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابته، بخلاف ما هو في مصحفنا، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك؛ ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ، مع أن ذلك لو كان خطأً من جهة الخط؛ لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يعلّمون من علّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقّنوه الأمة تعليمًا على وجه الصواب.

وفي نقل المسلمين جميعًا ذلك قراءةً على ما هو به في الخط مرسومًا؛ أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب».

(١) تحرفت في «طبعة البشائر» إلى: «عُمَر» -بضم أوله، وفتح ثانيه-!! وهو خطأ صرف، والتصويب من «الأصول»، وكتب الرجال، وهو عمرو بن عبد الله بن حنش الأودي؛ ثقة من رجال ابن ماجه.

(٢) سقطت من «ش».

....

(أ) لعله يعني: ابن أشتة، كما تقدم.

انتزاع عثمان -رضي الله عنه- المصاحف[١]

١١١- حدثنا علي بن محمد الثقفي: حدثنا منجاب بن الحارث؛ قال: قال

---

(١) في «ش»: «المصحف».

١١١- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة (بعض أهل) طلحة، ولانقطاعه؛ فإن طلحة - نفسه- لم يدرك عثمان، فمن باب أولى أن لا يكون (بعض أهله) كذلك، والله أعلم.

وأبو المحياة؛ هو: يحيى بن يعلى التيمي[أ]؛ وهو ثقة من رجال مسلم.

وشيخ المصنف؛ هو: علي بن محمد بن سعيد بن هلال الثقفي الكوفي؛ قال أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» (٣/ ٣٥٠): « كوفي، قدم أصبهان ومات بها سنة (٢٨٢ هـ)، وكان يروي عن أحمد بن يونس ومنجاب وغيرهما؛ أحد الثقات».

وترجم له-أيضاً- أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: وكان مع ثقته ذا ديانة وصلاح، فقد هجر أخاه إبراهيم؛ لمذهبه الخبيث -التشيع-.

قال أبو الشيخ: « وكان علي- أخوه- قد هجره، وباينه لمذهبه».

وكذا قال السمعاني في «الأنساب» (٣/ ١٣٧).

وقد فات هذا كله المعلقين على «كتاب المصاحف» (ط دار البشائر، وط دار الفاروق)!

أما المعلق على «طبعة دار البشائر»؛ فقد عرف نفسه وقدره، وكفانا مؤنة الرد عليه، فقال: «لم أقف له على ترجمة».

لكن المصيبة في الآخر، الذي تشبع بما لم يعط، وادعى أنه حقق!! «كتاب المصاحف»، وبينه وبين التحقيق العلمي مفاوز تنقطع دونها أعناق الإبل، فإنه -لقصر باعه، وحداثته، وعدم نضجه في هذا العلم الشريف- لما وجد عند الخطيب في «تاريخه» اسم رجلين تشابها -في الظاهر- باسم شيخ المصنف؛ قال (ص١٣٣): «وعلي بن محمد الثقفي؛ فهو إما علي بن محمد بن علي الثقفي، وإما علي بن محمد بن نصير بن عرفة...».

وفاته أنه قد يكون غيرهما، ولو رجع إلى ترجمة (منجاب بن الحارث) من «تهذيب الكمال»؛ لوجده قد ذكر شيخ المصنف من تلاميذ (المنجاب)، ولوجد فيه تسمية جد (محمد بن علي الثقفي)، وبالتالي؛ يسقط الاحتمالان المذكوران آنفاً عند الخطيب، وهذا يعني: أنه لا بد من المزيد من البحث عن ترجمة شيخ المصنف، وهذا مالم يفعله!

....

(أ) وقد تصحفت نسبته هذه في (ط دار البشائر، وط الفاروق) إلى «التميمي!»؛ وهو خطأ صرف.

إبراهيم: حدثني أبو الحياة[١]، عن بعض أهل[٢] طلحة بن مصرف؛ قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر[٣].

(قال أبو بكر)[٤]: هذا إبراهيم بن يوسف السعدي، من ولد سعد بن أبي وقاص، روى عنه المنجاب كتاب «المبتدأ» عن زياد؛ وهو لا بأس به.

ما كتب عثمان -رضي الله عنه- من المصاحف

١١٢- حدثنا علي بن محمد الثقفي: حدثنا المنجاب[٥] بن الحارث؛ قال: حدثني قبيصة بن عقبة؛ قال: سمعت حمزة الزيات يقول: كتب عثمان أربعة مصاحف، فبعث بمصحف منها إلى الكوفة؛ فوُضِعَ عند رجل من مراد، فبقي حتى كتبت مصحفي عليه. (وحمزة القائل: كتبت مصحفي عليه)[٦].

---

(١) في «ش»: «أبو الحيا».

(٢) في «ش»: «آل».

(٣) وهذا الأثر على ضعفه مناقض لما صحّ عن عثمان -رضي الله عنه- أنه حرَّق المصاحف بعد نسخها في المصحف الإمام، ولم ينكر عليه جمهور الصحابة؛ بل أجمعوا على ذلك بعد ذلك.

(٤) ما بين القوسين سقط من «ش».

١١٢- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله؛ فإن حمزة وهو ابن حبيب الزيات من الطبقة السابعة؛ كما في «التقريب»، وهذا يعني: أنه من أتباع التابعين، ممن بينهم وبين كبار الصحابة -على الأقل- راويان فأكثر، والله أعلم.

والأثر ذكره عن المؤلف كل من الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢٠)، والسيوطي في «الإتقان» (١/ ٦٠).

(٥) في «ظ» كتبت كلمة: «المنجاب» في الهامش.

(٦) ما بين القوسين سقط من «ش».

ذكر أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص١٩): أن أكثر العلماء على أن عثمان -رضي الله عنه- لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن؛ فوجّه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، ثم قال: وهو الأصح، وعليه الأئمة.

=

١١٣- سمعت أبا حاتم السجستاني؛ قال: لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن؛ (كتب)[1] سبعة[2] مصاحف، فبعث واحداً إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر (إلى)[3] الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً.

١١٤- حدثنا زياد بن يحيى -أبو الخطاب الحساني-: (نا)[4] كثير -يعني:

= وذكر قولاً آخر، وهو: كتابة سبع نسخ: ووجه نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين.

ونقل أبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص٧٤) القول الثاني.

أما الزركشي في «البرهان» (١/ ٢٤٠)؛ فنقل القولين.

وأما الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٢٠)، والسيوطي في «الإتقان» (١/ ١٧١)، والقسطلاني في «لطائف الإشارات» (١/ ١٦٣)؛ فذكروا أن المشهور خمس نسخ.

١١٣- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله.

والأثر ذكره عن المصنف كل من:

- الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم»(١/ ١٧٦).
- الحافظ ابن حجر في «فتح الباري » (٩/ ٢٠).
- القسطلاني في «لطائف الإشارات»(ص٦٣-٦٤).
- السيوطي في «الإتقان» (١/ ٦٠).

وأورده أبو شامة المقدسي في «المرشد الوجيز» (ص٧٣) عن أبي حاتم سهل بن محمد ابن عثمان السجستاني -شيخ المصنف-.

(١) سقطت من (ط دار الفاروق) !

(٢) في «ش»: «سبع».

(٣) سقطت من (ط دار الفاروق) !

١١٤- موقوف ضعيف - أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٢١٥-٢١٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٧٠) - معلقاً- عن كثير بن هشام به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ عبد الأعلى بن الحكم مجهول الحال، فلم يذكروا عنه راوياً غير جعفر بن بُرقان -بضم الموحدة- وحصين بن عبد الرحمن، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٥/ ١٢٨)!

(٤) في (ط دار الفاروق): «الحسائي كثير»!!.

ابن هشام-: حدثنا جعفر: حدثنا عبد الأعلى بن الحكم الكلابي؛ قال: أتيت دار أبي موسى الأشعري، فإذا حذيفة بن اليمان وعبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري فوق إجّار[(١)] لهم، فقلت: هؤلاء -والله[(٢)]- الذين أريد، فأخذت أرتقي إليهم، فإذا غلام على الدرجة فمنعني، فنازعته، فالتفت إليَّ بعضهم، قال: خلِّ عن الرجل، فأتيتهم حتى جلست إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان، وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه.

فقال أبو موسى: ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة؛ فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان؛ فاكتبوه. فقال حذيفة: كيف بما صنعنا[(٣)]؟ والله ما أحد[(٤)] من أهل هذا البلد يرغب عن قراءة هذا الشيخ -يعني: ابن مسعود-، ولا أحد من أهل اليمن يرغب عن قراءة هذا الشيخ -يعني: أبا موسى الأشعري-. وكان حذيفة هو الذي أشار على عثمان -رضي الله عنه- بجمع المصاحف على مصحف واحد، ثم إن الصلاة حضرت، فقالوا لأبي موسى الأشعري: تقدم؛ فإنا في دارك، فقال: لا أتقدم بين يدي ابن مسعود، فتنازعوا ساعة، وكان ابن مسعود بين حذيفة وأبي موسى، فدفعاه حتى تقدم فصلى بهم[(٥)].

١١٥- حدثنا زياد بن أيوب: حدثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال:

---

(١) بالكسر والتشديد؛ وهو: السطح الذي ليس حوله صور.

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في «ش»: «صنعينا».

(٤) في «ش»: «أجد».

(٥) في هامش «ظ»: «آخر الجزء الأول من نسخة الأرموي».

١١٥- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة الرجل الشامي.

الثانية: مغيرة بن مقسم- بكسر الميم- الضبي- مولاهم- ثقة متقن؛ إلا أنه كان يدلس،=

قال رجل من أهل الشام: مصحفنا ومصحف أهل البصرة أحفظ من مصحف أهل الكوفة، قال: قلت: لمَ؟ قال: إن عثمان -رضي الله عنه- لما كتب المصاحف بلغه (قراءة)[1] أهل الكوفة على حرف عبد الله، فبعث به إليهم قبل أن يَعْرِض، وعرض مصحفنا ومصحف أهل البصرة قبل أن يبعث به[2].

قال جرير: وكان في قراءة عبد الله: (إنَّما وليُّكُمُ اللَّهُ ورسولُهُ والَّذين آمنُوا والَّذين[3] يُقيمونَ الصَّلاةَ).

١١٦- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا ابن[4] وهب؛ قال: سألت مالكاً عن

=ولا سيما عن إبراهيم النخعي؛ كما في «التقريب»، وقد عنعن كما ترى.

وقد قال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٢١٨): «عامة حديث مغيرة عن إبراهيم مدخول، عامة ما روي عن إبراهيم إنما سمعه من حماد (بن أبي سليمان) ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عُبيدة، وعن غيره»، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده.

ومع ذلك قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٠): «وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح إلى إبراهيم النخعي!».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣٦٣-ط دار هجر)[أ] ونسبه للمصنف.

وقول جرير -الأخير- سيكرره المصنف (رقم ١٨٣).

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «بها».

(٣) في «ع»: «الذين»، وفي «ظ» كتبت الواو ثم ضرب عليها، وإثبات الواو هو قراءة ابن مسعود؛ كما في الأثر (١٨٠)، والقراءة المتواترة بدون واو. الآية ٥٥ من سورة المائدة.

١١٦- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٨٦): «يحتمل أنه سأله عن المصحف الذي كتبه بيده، ويحتمل أن يكون سأله عن المصحف الذي تركه في المدينة، والله أعلم».

(٤) سقطت من «ش».

....

(أ) لكن وقع فيه: «عن جرير بن مغيرة!!»، وهو تحريف قبيح؛ فليصحح.

مصحف عثمان -رضي الله عنه-؟ فقال لي: ذهب.

١١٧- ذكر أبي عن أبي صالح الفراء وأحمد[١] بن جناب، عن الحكم بن ظهير، عن إسماعيل السدي، عن عبد خير؛ قال: خطب علي، فقال: أفضل الناس بعد النبي ﷺ: أبو بكر، وأفضلهم بعد أبي بكر: عمر، ولو شئت أن أسميَ الثالث؛ لسميته.

قال: فوقع في نفسي من قوله: «ولو شئت أن أسميَ الثالث لسميته»؛ فأتيت الحسن[٢] بن علي، فقلت: إن أمير المؤمنين خطب، فقال: (إن)[٣] أفضل الناس بعد النبي ﷺ: أبو بكر، وأفضلهم بعد أبي بكر: عمر، ولو شئت أن أسميَ الثالث: لسميته؛ فوقع في نفسي، فقال الحسن[٢]: قد وقع في نفسي كما وقع في نفسك؛ فسألته، فقلت: يا أمير المؤمنين! من الذي لو شئت (أن تسميه)[٤] لسميته؟ قال: المذبوح كما تذبح البقرة -أو كما قال-.

١١٧- موقوف ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

وهذا سند ضعيف جداً؛ الحكم بن ظهير -هذا-: متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين.

وهذا الحديث يؤيد بدعته.

لكن قول علي -رضي الله عنه- الأول صحيح بما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٢٠/ ٣٦٧١) عن محمد بن الحنفية؛ قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

وانظر غير مأمور: «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (١/ ٧٩-٨٠ و٣٠٠-٣١٢).

(١) في «ش»: «أو أحمد».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «الحسين».

(٣) سقطت من «ش».

(٤) ما بين قوسين سقط من «ش»، وفي (ط دار الفاروق): «أن لسميته!»؛ وهو خطأ ظاهر.

إطلاق عثمان -رضي الله عنه- القراءة على غير مصحفه

١١٨- حدثنا عثمان بن هشام بن دلهم: حدثنا إسماعيل (بن)[١] الخليل، عن علي بن مسهر، عن إسماعيل بن أبي خالد؛ قال: لما نزل أهل مصر الجحفة[٢] يعاتبون عثمان -رضي الله عنه-؛ صَعِدَ عثمان المنبر، فقال: جزاكم الله يا أصحاب محمد! عني شرّاً؛ أذعتم السيئة، وكتمتم الحسنة، وأغريتم بي سفهاء الناس، أيكم يأتي هؤلاء القوم؛ فيسألهم: ما الذي نقموا؟ وما الذي يريدون؟! -ثلاث مرات، لا يجيبه أحد-، فقام علي -رضي الله عنه-، فقال: أنا، فقال عثمان: أنت أقربهم رحماً وأحقهم بذلك، فأتاهم، فرحبوا به وقالوا: ما كان يأتينا أحد أحب إلينا منك، فقال: ما الذي نقمتم؟ قالوا: نقمنا أنه محا كتاب الله -عز وجل-، وحمى الحمى، واستعمل أقرباءه، وأعطى مروان مئتي ألف، وتناول أصحاب النبي ﷺ!!

فرد عليهم عثمان -رضي الله عنه-: أما القرآن؛ فمن عند الله، إنما نهيتكم؛ لأني خفت عليكم الاختلاف، فاقرءوا على أي حرف شئتم.

١١٨- منكر - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن إسماعيل لم يدرك عثمان، وباقي رجاله ثقات معروفون من رجال «التهذيب»؛ غير شيخ المصنف، فقد ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٣/ ١٦٨/ ٦٠٠٩) برواية جمع من الحفاظ عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[أ].

وفي المتن نكارة، وهي قوله: «فاقرؤوا على أي حرف شئتم»؛ لأن عثمان وحّد الأمة على مصحفه الذي كتبه، ووزعه على الأمصار واستقر الأمر على ذلك.

(١) سقطت من «ش».

(٢) بضم الجيم، ثم سكون المهملة: قرية قريبة من ساحل البحر الأحمر، وهي ميقات أهل الشام ومصر، وهي اليوم بموضع يسمى (رابغ).

....

(أ) وعليه؛ فقول محقق «المصاحف- ط دار البشائر»: «لم أجد له ترجمة!»؛ قصور واضح.

وأما الحمى؛ فوالله ما حميته لإبلي ولا غنمي، وإنما حميته لإبل الصدقة؛ لتسمن، وتصلح، وتكون[١] أكثر ثمناً للمسلمين[٢].

وأما قولكم: إني أعطيت مروان مئتي ألف؛ فهذا بيت مالهم، فليستعملوا[٣] عليه من أحبوا.

وأما قولكم[٤]: تناول أصحاب النبي ﷺ؛ فإنما (أنا)[٥] بشر، أغضب وأرضى، فمن ادَّعى قِبَلِي حقاً -أو مظلمة-؛ فهذا أنا؛ فإن شاء قود، وإن شاء عفا[٦]، وإن شاء أرضي، فرضي الناس واصطلحوا ودخلوا المدينة، وكتب بذلك إلى أهل البصرة وأهل الكوفة، فمن لم يستطع أن يجيء؛ فليوَكِّلْ وكيلاً[٧].

---

(١) في «ش»: «ليسمن ويصلحهن وتكن».

(٢) في «ش»: «للمساكين».

(٣) في «ش»: «فيستعملوا».

(٤) في «ع»: «قولهم».

(٥) سقطت من «ش».

(٦) في «ش»: «فمن شاء قود، ومن شاء عفو».

(٧) في هامش «ظ»: «آخر الأول من نسخة الحارثي المنقول عنها سماع الشيخ مجد الدين علي بن أحمد».

وفي «ش»: «آخر الجزء الأول، يتلوه -إن شاء الله تعالى- الإمام الذي كتب منه عثمان المصاحف، وهو مصحفه، وصلّى الله على سيدنا محمد النبي، وآله أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

الإمام الذي كتب منه عثمان -رضي الله عنه- المصاحف وهو مصحفه[(١)]

١١٩- حدثنا يونس بن حبيب، عن قتيبة بن مهران: حدثنا إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن مسلم بن جماز[(٢)] الزهري؛ قالا: سمعنا خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم يذكر: أنه قرأ مصحف عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، فوجد فيه[(٣)] مما يخالف مصاحف أهل المدينة اثني عشر حرفًا؛ منها:

في البقرة: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ بغير ألف[(٤)].

---

(١) في «ش» قبل هذا العنوان ما نصه: «الجزء الثاني من «كتاب المصاحف» تصنيف أبي بكر عبدالله بن سليمان -(أبي)[(أ)] داود -بن الأشعث السجستاني، رواية أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم البزاز، المعروف بابن الأدمي عنه، رواية[(ب)] أبي جعفر -محمد بن أحمد بن محمد ابن عمر بن الحسن بن المسلمة المعدل عنه، رواية القاضي الإمام الأوحد العالم أبي الفضل محمد ابن عمر يوسف الأرموي عنه: «بسم الله الرحمن الرحيم»».

١١٩- ضعيف جدًا - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف جداً؛ خالد بن إياس هذا -مع أنه إمام المسجد النبوي!!- متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

وسيكرره المصنف بإسناد آخر عن إسماعيل.

والأثر أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٥٦-١٥٧/ ٧١٧): حدثنا إسماعيل ابن جعفر: أن أهل الحجاز وأهل العراق اختلفت مصاحفهم في هذه الحروف: (وذكره)، فجعله من قول إسماعيل.

(٢) في «ش»: «جمان».

(٣) سقطت من «ش».

(٤) قرأ نافع وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: ﴿وأوصى﴾؛ بهمزة مفتوحة صورتها ألف، مع تخفيف الصاد، وقرأ الباقون: ﴿ووصّى﴾؛ بدون همزة مع تشديد الصاد. =

....

(أ) سقطت من «الأصل».

(ب) في الأصل: «رواة».

وفي آل عمران: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]؛ بالواو[1].

وفي المائدة: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ [المائدة: ٥٣]؛ بواو[2].

وفيها -أيضاً-: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ بدال واحدة[3].

= انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٢-٢٢٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٢٨)، و«الغاية» (ص ١٠٨)، و«المغني» (١/ ١٩٦)، و«الكشف» (١/ ٢٦٥).

قال الداني في «المقنع» (ص١٠٦): «وفي مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿**وأوصى بها**﴾ بألف بين واوين.

وقال أبو عبيد: وكذلك رأيتها في الإمام مصحف عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وفي سائر المصاحف ﴿وَوَصَّى﴾ بغير ألف».

(١) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: ﴿**سارعوا**﴾؛ بدون واو، وقرأ الباقون: ﴿**وسارعوا**﴾؛ بواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٢)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٥٨)، و«الغاية» (ص١٢٩)، و«الكشف» (١/ ٣٥٦)، و«المقنع» (ص١٠٦)، و«السبعة» (ص ٢١٦).

(٢) في «ش»: «بالواو». قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير المكي، وابن عامر الدمشقي: ﴿**يقول**﴾؛ بدون واو، وقرأ الباقون: ﴿**ويقول**﴾؛ بواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٤)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٢)، و«المغني» (٢/ ١٩-٢٠)، و«الإتحاف» (ص ٢٠١)، و«الكشف» (١/ ٤١١-٤١٢)، و«السبعة» (ص ٢٤٥).

قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١٠٧): «في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ بغير واو قبل ﴿يَقُولُ﴾، وفي مصاحف أهل الكوفة والبصرة، وسائر العراق: ﴿وَيَقُولُ﴾؛ بواو».

(٣) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: ﴿**يرتدد**﴾؛ بدالين، وقرأ الباقون: ﴿**يرتد**﴾؛ بدال واحدة مشددة.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٥)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٢)، و«المغني» (٢/ ٢٠-٢١)، و«الإتحاف» (ص٢٠٥)، و«الغاية» (ص١٤٠)، و«الكشف» (١/ ٤١٢)، و«السبعة» (ص٢٤٥).

قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١٠٧): «في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿**من يرتدد منكم**﴾؛ بدالين.

قال أبو عبيد: وكذا رأيتها في الإمام بدالين.

وفي سائر المصاحف: ﴿**يرتد**﴾؛ بدال واحدة».

وفي براءة: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِداً﴾ [التوبة: ١٠٧]؛ بواو[1].

وفي الكهف: ﴿لأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنْقَلَباً﴾ [الكهف: ٣٦]؛ واحد[2].

وفي الشعراء: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى العَزِيزِ﴾ [الشعراء: ٢١٧]؛ بالواو[3].

وفي المؤمن: ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾ [غافر: ٢٦][4].

وفي الشورى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ بالفاء[5].

---

(١) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: **﴿الذين﴾**؛ بدون واو، وقرأ الباقون: **﴿والذين﴾**؛ بواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٠٩)، و«الإتحاف» (ص٢٤٤)، و«السبعة» (ص ٣١٨)، و«الكشف» (١/ ٥٠٧)، و«الغاية» (ص ١٦٧).

(٢) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير المكي، وابن عامر الدمشقي: **﴿منهما﴾**؛ بميم بعد الهاء- على التثنية-، وقرأ الباقون: **﴿منها﴾**؛ بحذف الميم -على الإفراد-.

انظر: «النشر» (٢/ ٣١٠-٣١١)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٣٦)، و«الإتحاف» (ص ٢٩٠)، و«السبعة» (ص ٣٩٠)، و«الكشف» (٢/ ٦٠)، و«الغاية» (ص١٩٥).

(٣) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: **﴿فتوكل﴾**؛ بالفاء، وقرأ الباقون: ﴿وتوكل﴾؛ بالواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٦)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٦٦)، و«الإتحاف» (ص٣٣٤)، و«السبعة» (ص٤٧٣)، و«الكشف» (٢/ ١٥٣)، و«الغاية» (ص ٢٢٥).

(٤) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان- وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الدمشقي: **﴿وأن يظهر﴾**، وقرأ الباقون: **﴿أو أن يظهر﴾**.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٥)، و«شرح طيبة النشر» (ص٣٨٩)، و«الإتحاف» (ص٣٧٨)، و«السبعة» (ص٥٦٩)، و«الكشف» (٢/ ٢٤٣)، و«حجة القراءات» (ص ٦٢٩)، و«المقنع» (ص١١٠).

(٥) قرأ نافع وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: **﴿وما أصابكم من مصيبة بما كسبت﴾**؛ بدون فاء، وقرأ الباقون: **﴿فبما كسبت﴾**؛ بالفاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٩٠)، و«الإتحاف» (ص ٣٨٣-٣٨٤)، و«السبعة» (ص ٥٨١)، و«الكشف» (٢/ ٢٥١)، و«حجة القراءات» (ص ٦٤٢)، و«المقنع» (ص١١٠).

وفي الزخرف: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]؛ بغير هاء[١].

وفي الحديد: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]؛ بهو[٢].

وفي الشمس وضحاها: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٥]؛ بالواو[٣].

١٢٠- حدثنا أحمد بن إبراهيم بن المهاجر[٤]؛ قال: نا سليمان بن داود

---

(١) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي، وحفص عن عاصم: ﴿**تشتهيه**﴾، وقرأ الباقون: ﴿**تشتهي**﴾؛ بدون هاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٧٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٩٢)، و«الإتحاف» (ص ٣٨٧)، و«السبعة» (ص ٥٨٨-٥٨٩)، و«الكشف» (٢/ ٢٦٢)، و«حجة القراءات» (ص ٦٥٤)، و«الغاية» (ص٢٥٨).

قال أبو عبيد؛ كما في «المقنع» (ص١١١): «وبهائين رأيته في الإمام، وفي سائر المصاحف: ﴿**تشتهي**﴾؛ بهاء واحدة».

وقوله -هذا- معارض بما في مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿**تَشْتَهِيهِ**﴾، وهو مرجح على قول أبي عبيد لتواتر القراءتين!

(٢) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: ﴿**فإن الله الغني الحميد**﴾؛ بدون (هو)، وقرأ الباقون بإثباتها: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٤)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٤٠٣)، و«الإتحاف» (ص٤١١)، و«السبعة» (ص٦٢٧)، و«الكشف» (٢/ ٣١٤)، و«الغاية» (ص ١٧١)، و«حجة القراءات» (ص ٧٠٢)، و«المقنع» (ص ١١٢).

(٣) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن عامر الدمشقي: ﴿**فلا يخاف عقباها**﴾؛ بالفاء، وقرأ الباقون: ﴿**ولا يخاف**﴾؛ بالواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٤٠١)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٤٢١)، و«الإتحاف» (ص٤٤٠)، و«السبعة» (ص٦٨٩)، و«الكشف» (٢/ ٣٨٢)، و«الغاية» (ص٢٩٣)، و«حجة القراءات» (ص٧٦٦).

١٢٠- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ شيخ المصنف؛ لم أجد له ترجمة.

وخالد بن إلياس -المتروك- توبع كما ترى، تابعه ابن جماز وهو القارىء المشهور، من تلاميذ القارىء أبي جعفر المدني.

(٤) في «ش»: «المهاجري».

الهاشمي: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن خالد بن إلياس بن صخر بن أبي الجهم[١] العدوي، وسليمان بن مسلم بن جماز: إن هذه الحروف مكتوبة في مصحف عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وهي تخالف قراءة أهل المدينة ومصاحفهم، وهي اثنا عشر حرفاً:

في سورة البقرة: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾؛ بغير ألف.

وفي سورة آل عمران: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾؛ الواو[٢] ثابتة فيها.

وفي سورة المائدة: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ الواو ثابتة في يقول.

وفيها[٣] -المائدة- (أيضاً)[٤]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾؛ بدال[٥] واحدة.

وفي سورة براءة: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً﴾؛ الواو ثابتة في الذين.

وفي الكهف: ﴿لأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنْقَلَباً﴾؛ ليست منهما.

وفي سورة الشعراء: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ﴾؛ (مكتوبة)[٦] بالواو.

وفي (حم)[٦] المؤمن: ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ﴾؛ «أو» (مكتوبة)[٦] بالألف.

وفي حم الشورى: ﴿(مِن مُّصِيبَةٍ)[٦] فَبِمَا كَسَبَتْ﴾؛ (مكتوبة)[٦] بالفاء.

وفي حم الزخرف: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ﴾ («تشتهي» مكتوبة)[٦] بغير هاء.

---

(١) في «ش»: «الجهيم».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «بالواو».

(٣) في «ع»: «وفي».

(٤) سقطت من «ش».

(٥) في «ش»: «بواو».

(٦) سقطت من (ط دار الفاروق).

وفي (سورة)[1] الحديد: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾؛ «بهو» مكتوبة ثابتة.

وفي ﴿(و)[2] الشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾: ﴿وَلاَ يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾؛ (ولا) بالواو، وليست بالفاء.

١٢١- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن[3]: نا بشار بن أيوب؛ قال: حدثني أسيد بن يزيد؛ قال: في مصحف عثمان (بن عفان)[4] -رضي الله عنه-: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[5]؛ ثلاثتهن بغير ألف[6].

---

(١) سقطت من (ط دار الفاروق).

(٢) زيادة من «ش».

١٢١- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: من دون أسيد لم أجد لهم ترجمة بعد طول بحث، وأسيد- المذكور- ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١٦-٣١٧)، وابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٥٤)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠/ ٦١٣) ونسبه للمؤلف وحده.

(٣) في «ش»: «الحسين».

(٤) زيادة من «ع».

(٥) الآية رقم: ٨٥ و٨٧ و٨٩ من سورة (المؤمنون).

(٦) قلت: وقعت هذه الآية ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ في ثلاثة مواضع، اتفق القراء قاطبة على حذف الألف من الموضع الأول، واختلفوا في الموضعين الأخيرين:

فقرأ أبو عمرو ويعقوب -البصريان- بإثبات ألف الوصل قبل اللام فيهما، ورفع الهاء من لفظ الجلالة فيهما ، وكذلك رسما في المصاحف البصرية.

وقرأ الباقون: ﴿لله﴾؛ بغير ألف وخفض الهاء، وكذا رسما في مصاحف الحجاز والشام والعراق.

وانظر: «النشر» (٢/ ٣٢٩)، و«السبعة» (ص٤٤٧)، و«الإقناع» لابن باذش (٢/ ٧٠٩)، و«حجة القراءات» (ص٤٩٠)، و«سراج القارئ المبتدئ» (ص ٣٠٠).

١٢٢- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن: نا بشار بن أيوب؛ قال: حدثني أسيد بن يزيد: أن في مصحف عثمان (بن عفان)[١]: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]؛ ليس فيها ألف[٢].

١٢٣- نا أبو حاتم السجستاني: نا يعقوب،عن بشار -يعني: الناقط-، عن أسيد؛ قال: في مصحف عثمان: ﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ بغير ألف.

١٢٤- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن: نا بشار بن أيوب؛ قال: سمعت أسيداً[٣] يقول: ﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾؛ في مصحف ابن عفان ثلاثة

١٢٢- إسناده ضعيف كسابقه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٢٤٢) ونسبه للمؤلف، وزاد نسبته -أيضاً- للخطيب البغدادي في «تالي التلخيص».

(١) زيادة من «ع».

(٢) قرأ أبو عمرو البصري بألف بعد شين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها، واتفقوا على الحذف وقفاً اتباعاً للمصحف.

«النشر» (٢/ ٢٩٥)، و«الإتحاف» (ص٢٦٤)، و«حجة القراءات» (ص٣٥٩)، و«الإقناع» لابن باذش (٢/ ٦٧١)، و«سراج القارئ المبتدئ» (ص٢٥٨).

١٢٣- إسناده ضعيف كسابقه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٧١٩) ونسبه للمؤلف فقط.

وقد تقدم (ص ٢٥١) ذكر أوجه القراءات في هذه الآية.

١٢٤- إسناده ضعيف كسابقه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٥٩٤) ونسبه للمؤلف فقط.

قلت: لكن القراءة المتواترة التي اتفق عليها القراء في الموضع الأول: ﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

وفي الموضع الثاني: ﴿فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وفي الموضع الثالث: ﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

(٣) في «ظ»: «أسيد».

أحرف[١].

١٢٥- حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين بن حفص؛ قال: حدثنا خلاد:

---

(١) قال أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٢٠٠): «هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الأمصار ليست كتلك الزوائد التي ذكرناها في البابين الأولين؛ لأن هذه مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان -رضي الله عنه-، ثم بعث إلى كل أفق مما نسخ بمصحف، ومع هذا فإنها لم تختلف في كلمة تامة ولا في شطر منه، وإنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم؛ كالواو، والفاء، والألف، وما أشبه ذلك؛ إلا الحرف الذي في الحديد وحده، قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ ، فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرين (هو)، وأما سائرها؛ فعلى ما أعلمتك، ليس لأحد إنكار شيء منها ولا جحده، وهي كلها عندنا كلام الله، والصلاة بها تامة».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٢٧٨-٢٧٩): «وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان -وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا- هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه، وأن كل ما روي من القرآن في الآثار عن النبي ﷺ، أو عن أُبي، أو عمر بن الخطاب، أو عائشة، أو ابن مسعود، أو ابن عباس، أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور لا يقطع بشيء من ذلك على الله -عز وجل-؛ ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد.

وإنما حل مصحف عثمان -رضي الله عنه- هذا المحل؛ لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه، وبالله التوفيق.

ويبين لك هذا: أن من دفع شيئًا مما في مصحف عثمان؛ كفر، ومن دفع ما جاء في هذه الآثار وشبهها من القرآن؛ لم يكفر».

١٢٥- إسناده ضعيف - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٦١) من طريق أبي نعيم- الفضل بن دكين- الملائي: ثنا عيسى به.

قلت: رجاله ثقات؛ غير صبيح- هذا-، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٤٩) ولم يزد على ما هو مذكور في هذا الإسناد؛ فهو مجهول- والله أعلم-[أ]. =

....

(أ) وقد أعل هذا الأثر المعلق على (ط دار البشائر) بعلة عجيبة غريبة، فقال: «إسناده فيه صبيح، وقد قال عنه أبو خيثمة وابن معين: «خبيث كذاب!!».

قلت: وهذا وهم شنيع؛ فإن صبيحاً راوي حديثنا هذا ليس هو -بيقين- من كذبه ابن معين؛ فاشتبه عليه الاسمان، واختلط في ذهنه الرسمان، والله المستعان.

حدثنا عيسى بن عمر الهمداني؛ قال: أخبرني محمد بن عبيد الله، عن صبيح، عن عثمان: أنه سمعه يقرأ: (ولتكُن منكُم أُمَّةٌ يَدعونَ إلى الخيرِ ويأْمُرُونَ بالمعرُوفِ وينْهَوْنَ عنِ المنكرِ ويسْتَعِينُونَ اللَّهَ على ما أَصابَهُم وأُوْلَـٰئِكَ هُمُ المفلحونَ).

١٢٦- حدثنا أحمد بن محمد: حدثنا خلاد؛ قال: سمعت سفيان الثوري يسأله عن هذا الحديث.

اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من[1] الإمام

١٢٧- حدثنا محمد بن يحيى الخنيسي[2]: حدثنا خلاد بن خالد المقرىء، عن علي بن حمزة الكسائي؛ قال: اختلاف أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة:

فأما أهل المدينة؛ فقرؤوا في البقرة: ﴿وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾.

= والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٧١٧) وزاد نسبته لعبد بن حميد في «تفسيره»، وابن الأنباري في «المصاحف».

وهذه القرآة شاذة لم تصح، وقد خالفت الرسم العثماني المعروف، وخالفت القراءة المتواترة المعهودة:

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

١٢٦- **إسناده ضعيف** - انظر التخريج السابق.

(١) في «ش»: «منها».

١٢٧- **مقطوع حسن** - تفرد به المصنف.

قلت: وقد تقدم ذكر اختلاف القراء في هذه الآيات تحت حديث (١١٩)، وسيأتي تفصيل الباقي.

(٢) في «ش»: «الحسني».

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿وَوَصَّى (بِهَا)[(١)]﴾؛ بغير ألف.

وأهل المدينة في آل عمران: ﴿سَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾؛ (بغير واو)[(١)]، وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿وَسَارِعُواْ﴾؛ بواو.

ويقول أهل المدينة في (المائدة)[(١)]: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ﴾؛ بدالين.

ويقول أهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿من يرتد﴾؛ بدال واحدة[(٢)].

الأنعام: أهل المدينة وأهل البصرة: ﴿لئن أنجيتنا﴾.

وأهل الكوفة: ﴿لئن أنجانا﴾[(٣)].

وبراءة: أهل المدينة: ﴿الذين اتخذوا مسجداً ضراراً﴾؛ بغير واو.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿والذين اتخذوا مسجداً﴾؛ بواو.

وأهل المدينة في الكهف: ﴿خيراً منهما﴾.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿خيرًا منها منقلباً﴾.

الشعراء: أهل المدينة: ﴿فتوكل﴾.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿وتوكل﴾؛ بالواو.

والمؤمن[(٤)]: أهل المدينة: ﴿وأن يظهر في الأرض﴾؛ بغير ألف.

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «واحد».

(٣) في «ش»: «أنجينا».

قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ١٠٧): «في مصاحف أهل الكوفة: ﴿لئن أنجانا من هذه﴾؛ بياء من غير تاء، وفي سائر المصاحف: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ بالياء والتاء».

وانظر: «السبعة» (ص ٢٥٩)، و«حجة القراءات» (ص ٢٥٥)، و«النشر» (٢/ ٢٥٩)، و«الاتحاف» (ص٢١٠).

(٤) سقطت من (ط دار الفاروق).

وأهل البصرة وأهل الكوفة: ﴿**أو أن يظهر**﴾؛ بألف.

وفي ﴿**عسق**﴾: أهل المدينة: ﴿**وما أصابكم من مصيبة بما كسبت**﴾.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿**فبما**﴾؛ بفاء.

والزخرف: أهل المدينة ﴿**فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ**﴾؛ بهاءين.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿**ما تشتهي الأنفس**﴾؛ بهاء واحدة.

والحديد: أهل المدينة: ﴿**(وَمَن يَتَوَلَّ)**[1] **فَإِنَّ اللَّهَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ**﴾؛ بغير هو.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ**﴾، بهو.

والشمس وضحاها: أهل المدينة: ﴿**فلا يخاف**﴾؛ بالفاء.

وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿**ولا يخاف عقباها**﴾؛ بالواو.

وفي الأنبياء: أهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**قل ربي يعلم**﴾.

أهل الكوفة: ﴿**قال ربي يعلم**﴾[2].

وفي سورة الجن: اختلفوا كلهم فيها: ﴿**قال إنما أدعو ربي**﴾، يقولون: ﴿**قال**﴾، و﴿**قل**﴾[3].

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) الآية (٤) من سورة الأنبياء.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص عن عاصم: ﴿**قال**﴾؛ بألف -على الخبر-.

والباقي: ﴿**قل**﴾؛ بغير ألف -على الأمر-.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٤٩ - ٣٥٠)، و«الاتحاف» (ص ٣٠٩)، و«السبعة» (ص ٤٢٨)، و«الغاية» (ص ٢١٠)، و«حجة القراءات» (ص ٤٦٥).

(٣) قرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة: ﴿**قل**﴾؛ بغير ألف، على الأمر.

وقرأ الباقون: ﴿**قال**﴾؛ بالألف -على الخبر-.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٩٢)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٤١٠)، و«الاتحاف» (ص ٤٢٦)، و«السبعة» (ص ٦٥٧)، و«حجة القراءات» (ص ٧٢٩ - ٧٣٠)، و«الكشف» (٢/ ٢٤٢).

وفي[١] بني إسرائيل: ﴿**قال سبحان ربي**﴾ و﴿**قل سبحان ربي**﴾[٢].

وفي المؤمنون: ﴿**قال كم لبثتم**﴾ و﴿**قل كم لبثتم**﴾[٣].

أهل المدينة وأهل الكوفة (قرءوا)[٤]: (للّه للّه للّه) ثلاثتهن.

وأهل البصرة واحد (للّه)، واثنان (اللّه اللّه) بالألف[٥].

والأحقاف: أهل الكوفة ﴿**ووصينا الإنسان بوالديه إحسانًا**﴾.

وأهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**حُسناً**﴾؛ بغير ألف[٦].

---

(١) في «ش»: «في».

(٢) الآية (٩٣) من سورة الإسراء.

قرأ ابن كثير، وابن عامر الشامي: ﴿**قال**﴾؛ بالألف؛ -على الخبر-، وكذا هو في مصاحف أهل مكة و الشام.

وقرأ الباقون: ﴿**قل**﴾؛ بغير ألف؛ على الأمر، وكذا هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٩)، و«شرح طيبة النشر» (ص٣٣٤)، و«الإتحاف» (ص ٢٨٦)، و«السبعة» (ص٣٨٥)، و«الكشف» (٢/ ٥٢)، و«حجة القراءات» (ص٤١٠-٤١١)، و«الغاية» (ص١٩٣).

(٣) الآية رقم (١١٢).

قرأ ابن كثير المكي، وحمزة، والكسائي -الكوفيان-: ﴿**قل**﴾؛ بغير ألف؛ -على الأمر-.

وقرأ الباقون: ﴿**قال**﴾؛ بالألف -على الخبر-.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٥٩)، و«الإتحاف» (ص٣٢١)، و«السبعة» (ص ٤٤٩)، و«الكشف» (٢/ ١٣٢)، و«حجة القراءات» (ص٤٩٣).

(٤) زيادة من «ش».

(٥) تقدم بيان وجوه القراءات فيها عند حديث (١١٩).

(٦) الآية (١٥) من سورة الأحقاف.

قرأ الكوفيون: ﴿**إحسانًا**﴾؛ بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء، وإسكان الحاء، وفتح السين وألف بعدها، وكذلك هي في مصاحف الكوفة.

وقرأ الباقون: ﴿**حُسناً**﴾؛ بضم الحاء، وإسكان السين من غير همزة ولا ألف، وكذلك هي في مصاحفهم.

انظر: «النشر»: (٢/ ٣٧٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٩٤)، و«الإتحاف» (ص ٣٩١)، و«السبعة» (ص ٥٩٦)، و«الكشف» (٢/ ٢٧١)، و«حجة القراءات» (ص ٦٦٣).

﴿يس﴾: أهل الكوفة: ﴿**وما عملت**﴾؛ بغير هاء.

وأهل المدينة وأهل البصرة[١]: ﴿**عملته أيديهم**﴾؛ بالهاء[٢].

الذين كفروا: ((هل ينظرون)[٣] إلا الساعة أن (تـأتهم)[٤] بغتـة)[٥] قـراءة أهل مكة وفي مصاحفهم[٦]، وأهل الكوفة كمثل[٧]، ولم أسمـع أحـداً مـن أهـل الكوفة يقرؤها هكذا[٨]، وأهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**أن تأتيهم**﴾[٩].

وفي النساء: في مصـاحف أهـل الكوفـة: (والجـار (ذا)[١٠] القربـى والجـار الجنب)، وكان بعضهم يقرؤها كذلك، ولست أعرف واحداً[١١] يقرؤها اليوم إلا

---

(١) في «ش»: «وأهل البصرة وأهل الكوفة».

(٢) الآية (٣٥) من سورة يس.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة عن عاصم -وهؤلاء كلهم كوفيون-: ﴿**عملت**﴾؛ بغير هاء ضمير، وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك.

وقرأ الباقون -ومنهم حفص عن عاصم (كوفي)-: ﴿**عملته**﴾؛ بالهاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٨١ - ٣٨٢)، و«الإتحـاف» (ص ٣٦٥)، و«السبعة» (ص ٥٤٠)، و«الكشف» (٢/ ٢١٦)، و«حجة القراءات» (ص ٥٩٨).

(٣) ما بين القوسين سقط من «ش».

(٤) في الأصول: «أن تأتيهم»، وهي القراءة المتواترة.

(٥) آية (١٨) من سورة محمد.

(٦) قال ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٧٠): «﴿**أن تأتهم**﴾ قراءة أهل مكـة، فيمـا حكـاه أبو جعفر الرؤاسي، وهو شيخ الكسائي والفراء».

وذكر أبو عمــرو الداني في «المقنـع» (ص١١١) عـن الكسائي قولـه: «ذلـك كذلـك في مصاحف أهل الكوفة خاصة».

(٧) في «ش»: «وفي مصاحف أهل الكوفة».

(٨) في «ش»: «كذا».

(٩) اتفق القراء قاطبة على قراءتها بالياء: ﴿**أن تأتيهم**﴾.

(١٠) سقطت في «ش».

(١١) في «ش»: «أحدًا».

﴿ذي القربى﴾.

وفي ﴿هل أتى﴾: أهل المدينة وأهل الكوفة[١]: ﴿قواريـرًا قواريـرًا﴾[٢]؛ كلاهما بالألف، وأهل البصرة: الأولى بالألف، والأخرى بغير الألف[٣].

الحج: أهل البصرة: ﴿ولؤلـؤاً﴾؛ يثبتون الألف فيهما، ويطرحونها في سورة الملائكة ﴿ولؤلؤ﴾، وأهل الكوفة[٤] وأهل المدينة: يثبتون الألف فيهما[٥].

---

(١) في «ش»: «وأهل الحجاز».

(٢) في «ش» بحذف الألف.

(٣) الآية (١٥ و١٦) من سورة الإنسان.

اختلف القراء في (كانت قواريرا) -الأولى-:

فقرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير المكي، والكسائي، وخلف، وشعبة عن عاصم -وهؤلاء من الكوفة-: ﴿قواريراً﴾؛ بالتنوين، ويقفون بالألف. وقرأ الباقون بغير تنوين.

وكل القراء وقف على ﴿قواريرا﴾ بألف، إلا حمزة ورويساً:

واختلف عن روح؛ فروي عنه الوقف بألف، والوقف بغير ألف.

واختلفوا في ﴿قواريرا من فضة﴾ - الثانية:

فقرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، والكسائي، وشعبة عن عاصم- الكوفيان- بالتنوين ووقفوا عليه بألف.

وكذا اختلف عن هشام بن عمار عن ابن عامر- الشامي- في كلتيهما.

وفي إطلاق القراءة بالألف عن الكوفيين نظر.

انظر: «السبعة» (ص ٦٦٣-٦٦٤)، و«حجة القراءات» (ص٧٣٨-٧٣٩)، و«الكشف» (٢/ ٣٥٤)، و«النشر» (٢/ ٣٩٥)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٤١٢-٤١٣)، و«الإتحاف» (ص٤٢٩).

(٤) في هذا الإطلاق عن الكوفيين نظر؛ فلم يقرأ بإثبات الألف إلا عاصم، وأما حمزة والكسائي؛ فقد قرآ بالخفض في الموضعين.

(٥) قرأ نافع، وأبو جعفر-المدنيان-، وعاصم -الكوفي-، ويعقوب -البصري-: ﴿لؤلؤاً﴾؛ بالنصب في سورة الحج (آية ٢٣)، وقرأ الباقون بالخفض.

وقرأ المدنيان، وعاصم الكوفي: ﴿لؤلؤاً﴾ بالنصب في سورة فاطر (آية ٣٣)، والباقون -ومعهم يعقوب- بالخفض. =

هذا اختلاف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة كله[١].

١٢٨- حدثنا محمد بن يحيى؛ قال: حدثني خلاد بن خالد، عن خالد بن إسماعيل بن مهاجر[٢]؛ قال: قرأت على حمزة الزيات: ﴿**والجار ذي القربى**﴾ [النساء: ٣٦]، (قال)[٣]: ثم قلت: إن في مصاحفنا (ذا)؛ أفأقرؤها؟ قال: لا تقرأها إلا ﴿**ذي**﴾.

١٢٩- حدثنا أحمد بن إبراهيم بن المهاجر: نا سليمان بن داود: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن خالد بن إلياس بن صخر بن أبي الجهم[٤] العدوي وسليمان بن مسلم بن جماز: أن أهل المدينة يخالفون الاثني عشر حرفاً التي هي مكتوبة في مصحف عثمان بن عفان، فيقرءون بعضها بزيادة، وبعضها بنقصان:

في سورة البقرة: ﴿**وأوصى بها**﴾؛ يزيدون في ﴿**ووصى**﴾ ألفاً.

وفي آل عمران: ﴿**سارعوا إلى**﴾؛ يطرحون الواو من ﴿**وسارعوا**﴾[٥].

= وانظر: «السبعة» (ص ٤٣٥)، و«الكشف» (٢/ ١١٧-١١٨)، و«حجة القراءات» (ص ٤٧٤)، و«النشر» (٢/ ٣٢٦)، و«الإتحاف» (ص ٣١٤).

(١) في هامش «ظ»: «آخر الجزء الثاني الذي قرئ على الشيخ أبي جعفر بن المسلمة».

١٢٨- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: خالد لم أجد له ترجمة بعد طول بحث؛ ولكنه ضعيف في الحديث؛ كما نبه على ذلك المصنف عقب الأثر.

قال الدمياطي: «ونقل بعضهم عن مصاحف الكوفة أن ﴿**الجار ذي القربى**﴾ بالألف، وأنكره الداني؛ لكن الجعبري تعقبه».

وانظر: «إتحاف فضلاء البشر» (ص١٩٧).

(٢) في «ش»: «الزهري».

(٣) زيادة من «ش».

١٢٩- تقدم (رقم ١١٩).

(٤) في «ش»: الجهيم».

(٥) في الأصول بحذف الواو.

وفي المائدة: ﴿**يقول الذين آمنوا**﴾؛ يقرءونها بغير واو.

وفي المائدة -أيضاً-: ﴿**يا أيها الذين آمنوا من يرتدد**﴾[١]؛ بدالين على التضعيف.

وفي سورة براءة: ﴿**الذين اتخذوا**﴾؛ ليس في ﴿**الذين**﴾ واو.

وفي الكهف: ﴿**خيراً منهما**﴾؛ على معنى الجنتين.

وفي الشعراء: ﴿**فتوكل على العزيز الرحيم**﴾؛ يقرءونها بالفاء.

وفي حم المؤمن: ﴿**وأن يظهر في الأرض الفساد**﴾؛ يطرحون الألف من ﴿**أو**﴾.

وفي حم الشورى: ﴿**مصيبة بما كسبت**﴾؛ يلقون الفاء من ﴿**فبما**﴾.

وفي حم الزخرف: ﴿**ما تشتهيه الأنفس**﴾؛ يزيدون فيها هاء.

وفي (سورة)[٢] الحديد: ﴿**فإن الله الغني الحميد**﴾؛ لا يجعلون فيها ﴿**هو**﴾.

وفي الشمس وضحاها: ﴿**فلا يخاف عقباها**﴾؛ يقرءون مكان الواو فاء.

قال ابن أبي داود: يقال: خالد بن (أبي)[٣] إياس، ويقال: ابن إلياس؛ هو في الحديث ضعيف، وفي القراءة له موضع[٤] (فارس)[٥].

١٣٠- حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار: حدثنا أبي؛

---

(١) في «ش»: «يرتد»؛ بدال واحدة.

(٢) سقطت من (ط دار الفاروق).

(٣) سقطت من «ش».

(٤) هذا التنبيه في هذا الموضع من ضنائن العلم؛ فإن بعض أئمة القراءة قد يكون مجروحًا في الحديث؛ ولكنه إمام في القراءة؛ فهذا حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي متروك في الحديث إمام في القراءة، ولذلك لا بد من اعتبار مصطلحات كل فن بفهم أهله واعتبارهم، والله الموفق.

(٥) زيادة من «ش»، ومعناها واضح جلي.

١٣٠- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قال: سألت قارئين لأهل المدينة -فلم آلوا[١]- عما اختلفا فيه من الإعراب من أهل الشام وأهل المدينة وأهل العراق، فزعما أن قراءتهما على قراءة أهل العراق؛ غير أن اثني عشر حرفاً وافقونا فيها وخالفوهم:

﴿**ووصى**﴾ في البقرة.

﴿**وسارعوا**﴾ في آل عمران.

وفي المائدة: ﴿**ويقول الذين آمنوا**﴾، و﴿**من يرتد**﴾ -أيضاً- في المائدة.

وفي براءة: ﴿**والذين اتخذوا مسجداً**﴾.

وفي الكهف: ﴿**خيراً**[٢] **منها منقلباً**﴾.

وفي الشعراء: ﴿**وتوكل**﴾.

وفي الطول[٣]: ﴿**أو أن يظهر**﴾.

وفي عسق: ﴿**فبما كسبت أيدكم**﴾.

وفي حم الزخرف: ﴿**تشتهي الأنفس**﴾.

وفي الحديد: ﴿**فإنَّ الله هو الغني الحميد**﴾.

و(في)[٤] الشمس وضحاها: ﴿**ولا يخاف عقباها**﴾.

١٣١- نا[٥] أبو حفص -عمرو بن عثمان- الحمصي؛ قال: أهل الشام يقرءون:

---

(١) في «ظ»: «آلوه».

(٢) في «ش»، و«ظ»: «خير»؛ بدون ألف.

(٣) في «ش»: «الطوال»؛ أي: سورة غافر.

(٤) ليست في «ش».

١٣١- مقطوع صحيح.

(٥) في «ش»: «قال».

في البقرة: ﴿**وأوصى بها إبراهيم بنيه**﴾.

وفي آل عمران: ﴿**سارعوا إلى مغفرة**﴾؛ بغير واو.

وفي المائدة: ﴿**يقول الذين آمنوا**﴾؛ بغير واو. وفيها -أيضاً-: ﴿**(و)**[1] **من يرتدد منكم**﴾؛ بدالين.

وفي براءة: ﴿**الذين اتخذوا مسجداً**﴾؛ بغير واو.

وفي الكهف: ﴿**خيراً منهما**﴾؛ بميمين.

وفي الشعراء: ﴿**فتوكل على العزيز الرحيم**﴾؛ بالفاء.

وفي حم: ﴿**وأن يظهر**﴾؛ بغير ألف.

وفي عسق: ﴿**بما كسبت**﴾؛ بغير فاء.

وفي حم الزخرف: ﴿**تشتهيه الأنفس**﴾؛ بهاءين.

وفي الحديد: ﴿**فإن**[2] **الله الغني الحميد**﴾؛ ليس فيها: ﴿**هو**﴾.

وفي الشمس وضحاها: ﴿**فلا يخاف عقباها**﴾؛ بالفاء.

قال عمرو: قرأناها على أبي.

١٣٢- حدثنا كثير بن عبيد: حدثنا المعافى بن عمران الظهري: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن سوادة بن زياد البُرَحي؛ قال: هذا ما اختلف فيه أهل المدينة وأهل العراق من حروف القرآن:

---

(١) في «ش» بحذف الواو.

(٢) في «ش» و«ظ»: «إن»؛ بإسقاط الفاء.

١٣٢- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ سوادة بن زياد البرحي- بالباء المضمومة المنقوطة بواحدة، وفتح الراء، وفي آخرها الحاء المهملة- الحمصي: لم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يذكروا عنه راوياً سوى ابن عياش.

والمعافى بن عمران: مقبول؛ كما في «التقريب».

قراءة أهل المدينة في البقرة: ﴿**وأوصى بها إبراهيم**﴾.

وأهل العراق: ﴿**ووصّى**﴾.

وفي آل عمران: قراءة أهل المدينة: ﴿**سارعوا**﴾.

وقراءة أهل العراق: ﴿**وسارعوا**﴾.

وفي المائدة: ﴿**من يرتدد منكم**﴾.

وقراءة أهل العراق: ﴿**من يرتد**﴾.

وفي المائدة: ﴿**يقول الذين آمنوا**﴾.

وفي[1] قراءة أهل العراق: ﴿**ويقول الذين**﴾.

وفي التوبة: ﴿**الذين اتخذوا مسجداً ضراراً**﴾.

وفي قراءة أهل العراق: ﴿**والذين اتخذوا**﴾.

وفي الرعد: ﴿**وسيعلم الكافر**﴾.

وفي قراءة أهل العراق: ﴿**وسيعلم الكفار**﴾[2].

وفي الكهف: ﴿**خيراً منهما منقلباً**﴾.

وقراءة أهل العراق: ﴿**خيراً منها منقلباً**﴾[3].

وفي المؤمنين: ﴿**سيقولون لله**﴾.

وفي قراءة أهل العراق: ﴿**سيقولون الله**﴾، وهما موضعان.

---

(١) في «ش»: «و».

(٢) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير -المكي-، وأبو عمرو -البصري-: ﴿الكافر﴾؛ على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٩٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٢٣)، و«الإتحاف» (ص٢٧٠)، و«السبعة» (ص٣٥٩)، و«حجة القراءات» (ص٣٧٥)، و«الكشف» (٢/ ٢٣-٢٤).

(٣) في «ش» مكان الآية كلمة (منها) فقط.

وفي الشعراء: ﴿**فتوكل**﴾[١].

وقراءة أهل العراق: ﴿**وتوكل**﴾[٢].

وفي الملائكة: ﴿**من أساور من ذهب ولؤلؤاً**﴾.

وفي قراءة أهل العراق: ﴿**من أساورمن ذهب ولؤلؤ**﴾.

وفي[٣] المؤمن: ﴿**وأن يظهر في الأرض الفساد**﴾.

وقراءة[٤] أهل العراق: ﴿**أو أن يظهر في الأرض الفساد**﴾.

وفي ﴿**حم عسق**﴾: ﴿**بما كسبت أيديكم**﴾.

وقراءة أهل العراق: ﴿**فبما كسبت أيديكم**﴾.

وفي الزخرف: ﴿**تشتهيه الأنفس**﴾.

وفي قراءة أهل العراق: ﴿**تشتهي الأنفس**﴾.

وفي الزخرف -أيضاً-: ﴿**يا عبادي لا خوف عليكم**﴾.

وأهل العراق: ﴿**يا عباد**﴾[٥].

---

(١) في «ش»: «وتوكل».

(٢) في «ش»: «توكل».

(٣) في «طبعة دار البشائر»: «ومن».

(٤) في «ش»: «وقرأ».

(٥) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وأبو عمرو -البصري-، وابن عامر -الدمشقي-: ﴿**يا عباديْ**﴾؛ بالياء الساكنة.

وقرأ شعبة عن عاصم، ورويس -بخلاف عنه-: ﴿**يا عباديَ**﴾؛ بالياء المتحركة.

وهؤلاء كلهم وقفوا عليها بالياء.

وقرأ ابن كثير -المكي-، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح عن يعقوب: ﴿**عباد**﴾ بالحذف في الحالين.

وهي كذلك في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٧٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ١٨٩)، و«الإتحاف» (ص٣٨٦-=

وفي الحديد: ﴿فإن الله الغني الحميد﴾.

وقراءة أهل العراق: ﴿فإن الله هو الغني الحميد﴾.

وفي ﴿هل أتى على الإنسان﴾: ﴿كانت قواريرا[(١)] قواريرا﴾.

وفي قراءة أهل العراق: ﴿كانت قواريراً قوارير﴾.

وفي الشمس وضحاها: ﴿فلا يخاف عقباها﴾.

وقراءة أهل العراق: ﴿ولا يخاف﴾.

وقال كثير بن عبيد: في إمام أهل الشام: (ما كان للنبي أن تكون له أسرى)[(٢)].

١٣٣- حدثنا محمد بن صدقة الجبلاني الحمصي -وكان في سوق يهود، وكان معلماً-: حدثنا شريح بن يزيد -أبو حيوة-، عن أبي البرهسم[(٣)]- في

=٣٨٧)، و«السبعة» (ص ٥٨٨)، و«المقنع» (ص١١٠-١١١)، و«حجة القراءات» (ص٦٥٣-٦٥٤)، و«الكشف» (٢/ ٢٦٣).

(١) في «ظ» بحذف الألف.

(٢) قلت: أجمع القراء على قراءة: ﴿ما كان لنبي﴾ [الأنفال: ٦٧]، وكذا هي في الرسم العثماني.

وقرأ أبو عمرو، ويعقوب -البصريان-، وأبو جعفر -المدني-: ﴿تكون﴾؛ بالتاء مؤنثًا مراعاةً لمعنى الجماعة، وقرأ الباقون: ﴿يكون﴾؛ بالياء مذكرًا، اعتبارًا للّفظ.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٠٥)، و«الإتحاف» (ص٢٣٩)، و«السبعة» (ص٣٠٩)، و«حجة القراءات» (ص٣١٣)، و«الكشف» (١/ ٤٩٥).

١٣٣- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد حسن إلى أبي البرهسم.

وأما أبو البرهسم الزبيدي الشامي؛ فقال فيه الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤٩٥): «له قراءة شاذة، فيها أشياء تستنكر».

(٣) في الأصول، وطبعتي البشائر والفاروق: «البرهشم» -بمعجمة!-؛ وهو تصحيف، صوابه: «البرهسم» -بمهملة-؛ كما في كتب التراجم.

اختلاف أهل الشام وأهل العراق-:

في سورة البقرة: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز[١]: ﴿**قالوا اتخذ الله ولداً**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**وقالوا**﴾[٢].

وفي إمام أهل الشام والحجاز: ﴿**وأوصى بها إبراهيم بنيه**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**ووصّى**﴾.

وفي آل عمران: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز[٣]: ﴿**سارعوا إلى مغفرة**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**وسارعوا**﴾.

وفي إمام أهل الشام (وأهل)[٤] الحجاز[٥]: ﴿**جاءوا بالبينات وبالزبر**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**والزبر**﴾[٦].

---

(١) هذا خطأ؛ فإن القراءة بدون واو: في المصحف الشامي فقط.

(٢) قرأ ابن عامر الدمشقي -وحده-: ﴿**قالوا**﴾؛ بغير واو، وكذا هو في المصحف الشامي.

وقرأ الباقون: ﴿**وقالوا**﴾؛ بالواو، كما هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٢٣)، و«السبعة» (ص١٦٩)، و«الإتحاف» (ص ١٤٦)، و«المقنع» (ص ١٠٦)، و«حجة القراءات» (ص ١١٠ - ١١١)، و«الكشف» (١/ ٢٦٠).

(٣) الحجاز يشمل مكة والمدينة، وقد ذكر الدمياطي: ﴿**سارعوا**﴾ بواو قبل السين في المكي والكوفي والبصري، وبحذفها في المدني والشامي، وبذلك يكون إطلاق الراوي خطأ.

وانظر: «الإتحاف» (ص١٨٥).

(٤) سقطت من (ط - دار الفاروق).

(٥) قال الدمياطي: ﴿**بالزبر**﴾ في الشامي، وفي الخمس المصاحف بلا باء.

وبذلك يكون ذكر أهل الحجاز خطأ.

(٦) الآية ١٨٤ من سورة آل عمران؛ قرأ ابن عامر الدمشقي -وحده-: ﴿**وبالزبر**﴾ =

وفي النساء: في إمام أهل الشام[(١)]: ﴿**ما فعلوه إلا قليلاً**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**ما فعلوه إلا قليل**[(٢)]﴾[(٣)].

وفي سورة المائدة: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**يقول الذين آمنوا**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**ويقول الذين آمنوا**﴾.

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز[(٤)]: ﴿**من يرتدد منكم عن دينه**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**من يرتد**﴾.

وفي سورة الأنعام: في إمام أهل الشام: ﴿**ولدار الآخرة**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**وللدار**﴾[(٥)].

=بزيادة باء بعد (الواو)، وقرأ الباقون: ﴿والزبر﴾ بحذف الباء.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٥)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٦١)، و«الإتحاف» (ص١٨٣ و١٨٥)، و«السبعة» (ص٢٢١)، و«المقنع» (ص١٠٦)، و«حجة القراءات» (ص١٨٥)، و«الكشف» (١/ ٣٧٠).

(١) في «ش»: «العراق».

(٢) في «ش»: «قليلاً».

(٣) [سورة النساء: ٦٦]، قرأ ابن عامر -الدمشقي-: ﴿**قليلاً**﴾ بالنصب، وكذا هو في مصحف الشام.

وقرأ الباقون بالرفع، وكذا هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٠)، «وشرح طيبة النشر» (ص ٢٦٦)، و«الإتحاف» (ص١٩٢-١٩٧)، و«السبعة» (ص ٢٣٥)، و«حجة القراءات» (ص٢٠٦-٢٠٧)، و«الكشف» (١/ ٣٩٢).

(٤) قرأ ابن كثير المكي: ﴿**من يرتد**﴾؛ بدال واحدة، مما يدل على خطأ الراوي في جمعه أهل الحجاز مع أهل الشام.

(٥) [سورة الأنعام: ٣٢]، قرأ ابن عامر -الدمشقي-: ﴿**ولدارُ الآخرة**﴾، بلام واحدة، وتخفيف الدال، وخفض تاء الآخرة على الإضافة، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام.

وقرأ الباقون بلامين مع تشديد الدال -للإدغام- وبالرفع على النعت، وكذا هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٦).

وفي إمام أهل الشام والحجاز[(١)]: **﴿زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائِهم...﴾**[(٢)].

(١) هذا وهم من الراوي؛ فأهل الشام انفردوا بهذه القراءة.

(٢) [سورة الأنعام: ١٣٧]، قرأ ابن عامر الدمشقي -وحده-: بضم الزاي وكسر الياء من **﴿زين﴾**، ورفع لام **﴿قتل﴾** ونصب دال **﴿أولادهم﴾** وخفض همزة **﴿شركائهم﴾**.

وقد دافع الإمام ابن الجزري عن قراءة ابن عامر -هذه- دفاعًا قويًا، وأبلى بلاء حسنًا، فقال في «النشر» (٢/ ٢٦٣-٢٦٥):

«وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتُكُلِّمَ في هذه القراءة بسبب ذلك؛ حتى قال الزمخشري: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء، ولو قرأ بجر (الأولاد والشركاء)؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة.

قلت: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟! بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارًا.

ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلاً: هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر؛ كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة؛ كعثمان ابن عفان، وأبي الدرداء -رضي الله عنهما-، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن، ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى، وتلقن، وروى، وسمع، ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه؟ وأنا رأيتها فيه كذلك؛ مع أن قارئها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب.

فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة، وفيه الملك والمأتي إليها من أقطار الأرض في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء، وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-، أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ -أعني: ابن عامر- مقلد في هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشيختها، وإمام جامعها الأعظم -الجامع الأموي- أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة، ودار الإمارة.

هذا ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه=

=الخليفة، ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربع مئة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف -رضي الله عنهم- على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئًا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمس مئة؛ وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور: ابن جرير الطبري، بعد الثلاث مئة.

وقد عُدّ ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعنَ ابن جرير على ابنِ عامر.

ولله درّ إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك -رحمه الله-، حيث قال في كافيته الشافية:

وحجتي قراءة ابن عامر ... فكم لها من عاضد وناصر

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة، فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى -أيضًا-: أما وروده في كلام العرب؛ فقد ورد في أشعارهم كثيرًا، أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب وغيرهم ما لا ينكر مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «**فهل أنتم تاركون لي صاحبي**»؛ ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي؛ ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز، وقرئ: ﴿**فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله**﴾ [إبراهيم: ٤٧].

وأما قوته من جهة المعنى؛ فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: كون الفاصل فضلة؛ فإنه لذلك صالح؛ لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي معنى؛ لأنه معمول للمضاف هو والمصدر.

الثالث: أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل في المعنى، حتى أن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل؛ لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا؛ فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقًا، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك؛ فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها.

قال ابن ذكوان: ﴿**شركائهم**﴾ بياء ثابتة في الكتاب، والقراءة.

قال: وأخبرني أيوب -يعني: ابن أبي تميمة شيخه-؛ قال: قرأت على أبي عبد الملك قاضي الجند: ﴿**زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم**﴾.

قال أيوب: فقلت له: إن في مصحفي -وكان قديمًا- ﴿**شركائهم**﴾، فمحى أبو عبدالملك=

وفي إمام أهل العراق: ﴿**زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شُرَكاؤُهُم**﴾.

وفي سورة الأعراف: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**قليلاً ما يتذكرون**﴾، وفي إمام أهل العراق: ﴿**تَذَكَّرُوْن**﴾[1].

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**ما كنا لنهتدي**﴾.

وفي إمام أهل العراق: [﴿**وما كنا لنهتدي**﴾[2]].

=الياء، وجعل مكان الياء واوًا.

قال أيوب: ثم قرأت على يحيى بن الحارث: ﴿شركاؤهم﴾، فرد عليّ يحيى ﴿شركائهم﴾، فقلت له: إنه كان في مصحفي بالياء، فحكّت وجعلت واوًا؛ فقال يحيى: أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها في المصحف على الأمر الأول».

وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء من ﴿**زين**﴾، ونصب لام ﴿**قتل**﴾، وخفض دال ﴿**أولادهم**﴾، ورفع همزة ﴿**شركائهم**﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٨٥)، و«الإتحاف» (ص٢١٧-٢١٨)، و«السبعة» (ص٢٧٠)، و«المقنع» (ص١٠٧)، و«حجة القراءات» (ص٢٧٩-٢٨٠)، و«الكشف» (١/ ٤٦٠).

(١) قرأ ابن عامر-وحده-: ﴿**يتذكرون**﴾؛ بياء قبل التاء مع تخفيف الذال، كذا هو في مصاحف أهل الشام.

وقرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير -المكي-، وأبو عمرو، ويعقوب -البصريان- وشعبة عن عاصم -الكوفي-: ﴿**تذّكرون**﴾؛ بتاء واحدة من غير ياء قبلها مع تشديد الذال.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص عن عاصم- الكوفيون-: ﴿**تذكرون**﴾؛ بتاء واحدة من غير ياء قبلها مع تخفيف الذال، وكذا هي في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٨٨)، و«الإتحاف» (ص٢٢٢)، و«السبعة» (ص ٢٧٨)، و«الكشف» (١/ ٤٦٠)، و«حجة القراءات» (ص٢٧٩-٢٨٠)، و«الكشف» (ص ١٠٧).

(٢) [سورة الأعراف: ٤٣]، قرأ ابن عامر -وحده-: ﴿**ما كنا**﴾؛ بغير واو قبل (ما)، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٩)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٩٠)، و«الإتحاف» (ص٢٢٤)، و«السبعة» (ص٢٨٠)، و«المقنع» (ص١٠٧)، و«الكشف» (١/ ٤٦٤).

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز في قصة صالح: ﴿**وقال الملأ الذين استكبروا من قومه**﴾.

وفي إمام أهل العراق][1]: ﴿**قال الملأ**﴾[2].

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**وإذ أنجاكم من آل فرعون**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**وإذ أنجيناكم**[3]﴾[4].

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**ثم كيدوني**[5] **فلا تنظرون**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**ثم كيدون**﴾؛ بغير ياء[6].

---

(١) ما بين معقوفين ساقط من «ظ»، واستدرك في الهامش بخط مختلف.

(٢) [الأعراف: ٧٥]، قرأ ابن عامر -وحده-: ﴿**وقال**﴾؛ بزيادة واو قبلها، وكذلك هو في المصاحف الشامية. وقرأ الباقون بغير واو، وكذلك هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٩٣)، و«الإتحاف» (ص٢٢٦)، و«السبعة» (ص٢٨٤)، و«المقنع» (ص١٠٧-١٠٨)، و«حجة القراءات» (ص٢٨٧)، و«الكشف» (١/ ٤٦٧).

(٣) في «ش»، و«ظ»: «نجيناكم».

(٤) [الأعراف: ١٤١]، قرأ ابن عامر -وحده- ﴿**أنجاكم**﴾ بألف بعد الجيم من غير ياء ولا نون، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام.

وقرأ الباقون بياء ونون وألف بعدها، وكذلك هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٧١)، و«شرح الطيبة» (ص٢٩٥)، و«الإتحاف» (ص٢٢٩)، و«السبعة» (ص٢٩٣)، و«المقنع» (ص١٠٨)، و«حجة القراءات» (ص٢٩٤)، و«الكشف» (١/ ٤٧٥).

(٥) في «ش»: «كيدون».

(٦) [الأعراف: ١٩٥]، قرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿**ثم كيدون**﴾؛ بغير ياء في الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو، ونافع -في رواية ابن جماز، وإسماعيل بن جعفر- بالياء في الوصل، وكذلك ابن عامر.

وفي رواية ورش، وقالون، والمسيبي بغير ياء في الوصل.

انظر: «السبعة» (ص ٢٩٩).

وفي سورة الأنفال: في إمام أهل الشام (وأهل الحجاز)[١]: (ما كان للنبي).

وفي إمام أهل العراق: ﴿**ما كان لنبي**﴾.

وفي سورة التوبة: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**الذين اتخذوا مسجداً**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**والذين اتخذوا**﴾.

وفي سورة يونس: في إمام أهل الشام: ﴿**هو الذي ينشركم في البر والبحر**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**يسيركم**﴾[٢].

وفي سورة الكهف: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**خيراً منهما منقلباً**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**خيراً منها**[٣]﴾.

١٣٤- حدثنا محمد بن صدقة: نا أبو حيوة: نا مبشر بن عبيد؛ قال: في

---

(١) زيادة من «ش».

(٢) [يونس: ٢٢]، قرأ ابن عامر -الدمشقي-، وأبو جعفر -المدني-: ﴿**ينشركم**﴾؛ بفتح الياء ونون ساكنة بعدها، وشين معجمة مضمومة؛ من النشر.

وكذلك هي في مصاحف أهل الشام وغيرها.

وقرأ الباقون ﴿**يسيركم**﴾؛ بضم الياء وسين مهملة مفتوحة، بعدها ياء مكسورة مشددة؛ من التسيير، وكذلك هي في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٢)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣١١)، و«الإتحاف» (ص٢٤٨ و٢٥٤)، و«السبعة» (ص٣٢٥)، و«المقنع» (ص١٠٨)، و«حجة القراءات» (ص٣٢٩)، و«الكشف» (١/ ٥١٦).

(٣) في «ش»: «منهما».

١٣٤- مقطوع ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ مبشر -هذا- متروك، ورماه أحمد بالوضع.

وقد قرأ ابن كثير -المكي-: ﴿**مكنني**﴾؛ بنونين، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ=

إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿ما مكني فيه ربي خير﴾ [الكهف: ٩٥].

قال مبشر: وفي إمام أهل العراق: ﴿ما مكنني﴾.

ولم أسمع أحداً يقول هذا غير مبشر.

ثم رجع إلى حديث أبي البرهسم[1]- قال أبو بكر بن أبي داود: أبو البرهسم[1]؛ اسمه: حدير بن معدان الحضرمي الحمصي[2]، وهو ابن أخي معاوية بن صالح، وهو قارىء أهل حمص-:

وفي[3] سورة المؤمنين: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿فسيقولون لله﴾ كل شيء فيها.

وفي إمام أهل العراق[4]: الأولى: ﴿سيقولون لله﴾، والحرفان الآخران بعد ذلك: ﴿سيقولون الله﴾، و﴿سيقولون الله﴾ مرتين.

وفي سورة الشعراء: في إمام أهل الشام و(أهل)[5] الحجاز[6]: ﴿فتوكل﴾.

=الباقون: ﴿مكني﴾ مدغماً.

انظر: «شرح طيبة النشر» (ص ٧٣)، و«الإتحاف» (ص٢٩٥)، و«السبعة» (ص٤٠٠)، و«المقنع» (ص١٠٨)، و«حجة القراءات» (ص٤٣٢-٤٣٤).

(١) في «طبعة دار البشائر»: «أبو البرهشم» -بالمعجمة-!!

(٢) كذا قال المصنف -رحمه الله-! لكن المعروف أن أبا البرهسم اسمه عمران بن عثمان الزبيدي الشامي؛ قاله أبو أحمد الحاكم، والذهبي، والعسقلاني، زاد الثاني: له قراءة شاذة فيها أشياء تستنكر.

انظر: «الأسامي والكنى» (٢/ ٣٨١)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩٥)، و«لسان الميزان» (٧/ ١٤).

(٣) في «ش»: «في».

(٤) أخطأ الراوي؛ إنما هي كذلك في مصاحف أهل البصرة.

(٥) ما بين القوسين ليس في (ط- دار الفاروق).

(٦) أخطأ الراوي في نسبة قراءة: ﴿فتوكل﴾ إلى أهل الحجاز، وإنما هي في مصحف أهل المدينة، وفي مصحف أهل مكة: ﴿وتوكل﴾؛ بالواو.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**وتوكل**﴾.

وفي سورة الزمر: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**أفغير الله تأمروني**﴾.

وفي إمام أهل العراق مثل ذلك[١].

وفي سورة (حم المؤمن): في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**كانوا هم أشد منكم**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**كانوا[٢] هم أشد منهم**﴾[٣].

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز[٤]: ﴿**وأن يظهر في الأرض الفساد**﴾.

وفي إمام أهل العراق[٥]: ﴿**أو أن يظهر في الأرض**﴾.

وفي سورة ﴿**حم عسق**﴾: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم**﴾.

---

(١) [الزمر: ٦٤]، قرأ نافع، وأبو جعفر- المدنيان- بتخفيف النون.

وقرأ ابن عامر -الدمشقي- بنونين خفيفتين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة. واختلف عن ابن ذكوان عنه في حذف إحدى النونين.

وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٨)، و«الإتحاف» (ص٣٧٨)، و«السبعة» (ص٥٦٩)، و«المقنع» (ص١١٠)، و«حجة القراءات» (ص٦٢٩)، و«الكشف» (٢/ ٢٤٢).

وأخطأ الراوي في نسبة القراءة إلى مصاحف الأمصار.

(٢) في «ظ»: «وكانوا»، وفي «ش» بحذف الواو.

(٣) [غافر: ٢١]، قرأ ابن عامر -وحده-: ﴿**منكم**﴾؛ بالكاف، وكذا هو في المصحف الشامي.

وقرأ الباقون: ﴿**منهم**﴾؛ بالهاء، وكذا هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٩)، و«الإتحاف» (ص ٣٧٨)، و«السبعة» (ص٥٦٩)، و«المقنع» (ص١١٠)، و«حجة القراءات» (ص٦٢٩)، و«الكشف» (٢/ ٢٤٢).

(٤) في «ش»: «الشام».

(٥) أخطأ الرواي في الإطلاق، فهذه القراءة في مصحف أهل الكوفة دون البصرة.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**فبما كسبت أيديكم**﴾.

وفي سورة (حم الزخرف): في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**فيها ما تشهيه الأنفس**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**تشتهي**﴾.

و﴿**يا عباد لا خوف عليكم**﴾.

وأهل العراق لا يثبتون الياء.

وفي سورة الرحمن: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**والحب ذا العصف والريحان**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**والحبُّ ذو العصف**﴾[1].

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام**﴾[2].

وفي سورة الحديد: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**إن الله الغني الحميد**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**هو الغني الحميد**﴾.

---

(١) [الرحمن: ١٢]، قرأ ابن عامر -وحده- بنصب الثلاثة الأسماء، وكذا كتب ﴿**ذا العصف**﴾ في المصحف الشامي بألف.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿**والريحان**﴾؛ بخفض النون.

وقرأ الباقون: برفع الأسماء الثلاثة. ﴿**وذو العصف**﴾ في مصاحفهم بالواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٠)، و«شرح الطيبة» (ص ٤٠٠)، و«الإتحاف» (ص٤٠٥)، و«السبعة» (ص٦١٩)، و«المقنع» (ص١١٢)، و«حجة القراءات» (ص٦٩٠)، و«الكشف» (٢/ ٢٢٩).

(٢) [الرحمن: ٧٨]، قرأ ابن عامر -وحده-: ﴿**ذو الجلال**﴾؛ بواو بعد الذال، نعتاً للاسم، وكذلك هو في المصاحف الشامية.

وقرأ الباقون: ﴿**ذي الجلال**﴾؛ بياء بعد الذال، نعتاً للرب -عز وجل-، وكذلك هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٢)، و«شرح الطيبة» (ص ٤٠١)، و«الإتحاف» (ص٤٠٧)، و«السبعة» (ص٦٢١)، و«المقنع» (ص١١٢)، و«حجة القراءات» (ص٦٩٤)، و«الكشف» (٢/ ٣٠٣).

وفي إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**وكل وعد الله الحسنى**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**وكلاً وعد الله الحسنى**﴾[١].

وفي سورة ﴿**والشمس وضحاها**﴾: في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: ﴿**فلا**[٢] **يخاف عقباها**﴾.

وفي إمام أهل العراق: ﴿**ولا يخاف عقباها**﴾.

١٣٥- سمعت أبا حاتم السجستانيَّ يقول: بين[٣] مصحف أهل مكة وأهل البصرة اختلاف حرفان، ويقال: خمسة أحرف:

عند أهل مكة في آخر النساء: (فآمنوا بالله ورسوله).

وعند البصريين: ﴿**ورسله**﴾[٤].

وفي براءة: ﴿**تجري من تحتها الأنهار**﴾، وعند البصريين: ﴿**تجري تحتها الأنهار**﴾؛ بغير «من»[٥].

---

(١) [الحديد: ١٠]، قرأ ابن عامر -وحده- برفع لام ﴿**وكل**﴾، وكذا هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون بالنصب، وكذلك هو في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٤)، و«شرح الطيبة» (ص ٤٠٢)، و«الإتحاف» (ص٤٠٩-٤١٠)، و«السبعة» (ص٦٢٥)، و«المقنع» (ص١١٢)، و«حجة القراءات» (ص٦٩٨)، و«الكشف» (٢/ ٣٠٧).

(٢) في «ش»: «ولا».

١٣٥- مقطوع صحيح.

(٣) في «ش»: «من».

(٤) لا أعلم خلافاً بين القراء في هذا الحرف.

(٥) قرأ ابن كثير -المكي-: ﴿من تحتها﴾؛ بزيادة «من»، وخفض تاء ﴿**تحتها**﴾، وكذلك في المصاحف المكية.

وقرأ الباقون بحذف لفظ ﴿**من**﴾، وفتح التاء، وهي كذلك في مصاحفهم.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٠٩)، و«الإتحاف» (ص٢٤٤ و٢٤٦)، و«السبعة» (ص ٣١٧)، و«المقنع» (ص ١٠٨)، و«حجة القراءات» (ص٣٢٢)، و«الكشف» (١/ ٥٠٥).

وبين مصحف أهل الكوفة وأهل البصرة حرفان، وقال قوم: بل عشرة أحرف، ويقال: أحد عشر حرفاً:

وفي[(١)] مصحف الكوفيين في (يس): ﴿**وما عملت أيديهم**﴾؛ بلا هاء.

وفي الأحقاف: ﴿**ووصَّينا الإنسان بوالديه إحسانًا**﴾.

وقال آخرون: بل هي[(٢)] عشرة أحرف:

قالوا: في الأنعام: ﴿**لئن أنجانا من هذه**﴾؛ بالألف.

وفي مصحف البصريين: ﴿**لئن أنجيتنا**﴾.

وفي بني إسرائيل: ﴿**كتاباً نقرؤه قال سبحان ربي**﴾؛ (قال) بالألف.

وفي الأنبياء: ﴿**قال ربي يعلم القول في السماء**﴾، وفي آخرها: ﴿**قال رب احكم بالحق**﴾[(٣)]، وهي ثلاثتهن عند البصريين: (قل)، (قل)، (قل).

وفي المؤمنين: ﴿**سيقولون لله**﴾؛ في الثانية والثالثة بحذف (ألفين).

وفي الملائكة: ﴿**ولؤلؤاً**﴾[(٤)]؛ بألف.

وفي سورة الإنسان: ﴿**قوارير**[(٥)] **قواريراْ**﴾؛ بزيادة ألف في الثانية.

---

(١) في «ش»: «في».

(٢) في «ش»: «هو».

(٣) القراءة في الآية الأولى سبق ذكرها (ص ٢٦١).

وأما التي في آخر الأنبياء؛ فقد قرأ حفص عن عاصم -الكوفي-: ﴿**قال**﴾؛ بالألف، على الخبر، وقرأ الباقون: ﴿**قل**﴾؛ على الأمر من غير ألف.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٥٠)، و«الإتحاف» (ص٣١٢)، و«السبعة» (ص٤٣١)، و«حجة القراءات» (ص٤١٧)، و«الكشف» (٢/ ١١٥).

(٤) في «ش»: «ولولو».

(٥) في «ش» و«ظ» زيادة ألف في الكلمة الأولى، كما سقطت الراء الأولى من الكلمة الأولى في «ظ».

١٣٦- وذكر بعض أصحابنا: عن محمد بن عيسى القارىء الأصبهاني، عن محمد بن سفيان الكوفي؛ قال: سمعت علي بن حمزة -يعني: الكسائي- قال: في مصاحف أهل الكوفة خاصة: ﴿**والجار ذي القربى**﴾[١].

وفي الأنعام: أهل الكوفة: ﴿**لئن أنجانا**﴾.

وأهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**لئن أنجيتنا**﴾.

وفي الأنبياء: أهل الكوفة: ﴿**قال ربي[٢] يعلم القول[٣]**﴾.

وأهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**قل ربي يعلم**﴾.

وفي الحج والملائكة: أهل المدينة وأهل الكوفة يثبتون الألف فيهما في ﴿**لؤلؤ**﴾.

وأهل البصرة[٤] يثبتون في الحج ويطرحون في الملائكة.

وفي (يس): أهل الكوفة: ﴿**وما عملت أيديهم**﴾؛ بغير هاء.

وأهل البصرة وأهل المدينة: ﴿**وما عملته أيديهم**﴾.

وفي الأحقاف: أهل الكوفة: ﴿**إحسانًا**﴾، كذلك[٥] في مصاحفهم.

وأهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**حُسْنًا**﴾ بغير ألف.

١٣٦- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لجهالة (بعض أصحاب) المصنف.

وقد تقدم ذكر جميع القراءات الواردة في هذا الأثر عند الأثر رقم (١٢٧).

(١) وهي كذلك في جميع المصاحف.

(٢) في «ظ»: «رب».

(٣) في «ش»: «﴿**قال ربي يعلم**﴾».

(٤) في «ش»: «الكوفة».

(٥) في الأصول: «وأهل البصرة كذلك»، وهو خطأ زاده الناسخ؛ كما يدل عليه التكرار، وهي موجودة في جميع الأصول(!).

وفي سورة محمد ﷺ: في مصاحف أهل الكوفة: (أن تأتهم).

قال الكسائي: ولم أسمع أحداً منهم يقرأ كذلك[١].

وأهل المدينة وأهل البصرة: ﴿**أن تأتيهم**﴾، وكذلك في مصاحفهم.

قال محمد -هو ابن عيسى[٢]-: سمعت خلفاً يقول: في مصاحف أهل مكة: (أن تأتهم)، وكذلك في مصاحف الكوفيين.

قال خلف: ولا أعلم أحداً قرأ به.

ثم عاد إلى حديث علي بن حمزة:

أهل الكوفة: ﴿**قواريرا قواريرا**﴾[٣]؛ بألف كلتاهما، وأهل المدينة وأهل البصرة: الأولى بالألف، والأخرى[٤] بغير ألف.

وفي الجن: اختلفوا فيها كلهم، يقولون: ﴿**قال إنما أدعو ربي**﴾، ﴿**قل إنما أدعو ربي**﴾.

وفي (بني إسرائيل): ﴿**قال سبحان ربي**﴾، ﴿**قل سبحان ربي**﴾.

وفي المؤمنين: ﴿**قال كم لبثتم**﴾، ﴿**قل كم لبثتم**﴾[٥].

أهل الكوفة وأهل المدينة كلها: ﴿**لله لله لله**﴾، كذلك قال علي بن حمزة.

أهل البصرة: ﴿**لله**﴾ واحدة، واثنان (اللّه اللّه)؛ بألف.

أهل المدينة: ﴿**يا عبادي لا خوف عليكم**﴾؛ بالياء.

---

(١) هذا يدل على شذوذها، والقراءة المتواترة: ﴿**أن تأتيهم**﴾.

(٢) في «ظ»: «هو عيسى».

(٣) بحذف الكلمة الثانية من «ش».

(٤) في «ظ»: «الآخر».

(٥) سقطت من «ش».

١٣٧- حدثنا أبو حاتم السجستاني: نا عباد بن صهيب، عن عوف بن أبي

١٣٧- ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه عباد بن صهيب: قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٦٧): «أحد المتروكين...قال ابن المديني: ذهب حديثه، وقال البخاري والنسائي وغيرهما: متروك..».

هذا من حيث الإسناد.

أما من حيث المتن؛ فإن الحجاج لو فعل ذلك حقاً؛ لنقل إلينا متواتراً؛ لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره، ثم كيف يفعل هذا ويقره علماء عصره ويسكتون ولا ينكرون عليه، ولا يدافعون ولا يستقتلون؟! ﴿**إن هذا إلا اختلاق**﴾.

ثم إن الحجاج كان عاملاً على بعض أقطار الإسلام، فأنى له أن يجمع المصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها؟

وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة زمانه على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن؛ فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد الحجاج؟

وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف والتلاعب فيها بالزيادة والنقصان؛ فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد حتى يمحو منها ويثبت ما يريد؟

هذه دعاوي ساقطة، تحمل أدلة سقوطها في ألفاظها، وتدل على جرأة القوم وإغراقهم في الجهل والضلال ﴿**ومن يضلل الله فما له من هاد**﴾، نسأل الله السلامة بمنَّة وكرمه؛ قاله الزرقاني في «مناهل العرفان» (١/ ٢٦٦-٢٦٧).

والثابت عن الحجاج عكس ما يفهم من هذا الأثر الساقط سندًا ومتنًا، فإنه على ظلمه، وجبروته، وخبثه، وسفكه للدماء؛ كان معظّمًا للقرآن(١)، ولذلك استفاضت عنه الأخبار أنه كان حريصًا على جمع الأمة على المصحف الإمام، وطمس كل ما خالفه.

قال ابن قتيبة في «مشكل القرآن» (ص٥١-٥٢): «وكان الحجاج وكَّلَ عاصمًا، وناجية بن رمح، وعلي بن أصمع بتتبع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحف وجدوه مخالفًا لمصحف عثمان، ويعطوا صاحبه ستين درهمًا.

خبّرني بذلك أبو حاتم، عن الأصمعي؛ قال: وفي ذلك يقول الشاعر:

وإلا رسوم الدار قفرًا كأنها ... كتاب محاه الباهلي بن أصمعا». =

---

(١) «السير» (٤/ ٣٤٣/ ١١٧).

جميلة: أن الحجاج بن يوسف غَيَّر في مصحف عثمان[1] أحد عشر حرفاً؛ قال:

كانت في البقرة: ﴿**لم يتسن وانظر**﴾ بغير هاء، (فغيرها)[2]: ﴿**لم يتسنه**﴾؛ بالهاء[3].

= وأورد أبو الطيب اللغوي في «مراتب النحويين» (ص١٠٥) في أخبار الأصمعي: «وكان علي بن أصمع -جد أبي الأصمعي- يتولى محو المصاحف المخالفة لمصحف عثمان من قبل الحجاج. وإياه عنى الشاعر بقوله: إلا رسوم الدار ...».

وقال أبو بكر الباقلاني في «نكت الانتصار» (ص٣٩٦): «قد روي أن الحجاج قدم العراق ولم يكن أحد من الأمراء أشد نظرًا في المصاحف منه، وكان الناس يكتبون في مصاحفهم أشياء، كانوا يكتبون (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) و(ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج)، وأشياء غير هذا، فبعث الحجاج إلى حفاظ البصرة وخطاطها، فجمعهم ثم أُدخل عليه منهم خمسة؛ هم:

أبو العالية، ونصر بن عاصم الجحدري، وابن أصمع، ومالك بن دينار. وبعث الحجاج فأتي بمصحف عثمان، وهو عندئذ عند آل عثمان، فقال لهؤلاء الخمسة: اكتبوا المصاحف واعرضوا وصيروا ما اختلفتم فيه إلى قول هذا الشيخ؛ يعني: الحسن، فغيروا أحد عشر حرفًا بأمر الحسن والجماعة المذكورة. قال الراوي: قلت: الحسن فيهم؟ قال: كان شيخهم».

وبذلك يتبين أن الحجاج كان معظمًا للمصحف الإمام، يريد جمع الناس عليه، وأمرهم بمحو كل ما يخالف.

قال الباقلاني (ص٣٩٧): «أراد الحجاج أن يرد المصاحف إلى مصحف عثمان، ولا تغير عنه؛ لئلا ينخرق الأمر، ويمكن أن يكون أسقط منها ما روي رواية الآحاد، أو نسخت تلاوته».

قال مقيده أبو أسامة الهلالي: لو نظرنا في الحروف التي زعموا أن الحجاج أثبتها؛ لوجدناها كلها قراءات متواترة ثابتة، قرأ بها القراء، واتفقت الأمة على أنها قرآن منزل من عند الله -تعالى-.

ولعل هذا الموقف من حسنات الحجاج؛ ولكن خصومه أرادوا تقبيحه وعيبه.

وبالجملة؛ فقد قال الإمام الحافظ الذهبي في «السير» (٤/ ٣٤٣) عن الحجاج: «وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء».

(١) في «ش»: «ابن عفان».

(٢) سقطت من «ش».

(٣) [البقرة: ٢٥٩]، حذف الهاء من ﴿**يتسنه**﴾ لفظاً في الوصل وأثبتها في الوقف للرسم: حمزة، والكسائي، و يعقوب، وخلف. وأثبتها الباقون في الحالين. =

وكانت في المائدة: (شريعة ومنهاجاً)؛ فغيرها: ﴿**شرعة ومنهاجًا**﴾[(١)].

وكانت في يونس: ﴿**هو الذي ينشركم**﴾، فغيرها: ﴿**يسيركم**﴾[(٢)].

وكانت في يوسف: (أنا آتيكم بتأويله)؛ فغيرها: ﴿**أنا أنبئكم بتأويله**﴾[(٣)].

وكانت في المؤمنين: ﴿**سيقولون للّه، للّه، للّه**﴾ ثلاثتهن، فجعل الأخريين[(٤)]: (الله، الله)[(٥)].

وكانت في الشعراء في قصة نوح: ﴿**من المخرجين**﴾، وفي قصة لوط: ﴿**من المرجومين**﴾؛ فغير قصة نوح: ﴿**من المرجومين**﴾، وقصة لوط: ﴿**من المخرجين**﴾.

وكانت في الزخرف: (نحن قسمنا بينهم معايشهم)، فغيَّرها: ﴿**معيشتهم**﴾.

وكانت في ﴿**الذين كفروا**﴾: (من ماء غير ياسن) فغيرها: ﴿**من ماء غير آسن**﴾.

وكانت في الحديد: (فالذين[(٦)] آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير)؛ فغيرها: ﴿**(منكم)[(٧)] وأنفقوا**﴾[(٨)].

= انظر: «النشر» (٢/ ١٤٢)، و«شرح طيبة النشر» (ص ١٧٦)، و«الإتحاف» (ص١٦٢)، و«السبعة» (ص ١٨٨ - ١٨٩)، و«حجة القراءات» (ص١٤٢-١٤٣)، و«الكشف» (١/ ٣٠٧).

(١) لم يقرأ أحد من القراء -حتى ولو شذوذاً-: (شريعة)، بل اتفقوا على قراءتها: ﴿**شرعة**﴾.

(٢) تقدم بيان وجوه القراءة فيها (ص٢٧٨).

(٣) لم يقرأ أحد من القراء -ولو شذوذاً-: (آتيكم)، بل اتفقوا على قراءته- كما في المصاحف كلها-: ﴿**أنبئكم**﴾.

(٤) في «ش»: «الآخرين».

(٥) تقدم بيان وجوه القراءة فيها.

(٦) في «ش»: «والذين».

(٧) زيادة من «ش».

(٨) هذه والتي قبلها من الباطل الظاهر، والكذب السافر.

وكانت في ﴿إذا الشمس كورت﴾: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾؛ فغيرها: ﴿بضنين﴾[١].

باب[٢]

اختلاف مصاحف الصحابة[٣]

قال أبو بكر بن أبي داود: إنما قلنا: «مصحف فلان»؛ لما خالف مصحفنا هذا من الخط، أو الزيادة، أو النقصان[٤]؛ أخذته عن أبي -رحمه الله-، هكذا فعل في «كتاب التنزيل».

مصحف عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-

١٣٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن سويد

---

(١) قلت: هذه لا تعد من التغيير في شيء؛ إذ إن كلاً من ﴿بظنين﴾ و﴿بضنين﴾ قراءتان متواترتان.

فقد قرأ ابن كثير -المكي-، وأبو عمرو -البصري-، والكسائي -الكوفي- ورويس عن يعقوب -البصري-: ﴿بظنين﴾، بالظاء.

وقرأ الباقون: ﴿بضنين﴾؛ بالضاد، وكذا هي في جميع المصاحف.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٩٨-٣٩٩)، و«شرح الطيبة» (ص ٤١٧).

قال الدمياطي: «﴿بضنين﴾؛ بالضاد في الكل، ولا مخالفة في الرسم، إذ لا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد».

وقال الجعبري: «وجه ﴿بضنين﴾: أنه رسم برأس معوج وهو غير طرف، فاحتمل القراءتين، وفي مصحف ابن مسعود بالظاء». انظر: «الإتحاف» (ص٤٣٤).

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في «ش» بعد العنوان: «مصحف أبي بكر الصديق».

(٤) في «ش»: «والزيادة والنقصان».

١٣٨- موقوف صحيح لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ يحيى بن إبراهيم وأبان بن عمران: لم أجد لها ترجمة -فيما بين يدي من المصادر- بعد طول بحث.

لكن الأثر صحيح بما بعده.

النخعي: حدثنا أبان بن عمران النخعي؛ قال: قلت لعبد الرحمن بن الأسود: إنك تقرأ: (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين)؟ [فقال: حدثني أبي -وكان ثقة-: أنه صلى خلف عمر بن الخطاب فسمعه يقرؤها.

١٣٩- أنا أحمد بن سنان: أنا أبو معاوية: نا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر؛ أنه كان يقول: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٤]، وكان يقرأ: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين)][(١)].

١٤٠- حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن[(٢)]: حدثنا سهل: حدثنا علي ابن مُسْهِر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود وعلقمة: أنهما صليا خلف عمر؛ فقرأ بهذا.

١٤١- نا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى[(٣)]: نا يزيد بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود بهذا؛ قالا: سمعنا عمر بن الخطاب يقرأ: (صرط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين).

١٣٩- ١٤١- موقوف صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٥٣٤/ ١٧٧- تكملة)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٥/ ٥٦٦)؛ قالا: ثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير به.

وأخرجه وكيع في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٤٠) عن الأعمش به.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٩٩): «وهذا إسناد صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ١٥٩): «بإسناد صحيح».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور»، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن الأنباري في «المصاحف».

(١) مابين معقوفين سقط من «ظ».

(٢) في «ش»: «الحسين».

(٣) هو ابن آدم.

١٤٢- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: حدثنا عبيد الله[١]: حدثنا سفيان[٢]، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود: أن عمر كان يقرأ: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين).

١٤٣- حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام، ومحمد بن إسماعيل بن سمرة؛ قالا: حدثنا يعلى بن عبيد، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود وعلقمة؛ قالا: كان عمر يقرأ: (غير المغضوب عليهم وغير الضالين).

قال ابن سلام: عن الأسود، عن علقمة!

١٤٤- حدثنا عبد الله بن محمد الزهري: نا سفيان، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن أبيه؛ قال: سمعت عمر يقرؤها: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين).

١٤٥- حدثنا محمد بن ....

---

١٤٢ - ١٤٣- موقوف صحيح - انظر ما قبله.

(١) هو ابن موسى العبسي.

(٢) الثوري.

١٤٤- موقوف حسن الإسناد، (وهو صحيح لغيره بما قبله) - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٥٣٣/ ١٧٦ - تكملة): نا سفيان بن عيينة به .

قلت: وهذا إسناد حسن؛ للكلام اليسير في محمد بن عمرو، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

والأثر صحيح لغيره بما قبله.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٩٩ - ط ابن الجوزي): «وكذلك حكي عن أبي بن كعب أنه قرأ كذلك، وهو محمول أنه صدر منهما على وجه التفسير ...».

قلت: هذا الاحتمال فيه نظر؛ لأنهما قرآ ذلك في الصلاة، ولا تصح الصلاة إلا بالقرآن المتلو، فالأولى حملها على الأحرف التي نسخت؛ لأن نظائرها كثير، فتدبر!

١٤٥- موقوف حسن - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١٠٢٩/ ٤٨٦- تكملة): نا سفيان بن عيينة، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١١٤/ ٥٩٦)- ومن طريقه =

بشار[١]: حدثنا يحيى[٢]: حدثنا محمد -يعني: ابن عمرو-؛ قال: حدثني يحيى بن عبد الرحمن، عن أبيه؛ قال: ثوّب بالصلاة- صلاة العشاء-، فدخلت المسجد، فإذا عمر بن الخطاب، فصليت خلفه، فقرأ (آل عمران)، فقلت: يقرأ عشر آيات، فقرأ حتى قرأ مئة فركع، فلما قام من سجوده؛ قرأ ما بقي في الركعة الثانية، وقرأ: (آلم الله لا إله إلا هو الحي القيَّام).

١٤٦- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: حدثنا يزيد[٣]؛ قال: أخبرنا محمد[٤] بهذا.

١٤٧- حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا ابن إدريس.

=ابن المنذر في «التفسير» (١/ ١١٢-١١٣/ ٢٠٣)، والحاكم (ج٢/ ق١٣٣/ أ-نسخة أم القرى)- وسقط سنده من «المطبوع» (٢/ ٢٨٧)!- من طريق هارون بن موسى، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٥٩/ ١٩٥٢) من طريق إسماعيل بن عياش؛ كلهم عن محمد بن عمرو، (عن)[أ] يحيى به.

قلت: وهذا سند حسن؛ محمد بن عمرو صدوق حسن الحديث، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي!

وقال الحافظ ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٧٢): «إسناده صحيح إلى عمر».

وأخرجه البيهقي (٣/ ٤٥٨-٤٥٩/ ١٩٥١)، وحفص الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٧٩/ ٢٧) من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق به.

وابن إسحاق مدلس وقد عنعن، لكنه توبع.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٤٠)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن الأنباري في «المصاحف».

(١) في «ظ» غير منقوطة، وسقطت الراء من «ش».

(٢) هو ابن سعيد القطان.

١٤٦ - ١٤٧- موقوف حسن - انظر ما قبله.

(٣) ابن هارون.

(٤) ابن عمرو بن علقمة.

....

(أ) سقطت من «الشعب» فأفسدت المعنى، والصواب إثباتها.

١٤٨- وحدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا ابن إدريس، عن محمد ابن عمرو بن علقمة ومحمد بن إسحاق، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب يقرأ: (ألم الله لا إله إلا هو الحي القيّام).

لفظ شعيب، وهو أتم.

١٤٩- حدثنا محمد بن أحمد بن[1] أبي المثنى: حدثنا داود -يعني: ابن عمرو-: حدثنا الزنجي، عن إسماعيل -يعني[2]: ابن أمية-، عن أبي ذباب -يعني: الحارث بن عبد الرحمن (بن أبي ذباب)[3]-، عن أبيه، عن جده: أنه سمع عمر بن الخطاب وصلى بالناس العشاء الآخرة، فقرأ فيها بأم الكتاب، قال: فكأني أسمعه يقول: (ألم الله لا إله إلا هو الحي القيام).

١٥٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: حدثنا أبو عاصم؛ قال: أخبرنا

١٤٨- موقوف حسن - انظر ما قبله.

١٤٩- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الزنجي- مسلم بن خالد- مع فقهه وعلمه؛ إلا أنه كثير الأوهام.

الثانية: عبد الرحمن بن أبي ذباب: لا تعرف حاله؛ فلم يوثقه إلا ابن حبان (٥/ ١٠١).

الثالثة: والد عبد الرحمن؛ لا يعرف- أيضاً-.

لكن قراءة أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- للآية ثابتة بالطريق السابقة.

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «يحيى».

(٣) ما بين القوسين سقط من «ش».

١٥٠- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن سليمان بن عتيق لم يدرك عمر. وقد ثبت -كما تقدم- قراءة عمر- رضي الله عنه- لهذه الآية بهذا اللفظ.

قال الحافظ الإمام الطبري- رحمه الله- في «جامع البيان» (٥/ ١٧٦): «والقراءة التي لا يجوز غيرها عندنا في ذلك: ما جاءت به قراءة المسلمين نقلاً مستفيضاً عن غير تشاغر ولا تواطؤ=

ابن جريج؛ قال: أخبرني سليمان بن عتيق -أو ابن أبي عتيق-: أن عمر بن الخطاب قرأ في صلاة الصبح سورة آل عمران، فقرأها: (الم الله لا إله إلا هو الحي القيام).

١٥١- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا سفيان، عن عمرو: سمع ابن الزبير يقرأ: (في جنات يتساءلون يا فلان ما سلكك في سقر).

قال عمرو: فأخبرني لقيط: أنه سمع ابن الزبير يذكر؛ أنه سمع عمر بن الخطاب يقرؤها كذلك.

١٥٢- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا ابن الزبير: حدثنا الحكم بن ظهير، عن السُّدّيِّ، عن عمرو بن ميمون؛ قال: سمعت عمر يقرأ: (الم الله لا إله إلا هو الحي القيام).

=-وراثة-، وما كان مثبتاً في مصاحفهم؛ وذلك قراءة من قرأ: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ».

وهذه القراءة شاذة. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٤٦).

١٥١- موقوف صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٣١)، وعبد بن حميد في «تفسيره»، وعبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد»، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن المنذر، وابن أبي حاتم في «تفسيريهما»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٨٥) عن سفيان به.

قلت: وهذا إسناد صحيح إلى ابن الزبير -رضي الله عنه-.

وأما إسناده إلى عمر؛ فضعيف؛ فإن لقيطاً- المذكور- مجهول عيناً وحالاً، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٧) ولم يزيدا على ما في هذا الإسناد، ولم يوثقه إلا ابن حبان -المتساهل- (٥/ ٣٤٥).

١٥٢- موقوف ضعيف الإسناد جداً - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١٠٣٠/ ٤٨): نا الحكم به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ الحكم- هذا- متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين؛ كما في «التقريب».

لكن قراءة الفاروق -رضي الله عنه- هذه الآية بهذا اللفظ ثابتة، كما تقدم قبل أحاديث.

١٥٣- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: نا عبيد الله: نا سفيان، عن ابن أبي[1] نجيح، عن مجاهد- أو غيره-، عن عمر؛(أنه)[2] قرأ: (الحي القيام).

مصحف علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-

١٥٤- نا محمد بن عبدالله المخرِّمي: نا مسهر بن[3] عبدالملك: حدثنا عيسى بن عمر، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن[4]، عن علي؛ أنه قرأ: (آمن الرسول بما أنزل إليه[5] وآمن المؤمنون).

مصحف أُبيٍّ بنِ كعب -رضي الله عنه-

١٥٥- نا نصر بن علي؛ قال: أخبرني أبو ....

١٥٣- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه -فإن مجاهداً لم يسمع من عمر شيئاً- فضلاً عن الشك الذي في إسناده.

(١) سقطت من «دار البشائر».

(٢) زيادة من «ش».

١٥٤- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عطاء بن السائب اختلط بأخرة، ولم يذكروا عيسى ضمن من روى عنه قبل الاختلاط.

الثانية: مسهر بن عبد الملك؛ ليّن الحديث؛ كما في «التقريب».

(٣) في «ش»: «عن».

(٤) في هامش «ظ»: «بلغ علي بن مسعود في الأول سنة تسع وثمانين وست مئة».

(٥) هكذا الآية في جميع الأصول، والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٢١) وعزاه للمصنف وحده، وفيه: أن عليًّا قرأ: (آمنَ الرَّسولُ بما أُنزلَ إليه (من ربِّه) وآمن المُؤمنُون)، فلعل ﴿من ربه﴾ سقطت من النساخ.

والقراءة المحفوظة: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

١٥٥- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن سعيداً لا يعرف له سماع ولا رواية عن أبي بن كعب.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٢٨) ونسبه للمصنف وحده. =

أحمد[١]، عن عيسى بن عمر، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)، وقال: هذه[٢] قراءة أُبي بن كعب.

١٥٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: حدثنا حجاج: نا حماد؛ قال: قرأت (في)[٣] مصحف أُبيّ: (للذين يقسمون).

(و)[٤] قال ابن أبي داود: مصحفنا فيه: ﴿**يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ**﴾ [البقرة: ٢٢٦].

١٥٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: حدثنا حجاج: نا حماد؛ قال:

= وقد أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٨٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين المُلائي، عن عيسى به؛ لكن جعله مقطوعاً على سعيد.

قال الطبري (٦/ ٥٨٩): «وأما ما روي عن أبي بن كعب وابن عباس[أ] من قراءتهما: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)؛ فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله - تعالى- شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه».

(١) هو أبو أحمد الزبيري المكي؛ محمد بن عبد الملك بن الزبير.

(٢) في «ش»: «هي».

١٥٦- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن حماد بن سلمة لم يلق أبياً، وقد تقدم أن عثمان -رضي الله عنه- قد قبض على مصحف أبي بن كعب -رضي الله عنه- لما كتب المصحف الأم، فمن أين لحماد مصحف أبي؟!

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٦٣٠) ونسبه للمؤلف وحده.

(٣) زيادة من «ع».

(٤) ليست في «ش».

١٥٧- إسناده ضعيف كسابقه.

والقراءة المتواترة: ﴿**فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾ [البقرة: ١٥٨].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٩٣) ونسبه للمصنف وحده.

....

(أ) سيأتي تخريجه (ص ٣٦٢ و٣٦٣).

وجدت في مصحف أُبي: (فلا جناح عليه ألا يطوف بهما).

١٥٨- حدثنا محمد بن أيوب: حدثنا أحمد بن عبدالرحمن: حدثنا عبد الله

١٥٨- موقوف حسن لغيره - أخرجه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١) من طريق المصنف به؛ لكن وقع عنده: (عن الربيع -يعني: عن أبي العالية؛ قال: في قراءة أبي..) وهذا خلاف ما هو مثبت في النسخ الخطية لكتابنا هذا.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن أبي جعفر -هذا-؛ قال عنه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٣٥): «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه»، وهذا منها.

الثانية: أبوه -أبو جعفر الرازي-: صدوق سيىء الحفظ؛ كما في «التقريب»، وروايته عن الربيع بن أنس -خصوصاً- فيها مقال:

قال ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٢٨): «والناس يتقون من حديث الربيع بن أنس ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطراباً كثيراً».

قلت: وهو كما قال، وقد اضطرب أبو جعفر-هذا- في هذا الحديث؛ فتارة يرويه موصولاً، وتارة منقطعاً كما عند المصنف- كما سيأتي تفصيله-.

وقد تابع عبد الله بن أبي جعفر؛ كل من:

١- وكيع بن الجراح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ص٣٠-٣١- القسم المفقود) موصولاً بذكر (أبي العالية) بين الربيع بن أنس وأبي بن كعب.

وخالف ابن أبي شيبة: أبو كريب وهناد بن السَّريِّ وسفيان بن وكيع؛ فرووه عن وكيع به منقطعاً؛ مثل رواية المصنف.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٨/ ٦٥٢).

٢- عبيد الله بن موسى: أخرجه الطبري (٨/ ٦٥٢) ، والبيهقي (١٠/ ٦٠).

٣- جعفر بن عون: أخرجه الحاكم (٢/ ٢٧٦).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»، والحافظ في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥٢)!!

قلت: وقد وهموا -رحمهم الله- جميعاً؛ لما تقدم بيانه من حال أبي جعفر الرازي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٥٠)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر.

لكن الحديث حسن لغيره بطريقه الأخرى عن أبي بن كعب -رضي الله عنه-، وقد=

ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع؛ قال: كانت في قراءة أُبيٍّ بن كعب: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)؛ في كفارة اليمين.

قال عبدالله بن أبي داود: لا نرى أن نقرأ القرآن إلا لمصحف عثمان الذي اجتمع عليه أصحاب النبي ﷺ، فإن قرأ إنسان بخلافه في الصلاة؛ أمرته بالإعادة[١].

مصحف عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه[٢]-

١٥٩- نا محمد بن عبدالله المخرِّمي: حدثنا زكريا بن عدي: حدثنا حفص،

=فصلت تخريجها في تحقيقي لـ «موطأ الإمام مالك» (٢/ ٣٤٨-٣٤٩/ ٧٤٤- ط دار الفرقان)، فانظره غير مأمور.

(١) قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٢٧٨-٢٧٩): «وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان- وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا- هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، ولا تحل الصلاة إلا بما فيه، وإن كان ما روي من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ، أو عن أُبيّ، أو عن عمر بن الخطاب، أو عائشة، أو ابن مسعود، أو ابن عباس، أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور لا يُقطع بشئ من ذلك على الله -عز وجل-، ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد.

وإنما حل مصحف عثمان -رضي الله عنه- هذا المحل؛ لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه، وبالله التوفيق».

(٢) قال أبو حيان الأندلسي -تعليقًا على قراءة ابن مسعود- في «البحر المحيط» (١/ ١٦١): «وهذه القراءة مخالفة لسواد المصحف المجمع عليه، فينبغي أن تجعل تفسيرًا، وكذا ما ورد عنه وعن غيره مما خالف سواد المصحف، وأكثر قراءات عبد الله إنما تنسب للشيعة، وقد قال بعض علمائنا: إنه صح بالتواتر قراءة عبد الله على غير ما ينقل عنه مما وافق السواد، فتلك إنما هي آحاد، وذلك على تقدير صحتها؛ فلا تعارض ما ثبت بالتواتر».

١٥٩- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ عطاء البزاز -في طبعة (البشائر): البزار، بزاي ثم راء مهملة!!-؛ قال يحيى بن معين -كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٩)-: «ليس بشيء»، ووثقه ابن حبان -كعادته- (٥/ ٢٠٥ - ٢٠٦).

وقد فات هذا الإعلال كلا المعلقين على «المصاحف»، والله المستعان.

وأعله محقق «طبعة الفاروق الحديثة» بزكريا بن عدي!! وهو وهم محض، اختلط عليه=

عن الشيباني، عن عطاء البزاز، عن يسير بن عمرو، عن عبد الله؛ أنه قرأ: (إن الله لا يظلم مثقال نملة)[١].

١٦٠- حدثنا محمد بن الحسن[٢] البكاري: حدثنا كثير بن يحيى: حدثنا أبي: نا جويبر، عن الضحاك، عن النزّال، عن ابن مسعود؛ أنه كان يقرأ: (واركعي واسجدي في الساجدين).

١٦١- نا أحمد بن الأزهر: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عطاء؛

=راو براو آخر؛ فليستدرك عليه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٤٣٩) ونسبه للمصنف وحده.

(١) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ٢٥١) بعد أن ذكر قراءته: «ولعل ذلك على سبيل الشرح للذرة».

قلت: القراءة المحفوظة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠].

١٦٠- موقوف ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، فيه علتان:

الأولى: جويبر -هذا-؛ ضعيف جداً؛ كما في «التقريب».

الثانية: يحيى بن كثير البصري -أبو النضر-؛ ضعيف؛ كما في «التقريب».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٥٤٢) ونسبه للمؤلف وحده.

والقراءة المتواترة في هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِن رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

(٢) في «ظ»: «الحسين».

١٦١- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه.

والقراءة المتواترة: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ بدون: «في مواسم الحج».

وقد أعل هذا الأثر المعلق على (ط دار الفاروق) بعنعنة ابن جريج، وعدم معرفته لأبي عاصم!!

قلت: هذا دليل من عشرات الأدلة على أنه لا يعرف علم الحديث البتة، وأنه حشر=

قال: هي في قراءة ابن مسعود: (في مواسم الحج).

١٦٢- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا محمد: حدثنا شعبة، عن الحكم؛ قال: في قراءة عبد الله: (بل يداه بسطان[1]).

١٦٣- حدثنا محمد بن زكريا: حدثنا أبو حذيفة: حدثنا سفيان؛ قال: في قراءة عبد الله: (وتزوَّدوا[2] وخير الزاد التقوى).

=نفسه -وللأسف- في شيء لا يحسنه، فعفوك اللهم!

وفاته أن عنعنة ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح خاصة محمولة على السماع؛ كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم.

وأما أبو عاصم؛ فهو النبيل، واسمه الضحاك بن مخلد بن مسلم الشيباني؛ ثقة من رجال الكتب الستة، وهو مشهور بالرواية عن ابن جريج، فالله المستعان.

١٦٢- موقوف ضعيف - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١١٧/ ٦٠٥): حدثنا محمد بن جعفر -غندر- به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن الحكم بن عتيبة لم يدرك عبدالله بن مسعود.

وهي قراءة شاذة؛ كما ذكرها ابن خالويه في «الشواذ» (ص ٣٤).

والقراءة المتواترة المحفوظة في رسم المصحف العثماني: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣٧٦)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر في «تفسيريهما»، وابن الأنباري في «المصاحف».

(١) في «ش»: «بسطتان».

١٦٣- موقوف ضعيف - أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره -رواية أبي حذيفة» (٦٤/ ٩٣) بسنده سواء.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإعضال.

الثانية: أبو حذيفة، موسى بن مسعود النهدي؛ صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف.

والقراءة المتواترة المحفوظة في رسم المصحف العثماني: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٩٢-٣٩٣) ونسبه للمؤلف وحده.

(٢) في «ش»: «وتزود».

١٦٤- نا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب: نا مسكين، عن هارون؛ قال: في قراءة ابن مسعود: (من بقلها وقثائها وثومها وعدسها وبصلها).

قال هارون: وكان ابن عباس يأخذ بها.

١٦٥- نا علي بن خشرم؛ قال: أخبرنا عيسى، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: نزلت (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم)(١) في مواسم الحج.

١٦٤- موقوف ضعيف - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٥٦٣/ ١٩١): نا سفيان بن عيينة -وسئل عن هذه الآية- فقال: كما يقرأ ابن مسعود: (وثومها).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله؛ فإن بين هارون بن موسى الأزدي الأعور وابن مسعود مفاوز، ومثله سند سعيد بن منصور.

وذكر ابن جني في «المحتسب» (١/ ٨٨) أنها قراءة ابن مسعود وابن عباس؛ وهي شاذة.

والقراءة المتواترة الثابتة في رسم المصحف العثماني: ﴿وفومها﴾؛ بالفاء.

قال الطبري في «جامع البيان» (٢/ ١٨-١٩): «وهي في بعض القراءة: (وثومها)... وذكر أن ذلك في قراءة ابن مسعود: (وثومها) -بالثاء-؛ فإن كان ذلك صحيحاً؛ فإنه من الحروف المبدلة، كقولهم: وقعوا في عاثور(أ) شر وعافور شر، وكقولهم للأثافي: أثاثي، وللمغافير: مغاثير، وما أشبه ذلك مما تقلب فيه الثاء فاء، والفاء ثاء؛ لتقارب مخرج الفاء من مخرج الثاء».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٨٥ - ٣٨٦)، وزاد نسبته لابن المنذر.

١٦٥- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه.

والقراءة المتواترة الثابتة في رسم المصحف: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٩٩) ونسبه للمؤلف فقط.

عطاء؛ هو: ابن أبي رباح، ولم يعرفه المعلق على «طبعة دار البشائر»!!

عيسى؛ هو: ابن يونس.

(١) هكذا في الأصول، والآية في المصحف: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

....

(أ) ما أعد وهيء ليقع فيه أحد.

وفي قراءة ابن مسعود: (في مواسم الحج فابتغوا[1] حينئذ).

١٦٦- حدثنا الحسن بن أحمد: حدثنا مسكين، عن هارون: حدثنا صاحب لنا، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن ابن عباس؛ قال: قراءتي قراءة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشر حرفاً من قراءة ابن مسعود، هذا أحدها: (من بقلها وقثائها وثومها وعدسها وبصلها).

١٦٧- حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام: حدثنا كثير بن هشام: حدثنا

---

(١) في «ش»: «وابتغوا».

١٦٦- **موقوف ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إبراهيم -وهو ابن يزيد بن شريك- التيمي لم يسمع ابن عباس؛ قاله علي بن المديني.

الثانية: جهالة صاحب هارون بن موسى الأعور، فإنه لم يسم[أ].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٨٦) ونسبه للمؤلف وحده.

١٦٧- **موقوف ضعيف الإسناد** - أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٤٢) من طريق ميمون به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه.

وأخرج عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٤٢) من طريق إسماعيل ابن عبد الملك؛ قال: سمعت سعيد بن جبير يقرأ قراءة ابن مسعود: (والعصر إن الإنسان لفي خسر وإنه فيه إلى آخر الدهر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالصبر).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن سعيد بن جبير لم يدرك ابن مسعود.

الثانية: إسماعيل بن عبدالملك بن أبي الصفيرا؛ صدوق كثير الوهم؛ كما في «التقريب».=

....

(أ) أما المعلق على «طبعة دار الفاروق»؛ فقد أعل الحديث بما تضحك منه الثكلى، فقال: إسناده منقطع بين هارون وأبي روق!!

هكذا يفضح الجهل أهله -وهذا قل من جل، وغيض من فيض-، وفاته -لحداثته- إعلاله بالعلة الأولى؛ فليستدرك عليه.

جعفر بن بُرْقان؛ (قال)[1]: سمعت ميمون بن مهران يقول -وتلا هذه السورة: (والعصر إن الإنسان لفي خسر وإنه فيه إلى آخر الدهر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالصبر)-: ذكر أنها في قراءة عبد الله بن مسعود.

١٦٨- حدثنا محمد بن زكريا: حدثنا أبو حذيفة؛ قال: قال سفيان: كان أصحاب عبدالله يقرءونها: (أولئك لهم نصيب ما[2] اكتسبوا).

١٦٩- نا يوسف بن موسى؛ ....

= وأخرج عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٤٣) من طريق حوشب؛ قال: أرسل بشر بن مروان إلى عبدالله بن عتبة بن مسعود، فقال: كيف كان ابن مسعود يقرأ: (والعصر)؟. فقال: (والعصر، إن الإنسان لفي خسر، وهو فيه إلى آخر الدهر).

فقال له بشر: هو يكفر به[أ]، فقال عبدالله: لكني أومن به.

قلت: حوشب -هذا- لم يتبين لي من هو، هذا مع عدم العلم بصحة -أو حسن- الطريق إليه!

(١) سقطت من «ش».

١٦٨- مقطوع ضعيف - أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره -رواية أبي حذيفة النهدي» (٦٥/ ٩٧) مثله سواء.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن الثوري لم يدرك أحداً من أصحاب ابن مسعود.

والقراءة المتواترة الثابتة في رسم المصحف العثماني: **﴿أُولَئِكَ لَهُم نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا﴾** [البقرة: ٢٠٢].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٤٥٤)[ب] ونسبه للمؤلف وحده.

(٢) في «ش»: «مما».

١٦٩- مقطوع صحيح - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٦٧٧): حدثنا ابن حميد: حدثنا جرير به.

قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد، لكن القراءة شاذة؛ لمخالفتها للرسم العثماني. =

....

(أ) أي: ينكره ويخالفه.

(ب) لكن وقع فيه: (نصيب مما اكتسبوا) وهو وهم محض، والصواب: (نصيب -بدون تنوين- ما -بميم واحدة- اكتسبوا).

قال[1]: سمعت جريراً يقول: سألت منصوراً عن قوله -تعالى-: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، فقال: نحن نقرأ: (ولكل جعلنا قبلة يرضونها) بالياء.

١٧٠- حدثنا أحمد بن سنان: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: قرءوا: (وأقيموا الحج والعمرة للبيت).

= والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٤) ونسبه للطبري والمؤلف.

تنبيه: هذا الأثر ليس من مصحف عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-، فما وجه إيراد المصنف له هنا؟!

(١) سقطت من «ش».

١٧٠- مقطوع صحيح - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٢٨): حدثنا محمد بن بشار -بندار-: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه المصنف (١٧٣) من طريق قبيصة بن عقبة، عن سفيان الثوري به، وقرن مع منصور في روايته: (الأعمش).

قلت: وهذا سند صحيح إلى إبراهيم، ولعله يقصد بقوله: (قرأوا) علقمة؛ فقد أخرج أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٧/ ٥٧١)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٧١٢-٧١٣/ ٢٨٧-تكملة)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٢٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٤٤/ ١٧٥٩)، وعبد بن حميد وابن المنذر في «التفسير»، وابن الأنباري في «المصاحف»؛ كما في «الدر المنثور» (٢/ ٣٢٨) من طرق عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن الأسود، قال: هي في قراءة عبد الله بن مسعود: (وأتموا الحج والعمرة إلى البيت)، قال: لا تجاوزوا بالعمرة البيت.

قال إبراهيم: فذكرت هذا الحديث لسعيدبن جبير، فقال: هكذا قال ابن عباس.

قلت: وسنده صحيح.

وهي قراءة شاذة لمخالفتها لرسم المصحف العثماني: ﴿وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولعلها قراءة تفسيرية، والله أعلم.

وانظر -لزاماً-: «جامع البيان» (٣/ ٣٣٧ - ٣٣٨).

١٧١- حدثنا عمي: حدثنا أبو نعيم: حدثنا إسرائيل: حدثنا ثوير[١]، عن أبيه، عن عبد الله: (وأقيموا الحج والعمرة للبيت).

قال عبد الله: لولا التحرج أني لم أسمع من رسول الله ﷺ فيها شيئاً؛ لقلت: إن العمرة واجبة مثل الحج.

١٧٢- حدثنا علي بن محمد الثقفي؛ قال: حدثنا المنجاب؛ قال: أخبرنا شريك، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: في قراءة عبد الله: (وأقيموا[٢] الحج

١٧١- موقوف ضعيف - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٣٤): حدثنا أحمد بن حازم؛ قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي به.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٥١) من طريق عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ثوير بن أبي فاختة: ضعيف؛ كما في «التقريب».

لكن قراءة ابن مسعود للآية هكذا صحيح ثابت عنه؛ كما تقدم في الأثر السابق، وهي قراءة شاذة.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٣١)، وزاد نسبته لعبد بن حميد.

(١) وقد تحرف اسمه في (طبعة دار الفاروق!) إلى ثويبر!! فواأسفاه!

١٧٢- موقوف صحيح لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: شريك بن عبد الله القاضي؛ صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء؛ كما في «التقريب».

الثانية: مغيرة بن مِقْسم الضبي؛ ضعيف الحديث عن إبراهيم النخعي، وعامه حديثه عن إبراهيم مدخول؛ قاله الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٢١٨).

لكن تقدم قبل حديث: أن إبراهيم رواه عن علقمة عن ابن مسعود متصلاً، فصح الحديث ولله الحمد.

وأما ما يخشى من الانقطاع في سنده بين إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي وعبدالله بن مسعود؛ فإنه غير مؤثر هنا؛ فقد صحَّ عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا قلت: قال ابن مسعود؛ فهو عن غير واحد عن ابن مسعود، وإذا قلت: عن رجل، عن ابن مسعود؛ فهو الذي سمعت.

(٢) في (طبعة دار الفاروق الحديثة!!): (وأتموا)!

والعمرة إلى البيت).

١٧٣- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا قبيصة: حدثنا سفيان، عن الأعمش ومنصور، عن إبراهيم: (وأقيموا الحج والعمرة للبيت).

١٧٤- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا مُفَضَّل بن مُهَلْهَل، عن الأعمش؛ قال: قال: كان أبو رزين من القراء الذين يُقْرَأُ عليهم القرآن -أظنه قال:- وتؤخذ[1] عنهم القراءة، (قال)[2]: في قراءة عبد الله: (وحيث ما[3] كنتم فولوا وجوهكم قبله).

١٧٥- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا مُفَضَّل بن مُهَلْهَل، عن الأعمش؛ عن أبي رزين؛ قال: في قراءته: (ولا تخافت بصوتك ولا تعال به).

١٧٣- تقدم برقم (١٧٠).

١٧٤- **موقوف ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ قال يحيى بن سعيد القطان-كما في «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٠)-، والإمام أحمد في «العلل» (١/ ٢٤٠/ ٣١٥و٢٤٠/ ١٢٠١): «كان شعبة ينكر أن يكون أبو رزين سمع من عبد الله بن مسعود شيئاً».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٠) ونسبه للمؤلف وحده.

وهذه القراءة شاذة؛ لمخالفتها للرسم العثماني المتواتر: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و١٥٠].

(١) في «ش»: «ويؤخذ».

(٢) سقطت من «طبعة دار الفاروق» (!).

(٣) سقطت من «ش».

١٧٥- **موقوف ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: وسنده كسابقه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٩/ ٤٦٨) ونسبه للمؤلف وحده.

وهذه القراءة شاذة؛ لمخالفتها للرسم العثماني المتواتر: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠].

١٧٦- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا عبد الرحمن بن محمد؛ قال: سمعته من أبي -محمد بن طلحة-، ومن أبي عبيدة بن معن هذا الكلام الذي مضى.

١٧٧- حدثنا محمد بن زكريا: حدثنا أبو حذيفة؛ قال: حدثنا سفيان؛ قال: في قراءة عبدالله: (كَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القُرَى)؛ بغير واو.

١٧٨- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى؛ قال: قال ابن إدريس في قراءتهم: ﴿وَزُلْزِلُواْ﴾ : (فزلزلوا يقولُ حقيقة الرَّسولِ والذينَ آمنوا)[1].

١٧٩- حدثنا أبو عبدالله -محمد بن يحيى- الخُنَيسي[2]: حدثنا خلاد بن خالد بن يزيد، عن حسين الجعفي؛ قال: سمعت زائدة يسأل الأعمش، فقال: في

١٧٦- **موقوف ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لإعضاله.

١٧٧- **موقوف ضعيف الإسناد** - أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره -رواية أبي حذيفة النهدي» (١٣٤/ ٣٧٠) به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لإعضاله.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ١٣٨) ونسبه للمؤلف وحده.

والقراءة المتواترة هي التي بالرسم العثماني: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ [هود: ١٠٢]؛ بالواو.

١٧٨- **مقطوع صحيح** - تفرد به المصنف.

قلت: سنده صحيح إلى عبد الله بن إدريس؛ ولكن لم يبين قراءة من هذه.

(١) هذا الأثر في «ش» قبل الأثر السابق.

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ١٤٠): «قرأ الأعمش: (وزلزلوا ويقول الرسول)؛ بالواو بدل: ﴿حتى﴾، وفي مصحف عبد الله: (وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول)».

وهي قراءة شاذة؛ لأن القراءة المحفوظة: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤].

١٧٩- **مقطوع حسن** - تفرد به المصنف.

قلت: وسنده حسن إن شاء الله.

(٢) هكذا في الأصل «ظ»، وفي الهامش: «الحشني»، وفي «ش»: «الخشني».

قرائتنا في البقرة مكان (فأزالهما): ﴿فَوَسْوَسَ﴾[١].

وقبل الخمسين من البقرة مكان: ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾: ﴿وَلاَ يُؤْخَذُ﴾[٢].

وقوله[٣]: (اهْبِطُواْ مِصْرَ)؛ ليس فيها ألف[٤].

ومكان: ﴿البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ : (متشابه[٥])[٦].

---

(١) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٨٦) ونسبه للمؤلف.

قلت: وهي قراءة شاذة لا تصح؛ لمخالفتها لرسم المصحف العثماني المتواتر.

نعم؛ في سورة الأعراف (آية: ٢٠): ﴿فَوَسْوَسَ﴾ .

وقد قرأ حمزة الكوفي: ﴿فأزالهما﴾؛ بألف بعد الزاي وتخفيف اللام، وقرأ الباقون بالحذف والتشديد.

انظر: «النشر» (٢/ ٢١١)، و«الإتحاف» (ص١٣٤).

(٢) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٦٤) ونسبه للمؤلف.

قلت: وهي قراءة شاذة، مخالفة للمصحف العثماني، مع التذكير أن الأعمش قرأ مثل قراءة الجميع.

انظر: «الإتحاف» (ص١٣٥).

(٣) في «ش»: «قوله» -بدون واو-.

(٤) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٨٧) ونسبه للمؤلف، وابن الأنباري في «المصاحف».

قال أبو حيان الأندلسي في «البحر المحيط» (١/ ٣٩٦): «وقرأ الحسن، وطلحة، والأعمش، وأبان بن تغلب، بغير تنوين، وبُيِّن كذلك في مصحف أبي بن كعب، ومصحف عبدالله، وبعض مصاحف عثمان».

قلت: وهي قراءة شاذة، مخالفة للمصحف العثماني المتواتر.

وقد أجمع القراء على إثبات الألف فيها خطاً ولفظاً، ووصلاً ووقفاً.

(٥) في «ش»: «تتشابه».

(٦) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤١٣) ونسبه للمؤلف.

وهي قراءة شاذة قرأ بها الأعمش والحسن، وقرأ المطوعي في رواية عن الأعمش (يشّابه) مضارعًا بتحتانية وتشديد الشين مرفوع الهاء، مخالفة لرسم المصحف.

انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤١٩)، و«الإتحاف» (ص ١٣٩).

ومكان: ﴿وَإِن[١] يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾: (وإن يؤخذوا[٢] تفدوهم)[٣].

وفي البقرة -أيضاً-: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا)[٤].

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ[٥] إِلاَّ اللَّهَ﴾[٦].

وفي مكان آخر: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ : (ثم تولوا)[٧].

---

(١) في «ظ»: «إن».

(٢) في «ش»: «وإن يؤخذ».

(٣) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٥٧) ونسبه للمؤلف.

(وإن يؤخذوا) لم أجدها في كتب القراءات، فهي قراءة شاذة؛ لمخالفتها للمصحف الإمام.

وأما ﴿تفدوهم﴾؛ فهي قراءة الأعمش في رواية الشنبوذي عنه، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وكذا خلف. وأما قراءة المطوعي عن الأعمش؛ فمثل قراءة البقية من القراء: ﴿تفادوهم﴾.

انظر: «السبعة» (ص١٦٤)، و«الإتحاف» (ص١٤١).

(٤) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٧٠٩) ونسبه للمؤلف.

وعزا ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٠٨) هذه القراءة لابن مسعود.

وذكر القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ١٢٦): «أنها قراءة أبي بن كعب وعبدالله ابن مسعود».

فهي قراءة شاذة، والقراءة المحفوظة: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧].

(٥) في «ظ» بدون نقاط، وفي «ش»: «يعبدون».

(٦) قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿لا يعبدون﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

انظر: «النشر» (٢/ ٢١٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢١٨)، و«الإتحاف» (ص ١٤٠)، و«السبعة» (ص ١٦٣)، و«الكشف» (١/ ٢٤٩).

قلت: وافق الأعمش قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي.

(٧) أخرج عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٤٥٣) عن عيسى بن عمر؛ قال الأعمش: نحن نقرأ: ﴿لا يعبدون إلا الله﴾ -بالياء-؛ لأنا نقرأ آخر الآية: (ثم تولوا=

﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً﴾، (و)[١] الأخرى: (فمن[٢] تطوع خيراً)، وفي قراءة عبد الله: (ومن تطوع بخير)[٣].

وقوله[٤]: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ مكانها: (لا تحسبن أن البر)[٥].

[وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ﴾، وفي قراءة عبد الله][٦]: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام)[٧].

=عنه)، وأنتم تقرءون: ﴿ثم توليتم﴾، فاقرءوها: ﴿لا تعبدون﴾.

قلت: في الرسم العثماني: ﴿ثم توليتم﴾.

قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ١٣): «قرأ أبي وابن مسعود: (لا تعبدوا) على النهي».

(١) سقطت من طبعة دار الفاروق!

(٢) في «ش» بحذف: «فمن»، وفي «ظ»: «ومن».

(٣) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٩٦) ونسبه للمؤلف.

قلت: والأعمش لم يدرك ابن مسعود، فلا تصح نسبة القراءة إليه، وهي مع ذلك شاذة؛ مخالفة لرسم المصحف.

(٤) في «ظ»: «وهو قوله».

(٥) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٤٠) ونسبه للمؤلف.

وهي قراءة شاذة، مخالفة لرسم المصحف.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ش».

(٧) قلت: الأعمش لم يدرك ابن مسعود، فلا تصح نسبة القراءة إليه.

وقد أخرج أبو عبيد في «فضائل القرآن»؛ كما في «الدر المنثور» (٢/ ٤٩٣) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٦٠٥)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٣٧٣/ ١٩٦٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٧٠/ ٩٤٣) من طريقين عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية؛ قال: في قراءة أبي بن كعب: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾.

قلت: لكن أبا جعفر -هذا- ضعيف، سيئ الحفظ، لا سيما عن الربيع؛ فالأثر ضعيف.

وهذه القراءة شاذة؛ لمخالفتها لرسم المصحف وخطه.

و[١]قوله: ﴿إِلَّا أَن يَخَافَا﴾، وفي قراءة عبد الله: (إلا أن يخافوا)[٢].

﴿مِن قَبْلِ أَن تُمَاسُّوهُنَّ﴾[٣]، وفي قراءة عبدالله: (من قبل أن تجامعوهن)[٤].

وفي قوله: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾، وفي قراءة عبد الله: (قيل اعلم)[٥].

﴿عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا[٦]﴾؛ بغير واو[٧].

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٦٨٠) ونسبه للمؤلف.

قلت: الأعمش لم يدرك عبد الله بن مسعود، فلا تصح نسبة القراءة إليه.

وذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ١٩٧)، وقال: «وروي أنه قرأ -أيضًا-: (أن تخافوا)».

فهذه القراءة شاذة؛ لمخالفتها لرسم المصحف المتواتر.

(٣) في «ظ» بعدها زيادة غير موجودة في «ش»: «وفي قراءة عبد الله: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾»، وهي جملة زائدة لا مكان لها في السياق.

(٤) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٢٧) ونسبه للمؤلف.

قلت: والكلام عليه كالكلام الذي قبله.

قوله: ﴿تماسوهن﴾ هكذا قرأ حمزة والكسائي وخلف -الكوفيون-، وأقرهم الأعمش: بضم التاء، وألف بعد الميم.

وقرأ الباقون بفتح التاء من غير ألف.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٤١)، «وإتحاف فضلاء البشر» (ص ١٥٩)، و«السبعة» (ص ١٨٣-١٨٤)، و«الكشف» (١/ ٢٩٧).

(٥) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٢١٨) ونسبه للمؤلف.

قلت: وحكم هذه القراءة كسابقها.

ونقل أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٢٩٦): أنها قراءة ابن مسعود والأعمش.

ونقل القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٣/ ٢٩٧): أنها قراءة ابن عباس كذلك.

(٦) في «ش»: «جزؤا».

(٧) هي كذلك في المصحف العثماني بدون واو.

قرأ أبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر: ﴿جزؤاً﴾ على وزن «فُعُل»، وفي رواية عن أبي جعفر: ﴿جزّاً﴾؛ مشددة الزاي، وقرأ الباقون مخفف مهموز.

انظر: «السبعة» (ص١٥٩)، و«الإتحاف» (ص١٦٣).

وقوله: (هو خير لكم يكفر)؛ بغير واو[1].

وفي قرائتنا: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾ مرفوعة، وفي قراءة عبدالله: (فتذكرها)[2].

وفي قرائتنا: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾، وفي قراءة عبد الله (يحاسبكم به الله يغفر لمن يشاء)؛ بغير فاء[3].

وفي (قراءتنا)[4]: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾، (ما ننسك من آية أو ننسخها) في قراءة عبد الله[5].

---

(١) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٣٣٠) ونسبه للمؤلف.

قلت: وسندها كسابقتها.

والقراءة المتواترة هي: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١].

(٢) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٠٠) ونسبه للمؤلف.

وهو كسابقه.

واختلف القراء في هذه الآية:

فقرأ حمزة: ﴿إن تضل﴾؛ بكسر الهمزة، ﴿فتذكر﴾؛ برفع الراء. وقد وافقه الأعمش.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿أن تضل﴾؛ بفتح الهمزة، و﴿فتذكر﴾؛ بتخفيف الكاف وفتح الراء.

وقرأ الباقون: ﴿أن تضل﴾؛ بفتح الهمزة، و﴿فتذكر﴾؛ بالتشديد مع فتح الراء.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٦-٢٣٧)، و«شرح الطيبة» (ص ٢٥٠)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص ١٦٦)، «السبعة» (ص١٩٣).

(٣) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٢٠) ونسبه للمؤلف.

وهو كسابقه.

وهي قراءة ذكرها ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٤٩).

وقال أبوحيان في «البحر المحيط» (٢/ ٣٦١): «كذلك في مصحف عبد الله، وقرأ الجعفي وخلاد وطلحة بن مصرف كذلك».

(٤) ما بين القوسين سقط من «ش».

(٥) الأعمش لم يدرك ابن مسعود، وهي قراءة شاذة، مخالفة لرسم المصحف.

وانظر: «المحتسب» (١/ ١٠٣)، و«البحر المحيط» (١/ ٣٤٣).

وفي قراءتنا: ﴿يَسْأَلُونَكَ[1] عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، وفي قراءة عبدالله: (ويسألونك عن الشهر الحرام عن قتال فيه)[2].

وفي قراءتنا: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾، وفي قراءة عبد الله: (لمن أراد أن يكمل الرضاعة)[3].

وفي قراءتنا: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾، وفي قراءة عبدالله: (حافظوا على الصلوات وعلى الصلاة الوسطى)[4].

وفي قراءتنا: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، وفي قراءة عبدالله: (فلا رفوث ولا فسوق ولا جدال في الحج)[5].

---

(١) في «ش»: «يسولونك».

(٢) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٤٣) ونسبه للمؤلف.

وهي كسابقتها.

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ١٤٥): «(عن قتال فيه) كذلك في مصحف عبدالله، وقرأ ابن عباس والربيع والأعمش كذلك».

(٣) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ١٠) ونسبه للمؤلف.

وهي كسابقتها.

(٤) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٣٦)، ونسبه للمؤلف.

وهي كسابقتها.

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٢٤٢): «وقرأ عبدالله بإعادة الجار على سبيل التوكيد».

(٥) القراءة المتواترة الثابتة في رسم المصاحف العثمانية: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وعليه؛ فقراءة (رفوث) شاذة لا تصح، ولا تثبت نسبتها لعبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾ بالرفع منونًا.

وقرأ الباقون: ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ بالنصب من غير تنوين.

وأما ﴿ولا جدال﴾ -بالرفع-؛ فلم يقرأ بها أحد من العشرة إلا أبا جعفر.

انظر: «الإتحاف» (ص١٥٥)، و«السبعة» (ص١٨٠)، و«البحر المحيط» (٢/ ٨٨).

(آخر البقرة)[١].

أول آل عمران[٢]

في قراءة عبد الله: (الحي القيام)[٣].

(وإن حقيقة تأويله إلا عند الله [والراسخون في العلم يقولون آمنا به][٤])[٥].

---

(١) سقطت من «ش».

وفي «ظ»: «ومن هنا سمع الحافظ البرزالي وابنه يوسف في الخامس...

وابن الجوزي وابن الصابوني إلى آخر الثاني هذا».

(٢) في هامش «ظ»: «أول الجزء الثالث من أجزاء الأرموي».

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١٠٣١/ ٤٨٩)- ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٤٠/ ٨٦٩٠)-: نا هشيم؛ قال: نا أبو إسحاق الكوفي، عن أبي خالد الكناني، عن ابن مسعود؛ أنه كان يقرؤها: (الحي القيام).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٤): «وأبو خالد لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات!».

الثانية: أبو إسحاق الكوفي هذا- واسمه: عبد الله بن ميسرة-؛ ضعيف.

وأخرج أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١١٤) من طريق هاورن بن موسى ؛ قال: هي في مصحف عبد الله مكتوبة: (الحي القيام)[أ].

قلت: وهذا معضل؛ إذ إن بين هارون- هذا- وابن مسعود مفاوز.

وهذه القراءة شاذة، ذكرها ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٥١)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٣٧٧)، والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ١)-؛ لمخالفتها لرسم المصحف العثماني المتواتر: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢].

(٤) ما بين معقوفين ساقط من «ش».

(٥) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٥٨) ونسبه للمؤلف.

قلت: والأعمش لم يدرك ابن مسعود؛ فهو معضل.

وهي قراءة شاذة لا تصح، ذكرها الطبري في «جامع البيان» (٣/ ١٦٦)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٣٨٤)، والقراءة المحفوظة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

....

(أ) في «المطبوع»: القيم.

و[١]في قراءة عبد الله: (شهد الله أن[٢] لا إله إلا هو)[٣].

وفي قراءة عبد الله: ﴿أَنَّ[٤] الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾ [٥].

وفي قراءة عبد الله: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَاتَلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ)[٦].

وفي قراءة عبد الله: (وناداه[٧] الملائكة يا زكريا إن الله)[٨].

---

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «أنه».

(٣) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٨٧) ونسبه للمؤلف.

قلت: وهي كسابقتها.

وهذه القراءة شاذة؛ لمخالفتها لرسم المصحف العثماني: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

(٤) في طبعة دار البشائر، ودار الفاروق: «إن»!

وقد قرأ الكسائي: (أن)؛ بفتح الهمزة، والباقون: (إن)؛ بالكسر.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٥٢).

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٤١٠): «وقرأ عبد الله: (إن الدين عند الله الحنيفية)»، ثم نقل عن ابن الأنباري قوله: «ولا يخفى على ذي تمييز أن هذا من كلام النبي ﷺ على جهة التفسير، أدخله بعض من ينقل الحديث في القراءات».

(٥) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٨٧) ونسبه للمؤلف.

وسندها كسابقها.

(٦) أورد هذا القدر: السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٩٤)، ونسبه للمؤلف.

وهي قراءة شاذة، ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٤١٤)، وقال: «وكذلك في مصحف عبد الله، وقرأها الأعمش كذلك».

والقراءة المتواترة الثابتة في رسم المصاحف العثمانية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٢١].

(٧) في «ش»: «فناداه».

(٨) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٤٤٦): «قراءة عبد الله ومصحفه: (فناداه جبريل وهو قائم)». =

= وقال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ٧٤): «وبالألف قراءة ابن عباس وابن مسعود».

قلت: والقراءة شاذة؛ لمخالفتها للرسم العثماني. والقراءة المتواترة: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

وقد أخرج ابن المنذر في «التفسير» (١/ ١٨٤/ ٤٠٦) من طريق هشيم، عن مغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود؛ قال: ذكّروا الملائكة.

وأخرجه ابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٣/ ٥٢٦)، وزاد: وكان يقرؤها: (فناداه الملائكة).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: رواية مغيره عن إبراهيم- على وجه الخصوص- ضعيفة.

الثانية: هشيم؛ مدلس، وقد عنعن.

وقد قرأ حمزة، والكسائي، وخلف: ﴿فناداه﴾؛ بألف بعد الدال ممالة- على أصلهم-، وقرأ الباقون بتاء ساكنة بعد الدال.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٩)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٥٤)، و«الإتحاف» (ص٢٧٣)، و«السبعة» (ص٢٠٥)، و«حجة القراءات» (ص١٦٢)، و«الكشف» (١/ ٣٤٢).

قال الإمام الطبري في «جامع البيان» (٥/ ٣٦٣-٣٦٦ ط- هجر): «القول في تأويل قوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾:

اختلفت القرأة في قراءة ذلك؛ فقرأته عامة قرأة أهل المدينة، وبعض أهل الكوفة والبصرة: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ على التأنيث بالتاء، يراد بها: جمع الملائكة. وكذلك تفعل العرب في جماعة الذكور إذا تقدّمت أفعالها؛ أنّثت أفعالها، ولا سيما الأسماء التي في ألفاظها التأنيث، كقولهم: جاءَت الطّلحات، وقد قرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة بالياء، بمعنى: فناداه جبريل، فذكروه للتأويل، كما قد ذكرنا آنفًا أنهم يُؤنثون فعل الذّكر للفظ، فكذلك يذكّرون فعلَ المؤنث -أيضًا- للفظ.

واعتبروا ذلك فيما أرى بقراءةٍ يذكر أنها قراءةُ عبد الله بن مسعود.

وهو ما حدثني به المثنى قال: حدثنا إسحاق بن الحجاج؛ قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد: أنّ قراءة ابن مسعود: (فَنَادَاهُ جِبْرِيلُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ).

وكذلك تأوّل قوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ جماعةٌ من أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك

حدثني موسى؛ قال: حدثنا عمرو؛ قال: حدثنا أسباط، عن السدّي: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾،=

وفي قراءة عبدالله: (فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فأوفيهم أجورهم)[١].

=وهو جبريل -أو: قالت الملائكة، وهو جبريل- ﴿أنّ الله يُبشرك بيَحيى﴾.

فإن قال قائل: وكيف جاز أن يقال على هذا التأويل: ﴿فنادته الملائكة﴾، و الملائكة جمع لا واحد؟

قيل: ذلك جائز في كلام العرب، بأن تخبر عن الواحد بمذهب الجمع، كما يقال في الكلام: خرج فلان على بغال البُرُد، وإنما ركب بغلاً واحدًا، وركب السفن، وإنما ركب سفينةً واحدة. وكما يقال: ممن سمعتَ هذا الخبر؟ فيقال: من الناس، وإنما سمعه من رجل واحد. وقد قيل: إنّ منه قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٣]، والقائلُ كانَ فيما كان ذُكر واحدًا.

وقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ﴾ [سورة الروم: ٣٣]، والناس بمعنى واحد، وذلك جائز عندهم فيما لم يقصد فيه قصد واحد.

وإنما الصواب من القول عندي في قراءة ذلك: أنهما قراءتان معروفتان -أعني: التاء والياء- فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ وذلك أنه لا اختلافَ في معنى ذلك باختلاف القراءتين، وهما جميعًا فصيحتان عند العرب، وذلك أنّ الملائكة إن كان مرادًا بها جبريل -كما روي عن عبد الله-؛ فإن التأنيث في فعلها فصيحٌ في كلام العرب للفظها إن تقدمها الفعل، وجائز فيه التذكير لمعناها.

وإن كان مرادًا بها جمع الملائكة؛ فجائز في فعلها التأنيث، وهو قَبلها للفظها، وذلك أن العرب إذا قدّمت على الكثير من الجماعة فعلها، أنثته، فقالت: قالت النساء، وجائز التذكير في فعلها بناءً على الواحد إذا تقدم فعله، فيقال: قال الرجال.

وأما الصّواب من القول في تأويله؛ فأنْ يقال: إن الله -جل ثناؤه- أخبر أنّ الملائكة نادته. والظاهر من ذلك: أنها جماعة من الملائكة دون الواحد، وجبريل واحد، فلن يجوز أن يحمل تأويل القرآن إلا على الأظهر الأكثر من الكلام المستعمل في ألسن العرب دون الأقل، ما وُجد إلى ذلك سبيل. ولم تَضطَّرنا حاجةٌ إلى صرف ذلك إلى أنه بمعنى واحد، فيحتاج له إلى طلب المخرَج بالخفيّ من الكلام والمعاني.

وبما قلنا في ذلك من التأويل قال جماعة من أهل العلم؛ منهم: قتادة، والربيع بن أنس، وعكرمة، ومجاهد، وجماعة غيرهم. وقد ذكرنا ما قالوا من ذلك فيما مَضَى».

(١) لم نجد هذه القراءة في كتب القراءات، ولذلك؛ فهي قراءة شاذة، وبخاصة أن القراءة المحفوظة: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [آل عمران: ٥٧].

قرأ بعض القراء: ﴿فيوفيهم﴾، وآخرون: ﴿فنوفيهم﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٥٦).

وفي قراءة عبد الله: (بقنطار يوفه[١] إليك)، (بدينار لا يوفه إليك)[٢].

وفي قراءة عبد الله: (وقالت الملائكة (يا مريم)[٣] إن الله ليبشرك[٤])[٥].

وفي قراءة عبد الله: ﴿**ونعلمه الكتاب**﴾؛ على نون[٦].

(والله يحيي ويميت والله بصير بما تعملون) مكان: ﴿**وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ**[٧] **بَصِيرٌ**﴾[٨].

وفي قراءة عبدالله: (يستبشرون بنعمة من الله وفضل والله لا يضيع أجر المؤمنين)[٩].

وفي قراءة عبد الله: (وقتلهم الأنبياء بغير حق ويقال لهم ذوقوا)[١٠].

---

(١) في «ظ» غير منقوطة، وفي «ش» «نوفه».

(٢) لم نجدها في كتب القراءات، والقراءة المحفوظة: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

وفي «ش» زيادة: «وفي قراءة عبد الله: (وإن يأمركم أن تتخذوا)»، ولم أقف عليها، والحرف المحفوظ: ﴿وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ﴾ [آل عمران: ٨٠].

(٣) سقطت من «ش».

(٤) في «ش»: «يبشرك».

(٥) هذه القراءة لم نجدها، وقراءة الجميع: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٢].

(٦) القراءة متواترة، فقد قرأ: ﴿نعلمه﴾ -بالنون-: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الدمشقي، وحمزة، والكسائي، وخلف- الكوفيون-. وقرأ الباقون بالياء.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٠)، و«شرح الطيبة» (ص ٢٥٥)، و«الإتحاف» (ص١٧٤)، و«السبعة» (ص٢٠٦)، و«حجة القراءات» (ص١٦٣)، و«الكشف» (١/ ٣٤٤).

(٧) في «ظ» غير منقوطة، وفي «ش»: «يعملون».

(٨) لم أجدها في كتب القراءات؛ فهي شاذة.

(٩) ذكرها القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ٢٧٦)، وهي شاذة، والحرف المحفوظ: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧١].

(١٠) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ١٣١): «وقرأ ابن مسعود: (ويقال ذوقوا)،=

النساء

(ومن يأكل أموال اليتامى ظلماً فإنما يأكل في بطنه ناراً[١] وسوف يصلى سعيراً)[٢].

وفي قراءة عبد الله: (كتاب الله عليكم أحل لكم)؛ بغير واو[٣].

وفي قراءة عبد الله: (وسيؤتي الله المؤمنين)[٤].

(أو يغلب نؤته أجراً عظيماً)[٥].

وفي قراءة عبد الله: (بيت مبيت منهم)[٦].

وفي قراءة عبد الله: (ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسيؤتيه)[٧].

=ونقلوا عن أبي معاذ النحوي: أن في حرف ابن مسعود: (سنكتب ما يقولون ونقول لهم ذوقوا)».

وكلها قراءات شاذة؛ لمخالفتها الحرف المحفوظ، والقراءة المتواترة: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١].

(١) في «ظ»: «نار».

(٢) لم أقف عليها في شيء من كتب القراءات، والقراءة المحفوظة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ اليَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ [النساء: ١٠].

(٣) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

(٤) لم أقف عليها، والمحفوظ: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦].

(٥) لم أقف عليها، والمتواتر: ﴿أَو يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ٧٤].

(٦) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ٣٠٤): «وفي قراءة عبد الله: (بيَّت مبيت منهم يا محمد)».

والقراءة المحفوظة: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النساء: ٨١].

(٧) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه﴾ [النساء: ١١٤].

فقرأ أبو عمرو -البصري-، وحمزة وخلف -الكوفيان-: ﴿فسوف يؤتيه﴾ بالياء، وقرأ الباقون: ﴿فسوف نؤتيه﴾؛ بالنون.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥١-٢٥٢)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٦٨)، و«السبعة» (ص٢٣٧)، و«حجة القراءات» (ص٢١١-٢١٢)، و«الإتحاف» (ص١٩٤).

وفي قراءة عبد الله: (أولئك[1] سنؤتيهم[2] أجورهم)[3].

(وقد أنزل عليكم في الكتاب)[4].

المائدة[5]

وفي قراءة عبد الله: (قال سأنزلها عليكم[6])[7].

وفي قراءة عبد الله: (إن تعذبهم فعبادك)[8].

الأنعام

(ما كان فِتنَتَهم)[9]؛ نصب[10].

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «سيؤتيهم».

(٣) لم أقف على هذه القراءة.

والمحفوظ: ﴿أولئك سوف يؤتيهم أجورهم﴾ [النساء: ١٥٢]، فقرأ حفص بالياء، والباقون بالنون.

انظر «النشر»: (٢/ ٢٥٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٠)، و«السبعة» (ص٢٤٠).

(٤) عزاها أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ٣٧٤) للنخعي، فقال: «وقرأ النخعي: (أنزل)؛ بالهمز مبنيًا للمفعول.

والقراءة المتواترة: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾ [النساء: ١٤٠]».

(٥) في «ش» بعد اسم السورة: «في قراءة عبد الله: (فجزاؤه مثل ما قتل)»، والقراءة المحفوظة: ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾ [المائدة: ٩٥].

(٦) هذه القراءة سقطت من «ش».

(٧) ولم أقف عليها منسوبة لعبد الله بن مسعود، وعزاها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٥٧) للأعمش وطلحة بن مصرف.

والقراءة المحفوظة: ﴿قال الله إني منزلها عليكم﴾ [المائدة: ١١٥].

(٨) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك﴾ [المائدة: ١١٨].

(٩) في «ش»: «ما كان فتنتهم إلا قالوا فتنتهم».

(١٠) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٩٥): «قرأ أُبيٌّ وابن مسعود والأعمش: (وما كان فتنتهم)». =

وفي قراءة عبد الله: (الموت يتوفاه رسلنا)[1].

وفي قراءة عبد الله: (يقضي بالحق وهو خير الفاصلين)[2].

وفي قراءة عبد الله: (يا ليتنا نرد فلا[3] نكذب بآيات ربنا).

= والقراءة المحفوظة: ﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ [الأنعام: ٢٣]. فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٥)، و«السبعة» (ص٢٥٤-٢٥٥)، و«الإتحاف» (ص٢٠٦)، و«الكشف» (١/ ٤٢٦)، و«حجة القراءات» (ص٢٢٣-٢٢٤).

(١) عزاها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٨٤) لابن مسعود والأعمش، والقراءة المتواترة: ﴿حتى إذا جاء أحدهم الموت توفته رسلنا﴾ [الأنعام: ٦١].

وقرأ الجميع: ﴿توفته﴾ -بالتاء-؛ غير حمزة، فإنه قرأها ممالة الألف.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٨)، و«الإتحاف» (ص٢٠٩)، و«السبعة» (ص٢٥٤-٢٥٥)، و«حجة القراءات» (ص٢٤٣-٢٤٤)، و«الكشف» (١/ ٤٢٦).

(٢) أخرجه الطبري (٧/ ١٣٥) عن سعيد بن جبير؛ قال: في قراءة عبد الله: (يقضي بالحق وهو أسرع الفاصلين).

وأوردها السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٢٧٩) وعزاها إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٤٣): «وهي قراءة عبد الله، وأُبيٌّ، وابن وثاب، والنخعي، وطلحة بن مصرف، والأعمش، ومجاهد، وابن جبير».

وقال: «وفي مصحف عبد الله: (وهو أسرع الفاصلين)».

والقراءة المتواترة: ﴿يقص الحق وهو خير الفاصلين﴾ [الأنعام: ٥٧].

أما قوله: ﴿يقص﴾؛ فقرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر: بالصاد المهملة المشددة المرفوعة، والباقون بقاف ساكنة وضاد معجمة مكسورة.

قال مكي: وأصلها أن يتصل بها ياء؛ لأنه فعل مرفوع من القضاء؛ لكن خط بغير ياء، فتكون الياء حذفت لدلالة الكسرة عليها.

انظر: «السبعة» (ص٢٥٩)، و«حجة القراءات» (ص٢٥٤)، و«الكشف» (١/ ٤٣٤)، و«النشر» (١/ ٢٥٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٧٨)، و«الإتحاف» (ص ٢٠٩).

(٣) في «الأصول»: «ولا» -بواو-، والمعروف: أن قراءة عبدالله بن مسعود -رضي الله=

وفي قراءة عبد الله: (كالذي استهواه الشيطان)[١].

وفي قراءة عبد الله: (لقد تقطع ما[٢] بينكم)[٣].

(كأنما يتصعد في السماء)[٤].

(وليقولوا درس)؛ بغير تاء[٥].

=عنه- لهذه الآية بالفاء؛ كما نقله الطبري في «جامع البيان»(٩/ ٢٠٨)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٠٢).

(١) أخرج ابن الأنباري في «المصاحف»؛ كما في «الدر المنثور» (٦/ ٩٥) عن أبي إسحاق قال: في قراءة عبد الله: (كالذي استهواه الشيطان).

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٥٨): «وقرأ السلمي والأعمش وطلحة: (استهوته الشيطان)؛ بالتاء، وإفراد الشيطان. وقال الكسائي: «إنها كذلك في مصحف ابن مسعود».

وذكر الدمياطي بأن المطوعي في روايته عن الأعمش قرأ: (الشيطان) بالإفراد».

قلت: وهي قراءة لا تصح سنداً ولا متناً؛ لأن الرسم العثماني: ﴿كالذي استهوته الشياطين﴾ [الأنعام: ٧١]

وقد قرأ حمزة الكوفي: ﴿استهواه﴾؛ بألف ممالة بعد الواو.

والباقون بتاء ساكنة بعدها.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٨)، و«شرح الطيبة» (ص ٢٧٨)، و«الإتحاف» (ص٢١٠)، و«السبعة» (ص٢٦٠)، و«حجة القراءات» (ص٢٥٦)، و«الكشف» (١/ ٤٣٥).

(٢) سقطت من «ش».

(٣) لم أقف على هذه القراءة، وهي شاذة؛ لمخالفتها القراءة المحفوظة: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ [الأنعام: ٩٤].

(٤) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٢١٨)، وكذا قرأها الأعمش وابن مصرف، وهي قراءة شاذة؛ لمخالفتها للقراءة المتواترة: ﴿كأنما يصعد في السماء﴾ -بدون تاء- [الأنعام: ١٢٥].

(٥) ذكرها الطبري في «جامع البيان» (٧/ ٢٠٦)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٩٧)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٢٥) ونسبوها -أيضًا- لأبي بن كعب.

والقراءة المتواترة: ﴿وليقولوا درست﴾ [الأنعام: ١٠٥].

قرأ ابن عامر، وكذا يعقوب بغير ألف وفتح السين وسكون التاء.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دارست﴾؛ بالألف، وسكون السين، وفتح التاء. =

(وهذا صراطي[1] مستقيماً)[2].

الأعراف

و[3]في قراءة عبد الله: (وقد تركوك أن يعبدوك وآلهتك)[4].

(قالوا ربنا إلا تغفر[5] لنا وترحمنا)[6].

(إن الذين استمسكوا بالكتاب)[7].

= والباقون بغير ألف وسكون السين وفتح التاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٦١)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٨١)، و«السبعة» (ص ٢٦٤)، و«الإتحاف» (ص٢١٤)، و«حجة القراءات» (ص٢٦٤-٢٦٥)، و«الكشف» (١/ ٤٤٣).

(١) في «ظ»، و«ع»: «سراطي».

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٢٥٤): «قرأ الأعمش: (وهذا صراطي)، وكذا في مصحف عبد الله».

والقراءة المتواترة: ﴿**وأن هذا صراطي مستقيمًا**﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال ابن مجاهد: قرأ قنبل عن ابن كثير، ورويس عن يعقوب: ﴿**سراطي**﴾ بالسين.

انظر: «شرح طيبة النشر» (ص ٥٣)، و«السبعة» (ص٢٧٣).

(٣) في «ش» بدون واو.

(٤) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٣٦٧)، ونسبها أيضًا لأُبي، وهي قراءة شاذة؛ لمخالفتها للحرف المحفوظ: ﴿**وقال الملأ من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآلهتك**﴾ [الأعراف: ١٢٧].

(٥) في «ظ» غير منقوطة، وفي «ش»: «يغفر».

(٦) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المحفوظة: ﴿**قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين**﴾ [الأعراف: ٢٣]، و﴿**قالوا لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا**﴾ [الأعراف: ١٤٩].

(٧) عزاها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٤١٩) لعبدالله بن مسعود والأعمش.

والقراءة المتواترة: ﴿**والذين يمسكون بالكتاب**﴾ [الأعراف: ١٧٠].

الأنفال

وفي قراءة عبد الله: ([ولو كثرت][١] والله مع المؤمنين)[٢].

(ولا يحسب الذين كفروا سبقوا)، يحسب بالياء بغير نون[٣].

براءة

(أن يُتَقَبَّلَ[٤] منهم نفقاتهم) في قراءة عبد الله[٥].

(قل أذن خير ورحمة لكم)[٦].

(ولو قطعت قلوبهم)[٧].

---

(١) زيادة من «ش».

(٢) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٤٧٩)، والقراءة المتواترة: ﴿**ولو كثرت وأن الله مع المؤمنين**﴾ [الأنفال: ١٩].

(٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٥١٠): «وقرأ الأعمش: (ولا يحسب)؛ بفتح السين، والياء من تحت، وحذف النون».

وقراءة عبد الله لم أقف عليها، وهي مخالفة للمتواترة: ﴿**ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا**﴾ [الأنفال: ٥٩].

(٤) في «ظ» غير منقوطة، وفي «ش»: «يتقبل».

(٥) لم أقف على هذه القراءة.

والقراءة المتواترة: ﴿**وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم**﴾ [التوبة: ٥٤]، قرأ حمزة والكسائي، وكذا خلف: ﴿**يقبل**﴾ بالتذكير، وقرأ الباقون: ﴿**تقبل**﴾ بالتأنيث.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٠٨)، و«الإتحاف» (ص٢٤٢-٢٤٣)، و«السبعة» (ص٣١٤- ٣١٥)، و«حجة القراءات» (ص٣١٩)، و«الكشف» (١/ ٥٠٣).

(٦) لم أقف عليها.

والقراءة المتواترة: ﴿**قل أذن خير لكم**﴾ [التوبة: ٦١].

(٧) عزاها السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٢٩٣) لأصحاب عبد الله بلفظ: (ريبة في قلوبهم لو تقطعت قلوبهم).

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٥/ ١٠١): «وفي مصحف عبدالله: (ولو قطعت=

(أو لم تر[١] أنهم يفتنون)[٢].

(من بعد ما زاغت قلوب طائفة)[٣].

يونس

في قراءة عبد الله: (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم)[٤].

هود

في قراءة عبد الله: (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم إني لكم نذير مبين)[٥].

=قلوبهم) وكذلك قرأها أصحابه...».

والقراءة المتواترة: ﴿ريبة في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم﴾ [التوبة: ١١٠].

(١) في «ظ»: «ترا».

(٢) ذكر السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٢٦) عن الضحاك: «في قراءة عبد الله: (أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين وما يتذكرون)».

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٥/ ١١٦): «قرأ أبي وابن مسعود: (أو لا ترى)».

والمتواترة: ﴿أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ثم لا يتوبون ولا هم يذكرون﴾ [التوبة: ١٢٦].

قرأ حمزة ويعقوب بالخطاب، والباقون بالغيب.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١)، و«السبعة» (ص٣٢٠)، و«الإتحاف» (ص٢٤٥-٢٤٦).

(٣) ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٠٩)، ونسبها إلى الضحاك.

والقراءة المتواترة: ﴿من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم﴾ [التوبة: ١١٧].

قرأ حمزة، وحفص عن عاصم: ﴿كاد يزيغ﴾ بالياء، وقرأ أبو بكر في روايته عن عاصم والباقون: ﴿تزيغ﴾ بالتاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣١٠)، و«السبعة» (ص٣١٩).

(٤) القراءة المتواترة: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾ [يونس: ٢٢].

والقراءة المنسوبة لعبد الله بن مسعود لم أقف عليها في كتب القراءات، أو التفاسير.

(٥) لم أقف عليها، والقراءة المحفوظة: ﴿ولقد أرسلنا نوحًا إلى قومه إني لكم نذير مبين﴾ [هود: ٢٥].

(من ربي وعميت عليكم)[١].

(ولا تنقصوه شيئاً)[٢] مكان: ﴿وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود: ٧٥].

(وهذا بعلي شيخ)؛ بالرفع[٣].

(فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)[٤] بغير: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

يوسف

في قراءة عبد الله: (في غيابة[٥] الجب)؛ واحدة[٦].

الرعد

في قراءة عبد الله (قل أفتَّخَتُّمْ[٧] من دونه).

---

(١) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿**قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم**﴾ [هود: ٢٨].

(٢) ذكرها أبو حيان في «البحر لمحيط» (٥/ ٢٣٥).

(٣) ذكرها أبو حيان (٥/ ٢٤٤)، ونسبها -أيضًا- للأعمش.

وقال الدمياطي: «هذه قراءة الأعمش في رواية المطوعي عنه»، والقراءة المتواترة: ﴿**وهذا بعلي شيخًا**﴾ [هود: ٧٢]

انظر: «الإتحاف» (ص٢٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٤).

(٤) ذكرها أبو حيان (٥/ ٢٤٨)، والقراءة المتواترة: ﴿**فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك**﴾ [هود: ٨١].

(٥) رسمت لفظة: (غيابة) في المصحف العثماني: ﴿**غيٰبت**﴾.

وقد قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-: ﴿**غيابات**﴾؛ بالجمع، وقرأ الباقون بالتوحيد.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٩٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣١٨)، و«السبعة» (ص٣٤٥)، و«الكشف» (٢/ ٥)، و«حجة القراءات» (ص٣٥٥)، و«الإتحاف» (ص٢٦٢و٢٦٨).

(٦) في «ش»: «واحد».

(٧) في «ش»: (**فاتخذتم**)، والآية مرسومة في المصاحف كلها: ﴿**أفاتخذتم**﴾؛ لكن قرأ ابن كثير وحفص ورويس -بخلف عنه- بإظهار الذال، والباقون بالإدغام كما هي مكتوبة آنفاً، وأما=

(وسيعلم الكافرون لمن عقبى الدار)[١].

ليس في (سورة)[٢] إبراهيم اعتبار.

الحجر

في قراءة عبد الله: (ولا يلتفِتنَّ منكم أحد)[٣].

النحل

في قراءة عبدالله، مكان: ﴿**والنجومُ مُسخَّرات**﴾ [النحل: ١٢]: (والرياح)[٤].

(وليوفين الذين صبروا أجرهم)[٥].

(حياة طيبة وليوفينهم[٦])[٧].

(الذين توفاهم الملائكة)[٨].

=رسمها هكذا؛ فلم أقف عليه.

انظر: «النشر» (٢/ ١٥)، و«شرح طيبة النشر» (ص ١٣٣)، و«الإتحاف» (ص ٢٧٠).

(١) ذكرها أبو حيان (٥/ ٤٠١).

والقراءة المتواترة رسمت في المصاحف: ﴿**وسيعلم الكفار**﴾ [الرعد: ٤٢].

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا خلف ويعقوب: ﴿**وسيعلم الكفار**﴾ على الجمع، وقرأ الباقون: ﴿**وسيعلم الكافر**﴾ على الإفراد.

انظر: «شرح الطيبة» (ص ٣٢٣)، و«السبعة» (ص٣٥٩)، و«الإتحاف» (ص٢٧٠ و٢٧١).

(٢) ليست في «ش».

(٣) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿**ولا يلتفت منكم أحد**﴾ [الحجر: ٦٥].

(٤) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٥/ ٤٧٩): «وقرأ ابن مسعود والأعمش وابن مصرف: (والرياح مسخرات) في موضع (النجوم)، وهي مخالفة لسواد المصحف».

(٥) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿**ولنجزين الذين صبروا أجرهم**﴾ [النحل: ٩٦].

(٦) في «ش»: «ولنوفينهم».

(٧) لم أقف عليها، والقراءة المحفوظة: ﴿**فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم**﴾ [النحل:٩٧].

(٨) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٥/ ٤٨٦).

والقراءة المتواترة: ﴿**الذين تتوفاهم الملائكة**﴾ [النحل: ٢٨]. =

(حين ظعنكم) خفيف[١].

بني إسرائيل

في قراءة عبد الله: (إما يبلغان عندك الكبر إما واحد وإما كلاهما[٢])[٣].

(سبحت له الأرض وسبحت له السماوات)[٤].

الكهف

في قراءة عبد الله: ﴿**لكنا هو الله ربي**﴾[٥].

= قرأ حمزة وخلف بالياء على التذكير، والباقون بالتاء على التأنيث.
انظر: «شرح الطيبة» (ص ٣٢٧)، و«السبعة» (ص٣٧٢)، و«الإتحاف» (ص ٢٧٨).

(١) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿**يوم ظعنكم**﴾ [النحل: ٨٠].

(٢) في «ش»: «كليهما».

(٣) لم أقف عليها، والقراءة المحفوظة: ﴿**إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما**﴾ [الإسراء: ٢٣].
قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿**يبلغان**﴾؛ بألف مطولة بعد الغين، وكسر النون على التثنية.
وقرأ الباقون بغير ألف، وفتح النون على التوحيد: ﴿**يبلغن**﴾.
انظر: «السبعة» (ص٣٧٩)، و«حجة القراءات» (ص٣٩٩)، و«الكشف» (٢/ ٤٣)، و«النشر» (٢/ ٣٠٦)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٣٠)، و«الإتحاف» (ص٢٨٢).

(٤) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ٤١): «وفي بعض المصاحف: (سبحت له السماوات)؛ بلفظ الماضي وتاء التأنيث، وهي قراءة عبد الله والأعمش وطلحة بن مصرف».
والقراءة المتواترة: ﴿**تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن**﴾ [الإسراء: ٤٤].

(٥) قرأ ابن عامر الدمشقي، وأبو جعفر المدني، ورويس عن يعقوب- البصري-: ﴿**لكنا**﴾؛ بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف.
ولا خلاف في إثباتها في الوقف؛ اتباعاً للرسم.
وقرأ أبي بن كعب والحسن البصري بتخفيف النون وزيادة أنا؛ على الأصل، بلا نقل ولا إدغام، وهي قراءة شاذة، وكذا قراءة عيسى الثقفي: ساكنة النون من غير ألف.
انظر: «النشر» (٢/ ٣١١)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٣٦)، و«الإتحاف» (ص٢٩٠)، و«السبعة» (ص٣٩١)، و«حجة القراءات» (ص٤١٧)، و«الكشف» (٢/ ٦١)، و«المحتسب» (٢/ ٢٩)، و«البحر المحيط» (٦/ ١٢٨).

(ويوم يقول لهم نادوا)[١].

(قبل أن تقضى[٢] كلمات ربي)[٣].

مريم

في قراءة عبد الله: (ذلك عيسى ابن مريم قال الحقَّ الذي فيه يمترون)[٤].

(تكاد السموات لتتصدع منه)[٥].

(سيدخلون الجنة)[٦].

(سَأَخْرُجُ حياً)[٧].

---

(١) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿**ويوم يقول نادوا**﴾ -بدون لهم- [الكهف: ٥٢].

(٢) في «ظ»: «تقضا»، وفي «ش»: «يقضي».

(٣) لم أقف عليها، والقراءة المحفوظة: ﴿**قبل أن تنفد كلمات ربي**﴾ [الكهف: ١٠٩].

(٤) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٩).

والقراءة المتواترة: ﴿**ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون**﴾ [مريم: ٣٤].

(٥) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ٢١٨): «قرأ ابن مسعود: (يتصدعون)، وينبغي أن يجعل تفسيرًا؛ لمخالفتها سواد المصحف المجمع عليه، ورواية الثقات عنه كقراءة الجمهور».

والقراءة المتواترة: ﴿**تكاد السماوات يتفطرن منه**﴾ [مريم: ٩٠].

قرأ نافع، وابن كثير، والكسائي، وحفص، وأبو جعفر: ﴿**يتفطرن**﴾؛ بالتاء، وفتح الطاء مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿**ينفطرن**﴾؛ بالنون، وكسر الطاء مخففة.

انظر: «السبعة» (ص٤١٢-٤١٣)، و«الإتحاف» (ص٣١٩).

(٦) لم أقف على هذه القراءة معزوة إلى عبد الله بن مسعود، وإنما قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ٢٠١): «قرأ ابن غزوان عن طلحة: (سيدخلون)؛ بسين الاستقبال مبنيًا للفاعل».

والقراءة المتواترة: ﴿**فأولئك يدخلون الجنة**﴾ [مريم: ٦٠].

(٧) لم أقف على قراءة ابن مسعود، وعزاها أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ٢٠٦) لطلحة بن مصرف.

والقراءة المتواترة: ﴿**ويقول الإنسان أإذا ما مت لسوف أخرج حيًا**﴾ [مريم: ٦٦].

(في السموات والأرض لما آتي الرحمن عبداً)[١].

طه

في قراءة عبد الله: ﴿**كيد سحر**﴾[٢] [طه: ٦٩].

﴿**قد نجيتكم من عدوكم**﴾[٣].

الأنبياء

في قراءة عبدالله: (ومن الشياطين من يغوص له ويعمل وكنا لهم حافظين)[٤].

الحج

في قراءة عبد الله: (أذن للذين قاتلوا بأنهم ظلموا)[٥].

---

(١) لم أقف عليها، والقراءة المتواترة: ﴿**إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدًا**﴾ [مريم: ٩٣].

(٢) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف- الكوفيون-: ﴿**سحر**﴾؛ بكسر السين،وإسكان الحاء من غير ألف.

وقرأ الباقون بالألف، وفتح السين، وكسر الحاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٢١)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٤٦)، و«الإتحاف» (ص ٣٠٥)، و«الكشف» (٢/ ١٠٢)، و«حجة القراءات» (ص ٤٥٨)، و«السبعة» (ص ٤٢١).

(٣) الآية في رسم المصحف العثماني: ﴿**قد أنجيناكم من عدوكم**﴾ [طه: ٨٠].

وقد قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بتاء المتكلم من غير ألف: ﴿**نجيتكم**﴾، والباقون بنون العظمة المفتوحة، وألف بعدها: ﴿**أنجيناكم**﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٢١)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٤٦)، و«السبعة» (ص٤٢٢)، و«حجة القراءات» (ص٤٦٠)، و«الكشف» (٢/ ١٠٣)، و«الإتحاف» (ص٣٠٦).

(٤) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿**ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون عملاً دون ذلك وكنا لهم حافظين**﴾ [الأنبياء: ٨٢].

(٥) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿**أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا**﴾ [الحج: ٣٩].

النور

في قراءة عبد الله: (سورة أنزلناها وفرضناها[١] لكم)[٢].

(يسبحون له فيها رجال)[٣].

(أحسب الذين كفروا معجزين في الأرض)[٤].

الفرقان

في قراءة عبد الله: (وهو الذي أرسل الرياح مبشرات)[٥].

(أنسجد لما تأمرنا به)[٦].

---

(١) في «ظ»، و«ع»: «فرضنا».

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ٤٢٧): «قرأ عبد الله، وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وقتادة، وأبو عمرو، وابن كثير، بتشديد الراء، والباقون بتخفيف الراء».

وجعل ابن الجوزي في «زاد المسير» (٦/ ٤) ابن مسعود فيمن قرأ بالتخفيف.

(٣) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿**يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال**﴾ [النور: ٣٦ و٣٧].

(٤) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿**لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض**﴾ [النور: ٥٧].

(٥) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿**وهو الذي أرسل الرياح بشرًا**﴾ [الفرقان: ٤٨].

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب بضم النون والشين.

وقرأ ابن عامر بضم النون وإسكان الشين.

وقرأ عاصم بالموحدة المضمومة وإسكان الشين.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين.

انظر: «السبعة» (ص٤٦٥)، و«الإتحاف» (ص٣٢٩).

(٦) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿**أنسجد لما تأمرنا**﴾ [الفرقان: ٦٠].

قرأ ابن مسعود، والأسود بن يزيد، وحمزة، والكسائي: ﴿**يأمرنا**﴾؛ بالياء التحتانية، والباقون بالتاء الفوقية.

انظر: «السبعة» (ص٤٦٦)، و«حجة القراءات» (ص٥١١)، و«الكشف» (٢/ ١٤٦)، و«النشر» (٢/ ٣٣٤)، و«الإتحاف» (ص٣٢٩)، و«البحر المحيط» (٦/ ٥٠٩).

﴿سرجًا﴾؛ جمع[١].

﴿وذريتنا﴾؛ واحد[٢].

الشعراء

في قراءة عبد الله: (وأتبعوهم مشرقين)[٣].

(أصحاب الأيكة)، وفي ص: (الأيكة)، وفي الحجر: (الأيكة)، وفي ق: (الأيكة)، كلهن (الأيكة)؛ بالألف واللام[٤].

---

(١) في قوله -تعالى-: ﴿تبارك الذي جعل في السماء بروجًا وجعل فيها سراجًا وقمرًا منيرًا﴾.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف -الكوفيون- بضم السين والراء من غير ألف على الجمع. وقرأ الباقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها، على الإفراد.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٤)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٦٣)، و«الكشف» (٢/ ١٤٦)، و«السبعة» (ص٤٦٦)، و«حجة القراءات» (ص٥١٢)، و«الإتحاف» (ص٣٣٠).

(٢) من قوله -تعالى-: ﴿ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا﴾ [الفرقان: ٧٤].

قرأ أبو عمرو -البصري-، وحمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة عن عاصم -الكوفيون- بغير ألف على الإفراد، وقرأ الباقون بألف على الجمع.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٥)،«وشرح الطيبة» (ص ٣٦٤)، و«السبعة» (ص٤٦٧)، و«حجة القراءات» (ص٥١٥)، و«الكشف» (٢/ ١٤٨)، و«الإتحاف» (ص٣٣٠).

(٣) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿فأتبعوهم مشرقين﴾ [الشعراء: ٦٠].

(٤) اختلف القراء في قوله: ﴿أصحاب الأيكة﴾ في (الشعراء) و(ص):

فقرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير -المكي-، وابن عامر -الدمشقي- بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها، وبفتح تاء التأنيث في الوصل، وكذلك رسماً في جميع المصاحف.

وقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض تاء التأنيث.

واتفقوا على حرفي (الحجر) و(ق) أنهما بهذه الترجمة- أعني: مثل قراءة باقي القراء في حرفي الشعراء و(ص)؛ لإجماع المصاحف على ذلك.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٦)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٦٥)، و«السبعة» (ص٤٦٨ و٤٧٣)، و«حجة القراءات» (ص٥١٩-٥٢٠)، و«الإتحاف» (ص٣٢٢).

النمل

في قراءة عبد الله: (فيمكث[١] غير بعيد)[٢].

(أيمدوني[٣] بمال)؛ بالياء[٤].

(تكلمهم بأن الناس)[٥].

(هلاً يسجدوا[٦] لله)[٧].

---

(١) في «ش»: «فمكث».

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٦٥): «في قراءة أُبيّ، وعبد الله: (فيمكث) وكلاهما في الحقيقة تفسير لا قراءة؛ لمخالفة ذلك سواد المصحف، وما روي عنهما بالنقل الثابت».

والقراءة المتواترة: ﴿فمكث غير بعيد﴾ [النمل: ٢٢].

(٣) في «ظ»، و«ع»: «أتمدوني».

(٤) قرأ حمزة، ويعقوب بإدغام النون في النون، وإثبات الياء وصلاً ووقفاً في قوله: ﴿أتمدونني﴾.

وقرأ ابن كثير بإثبات الياء وصلاً ووقفاً من دون إدغام.

وقرأ نافع وأبو جعفر -المدنيان-، وأبو عمرو -البصري- بإثبات الياء وصلاً من دون إدغام.

والباقون من غير ياء في الحالين.

انظر: «النشر» (١/ ٣٠٣و٢/ ٣٤٠)، و«شرح الطيبة» (ص ١٩٥)، و«السبعة» (ص ٤٨١ -٤٨٢)، و«الغاية» (ص٢٢٧)، و«العنوان في القراءات السبع» (ص١٤٤)، و«حجة القراءات» (ص٥٢٨-٥٢٩)، و«الكشف» (٢/ ١٦٠)، و«الإتحاف» (ص٣٣٦-٣٣٧).

(٥) ذكرها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ١٤٥)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٩٧).
والقراءة المتواترة: ﴿تكلمهم أن الناس﴾ [النمل: ٨٢].

(٦) في «ش»: «هل لا تسجدوا».

(٧) هذه قراءة شاذة؛ قرأها المطوعي في إحدى روايتيه عن الأعمش، وفي حرف عبدالله: (ألا هل تسجدون).

انظر: «الإتحاف» (ص٣٣٦)، و«البحر المحيط» (٧/ ٦٨).

والقراءة المحفوظة: ﴿ألا يسجدوا لله﴾ [النمل: ٢٥].

القصص

في قراءة عبد الله: ﴿سحران تظاهرا﴾[١].

(وعميت عليهم الأنباء)[٢].

(لولا أن من الله علينا لانخسف[٣] بنا)[٤].

العنكبوت

في قراءة عبد الله (إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً وتخلقون إفكاً)[٥].

(إنما مودة بينكم)[٦].

﴿ويقول ذوقوا ما كنتم﴾[٧].

(ليكفروا بما آتاهم[٨] قل تمتعوا)[٩].

---

(١) قرأ الكوفيون: ﴿سحران﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف قبلها، وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾؛ بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٤١-٣٤٢)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٧٠)، و«السبعة» (ص٤٩٥)، و«حجة القراءات» (ص ٥٤٧)، و«الكشف» (٢/ ١٧٤-١٧٥)، و«الإتحاف» (ص٣٤٣).

(٢) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿فعميت عليهم الأنباء﴾ [القصص: ٦٦].

(٣) في «ش»: «لخسف بنا لا يخسف».

(٤) ذكرها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ١٥٧)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ١٣٥)، والحرف المحفوظ: ﴿لولا أن منَّ الله علينا لخسف بنا﴾ [القصص: ٨٢].

(٥) القراءة المتواترة: ﴿إنما تعبدون من دون الله أوثانًا وتخلقون إفكًا﴾ [العنكبوت: ١٧].

(٦) القراءة المتواترة: ﴿وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثانًا مودة بينكم في الحياة الدنيا﴾ [العنكبوت: ٢٥].

(٧) قرأ نافع والكوفيون: ﴿يقول﴾؛ بالياء، وقرأ الباقون: ﴿نقول﴾؛ بالنون.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٤٣)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٧٢).

(٨) في «ش»: «أتيتم».

(٩) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ١٥٩): «وقرأ ابن مسعود: (فتمتعوا فسوف=

لقمان

في قراءة عبدالله: (تلك آيات الكتاب الحكيم هدى وبشرى للمحسنين)[١].

السجدة

في قراءة عبد الله: (تعلمن نفس ما نخفى[٢] لهم)[٣].

(بما صبروا)[٤].

الأحزاب

في قراءة عبدالله: (من تعمل[٥] منكم[٦] من الصالحات وتقنت[٧]

=تعلمون). وحكى ابن عطية عن ابن مسعود: (لسوف تعلمون)».

والقراءة المتواترة: ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا﴾ [العنكبوت: ٦٦].

(١) لم أقف على هذه القراءة، والمحفوظ: ﴿**تلك آيات الكتاب الحكيم هدى ورحمة للمحسنين**﴾ [لقمان: ٢ و٣].

(٢) في «ش»: «يخفي»، وفي «ظ» غير منقوطة.

(٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٣٠٢): «قرأ ابن مسعود: (وما نخفي) بنون العظمة».

والقراءة المتواترة: ﴿**فلا تعلم نفس ما أخفي لهم**﴾ [السجدة: ١٧].

(٤) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٣٠٥): «قرأ عبدالله: (**بما صبروا**)؛ بباء الجر.

وقرأ -أيضًا-: ﴿**لِمَا صبروا**﴾؛ بكسر اللام وتخفيف الميم».

قلت: القراءة الثانية متواترة؛ قرأها حمزة والكسائي، وكذا رويس عن يعقوب؛ بكسر اللام، وتخفيف الميم.

وقرأ الباقون بفتح اللام، وتشديد الميم.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٤٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٧٤)، و«السبعة» (ص٥١٦)، و«الكشف» (٢/ ١٩٢)، و«الإتحاف» (ص٣٥٢).

(٥) في «ظ» غير منقوطة.

(٦) في «ش»: «منكن».

(٧) في «ش»: «يقنت».

-بالتاء[1]- لله ورسوله)[2].

(ويرضين بما أوتين كلهن)[3].

﴿**بالله الظنون**﴾، و﴿**أطعنا الرسول**﴾، ﴿**فأضلونا السبيل**﴾؛ كلهن بغير ألف[4].

﴿**لعناً كثيراً**﴾؛ بالثاء[5].

---

(١) في «ش»: «بالياء».

(٢) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المعروفة: ﴿**ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحًا**﴾ [الأحزاب: ٣١].

قال ابن مجاهد: ولم يختلف الناس في (يقنت) أنها بالياء.

وأما قوله: ﴿**تعمل صالحًا**﴾؛ فقرأ حمزة والكسائي وكذا خلف بياء التذكير، والباقون بتاء التأنيث.

انظر: «السبعة» (ص ٥٢١)، و«الكشف» (٢/ ١٩٦)، و«حجة القراءات» (ص٥٧٦)، و«النشر» (٢/ ٣٤٧)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٧٦ - ٣٧٧)، و«الإتحاف» (ص٣٥٩).

(٣) لم أقف على هذه القراءة، والقراء المتواترة: ﴿**ويرضين بما آتيتهن**﴾ [الأحزاب: ٥١].

(٤) قرأ نافع، وأبو جعفر- المدنيان-، وابن عامر -الدمشقي-، وشعبة عن عاصم -الكوفي- بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً.

وقرأ أبو عمرو، ويعقوب -البصريان-، وحمزة -الكوفي- بغير ألف في الحالين.

وقرأ الباقون: وهم: ابن كثير -المكي-، وحفص عن عاصم، والكسائي، وخلف -الكوفيون-: بالألف في حالة الوقف دون الوصل.

واتفقت المصاحف على رسم الألف الثلاثة دون سائر الفواصل.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٤٧-٣٤٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٧٥)، و«السبعة» (٥١٩-٥٢٠)، و«الكشف» (٢/ ١٩٤-١٩٥)، و«الإتحاف» (ص٣٥٣).

(٥) قرأ هشام بن عمار عن ابن عامر- الدمشقي- بخلف عنه-، وعاصم الكوفي: ﴿**كبيراً**﴾؛ بالباء الموحدة من تحت.

وقرأ الباقون بالثاء المثلثة.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٤٩) و«شرح الطيبة» (ص ٣٧٧)، و«السبعة» (ص٥٢٣-٥٢٤)، و«حجة القراءات» (ص٥٨٠)، و«الكشف» (٢/ ١٩٩)، و«الإتحاف» (ص٣٥٦).

سبأ

في قراءة عبد الله: ﴿وهم[1] في الغرفة﴾؛ واحدة[2].

(يقذفُ[3] بالحق وهو علام الغيوب)[4].

فاطر

في قراءة عبد الله: ﴿فهم على[5] بينة[6]﴾؛ واحدة[7].

يس

في قراءة عبدالله: (في ظلل على الأرائك متكئين)[8].

---

(١) في «ش»: «فهم».

(٢) قرأ حمزة الكوفي: ﴿الغرفة﴾؛ بإسكان الراء من غير ألف ، على التوحيد.

وقرأ الباقون بضمها مع الألف؛ على الجمع.

ورسمت في المصحف العثماني: ﴿الغرفٰت﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٥١)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٠)، و«السبعة» (ص٥٣٠)، و«حجة القراءات» (ص٥٨٩-٥٩٠)، و«الكشف» (٢/ ٢٨٠)، و«المقنع» (ص ٨٦)، و«الإتحاف» (ص٣٦٠-٣٦١).

(٣) في «ش»: «يقذف»؛ وهو الصواب، وفي «ظ»: «نقذف».

(٤) لم أقف على هذه القراءة.

والقراءة المتواترة: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علاّم الغيوب﴾ [سبأ: ٤٨]

(٥) في «ش» بحذف (على).

(٦) رسمت في المصحف العثماني بتاء مفتوحة: ﴿بينت﴾ [فاطر: ٤٠].

(٧) قرأ ابن كثير -المكي-، وأبو عمرو -البصري-، وحمزة، وخلف، وحفص عن عاصم -الكوفيون-: ﴿بينت﴾ بغير ألف، على التوحيد. وقرأ الباقون بالألف، على الجمع.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٢)، و«شرح الطيبة » (ص ٣٨٠)، و«السبعة» (ص٥٣٥)، و«حجة القراءات» (ص٥٩٣-٥٩٤)، و«المقنع» (ص٨٦)، و«الكشف» (٢/ ٢١١)، و«الإتحاف» (ص٣٦٢-٣٦٣).

(٨) في المصحف: ﴿في ظلال على الأرائك متكئون﴾ [يس: ٥٦].

وقوله: ﴿في ظُلَلٍ﴾ هكذا قرأها حمزة، والكسائي، وخلف؛ بضم الظاء من غير ألف. =

(في شغل فاكهين)[1].

(سلاماً قولاً)[2].

الصافات

في قراءة عبد الله: ﴿**فانظر ماذا ترى**[3]﴾[4].

= وقرأ الباقون بكسر الظاء والألف.

انظر: «السبعة» (ص٥٤٢)، و«النشر» (٢/ ٣٥٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٣)، و«حجة القراءات» (ص٦٠١)، و«الكشف» (٢/ ٢١٩)، و«الإتحاف» (ص٣٦٦).

وأما لفظة: (متكئين)؛ فقد ذكرها ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٢٧)؛ ونسبها إلى ابن مسعود.

وانظر: «البحر المحيط» (٧/ ٣٤٢).

(١) ذكرها ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٢٧)، والقراءة المتواترة: ﴿**في شغل فاكهون**﴾ [يس: ٥٥].

(٢) ذكرها ابن خالويه في (ص١٢٦)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢١٥) إلى عيسى الثقفي فقط.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٢٤٣): «وقرأ أُبيٌّ، وعبدالله، وعيسى، والقنوي: (سلامًا)؛ بالنصب على المصدر.

والقراءة المتواترة: ﴿**سلامٌ قولاً من ربٍّ رحيم**﴾ [يس: ٥٨].

(٣) في «ش»: «يرى».

(٤) قرأه حمزة، والكسائي، وخلف -الكوفيون-: ﴿**تري**﴾؛ بضم التاء، وكسر الراء، فيصير بعدها ياء.

وقرأ الباقون بفتحهما، فيصير بعد الراء ألف.

قال ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٢٢): «قراءة الأعمش والضحاك بضم التاء. ثم قال: وروينا عن قطرب: (ماذا ترى) و(تري) بفتح الراء، وكسرها».

انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٧)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٥)، و«السبعة» (ص٥٤٨)، و«حجة القراءات» (ص٦٠٩)، و«الكشف» (٢/ ٢٢٥)، و«الإتحاف» (ص٣٦٩ - ٣٧٠).

﴿وإن إلياس لمن المرسلين﴾[1].

(سلام على إدراسين)[2].

(وتذرون أحسن الخالقين ربكم الله ورب آبائكم)[3].

سورة[4] ص

ليس فيها اعتبار.

الزمر

في قراءة عبد الله: ﴿أفغير الله تأمروني﴾[5].

﴿بلى قد جاءتك ءاياتي﴾[6].

---

(١) هذه القراءة متواترة.

لكن ذكر ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٢٨) أن ابن مسعود قرأ: (وإن إدريس من المرسلين).

وذكر ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥) أنها -أيضًا- قراءة يحيى، والأعمش، والمنهال بن عمرو، والحكم بن عتيبة.

(٢) ذكرها ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٢٨)، وابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٣٧٣)، والآية في المصحف: ﴿سلام على إلْ ياسين﴾ [الصافات: ١٣٠].

(٣) لم أقف عليها.

والقراءة المتواترة: ﴿وتذرون أحسن الخالقين. الله ربكم ورب آبائكم الأولين﴾ [الصافات: ١٢٥ و١٢٦].

(٤) ليست في «ش».

(٥) قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان- بتخفيف النون، وقرأ ابن عامر بنونين خفيفتين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة. وقرأ ابن ذكوان -بخلف عنه- بحذف إحدى النونين.

وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة.

انظر: «النشر»: (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٨)، و«السبعة» (ص٥٦٣)، و«حجة القراءات» (ص٦٢٤-٦٢٥)، و«الكشف» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، و«الإتحاف» (ص ٣٧٦-٣٧٧).

(٦) هذه قراءة متواترة، وهكذا جاءت في المصحف [الزمر: ٥٩].

حم المؤمن

في قراءة عبدالله: (أن يبدل دينكم ويظهر في الأرض الفساد)[١].

﴿يطبع[٢] الله على كل قلب متكبر جبار﴾[٣].

سورة[٤] (حم) السجدة

ليس فيها اعتبار.

حم عسق

في قراءة عبد الله: ﴿السماوات ينفطرن﴾[٥].

الزخرف

في قراءة عبد الله: (ما شهد خلقهم)[٦].

---

(١) لم أقف على هذه القراءة.

والآية في المصحف: ﴿أو أن يظهر﴾، وفي بعضها الآخر: ﴿وأن يظهر﴾.

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب بألف قبل الواو، وكذلك في مصاحف الكوفة.

وقرأ الباقون بغير ألف، وكذلك في مصاحفهم.

انظر: «السبعة» (ص٥٦٩)، و«حجة القراءات» (ص٦٢٩)، و«الكشف» (٢/ ٢٤٣)، و«النشر» (٢/ ٣٦٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٩)، و«الإتحاف» (٣٧٨و٣٨٠).

(٢) في «ش»: «ويطبع».

(٣) قرأ أبو عمرو -البصري- وابن عامر الدمشقي -بخلف عنه-: (قلبٍ) بالتنوين. وبالباقون بالإضافة.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٨٩)، و«السبعة» (ص ٥٧٠)، و«حجة القراءات» (ص ٦٣٠)، و«الكشف» (٢/ ٣٤٣- ٣٤٤)، و«الإتحاف» (ص ٣٧٨- ٣٧٩).

(٤) سقطت من «ش».

(٥) قرأ أبو عمرو ويعقوب -البصريان-، وشعبة عن عاصم-الكوفي-: ﴿ينفطرن﴾ بالنون، والباقون بالتاء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣١٩ و٣٦٧)، «شرح الطيبة» (ص ٣٤٤)، و«السبعة» (ص٥٨٠)، و«حجة القراءات» (ص٦٤٠)، و«الكشف» (٢/ ٢٥٠)، و«الإتحاف» (ص٣٨٢-٣٨٣).

(٦) لم أقف على هذه القراءة. =

(لولا ألقي عليه أساور[١] من ذهب)[٢].

(وإنه علم[٣] للساعة)[٤].

الشريعة[٥]

في قراءة عبد الله: (إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين وفي[٦] خلقكم وما يبث من دابة لآيات وتصريف الرياح لآيات)[٧].

= والحرف المحفوظ: ﴿أشهدوا خلقهم﴾ [الزخرف: ١٩].

قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿أأشهدوا﴾؛ بهمزتين: الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة على أصلها مع إسكان الشين، وفصل بينهما بألف أبو جعفر وقالون بخلاف.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين.

انظر: «السبعة» (ص٥٨٥)، و«حجة القراءات» (ص٦٤٧-٦٤٨)، و«الكشف» (٢/ ٢٥٧)، و«النشر» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٩١)، و«الإتحاف» (ص٣٨٥).

(١) في «ش»: «أساورة».

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٨/ ٢٣): «قرأ أُبيٌّ، وعبد الله: (أساوير)، وقرأ الأعمش: (أساور).

ورسمت في المصاحف العثمانية: ﴿أسورة﴾ [الزخرف: ٥٣].

قرأ حفص، ويعقوب بسكون السين بلا ألف.

وقرأ الباقون بفتح السين، وألف بعدها.

انظر: «السبعة» (ص٥٨٧)، و«حجة القراءات» (ص٦٥١)، و«الكشف» (٢/ ٢٥٩)، و«النشر» (٢/ ٣٦٩)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٩٢)، و«الإتحاف» (ص٣٨٦).

(٣) في «ظ»، و«ع»: «عليم».

(٤) لم أقف على هذه القراءة، والقراءة المتواترة: ﴿وإنه لعلم للساعة﴾ [الزخرف: ٦١].

(٥) أي: الجاثية؛ لقوله -تعالى-: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها﴾ [الجاثية: ١٨].

(٦) في «ش»: «وما».

(٧) ذكر ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٣٨): أن لفظه (لآيات) ثلاثتهن بكسرهن في قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب.

وكسر التاء في الآية الأولى عند جميع القراء. =

(إن وعد الله حق وإن الساعة لا ريب فيها)[(١)].

الأحقاف

ليس فيها اعتبار.

الذين كفروا

في قرءاة عبد الله: (فهل ينظرون إلا الساعة تأتيهم بغتة)[(٢)].

الفتح

في قراءة عبد الله: (فسيؤتيه الله أجراً عظيماً)[(٣)].

(إن أراد بكم ضراً أو أراد بكم رحمة)[(٤)].

= وبكسر الثانية والثالثة عند حمزة، والكسائي، ويعقوب.

والباقون برفعها.

لكن الشذوذ في زيادة (لآيات) في الثانية والثالثة.

انظر: «السبعة» (ص٥٩٤)، و«حجة القراءات» (ص٦٥٨)، و«الكشف» (٢/ ٢٦٧)، و«النشر» (٢/ ٣٧١)، و«الإتحاف» (ص٣٨٩).

(١) لم أقف على هذه القراءة، وفي المصحف: ﴿**إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها**﴾ [الجاثية: ٣٢].

(٢) لم أقف على هذه القراءة، والمتواترة: ﴿**فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها**﴾ [محمد: ١٨].

(٣) لم أقف عليها، والقراءة المحفوظة: ﴿**فسيؤتيه أجرًا عظيمًا**﴾ [الفتح: ١٠].

قرأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ورويس عن يعقوب: ﴿**فسيؤتيه**﴾ بالياء التحتانية.

وقرأ الباقون: ﴿**فسنؤتيه**﴾؛ بنون العظمة.

انظر: «السبعة» (ص٦٠٣)، و«حجة القراءات»، و«الكشف» (٢/ ٢٨٠)، و«النشر» (٢/ ٣٧٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٩٦)، و«الإتحاف» (ص٣٩٥).

(٤) لم أقف على هذه القراءة.

وفي المصاحف: ﴿**إن أراد بكم ضرًا أو أراد بكم نفعًا**﴾ [الفتح: ١١].

﴿أن يبدلوا[(١)] كلم[(٢)] الله﴾[(٣)].

الحجرات

في قراءة عبد الله: (لتعارفوا وخياركم عند الله أتقاكم).

النجم

في قراءة عبد الله: ﴿عاداً﴾؛ بألف، و﴿ثمود﴾؛ بغير ألف[(٤)].

اقتربت الساعة

في قراءة عبد الله: ﴿خاشعة أبصارهم﴾[(٥)].

---

(١) في «ش»: «تبدلوا».

(٢) في «ش»: «كلام».

(٣) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف: ﴿كلم﴾؛ بكسر اللام من غير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿كلام﴾؛ بفتح اللام بعدها ألف.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٧٥)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٩٦)، و«السبعة» (ص٦٠٤)، و«حجة القراءات» (ص٦٧٣)، و«الكشف» (٢/ ٢٨١)، و«الإتحاف» (ص٣٩٦).

(٤) لكن في الرسم العثماني بالألف.

قرأ بدون تنوين: عاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف.

وقرأ الباقون بالتنوين.

انظر: «السبعة» (ص٦١٦)، و«حجة القراءات» (ص٦٨٨)، و«الكشف» (٢/ ٢٩٦)، و«الإتحاف» (ص٤٠٤).

(٥) هذه قراءة نسبت إلى أُبي بن كعب.

انظر: «الشواذ» لابن خالويه (ص١٤٧).

والقراءة المتواترة: ﴿خشعًا أبصارهم﴾ [القمر: ٧]

وقد قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: ﴿خاشعة﴾؛ بفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر الشين مخففة، بالإفراد.

وقرأ الباقون بضم الخاء وفتح الشين وتشديدها بلا ألف.

انظر: «السبعة» (ص٦١٧-٦١٨)، و«حجة القراءات» (ص٦٨٨)، و«الكشف» (٢/ ٢٩٧)، و«النشر» (٢/ ٣٨٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٩٩-٤٠٠)، و«الإتحاف» (ص٤٠٤).

إذا وقعت الواقعة

في قراءة عبد الله: ﴿**بموقع النجوم**﴾[١].

[الحاقة

في قراءة عبد الله: ﴿**وجاء فرعون ومن قبله**﴾[٢]][٣].

سأل سائل

في قراءة عبد الله: ﴿**على صلاتهم**﴾؛ واحدة[٤].

سورة ﴿هل أتى (على الإنسان)﴾[٥]

في قراءة عبد الله: (كانت قواريرا)؛ بالألف[٦].

---

(١) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف: ﴿**بموقع**﴾؛ بإسكان الواو من غير ألف، على التوحيد. وقرأ الباقون بفتح الواو وألف بعدها، على الجمع.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٣)، و«شرح الطيبة» (ص ٤٠٢)، و«السبعة» (ص٦٢٥)، و«حجة القراءات» (ص٦٩٧)، و«الكشف» (٢/ ٣٠٦)، و«الإتحاف» (ص٤٠٩).

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب -البصريان-، والكسائي -الكوفي-: ﴿**قِبَله**﴾؛ بكسر القاف، وفتح الباء. وقرأ الباقون بفتح القاف، وإسكان الباء.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٩)، و«شرح الطيبة» (ص ٤٠٧)، و«السبعة» (ص٦٤٨)، و«حجة القراءات» (ص٧١٨)، و«الكشف» (٢/ ٣٣٣)، و«الإتحاف» (ص٤١٢).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ط - دار الفاروق)!

(٤) هكذا قرأ الجميع بالإفراد.

قال المستشرق أرثر جيفري: «وقرأ بعضهم: على صلواتهم».

قلت: لم يقرأ أحد كذلك إلا في سورة [المؤمنون: ٨]: ﴿**والذين هم على صلواتهم يحافظون**﴾.

(٥) سقطت من «ش».

(٦) في «ش»: «بألف».

قال الدمياطي: «وهكذا بالألف في كل الرسوم». «الإتحاف» (ص٤٣٠).

نوح

في قراءة عبد الله: (يغوثا ويعوقا)؛ بجر بهما[١].

الغاشية

في قراءة عبد الله: (فإنه يعذبه الله العذاب الأكبر)[٢].

آخر الاعتبار.

١٨٠- حدثنا زياد بن أيوب؛ قال: قال[٣] جرير بن عبد الحميد: كان في قراءة عبد الله: (إنَّما وليُّكُمُ اللَّه ورسوله والَّذين آمنوا وَالَّذين يقيمون الصَّلاةَ)[٤].

مصحف عبد الله بن عباس -رضي الله عنه-

١٨١- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا يحيى، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس؛ أنه قرأ: (فلا جناح عليه أن لا يطَّوَّف بهما).

---

(١) ذكر ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٦٢): أن الأعمش قرأ: (ولا يغوثًا ولا يعوقًا)؛ بالتنوين فيهما.

والقراءة المتواترة: ﴿ولا يغوث ويعوق﴾ [نوح: ٢٣].

(٢) لم أقف على هذه القراءة، والمحفوظة: ﴿فيعذبه الله العذاب الأكبر﴾ [الغاشية: ٢٤].

١٨٠- تقدم (رقم ١١٥).

(٣) في «ش»: «نا».

(٤) القراءة المتواترة: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة﴾ [المائدة: ٥٥].

في هامش «ظ»: «بلغت في الثاني... يوم الاثنين، في ربيع الأول سنة ٧٣١هـ».

١٨١- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٦/ ٥٦٨): نا يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه المصنف -عقبه مباشرة- رقم (١٨٢)، وأبو عبيد (٢/ ١٠٦/ ٥٦٨)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧٢٣) عن هشيم بن بشير، عن عبدالملك بن أبي سليمان به.

وسيأتي عند المصنف رقم(١٨٦) من طريق أخرى عن عبدالملك.

وله طرق أخرى ستأتي عند المصنف.

١٨٢- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي[١]: حدثنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس؛ أنه كان يقرأ: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما).

١٨٣- حدثنا محمد بن معمر: حدثنا روح: حدثنا أبو عامر الخزاز، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس؛ قال: كانت (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما).

١٨٤- حدثنا الدرهمي[٢]: حدثنا معتمر؛ قال: سمعت أبا عامر بهذا.

١٨٥- حدثنا أسيد[٣] بن عاصم: حدثنا الحسين: حدثنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ أنه كان يقرأ: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا[٤] يطوف بهما).

١٨٢- موقوف صحيح - تقدم تخريجه في سابقه.

(١) في «ش»: «الأدمي»؛ وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، وهو عبد الله بن محمد بن إسحاق الجزري الأزدي.

١٨٣ و١٨٤- موقوف حسن لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ صالح بن رستم -أبو عامر الخزاز-: صدوق كثير الخطأ؛ كما في «التقريب».

لكن توبع كما تقدم عند المصنف، فيتقوى بالمتابعة.

وقد أعله المعلق على «طبعة الفاروق» بابن أبي مليكة(!!) ولم يصب في ذلك.

(٢) هو علي بن الحسين بن مطر الدرهمي.

١٨٥- موقوف حسن لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: ابن أبي ليلى -هذا، واسمه: محمد-، صدوق سيئ الحفظ جداً؛ كما في «التقريب»، لكن يتقوى بما قبله.

(٣) في «ش»: «أسد».

(٤) في «ش»: «ألا».

١٨٦- حدثنا محمد بن ....

١٨٦- **موقوف صحيح** - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٨٩-٩٠) من طريق عيسى بن يونس، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٨٥) من طريق محمد بن مروان؛ كلاهما عن عبدالملك بن أبي سليمان به.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٩٢)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر في «تفسيريهما»، وابن الأنباري في «المصاحف».

قال البيهقي: «هذه القراءة شاذة».

وقال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٠٢-٢٠٣): «ومن ذلك: قراءة علي وابن عباس -كرم الله وجوههما- بخلاف، وسعيد بن جبير، وأنس بن مالك، ومحمد ابن سيرين، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وميمون بن مهران: «ألا يطوف بهما».

قال أبو الفتح: أما قراءة الجماعة: ﴿**فلا جناح عليه أن يطوّف بهما**﴾ تقرّباً بذاك؛ أي: فلا جناح عليه أن يطوف بهما تقرباً بذاك إلى الله -تعالى-؛ لأنهما من شعائر الحج والعمرة، ولو لم يكونا من شعائرهما؛ لكان التطوف بهما بدعة؛ لأنه إيجاب أمر لم يتقدم إيجابه، وهذا بدعة، كما تطوف بالبصرة أو بالكوفة أو بغيرهما من الأماكن على وجه القربة والطاعة كما تطوّف بالحرم، لكان بذلك مبتدعًا.

وأما قراءة من قرأ: «فلا جناح عليه ألاّ يطَّوَّفَ بهما»؛ فظاهره أنه مفسوح له في ترك ذلك، كما قد يفسح للإنسان في بعض المنصوص عليه المأمور به -تخفيفًا-؛ كالقصر بالسفر، وترك الصوم، ونحو ذلك من الرخص المسموح فيها.

وقد يمكن أيضًا أن تكون «لا» على هذه القراءة زائدة؛ فيصير تأويله وتأويل قراءة الكافة واحد؛ حتى كأنه قال: فلا جناح عليه أن يطّوف بهما، وزاد «لا»، كما زيدت في قوله -تعالى-: ﴿**لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله**﴾؛ أي: ليعلم.

وكقوله:

.... من غير لا عصف ولا اصطراف

أي: من غير عصف، وهو كثير».

وقال شيخ المفسرين -الإمام الطبري- في «جامع البيان» (٢/ ٧٢٥-٧٢٧): «فإن اعتل (أحد) بقراءة من قرأ: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما)؛ قيل: قراءة خلاف ما في مصاحف المسلمين، غير جائز لأحد أن يزيد في مصاحفهم ما ليس فيها، وسواء قرأ ذلك كذلك قارئ، أو ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**﴾ [الحج: ٢٩] (فلا جناح عليهم =

=أن لا يطوّفوا به)، فإن جازت إحدى الزيادتين اللتين ليستا في المصاحف؛ كانت الأخرى نظيرتها، وإلا؛ كان مجيز إحداهما إذا منع الأخرى متحكماً، والتحكم فلا يعجز عنه أحد، وقد روي إنكار هذه القراءة وأن يكون التنزيل بها عن عائشة...

وقد يحتمل قراءة من قرأ: (فلا جناح عليه أن لا يطوف) أن يكون معناها: فلا جناح عليه أن يطوف بهما؛ أن تكون «لا» التي هي مع «أن» صلة في الكلام؛ إذا كان قد تقدمها جحد في الكلام قبلها، وقوله: ﴿**فلا جناح عليه**﴾، فيكون نظير قول الله -تعالى ذكره-: ﴿**قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك**﴾ [الأعراف: ١٢]؛ بمعنى: ما منعك أن تسجد؟

كما قال الشاعر:

ما كان يرضي رسول الله فعلهم — والطيبات أبو بكر ولا عمر

فلو كان رسم المصحف كذلك؛ لم يكن فيه لمحتج به حجة مع احتمال الكلام ما وصفنا؛ لما بينا من أن ذلك مما علم رسول الله ﷺ أمته في مناسكهم -على ما ذكرنا-، ولدلالة القياس على صحته، فكيف وهو خلاف رسوم مصاحف المسلمين، ومما لو قرأ به اليوم قارئ كان مستحقاً للعقوبة؛ لزيادته في كتاب الله -عز وجل- ما ليس منه؟!».

وقال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ١٨٢): «وروى عطاء عن ابن عباس؛ أنه قرأ: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما)، وهي قراءة ابن مسعود، ويروى أنها في مصحف أبي، ويروى عن أنس مثل هذا، والجواب: أن ذلك خلاف ما في المصحف، ولا يترك ما قد ثبت في المصحف إلى قراءة لا يدرى أصحت أم لا».

وقال الآلوسي في «روح المعاني» (٢/ ٥٧٩) -عن هذه القراءة-: «شاذة لا عمل بها، مع ما يعارضها، ولاحتمال أن (لا) زائدة - كما يقتضيه السياق».

قال أبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «فضائل القرآن» (٢/ ١٥٤-١٥٥): «فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يوجد علمها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس؛ فإنما أراد أهل العلم منها: أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه ووجوهه، وذلك كقراءة حفصة وعائشة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر)، ومثل قراءة ابن مسعود: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم)، ومثل قراءة أبي بن كعب: (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فيهن)، وكقراءة ابن عباس: (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج)، وكذلك قراءة جابر: (فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم).

فهذه الحروف وأشباه لها كثير قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير؛ فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كتاب أصحاب رسول الله ﷺ، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من علم هذه=

سوَّار[١]: حدثنا عبدة، عن عبدالملك، عن عطاء، عن ابن عباس؛ كان يقرأ هذا الحرف: (أن لا يطوف[٢] فيهما).

قال ابن أبي داود: يعني: في حجته.

١٨٧- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي؛ قال: حدثنا هشيم، عن حجاج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ أنه كان يقرأ: (ليس عليكم جناح[٣] أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج).

١٨٨- حدثنا أحمد بن صالح: حدثنا ابن أبي فُدَيك؛ قال: أخبرني ابن أبي

=الحروف: معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله، وإنما يعرف ذلك العلماء، وكذلك يعتبر بها وجه القراءة كقراءة من قرأ: ﴿**يقص الحق**﴾، فلما وجدتها في قراءة عبد الله: (يقضي بالحق)؛ علمت أنت إنما هي: ﴿**يقض الحق**﴾، فقرأتها أنت على ما في المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة، وكذلك قراءة من قرأ: (أخرجنا لهم دابة الأرض تكلمهم)، لما وجدتها في قراءة أُبي: (تنبئهم)؛ علمت أن وجه القراءة تكلمهم، في أشباه من هذا كثيرة، لو تدبرت وجد فيها علم واسع لمن فهمه».

(١) في «ش» بسقوط الراء.

(٢) في «ش»: «يتطوف».

١٨٧- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٧/ ٥٧٢)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٥٠٥) : ثنا يعقوب الدورقي؛ كلاهما عن هشيم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ الحجاج بن أرطاة: صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعن.

أما ما يخشى من تدليس هشيم؛ فإنه مأمون هنا، بعد تصريحه بالتحديث عند الطبري[أ].

لكن قراءة ابن عباس لهذه الآية هكذا صحيح بما بعده.

(٣) في «الأصول»: «لا جناح عليكم»، والتصويب من مصادر التخريج، ولعل الخطأ فيها من الحجاج بن أرطاة.

١٨٨- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح) - أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٢٦) من طريق المصنف به.

وتابع المصنف: والده -أبو داود السجستاني، في «السنن» (٢/ ١٤٢/ ١٧٣٥): حدثنا =

....

(أ) وهذا مما فات المعلق على كتابنا -هذا- ط دار البشائر!

= أحمد بن صالح المصري به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ عبيد بن عمير -هذا- مجهول؛ كما في «التقريب»، وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢١): «لا يعرف، تفرد عنه ابن أبي ذئب».

وبه أعله شيخنا -رحمه الله- في «صحيح أبي داود» (٥/ ٤١٦).

ولابن أبي ذئب إسناد آخر:

فقد أخرج أبو داود (٢/ ١٤٢/ ١٧٣٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٥١-٣٥٢/ ٣٠٥٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١١/ ٤٣٥-٤٣٦/ ٥٢٩٥)، والحاكم (٢/ ٢٧٦-٢٧٧) من طرق عن حماد بن مسعدة التميمي البصري، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٥٢/ ٣٠٥٥)، والحاكم (١/ ٤٨١-٤٨٢) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٣٣-٣٣٤)- من طريقين عن أبي بكر الحنفي، والحاكم (١/ ٤٩٩) -وعنه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٤٨٠-٤٨١/ ٢٦٦٩)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٣٣٤)- من طريق آدم بن أبي إياس؛ ثلاثتهم عن ابن أبي ذئب، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير الليثي، عن ابن عباس: أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى، وعرفة، وسوق ذي المجاز، ومواسم الحج، فخافوا البيع وهم حرم؛ فأنزل الله -سبحانه-: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ في مواسم الحج.

قال: فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرؤها في المصحف.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح أبي داود» (٥/ ٤١٦): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

قال الحافظ ابن عساكر؛ كما في «مختصر سنن أبي داود» (٢/ ٢٨٠-٢٨١): «المحفوظ رواية عطاء عن عبيد الليثي المكي. فأما عبيد بن عمير -مولى ابن عباس-؛ فغير مشهور، ولم يدرك ابن أبي ذئب عبيد بن عمير الليثي، فلعلهما اثنان رويا الحديث، إن صح قول ابن صالح»[أ].

قلت: قد صح بلا ريب، فهما اثنان، ومما يؤيد قول أحمد بن صالح ومن تبعه -أنه ليس بعبيد بن عمير الليثي-: قوله في الحديث: (قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيد أنه كان يقرؤها في المصحف)؛ فإن ابن أبي ذئب لم يدرك عبيد بن عمير الليثي[ب]. =

....

(أ) يشير إلى ما ذكره أبو داود عقب الحديث: «قال أحمد بن صالح كلاماً معناه: أنه مولى ابن عباس».

(ب) قال شيخنا -رحمه الله- في «صحيح أبي داود» (٥/ ٤١٧): «استدلال قوي؛ لولا أنه ليس في الإسناد أن القائل: (فحدثني) هو ابن ابي ذئب، بل هو عطاء بن أبي رباح...».

قلت: كذا قال -رحمه الله-، وفاته رواية المصنف، فهي صريحة العبارة، وعليها اعتمد المزي؛ إذ روى الحديث بسنده من طريقها، فليستدرك وليصحح.

ذئب، عن عبيد بن عمير، عن عبدالله بن عباس؛ قال: أنزل الله -عز وجل-: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] في مواسم الحج.

قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيد؛ أنه كان يقرأها في المصحف.

قال ابن أبي داود: ليس هو عبيد بن عمير الليثي، هذا هو[1] عبيد بن عمير مولى أم الفضل، ويقال: مولى ابن عباس.

١٨٩- نا علي بن خشرم؛ قال: أخبرنا عيسى، عن ابن جريج؛

= فإن احتج محتج برواية حماد بن مسعدة، عن ابن أبي ذئب، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، وقوله في آخره: (قال: فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرؤها في المصحف)؛ فليس له في ذلك حجة؛ فإن عبيد بن عمير الذي روى عنه عطاء هو الليثي ولم يدركه ابن أبي ذئب، والذي روى عنه ابن أبي ذئب مشافهة آخر، والحديث عند ابن أبي ذئب بالإسنادين جميعاً، ولفظ الروايتين يختلف، كما أن إسنادهما مختلف، ويحتمل أن يكون ابن أبي فديك وهم في إسقاطه عطاء من الإسناد؛ لكن القول الأول أولى وأقوى، والله أعلم؛ قاله الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٢٧).

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، وهو تفصيل بديع جداً، ومهم غاية.

(١) سقطت من «ش».

١٨٩- صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٣/ ٥٩٣): ثنا عيسى بن يونس به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٥٩٣/ ١٧٧٠) عن عثمان بن الهيثم، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٥٠٤) من طريق علي بن مسهر، والواحدي في «أسباب النزول» (ص٣٨)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٣/ ٥٩٤) من طريق يحيى بن أبي زائدة؛ ثلاثتهم عن ابن جريج به.

قلت: وسنده صحيح؛ رجاله ثقات، وقد صرح ابن جريج بالتحديث عند إسحاق بن راهويه في «مسنده».

وقد توبع ابن جريج، تابعه: سفيان بن عيينة، عن عمرو به:

أخرجه المصنف -كما سيأتي- (٢١٧)، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٨٨/ ٢٠٥٠ و٣٢١/ ٢٠٩٨ و٨/ ١٨٦/ ٤٥١٩) -ومن طريقه- في الموضع الثاني- البغوي في «معالم=

(قال)[1]: قال عمرو بن دينار: قال ابن عباس: نزلت ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَبِّكُمْ**﴾ [البقرة: ١٩٨] في مواسم الحج.

١٩٠- حدثنا محمود بن آدم المروزي؛ قال: حدثنا بشر -يعني: ابن السَّرِيّ-؛ قال: حدثنا طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج).

=التنزيل» (١/ ٢٢٨)-، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ١/ ٧٨) - ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٥٠٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ص١٧٧- القسم المفقود)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٣/ ٥٩٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٨١٨/ ٣٥٠- تكملة)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٥١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٥١/ ١٨٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٠٥/ ٣٨٩٤-«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٩٣/ ١١٢١٣)، والبيهقي (٤/ ٣٣٣) من طرق عن سفيان بن عيينة -وهذا في «التفسير» له (ص ٢١٨)-: حدثنا عمرو به.

(١) بحذف (قال) في «ش».

١٩٠- موقوف ضعيف الإسناد جداً، (والأثر صحيح) - أخرجه وكيع في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٧١١)، و«الدر المنثور» (٢/ ٣٩٩) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٥٠٤ و٥٠٨)-، والطبري (٣/ ٥٠٥) من طريق يحيى بن واضح؛ كلاهما عن طلحة به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ طلحة بن عمرو -هذا- متروك؛ كما في «التقريب».

لكن ثبت من طريق أخرى عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: أنه كان يقرأ هذه الآية كذلك.

فانظر ما سبق.

وقد قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢٩٠):

«وقراءة ابن عباس: (في مواسم الحج) معدود من الشاذ الذي صح إسناده، وهو حجة وليس بقرآن».

وقال (٣/ ٥٩٥):

«هي من القراءة الشاذة، وحكمها عند الأئمة حكم التفسير».

١٩١- حدثنا محمد (بن)[1] إسماعيل بن سمرة؛ قال: نا عبيد الله؛ قال: أخبرنا طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس؛ أنه كان يقرأ: (إنما ذلكم الشيطان يخوفكم أولياءه).

١٩٢- حدثنا (عبدالله ....

١٩١- موقوف ضعيف جداً - أخرجه الفريابي في «تفسيره» ؛ كما في «الدر المنثور» (٤/ ١٤٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٢٠/ ٤٥٣٣) من طريق أبي داود الحفري؛ كلاهما عن سفيان الثوري، عن طلحة به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن طلحة بن عمرو -المذكور- ضعيف جداً.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ١٤٩) وزاد نسبته لعبد بن حميد في «تفسيره»، وابن الأنباري في «المصاحف».

وهذه القراءة -مع أنها لا تصح- شاذة مخالفة لرسم المصاحف العثمانية.

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٧٧): «هذه قراءة ابن عباس وعكرمة وعطاء».

(١) سقطت من «ش».

١٩٢- موقوف صحيح - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٣٣) من طريق أحمد بن نصر اللباد، عن أبي نعيم به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ص٤٤٤- القسم المفقود) : ثنا محمد بن فضيل[أ]، وإسحاق بن راهويه في «تفسيره»- ومن طريقه الحاكم (٢/ ٢٧٧-٢٧٨)- : نا جرير بن عبدالحميد، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٣٥٩-٣٦٠/ ١٨٨٨) من طريق أبي معاوية؛ ثلاثتهم عن الأعمش به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا.

وتابع مسلم بن عمران البطين: عبد الكريم بن مالك الجزري، عن سعيد به:

أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (١/ ١/ ٨٠)- ومن طريقه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٥١/ ٣٠٥٣)، والحاكم (١/ ٤٨١) -عن معمر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. =

....

(أ) في «المصنف»: «فضل!»؛ وهو تحريف.

ابن)[1] محمد بن يحيى: حدثنا أبو نعيم: حدثنا الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير؛ قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: إني أكريت نفسي إلى الحج، واشترطت عليهم أن أحج؛ أفيجزيني ذلك؟ قال: أنت ممن قال الله -تعالى-: (أولئك لهم نصيب مما اكتسبوا).

قال أبو نعيم: هكذا[2] قرأها الأعمش.

١٩٣- كتب إليَّ الحسين بن معدان: حدثنا يحيى: حدثنا أبو عوانة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: (وأقيموا الحج والعمرة للبيت).

١٩٤- حدثنا عبد الله بن محمد الزهري؛ حدثنا سفيان، عن عمر بن

= وتابع سعيد بن جبير: عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به.

أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ١١٦و١٣٠)، و«المسند» (١/ ٤٨٤/ ٧٣٩ و٤٨٥/ ٧٤٠- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٣٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٤٧٩/ ٢٦٦٥ و٢٦٦٦) -: نا مسلم بن خالد الزنجي وسعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج، عن عطاء به.

قلت: وهذا سند صحيح.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٤٥٣) وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر.

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «كذا».

١٩٣- موقوف صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٧/ ٥٧١)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٧١٢-٧١٣/ ٢٨٧- تكملة)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٢٨) عن أبي معاوية، وعبد الله بن نمير؛ كلاهما عن سليمان الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٢٨)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر في «التفسير»، وابن الأنباري في «المصاحف».

١٩٤و١٩٥- موقوف صحيح - أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ١٣٦/ ٢٥٧)=

حبيب، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: (وشاورهم في بعض الأمر).

١٩٥- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا الحميدي: حدثنا سفيان: حدثنا عمر بن حبيب- مولى بني كنانة- بهذا.

١٩٦- حدثنا كثير بن عبيد: حدثنا سفيان، عن عمرو؛ قال:

=عن صدقة بن الفضل، وسعيد بن منصور في «سننه»[أ] (٣/ ١١٠٠/ ٥٣٥- تكملة)- ومن طريقه ابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٤٦٨/ ١١١٩)-؛ كلاهما عن سفيان به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات، وقد صححه شيخنا - رحمه الله-، وحسنه السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٨٩).

كذا رواه عن ابن عيينة كل من: (الحميدي، وصدقة بن الفضل، وسعيد بن منصور، وعبد الله بن محمد الزهري)، وخالفهم محمد بن عبد الله بن يزيد بن المقرىء، فرواه عن سفيان عن عمرو به مباشرة؛ بإسقاط (عمر بن حبيب).

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٣٤/ ١٧٥٠- آل عمران).

والمحفوظ رواية الجماعة.

١٩٦- موقوف صحيح - أخرجه ابن الأنباري في «كتاب الرد»؛ كما في «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي(١٢/ ٨٠) من طريق علي بن حرب الطائي: حدثنا سفيان بن عيينة- وهذا في «الجامع»له؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٥)- به.

وأخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٥): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين-: ثنا ابن تميلة، عن عمرو به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٥١): «وإسناده إلى ابن عباس صحيح».

وقال في «التغليق»: «إسناد صحيح».

قال ابن الأنباري- عقبة-: «فهذا حديث لا يؤخذ به على أن ذلك قرآن، والمحدَّثُ: هو الذي يوحى إليه في نومه؛ لأن رؤيا الأنبياء حق».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠/ ٥٢٤)، وزاد نسبته لابن الأنباري في «المصاحف».

وهي قراءة شاذة؛ لمخالفتها المتواترة: **﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى﴾** [الحج: ٥٢].

....

(أ) قال: (عن رجل) بدل (عن عمر بن حبيب)؛ وهو هو.

قرأ[١] ابن عباس: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي محدَّث[٢]).

١٩٧- حدثنا عبد الرحمن بن بشر: حدثنا سفيان، عن عمرو؛ قال: قرأ ابن عباس: (يا حسرةَ العباد).

١٩٨- حدثنا عبد الرحمن بن بشر: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن ابن عباس: (كأنك حفي بها).

١٩٩- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثني الحميدي: حدثنا سفيان، عن

---

(١) في «ش»: «قال».

(٢) في «طبعة البشائر»: «مُحْدَثٍ»؛ وهو تحريف قبيح(!).

١٩٧- موقوف صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

وهذا القراءة شاذة؛ ذكرها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٠٨) وعزاها إلى ابن عباس، والضحاك، وعلي بن حسين، ومجاهد، وأبي بن كعب.

وذكرها ابن خالويه في «الشواذ» (ص١٢٥)، وعزاها إلى الحسن.

وروى الطبري (٢٣/ ٩) عن قتادة قوله: «وفي بعض القراءات: (يا حسرة العباد على أنفسها)».

وهي مخالفة لرسم المصحف العثماني المتواتر: ﴿**يا حسرة على العباد**﴾ [يس: ٣٠].

١٩٨- موقوف صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٥/ ١٧١/ ٩٧٠- تكملة): نا سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٦٩٨) ونسبه لعبد بن حميد وحده!

والقراءة شاذة كسابقاتها، ذكرها ابن خالويه في «الشواذ» (ص٤٧)، وهي مخالفة للقراءة المتواترة: ﴿**كأنك حفي عنها**﴾ [الأعراف: ١٨٧].

١٩٩- موقوف صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٨٧٠/ ٣٧٥- تكملة): نا سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ٤٥٤-٤٥٥/ ١١٦٤٣) عن ابن جريج، عن=

عمرو؛ قال: كان ابن عباس يقرأ: (وإن عزموا السَّرَاح).

٢٠٠- حدثنا خشيش[١] بن أصرم: حدثنا عبد الرزاق؛ قال: أخبرنا معمر،

=عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به.

قلت: وسنده صحيح.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٦٣٧)، وزاد نسبته لابن المنذر، وابن مردويه في «تفسيريهما».

والقراءة شاذة، ذكرها ابن خالويه في «القراءات الشاذة» (ص١٤)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ١٨٣).

والقراءة المتواترة: ﴿**وإن عزموا الطلاق**﴾ [البقرة: ٢٢٧].

٢٠٠- موقوف صحيح - أخرجه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥٢-٥٣) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (١/ ١٣٠-١٣١/ ٢٥٤) عن محمد بن علي النجاد، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٢١٨)، وابن الأنباري في «الأضداد» (ص٤٢٦) عن الحسن بن يحيى، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٣/ ٤٥٨)؛ ثلاثتهم عن عبد الرزاق-و هذا في «تفسيره»(١/ ١/ ١١٦)- به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

قال الحافظ -عقبه-: «هذا إسناد صحيح».

وتابع عبد الرزاق عليه: سفيان بن عيينة، عن معمر به.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥٣)، والحاكم (٢/ ٢٨٩) من طريق زهير بن حرب؛ كلاهما عن سفيان به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهذه القراءة شاذة، لها حكم التفسير.

(١) تصحف اسمه في طبعتي «كتاب المصاحف»، وكذا في «الموافقة» إلى (حشيش) -بالحاء المهملة!-؛ وهو غلط محض.

وقد تمخض عن هذا الغلط غلط آخر؛ فقد قال المعلق على «كتاب المصاحف- ط دار البشائر»: «شيخ المؤلف لم أجد له ترجمة!!».

كذا قال(!) -عفا الله عنه- وفاته أنه خشيش -بمعجمات-، وهو ثقة حافظ من شيوخ أبي داود والنسائي؛ فليستدرك.

عن ابن طاوس، عن أبيه؛ قال: كان ابن عباس يقرأ: (وما يعلم (تأويله)[١] إلا الله[٢] ويقول الراسخون آمنا به)[٣].

٢٠١- حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد: حدثنا يزيد؛ قال: أخبرنا جعفر:

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) في جميع الأصول بسقط (إلا الله).

(٣) القراءة شاذة؛ لمخالفتها القراءة المتواترة: ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به**﴾ [آل عمران: ٧].

٢٠١- موقوف صحيح - أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٢٤٢) من طريق عمار بن عثمان، عن جعفر به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في جعفر بن سليمان الضبعي، وفي «التقريب»: «صدوق».

وقد ظن المعلق على (ط دار البشائر) أن جعفراً -هذا- هو: ابن بُرقان! وهو وَهَمٌ محض؛ لسببين:

الأول: أنه وقع التصريح باسمه عند الخطيب.

الثاني: أنهم ذكروا جعفر بن سليمان الضبعي ضمن تلاميذ أبي التَّيّاح- يزيد بن حميد- بخلاف ابن برقان.

ولقد كان يكفي المعلق الدكتور(!) اشتراك أبي التياح وجعفر بن سليمان بـ(الضبعي) فهم من نسب واحد، ولله في خلقه شؤون!

وقد توبع أبو التياح؛ تابعه شعبة بن الحجاج:

أخرجه المصنف- بعده-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٠١/ ١٣١٦- البقرة)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٦٠٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٤/ ٦٠٣) من طرق كثيرة عن شعبة به.

قلت: وسنده صحيح.

وقد ظن المعلقون على «جامع البيان» و«تفسير ابن أبي حاتم» أن الراوي عن ابن عباس هو أبو حمزة- عمران- القصاب! وذلك لأنه يروي عن ابن عباس وعنه شعبة!

وهو خطأ صرف؛ يرده رواية المصنف، حيث صرح فيها بنسب الراوي عن ابن عباس: (الضبعي)، وهذا يعني -يقيناً- أنه: أبو جمرة -بجيم ثم راء-.

كان يمكن أن يكون كلامهم صحيحاً لو لم يصرح بنسبة أبي جمرة الضبعي -حيث أنهما=

حدثنا أبو التياح، عن أبي جمرة؛ قال: كان ابن عباس يقرأ: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا).

٢٠٢- حدثنا محمد بن معمر: حدثنا روح: حدثنا شعبة: حدثنا أبو جمرة؛ قال: سمعت ابن عباس يقول: لا تقولوا (بمثل)؛ فإن الله ليس له مثل، قولوا[1]: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به)، أو (بما آمنتم به).

٢٠٣- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى، عن ابن إدريس وقيس، عن شعبة، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس؛ أنه قرأ: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به)، ولم يقل: (بمثل).

=متشابهان في الرسم-؛ لكن التصريح بأنه الضبعي حال دون ذلك.

ويؤيده: متابعة أبي التياح يزيد بن حميد الضبعي عن أبي جمرة عند المصنف، فإن أبا التياح هذا من تلاميذ أبي جمرة الضبعي دون أبي حمزة القصاب، لا سيما وهما يشتركان في النسب (الضبعي)؛ فليستدرك عليهم.

قال الطبري: «وقد روي عن ابن عباس في ذلك قراءة جاءت مصاحف المسلمين بخلافها، وأجمعت قرأة القرآن على تركها (ثم ذكر حديثنا هذا)، ثم قال: «فكأن ابن عباس في هذه الرواية -إن كانت صحيحة عنه- يوجه تأويل قراءة من قرأ: ﴿**فإن ءامنوا بمثل ما ءامنتم**﴾: فإن آمنوا بمثل الله وبمثل ما أنزل على إبراهيم وإسماعيل، وذلك إذا صرف إلى هذا الوجه شرك -لا شك- بالله العظيم؛ لأنه لامثل لله -تعالى ذكره- فنؤمن أو نكفر به.

ولكن تأويل ذلك على غير المعنى الذي وجّه إليه تأويله، وإنما معناه ما وصفناه؛ وهو: فإن صدقوا مثل تصديقكم بما صدقتم به من جميع ما عددنا عليكم من كتب الله وأنبيائه؛ فقد اهتدوا، فالتشبيه إنما وقع بين التصديقين والإقرارين، اللذين هما إيمان هؤلاء وإيمان هؤلاء؛ كقول القائل: مرّ عمرو بأخيك مثل ما مررت به؛ يعني: مرّ عمرو بأخيك مثل مروري به.

والتمثيل إنما دخل تمثيلاً بين المرورين لا بين عمرو وبين المتكلم.

فكذلك قوله: ﴿**فإن ءامنوا بمثل ما ءامنتم به**﴾ إنما وقع التمثيل بين الإيمانين، لا بين المؤمن به».

٢٠٢-٢٠٣- مضى تخريجها في (رقم ٢٠١).

(١) سقطت من «ش».

٢٠٤- نا نصر بن علي؛ قال: أخبرني أبي: حدثنا شعبة؛ قال: قال لي الأعمش: ما عندك في قوله: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا**﴾؟ فقلت[1] له: حدثني أبو جمرة؛ قال: قال ابن عباس: لا تقل: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ**﴾؛ فإنه ليس لله مثل، ولكن قل: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا)، فقال لي الأعمش: أنت مثلي في الإسناد، ما نكاد نسألك عن شيء إلا وجدنا (عندك)[2] فيه، حدثك أبو جمرة أنه سمع ابن عباس.

قال ابن أبي داود: هذا الحرف مكتوب في (الإمام) وفي مصاحف الأمصار كلها: ﴿**بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ**﴾ .

وهي كلمة عربية جائزة في لغة[3] العرب كلها، ولا يجوز أن يجتمع أهل الأمصار كلها[4] وأصحاب النبي ﷺ معهم على الخطأ، وخاصة في كتاب الله -عز وجل- وفي سنن الصلاة.

وهذا صواب: ﴿**فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ**﴾، جائز في كلام العرب أن تقول للرجل يتلقاك[5] بما تكره[6]: أيستقبل مثلي بهذا؟ وقد قال الله -عز وجل-: ﴿**كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، وتقول: ليس كمثل ربي شيء، وتقول: ولا [7] يقال لي ولا لمثلي، وإنما تعني: نفسك، وتقول: لا يقال لأخيك، ولا لمثل أخيك.

٢٠٤- مضى تخريجها في (رقم ٢٠١).

(١) في «ش»: «قلت».

(٢) ليست في «ش».

(٣) في «ش»: «كلام».

(٤) في «ش»: «جميعها».

(٥) في «ش»: «يلقاك».

(٦) في «ش»: «تكرهه».

(٧) في «ش»: «ويقال: لا».

٢٠٥- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا محمد: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق؛ أنه سمع عمير بن يريم؛ أنه سمع ابن عباس قرأ هذا الحرف: (حافظوا على

٢٠٥- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»(٢/ ٥٠٤-٥٠٥): ثنا وكيع، والطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٥-٣٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٤٦٣) من طريق وهب بن جرير؛ كلاهما عن شعبة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ عمير- هذا-: مجهول الحال، لم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس، ولم يوثقه إلا ابن حبان.

انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٥٣٦-٥٣٧)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٨)، و«الثقات» (٥/ ٢٥٤)، و«الكنى والأسماء» (٣/ ١١٤٨).

وقد وقع اسمه في «السنن الكبرى»: هبيرة بن يريم!

وما أظنه إلا وهماً، ولعله خطأ من الناسخ أو الطابع، ويؤيده: أن الطبري رواه من طريق وهب بن جرير- وهي الطريق نفسها التي رواها البيهقي- ووقع عنده: عمير بن يريم(أ).

وقد يكون الخطأ عند البيهقي من الراوي عن وهب بن جرير، فقد رواه بسند صحيح عن إبراهيم بن مرزوق عن وهب بن جرير به.

كذا رواه إبراهيم هذا -وهو ثقة؛ لكنه عمي قبل موته، فكان يخطيء ولا يرجع-، وخالفه محمد بن المثنى -وهو ثقة ثبت من رجال الستة- فسماه (عميراً)؛ وهو المحفوظ، ولعل ابن مرزوق -هذا- أخطأ فيه، والله أعلم.

تنبيه:

١- تحرف اسم عمير بن يريم في «المصنف» لابن أبي شيبة إلى: (عمير بن نعيم!) فليصحح.

٢- ذكر ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/ ٤٦٢): أن إسناد ابن أبي شيبة على شرط الشيخين! وهو وهم محض.

....

(أ) لكن المعلق عليه- هداه الله- غيرها إلى (هبيرة بن يريم) ظناً منه أن هذا هو الصواب!

قلت : بل هو خطأ محض؛ فإن المؤلف روى لـ (عمير) هذا حديثاً آخر -وهو الآتي مباشرة- بعدة أسانيد ووقع في بعضها تسمية كنية عمير هذا: (أبو هلال).

فهذا كالنص أن راوي هذا الحديث هو غير من ظنوه؛ فإن كنية هبيرة بن يريم (أبو الحارث) وليست (أبا هلال)، ويؤيده -أيضاً-: أن البخاري روى في «تاريخه الكبير» الأثر الآتي بعد هذا مباشرة ووضعه في ترجمة أبي هلال عمير بن يريم؛ فليصحح ما في «التفسير».

الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)[1].

٢٠٦- حدثنا محمد بن زكريا: حدثنا ابن رجاء[2]؛ قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير بن يريم، عن ابن عباس: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

٢٠٧- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا الحميدي، وسعيد بن منصور: نا

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٢٩٣): «إن روي على أنه قرآن؛ فإنه لم يتواتر، فلا يثبت بمثل خبر الواحد قرآن، ولهذا لم يثبته أمير المؤمنين -رضي الله عنه- في المصحف، ولا قرأ بذلك أحد من القراء الذين تثبت الحجة بقراءتهم؛ لا من السبعة، ولا من غيرهم».

والقراءة المتواترة: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين**﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٢٠٦- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١١٦/ ٦٠٢) عن إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل به.

قلت: وهذا سند ضعيف ؛ فيه علتان:

الأولى: عمير بن يريم -هذا- مجهول- كما تقدم في الأثر السابق-.

الثانية: أبو إسحاق السبيعي مدلس مختلط، وقد عنعن كما ترى، وسماع إسرائيل منه بعد اختلاطه -على الراجح من قولي أهل العلم-.

لكن إسرائيل بن يونس توبع عليه من قبل الثوري وشعبة، وهما أثبت الناس في أبي إسحاق، وقد سمعا منه قبل الاختلاط، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع في رواية شعبة الآتية؛ فانتفت بذلك العلة الثانية وبقيت الأولى.

(٢) في «ظ»: «أبو رجاء»، والمثبت هو الصواب، وهو عبد الله بن رجاء الغداني.

٢٠٧- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٤٣١/ ٧١٠- تكملة) بسنده سواء.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١١٤/ ٦٢٥٨) : ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد ابن المقرىء، عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ١٢٦)، وزاد نسبته لابن المنذر.

والقراءة شاذة؛ لكن لها حكم التفسير، والقراءة المتواترة: ﴿**طيبات أحلت لهم**﴾ [النساء:١٦٠].

سفيان: حدثنا عمرو؛ قال: قرأ ابن عباس: (طيبات كانت أحلت لهم)، عن عطاء[1].

٢٠٨- حدثنا هارون بن إسحاق: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عمير[2] بن يريم، عن ابن عباس؛ أنه قرأ: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

٢٠٩- حدثنا أحمد بن عصام: حدثنا أبو بكر الحنفي: حدثنا سفيان: حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن حزم؛ قال: سمعت ابن عباس يقرؤها: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

قال أبو بكر[3] بن أبي داود: أخطأ أبو بكر الحنفي في قوله: «عمرو بن حزم»، إنما هو: «عمرو بن يريم» مكان «حزم».

آخر الجزء الثاني من هذه النسخة.

ويتلوه في الجزء الذي يليه:

حدثنا أسيد بن عاصم: نا الحسين: نا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي هلال، عن ابن عباس: (وذكر الحديث).

والحمد لله حق حمده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

---

(١) ليست في «ش».

٢٠٨- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٥٣٧) -معلقاً- عن الفريابي، عن الثوري به.

قلت: سنده ضعيف؛ لجهالة عمير بن يريم- كما تقدم-، وانظر ما بعده.

(٢) في «ظ»: «عمرو»، وفي «ش»: «عمر».

٢٠٩- موقوف ضعيف الإسناد - تقدم تخريجه في سابقه.

(٣) في «ظ»، و«ع»: «عبد الله».

الجزء الثالث

من

« كتاب المصاحف »

تأليف

أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي

رواية أبي عمرو عثمان بن محمد الأدمي عنه.

رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة عنه.

رواية القاضي الإمام، فخر القضاة أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي.

رواية الشيخ الإمام العدل أبي الفضل عبد الواحد بن عبد السلام بن سلطان البيع عن الأرموي.

وقف بجبل القاسيون[1].

---

(١) غلاف الجزء الثالث من النسخة «ظ»، وكذلك جاء على النسخة «ع»، مع اختلاف يسير جدًّا.

بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله وحده

أخبرنا القاضي أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، قراءة عليه وأنا أسمع، وهو يسمع فأقر به؛ قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة المعدّل، قراءة عليه وأنا أسمع؛ قال: أخبرنا أبو عمرو عثمان ابن محمد المعروف بابن الأدمي قراءة عليه وأنا حاضر أسمع؛ قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث؛ قال:

٢١٠- حدثنا أسيد بن عاصم: حدثنا الحسين: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي هلال، عن ابن عباس؛ أنه قرأ: (فلا جناح عليكم فيما استمتعتم به منهن[1] إلى أجل مسمى).

٢١١- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا محمد: حدثنا شعبة؛ قال: سمعت أبا إسحاق؛ أنه سمع عمير بن يريم؛ أنه سمع ابن عباس يقول في هذه الآية: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

٢١٠- تقدم في الذي قبله (رقم ٢٠٨و٢٠٩).

(١) في «ظ» و«ش»: «بهن»، وصححت في هامش «ظ»: (به منهن).

٢١١- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٨٧) من طريق أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، عن شعبة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة عمير بن يريم؛ كما تقدم.

كذا رواه غندر، والطيالسي، وخالفهما: النضر بن شميل، ومحمد بن أبي عدي؛ فروياه عن شعبة به؛ بإسقاط (عمير بن يريم).

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٨٧-٥٨٨).

قلت: والمحفوظ رواية من ذكر (عمير بن يريم)، وانظر ما بعده.

٢١٢- حدثنا حماد بن الحسن الوراق: حدثنا حجاج بن نصير: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن ابن عباس؛ أنه كان يقرأ: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

٢١٣- حدثنا حماد بن الحسن: حدثنا الحجاج- يعني: ابن نصير-: حدثنا شعبة، عن أبي مسلمة، عن أبي نضرة؛ قال: قرأت على ابن عباس: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ**﴾، فقال ابن عباس: (إلى أجل مسمى)، قال: قلت: ما هكذا أقرؤها، قال: والله لقد نزلت معها -قالها ثلاث مرات-.

٢١٤- حدثنا هارون بن إسحاق: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن أبي نوفل

٢١٢- **موقوف ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ حجاج -هذا- ضعيف، وكان يقبل التلقين؛ كما في «التقريب»، وقد خالفه أثبت الناس في شعبة، فرواه عن شعبة به، وقال: (عن عمير) بدل (عن هبيرة)؛ وهو المعروف.

٢١٣- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٨٧) من طريق محمد بن جعفر، وإسحاق بن راهويه في «تفسيره»- ومن طريقه الحاكم (٢/ ٣٠٥)- عن النضر بن شميل؛ كلاهما عن شعبة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٢٨)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن الأنباري في «المصاحف».

قال الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٨٩): « وأما ما روي عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)؛ فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله -تعالى- شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه».

٢١٤- **موقوف صحيح** - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٤٤/ ٦٩٥): حدثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٥/ ٧٢١)، وزاد نسبته لابن المنذر.

والقراءة المذكورة شاذة، والقراءة المتواترة: ﴿**إذا جاء نصر الله والفتح**﴾ [النصر: ١].

ابن أبي عقرب؛ قال: سمعت ابن عباس يقرأ في المغرب: (إذا جاء فتح الله والنصر).

مصحف عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه -

٢١٥- حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة: نا عبيد الله: أخبرنا أشعث، عن عبيد الله بن أبي يزيد[1]؛ قال: سمعت ابن الزبير يقرأ[2] وهو يخطب: (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج).

٢١٦- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد؛ قال: سمعت ابن الزبير يقرأ: (ليس عليكم جناح أن

٢١٥- موقوف إسناده ضعيف جداً، (وهو صحيح لغيره).

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، أشعث: هو ابن سعيد البصري؛ متروك؛ كما في «التقريب».

لكن الأثر صحيح بما بعده.

(١) في (ط دار البشائر): «زيدا!»؛ فلتصحح.

(٢) في «ش»: «يقول».

٢١٦- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (١/ ١/ ٧٨)[أ] -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٥٠٦)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ص١٧٧- القسم المفقود)[ب]؛ قالا: حدثنا سفيان بن عيينة به.

وتابع ابن عيينة عليه:

١- حماد بن زيد: أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٧١١): ثنا محمد بن الفضل -أبو النعمان- السدوسي -الملقب بـ(عارم)-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٥٢): ثنا أحمد بن عَبْدَة الضبي؛ كلاهما عن حماد به.

٢- ابن جريج: أخرجه المصنف -كما سيأتي- (٢١٨).

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٩٨)، وزاد نسبته لابن المنذر.

....

(أ) تحرف فيه اسم (ابن الزبير) إلى (أبا الزبير)؛ وهو غلط، فليصحح.

(ب) تحرف فيه اسم (عبيد الله بن أبي يزيد) إلى (ثريدا!)؛ وهو غلط قبيح، فليصحح.

تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج).

٢١٧- وعن سفيان، عن عمرو[1] بن دينار، عن ابن عباس مثل قول ابن الزبير.

٢١٨- حدثنا هارون بن سليمان: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد؛ قال: سمعت ابن الزبير على المنبر يقرأ[2]: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج).

٢١٩- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا سفيان، عن عمرو؛ قال: سمعت عبدالله

٢١٧- موقوف صحيح الإسناد - وهو موصول بما قبله، وقد تقدم تخريجه مفصلاً رقم (١٩٠-١٩٣).

(١) في «ش»: «عمر».

٢١٨- تقدم تخريجه قبل حديث.

(٢) في «ش»: «يقول».

٢١٩- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٥/ ٦٩-٧٠/ ٩٠١- تكملة)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٢/ ٢١٦)- ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ٤٧٧)-؛ قالا: نا سفيان بن عيينة به.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ١٦٥)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ.

قلت: أما الشطر الأول من الأثر؛ فقد اختلفت القرأة في قراءة ﴿حِرْم﴾ و﴿حرام﴾: فقد قرأ حمزة، والكسائي، وشعبة عن عاصم- (الكوفيون)-: ﴿حِرْم﴾؛ بكسر الحاء المهملة، وإسكان الراء من غير ألف. وقرأ الباقون بفتح الحاء المهملة والراء وألف بعدها.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٤)،و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٥١)، و«السبعة» (ص٤٣١)، و«حجة القراءات» (ص٤٧٠)، و«الكشف» (٢/ ١١٤)، و«الإتحاف» (ص٣١٢).

قال الطبري في «جامع البيان» (١٦/ ٣٩٤ - ٣٩٥): «اختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿وَحَرَامٌ﴾؛ فقرأته عامة قرأة أهل الكوفة: ﴿وحرم﴾ -بكسر الحاء-.

وقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة والبصرة: ﴿وَحَرَامٌ﴾ -بفتح الحاء والألف-.

والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متفقتا المعنى غير مختلفتيه؛ وذلك=

=أن الحرم: هو الحرام، والحرام: هو الحرم؛ كما الحل: هو الحلال، والحلال: هو الحل، فبأيتهما قرأ القارئ؛ فمصيب».

وأما الشطر الثاني من الأثر؛ فقد اختلفت القرأة فيه:

فقرأ ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري: ﴿دارست﴾؛ بألف بعد الدال، وإسكان السين، وفتح التاء.

وقرأ ابن عامر الدمشقي، ويعقوب البصري: ﴿دَرَسَتْ﴾؛ بغير ألف، وفتح السين، وإسكان التاء.

وقرأ الباقون بغير ألف، وإسكان السين وفتح التاء: ﴿دَرَسْتَ﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٦١)، و«شرح الطيبة» (ص ٢٨١)، و«السبعة» (ص٢٦٤)، و«حجة القراءات» (ص٢٦٤-٢٦٥)، و«الكشف» (١/ ٤٤٣)، و«الإتحاف» (ص٢١٤).

قلت: وهذه القراءات متفقة المعنى غير متضادة ولا مختلفة، وإن كان بعضها أوضح في المراد من بعض.

قال الطبري في «جامع البيان» (٩/ ٤٧٢): «وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب[1]: قراءة من قرأه: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾؛ بتأويل: قرأت وتعلمت؛ لأن المشركين كذلك كانوا يقولون للنبي ﷺ، وقد أخبر الله عن قيلهم ذلك بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]؛ فهذا خبر من الله ينبىء عنهم أنهم كانوا يقولون: إنما يتعلم محمد ما يأتيكم به من غيره، فإذا كان ذلك كذلك؛ فقراءة: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾ يا محمد -بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب- أشبه بالحق، وأولى بالصواب من قراءة من قرأه: ﴿دارست﴾ بمعنى: قارأتهم وخاصمتهم وغير ذلك من القراءات».

وأما الشطر الأخير؛ فقد اختلفت القرأة كذلك فيه:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب -البصريان-، وحفص عن عاصم ﴿حَمِئَةٍ﴾؛ بغير ألف بعد الحاء، وهمز الياء.

وقرأ الباقون بالألف، وفتح الياء من غير همز: ﴿حامية﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٣١٤)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٣٩).

قال الطبري في «جامع البيان» (١٥/ ٣٧٧-٣٧٨): «والصواب من القول في ذلك عندي: أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، ولكل واحدة منهما وجه صحيح، معنى مفهوم، وكلا وجهيه غير مفسد أحدهما صاحبه».

---

(1) قلت: القراءات التي ذكرها كلها حق، لا تضاد بينها؛ ولذلك لا يصح تفضيلها على بعض؛ لكن توجيه القراءة قد يقدم لوضوحه من حيث المعنى، وإن كان لكلٍّ وجه صحيح. والله أعلم.

ابن الزبير يقول: إن صبياناً هاهنا يقرءون: ﴿وحرم﴾! وإنما هي: ﴿وَحَرَامٌ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، ويقرءون: ﴿دارست﴾! وإنما هي: ﴿دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، ويقرءون: ﴿حَمِئَةٍ﴾(١)! وإنما هي: ﴿حامية﴾ [الكهف: ٨٦].

٢٢٠- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا سفيان، عن عمرو: سمع ابن الزبير يقول(٢): (في جنات يتساءلون. يا فلان ما سلكك(٣) في سقر).

٢٢١- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا سفيان، عن عمرو؛ أنه سمع ابن الزبير يقرأ: (فيصبح الفساق على ما أسروا في أنفسهم نادمين).

قال عمرو: فلا أدري أقرأها كذلك، أم(٤) قرأها من قِبَلِهِ؟

---

(١) في «ش»: «حمية»، وفي «ظ» غير منقوطة.

٢٢٠- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في«تفسيره» (٢/ ٣٣١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»: ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد بن المقرىء؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والأثر عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٥/ ٨٥) لـ: عبد بن حميد في «تفسيره»، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد»، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن المنذر في «تفسيره».

والقراءة شاذة؛ لمخالفتها لرسم المصحف العثماني، والقراءة المتواترة: ﴿فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٠-٤٢].

نعم؛ هذه القراءة لها حكم التفسير.

(٢) ليست في «ش».

(٣) في «ش»: «سلككم».

٢٢١- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٥٠٠/ ٧٦٥- تكملة)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٥٩) عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وسنده صحيح.

والقراءة شاذة؛ لمخالفتها لرسم المصحف، والقراءة المتواترة هي: ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَى مَا أَسَرُّواْ فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢].

(٤) في «ظ»، و«ع»: «أو».

قال ابن أبي داود: أحسبه -يعني: أقرأها كذلك- عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

٢٢٢- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا سفيان، عن عمرو؛ سمع ابن الزبير يقرأ: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم).

٢٢٣- حدثنا محمود بن آدم: حدثنا بشر -يعني: ابن السَّريِّ-: حدثنا محمد

٢٢٢- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١٠٨٤/ ٥٢١- تكملة)، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٦١-٦٦٢)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٢/ ل٩٤/ ب) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والقراءة شاذة؛ كما قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ٢١): «وقرأ عثمان، وعبدالله، وابن الزبير: (وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم)، ولم تثبت هذه الزيادة في سواد المصحف، فلا تكون قرآنًا».

والقراءة المتواترة دون الزيادة التي في آخرها.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٧١٦-٧١٧)، وزاد نسبته لعبد بن حميد في «تفسيره»، وابن الأنباري في «المصاحف».

٢٢٣- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٦/ ٥٦٧): حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن محمد بن عقبة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ عقبة اليشكري الرفاعي -والد محمد- مجهول العين والحال؛ فلم يرو عنه غير ابنه، ولم يوثقه إلا ابن حبان.

انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣٧/ ٢٩١٠)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣١٨)، و«الثقات» (٥/ ٢٢٩).

وقد ذكر البخاري في «تاريخه» أن عقبة - هذا- روى عنه ابنه محمد، قال البخاري: «منقطع»؛ يعني: بين محمد وأبيه، فهذه علة أخرى للخبر، والله أعلم.

أما المعلقان على «المصاحف» -بطبعتيه-؛ فقد ظنا أن عقبة راوي حديثنا هذا: هو ابن علقمة اليشكري، المترجم له في «التقريب»، فأعلا الحديث به!! =

ابن عقبة، عن أبيه؛ قال: صلينا خلف ابن الزبير، فكان يقرأ: (صراط من أنعمت عليهم).

مصحف عبد الله بن عمرو[1] -رضي الله عنه-

٢٢٤- حدثنا محمد بن حاتم (بن بزيع)[2]: حدثنا زكريا بن عدي: حدثنا أبو بكر بن عياش؛ قال: قدم علينا شعيب بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، فكان الذي بيني وبينه، فقال: يا أبا بكر! ألا أخرج لك[3]

= قلت: وهذا محض تسرع؛ فإن المترجم له في «التهذيب» -وفروعه- غير هذا يقين؛ بدلالة شيئين:

الأول: أن المترجم له في «التهذيب» لم يذكروا أنه يروي عن ابن الزبير، ولا روى عنه ابنه، وهذا مهم.

الثاني: أن المزي والعسقلاني نقلا في ترجمة عقبة اليشكري- الذي أعلا الحديث به- عن أبي حاتم تضعيفه، وأبو حاتم لم يضعف راوي أثرنا هذا، بل ضعف عقبة بن علقمة اليشكري -وهو آخر-؛ لكن كونهما اشتركا في نفس النسبة ظن الجاهلان أنه راوي حديثنا هذا!!

والحقيقة: أنه آخر؛ فقد ترجم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣١٨/ ١٧٧٨) لعقبة هذا، فقال: «عقبة الرفاعي، سمع ابن الزبير، روى عنه ابنه -محمد بن عقبة الرفاعي-»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فأين هذا من ذاك؟

(١) في «ش»: «عمر!».

٢٢٤- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن شعيباً -هذا- لم يدرك عبد الله بن عمرو.

الثانية: أن شعيباً -المذكور- مجهول العين والحال؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ولم يوثقه إلا ابن حبان (٧/ ٣٠٨) على عادته!

وإذا لم تثبت عدالة شعيب هذا؛ فكيف يثبت أن يكون المصحف الذي بين يديه هو مصحف عبد الله بن عمرو؟!

(٢) ليست في «ش».

(٣) في «ش»: «إليك».

مصحف عبدالله بن عمرو (بن العاص)[١]؟ فأخرج[٢] حروفاً تخالف حروفنا، قال: وأخرج راية سوداء من ثوب خشن فيه زران[٣] وعروة[٤]، فقال: هذه راية رسول الله ﷺ التي كانت مع عمرو[٥].

قال أبو بكر[٦]: وزاد أبي في هذا الحديث عن محمد بن العلاء، عن أبي بكر؛ قال: مصحف جده الذي كتبه هو، وما هو في قراءة عبد الله، ولا في قراءة أصحابنا، قال أبو بكر -(يعني)[٧]: ابن عياش-: قرأ قوم من أصحاب النبي ﷺ (القرآن)[٨]، فذهبوا ولم أسمع قراءتهم.

مصحف عائشة - زوج النبي ﷺ -

٢٢٥- نا عبد الله بن إسحاق الناقد، وأبو عبد الرحمن الأذرمي؛ قالا:

---

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «فإذا».

(٣) في «طبعة البشائر»: «رزين».

(٤) مدخل الزر.

(٥) في «ش»: «عمر!».

(٦) في «ش»: «ابن أبي داود».

(٧) زيادة من «ش».

(٨) سقطت من «ش».

٢٢٥- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٤٦) من طريق حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة به، وفيه: (وهي صلاة العصر).

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح أبي داود» (٢/ ٢٨٠): «إسناده صحيح على شرط مسلم».

وقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٥٧٨/ ٢٢٠١) عن معمر، عن هشام بن عروة؛ قال: قرأت... إلخ.

قلت: كذا رواه معمر- وهو ضعيف في هشام بن عروة-، والمحفوظ رواية حماد.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور»(٣/ ٧٩) ونسبه للمصنف وعبد الرزاق. =

حدثنا يزيد؛ قال: أخبرنا حماد، عن هشام، عن أبيه؛ قال: كان مكتوباً في مصحف عائشة -رضي الله عنها-: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٢٦- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: حدثنا جعفر بن عون؛ قال: أخبرنا هشام، عن زيد[1]، عن أبي يونس -مولى عائشة-؛ قال: كتبتُ[2] لعائشة -رضي الله عنها- مصحفاً، فقالت: إذا مررت بآية الصلاة؛ فلا تكتبها حتى

= وهذه قراءة شاذة؛ لأنها منسوخة، ومخالفة للقراءة المتواترة بحذف: (صلاة العصر).

قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٩-١٠): «إن صلاة العصر المذكور ذلك في أحاديث عائشة وحفصة وأم كلثوم -رضي الله عنهن- مما قد كان قرآنًا فنسخ، وردّ إلى ما في مصاحفنا، وكذلك كل ما روي فيه أنه من قرآن ولا نجده في مصاحفنا؛ فهو مما قد كان قرآنًا ونسخ، فأخرج من القرآن وأعيد إلى السنة فصار منها.

وروي عن البراء بن عازب؛ قال: نزلت: (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر)، قرأناها قرآنًا على عهد رسول الله ﷺ ما شاء الله، ثم نسخها الله -عز وجل-؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾».

٢٢٦-إسناده حسن صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير جعفر بن عون، وهو صدوق؛ كما في «التقريب»، وهشام بن سعد وإن تكلم فيه- وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام»-؛ إلا أن روايته هنا عن زيد بن أسلم، وهو أثبت الناس فيه.

وخالف هشامًا: سعيد بن أبي هلال -صدوق، حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط-؛ فرواه عن زيد بن أسلم: أنه بلغه عن أبي يونس به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٥) من طرق عن الليث بن سعد، عن خالد ابن يزيد، عن سعيد به.

فلعله كان عن زيد من الوجهين، أو تكون رواية هشام أصح، وإن كان هذا من حيث الحكم لا يؤثر؛ فإن زيدًا توبع عليه-كما في الحديث بعده- والله أعلم.

(١) في «طبعة دار البشائر»: «يزيد»!

(٢) سقطت من «ش».

أمليها عليك، قال: فَأَمْلَتْها عليَّ: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٢٧- نا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب؛ قال: أخبرني مالك، عن

٢٢٧- إسناده صحيح - أخرجه ابن ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك بمعرفة الرواة عن الإمام مالك» (٩٨-٩٩/ ٧٠) من طريق المصنف به.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٩٥/ ١٠٣٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣١٦/ ٢٠٦٧)، و«شرح معاني الآثار» (١/ ١٧٢)؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، عن عبدالله بن وهب به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»(١/ ٤٣٧-٤٣٨/ ٦٢٩)- ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٢٩٥/ ٣٤٩)-، وداود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى النيسابوري» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال»(٣٤/ ٤٢٠)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٦٢) عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبو داود (١/ ١١٢/ ٤١٠)، عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، والترمذي (٥/ ٢١٧/ ٢٩٨٢)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٢٣٦)، و«الكبرى» (١/ ٢٢٢/ ٣٦٥و١٠/ ٣٥/ ١٠٩٨٠) عن قتيبة بن سعيد، ، والإمام أحمد (٤٠/ ٥٠٥/ ٢٤٤٤٨) عن إسحاق بن عيسى الطباع، والترمذي (٥/ ٢١٧/ ٢٩٨٢)، وحفص الدوري في «جزء في قراءات النبي ﷺ» (٧٧- ٧٨/ ٢٦) عن معن بن عيس القزاز، والنسائي في «الكبرى» (١٠/ ٣٥/ ١٠٩٨٠) من طريق ابن القاسم، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٨٥-١٨٦/ ١٨١) من طريق سويد بن سعيد، وأحمد (٤٢/ ٢٨١/ ٢٥٤٥٠)- ومن طريقه ابن ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك» (٩٦-٩٧/ ٦٨و٩٧-٩٨/ ٦٩)-، وحفص الدوري في «جزء في قراءات النبي ﷺ» (٧٦-٧٧/ ٢٥) عن عبد الرحمن بن مهدي، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٧٦/ ٦٤٤) من طريق الإمام الشافعي- وهذا في «السنن المأثورة» (١٢٧/ ٢٥) له-، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٣٨٦)، و«معالم التنزيل» (١/ ٢٨٨) من طريق أبي مصعب الزهري؛ عشرتهم عن الإمام مالك بن أنس- وهذا في «الموطأ» له(١/ ٥٣٧-٥٣٨/ ٣٣٨- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ١٣٨/ ٣٤٨- رواية أبي مصعب الزهري، و١٨٢-١٨٣/ ١٩٣- رواية القعنبي، و٢٣٠/ ١٧٧- رواية عبد الرحمن بن القاسم، و١٣٦/ ٢١٤- رواية سويد الحدثاني، و٣٤٤/ ١٠٠٠- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «هذا حديث صحيح». =

زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي يونس -مولى عائشة أم المؤمنين-؛ أنه قال: أمرتني (عائشة -رضي الله عنها-)[1] أن أكتب لها مصحفاً، ثم قالت: إذا بلغت هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ فآذني، فلما بلغتها آذنتها، فأملت[2] عليَّ: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين).

ثم قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ.

٢٢٨- حدثنا محمد بن معمر: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج؛ قال:

= وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٤/ ٢٨٠): «وحديث عائشة -هذا- صحيح، لا أعلم فيه اختلافاً».

فائدة:

قلت: (الواو) في قوله: (والعصر) للتفسير والبيان، وليست للعطف المفيد للمغايرة، بدليل رواية هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان مكتوباً في مصحف عائشة (والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر) -وقد تقدم تخريجها قبل هذا-.

وبدليل حديث أم سلمة الآتي.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٨/ ١٩٧): «فتمسك قوم بأن العطف يقتضي المغايرة، فتكون صلاة العصر غير الوسطى!

وأجيب: بأن حديث علي ومن وافقه -يعني: قوله ﷺ: «**شغلونا عن الصلاة الوسطى -صلاة العصر-؛ ملأ الله أجوافهم ناراً**»- أصح إسناداً وأصرح، وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة أنه كان في مصحفها: (وهي العصر)؛ فيحتمل أن تكون الواو زائدة، ويؤيده: ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن أبي بن كعب؛ أنه كان يقرؤها: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) -بغير واو-، أو هي عاطفة؛ لكن عطف صفة لا عطف ذات، وبأن قوله: (والصلاة الوسطى والعصر) لم يقرأ بها أحد».

وانظر: «الجوهر النقي» (١/ ٤٦٣-٤٦٤).

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «وأملت».

٢٢٨- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٤٥) من=

أخبرني ابن أبي حميد؛ قال: أخبرتني[1] حميدة؛ قالت: أوصت لنا عائشة -رضي الله عنها- بمتاعها، فكان[2] في مصحفها: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٢٩- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد[3]: نا أبو عاصم؛ قال: أخبرنا ابن جريج؛ قال: أخبرني عبد الملك[4] بن عبدالرحمن، عن أمه أم حميد بنت

=طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، والطحاوي؛ كما في «الجوهر النقي» (١/ ٤٦٤) من طريق أبي علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي؛ كلاهما عن محمد بن أبي حميد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن أبي حميد- هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

الثانية: حميدة؛ لم أجد لها ترجمة بعد بحث طويل.

(١) في «ش»: «أخبرني».

(٢) في «ش»: «وكان».

٢٢٩- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه المصنف (٢٣٠)، والطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٤٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣١٩/ ٢٠٧٠)، و«شرح معاني الآثار» (١/ ١٧٢)، والدمياطي في «الصلاة الوسطى» (١١٢) من طرق عن حجاج بن محمد الأعور، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٧٨/ ٢٢٠٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢١-٤٢٢)، والطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٤٥-٣٤٦) من طريق يحيى بن سعيد الأموي؛ كلاهما عن ابن جريج به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أم حميد؛ لا يعرف حالها -كما في «التقريب»-.

الثانية: عبدالملك -المذكور-؛ ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٥)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٧/ ١٠٦) -على عادته-!

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٧٨)، وزاد نسبته لابن المنذر.

(٣) في «ش»: «يزيد!».

(٤) في «ش»: «عبدالله!».

عبدالرحمن؛ أنها سألت عائشة -(أم المؤمنين)[١] -رضي الله عنها- عن الصلاة الوسطى؟ فقالت: كنا نقرأ في الحرف الأول[٢]: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين).

٢٣٠- حدثنا إسماعيل بن أسد؛ قال: حدثنا حجاج؛ قال: قال ابن جريج: أخبرني عبد الملك بن عبد الرحمن، عن أمه -أم حميد بنت عبد الرحمن-؛ أنها سألت عائشة -رضي الله عنها- عن قول الله -تعالى-: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ**﴾ [البقرة: ٢٣٨]؟ فقالت: كنا نقرؤها على الحرف الأول على عهد النبي ﷺ: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين).

٢٣١- حدثنا أحمد بن الحباب: حدثنا مكي: حدثناعبد الله بن لهيعة، عن ابن هبيرة، عن قبيصة بن ذؤيب؛ قال: في مصحف عائشة -رضي الله عنها-: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

هكذا[٣] قال ابن أبي داود.

٢٣٢- حدثنا محمد بن معمر: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج؛ قال:

---

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «الأو»؛ بسقوط اللام!

٢٣٠- موقوف ضعيف الإسناد - تقدم تخريجه في سابقه.

٢٣١- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه، ولم يذكروا (مكياً) ضمن من روى عنه قبل احتراق كتبه.

وابن هبيرة؛ هو: عبد الله بن هبيرة السبئي، ثقة؛ كما في «التقريب».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٨٨) ونسبه للمصنف وحده.

(٣) في «ش»: «كذا».

٢٣٢- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف. =

أخبرني ابن أبي حميد؛ قال: أخبرتني[١] حميدة؛ قالت: أوصت لنا عائشة -رضي الله عنها- بمتاعها، فكان[٢] في مصحفها: (إن الله وملائكته يصلون على النبي والذين يصلون الصفوف الأول)[٣].

مصحف حفصة -زوج النبي ﷺ-

٢٣٣- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا.................................

= قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن أبي حميد؛ ضعيف؛ كما في «التقريب».

الثانية: حميدة -هذه- مجهولة.

وانظر -لزاماً- حديث رقم (٢٢٨).

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٢/ ١٣٥) ونسبه للمصنف وحده.

(١) في «ش»: «أخبرني».

(٢) في «ش»: «وكان».

(٣) في «ش» بعد هذا الأثر: «آخر الجزء، يتلوه -إن شاء الله عز وجل- مصحف حفصة -زوج النبي ﷺ-، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين.

الجزء الثالث من «كتاب المصاحف»، تصنيف أبي بكر عبد الله بن سليمان بن أبي داود ابن الأشعث السجستاني، رواية أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم البزار -المعروف بابن الأدمي-، رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن بن المسلمة عنه، رواية القاضي الإمام الأوحد العالم أبي الفضل -محمد بن عمر بن يوسف- الأرموي عنه. بسم الله الرحمن الرحيم».

٢٣٣- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٣- ٣٦٤): حدثنا محمد بن بشار به.

وتابع شعبة عليه: هشيم بن بشير؛ لكن قال: عن أبي بشر، عن رجل، عن سالم به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٠٣-٥٠٤)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٩ - ١١٠/ ٥٧٩)؛ قالا: أنبأ هشيم به، ولم يذكرا (الواو)، بل قالا: «والصلاة الوسطى: صلاة العصر».

وخالفهما يعقوب الدورقي؛ فرواه عن هشيم به بإسقاط (عن رجل).

أخرجه الطبري (٤/ ٣٤٨).

والمحفوظ: ذكر (عن رجل). =

محمد[1]: حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن عبد الله بن يزيد الأزدي- قال ابن أبي داود: وبعضهم يقول: الأودي-، عن سالم بن عبد الله: أن حفصة أمرت إنساناً أن يكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بَلَغْتَ هذه الآية: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ فآذني، فلما بلغ آذنها، فقالت: اكتبوا: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٣٤- حدثنا محمد بن بشار -ولم نكتبه[2] عن غيره-: حدثنا حجاج بن

= قلت: إسناد الأثر ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: سالم بن عبد الله لم يسمع من حفصة.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٢٩): «عبد الله بن يزيد الأزدي سمع سالم بن عبد الله، نسبه أبو عوانة عن أبي بشر؛ مرسل».

الثانية: عبد الله بن يزيد -هذا- لم يرو عنه إلا أبو بشر، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٧/ ٥٨)؛ فهو مجهول العين والحال.

(١) هو ابن جعفر، المعروف بـ(غندر).

٢٣٤- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: ظاهر إسناده الصحة؛ إلا أن محمد بن بشار -بندارًا- خولف في إسناده، خالفه: محمد بن الأشعث -عم المصنف-، وإسحاق بن إبراهيم -شاذان-، والمثنى بن إبراهيم الآملي[أ]؛ ثلاثتهم رواه عن حجاج بن منهال به؛ لكن أسقطوا(ابن عمر) من إسناده، وجعلوه: (عن نافع عن حفصة)؛ وهو الصواب.

ويؤيده: أن أسد بن موسى تابع حجاجاً، على الراجح من روايته.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٢٨١-٢٨٢) من طريقين عنه به.

ويزيد هذا الترجيح قوة: أن عبد الوهاب الثقفي وحماد بن زيد روياه عن عبيدالله بن عمر؛ مثل رواية الجماعة، كما سيأتي في الحديث الآتي بعد هذا مباشرة.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن إسناد الحديث ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن رواية نافع عن حفصة مرسلة؛ قاله أبو حاتم الرازي -كما في «المراسيل» لابنه (١٧٦/ ٣٩٩)-.

(٢) في «ش»: «يكتبه».

....

(أ) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٤٨).

منهال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة؛ أنها قالت لكاتب مصحفها: إذا بلغت مواقيت الصلاة؛ فأخبرني حتى أخبرك ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول، فلما أخبرها؛ قالت: اكتب[١]: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٣٥- حدثنا عمي، وإسحاق بن إبراهيم؛ قالا: حدثنا حجاج: نا حماد؛ قال: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن حفصة مثله[٢]؛ ولم يذكر فيه: ابن عمر.

٢٣٦- حدثنا (محمد بن)[٣] بشار: حدثنا عبد الوهاب: حدثنا عبيد الله، عن نافع: أن حفصة أمرت مولىً لها أن يكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بلغت:

---

(١) في «ش» زيادة: «إني سمعت رسول الله ﷺ يقول».

٢٣٥- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه في الذي قبله.

(٢) في «ش»: «بمثله».

٢٣٦- إسناده ضعيف - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٤): ثنا محمد بن المثنى، عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن رواية نافع عن حفصة مرسلة، كما تقدم.

وتابع الثقفي: حماد بن زيد، عن عبيد الله به.

أخرجه إسماعيل القاضي؛ كما في «التمهيد» (٤/ ٢٨١)، والبيهقي (١/ ٤٦٢) من طريق محمد بن أبي بكر وأبي النعمان -محمد بن الفضل-السدوسي (عارم)؛ كلاهما عن حماد به.

قال ابن عبد البر: «هذا إسناد صحيح جيد من حديث حفصة».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح أبي داود» (٢/ ٢٧٨): «وإسناده صحيح على شرط الشيخين».

قلت: وقد وهما- رحمهما الله-؛ للإرسال الذي ذكرنا، ولذلك قال البيهقي: «وهذا مسند؛ إلا أن فيه إرسالاً من جهة نافع، ثم أكده بما أخبر عن رؤيته».

وتابع عبيد الله بن عمر: ابن جريج، فقال: أخبرني نافع به.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٥٧٨/ ٢٢٠٢).

وهذه المتابعة تؤكد شذوذ رواية محمد بن بشار الأولى.

(٣) ما بين القوسين سقط من «ش».

﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الوُسْطَى وَقُومُـواْ للَّـهِ قَـانِتِينَ﴾؛ فلا تكتبها حتى أمليها[١] كما سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها، فلما بلغ أمرته، فكتبها: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين).

قال نافع: فقرأت ذلك في المصحف، فوجدت (فيه)[٢] الواوات[٣].

٢٣٧- حدثنا إسماعيل بن إسحاق: حدثنا إسماعيل؛ قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن نافع: أن[٤] عمرو بن رافع- أو ابن نافع[٥]- مولى عمر بن الخطاب أخبره: أنه كتب مصحفاً لحفصة بنت عمر، فقالت: إذا بلغت آية الصلاة؛ فآذني حتى أملي عليك كيف سمعت رسول الله ﷺ، فلما بلغت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾؛ قالت: (والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٣٨- حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري: حدثنا أحمد بن خالد: حدثنا

---

(١) في «ظ»: «أملها».

(٢) زيادة من «ش».

(٣) هكذا في جميع الأصول، وفي «طبعتي المصاحف»: «الواوان»!!

٢٣٧- إسناده حسن، (وهو صحيح إلى عمرو بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده حسن؛ للكلام المعروف في إسماعيل بن أبي أويس وأخيه عبد الحميد بن عبدالله بن أبي أويس.

سليمان؛ هو: ابن بلال.

عبدالرحمن؛ هو: ابن عبد الله بن أبي عتيق.

(٤) في «ش»: «أن ابن».

(٥) في «ش»: «وابن نافع».

٢٣٨- إسناده ضعيف، (وهو حسن بطريقه الأخرى) - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٦٣) من طريق أبي زرعة الدمشقي، عن أحمد بن خالد الوهبي به.

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن ابن إسحاق مدلس وقد عنعن، وقد قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٣٠)- وعنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (٣/ ٥٠٧)-: «وقال بعضهم: عمر؛ ولا=

محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر ونافع- مولى ابن عمر-، عن عمر بن نافع -مولى عمر بن الخطاب-؛ قال: كنت أكتب المصاحف في عهد أزواج النبي ﷺ، فاستكتبتني حفصة بنت عمر مصحفاً لها، فقالت لي: (أَيْ بنيَّ![1]) إذا انتهيت إلى هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾؛ فلا تكتبها حتى تأتيني فأمليها[2] عليك كما حفظتها عن -أو من- رسول الله ﷺ، فلما بلغت إليها حملت الورقة والدواة حتى جئتها، فقالت: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين).

٢٣٩- حدثنا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب؛ قال: أخبرني مالك، عن

=يصح، وقال بعضهم: عمرو بن نافع، والصحيح: عمرو المدني».

وتابع أحمد بن خالد: إبراهيم بن سعد الزهري؛ فرواه عن محمد بن إسحاق بـه، مصرحاً بالتحديث، وسماه: (عمرو بن نافع)- بزيادة الواو-.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ٥٠/ ٧١٢٩)- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٢٢٨/ ٦٣٢٣ - «إحسان»)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣١٧/ ٢٠٦٨)، و«شرح معاني الآثار» (١/ ١٧٢).

قلت: وهذا سند حسن.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمآن» (١٤٣٩): «حسن صحيح».

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٧٧)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن الأنباري في «المصاحف».

(١) في «ش»: «آذني».

(٢) في «ش»: «فأمليتها».

٢٣٩- إسناده حسن - أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٢-٢٣) من طريق المصنف به.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣١٧ - ٣١٨/ ٢٠٦٩)، و«شرح معاني الآثار»(١/ ١٧٢): ثنا يونس بن عبد الأعلى: نا ابن وهب به.

وأخرجه النسائي في «مسند حديث مالك»؛ كما في «مسند الموطأ» للجوهري =

زيد بن أسلم، عن عمرو بن رافع؛ أنه قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة -أم المؤمنين-، فقالت: إذا بلغت هذه الآية؛ فآذني: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى**[1]﴾، قال: فلما بلغتها آذنتها، فأملت: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى[1] وصلاة العصر وقوموا لله قانتين).

٢٤٠- حدثنا محمد بن عبد الملك: حدثنا يزيد: حدثنا محمد -يعني: ابن عمرو-، عن أبي سلمة؛ قال: أخبرني عمرو بن نافع -مولى عمر بن الخطاب-؛

=(ص٣٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٣) من طريق عبد الرحمن بن القاسم، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٩/ ٥٧٨)، والبيهقي (١/ ٤٦٢) عن يحيى بن بكير؛ كلاهما عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (١/ ٥٣٨/ ٣٣٩- رواية يحيى الليثي، و١/ ١٣٨-١٣٩/ ٣٤٩- رواية أبي مصعب الزهري، و١٨٢/ ١٩٢- رواية القعنبي، و٣٤٤/ ١٩٩- رواية محمد ابن الحسن الشيباني) به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عمرو بن رافع، وهو صدوق حسن الحديث؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان والعجلي.

وخالف الإمام مالكاً: سعيد بن أبي هلال؛ فرواه عن زيد بن أسلم به مرفوعاً.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٥) وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٠٩/ ٥٧٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٢٨٠-٢٨١) من طرق عن الليث بن سعد، عن خالد ابن يزيد، عن سعيد به.

قلت: لكن سعيداً -هذا- دون الإمام مالك في الحفظ والإتقان، وفي «التقريب»: «صدوق، حكى الساجي عن الإمام أحمد أنه اختلط»، فلا شك أن رواية الإمام مالك- يعني: موقوفة-أصح.

(١) في (ط دار الفاروق): «والوسطى» -بزيادة واو-!!

٢٤٠- إسناده حسن - أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٧٣): ثنا علي ابن شيبة، عن يزيد بن هارون به، وقال: «وهي صلاة العصر».

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٤-٣٦٥): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن عَبْدة بن سليمان الكلابي، عن محمد بن عمرو به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في محمد بن عمرو، وقد تقدم حال عمرو بن رافع في الحديث السابق.

قال: مكتوب في مصحف حفصة -زوج النبي ﷺ-: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر (وقوموا لله قانتين)[١]).

٢٤١- [ثنا هارون بن سليمان: نا عثمان بن عمر: نا أبو عامر- يعني: الخزاز-، عن عبد الرحمن بن قيس، عن ابن أبي رافع، عن أبيه- وكان مولى حفصة-؛ قال: استكتبتني حفصة مصحفاً، فقالت: إذا أتيت على هذه الآية؛ فتعال حتى أمليها عليك كما أقريتها[٢]، فلما أتيت على هذه الآية: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ**﴾؛ قالت: اكتب: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)][٣]، (فلقيت أُبي بن كعب- أو زيد بن ثابت-، فقلت: يا أبا المنذر! قالت كذا وكذا، فقال: هو كما قالت؛ أو ليس[٤] أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا[٥] ونواضحنا؟)[٦].

---

(١) زيادة من «ش».

٢٤١- إسناده ضعيف - أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨١-٢٨٢)، والطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٦٢ و٣٦٦) من طريقين عن عثمان بن عمر به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: أبو عامر صالح بن رستم الخزاز؛ صدوق كثير الخطأ.

الثانية: عبد الرحمن بن قيس؛ مقبول؛ كما في «التقريب».

الثالثة: ابن أبي رافع -هذا- مجهول.

وأبو رافع؛ هو: نفسه عمرو المتقدم، وانظر ما قبله.

(٢) في (ط دار الفاروق): «أقرأنيها»!

(٣) مابين معقوفين سقط من «ظ».

(٤) في «ش»: «وليس».

(٥) في (ط دار الفاروق): «علمنا»!

(٦) ما بين قوسين كرر في (ط دار الفاروق) مرتين، فوضعه عقب الحديث السابق وعقب هذا الحديث!!

مصحف أم سلمة -زوج النبي ﷺ-

٢٤٢- حدثنا أبو الطاهر: حدثنا ابن نافع، عن داود بن قيس، عن عبدالله ابن رافع- مولى أم سلمة-؛ أنها قالت له[1]: اكتب لي مصحفاً، فإذا بلغت هذه الآية؛ فأخبرني: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، قال: فلما بلغتُها آذنتها، فقالت: اكتب: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٤٣- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب[2]؛ قالا: حدثنا وكيع، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة؛ أنها كتبت مصحفاً، فلما بَلَغْتُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ قالت: اكتب: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

٢٤٤- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: حدثنا عبيد الله: أنبأنا سفيان، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع؛ قال: كتبت مصحفاً لأم سلمة، فأملت عليَّ: (حافظوا على الصلوات والصلاة[3] الوسطى وصلاة العصر).

٢٤٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: حدثنا سعد بن الصلت: حدثنا عمرو

٢٤٢- ٢٤٤- موقوف صحيح - أخرجه وكيع في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٣/ ٨٠) -وعنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٠٤)، والطبري في «جامع البيان» (٤/ ٣٤٧)- عن داود به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٨٠)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر.

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «الخطيب».

(٣) في «ظ»: «وصلاة».

٢٤٥- موقوف صحيح لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير سعد بن الصلت، فإنه صدوق حسن الحديث -إن شاء الله-؛ فقد روى عنه جمع، ووثقه ابن حبان، وقال: ربما أغرب.

ابن ميمون بن مهران الجزري، عن أبيه؛ قال: قالت أم سلمة لكاتب يكتب لها مصحفاً: إذا كتبت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الوُسْطَى﴾؛ فاكتبها: (العصر).

وأما مصاحف التابعين:

فمصحف عبيد[(١)] بن عمير الليثي -(مكي)[(٢)]-

٢٤٦- حدثنا هارون بن إسحاق: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن عمرو بن دينار؛ قال: سمعت عبيد بن عمير يقول: أول ما نزل من القرآن: (سبح اسم ربك الذي خلقك).

مصحف عطاء بن أبي رباح
-مولى حبيبة بنت أبي نخراة[(٣)] الفهرية-

٢٤٧- حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا علي بن القاسم الكندي، عن

---

(١) في «ش»: «عبيدالله!».

(٢) زيادة من «ش».

٢٤٦- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ هارون بن إسحاق: صدوق؛ كما في «التقريب».

وهي قراءة شاذة؛ لمخالفتها القراءة المتواترة: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ١و٢]

أما قول عبيد -هذا-؛ فمردود بما في «الصحيحين» بأن أول ما نزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

(٣) في «ش»: «يجراة».

٢٤٧- مقطوع ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف جدًا؛ فيه علتان:

الأولى: طلحة بن عمرو: متروك؛ كما في «التقريب».

الثانية: علي بن القاسم الكندي: ليس بقوي؛ قاله أبو حاتم الرازي -فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠١)-. =

طلحة، عن عطاء؛ أنه قرأ: (يخوفكم أولياءه).

مصحف عكرمة

- مولى ابن عباس -رضي الله عنه-

٢٤٨- حدثنا شاذان- إسحاق بن إبراهيم-: نا حجاج: نا حماد، عن عمران بن حدير، عن عكرمة؛ أنه كان يقرؤها: (وعلى الذين يطوّقونه[(١)]).

٢٤٩- حدثنا محمد بن إسماعيل، وعلي بن حرب؛ قالا: حدثنا ابن فضيل، عن عاصم الأحول، عن عكرمة؛ أنه كان يقرأ هذا الحرف: (قَتْلٌ فيه)[(٢)].

= وهذه قراءة شاذة، قرأها ابن عباس وعكرمة وعطاء؛ كما في «المحتسب» لابن جني (١/ ١٧٧).

والقراءة المتواترة: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

٢٤٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

حجاج؛ هو: ابن المنهال، وحماد؛ هو: ابن سلمة.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٨٢)، ونسبه للمؤلف وحده.

(١) في «ش»: «يطيقونه»، وفي هامشها: «يطوقونه يطوقوه».

وهذه القراءة ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ٣٥)، وقال: «هي قراءة عبد الله بن عباس في المشهور عنه».

وقال ابن جني في «المحتسب» (١/ ١١٨): «هي قراءة ابن عباس بخلاف، وعائشة، وسعيد ابن المسيب، وطاووس بخلاف، وسعيد بن جبير، ومجاهد بخلاف، وأيوب السختياني، وعطاء».

والقراءة المتواترة: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٢٤٩- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ محمد بن فضيل: صدوق؛ كما في «التقريب»، وباقي رجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٤٣)، ونسبه للمؤلف وحده.

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢/ ١٤٥): «قرأ عكرمة: (قتل فيه قل قتل فيه)؛ بغير ألف فيهما». وهي شاذة؛ لمخالفتها المتواتر: ﴿**قتال فيه قل قتال فيه**﴾ [البقرة: ٢١٧].

مصحف مجاهد- أبي الحجاج-؛ وهو: ابن جبر
-مولى بني مخزوم-، كوفي، كان يكون بمكة

٢٥٠- حدثنا يوسف بن عبدالملك: حدثنا (أبو)[1] معمر: (نا)[2] عبدالوارث، عن حميد، عن مجاهد؛ أنه كان يقرأ: (فلا جناح عليه ألا يطوف بهما)[3].

مصحف سعيد بن جبير

٢٥١- حدثنا محمد بن بشار: حدثنا محمد: حدثنا شعبة، عن أبي بشر،عن سعيد بن جبير؛ أنه قرأ: (وعلى الَّذين يُطَوَّقُونَهُ) .

٢٥٢- حدثنا محمد بن زكريا: حدثنا المعلى بن أسد: حدثنا عبد الواحد:

٢٥٠- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده حسن -إن شاء الله-؛ رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب»؛ غير شيخ المصنف، ترجمه بحشل في «تاريخ واسط»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن قد روى عنه جمع من الحفاظ المعروفين.

وأبو معمر؛ هو: عبدالله بن عمرو المقعد، وعبد الوارث؛ هو: ابن سعيد، وحميد؛ هو: ابن قيس المكي.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٩٢)، ونسبه للمؤلف وحده.

(١) سقطت من طبعتي«المصاحف»!

(٢) سقطت من «طبعة دار الفاروق»!!

(٣) القراءة شاذة كما سبق بيانها، مع ورود شواهد لها عن ابن عباس , وأبي، وابن مسعود؛ لكنها لا ترقى للتواتر الذي يثبت به القرآن.

والقراءة المتواترة: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

٢٥١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٨٢)، ونسبه للمؤلف وحده.

وهذه القراءة سبق نسبتها إلى عكرمة، والقراءة المتواترة: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٢٥٢- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ سفيان بن زياد -هذا- ثقة؛ كما في «التقريب»، وعبدالواحد؛ هو:=

حدثنا سفيان بن زياد؛ قال سمعت سعيد بن جبير في قوله: (أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)[١].

قال[٢]: حدثنا يحيى[٣]؛ قال: سمعت[٤] عكرمة يقوله.

٢٥٣- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا الحسن بن أبي جعفر: حدثنا أبو الصهباء؛ قال: سمعت سعيد بن جبير يقرؤها: (فإذا هي تلقم ما يأفكون)[٥].

مصحف الأسود بن يزيد، وعلقمة ابن قيس -النخعيين-

٢٥٤- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا عبيد الله، عن شيبان، عن

=ابن زياد، ثقة من رجال «الصحيح»، ومحمد بن زكريا -شيخ المصنف-: صاحب أصول جياد صحاح؛ قاله أبو الشيخ، وأبو نعيم -الأصبهانيان-.

(١) القراءة المحفوظة: ﴿**اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب**﴾ [المائدة: ٥]؛ بدون: (من قبلكم).

(٢) يعني: سفيان بن زياد العصفري.

(٣) ابن أبي كثير اليمامي.

(٤) في «ش»: «قال يحيى: وسمعت».

٢٥٣- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو الصهباء الكوفي؛ مقبول؛ كما في «التقريب».

الثانية: الحسن بن أبي جعفر؛ هو الجُفْري- بضم الجيم وسكون الفاء-، ضعيف؛ كما في «التقريب».

(٥) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٣٦٣).

والقراءة المتواترة: ﴿**فإذا هي تلقف ما يأفكون**﴾ [الأعراف: ١١٧].

بعد هذا الأثر في «ظ»: «آخر الجزء الثاني، وأول الجزء الثالث من نسخة الحارثي».

٢٥٤- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف. =

الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كان علقمة والأسود يقرآنها[١]: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين).

مصحف محمد بن أبي موسى -شامي-

٢٥٥- حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا أبو أسامة، عن الثوري، عن داود ابن أبي هند، عن محمد بن أبي موسى: (ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يفقهون)[٢].

مصحف حِطّان بن عبد الله الرقاشي -بصري-

٢٥٦- حدثنا عبدالله بن سعيد: حدثنا ابن علية، عن أبي هارون الغنوي؛ قال: كان حطان بن عبدالله يحلف عليها: (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله رسل[٣])[٤].

= قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وقد تقدم (رقم ١٤٣-١٤٧) بسند صحيح عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود؛ أنهما صليا خلف عمر -رضي الله عنه- فقرأها كذلك.

(١) في «ش»: «يقرأ بها»، وفي «ظ» غير منقوطة.

٢٥٥- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ محمد بن أبي موسى -هذا-: شيخ مجهول؛ قاله أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٨٤)- وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٣٩-٤٠)-.

(٢) والقراءة المتواترة: **﴿ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾** [المائدة: ١٠٣].

٢٥٦- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

(٣) في «ش»: «الرسل».

(٤) ذكرها أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ٦٨): ونسبها إلى ابن عباس أيضًا، ومصحف ابن مسعود. =

مصحف صالح بن كيسان -مدني[1]-

٢٥٧- حدثنا أبو عمر بن خلاد: سمعت[2] ابن عيينة يقول: قرأ صالح بن كيسان: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ٨٦]: (وجاءتهم البينات)، فقال[3]: جماع المذكر والمؤنث سواء، وقال: ﴿يكاد﴾، و﴿تكاد السموات﴾ [مريم:٩٠، الشورى:٥].

مصحف طلحة بن مصرِّف الأيامي

وبنو أيام[4] من همدان -كوفي-

مصحف سليمان بن مهران الأعمش

-مولى بني كاهل-، من بني أسد -كوفي-

٢٥٨- حدثنا عبد الله بن سعيد، ومحمد بن الربيع؛ قالا: حدثنا أبو نعيم؛

= وأوردها ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٦٨-١٦٩) عنه أيضًا، وقال: «وكذلك في مصحف ابن مسعود».

والقراءة المتواترة: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران:١٤٤].

(١) في «ش» و«ظ»: «مديني»، والمثبت هو الصواب -والله أعلم-؛ إذ النسبة إلى المدينة النبوية: (مدني)، وهو كذلك في «ع».

٢٥٧- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

أما قراءة: (وجاءتهم البينات)؛ فهي شاذة، مخالفة لرسم المصحف العثماني.

وأما قراءة: ﴿يكاد﴾ -بالياء على التذكير-؛ فقد قرأها نافع، والكسائي.

وقرأ الباقون: ﴿تكاد﴾؛ بالتاء على التأنيث.

انظر: «النشر» (٢/ ٣١٩)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٤٣ -٣٤٤)، و«السبعة» (ص٥٨ و٤١٢ -٤١٣)، و«حجة القراءات» (ص٦٤ و٤٤٨)، و«الكشف» (٢/ ٩٣ و٢٥٠)، و«الإتحاف» (ص٣٠١ و٣٨٢).

(٢) في «ظ»: «نا».

(٣) في «ش»: «وقال».

(٤) في «ش»: «يام».

٢٥٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف. =

قال: سمعت الأعمش قرأ: (ألم الله لا إله إلا هو الحي القيام).

ولم يذكر ابن الربيع إلا (القيام) فقط.

٢٥٩- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا الحسين بن علي؛ قال: قرأ سليمان: ﴿فَيُضَـٰعِفُهُ﴾؛ بالرفع والألف.

ووافقه[1] أبو عمرو بن العلاء عليه.

٢٦٠- حدثنا شعيب: حدثنا يحيى، عن ابن إدريس؛ قال: سمعت

= قلت: إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

وهذه القراءة شاذة؛ لمخالفتها لرسم المصحف العثماني.

٢٥٩- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

وقد قرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف: **﴿فيضاعفُه﴾**؛ بإثبات الألف، ورفع الفاء.

وقرأ عاصم: **﴿فيضاعفَه﴾**؛ بإثبات الألف، ونصب الفاء.

وقرأ ابن كثير، وأبو جعفر: **﴿فيضعِّفُه﴾**؛ بحذف الألف، وتشديد العين، ورفع الفاء.

وقرأ ابن عامر، ويعقوب: **﴿فيضعِّفَه﴾**؛ بحذف الألف، وتشديد العين، ونصب الفاء.

انظر: «شرح طيبة النشر» (ص ٢٤٢)، و«النشر» (٢/ ٢٢٨)، و«السبعة» (ص١٨٤- ١٨٥ و٥٢٦)، و«حجة القراءات» (ص ١٣٨ - ١٣٩ و٦٩٩)، و«الكشف» (١/ ٣٠٠ و٢/ ٣٠٨)، و«الإتحاف» (ص ١٥٩ - ١٦٠ و٤١٠).

(١) في «ش»: «وافقه».

٢٦٠- مقطوع صحيح - تفرد به المؤلف.

قلت: إسناده صحيح.

قال المعلق على (ط دار البشائر): «إسناده فيه شعيب بن أيوب، وهو صدوق يدلس، وقد روى هنا بالعنعنة، فيكون ضعيفًا» (!)

هكذا قال -عفا الله عنه-، وشعيب قد صرح بالتحديث في هذا الإسناد كما ترى، ولله في خلقه شؤون (!).

وهذه القراءة شاذة لا تصح. =

الأعمش يقرأ: (أنعام وحرث حِرج).

فقال عبد الله بن سعيد القرشي: حرج وحجر سواء.

ما روي عن رسول الله ﷺ من القراءات؛ فهو كمصحفه

فاتحة الكتاب

٢٦١- حدثنا جعفر بن مسافر -أبو صالح الهذلي-: حدثنا أيوب بن

= أوردها أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٢٣١)، ونسبها ابن جرير في «تفسيره» (٨/ ٣٤) إلى ابن عباس.

وقال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٣١): «وهذه قراءة أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، والأعمش، وعكرمة، وعمرو بن دينار، ثم قال: وقراءة الناس: ﴿**حجر**﴾».

والمتواترة المثبتة في المصحف العثماني هي: ﴿**حِجْرٌ**﴾ [الأنعام: ١٣٨].

٢٦١- إسناده ضعيف - أخرجه الترمذي (٥/ ١٨٥/ ٢٩٢٨)، وحفص بن عمر الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٥٣/ ٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ١٧/ ٥٤١٩)، والجرجاني في «أماليه» (ل١٦٠/ ب)، وابن الأنباري في «المصاحف»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٥) من طرق عن أيوب بن سويد الرملي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف أيوب بن سويد -هذا-:

قال الإمام أحمد: «ضعيف»، وقال الساجي: «واهي الحديث، وهو بعد متماسك»، وقال ابن معين: «ليس بشيء، يسرق الأحاديث»، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «لين الحديث»، وقال أبو داود وابن قانع: «ضعيف»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وضعفه ابن حبان، وابن المبارك، وابن شاهين، والعقيلي، والحاكم.

وقال ابن عدي: «له حديث صالح عن شيوخ معروفين؛ منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري... ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه مالا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء».

قلت: وهذا الحديث مما لم يوافقه عليه الثقات فيه، بل خالفوه كما سيأتي.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث الزهري عن أنس بن مالك إلا من حديث هذا الشيخ -أيوب بن سويد الرملي-. =

= وقد روى بعض أصحاب الزهري هذا الحديث عن الزهري: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرءون: ﴿مَالِكِ يومِ الدِّينِ﴾.

وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرءون: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾».

وما ذكره الترمذي آنفاً هو ما أشرت إليه من قبل: أن أيوب -هذا- خولف في إسناده، خالفه معمر بن راشد -وهو ثقة، من أثبت أصحاب الزهري-؛ فرواه عن الزهري به مرسلاً، لم يذكر أنساً.

قال معمر: وربما ذكر الزهريُّ ابن المسيب.

أخرجه أبو داود (٤/ ٣٧/ ٤٠٠٠): حدثنا أحمد بن حنبل: ثنا عبد الرزاق، عن معمر به.

وتابع عبد الرزاق:

١- يحيى بن يمان العجلي: أخرجه المصنف؛ كما سيأتي برقم (٢٦٥).

٢ و٣- عبد الله بن المبارك، وصفوان بن عيسى: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ١٨/ ٥٤٢٠).

وتابع معمراً على إرساله: طلحة بن عبد الله بن كريز- وهو ثقة-.

أخرجه المصنف -كما سيأتي- (رقم ٢٦٧): ثنا يونس بن حبيب: ثنا الطيالسي، عن عمران بن داور القطان، عن طلحة به.

وتابع عمران كل من:

١- عبد الوارث بن سعيد: أخرجه الدوري في «جزء قراءات النبي ﷺ» (٥٥/ ٤): ثنا عفان[1] بن مسلم، عن عبد الوارث به.

٢ و ٣- وهيب بن خالد، وهارون بن موسى: أخرجه الدوري (٥٥/ ٥ و٥٦/ ٦).

قال أبو داود -عقبه-: «هذا أصح من حديث الزهري عن أنس».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٧٤/ ١٧١٥): «سألت أبي عن حديث رواه أيوب ابن سويد الرملي عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري..(وذكره)، قال أبي: هذا حديث منكر بهذا الإسناد».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٢٦): «وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن أنس؛ وليس ذاك -أيضاً- بمحفوظ».

وقال الطحاوي (١٤/ ١٧): «ولا نعلم أنه روي عن رسول الله ﷺ في هذا المعنى -يعني: =

....

(أ) في «المطبوع»: «عثمان»! وهو خطأ.

سويد: حدثنا يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقرءون: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ .

٢٦٢- حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا أبو الربيع: حدثنا هشيم؛ قال: أخبرنا مخبر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقرءون: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ .

٢٦٣- حدثنا محمد بن عوف: نا سعيد بن منصور: نا هشيم؛ قال: أخبرني

= من قراءة مالك وملك- من الأسانيد المقبولة غير ما قد ذكرناه في هذا الباب؛ غير شيء رواه أيوب بن سويد فيه، وإن كان في القلوب من أيوب ما فيها (ثم ساقه بسنده إليه).

قال: وكان الصحيح في هذا الحديث ما (ثم ساقه مرسلاً)».

بقي بعد هذا أن أقول: إن المنذري أعل الحديث في «مختصر سنن أبي داود» (٦/ ١١) بأيوب المذكور.

والحديث ضعفه -أيضاً- شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف سنن الترمذي» (٣٥٤/ ٥٦٣).

وأما القراءة؛ فمتواترة: قرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف بالألف: ﴿**مالك**﴾.

وقرأ الباقون: ﴿**ملك**﴾؛ بغير ألف.

انظر: «السبعة» (ص١٠٤)، و«حجة القراءات» (ص٧٧)، و«الكشف» (١/ ٢٥)، و«الإتحاف» (ص١٢٢)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٥٢ - ٥٣).

٢٦٢- إسناده ضعيف - انظر ما بعده.

٢٦٣- إسناده كسابقه - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٥١٥/ ١٦٩- تكملة): نا هشيم به؛ لكن قال: ﴿**مالك**﴾ بالألف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة المخبر لهشيم؛ فإنه لم يسمَّ.

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه معمر- وهو من الأثبات في الزهري- عن الزهري به مرسلاً؛ وهو المعروف، وقد تقدمت روايته -هذه- في الحديث السابق.

قال أبو داود في «سننه» (٤/ ٣٧) -بعد روايته للطريق المرسلة-: «هذا أصح من حديث الزهري عن سالم، عن أبيه». =

مخبر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرءون: ﴿مَلِكِ[1] يَوم الدِّينِ﴾.

قال أبو بكر: هذا عندنا وهم، والصواب: رواية أبي الربيع وغيره عن هشيم، وكل من رواه عن الزهري متصلاً وغير متصل فـ﴿**مالك**﴾؛ إلا رجل واحد، فإنه قال: ﴿**ملك**﴾.

٢٦٤- حدثنا الحسين بن علي بن مهران؛ قال: حدثنا إبراهيم بن سليمان

= **تنبيه:** كذا رواه محمد بن عوف الطائي عن سعيد بن منصور، وخالفه محمد بن علي بن زيد الصائغ -راوي «سنن سعيد بن منصور»-؛ فرواه عن سعيد به، فقال: ﴿**مالك**﴾ بالألف؛ وهو المحفوظ؛ لسببين:

الأول: أن محمداً -أعني: ابن زيد الصائغ- أثبت وأعلم بحديث سعيد بن منصور من محمد بن عوف؛ فهو راوي «سننه».

الثاني: أن سعيد بن منصور توبع عليه في أصح الروايتين عنه، تابعه: أبو الربيع الزهراني -وهو ثقة-، أخرجه المصنف.

ولذلك قال المصنف عن رواية محمد بن عوف: «هذا وهم، والصواب رواية أبي الربيع وغيره عن هشيم».

وقد توبع الزهري على وصله!! تابعه إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن سالم به.

أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٦/ ٢٢٣).

قلت: لكن إبراهيم -هذا- متروك متهم، فلا يستشهد به ولا كرامة.

(١) في «ظ» و«ع»: ﴿**مالك**﴾؛ بالألف! وهو خطأ صرف، والتصويب من «ش»، وكلام المصنف -رحمه الله- يدلل على ما اخترته.

٢٦٤- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: إبراهيم بن سليمان الزيات مختلف فيه؛ قال ابن عدي: «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٦٨): «مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات...وهو يقرب من الضعفاء، ممن أستخير الله فيه».

الثانية: بحر بن كَنِيز -بفتح الكاف، وكسر النون، آخره زاي- السقاء؛ ضعيف؛ كما في=

الزيات؛ قال: حدثنا بحر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿**مالك يوم الدين**﴾.

٢٦٥- حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا ابن يمان، عن معمر، عن الزهري: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان قرءوا: ﴿**مالك يوم الدين**﴾.

وأول من قرأها: ﴿**ملك**﴾: مروان[1].

=«التقريب»، بل قال الذهبي في «المغني»: «تركوه».

الثالثة: المخالفة؛ فقد رواه معمر- كما سبق- عن الزهري به مرسلاً؛ وهو المعروف.

وقد توبع بحير بن كنيز، تابعه: عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، عن الزهري به.

أخرجه حفص بن عمر الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٥٤/ ٣)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٦٢٥-١٦٢٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٧٧٩).

قال العقيلي -عقبه-: «لا يتابع عليه...والرواية فيه من غير هـذا الوجه مضطربة، فيها لين».

وقال ابن عدي: «هذا بهذا الإسناد منكر».

قلت: علته عبد العزيز -هذا-، وهو متروك الحديث.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٢٧)، و«لسان الميزان» (٤/ ٢٨-٢٩).

٢٦٥- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه ضمن حديث رقم (٢٦١).

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال.

الثانية: ابن يمان؛ هو: يحيى، وهو صدوق يخطىء كثيراً، وقد تغير بأخره.

(١) قال الإمام ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٧٢): «مروان عنده علم بصحة ما قرأه، لم يطلع عليه ابن شهاب، والله أعلم».

وقال السهارنفوري في «بذل المجهود» (١١/ ٣٢٨): «وكتب محمد بن يحيى من تقرير شيخه قوله: «أول من قرأها: مروان» لا يعني بذلك: أن ابن شهاب أو سعيد بن المسيب لم يعلما قراءة: ﴿**ملك** يوم الدين﴾ قبل مروان مطلقاً، بل المراد: أنه أول من قرأ من الأمراء في الصلاة بجماعة، وإلا؛ فقد كانت القراءة معلومة لديهم، وبعيد عن الزهري أو سعيد بن المسيب -مع جلالتهما- أن تخفى عنهما تلك القراءة المتواترة».

٢٦٦- حدثنا محمد بن عرفة: حدثنا حفص بن عمر: حدثنا الكسائي، عن أبي بكر، عن سليمان التيمي، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب؛ قالا: قرأ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر: ﴿**مالك يوم الدين**﴾.

قال أبو بكر: هذا عندنا وهم، وإنما هو سليمان بن أرقم.

٢٦٧- حدثنا يونس بن حبيب: حدثنا أبو داود: حدثنا عمران القطان، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز الخزاعي، عن الزهري: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقرءون: ﴿**مالك يوم الدين**[1]﴾.

٢٦٨- حدثنا عمر بن شبة: حدثنا محبوب: حدثنا عباد، عن طلحة بن

٢٦٦- إسناده ضعيف جداً - أخرجه حفص بن عمر الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (١/ ٥١-٥٢) بسنده سواء.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٥/ ٢٧٧) من طريق ميمون بن حفص النحوي، عن الكسائي به

قلت: الكسائي؛ هو: علي بن حمزة، كان إماماً مبرزاً في القراءة والنحو؛ لكن لم يذكروا في ترجمته أنه كان صاحب حديث، وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، حتى ابن حبان لم يوثقه!

ولعل الوهم في قوله: «عن سليمان التيمي» منه؛ فإن من دون الكسائي أوثق -في الحديث- منه بكثير، وكذا شيخه أبو بكر بن عياش ثقة، فلم يبق إلا الكسائي نفسه،لا سيما والتيمي غير معروف بالرواية عن الزهري، بخلاف ابن أرقم، فإنه يروي عنه، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن إسناد الحديث ضعيف جداً؛ فإن سليمان بن أرقم- هذا- متروك الحديث.

وإن أبيت أن تحكم بوهم الكسائي فيه؛ فالحديث مع ذلك ضعيف؛ لأنه إن كان عن سعيد ابن المسيب؛ فهو ضعيف؛ لإرساله، وإن كان عن البراء؛ فهو ضعيف؛ لانقطاعه، فإنه لا تعرف لابن شهاب رواية عن البراء بن عازب -رضي الله عنهما-، والله أعلم.

٢٦٧- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه ضمن حديث رقم (٢٦١).

(١) ليست في «ش»، كلمة: (الدين).

٢٦٨- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لإرساله وانقطاعه؛ فإن الزهري لم يدرك من دون أبي بكر الصديق.=

عبيد الله بن أبي (كريز)[1]، عن الزهري: أن النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وأُبي (بن كعب)[2]، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل -رضي الله عنهم-.

٢٦٩- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي: حدثنا عبد الوهاب، عن عدي بن الفضل، عن أبي مطرف، عن ابن شهاب؛ أنه بلغه: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابنه -يزيد بن معاوية- كانوا يقرءون: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ .

قال ابن شهاب: وأول من أحدث ﴿ملك﴾: مروان.

٢٧٠- حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي: حدثنا عثمان بن زفر: حدثنا أبو

= عباد؛ هو: ابن العوام، ومحبوب؛ هو: ابن موسى الفراء.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٦)، وزاد نسبته لابن الأنباري في «المصاحف».

(١) في «الأصول»: «كلدة»؛ وهو خطأ، والتصويب من كتب التراجم.

(٢) زيادة من «ع».

٢٦٩- إسناده ضعيف جداً - أخرجه حفص بن عمر الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٥٦/ ٦): حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال، أو الانقطاع.

الثانية: عدي بن الفضل؛ متروك -كما في «التقريب»-.

وقد ذكر الحافظ ابن كثير -رحمه الله- في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٧٢) هذا الحديث نقلاً عن المصنف، فقال: «وقد روى أبو بكر بن أبي داود في ذلك شيئاً غريباً: (وذكره)».

٢٧٠- ضعيف - أخرجه البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٣٥/ ٩١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ١١/ ٥٤١٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٦/ ٢٢٤) من طرق عن أبي إسحاق خازم بن حسين الحميسي به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، خازم -بمعجمتين- ابن حسين الحميسي -بمهملتين مصغر- ضعيف؛ كما في «التقريب».

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٦) ونسبه للمؤلف، وابن الأنباري في «المصاحف»!!

إسحاق الحميسي، عن مالك بن دينار، عن أنس؛ قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي -عليهم السلام- كلهم كان يقرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ .

٢٧١- نا محمد بن غالب: ثنا يحيى بن إسماعيل: ثنا قبيصة: ثنا سفيان،

٢٧١- إسناده ضعيف، (وهو موقوف صحيح).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن يحيى بن إسماعيل -هذا- وهو الواسطي: مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه؛ بل خولف في إسناده: فقد رواه أبو أسامة حماد بن أسامة، وخلاد بن يحيى، وأبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي؛ ثلاثتهم عن الثوري به موقوفاً.

أخرج روايتهم المصنف (٢٧٢و٢٧٣و٢٧٤) على الترتيب.

وتابعهم: محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري به موقوفاً.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ١٩).

وتابعهم: وكيع بن الجراح، عن الثوري به موقوفاً.

أخرجه في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٦).

لكن رواه عنه يحيى بن إسماعيل -وهو مقبول- مرفوعاً: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (١٤/ ١٦/ ٥٤١٧).

والمحفوظ عن وكيع الوقف.

ويؤيد الموقوف: أن أبا عوانة اليشكري- وهو ثقة ثبت-، رواه عن الأعمش به موقوفاً.

أخرجه الطحاوي في «المشكل»(١٤/ ١٩) بسند صحيح.

وتابعهما على وقفه -أيضاً-: محمد بن فضيل؛ كما سيأتي بعده.

وخالف الجماعة في وقفه -أعني: الثوري- في أصح الروايتين عنه-، وأبا عوانة اليشكري، ومحمد بن فضيل-: هارون الأعور -وهو ثقة-؛ فرواه عن الأعمش به مرفوعاً.

أخرجه ابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (١٧٥/ ١٢٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٦/ ٣٤٣-٣٤٤)-: ثنا أحمد بن محمد أبو الحسن الواسطي، عن محمد بن الجهم السمري، عن بشر بن محمد السكري، عن هارون به.

قلت: لكن شيخ ابن جميع- هذا- لم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فقد ترجم له ابن جميع والخطيب وابن عساكر في «تاريخ دمشق»؛ ولم يذكروا فيه شيئاً، فهو آفة الحديث.

وبالجملة؛ فالصحيح في هذا الحديث الوقف، والله أعلم.

عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه قرأ: **﴿مالك يوم الدين﴾**.

٢٧٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا أبو أسامة، عن سفيان، عن الأعمش؛ بهذا موقوفاً.

٢٧٣- حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين: حدثنا خلاد: حدثنا سفيان؛ بهذا موقوفاً.

٢٧٤- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو نعيم: حدثنا سفيان؛ بهذا موقوفاً.

٢٧٥- حدثنا محمد بن غالب: حدثنا يحيى بن إسماعيل: حدثنا (محمد)[1] ابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح[2]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه

٢٧٢- ٢٧٤- تقدم تخريجها في حديث رقم (٢٧١).

٢٧٥- شاذ - أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٨٧-١٨٨/ ٣٢٥)، والحاكم (٢/ ٢٣٢): ثنا علي بن بن حمشاذ العدل، وأبو بكر بن إسحاق الفقيه؛ ثلاثتهم عن محمد بن غالب-المعروف بـ (تمتام)- به.

وتابع تمتاماً: محمد بن علي بن داود، عن يحيى به؛ لكن دون شك، وجزم أنه قرأ: **﴿ملك﴾**؛ بالقصر.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ١٧/ ٥٤١٨).

قال الحاكم: «بإسناد صحيح على شرطهما!».

قلت: وقد وهم من ناحيتين:

الأولى: أن الشيخين لم يرويا ليحيى بن إسماعيل، بل هو من رجال أبي داود وحده.

الثانية: أن يحيى -هذا- مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فليّن الحديث، ولم يتابع عليه، بل خولف في إسناده، خالفه: محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي -وهو ثقة-؛ فرواه عن محمد بن فضيل به موقوفاً.

أخرجه المصنف عقبه؛ وهو المحفوظ.

(١) زيادة من «ش».

(٢) ظن المعلق على (ط دار البشائر)!! أن أبا صالح المذكور؛ هو: باذام -مولى أم هانيء-!! وهو وهم شنيع؛ بل هو السمان، واسمه ذكوان؛ فليصحح.

قرأ: ﴿ملك﴾ -أو قال[1]: ﴿مالك﴾-.

٢٧٦- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: حدثنا ابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ أنه كان يقرأ: ﴿مَالِكِ﴾ .

٢٧٧- حدثنا هشام بن يونس: حدثنا حفص -يعني: ابن غياث-، عن ابن

---

(١) ليست في «ش».

٢٧٦- موقوف صحيح الإسناد - تقدم تخريجه في الذي قبله.

٢٧٧- إسناده ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٢٠-٥٢١و١٠/ ٥٢٤/ ١٠٢٠٠)- وعنه أبو يعلى الموصلي في «المسند» (١٢/ ٣٥٠-٣٥١/ ٦٩٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣١٩/ ٩٣٧)، والحاكم (١/ ٢٣٢)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ٢١٠/ ٤٧٨٨)-، والمصنف -عقبه مباشرة- (٢٧٨) من طريق يحيى بن آدم، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٩٩) من طريق عمر بن حفص بن غياث؛ ثلاثتهم عن حفص بن غياث به.

وتابع حفصاً عليه: يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج به.

أخرجه الترمذي في «السنن» (٥/ ١٨٥/ ٢٩٢٧)، و«الشمائل المحمدية» (٣٨٨-٣٨٩/ ٣١٨)- ومن طريقه البغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٤٤٢/ ٦١٦)-، وأبو داود (٤/ ٣٧/ ٤٠٠١)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤)-، وأحمد (٤٤/ ٢٠٦/ ١٦٥٨٣)- ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ٢١٠/ ٤٧٨٩)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٢٥/ ٢١٠)- ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١١٩/ ١٣٤٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨/ ٥٤٠٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٢٩/ ٦٠٣)، والحاكم (٢/ ٢٣١-٢٣٢)- وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ١٣/ ٢١١٥)-، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١١٣-١١٤)-، وحفص الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٥٨-٥٩/ ٩)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٢/ ٤٥١-٤٥٢/ ٧٠٢٢)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٦٥١/ ١١٧٦)، وأبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (٦١/ ١٨و٦٢/ ١٩)،والحاكم (٢/ ٢٣٢)، وأبو عمرو الداني في «القراءات» (ق٦/ ١و٨/ ٢)؛ كما في «إرواء الغليل» (٢/ ٦٠)، والنحاس في «القطع» (ص٨٦-٨٧ و١٠٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٠/ ٥٠٢-٥٠٣) من طرق عن يحيى به.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب....هكذا روى يحيى بن سعيد الأموي وغيره عن ابن=

=جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة. وليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مَمْلك، عن أم سلمة.

وحديث الليث أصح، وليس في حديث الليث: وكان يقرأ: ﴿**ملك يوم الدين**﴾».

وقال (٥/ ١٨٣): «وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة... وحديث ليث أصح».

وقال الطحاوي في «الرد على الكرابيسي»؛ كما في «الجوهر النقي» (٢/ ٤٤): «لم يسمع ابن أبي مليكة هذا الحديث من أم سلمة».

قلت: وهو كما قالا، وهاك البيان:

روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة: ابن جريج، والليث بن سعد.

رواه عن ابن جريج -كما تقدم-: حفص بن غياث، ويحيى بن سعيد الأموي.

وتابعهم: عمر بن هارون -وهو متروك-.

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٤٨-٢٤٩/ ٤٩٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١١٩-١٢٠/ ١٣٤٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨-٩/ ٥٤٠٧)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٦٤١-٦٤٢/ ١١٦٠و ص٦٤٢)، والحاكم (١/ ٢٣٢)- وعنه البيهقي في «السنن الصغرى» (١/ ١٥١/ ٣٨٥)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤٤)، و«شعب الإيمان» (٤/ ١٢/ ٢١١٤)-، والنسفي في «القند في ذكر علماء سمرقند» (ص٤٨٨)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٠٤-١٠٥)، وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (٤١/ ٣٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ١٣-١٤/ ٢١١٦).

قال الحاكم: «عمر بن هارون أصل في السنة، ولم يخرجاه».

وردَّه الذهبي بقوله: «قلت: أجمعوا على ضعفه، وقال النسائي: متروك».

وقال البيهقي: «ورواه عمر بن هارون- وليس بالقوي- عن ابن جريج».

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٢/ ٤٥): «قلت: قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال صالح بن محمد: كان كذاباً، وضعفه ابن المديني جداً، وقال النسائي: متروك.

والبيهقي ألانَ فيه القول هنا، وقال في باب (لا شفعة فيما ينقل): ضعيف ولا يحتج به».

وتابعهم أيضاً: همام بن يحيى -وهو ثقة ربما وهم-.

أخرجه أحمد (٤٤/ ٣٢٤/ ٢٦٧٤٢)، وحفص الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٦٠/ ١٠)، والبيهقي (٢/ ٤٤و٥٣).

ووجدت متابعاً ثالثاً: وهو يحيى بن المبارك اليزيدي. =

= أخرجه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٥٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٦٢). وقال في «التذكرة»: «غريب منكر، ويحيى: فما علمت أحداً تعرض إليه بلين، وهو في القراءة حجة، والله أعلم».

وقال في «السير»: «غريب منكر، وإسناده نظيف».

قلت: إسناد الحديث ضعيف؛ فإن ابن جريج مدلس وقد عنعن، وتدليسه من أقبح أنواع التدليس، وقد رواه عنه محمد بن بكر البرساني مصرحاً بالتحديث؛ لكن زاد: (يعلى بن مملك) بين ابن أبي مليكة وأم سلمة، مثل رواية الليث بن سعد تماماً؛ **وهذا هو المحفوظ**.

أخرج روايته: إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/ ١٥٦-١٥٧/ ١٩٣٥) -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٣٦٦/ ٢٦٣٩)-، وأحمد (٤٤/ ١٧٠-١٧١/ ٢٦٥٤٧).

وتابع محمد بن بكر: عبد الرزاق، عن ابن جريج به مثله.

أخرجه أحمد (٤٤/ ١٧٠-١٧١/ ٢٦٥٤٧ و٢٤٠/ ٢٦٦٢٥)، وابن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص١٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٤٠/ ٦٤٥) عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٣/ ٣٨/ ٤٧٠٩)- به.

وتابعهم أيضاً-: أبو عاصم النبيل وحجاج بن محمد المصيصي الأعور؛ لكن قالا: عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢١٤)، و«الكبرى» (٢/ ١٢٦/ ١٣٢٦)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٢٠٦/ ١١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣٣١/ ٩٧٧).

وصرح ابن جريج بالتحديث في رواية أبي عاصم.

قلت: فيكون لابن جريج في هذا الحديث إسنادان: مرة يرويه عن أبيه عن ابن أبي مليكة، ومرة يرويه عن ابن أبي مليكة مباشرة، وهذا ممكن جداً لا ضير فيه.

وعليه؛ فإن الصحيح من رواية ابن جريج ما رواه عنه هؤلاء الثقات؛ إذ صرح ابن جريج بالتحديث عند بعضهم، وهذا ما افتقدته الطرق الأخرى عن ابن جريج، وزاد هذا الترجيح تأكيداً: متابعة الليث بن سعد- وهو ثقة ثبت إمام حافظ- له عن ابن أبي مليكة به؛ بذكر (يعلى ابن مملك).

أخرج روايته أبو داود (٢/ ٧٣-٧٤/ ١٤٦٥)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٢٠٥/ ١١٠) عن يزيد بن خالد بن موهب، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٥٤/ ١٧٢)، والترمذي في «السنن» (٥/ ١٨٢/ ٢٩٢٣)، و«الشمائل المحمدية» (٣٨٧/ ٣١٦)- ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٤٨٢-٤٨٣/ ١٢١٦)، و«الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٤٤٢- ٤٤٣/ ٦١٧)-=

=والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١٨١و٣/ ٢١٤)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٢٨/ ١٠٩٦و١٤٧/ ١٣٧٩و٧/ ٢٧٢-٢٧٣/ ٨٠٠٣)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٢٠٥/ ١١٠)- وعنه أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ»(١٩٦/ ٥٤٧)- عن قتيبة بن سعيد، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٢٥/ ٢٠٩)، وأبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (٦٣/ ٢٠) من طريقين عن عبدالله بن المبارك -وهذا في «الزهد» له (١/ ١٧٨/ ١٠٥)-، وأحمد (٤٤/ ١٤٧/ ٢٦٥٢٦و١٩٠/ ٢٦٥٦٤) عن يحيى بن إسحاق السيلحيني، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٥٤/ ١٧١)، والحاكم (١/ ٣٠٩-٣١٠)- وعنه وعن غيره البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٣)- عن يحيى بن عبد الله بن بكير، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٨٨/ ١١٥٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩/ ٥٤٠٨)، و«الرد على الكرابيسي»؛ كما في «الجوهر النقي» (٢/ ٤٤) من طريق شعيب بن الليث، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٥٤/ ١٧١) عن عبدالله بن صالح، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٧٣-٤٧٤/ ١٩٦٩و ص٤٧٤) من طريق عيسى بن حماد (زغبة)، وموسى داود؛ تسعتهم عن الليث به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة».

قلت: بل إسناده ضعيف؛ فإن يعلى -هذا- مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فهو لين الحديث، ولم يتابع عليه.

قال النسائي: « يعلى بن مملك ليس بذاك المشهور».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف سنن أبي داود» (١٠/ ٨٥/ ٢٦٠): «وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير يعلى بن مملك، فهو مجهول؛ قال الذهبي: ما حدث عنه سوى ابن أبي مليكة، ولذا قال الحافظ: مقبول؛ يعني: عند المتابعة».

وعليه؛ فقول الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي! مما لا يخفى فساده، ومسلم لم يرو ليعلى-هذا-.

وجملة القول: إن الصواب في إسناد الحديث قول من جعل (يعلى بن مملك) بين ابن أبي مليكة وأم سلمة، وأن ابن أبي مليكة لم يسمعه من أم سلمة؛ كما قال الترمذي والطحاوي، والله أعلم.

هذا؛ وقد ثبت عنه ﷺ أنه قرأ: ﴿**ملك يوم الدين**﴾؛ بالقصر.

أخرجه أبو داود (١/ ٣٠٤/ ١١٧٣)- ومن طريقه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/ ٢٦٤-٢٦٥/ ٤٨١)-، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٧١/ ٩٩١ و٧/ ١٠٩-١١٠/ ٢٨٦٠=

جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة؛ قالت: قام رسول الله ﷺ من الليل، فقرأ: ﴿**الحمد لله**﴾، فقطعها، وقرأ: ﴿**ملك يوم الدين**﴾ .

٢٧٨- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا حفص بن

=- «إحسان»)، والطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٧٦٩-١٧٧٠/ ٢١٧٠ و١٧٧٠/ ٢١٧١ و٢١٧٢ و١٧٧١/ ٢١٧٣ و٢١٧٤ و١٧٨٠/ ٢١٨٥)، والحاكم (١/ ٣٢٨)- وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٤٩)، و«الأسماء والصفات» (١/ ١٠٢-١٠٣/ ٥٦)-، وقوام السنة الأصبهاني في «دلائل النبوة» (١/ ٣٧٥-٣٧٧/ ٢٥) من طريق خالد بن نزار، عن القاسم بن مبرور، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: شكى الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر، فأمر بمنبر فوضع له في المصلى... الحديث، وفيه: ثم قال: «الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم. ملك[1] يوم الدين».

قال أبو داود عقبة -ونقله عنه ابن عبد الهادي في «المحرر» (١/ ٥٧٣- بتحقيقي)؛ وأقره-: «هذا حديث غريب، إسناده جيد، أهل المدينة يقرءون: ﴿**ملك يوم الدين**﴾، وإن هذا الحديث حجة لهم».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٣/ ١٣٦): «وإسناده حسن، وأما قول الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي؛ فمن أوهامهما؛ فإن خالدًا وشيخه القاسم لم يخرج لهما الشيخان شيئاً، وفي الأول منهما كلام يسير لا ينزل حديثه عن درجة الحسن».

وقال في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ ٣٣٧-٣٣٨): «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير خالد بن نزار والقاسم بن مبرور، وهما ثقتان؛ إلا أن في الأول منهما كلاماً يسيراً لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن، وفي «التقريب»: «صدوق يخطىء».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين!» ووافقه الذهبي!

وذلك من أوهامهما؛ لما ذكرنا من حال خالد والقاسم».

وحسنه شيخنا -أيضاً- في «صحيح موارد الظمآن» (٥٠٠).

وصححه أبو علي بن السكن؛ كما في «التلخيص الحبير» (٢/ ٩٦).

٢٧٨- تقدم تخريجه في الحديث السابق.

---

(١) تصحفت في «المحرر» (١/ ٥٧٣- بتحقيقي) إلى: ﴿مالك﴾ -بالألف-! والصواب: ﴿ملك﴾؛ بالقصر، فليصحح.

غياث، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن بعض أزواج النبي ﷺ -نظنها[(١)] أم سلمة-؛ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قال: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ**[(٢)] **يَوْمِ الدِّينِ**﴾ يقطع قراءته.

قال: قلت لحفص: قرأ: ﴿**ملك يوم الدين**﴾؟ فقال: هكذا قال.

سمعت أبي يقول في هذا الحديث: إنما الحديث في تقطيع القراءة والترسل فيها، وأما قوله[(٣)]: ﴿**ملك**﴾؛ فيقال[(٤)]: إنها قراءة ابن جريج، لا إنه رواها عن ابن أبي مليكة.

٢٧٩- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى؛ قال: قال الكسائي: قراءتهم -يعني: أهل مكة-: ﴿**مَلِكِ**﴾، وإنما روي هذا الحديث لتقطيع القراءة، ولا أدري ما قولهم: ﴿**مَلِكِ**﴾[(٥)].

قال ابن أبي داود: ومما يدل على أنه كما قال أبي وكما قال الكسائي: أن نافع بن عمر[(٦)] روى هذا الحديث عن ابن (أبي)[(٧)] مليكة، فقال: ﴿**ملك**﴾.

---

(١) في «ش»: «يظنها».

(٢) في «ظ» و«ع»: «ملك».

(٣) في «ش»: «قولك».

(٤) في «ش»: «فقال».

٢٧٩- مقطوع صحيح - تفرد به المؤلف.

قلت: إسناده صحيح إلى الكسائي.

(٥) هي قراءة أهل المدينة -أيضًا-، ولم يقرأ غيرهم: ﴿**مالك**﴾ إلا عاصمًا، والكسائي، ويعقوب، وخلف.

وقرأ الباقون: ﴿**ملك**﴾.

(٦) في «طبعة دار البشائر»: «عمرو» -بفتح المهملة، وسكون الميم-!!

(٧) سقطت من (ط دار الفاروق)!

٢٨٠- حدثناه[1] علي بن حرب: حدثنا العباس بن سليمان: حدثنا نافع ابن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن بعض أزواج النبي ﷺ: (أن النبي ﷺ)[2] قرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ .

ومن السورة[3] التي تذكر فيها البقرة

جبرئل، وميكائيل

٢٨١- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا أبو معاوية، عن

٢٨٠- صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٢١)، وأحمد في «المسند» (٤٤/ ٧٠/ ٢٦٤٧٠)، وأبو عمرو الداني في «التحديد في الإتقان والتجويد»(ص٧٥-٧٦) عن وكيع بن الجراح، وأحمد (٤٤/ ٤٥-٤٦/ ٢٦٤٥١و٧٠/ ٢٦٤٧٠) عن يزيد بن هارون، وأبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي؛ ثلاثتهم عن نافع بن عمر الجمحي به.

قال شيخنا الإمام الألباني-رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٢/ ٦١): «وهذا صحيح».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٨): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

(١) في «ش»: «حدثنا عبدالله؛ حدثنا علي بن حرب».

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في (ط دار الفاروق): «السور» -على الجمع-(!)

٢٨١- إسناده ضعيف - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «الدر المنثور» (١٢/ ٧٠٦)، وأحمد (١٧/ ١٢٣/ ١١٠٦٩) -ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «ذكر النار» (٤٤-٤٥/ ١٧)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» -ومن طريقه الحاكم (٢/ ٢٦٤)-، وأبو داود (٤/ ٣٦-٣٧/ ٣٩٩٩)، وحفص الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٦٨/ ١٧و٦٩/ ١٨)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١٠٤/ ٤٩)، والبيهقي في «البعث» (٣٧٣/ ٢٣٦) من طرق عن أبي معاوية به؛ لكنهم زادوا: (سعداً الطائي) بين الأعمش والعوفي؛ وهو المحفوظ.

قلت: إسناده ضعيف بمرة؛ عطية العوفي ضعيف مدلس، وتدليسه من أقبح أنواع التدليس، وبه أعله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (٥/ ٢١٠- «هداية الرواة»).

وتابع أبا معاوية عليه:

١- أبو عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي: أخرجه المصنف -عقبه مباشرة- (٢٨٢): ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، ووالده -أبو داود-(٤/ ٣٦/ ٣٩٩٨): ثنا أبو كريب وعثمان ابن أبي شيبة؛ ثلاثتهم عن محمد بن أبي عبيدة، عن أبيه به. =

= ٢- **محاضر بن المورع:** أخرجه الحاكم (٢/ ٢٦٤).

٣- **يحيى بن سعيد القرشي:** أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٣/ ٨٠٩/ ٣٧٧).

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٩٤و١٢/ ٧٠٦) وزاد نسبته لابن مردويه، وقد نسبه في الموضع الأول للمصنف.

تنبيه: يحيى -المذكور في سند المصنف-؛ إما أن يكون ابن سعيد القطان، أو ابن آدم، وقد ذكروا يحيى القطان ضمن تلاميذ أبي معاوية محمد بن خازم الضرير دون يحيى بن آدم؛ فلم يذكروه.

لكن روى المؤلف قبل حديث أثرًا عن الكسائي، عن شيخه شعيب بن أيوب -وهو شيخه هنا- عن يحيى بن آدم، عنه.

وصرح (رقم ٢٧٨) بأنه يحيى بن آدم، فالأقرب -بناء على هذا- أن المراد بيحيى هنا: هو ابن آدم بن سليمان الكوفي، وهو ثقة حافظ فاضل معروف[1]، فينبغي أن يذكر في تلاميذ أبي معاوية الضرير، والله أعلم.

أما لفظة: ﴿**جبريل**﴾ في [البقرة: ٩٧ و٩٨] و[التحريم: ٤]؛ فقرأها ابن كثير بفتح الجيم، وكسر الراء، وياء ساكنة من غير همز: ﴿**جَبريل**﴾.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف: بفتح الجيم والراء، وهمزة مكسورة، وياء ساكنة: ﴿**جَبْرَئِيل**﴾.

واختلف عن شعبة:

فالعليمي عنه؛ كحمزة ومن معه.

وأما رواية يحيى بن آدم عنه؛ فكذلك، إلا أنه حذف الياء بعد الهمزة: ﴿**جبرئل**﴾.

وقرأ الباقون بكسر الجيم والراء من غير همز وإثبات الياء: ﴿**جِبْرِيل**﴾.

وأما لفظة: ﴿**ميكَالَ**﴾ [البقرة: ٩٨]؛ فقرأها أبو عمرو، وحفص عن عاصم، ويعقوب: ﴿**ميكَالَ**﴾؛ بغير همز.

وقرأها نافع، وقنبل من طريق ابن شنبوذ، وأبو جعفر: بهمزة بعد الألف، من غير ياء بعدها: ﴿**ميكائل**﴾.

وقرأ الباقون -وهم: البزي، وقنبل- من طريق ابن مجاهد عن ابن كثير-، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف -بزيادة الهمزة والياء بعد الألف ﴿**ميكائيل**﴾.

انظر: «النشر» (٢/ ٢١٩)، و«شرح الطيبة» (ص ٢٢٠-٢٢١)، و«السبعة» (ص١٦٦-١٦٧)، و«حجة القراءات» (ص١٠٧-١٠٨)، و«الكشف» (١/ ٢٥٤)، و«الإتحاف» (ص١٤٤).

....

(١) ومثله -أو أكثر- يحيى بن سعيد القطان.

الأعمش، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد؛ قال: وذكر رسول الله ﷺ صاحب القرن، فقال: «**عَنْ يَمِينِهِ جِبْرِئِيلَ**[(١)]، **وَعَنْ يَسَارِهِ مِيكَائِيلَ**[(٢)]»؛ وهمزهما.

٢٨٢- حدثنا إبراهيم بن عبدالله بن أبي شيبة: حدثنا ابن أبي عبيدة: حدثنا أبي، عن الأعمش، عن سعد الطائي، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: حدث رسول الله ﷺ حديثاً، فذكر فيه جبريل، فقال: «**عَنْ يَمِينِهِ جِبْرِيلَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِيكَايِيلَ**».

٢٨٣- حدثنا نصر بن علي الجهضمي: حدثنا أبو أحمد الزبيري: حدثنا

---

(١) في (ط دار البشائر): «جبريل»!!

(٢) في (ط دار البشائر): «ميكاييل»!

٢٨٢- إسناده ضعيف - تقدم في الذي قبله.

٢٨٣- إسناده صحيح - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٨٦) من طريق المصنف به.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٢٨٩) عن موسى بن زكريا، عن نصر بن علي الجهضمي به.

وأخرجه أحمد بن منيع في «مسنده»؛ كما في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٢٥٩)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ١٥٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٢٨٣-٢٨٤/ ٣٤٠) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٨٦)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٢٥٧/ ٦٣٣)-: ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ٣٠٣/ ٧٢٩): ثنا محمد بن المثنى، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢٨٩) من طريق محمد بن بشار، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٦٧ و٧٢٢٤) من طريق محمد بن يونس الكديمي، وتمام في «الفوائد» (٤/ ٢٦٨/ ١٤٥٨- ترتيبه)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٧/ ٢٨) من طريق بكار بن قتيبة؛ ستتهم عن أبي أحمد الزبيري[(أ)] به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٦/ ١٢٠٠٢و١٤/ ٣٥٤-٣٥٥/ ١٨٥٠٦) -وعنه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٧٤-٥٧٥/ ١٢١٧- ط المكتب الإسلامي، أو ٢/ ٨١٧-٨١٨/ ١٢٥٢- تحقيق الجوابرة) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» =

....

(أ) تحرفت في «تاريخ ابن عساكر» إلى: «الزهري!»؛ فلتصحح.

مسعر، عن أبي[1] عون، عن أبي صالح، عن علي -رضي الله عنه-؛ قال:

= (٢/ ٢٥٨/ ٦٣٥)-: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٧٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤١١/ ١٢٥٧) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/٢٥٨ - ٢٥٩/ ٦٣٦)-، والحاكم (٣/ ٦٨) عن أبي نعيم الفضل بن دكين الملائي، والحاكم (٣/ ٦٨و١٣٤) من طريق خلاد بن يحيى وجعفر بن عون، والأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج١٢/ ق١٤٥)، والمخلص في«الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر- من طريق يونس بن بكير، وعيسى بن علي بن الوزير الجراح في «الأمالي»- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨/ ٦٣٤)- من طريق شريك بن عبدالله القاضي؛ ستتهم عن مسعر بن كِدام به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

زاد الذهبي (٣/ ١٣٤): «على شرط مسلم».

قلت: وهو كما قال.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٨٢): «رواه أحمد والبزار، ورجالهما رجال الصحيح، ورواه أبو يعلى».

وقال (٩/ ٥٨): «رواه أبو يعلى والبزار وأحمد بنحوه، ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح».

قلت: ورجال أبي يعلى كذلك، فلا داعي لتخصيصهما دونه.

تنبيه: قال الدكتور المعلق على (ط دار البشائر) -عفا الله عنه-: «انفرد المؤلف بتخريجه(!) إسناده: فيه أبو صالح؛ وهو ضعيف!!!».

قلت: هذا مثال آخر من الأمثلة المتواترة التي تجعلنا لا نغتر بهذه الألقاب التي تسلطت على كتب التراث، وإلا؛ فقل لي بربك: كيف فاته أن الحديث في «مسند أحمد»، و «مسند أبي يعلى»، و«البزار»، و«المصنف»، و«المستدرك»...الخ.

سلمنا أنه فاتته هذه المصادر؛ لطبع البشر من العجز والتقصير، أما أن يعله بأبي صالح مدعياً أنه باذام- مولى أم هانيء-؛ فهذا إعلال فيه تجن على السنة المحمدية، وعلى رواة الأحاديث النبوية أن ينسب إليهم شيء هم منه براء.. اللهم سلِّم!

والعجب -أيضاً- من المشرفين على رسالته؛ كيف فاتهم هذا مع أنه من أبجديات هذا الفن اللطيف، والعلم الشريف؟!

(١) في «الأصول»: «ابن»؛ وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج وكتب الرجال،=

لي رسول الله ﷺ ولأبي بكر -عليه السلام-: «**مَعَ أَحَدِكُمَا جِبْرِيلُ، وَمَعَ الآخَرِ إِسْرَافِيلُ؛ مَلَكٌ عَظِيمٌ يَشْهَدُ القِتَالَ -أو يكون في الصفّ-**».

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾

٢٨٤- ثنا عبد الله بن محمد (بن إسحاق)[١] الأذرمي، وزياد بن أيوب -أبو هاشم-؛ قالا[٢]: حدثنا هشيم[٣]؛ قال: أخبرنا يعلى بن عطاء، عن القاسم ابن ربيعة؛ قال: سمعت سعد بن أبي وقاص يقرأ: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا**﴾ [البقرة: ١٠٦] -قال زياد: (أو ننساها)-، فقلت: إن سعيد بن المسيب يقرأ: ﴿**أَوْ نُنسِهَا**﴾، قال: إن القرآن لم ينزل على المسيب و(لا)[٤] على آل المسيب، قال الله:

=وقد رواه ابن عساكر من طريق المصنف فقال: «عن أبي عون»؛ على الصواب.

ولم يتنبه لهذا الخطأ المعلق على (ط دار البشائر)؛ فاللهم! لا تكلنا إلى أنفسنا وجهدنا طرفة عين.

٢٨٤- إسناده ضعيف - أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٧٤-٣٧٥) من طريق المصنف به.

وأخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (١/ ١/ ٥٥) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٣٩٢)-، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٢/ ١٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٥٩٧/ ٢٠٨- تكملة)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٣٩٢)، والحاكم (٢/ ٥٢١) عن هشيم به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه!»، ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما من ناحيتين:

الأولى: أن البخاري لم يرو في «صحيحه» ليعلى بن عطاء العامري شيئاً.

الثانية: أن الشيخين لم يخرجا للقاسم بن عبد الله بن ربيعة شيئاً، وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا يعلى -المذكور-، وفي «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «قال».

(٣) في «ش»، و«ظ»: «هشام»، ثم صححت في هامش «ظ».

(٤) سقطت من «ش».

﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

قال الأذرمي: عن يعلى.

٢٨٥- ثنا محمد بن بشار: ثنا محمد[(١)]: ثنا شعبة.

٢٨٦- وثنا محمد بن الربيع: ثنا يزيد[(٢)]؛ قال: أخبرنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن القاسم بن ربيعة بن عبد الله بن قانف[(٣)]؛ قال: قلت لسعد بن مالك: إن سعيد بن المسيب يقرأ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فقال سعد: إن الله لم ينزل القرآن على المسيب ولا على ابنه[(٤)]، ثم قرأ: (ما ننسخ من آية أو ننساها)، ثم قرأ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

هذا لفظ ابن الربيع، وأما بندار؛ فبحَّه[(٥)] ولم يقمه.

---

٢٨٥ و ٢٨٦- إسناده ضعيف - أخرجه أبو داود في «الناسخ والمنسوخ»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٣/ ٣٠٩) عن حفص بن عمر الحوضي، والنسائي في «التفسير» (١/ ١٨١/ ١٦) من طريق النضر بن شميل، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٣٩٢-٣٩٣) من طريق عبد الرحمن ابن مهدي، وآدم بن أبي إياس، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٣-٣٢٤/ ١٠٦٦- البقرة) من طريق شبابة بن سوّار وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف؛ ستتهم عن شعبة[(1)] به.

قلت: وسنده كسابقه، فانظره.

(١) هو ابن جعفر، المعروف بـ (غندر).

(٢) ابن هارون.

(٣) في طبعة دار الفاروق: «فائق»!!

(٤) في «ش»: «أبيه».

(٥) في «ش»: «فثبجه»، والبحة: غلظ في الصوت وخشونة.

«النهاية» (١/ ١٩٩)، و«اللسان» (١/ ٢١٥).

....

(1) قلت: وأخرجه الحاكم (٢/ ٢٤٢)؛ لكن سقط من سنده اسم الراوي عن شعبة! وصححه على شرط الشيخين! ووافقه الذهبي!!

قلت: وسنده ضعيف؛ لجهالة القاسم بن عبد الله بن ربيعة.

٢٨٧- ثنا الحسن بن أحمد: ثنا مسكين، عن هارون، عن شعبة بن الحجاج، عن يعلى بن عطاء، عن القاسم بن ربيعة؛ أنه قال: قرأ سعيد بن المسيب: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا**﴾ [البقرة: ١٠٦]، فقال[١] سعد بن أبي وقاص: ما أنزل القرآن على المسيب ولا على[٢] ابنه، إنما هي[٣]: (ما ننسخ من آية أو ننساها يا محمد)، وتصديق ذلك: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى * إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ**﴾ [الأعلى: ٦ و ٧].

ثنا الحسن؛ قال: قال مسكين: وقد سمعته من شعبة.

٢٨٨- حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا يحيى: حدثنا ابن إدريس، عن شعبة؛ قال: قرأها[٤] سعد بن مالك: (ما ننسخ من آية أو نَنْسَأها)؛ وهمز[٥].

٢٨٧- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

مسكين؛ هو: ابن بكير الحراني.

هارون؛ هو: ابن موسى الأزدي.

(١) في «ش»: «قال».

(٢) ليست في «ش».

(٣) في «ش»: «هو».

٢٨٨- إسناده ضعيف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله؛ فإن بين شعبة وسعد -رضي الله عنه- مفاوز، ويحتمل أن يكون أخذه سعد عن شيخه يعلى بن عطاء عن القاسم بن ربيعة، عن سعد -كما في الأحاديث السابقة-، فإن صحَّ هذا الاحتمال؛ فسنده ضعيف -أيضًا-؛ لجهالة القاسم بن ربيعة، والله أعلم.

(٤) في «ش»: «قرأ».

(٥) قرأ ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري: ﴿**ننسأها**﴾؛ بفتح النون والسين المهملة، وهمزة ساكنة بين السين والهاء.

وقرأ الباقون: ﴿**ننسها**﴾؛ بضم النون، وكسر السين من غير همزة.

انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٠)، و«شرح الطيبة» (ص ٢٢٣)، و«السبعة» (ص١٦٨)، و«حجة القراءات» (ص١٠٩-١١٠)، و«الكشف» (١/ ٢٥٨)، و«الإتحاف» (ص١٤٥).

قال ابن إدريس: فقلت لشعبة: إني سألت الأعمش عنها، فقال: (ما نُنْسِك من آيةٍ أو ننسها)، قال: ففكر فيها شعبة، فأعجبته؛ يقول: من النسيان.

﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾

٢٨٩- ثنا الحسن بن أحمد الحرَّاني: ثنا مسكين -يعني: ابن بكير-، عن هارون، عن خارجة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله: أن النبي ﷺ صلَّى خلف المقام ركعتين، ثم قرأ: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥].

٢٩٠- ثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا جعفر، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله: أن النبي ﷺ قرأ: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥].

٢٩١- ثنا محمد بن عبيد الله: ثنا يونس: ثنا الليث، عن يزيد بن الهاد، عن

٢٨٩- إسناده ضعيف جداً، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف من هذه الطريق.

قلت: وهذا سند ضعيف جدًّا؛ خارجة -وهو ابن مصعب-؛ متروك الحديث.

وانظر ما بعده.

٢٩٠- إسناده صحيح - أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٢٨-٢٢٩/ ٢٧٥٤و ٢٣٠/ ٢٧٥٧): حدثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه أحمد (٢٢/ ٣٢٥-٣٢٨/ ١٤٤٤٠)، وأبو داود (٢/ ١٨٧/ ١٩٠٩و ٤/ ٣١/ ٣٩٦٩) -ومن طريقه -في الموضع الأول- الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٤٣-٦٤٤)- عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي ونصر بن عاصم، وحفص الدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» (٧١/ ٢٠): ثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٤٤٩/ ٩٨٤)، وابن الجارود في «المنتقى»(٢/ ٨٩-٩١/ ٤٦٥)؛ قالا: ثنا عبد الله بن هاشم الطوسي، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٤): ثنا عمرو بن علي الفلاس،وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ٢٦/ ٢٠٢٨و٩٣-٩٥/ ٢١٢٦): ثنا زهير بن حرب أبو خيثمة؛ سبعتهم عن يحيى بن سعيد القطان به

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

٢٩١- إسناده صحيح - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٤٠)، و«السنن الكبرى»=

جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر؛ أنه قال: طاف رسول الله ﷺ بالبيت سبعاً، رمل منها ثلاثاً، ومشى أربعاً، فقام عند المقام فصلى ركعتين، ثم قرأ: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، ورفع صوته؛ ليُسمع الناس.

٢٩٢- ثنا عمرو بن عثمان: ثنا الوليد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر: أن رسول الله[1] ﷺ لما انتهى إلى مقام إبراهيم؛ قال: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

قال: فصلى ركعتين.

٢٩٣- ثنا شعيب بن أيوب: ثنا يحيى: ثنا سفيان بن سعيد، وسفيان بن

=(٤/ ١٤١/ ٣٩٥٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٨٤/ ٤٣٠١) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، وعبد الله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

قلت: وسنده كسابقه.

يونس المذكور في سند المؤلف؛ هو: ابن محمد بن مسلم المؤدب، ثقة معروف.

ومحمد بن عبيدالله؛ هو: ابن يزيد البغدادي أبو جعفر بن أبي داود بن المنادى.

٢٩٢- صحيح لغيره - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٣٦)، و«الكبرى» (٤/ ١٣٦/ ٣٩٤٠): حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي به.

وأخرجه ابن ماجه (١/ ٣٢٢/ ١٠٠٨و ٢/ ٩٨٧/ ٢٩٦٠) عن عباس بن عثمان، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم»(١/ ٥٣٨) من طريق هشام بن خالد؛ كلاهما عن الوليد بن مسلم به.

قلت: رجاله كلهم ثقات؛ لكن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالسماع في جميع طبقات السند.

نعم؛ هو صحيح بما قبله وما بعده.

(١) في «ش»: «النبي».

٢٩٣- إسناده صحيح - أخرجه الترمذي (٣/ ٢١١/ ٨٥٦و٥/ ٢١٠/ ٢٩٦٧): ثنا محمود بن غيلان، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٢٨)، و«الكبرى» (٤/ ١٢٩-١٣٠/ ٣٩٢٢) -ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣١٩/ ٢٨٢٩)-: ثنا عبدالأعلى ابن واصل، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»- وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٩٣)، وأبو =

=نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣١٩/ ٢٨٢٩)-، وأبو نعيم -أيضًا- من طريق أحمد بن الفرات؛ أربعتهم عن يحيى بن آدم به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٢٩/ ٢٧٥٥): ثنا أبو كريب، عن معاوية بن هشام القصار، عن سفيان الثوري به.

وأخرجه الترمذي (٣/ ٢١٦/ ٨٦٢): ثنا ابن أبي عمر العدني، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤/ ٩٤-٩٥/ ٧٩٢): ثنا أبو يحيى المقدسي؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة به.

وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ص٣٧٧-٣٨١و٤٢٢و٤٢٧- القسم المفقود) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٨٦-٨٩٢/ ١٢١٨)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٦٦-٧٠/ ١١٣٣-«منتخب»)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٥٣-٢٥٩/ ٣٩٤٤-«إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣١٦-٣١٨/ ٢٨٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٩٠ - ٩١)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٧٩/ ١٦٤٢و١٨٦-١٨٨/ ١٦٧٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٧٧/ ٢٩٧١)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨)-، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٥٤٩-٥٦٠/ ١٩٨١و ٥٦٠/ ١٩٨٢-«فتح المنان»): ثنا إسماعيل ابن أبان ومحمد بن سعيد الأصبهاني، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»- وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٨٦-٨٩٢/ ١٢١٨) -ومن طريقه ابن حزم في «حجة الوداع» (١٥٥- ١٥٦/ ٦٣)-، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (٣١٥-٣١٧/ ١١٤- بتحقيقي)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣١٦-٣١٨/ ٢٨٢٧)، والبيهقي (٥/ ٦-٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٤٤)-، وأبو داود (٢/ ١٨٢-١٨٦/ ١٩٠٥و٤/ ٣١/ ٣٩٦٩)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/ ٦-٩)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٩٢-٩٦/ ٤٦٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢) عن عبد الله بن محمد النفيلي، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ١٤١-١٤٢/ ٣٩٥٤) عن إبراهيم بن هارون، وأبو داود (٢/ ١٨٢-١٨٦/ ١٩٠٥)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/ ٦-٩)-، وابن ماجه (٢/ ١٠٢٢-١٠٢٧/ ٣٠٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٥٣-٢٥٩/ ٣٩٤٤-«إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٩٠-٩١)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٧٩/ ١٦٤٢و١٨٦-١٨٨/ ١٦٧٥)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨) عن هشام بن عمار، وأبو داود (٢/ ١٨٢-١٨٦/ ١٩٠٥) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ =

=٣٦٨ - ٣٦٩/ ٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/ ٦-٩)- عن عثمان بن أبي شيبة وسليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (٣١٥- ٣١٧/ ١١٤-بتحقيقي)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨) عن عمرو بن زرارة وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي؛ كلهم -وهم أحد عشر نفساً- عن حاتم بن إسماعيل به.

وتابع الجماعة في روايتهم عن جعفر بن محمد الصادق كل من:

١- **إسماعيل بن جعفر المدني:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٣٦)، و«الكبرى» (٤/ ١٣٦/ ٣٩٤١)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٣٩٣-٣٩٦/ ٣٣٩)- ومن طريقهما الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣١)-، والبغوي في «شرح السنة» (٧/ ١٣٣- ١٣٥/ ١٩١٨).

قال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

٢- **وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي:** أخرجه الطيالسي في «مسنده » (٣/ ٢٤٦- ٢٤٩/ ١٧٧٣)- ومن طريقه البيهقي (٣/ ٣١٥)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٤٢- ٦٤٣)-، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ٢٣-٢٦/ ٢٠٢٧)- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٥٠-٢٥٢/ ٣٩٤٣-«إحسان»)-.

٣- **سليمان بن بلال المدني:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٥٦/ ٣٤١٦ و٣٦٤/ ٣٤٥١).

٤- **ابن جريج:** أخرجه أبو عوانة (٢/ ٣٥٦/ ٣٤١٥)، والبيهقي (٥/ ٩٠)، والخطيب في «الفصل» (٢/ ٦٤٣).

٥- **عبد العزيز بن محمد الدراوردي:** أخرجه الشافعي في «القديم»، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٧٦/ ٢٩٧٠).

٦- **أبو أويس عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي:** أخرجه الخطيب في «الفصل» (٢/ ٦٣٩-٦٤١).

قال الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٢): «اختلف القَرَأَةُ في قراءة ذلك؛ فقرأ بعضهم: ﴿وَاتَّخِذُواْ﴾ -بكسر الخاء- على وجه الأمر باتخاذه مصلى، وهي قراءة عامة قرأة المِصْرَين: الكوفة، والبصرة، وقراءة عامة قرأة أهل مكة، وبعض قرأة أهل المدينة...».

وقال (٢/ ٥٢٤): «والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ -بكسر الخاء[1]- على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى؛ للخبر الثابت عن =

(١) قلت: بل الصواب: أن القراءتين صحيحتان متواترتان، لا تعارض بينهما، وإن كان الكسر أصرح في المعنى وأوضح في المراد.

عيينة، وحاتم بن إسماعيل؛ عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله: أن النبي ﷺ طاف بالبيت حين قدم من حَجَّته سبعاً، ثم أتى المقام وهو يقول: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

٢٩٤- ثنا ....

=رسول الله ﷺ».

قلت: ثم ساق حديث عمر -الآتي-، وحديث جابر-هذا-.

٢٩٤- إسناده صحيح - أخرجه القطيعي في «زوائد فضائل الصحابة» (١/ ٣٤٢-٣٤٣/ ٤٩٣) عن المصنف به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٣٩/ ٢٢٠)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٣)، و«تهذيب الآثار» (١/ ٤٠٦/ ١٣- مسند عمر)؛ قالا: ثنا عمرو بن علي الفلاس به.

وأخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٤) عن يزيد بن زريع به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري - كما سيأتي-.

قال علي بن المديني: «هذا من صحيح الحديث، وهو بصري».

وتابع يزيد بن زريع عليه:

١- هشيم بن بشير الواسطي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٦٠٩-٦١٠/ ٢١٥- تكملة)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٩٧/ ١٥٧)، و«فضائل الصحابة» (١/ ٣١٥-٣١٦/ ٤٣٥)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١٠٩-١١٠)-، والبخاري في «صحيحه» (١/ ٥٠٤/ ٤٠٢) -ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (١/ ١٤٧)-: ثنا عمرو ابن عون الواسطي، والمصنف -وعنه القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» (١/ ٣٤٣/ ٤٩٤)-: ثنا أبو عبد الرحمن عبدالله بن محمد بن إسحاق الأذرمي، والترمذي (٥/ ٢٠٦/ ٢٩٦٠)، وأبو القاسم البغوي- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١١٠)-؛ قالا: ثنا أحمد بن منيع، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٢)، و«تهذيب الآثار» (١/ ٤٠٥/ ١١- مسند عمر): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي وأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني، وابن ماجه (١/ ٣٢٢/ ١٠٠٩): ثنا محمد بن الصباح بن سفيان الجرجرائي -أبو جعفر التاجر-، والإسماعيلي في «مستخرجه»؛ كما في «فتح الباري» (١/ ٥٠٦) من طريق أبي الربيع -سليمان ابن داود- العتكي الزهراني؛ تسعتهم عن هشيم به.

٢- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد (١/ ٣٦٣/ ٢٥٠)، والبخاري في «صحيحه»=

=(٨/ ١٦٨/ ٤٤٨٣)- ومن طريقه البغوي في معالم التنزيل» (١/ ١٤٧)-.

٣- **يحيى بن أيوب الغافقي:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٥٠٥و٨/ ١٦٨): ثنا سعيد بن أبي مريم، عنه به.

٤- **محمد بن أبي عدي:** أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٩/ ١٦٠)، و«فضائل الصحابة» (١/ ٣١٥/ ٤٣٤)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٣)، و«تهذيب الآثار» (١/ ٤٠٤/ ١٠).

٥- **يزيد بن هارون:** أخرجه الدارمي في «مسنده» (٧/ ٥٤٧/ ١٩٨٠-«فتح المنان»)، وحاجب الطوسي- ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (١/ ٢٠٥)، و«أسباب النزول» (ص٢٤٢-٢٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٩٣-٩٤/ ٣٨٨٧)-، والمحاملي في «الأمالي» (٢٣٢/ ٢٢٢-رواية ابن البيع)، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «ثاني الأحد عشر من الأمالي» (١٨٧-١٨٨/ ٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٩٣-٩٤/ ٣٨٨٧).

٦- **إسماعيل ابن علية:** أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٣)، و«تهذيب الآثار»(١/ ٤٠٥/ ١٢)، والمحاملي في «الأمالي» (٢٣١-٢٣٢/ ٢٢١-رواية ابن البيع).

٧- **عبد الله بن بكر السهمي:** أخرجه المحاملي في «الأمالي» (٢٣٢/ ٢٢٢-رواية ابن البيع)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣١٩/ ٦٨٩٦- «إحسان»)، والبيهقي (٧/ ٨٧- ٨٨).

٨- **مروان بن معاوية الفزاري:** أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٦١٩)- وعنه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٤٤١/ ٩٦٣)-، والمصنف -وعنه القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» (١/ ٣٤٣-٣٤٤/ ٤٩٥)- عن أيوب بن محمد، والفاكهي (١/ ٤٤١/ ٩٦٣): ثنا يعقوب بن حميد؛ ثلاثتهم عن مروان به.

٩- **معاذ بن معاذ العنبري:** أخرجه أبو القاسم البغوي -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١١٠)-: ثنا عبيد الله بن معاذ، عن أبيه به.

١٠- **محمد بن عبد الله الأنصاري:** أخرجه البيهقي (٧/ ٨٨) من طريق أبي حاتم الرازي، عنه به

١١- **ابن أبي زائدة:** أخرجه النسائي في «التفسير» (١/ ١٨٤/ ١٨).

١٢- **سهل بن يوسف:** أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٤٠٦/ ١٤).

قال الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «وهذا حديث صحيح».

وقال الطبري في «تهذيب الآثار»: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده؛ لا علة فيه توهنه، =

عمرو[١] بن علي بن بحر: ثنا يزيد بن زريع: نا حميد الطويل، عن أنس بن مالك؛ قال: قال عمر بن الخطاب: وافقت ربي- أو وافقني- في ثلاث؛ قلت: يا رسول الله! لو اتخذت المقام قبلة؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥]...وساق الحديث.

٢٩٥- نا الحسن بن أحمد: نا مسكين، عن هارون، عن حميد، عن أنس؛ قال: قال عمر- رضي الله عنه-: وافقني ربي -أو وافقت ربي- في ثلاث؛ قلت: يا رسول الله! هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: «**نعم**»، قلت: أفلا نتخذه مصلى؟ فأنزل الله -تعالى-: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥]... وساق الحديث.

٢٩٦- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا حماد، عن حميد، عن أنس: أن

=ولا سبب يضعفه...والذي في هذا الخبر من فائدة العلم؛ الدلالة على أن أصح القراءتين في قوله: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾: كسر الخاء من قوله: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ على وجه الأمر؛ لإخبار عمر عن تنزيل الله إياه على رسوله ﷺ أمراً منه له باتخاذه من ذلك مصلى».

قلت: القراءتان في قوله: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ متواترتان؛ فقد قرأ نافع المدني وابن عامر الدمشقي: ﴿واتَّخَذُوا﴾ بالفتح. وقرأ الباقون بالكسر.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٦١٩)، وزاد نسبته لابن المنذر، وابن مردويه، والطحاوي، والدارقطني في «الأفراد».

(١) في «ش»: «عمر»!

٢٩٥- إسناده حسن، (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير مسكين بن بكير الحراني، فإنه صدوق يخطئ، وكان صاحب حديث؛ كما في «التقريب».

وقد توبع كما تقدم، وكما سيأتي.

٢٩٦- إسناده صحيح - أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره» -وعنه الترمذي (٥/ ٢٠٦/ ٢٩٥٩)-: نا حجاج بن منهال به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وانظر ما قبله.

عمر قال: يا رسول الله! لو صلينا خلف المقام؛ فأنزل الله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

٢٩٧- ثنا يونس بن حبيب، وإسحاق بن إبراهيم بن زيد؛ قالا: حدثنا أبو داود: ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أنس بن مالك؛ قال: قال عمر: وافقت ربي في أربع؛ قلت: يا رسول الله! لو صلينا[1] خلف المقام؛ فأنزل الله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

٢٩٨- حدثنا محمد (بن)[2] يحيى بن عبد الكريم الأزدي، وشعيب بن عبدالحميد الواسطي؛ قالا: حدثنا سعيد بن عامر، عن جويرية بن أسماء، عن نافع[3]، عن ابن عمر، عن عمر؛ قال: وافقت ربي في ثلاث: في الحجاب، وفي الأسارى، وفي مقام إبراهيم.

٢٩٩- نا الحسن بن أحمد: نا مسكين، عن هارون، عن أبان بن تَغْلِب، عن

٢٩٧- إسناده ضعيف، (وهذا القدر من الحديث صحيح بما قبله) - أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٦٠٢-٦٠٣): حدثنا يونس بن حبيب به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٤٠/ ٢٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١١٠-١١١) عن أحمد بن عبد الله بن سويد، عن الطيالسي -وهذا في «مسنده» (١/ ٤٦-٤٧/ ٤١) -به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لأن علي بن زيد بن جدعان ضعيف؛ لسوء حفظه.

(١) في «ش»: «صليت».

٢٩٨- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٦٥/ ٢٣٩٩): ثنا عقبة ابن مكرم العمي، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٩٢-٩٣/ ٥٨٩٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٤٢) عن محمد بن يحيى بن المنذر القزاز؛ كلاهما عن سعيد ابن عامر الضبعي به.

(٢) سقطت من (ط دار البشائر).

(٣) سقطت من (ط دار الفاروق).

٢٩٩- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا مرسل حسن الإسناد، ويشهد له ما قبله.

طلحة اليامي[1]، عن مجاهد: أن رسول الله ﷺ كان آخذاً بيد عمر، فلما انتهى إلى المقام قال: هذا مقام أبينا إبراهيم؟ فقال له النبي ﷺ: «**نعم**»، قال: أفلا نتخذه مصلىً؟ فأنزل الله -عز وجل-: ﴿**وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥].

٣٠٠- حدثنا إسحاق بن إسماعيل الفِلْفِلاني[2]: حدثنا إسحاق -يعني: ابن سليمان-، عن سفيان بن سعيد، عن عبيد المكتب، عن مجاهد؛ قال: قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥].

٣٠١- حدثنا محمد بن زكريا؛ قال: حدثنا أبو حذيفة: حدثنا سفيان، عن عبدالملك (بن)[3] أبي سليمان، عن مجاهد؛ قال: قال عمر بن الخطاب للنبي ﷺ: لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؛ فأنزل الله -عز وجل-: ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [البقرة: ١٢٥].

٣٠٢- حدثنا الحسين بن ....

(١) في «ظ»، و«ع»: «الأيامي»، والتصويب من «ش»، وكتب الرجال.

٣٠٠- إسناده كسابقه - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ويشهد له ما قبله.

(٢) في «ش»: «الطالقاني»، وفي «ظ»: «الفافلاني»، ووقع في (ط دار الفاروق): اسمه محرفًا إلى: «القافلائي»!!

٣٠١- إسناده كسابقه - أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (٤٩/ ٣٤) به.

قلت: وهذا مرسل حسن الإسناد، ويشهد له ما قبله.

(٣) سقطت من «ش».

٣٠٢- إسناده ضعيف، (وفي متنه نكارة) - أخرجه ابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٥٤٣) من طريق آدم بن أبي إياس، عن شريك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الإرسال. =

علي[1] بن مهران: حدثنا عبيدالله بن عبدالمجيد: حدثنا شريك بن عبدالله، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد؛ قال: كان المقام إلى لزق البيت، فقال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لرسول الله ﷺ: لو نحيته من البيت؛ ليصلي إليه الناس، ففعل ذلك رسول الله ﷺ؛ فأنزل الله -تعالى-[2]: ﴿**واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى**﴾ [البقرة: ١٢٥].

﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾

مشددة الواو والطاء

٣٠٣- حدثنا هارون بن إسحاق: حدثنا عبدة، عن هشام، عن أبيه؛ قال: قلت لعائشة -رضي الله عنها-: ﴿**فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾ [البقرة: ١٥٨]؟ قالت: أنزل الله -تعالى- هذا في قوم من الأنصار، كانوا في الجاهلية إذا أهلّوا أهلّوا[3] لمناة، فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما قدمنا مع رسول الله ﷺ في حجته ذكروا ذلك له؛ فأنزل الله -عز وجل-: ﴿**فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾ [البقرة: ١٥٨].

٣٠٤- نا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب؛ قال: أخبرني مالك، عن

= **الثانية:** إبراهيم بن مهاجر؛ لين الحفظ؛ كما في «التقريب».

الثالثة: شريك القاضي؛ صدوق كثير الخطأ.

(١) في «ش»: «بن علي بن الحسين».

(٢) في «ش»: «فنزل».

٣٠٣- إسناده صحيح - أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ١٠٣/ ٣٢-رواية الحسن بن علي الجوهري) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن عبدة به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وانظر ما بعده.

(٣) في «ش»: «أهلوا»؛ مرة واحدة.

٣٠٤- إسناده صحيح - أخرجه أبو داود -والد المصنف- (٢/ ١٨١-١٨٢/ ١٩٠١)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٠١/ ٣٢٠٣)-: ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح به. =

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ بنحوه.

٣٠٥- حدثنا يوسف بن موسى: نا حجاج: نا حماد بن سلمة، عن هشام،

= وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧٢٦): ثنا يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وهب به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه»(٣/ ٦١٤/ ١٧٩٠و٨/ ١٧٥/ ٤٤٩٥): ثنا عبد الله بن يوسف التنيسي، وأبو داود (٢/ ١٨١-١٨٢/ ١٩٠١)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٠١/ ٣٢٠٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٩٦) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنسائي في «الكبرى»(١/ ١٩٩/ ٢٩- «التفسير») من طريق عبد الرحمن بن القاسم العُتَقي، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبد الله الزبيري» (٤٩/ ٣٨)- وعنه أبو أحمد الحاكم (٢١١/ ٢٠٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٧-٢٨)-: ثنا مصعب بن عبد الله الزبيري[1]، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس» (١٧/ ٢٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ١٤٧-١٤٨/ ٣٨٣٩-«إحسان»)، وأبو محمد- الحسين بن مسعود- البغوي الفراء في «شرح السنة» (٧/ ١٣٨-١٣٩/ ١٩٢٠)، و«معالم التنزيل» (١/ ١٧٤) من طريق أبي مصعب الزهري؛ كلهم عن الإمام مالك بن أنس- وهذا في«الموطأ»له (٢/ ٥٠٧-٥٠٨/ ٩٠١- رواية يحيى الليثي، و١/ ٥١٠-٥١١/ ١٣١٦- رواية أبي مصعب الزهري، و٤٧٧-٤٧٨/ ٤٦٧- رواية ابن القاسم، و٤٧٦/ ١١١٠- رواية سويد ابن سعيد الحدثاني)- به.

وانظر ما بعده.

٣٠٥- إسناده صحيح - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٨٧-٨٨/ ٣٩٣٨): ثنا محمد بن خزيمة، عن حجاج بن المنهال الضرير به.

وتابع حماد بن سلمة:

١- أبو أسامة حماد بن أسامة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»- وعنه مسلم في«صحيحه» (٢/ ٩٢٨ - ٩٢٩/ ١٢٧٧/ ٢٦٠)، وابن ماجه (٢/ ٩٩٤ - ٩٩٥/ ٢٩٨٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٦١/ ٢٩٤١)-.

٢- أبو معاوية محمد بن خازم الضرير: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ١٨٨-١٨٩/ ١٤٨)- ومن طريقه البيهقي (٥/ ٩٦)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٨/ ١٢٧٧)، وأبو عوانة في «صحيحه»(٢/ ٣٠١-٣٠٢/ ٣٢٠٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج » (٣/ ٣٦٠-٣٦١/ ٢٩٤٠)، والبيهقي (٥/ ٩٦). =

....

(أ) تحرفت في «أسباب النزول» إلى «الدميري!!»؛ فلتصحح.

عن أبيه، عن عائشة؛ بنحوه.

٣٠٦- حدثنا محمد بن معمر: حدثنا أبو داود: نا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عروة؛ قال: سألت عائشة عن قوله: **﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾**، قالت: إن هذا الحي من الأنصار قبل أن يسلموا كانوا يهلّون لمناة[1]، وكانوا يعبدونها عند المُشَلَّل[2]، وكان مَنْ أَهلَّ لها[3] تحرج أن يطوف بين الصفا

= ٣- **وكيع بن الجراح:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ص٣٠٣- القسم المفقود)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧٢١).

٤- **عبد الرحيم بن سليمان:** أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٣٥/ ٢٧٦٩).

٥- **حماد بن زيد:** أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ١٠٣/ ٣١-رواية الحسن ابن علي الجوهري) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٧٣)-.

٦- **يحيى بن سعيد القطان:** أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥/ ١٤٠٤)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ١٠٣-١٠٤/ ٣٣).

٧- **علي بن مُسْهر:** أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ١٠١-١٠٢/ ٣٠)، والحاكم (٢/ ٢٧٠).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين!» ووافقه الذهبي!!

قلت: وقد وهما في ذلك؛ فقد أخرجه البخاري ومسلم - كما ترى-.

٨- **يحيى بن عبد الرحمن:** أخرجه أبو الشيخ في «تفسيره»- ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٨)-.

٣٠٦- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٤٢/ ٤٨/ ٢٥١١٢): ثنا أبو داود سليمان بن داود الطيالسي به.

وأخرجه أحمد (٤٣/ ٧٨-٧٩/ ٢٥٩٠٥): ثنا أبو كامل مظفر بن مدرك الخراساني، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٦٦-٢٦٧/ ١٤٣١) من طريق عبد الله بن وهب؛ كلاهما عن إبراهيم بن سعد الزهري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وانظر ما بعده.

(١) سقطت من (ط دار الفاروق)!!

(٢) بضم الميم، وفتح الشين المعجمة، ثم لام مشددة: ثنية مشرفة على قديد.

(٣) في «ش»: «لهذا».

والمروة، فلما أسلموا؛ سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

٣٠٧- نا عيسى بن إبراهيم بن مثرود[1]: نا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة -رضي الله عنها- بنحوه.

٣٠٨- حدثنا..

٣٠٧- إسناده صحيح - أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٣٤/ ٢٧٦٧): ثنا عيسى به.

وأخرجه مسلم في«صحيحه» (٢/ ٩٣٠/ ١٢٧٧/ ٢٦٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٣١)، والحسن بن سفيان في «مسنده»، وأبو بكر بن المقرئ في «الفوائد» -ومن طريقهما أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٦٢/ ٢٩٤٤)-عن حرملة بن يحيى، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٦٦/ ١٤٣٠): ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب - ابن أخي ابن وهب-؛ كلاهما عن ابن وهب به.

وانظر ما بعده.

(١) في (ط دار الفاروق): «مترود» -بالتاء المثناة-!!

٣٠٨- إسناده صحيح - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧١٩): ثنا الحسن بن أبي الربيع به.

وأخرجه أحمد (٤٢/ ١٧٩/ ٢٥٢٩٨)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ١٨٦-١٨٨/ ١٤٧)،والذهلي في «الزهريات»- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٢٩/ ٣٣٢١)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٨٧/ ٣٩٣٧) من طريق أحمد بن صالح المصري؛ أربعتهم عن عبد الرزاق به.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٢٩/ ٣٣٢١) من طريق محمد بن شابور، عن معمر به.

وتابع معمراً كل من:

١- **عقيل بن خالد:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٩-٩٣٠)، والبيهقي (٥/ ٩٧) من طريق حجين بن المثنى، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٢٩-٣٣٠/ ٣٣٢٢) من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٨٤-٨٥/ ٣٩٣٥)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧١٨-٧١٩) من طرق عن عبد الله بن صالح، والبيهقي (٥/ =

خشيش[(١)] بن أصرم، والحسن بن أبي الربيع: أن[(٢)] عبد الرزاق أخبرهم عن

=٩٦ - ٩٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٦٢/ ٢٩٤٣) من طريق يحيى بن بكير؛ خمستهم عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٩٧-٤٩٨/ ١٦٤٣): ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٣٨-٢٣٩)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٣٨/ ٣٩٤٦)- ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٢/ ٢١٨-٢١٩/ ١٧٤٠٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٣٠-٣٣١/ ٣٣٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ١٤٨-١٤٩/ ٣٨٤٠-«إحسان») من طريق عثمان بن سعيد بن كثير[(أ)]؛ كلاهما عن شعيب به.

٣- سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٠٧/ ٢١٩)- وعنه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٦١٣/ ٤٨٦١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٣٦١/ ٢٩٤٢)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٩/ ١٢٧٧/ ٢٦١)، والترمذي(٥/ ٢٠٨-٢٠٩/ ٢٩٦٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٢٢٥-٢٢٦/ ١٤٠٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٣٦١/ ٢٩٤٢) من طريق إسحاق بن أحمد الخزاعي؛ أربعتهم قالوا: ثنا ابن أبي عمر العدني -وهذا في «المسند» له-، وأبو يعلى في «مسنده»(٨/ ١٧٥-١٧٦/ ٤٧٣٠): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٣٣-٢٣٤/ ٢٧٦٦ وص٢٣٤): ثنا عبدالجبار بن العلاء وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٣٧-٢٣٨)، و«الكبرى» (٤/ ١٣٩/ ٣٩٤٧)- ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٢/ ٢١٩-٢٢٠/ ١٧٤٠٤)-: ثنا محمد بن منصور الجواز المكي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٩/ ١٢٧٧/ ٢٦١): ثنا عمرو ابن محمد الناقد، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ٣٦١/ ٢٩٤٢) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي؛ ثمانيتهم عن سفيان به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٤- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر: أخرجه الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٣٢٥)، و«فتح الباري» (٨/ ٦١٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٨٧/ ٣٩٣٦) عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن عبد الرحمن به.

(١) في «طبعتي المصاحف»: «حشيش»- بالحاء المهملة-!! وهو وهم محض.

(٢) في (ط دار الفاروق): «بن»! وهو خطأ صرف.

(أ) رواه عن عثمان بن سعيد عند النسائي وابن حبان: ابنه(عمرو)؛ لكن سقط من مطبوع «الإحسان»: (حدثنا أبي، عن)؛ فصار: عن عمرو بن عثمان، عن شعيب بن أبي حمزة!! فليستدرك.

معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة -رضي الله عنها- بنحوه.

٣٠٩- حدثنا عبدالله بن سعيد: حدثنا ابن فضيل: حدثنا عاصم الأحول؛

٣٠٩- إسناده صحيح - أخرجه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦) من طريق المصنف به

وتابع محمد بن فضيل؛ كل من:

١- عبد الله بن المبارك: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٥٠٢/ ١٦٤٨): ثنا أحمد ابن محمد بن موسى السمسار، عن عبد الله به.

٢- أبو معاوية محمد بن خازم الضرير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»- وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٣٠/ ١٢٧٨)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٦٢/ ٢٩٤٥)-؛ قالا: ثنا أبو معاوية به.

٣- سفيان الثوري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ١٧٦/ ٤٤٩٦)، والطحاوي في«مشكل الآثار» (١٠/ ٩١/ ٣٩٣٩)،والطبراني في «المناسك»- ومن طريقه البيهقي (٥/ ٩٧)- عن الفريابي، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ١١٥/ ١٢٢٤-«منتخب»)- وعنه الترمذي (٥/ ٢٠٩/ ٢٩٦٦)-عن يزيد بن أبي حكيم، وابن أبي حاتم في «تفسيره»(١/ ٢٦٧/ ١٤٣٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٩١/ ٣٩٣٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل، والحاكم (٢/ ٧٠) من طريق الحسين ابن حفص؛ خمستهم عن سفيان به.

٤- محاضر بن مورِّع: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٣١/ ٣٣٢٤) عن الصنعاني، عن محاضر.

٥- مروان بن معاوية الفزاري: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٢٢٦/ ١٤٠٦): ثنا ابن أبي عمر العدني، عن مروان به.

٦- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/ ١٣٨/ ٣٩٤٥)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧١٤-٧١٥)؛ قالا: ثنا يعقوب الدورقي، والطحاوي في «مشكل الآثار»(١٠/ ٩٢/ ٣٩٤١) من طريق حجاج بن إبراهيم؛ كلاهما عن يحيى به.

٧- أبو زيد ثابت بن يزيد الأحول: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٩١/ ٣٩٤٠) من طريق عارم، عنه به.

٨- إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني: أخرجه الواحدي في «الوسيط» (١/ ٢٤٢)، و«أسباب النزول» (ص ٢٨-٢٩) من طريق محمد بن بكار، عن إسماعيل به. =

قال: قلت لأنس: كنتم تكرهون أن تطوفوا بين الصفا والمروة قبل أن تنزل الآية؟ قال: نعم؛ كنا نقول: من شعائر الجاهلية، حتى نزل: **﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾** [البقرة: ١٥٨].

٣١٠- حدثنا الحسين[١] بن علي بن مهران: حدثنا عامر بن الفرات، عن أسباط، عن السدي؛ قال: فزعم أبو مالك، عن ابن عباس: أنه كان في الجاهلية الشياطين تعزف[٢] الليل أجمع بين الصفا والمروة، وكانت بينهما آلهة، فلما جاء

= **٩- جرير بن عبدالحميد:** أخرجه الطبري في «جامع البيان»(٢/ ٧١٧): ثنا محمد بن حميد -متروك، متهم-، عن جرير به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما -رحمهما الله-؛ فإن الشيخين قد أخرجاه كما ترى، فلا وجه لاستدراكه.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٨٧) ولم يعزه لمسلم! فليستدرك عليه، مع أن السيوطي له شرح لـ«صحيح مسلم»، فالكمال لله وحده.

٣١٠- إسناده ضعيف - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٧١٦)، والحاكم (٢/ ٢٧١) من طريق عمرو بن طلحة القناد، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٦٧/ ١٤٣٥) من طريق عمرو بن محمد العنقزي؛ كلاهما عن أسباط بن نصر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما من ناحيتين:

الأولى: أن مسلماً لم يخرج لهذه الترجمة (أسباط بن نصر، عن السدي).

الثانية: أن أسباط بن نصر -هذا- وإن كان مسلم أخرج له؛ إلا أنه متكلم فيه، وقد ضعفه جمع من أهل العلم؛ ولذلك عاب أبو زرعة الرازي مسلماً رواية حديثه في «صحيحه»، وفي «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ، يُغرب»، فلا يتأتى -والحالة هذه- الحكم على حديثه بالحسن؛ فكيف بالصحة -كما فعل الحاكم، وتابعه عليه الذهبي-؟!

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٨٨)، ونسبه للمؤلف.

(١) في «ش»: «الحسن».

(٢) في «ش»: «يعزف».

الإسلام؛ قال المسلمون: يا رسول الله! والله لا نطوف بين الصفا والمروة؛ فإنه شيء كنا نصنعه في الجاهلية؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

﴿وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ﴾

- بالفتح -

٣١١- حدثنا علي بن حرب: حدثنا ابن فضيل، عن حبيب بن أبي عمرة،

٣١١- إسناده صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٦-٧٧/ ٤٧ - القسم المفقود)- وعنه ابن ماجه (٢/ ٩٦٨/ ٢٩٠١)-، وأحمد (٤٢/ ١٩٨/ ٢٥٣٢٢)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٧٩٢)، وابن خزيمة في «صحيحة» (٤/ ٣٥٩/ ٣٠٧٤)؛ قالا: ثنا علي بن المنذر، والفاكهي (١/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٧٩٢): ثنا عبد الله بن هاشم الطوسي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٨/ ٢٦٧٩) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٢٣/ ١٢٢٥)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٨-٢٩)- من طريق محمد بن الحجاج الضبي؛ خمستهم عن محمد بن فضيل به.

قال الحافظ: « هذا حديث حسن من هذا الوجه بهذا اللفظ».

وقال في «بلوغ المرام» (١/ ٤٤٦/ ٧٣٦): «رواه أحمد، وابن ماجه؛ وإسناده صحيح، وأصله في «الصحيح»».

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/ ٣٣٥/ ٢٤٩٩)، و«تحفة المحتاج»(٢/ ١٢٦/ ١٠٤٢): «رواه ابن ماجه، والبيهقي بإسناد على شرط الصحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٤/ ١٥١/ ٩٨١): «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

قلت: وهو كما قال، والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٥٢٠ و١٨٦١ و٢٧٨٤ و٢٨٧٦) من طريق خالد بن عبد الله الطحان، وعبد الواحد بن زياد، وسفيان الثوري؛ ثلاثتهم عن حبيب به، ليس فيه ذكر للعمرة.

وأخرجه البخاري (٢٨٧٥و٢٨٧٦) من طريق سفيان الثوري، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة به؛ لم يذكر العمرة- أيضاً-.

وللحديث طريق أخرى وشاهد.

أما الطريق؛ فأخرجها الإمام أحمد (٤١/ ١٠/ ٢٤٤٦٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ =

عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة- أم المؤمنين-؛ قالت: قلت: يا رسول الله ! على النساء جهاد؟ قال: «**نَعَم؛ جِهادٌ لا قِتَالَ فيه: الحَجُّ، والعُمْرَةُ**».

=٥٣٨/ ٢٦٧٨)، والبيهقي «السنن الكبرى» (٤/ ٣٥٠) من طريق أبي داود الطيالسي، ومسلم ابن إبراهيم الفراهيدي؛ كلاهما عن حميد بن مهران الكندي: ثنا محمد ابن سيرين، عن عمران ابن حطان، عن عائشة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

وقد أعله ابن التركماني الحنفي في «الجوهر النقي» (٤/ ٣٥٠-٣٥١)؛ فأبعد النجعة، قال:

«قلت: قد قال الدارقطني في «علل الصحيحين»: أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر، عن عمر في لبس الحرير، وعمران: متروك؛ لسوء اعتقاده، وخبث رأيه. وفي «الاستذكار»: لم يسمع عمران من عائشة».

قلت: كذا قال -غفر الله له-! وقد وهم من ناحيتين:

الأولى: أن عمران- هذا- ثقة من رجال البخاري، ولم يتكلم أحد في حفظه، وإنما تكلموا فيه بسبب رأي الخوارج، وهذا الحديث لا يؤيد بدعته، وليس فيه نصرة لمذهبه، لا سيما وهو متابع عليه من قبل عائشة بنت طلحة، فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله؛ لا سيما في المتابعات.

الثانية: أن احتجاج ابن التركماني- عفا الله عنه- بقول ابن عبد البر مردود بالرواية التي ذكرها ابن التركماني نفسه؛ فإن في أول حديث عمر- رضي الله عنه- الذي ذكره الدارقطني في لبس الحرير ما يستأصل شأفة هذا الزعم، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب اللباس (١٠/ ٢٨٥/ ٥٨٣٥) من طريق يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان؛ قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت: ائت ابن عباس فسله، قال: فسألته، فقال: سل ابن عمر، قال: فسألت ابن عمر؛ فقال: أخبرني عمر بن الخطاب: (وذكره).

فلم أغفل ابن التركماني -عفا الله عنه- هذا التصريح الصريح بسماعه من عائشة، وهو ماثل بين عينيه، ويعزو لهذا السند؟! ليس إلا التقليد المذهبي، عافانا الله وجميع المسلمين منه.

وقد أخرج البخاري حديثاً آخر في الكتاب نفسه (١٠/ ٣٨٥/ ٥٩٥٢) عن عمران بن حطان: أن عائشة حدثته: «**أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَكُن يَتْرُكُ في بَيتِهِ شَيئاً فيه تَصَالِيبُ إلا نَقَضَهُ**».

قال الحافظ ابن حجر: «وفي قوله: «إن عائشة حدثته» رد على ابن عبد البر في قوله: إن عمران لم يسمع من عائشة».

فتدبر أيها السني! مقالات الأئمة، وكن من الناصرين المعظمين لسنة نبيه ﷺ.

وأما الشاهد؛ فهو مرسل الحسن البصري الآتي بعد هذا مباشرة.

٣١٢- حدثنا عبدالله بن سعيد: حدثنا أبو خالد والنضر بن إسماعيل، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن؛ قال: سئل النبي ﷺ: على النساء جهاد؟ قال: «**نَعَم؛ الحَجُّ، والعُمْرَة**».

٣١٣- حدثنا أحمد بن يحيى بن وزير[1]: نا ابن وهب؛ قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب؛ قال: بلغني أن في كتاب النبي ﷺ الذي كتب لعمرو بن

٣١٢- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال، ومراسيل الحسن كالريح.

الثانية: إسماعيل بن مسلم -هذا-؛ هو المكي الفقيه، ضعيف الحديث؛ كما في «التقريب».

أبو خالد؛ هو: الأحمر، واسمه: سليمان بن حيان.

٣١٣- إسناده ضعيف - أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٢-٣٣٣/ ٢٤٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٥/ ٧٠٣١)، و«المجتبى» (٨/ ٥٩) عن أبي الطاهر بن السرح، وأحمد ابن سعيد الهمداني، ووهب بن بيان؛ ثلاثتهم عن عبد الله بن وهب به.

وتابع ابن وهب: الليث بن سعد، عن يونس به.

أخرجه الذهلي في «الزهريات»-ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٣)-: ثنا عبد الله بن صالح، عن الليث به

وتابع يونس بن يزيد الأيلي عليه:

١- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٩٧/ ٩٦)، والذهلي في «الزهريات»- ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٣)-؛ قالا: ثنا أبو اليمان، عن شعيب به.

٢- سعيد بن عبدالعزيز: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٥/ ٧٠٣٢)، والذهلي في «الزهريات»-ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٢-٤٩٣) - من طريق مروان بن محمد الطاطري وأبي مسهر؛ كلاهما عن سعيد به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد روي موصولاً؛ لكن لا يصح كما سيأتي بيانه (ص ٦٩٥-٦٩٧).

وانظر -غير مأمور-: «المحرر في الحديث» لابن عبد الهادي (١/ ١٦٢-١٦٤- بتحقيقي).

(١) في «ش»: «وزيد».

حزم حين أمَّره على نجران: أن الحج الأصغر: العمرة، وكانوا يسمونها في الجاهلية: الحج الأصغر(١).

٣١٤- حدثنا عمرو بن علي بن بحر: حدثنا يزيد بن زريع وبشر بن المفضل؛ قالا: حدثنا داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: قام عمر حين استخلف، فقال: إن الله- تعالى- كان يرخص لنبيه ما شاء الله، ألا وإن نبي الله ﷺ قد انطلق به؛ فأحصنوا فروج هذه النساء، وأتموا الحج والعمرة لله كما أمركم.

ورويت عنه ﷺ: (وَالعُمْرَةُ)؛ بالرفع(٢)

٣١٥- حدثنا عمار بن خالد: حدثنا جرير، عن معاوية بن إسحاق، عن

---

(١) رويت تسمية العمرة بالحج الأصغر عن ابن عباس وابن مسعود -رضي الله عنهما-.
انظر: «السنن الكبرى» (٤/ ٣٥١-٣٥٢)، و«المعجم الكبير» (١٠/ ١٩١).

٣١٤- موقوف صحيح - أخرجه أحمد (١/ ٢٦١/ ١٠٤): ثنا عبيدة بن حميد، عن داود به.

قال الحافظ ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٣٠٤): «هذا إسناد صحيح، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب».

قلت: وهو كما قال، وقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٨٥/ ١٢١٧)، وأحمد (٣/ ٢٩٨- مختصر جداً)، والطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٣٩/ ١٩٠١)- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢١)-، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣/ ٥٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٤٧/ ٣٩٤٠ -«إحسان»)، والبيهقي (٧/ ٢٠٦) من طريق قتادة، عن أبي نضرة العبدي، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما-؛ قال: لما قام عمر قال: إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء، وإن القرآن قد نزل منازله، فأتموا الحج والعمرة لله كما أمركم الله، وأبتّوا نكاح هذه النساء، فلن أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل؛ إلا رجمته بالحجارة.

(٢) هذا الباب معطوف على ما قبله.

وقراءة: (العمرة) بالرفع غير متواترة، قرأ بها الحسن البصري.

انظر: «الإتحاف» (ص١٥٥).

٣١٥- إسناده ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٠/ ١٦٨- القسم=

=المفقود)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٤٠): ثنا محمد بن حميد؛ كلاهما عن جرير بن عبدالحميد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإرساله.

وخالف الجماعة عن جرير بن عبدالحميد: محمد بن سعيد الأصبهاني؛ فرواه عن جرير، عن معاوية بن إسحاق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ذكره ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٣٧)، والزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٥٠) -معلقاً- عن ابن قانع: ثنا بشر بن موسى، عن محمد به.

قال ابن حزم: «وأما حديث أبي هريرة؛ فكذب بحت، من بلايا عبد الباقي بن قانع التي انفرد بها، والناس رووه مرسلاً من طريق أبي صالح -ماهان-، فزاد فيه أبا هريرة، وأوهم أنه أبو صالح السمان؛ فسقط، ولله الحمد».

وتعقبه ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ١٥٠-١٥١) بقوله: «عبدالباقي من كبار الحفاظ، وأكثر عنه الدارقطني، وبقية الإسناد ثقات».

قلت: ومراد ابن حزم- عفا الله عنه- من أن أبا صالح المذكور ليس هو السمان، بل هو ابن ماهان الحنفي: إعلال الحديث به؛ حيث صرح بضعفه - كما سيأتي-!

وليس كما قال، بل هو ثقة على ما سيأتي بيانه -إن شاء الله-.

ومع ذلك أقول: إن الصواب في طريق جرير بن عبد الحميد الإرسال؛ لأمرين:

الأول: أن من رواه مرسلاً أثبت وأوثق ممن رواه موصولاً، لا سيما وهم جمع، بينما من رواه موصولاً؛ في الطريق إليه من هو متكلم فيه، وهو: ابن قانع، ونحن وإن سلمنا بثقة هذا الحافظ وعدالته؛ لكن مع ذلك تكلم فيه، فقد قال تلميذه الإمام الدارقطني: «كان يخطىء، ويصر على الخطأ»، وذكر غير واحد من أهل العلم أنه اختلط في آخر عمره، فلعل هذا الحديث من تلك الأخطاء التي أخطأ فيها، أو أنه حدث به حال اختلاطه.

أقول هذا الأمر تنزلاً، وإلا؛ فإن ابن حزم لم يذكر من رواه عن ابن قانع، وإنما ذكره معلقاً، فلعل الآفة ممن دونه، والله أعلم.

الثاني: أن جريراً توبع عليه مرسلاً، تابعه جمع من الثقات الحفاظ الأثبات؛ كالثوري، والأعمش، وشعبة، وغيرهم -كما سيأتي-.

وقد أشار البيهقي -رحمه الله- إلى ضعف هذا الموصول في «الخلافيات»؛ فقال: «وقد وهم بعضهم فرفعه، والصحيح أنه مرسل».

وقال في «السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣): «روي من أوجه أخر ضعيفة موصولاً».

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٣٣)، وزاد نسبته لعبدالرزاق، وعبد بن حميد.

أبي صالح -ماهان-؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحَجُّ مَكْتُوبٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ**».

٣١٦- حدثنا أحمد بن سنان: حدثنا عبد الرحمن، عن شعبة وسفيان، عن

٣١٦- إسناده ضعيف - أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ١٣٢)، و«المسند» (١/ ٤٨٣/ ٧٣٧- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٤٨)، «ومعرفة السنن والآثار» (٣/ ٥٠٢/ ٢٧٠٧) -: نا سعيد بن سالم القداح، عن سفيان الثوري به.

قال الشافعي: «فقلت له -يعني: بعض المشرقيين-: أتثبت مثل هذا عن النبي ﷺ؟ فقال: هو منقطع».

وقال البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣/ ١٤٩٤): «وأما حديث أبي صالح الحنفي...؛ فإنه حديث منقطع لا تقوم به حجة، وروي من أوجه أخر ضعيفة موصولاً».

وقال في «الخلافيات» (٣/ ١٤٠- «مختصرة»): «ولا تقوم به الحجة؛ لأن أبا صالح -ماهان، وقيل: عبد الرحمن بن قيس- ليس له ذكر في «الصحيح»!! وهو مرسل، ونحن لا نحتج بالمراسيل إذا لم تخالف المسانيد؛ فكيف إذا خالفتها؟!».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١١/ ٢٤٧): «وهذا منقطع، ولا حجة فيه».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (١/ ٣٥٩): «وهذا سند ضعيف؛ لإرساله».

وقال ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٣٧): «وأما حديث أبي صالح -ماهان- الحنفي؛ فهو مرسل، وماهان -هذا- ضعيف كوفي!!»

قلت: إما إعلاله بالإرسال؛ فصحيح، جار على أصول هذا العلم، وأما تضعيفه لأبي صالح الحنفي؛ فمردود:

قال ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ١٥٠-١٥١): «وقوله -يعني: ابن حزم -في أبي صالح- ماهان- الحنفي: إنه ضعيف! ليس بصحيح؛ فقد وثقه ابن معين، وروى عنه جماعة مشاهير.

قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح- ماهان- كوفي ثقة، روى عنه: عمار الدهني، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبو إسحاق الشيباني، ومعاوية بن إسحاق»[1].

هذا؛ وقد تقدم أن عبدالرحمن بن مهدي رواه عن شعبة، عن معاوية بن إسحاق به مرسلاً.

وتابعه على إرساله: محمد بن جعفر -غندر-، وعفان بن مسلم، ومحمد بن كثير العبدي؛ قاله الدارقطني في «العلل» (١١/ ٢٢٧). =

....

(١) وفي «التقريب»: «ثقة عابد».

معاوية بن إسحاق، عن أبي صالح الحنفي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحَجُّ جِهَادٌ، والعُمْرَة تَطَوُّع**».

٣١٧- حدثنا أحمد بن سنان: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن معاوية ابن إسحاق، عن أبي صالح؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحَجُّ مَكْتُوبٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ**».

٣١٨- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا أبو عوانة، عن معاوية بن

= وخالفهم عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي -بضم الجيم، وتشديد الدال-؛ فرواه عن شعبة، عن معاوية بن إسحاق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به موصولاً؛ مثل رواية ابن قانع السابقة.

قال الدارقطني في «العلل»: «خالفه أصحاب شعبة؛ منهم: غندر، ومحمد بن كثير، وعفان؛ رووه عن شعبة، عن معاوية بن إسحاق، عن أبي صالح مرسلاً عن النبي ﷺ.

وكذلك رواه شريك، عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح مرسلاً؛ وهو الصواب».

قلت: ورواية شريك -هذه- أخرجها الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٤٠) من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي، عن شريك به.

ويحيى وشريك؛ كلاهما ضعيف.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٣٤٨) -ونقله عنه ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٢/ ٤٠٧-٤٠٨)؛ وأقره-: «وقد روي من حديث شعبة عن معاوية بن إسحاق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موصولاً، والطريق فيه إلى شعبة طريق ضعيف».

وقال في «الخلافيات»: «وقد وهم بعضهم؛ فرفعه، والصحيح: أنه مرسل».

٣١٧- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه في الذي قبله.

٣١٨- إسناده ضعيف كسابقه.

حجاج؛ هو: ابن المنهال.

أبو عوانة؛ هو: الوضاح بن عبدالله اليشكري.

قلت: إسناده ضعيف لإرساله، وقد وجدت له شاهداً من حديث عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- به:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٣٥٠/ ١٢٢٥٢)، وابن قانع؛ كما في «المحلى» (٧/ ٣٧)، و«نصب الراية» (٣/ ١٥١) من طريق محمد بن بكار: ثنا محمد بن الفضل بن=

إسحاق، عن أبي صالح الحنفي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«الحَجُّ جِهَادٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ»**.

٣١٩- حدثنا يعقوب بن عبد الله بن أبي مخلد: حدثنا أبو منصور: حدثنا

=عطية[أ]، عن سالم بن عجلان الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٤٨): «ورواه محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأفطس، عن ابن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً، ومحمد- هذا- متروك».

وقال في «الخلافيات» (٣/ ١٤٠-«مختصرة»): «ورواه محمد بن الفضل بن عطية من حديث ابن عباس مرفوعاً؛ وهو متروك».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله - في «الضعيفة» (١/ ٣٦٠): «بل هو كذاب؛ كذبه ابن معين، والفلاس، وغيرهما».

قلت: وهو كما قالا، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠٥): «وفيه محمد بن الفضل بن عطية؛ وهو كذاب».

وقد فات هذا الإعلال: ابن حزم الأندلسي؛ فقد أعله بجهالة من دون سالم الأفطس[ب]!!

وقد قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٧٧): «ولا يصح من ذلك شيء».

٣١٩- إسناده ضعيف جداً - أخرجه ابن ماجه(٢/ ٩٩٥/ ٢٩٨٩): ثنا هشام بن عمار، عن الحسن بن يحيى الخشني، عن عمر بن قيس به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٣٨): «هذا إسناد ضعيف؛ عمر بن قيس: هو المعروف بـ(سندل)؛ ضعفه أحمد، وابن معين، والفلاس، وأبو زرعة، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

والحسن -أيضاً-: ضعيف».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (١/ ٣٥٩)- متعقباً-: «بل هما متروكان؛ فالأول قال فيه أحمد: «أحاديثه بواطيل». والحسن؛ قال فيه النسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات مالا أصل له..».

وهذا الحديث؛ قال ابن أبي حاتم [في «العلل»(١/ ٢٨٦)]: سألت أبي عنه؟ فقال: «هذاحديث باطل»». =

(أ) تحرف اسمه في «المحلى»، و«نصب الراية» إلى: «عُلية!».

(ب) والعجب من الإمامين: ابن دقيق العيد، والزيلعي-رحمهما الله-؛ فقد نقلا كلامه وأقراه! وفاتهما ما ذكره البيهقي.

عمر بن قيس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عمه، عن ميمونة، عن النبي ﷺ قال: «**الحَجُّ جِهَادٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ**».

٣٢٠- حدثنا جعفر بن مسافر، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي، ويعقوب

= قلت: وهو كما قال؛ لكن الحسن -هذا- توبع، تابعه: الحارث بن منصور -أبو منصور الواسطي- عند المؤلف، وهو صدوق يهم؛ كما في «التقريب»؛ فبرئت عهدة الحسن منه.

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢٦-٢٢٧): «رواه ابن ماجه من حديث طلحة، وإسناده ضعيف»!

قلت: وهذا عجيب من الحافظ- رحمه الله-؛ فإن كلامه هذا يوهم أن ضعف الحديث ليس بشديد! مع أنه قال في «التقريب» عن عمر بن قيس-راويه-: «متروك»! فتأمل.

٣٢٠- أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٤١/ ٢٦٩٠) عن المصنف به.

وأخرجه الباغندي؛ كما في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢٦) عن جعفر بن مسافر به؛ لكن قال: عن عبيد الله بن عمر العمري، بدل من (عبيد الله بن المغيرة)!

قال البيهقي في «السنن الكبرى»(٤/ ٣٤٩): «ورواه الباغندي، عن جعفر بن مسافر، عن ابن عفير؛ قال: عن يحيى، عن عبيد الله بن عمر؛ وهذا وهم من الباغندي. وقد رواه ابن أبي داود عن جعفر كما رواه الناس، وإنما يعرف هذا المتن بالحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر».

وقال الحافظ ابن حجر: «وأغرب الباغندي؛ فرواه عن جعفر بن مسافر...ووهم في ذلك؛ فقد رواه ابن أبي داود عن جعفر بن مسافر، فقال: عبيد الله بن المغيرة».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٨٩)، و«المعجم الأوسط» (٦/ ٣٤١/ ٦٥٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ٣٤٨-٣٤٩)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٦٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٧٢) من طريقين عن سعيد بن كثير بن عفير به.

قال الذهبي في «الميزان»: «هذا غريب عجيب، تفرد به: سعيد، عن يحيى بن أيوب».

وقال في «التذكرة»: «وهذا إسناد صالح، لم يروه عن عبيد الله سوى يحيى. ويحيى: يغرب ويأتي بمناكير، وقد احتج مع ذلك به الشيخان. والله أعلم».

قلت: بل إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو الزبير مدلس، وقد عنعنه.

الثانية: سعيد بن كثير بن عفير؛ صدوق- كما في «التقريب»-؛ لكن خالفه سعيد بن أبي=

ابن سفيان؛ قالوا[١]: حدثنا ابن عفير، عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن المغيرة، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: قلت: يا رسول الله! العمرة واجبة؛ فريضتها كفريضة الحج؟ قال: «**لا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ**».

قال يعقوب: عبد الله بن المغيرة وَهِمَ[٢].

٣٢١- حدثنا سعدان بن نصر: حدثنا مُعَمَّر بن سليمان، عن حجاج، عن

=مريم-وهو ثقة ثبت-، فرواه عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن ابن جريج وحجاج بن أرطاة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله به موقوفاً.

أخرجه البيهقي (٤/ ٣٤٩) من طريق أبي بكر الشافعي، عن أبي إسماعيل الترمذي، عن سعيد به.

قال البيهقي: «هذا هو المحفوظ عن جابر، موقوف غير مرفوع، وروي عن جابر مرفوعاً بخلاف ذلك؛ وكلاهما ضعيف».

وقال في «السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣): «وهذا هو المحفوظ موقوف».

قلت: وهو مع ذلك ضعيف -أيضاً-؛ فإن ابن جريج والحجاج كلاهما مدلس، وقد عنعنا، لا سيما والحجاج فيه ضعف مشهور.

وقد يكون الوهم من يحيى نفسه، فهو متكلم فيه -أيضاً-، وفي «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

تنبيه:

قال الطبراني: «عبيد الله الذي روى عنه يحيى بن أيوب هذا الحديث: هو عبيد الله بن أبي جعفر المصري! ولم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا عبيد الله بن أبي جعفر، تفرد به: يحيى ابن أيوب، والمشهور من حديث جابر بن عبد الله من حديث الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر، عن جابر».

قال الحافظ: «وليس كما قال، بل هو عبيد الله بن المغيرة، وقد تفرد به عن أبي الزبير».

قلت: وحديث الحجاج هو الآتي بعد هذا مباشرة.

(١) في «ظ»: «قالا».

(٢) في «ش»: «وأوهم»، وفي (ط دار البشائر): «أوهم»، والمثبت هو الصواب.

٣٢١- إسناده ضعيف - أخرجه أحمد (٢٣/ ١٣٨/ ١٤٨٤٥)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤/ ١٩٢/ ٨٥٢): ثنا زياد بن أيوب؛ كلاهما عن مُعَمَّر بن سليمان الرقي النخعي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ كما سيأتي تفصيله بعد هذا.

محمد بن المنكدر، عن جابر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! العمرة واجبة هي؟ قال: «لا».

٣٢٢- حدثنا علي بن حرب: حدثنا أبو معاوية. قال: وحدثنا إسحاق بن

٣٢٢- إسناده ضعيف - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٤١/ ٢٦٨٨) عن المصنف به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٠/ ١٦٧- القسم المفقود) -ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧٣)-، وأحمد (٢٢/ ٢٩٠/ ١٤٣٩٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٢٣-١٢٤/ ١٢٢٨)-، وأبو يعلى في «مسنده»(٣/ ٤٤٣/ ١٩٣٨) عن أبي معاوية به.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٤١/ ٢٦٨٨) عن المصنف، عن إسحاق بن إبراهيم به.

وأخرجه الترمذي (٣/ ٢٧٠/ ٩٣١)، وابن خزيمة في «صحيحه»(٤/ ٣٥٦-٣٥٧/ ٣٠٦٨) من طريق عمرو بن علي الفلاس، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»- ومن طريقه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٨٩)-، والبيهقي (٤/ ٣٤٩) عن عبد الواحد بن زياد، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٣٤٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ١٨٠) من طريق عبد الله بن المبارك، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٤٠-٥٤١/ ٢٦٨٧ و٥٤١/ ٢٦٨٩) من طريق عبد الرحيم بن سليمان وعبد الله بن نمير، والإسماعيلي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٦١٨/ ٢٤٨)- ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٥٥٩)- من طريق حفص ابن غياث؛ ستتهم عن حجاج به.

ورواه سليمان بن حيان -أبو خالد الأحمر-، عن حجاج به؛ لكن أرسله، فلم يذكر جابراً.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣٥/ ١٧٦٤): ثنا أبو سعيد الأشج، عن سليمان به.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث محمد، لم يروه عنه -فيما أراه- إلا الحجاج».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح... وقال الشافعي: ليس في العمرة شيء ثابت بأنها تطوع، وقد روي عن النبي ﷺ بإسناد، وهو ضعيف لا تقوم بمثله الحجة».

قال ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ١٥٠): «هكذا وقع في رواية الكروخي[1]، ووقع في رواية غيره: «حديث حسن»؛ لا غير. =

(١) في «المطبوع»: «الكرخي!»؛ وهو خطأ.

= قال شيخنا المنذري: وفي تصحيحه له نظر؛ فإن الحجاج لم يحتج به الشيخان في «صحيحيهما»، قال ابن حبان: «تركه ابن المبارك، ويحيى بن القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل. والله أعلم».

ورواه الدارقطني، ثم البيهقي، وضعفاه؛ قال الدارقطني: «الحجاج بن أرطاة لا يحتج به، وقد رواه ابن جريج، عن ابن المنكدر، عن جابر موقوفاً».

وقال البيهقي: «رفعه الحجاج بن أرطاة؛ وهو ضعيف».

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢٦): «ونقل جماعة من الأئمة الذين صنفوا في الأحكام المجردة من الأسانيد: أن الترمذي صححه من هذا الوجه، وقد نبه صاحب «الإمام»على أنه لم يزد على قوله: «حسن» في جميع الروايات عنه؛ إلا في رواية الكروخي فقط، فإن فيها: «حسن صحيح»، وفي تصحيحه نظر كبير؛ من أجل الحجاج، فإن الأكثر على تضعيفه والاتفاق على أنه مدلس...وأفرط ابن حزم، فقال: إنه مكذوب باطل!».

وقال النووي في «المجموع» (٧/ ٦): «ينبغي ألا يُغتر بكلام الترمذي في تصحيحه؛ فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه».

وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٤٠٧): «وقد أنكروا عليه- يعني: الترمذي- تصحيح هذا الحديث، وقد ضعفه الإمام أحمد في رواية ابن هانىء عنه.

وفي قول ابن حبان في حجاج: تركه ابن المبارك، وفلان، وفلان؛ فيه نظر، وقد روى عنه الإمام أحمد في «مسنده»، وقال أبو طالب عنه: «كان من الحفاظ؛ ولكن في أحاديثه زيادة».

قالوا: لم يكن في حديثه حديث إلا وفيه زيادة، وقد قال فيه يحيى بن معين: إنه صدوق -يعني: الحجاج-؛ لكنه ليس بالقوي، يدلس عن محمد بن عبيدالله العرزمي عن عمرو بن شعيب».

وقال ابن الجوزي- عقبه-: « إنه حديث ضعيف؛ كان زائدة يأمر بترك حديث الحجاج، وقال أحمد: كان يزيد في الأحاديث، ويروي عمن لم يلقه؛ لا يحتج به، وقال يحيى: لا يحتج بحديثه، وقال ابن حبان: تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل».

وقال البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣): «روي مرفوعاً، ورفعه ضعيف».

وضعفه في «الكبرى».

وقال في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٥٠٦): «ورواه الحجاج بن أرطاة عن ابن المنكدر مرفوعاً، ورفعه ضعيف».

وقال في «الخلافيات» (٣/ ١٣٩- مختصرة): «وليس هذا الحديث بثابت، وحجاج بن=

=أرطاة ينفرد بسنده ورفعه إلى النبي ﷺ من هذا الوجه.

وخالفه عبد الملك بن جريج وغيره؛ فرووه عن ابن المنكدر، عن جابر- رضي الله عنه- من قوله، وهو الصواب.

وحجاج ليس ممن يقبل منه ما ينفرد به من الروايات؛ لسوء حفظه، وقلّة مراعاته لما يحدث به، وكثرة تدليسه؛ فكيف إذا خالف الثقات؟! ورفع الموقوفات والمعضلات؟!».

وقال ابن حزم في «المحلى»(٧/ ٣٧): «أما حديث جابر؛ فالحجاج بن أرطاة: ساقط لا يحتج به».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١١/ ٢٤٥) و«التمهيد»(٢٠/ ١٤): «وهذا لا حجة فيه عند أهل العلم بالحديث؛ لانفراد الحجاج- في المطبوع: الحاج!- به، وما انفرد به؛ فليس بحجة عندهم».

وبه أعله الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢٦)، و«فتح الباري» (٣/ ٥٩٧).

قلت: وقد ثبت خلاف هذا: أخرج ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٥٠-٣٥١)، وأبو عمر-أحمد بن نجيد- السلمي في «أحاديثه» (٣٣١/ ٩٩٥) من طرق عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن لهيعة، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر مرفوعاً: «**الحج والعمرة فريضتان واجبتان**».

قال ابن عدي: «وهذا الحديث عن ابن لهيعة عن عطاء غير محفوظ».

وقال البيهقي-عقبه-: «وابن لهيعة غير محتج به!»

وقال في «المعرفة» (٣/ ٥٠٦): «وهذا- أيضاً- ضعيف لا يصح».

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٥٩٧): «وقد روى ابن لهيعة، عن عطاء، عن جابر مرفوعاً: (وذكره)، أخرجه ابن عدي.

وابن لهيعة ضعيف! ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء».

وضعفه في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢٦).

قلت: بل إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير ابن لهيعة، فيه كلام مشهور معروف بسبب اختلاطه واحتراق كتبه، فرواية القدماء عنه أعدل من غيرها.

وحديثنا -هذا- من هذا القبيل؛ فإن رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة من صحيح حديثه.

قال أبو داود[1]: «سمعت قتيبة بن سعيد يقول: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من =

(1) «سؤالات الآجري» (٢/ ١٧٥).

إبراهيم: حدثنا سعد بن الصلت؛ جميعاً عن حجاج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! العمرة واجبة هي؟ قال: «**لا، وأن تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ**».

باب:
﴿وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ[(١)] الكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]

٣٢٣- ثنا محمد بن يحيى: ثنا مسلم بن إبراهيم: ثنا صدقة.

=كتب ابن أخيه، أو كتب ابن وهب».

وقال أحمد بن حنبل لقتيبة بن سعيد[(أ)]: «أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح؟ قال: قلت: لأنا كنا نكتب من كتاب عبد الله بن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة».

وابن وهب من العبادلة الذين قرر الحافظ -نفسه- في «التقريب»: أن روايته عنه أعدل من غيره، فالعجب كيف فاته ما قرره؟!

وهذا الذي ذكرته هو الذي استقر عليه رأي شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- أخيراً، فانظر: «الصحيحة» (٦/ ٥٥).

(١) في «ش»: «باب وهم يتلون».

٣٢٣- إسناده حسن، (وهو حديث صحيح) - أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٢٧٠-٢٧١/ ١٦٣٧) من طريق أبي عمرو بن السماك، و(٧/ ٣٩/ ٤٦١٣) من طريق أحمد بن عبيد الصفار، والخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (١٩٩-٢٠٠/ ١١١) من طريق عثمان بن أحمد الدقاق؛ ثلاثتهم عن محمد بن غالب بن حرب -المعروف بـ(تمتام)، والمصنف -عقب هذا مباشرة- رقم (٣٤٧)-: ثنا نصر بن علي الجهضمي؛ كلاهما عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي به.

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير صدقة بن موسى الدقيقي، وهو صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب»، وقد تابعه- كما ترى- الحسن بن أبي جعفر؛ وهو ضعيف، مع عبادته وصلاحه؛ كما في «التقريب»، وهذا لا يمنع من الاستشهاد به.

وتابعهما عن مالك: المغيرة بن حبيب -ختن مالك بن دينار-، عن مالك بن دينار به. =

....

(أ) «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٧).

= أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥١/ ٤٧٦- سورة البقرة)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٤٩) عن حجاج بن يوسف الثقفي المعروف بـ(ابن الشاعر)، عن سهل ابن حماد الدلال -أبي عتاب-، عن هشام بن عبد الله الدستوائي، عن المغيرة به.

قلت: وهذا سند ظاهره الحسن؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير المغيرة بن حبيب -هذا-[أ]، وغير سهل بن حماد، فإنه صدوق؛ كما في «التقريب».

لكن خالفه: يزيد بن زريع -وهو ثقة ثبت- فرواه عن هشام بن عبدالله الدَّسْتوائيُّ به؛ لكن أسقط ثمامة بن عبد الله من إسناده.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»(٧/ ١٨٠/ ٤١٦٠)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٠٧/ ٢٦٤٦)-، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٤٩/ ٥٣- «إحسان»)، والطبراني في «المعجم الأوسط»(٣/ ١٧٠-١٧١/ ٢٨٣٢)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»(٧/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٢٦٤٧)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٨٦و٦/ ٢٤٨-٢٤٩)، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٣٣٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٨/ ٤٦١٢) عن محمد بن المنهال الضرير، عن يزيد به.

قال ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٥٠): «روى هذا الخبر أبو عتاب الدلال، عن هشام، عن المغيرة، عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس، ووهم فيه؛ لأن يزيد بن زريع أتقن من مئتين من مثل أبي عتاب وذويه».

ونقله عنه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٠٨)؛ وأقره.

قلت: وهو كما قال- رحمه الله-، وإذ تبين رجحان رواية يزيد على رواية سهل؛ بقي الكلام على سند الحديث:

قال شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٥٨٥-٥٨٦/ ٢٩١): «وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير المغيرة، وهو: ابن حبيب- أبو صالح الأزدي-، أورده الذهبي في «الميزان»؛ لقول الأزدي فيه: «منكر الحديث»!

وذكره ابن حبان في«الثقات»، وقال: «يروي عن سالم بن عبد الله وشهر بن حوشب، وعنه هشام الدستوائي وأهل البصرة؛ يغرب».

قلت: أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٢٢٠/ ٩٩١)، وزاد في الرواة عنه: حماد بن زيد، وجعفر بن سليمان، وصالح المري، وبشر بن المفضل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. =

....

(أ) وهو صدوق حسن الحديث؛ كما سيأتي تفصيله قريبًا.

= قلت: فمثله مما تطمئن النفس لحديثه؛ لرواية هذا الجمع من الثقات عنه، دون أن يُعرَفَ بما يُسقط حديثه.

وأما قول الأزدي: «منكر الحديث»؛ فمما لا يلتفت إليه؛ لأنه معروف بالتعنت في التجريح.

فلعله من أجل ذلك لم يورده الذهبي في كتابه الآخر«الضعفاء»، ولا في «ذيله». والله أعلم».

قلت: وهو كما قال- رحمه الله-، ويزاد على ما ذكر: أن الإمام البخاري ذكره في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٢٥)، وقال: «كان صدوقاً عدلاً».

وهذه فائدة هامة، عض عليها بنواجذك.

وجملة القول: إن هذه الطريق حسنة لذاتها، وهي من أقوى طرق الحديث.

وتابع المغيرة بن حبيب -في أصح الروايتين عنه-: إبراهيم بن أدهم، عن مالك به.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني(٨/ ٤٣-٤٤) من طريق محمد بن سهل العطار، عن أحمد بن سفيان النسائي، عن محمد بن مصفى، عن بقية بن الوليد: ثنا إبراهيم بن أدهم به.

قال أبو نعيم: «مشهور من حديث مالك عن أنس، غريب من حديث إبراهيم عنه».

قال شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٥٨٦): «قلت: وهو ثقة زاهد مشهور، وثقه جماعة من الأئمة؛ كابن معين وغيره، فهي متابعة قوية للمغيرة؛ فبذلك يصير الحديث صحيحاً! والحمد لله- تعالى- على توفيقه».

قلت: رضي الله عنك، وعفا عنا وعنك؛ فإن في الطريق إلى إبراهيم: محمد بن سهل العطار؛ قال الدارقطني: «محمد بن سهل العطار، كان ممن يضع الحديث»، وقال مرة: «محمد بن سهل العطار؛ متروك».

وقال الحسن بن محمد الخلال: «كان محمد بن سهل العطار يضع الحديث».

انظر: « تاريخ مدينة السلام» (٣/ ٢٥٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٧٦).

وعليه؛ فإن هذه المتابعة لا يستشهد بها ولا كرامة.

وللحديث طريق أخرى صحيحة يجدر بنا ذكرها:

أخرج الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٣١/ ٤١١)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/ ١٦١/ ٢١٦١)-: ثنا أحمد بن خليد الحلبي: ثنا عبد الله بن جعفر الرقي: ثنا عيسى بن يونس، عن سليمان بن طرخان التيمي، عن أنس به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»؛ غير شيخ=

=الطبراني أحمد بن خليد الحلبي، وهو لا بأس به؛ كما قال الذهبي.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا عيسى بن يونس!».

قلت: رضي الله عنك! تابعه ثقتان آخران:

الأول: معتمر بن سليمان التيمي- ابنه-.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ١١٨/ ٤٠٦٩)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/ ١٦٠/ ٢١٦٠)-: ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٨/ ٤٦١١) بسند صحيح عن محمد بن الفضل السدوسي -أبي النعمان، الملقب بـ(عارم)-؛ كلاهما عن معتمر به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وصححه شيخنا الإمام الألباني -قدّس الله روحه-.

الثاني: عبد الله بن المبارك.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»(٨/ ١٧٢-١٧٣): ثنا طلحة بن أحمد بن الحسن الصوفي[أ]: ثنا محمد بن علوية المصيصي: ثنا يوسف بن سعيد بن مُسَلَّم: ثنا عبيدالله[ب] بن موسى العبسي: ثنا ابن المبارك به.

قال أبو نعيم -عقبه-: «مشهور من حديث أنس، رواه عنه عدة، وحديث سليمان عزيز».

قال شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٥٨٧): «ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير يوسف بن سعيد بن مسلم، وهو ثقة حافظ من شيوخ النسائي، ولكني لم أعرف اللذين من دونه».

قلت: عرفت -بحمد الله- شيخ أبي نعيم- طلحة بن أحمد الصوفي-، وهو ثقة؛ كما في «تاريخ مدينة السلام» (٩/ ٣٥٢).

لكن ابن علوية المصيصي- هذا- لم أجد له ترجمة.

وهنالك طريق ثالثة للحديث:

أخرجها وكيع بن الجراح في «الزهد» (٢/ ٥٦٨/ ٢٩٧)- وعنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٣٠٨/ ١٨٤٢٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢٠و١٨٠ و٢٣١ و٢٣٩-٢٤٠)، و«الزهد» (ص٥٨)، وأبو يعلى في «المسند»(٧/ ٧٢/ ٣٩٩٦)-، وعبد الله بن المبارك في «الزهد والرقائق» (٢/ ٦٢٥-٦٢٦/ ٧٦٨)، و«المسند» (١٥/ ٢٧و٧٨-٧٩/ ١٣٢)- ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الصمت وحفظ اللسان» (٢٤٩/ ٥٠٩)-، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ١١٣/ =

....

(أ) تحرفت في «المطبوع» إلى «العوفي!»؛ فلتصحح.

(ب) تحرفت في «المطبوع»إلى: «عبد الله!» -مكبرًا-؛ فلتصحح.

قال[١]: وحدثنا الحسن[٢] بن أبي جعفر، عن مالك بن دينار، عن ثمامة بن عبدالله بن أنس، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى قَوْمٍ تُقْرَضُ شِفَاهُهُم بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ، كُلَّمَا قُرِضَتْ رَجَعَتْ، قَالَ[٣]: قُلْتُ: مَنْ هَؤُلاءِ؟ قَالَ: هَؤُلاءِ خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ؛ الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ، وَهُم يَتْلُونَ[٤] الكِتَابَ أَفَلا يَعْقِلُونَ؟»**.

٣٢٤- حدثنا نصر بن علي، عن مسلم بن إبراهيم، عن صدقة وحده؛ ولم

= ١٢٢٠ «منتخب»)، و«تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٤٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٦٩/ ٣٩٩٢)، والبزار في «مسنده» (٤/ ١١٢/ ٣٣٢١-«كشف»)، وهلال بن محمد بن جعفر الحفار في «جزئه» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٧٠)، و«تاريخ مدينة السلام» (٦/ ١٩٩-٢٠٠)-، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم»(٢/ ٣٤٢)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٤/ ٣٥٣/ ٤١٥٩)، و«معالم التنزيل» (١/ ٨٨-٨٩)، والخطيب في «تاريخه»(١٢/ ٤٧) من طرق عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أنس بن مالك به.

قال شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٥٨٧): «وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير ابن جدعان، فإنه ضعيف من قبل حفظه، وبعضهم يحسن حديثه».

وطريق رابعة عند البزار في «مسنده» (٤/ ١١٢/ ٣٣٢٢- «كشف»)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٦٥/ ٥٧٠) من طريق عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن عمر بن نبهان، عن قتادة، عن أنس به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عمر- هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

وللحديث طريق خامسة بينتها في كتابي الكبير: «الصحيح المسند المروي في التفسير النبوي».

(١) يعني: مسلم بن إبراهيم الفراهيدي.

(٢) في «ش»: «ثنا صدقة والحسن».

(٣) ليست في «ش».

(٤) في «ش»: «يقرؤن».

٣٢٤- حديث صحيح - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

أضبط عنه آخر الآية.

باب:
(ذلك بأن منهم صدِّيقين ورهباناً)

٣٢٥- حدثنا عمي،..

٣٢٥- إسناده ضعيف جداً - أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»؛ كما في «بغية الباحث» (٢/ ٧٢٠/ ٧١٠)، و«المطالب العالية» (٤/ ١٠٨/ ٣٦٠١/ ٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٢٠٦/ ٥٦٨٩/ ٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٨٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٦٦/ ٦١٧٥)، وابن مردويه في«تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٢٣) من طرق عن يحيى بن عبد الحميد الحماني به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (١/ ٣٠٩-٣١٠/ ٤٦٥)- وعنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١١٦)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١١٧/ ٦٠٦)؛قالا: ثنا معاوية بن هشام القصار، والبزار في «البحر الزخار» (٦/ ٤٩٩/ ٢٥٣٧): ثنا بشر بن آدم؛ كلاهما عن نصير به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٧): «رواه الطبراني، وفيه يحيى الحماني ونصير بن زياد؛ وكلاهما ضعيف».

قلت: وقد وهم -غفر الله له- من وجوه:

الأول: أن البزار رواه في «مسنده»،فالعزو إليه أولى، لا سيما وهو من شيوخ الطبراني.

الثاني: أن الحماني توبع عليه -كما تقدم-، فإعلال الحديث به، وتعصيب الجناية عليه؛ ليس في محله.

الثالث: فاته إعلال الحديث بمن فوق (نصير)- أعني: الصلت بن عمر الدهان، وحامية ابن رئاب-.

أما الصلت -هذا-؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣٦)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٤/ ٣٧٩) على عادته! وقد روى عنه آخر؛ فهو مجهول الحال.

وأما حامية؛ فذكره البخاري في «تاريخه الكبير» (٣/ ١٢٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣١٤)؛ ولم يزيدا على ما في هذا الإسناد، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٤/ ١٩١)! فهو مجهول العين والحال. =

(و)[١] ويعقوب بن سفيان؛ قالا[٢]: حدثنا يحيى بن عبد الحميد[٣]: ثنا نصير بن زياد الطائي: ثنا الصلت الدهان، عن حامية -يعني: ابن رئاب-[٤]؛ قال: سمعت سلمان في قوله: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً﴾ [المائدة: ٨٢]؛ قال: هم أصحاب الخِرَب[٥] والصوامع، فدعوهم فيها.

قال سلمان: قرأت على النبي ﷺ: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً﴾ [المائدة: ٨٢]؛ قال: «**فاقرأ: (ذلك بأن منهم صديقين ورهباناً) جميعاً**».

اختلاف خطوط المصاحف

٣٢٦- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن: نا بشار بن أيوب الناقط؛ قال: حدثني أسيد بن يزيد: أن في مصحف عثمان بن عفان -رضي الله عنه-:

= والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٠٩)، وزاد نسبته لعبد بن حميد في «تفسيره»[أ]، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن المنذر في «تفسيره».

(١) سقطت من (طبعة دار الفاروق)؛ فأفسدت المعنى والمبنى.

(٢) في (طبعة دار الفاروق): «فلا»!!

(٣) في «الأصول»: «حدثنا يحيى: نا يحيى بن عبدالحميد»، وقد ضرب على كلمة (يحيى) الأولى في «ظ».

(٤) في «طبعتي المصاحف»: «رباب»!!

(٥) في «طبعتي المصاحف»: «الحزب» -بمهملة، وزاي-!! وهو تصحيف شنيع.

٣٢٦- إسناده ضعيف - ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١١/ ٧٥٩) وعزاه لابن الأنباري في «المصاحف»، والخطيب البغدادي في «تالي التلخيص».

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن من دون أسيد لم أجد لهم ترجمة بعد طول بحث.

وأسيد -بفتح الهمزة، وكسر المهملة-: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١٦-٣١٧)، وابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٥٤)؛ ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

....

(أ) وكذا نسبه له ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ٥).

﴿يَسْئَلُونَ[١] عَنْ أَنبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]؛ السؤال بغير ألف.

٣٢٧- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن: نا بشار بن أيوب؛ قال: حدثني أسيد بن يزيد: أن في مصحف عثمان -رضي الله عنه-: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ[٢] لِلَّهِ﴾؛ ليس فيها ألف.

٣٢٨- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن: نا بشار بن أيوب؛ قال: حدثني أسيد بن يزيد؛ قال: في مصاحف أهل المدينة: ﴿آذَوْا مُوسَى﴾؛ليس بعد (الواو)[٣] فيها ألف (في الخط)[٤].

٣٢٩- نا محمد بن عرفة: نا إبراهيم بن الحسن: نا بشار بن أيوب؛ قال:

---

(١) في «ش»: «يسألون».

والرسم العثماني: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وانظر: «الإتحاف» (ص٣٥٦-٣٥٧).

٣٢٧- إسناده ضعيف - ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٢٤٢) ونسبه للمؤلف، والخطيب في «تالي التلخيص».

قلت: إسناده كسابقه.

(٢) في «الأصول»: «حاشا» -بالألف-، وهو سبق قلم من الناسخ؛ بدليل قوله في آخر الأثر: «ليس فيها ألف»، والله أعلم.

ورسمت في «المصحف»: ﴿حَاشَ﴾؛ بدون ألف. [يوسف: ٣١].

٣٢٨- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده كسابقه.

(٣) ليست في «ش».

(٤) ليست في «ش».

قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص٣٥): «ولم أجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف»؛ أي: أن اللفظة رسمت بالألف بعد الواو.

٣٢٩- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده كسابقه.

وقد قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، ويعقوب -البصري-: ﴿لتربوا﴾؛ بالخطاب، وضم التاء، وإسكان الواو.

=

حدثني أسيد بن يزيد: أن في مصاحف أهل المدينة: (لِتُربُو)؛ بغير ألف في الخط[(١)].

٣٣٠- ثنا محمد بن عرفة: ثنا إبراهيم بن الحسن: ثنا بشار بن أيوب؛ قال: حدثني أسيد بن يزيد؛ قال: كل موضع في القرآن فيه (اللؤلؤا)[(٢)]؛ فإنهم يكتبون فيه[(٣)] ألفاً بعد الواو الآخرة، وإن أهل المدينة يكتبون ذلك[(٤)].

= وقرأ الباقون بالغيب، وفتح الياء والواو.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٤٤)، و«شرح الطيبة» (ص ٣٧٢)، و«السبعة» (ص٥٠٧)، و«حجة القراءات» (ص ٥٥٩)، و«الكشف» (٢/ ١٨٤-١٨٥)، و«الإتحاف» (ص٣٤٨).

(١) رسمت اللفظة بألف في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رِّباً لِيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩].

انظر: «المقنع» (ص٣٥).

٣٣٠- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: إسناده ضعيف كسابقه.

وأخرجه أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ٤٠-٤١) من طريق إبراهيم بن الحسن به؛ لكن جعله عن الأعرج.

قلت: وأسيد بن يزيد عن الأعرج؛ مرسل؛ قاله البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥).

هذا، فضلاً عن العلل الأخري التي فيه، وقد بينتها قريباً.

(٢) وردت لفظة: (اللؤلؤ) ست مرات في القرآن الكريم؛ وهي:

١- وقوله: **﴿جنات تجري من تحتها الأنهار يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً﴾** [الحج: ٢٣].

٢- وقوله: **﴿جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً﴾** [فاطر:٣٣].

٣- **﴿ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون﴾** [الطور: ٢٤].

٤- **﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾** [الرحمن: ٢٢].

٥- وقوله: **﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾** [الواقعة: ٢٣].

٦- وقوله: **﴿إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤًا منثورًا﴾** [الإنسان: ١٩].

(٣) ليست في «ش».

(٤) قال الدمياطي في «الإتحاف» (ص٣١٧): «**﴿ولؤلؤًا﴾** بألف متطرفة في الكل من غير خلف، واختلف في **﴿لؤلؤ﴾** بفاطر».

٣٣١- ثنا عمرو بن عبد الله الأودي: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء.

٣٣٢- ثنا عمرو بن عبد الله: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: هما سواء: ﴿**إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: ٦٣]، و﴿**إِنْ هَـٰذَيْنِ لَسَاحِرَيْنِ**﴾ .

٣٣٣- ثنا شعيب بن أيوب: ثنا يحيى: ثنا وكيع بهذا، زاد: لعلهم كتبوا الألف مكان الياء -والله أعلم-، والواو في ﴿**الصَّابِئُونَ**﴾ [1] [المائدة: ٦٩]، و﴿**الرَّاسِخُونَ**﴾ [النساء: ١٦٢] مكان الياء.

٣٣٤- ثنا شعيب بن أيوب: ثنا يحيى؛ قال: رأيت في نسخة كتاب خالد ابن سعيد -يعني: ابن العاص-: وأملى[2] النبي ﷺ -فيما يذكرون- حرفاً

٣٣١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

٣٣٢- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات.

وقد تقدمت أوجه القراءات في هذه الآية تحت حديث رقم (١٠٨).

قال الدمياطي في «الإتحاف» (ص ٣٠٤): «لكن استشكلت من حيث الخط، وذلك أن (هذين) رسم بغير ألف ولا ياء، ولا يرد على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة بها وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة؛ فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها».

وقال ابن الجزري في «النشر» (٢/ ١٤١): «كم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك؛ إذا صحت الرواية، وأما قراءة: (لساحرين)؛ فلم أجدها؛ فهي شاذة».

٣٣٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وإسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) في «ش»: «الصابيون».

٣٣٤- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لإعضاله.

(٢) في «ش»: «فأملى».

بحرف؛ فإذا فيه: (كان): ك و ن، حتا وحتى. مثل: (الصلاة) بواو، و(الزكـاة)[١] بواو، و(الحياة)[٢] بواو.

٣٣٥- حدثنا محمد بن عبدالملك الدقيقي: حدثنـا فهـد: حدثنـا نـائل بـن

---

(١) في «ش»: «الزكوة».

(٢) في «ش»: «الحيوة».

٣٣٥- إسناده موضوع - أخرجه أبـو يعلـى الموصلـي في «مسـنده» (١٣/ ١٢٩-١٣٠/ ٧١٧٨) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٦٩)-، وأبـو القاسـم البغـوي في «معجـم الصحابـة» (٢/ ٤١١/ ٧٧٧)، وابـن قـانع في «معجـم الصحابـة» (١/ ٢١٥)، والطـبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٧٥-٧٦/ ٤٦٣٠)- وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفـة الصحابـة» (٢/ ١١٢٢/ ٢٨١٧)-، وابـن منـده في «معرفـة الصحابـة»؛ كمـا في «المطـالب العاليـة» (٢/ ٣٤٩/ ٢٠٧١/ ٣)، وابن السكن في «الصحابة»؛ كما في «الإصابة» (١/ ٥١٥) من طرق عن فهد به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٩): «رواه الطبراني، وفيه فهد بن عوف -أبو ربيعة-؛ وهو كذاب».

وقال (٥/ ٣٣٦): «رواه أبو يعلى؛ وفيه من لم أعرفه!».

قلت: كأنه يشير إلى مطرف ونائل، وفاته إعلاله بفهد بن عوف الكذاب!

وقال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٢/ ٣٤٩): «هذا حديث غريـب، تفـرد بـه: عوف؛ قال الفلاس: متروك».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٧٢): «هذا إسناد ضعيـف؛ لضعـف فهـد ابن عوف».

وقال في «المختصرة» (٦/ ٤٧١/ ٥٠٤١): «وهو متروك».

وخالف فهداً: محمد بن حميد الرازي، فرواه عن نائل بن مطرف بن العباس، عن أبيه، عن جده العباس به.

أخرجه الطبري؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ٣٤٩/ ٢٠٧١/ ٤).

قلت: وابن حميد الرازي -هذا متروك- متهم؛ فلا يفرح به.

قال الحافظ: «فالله أعلم أيهما الصواب!».

وقال في «الإصابة» (١/ ٥١٥): «فما أدري هل نائل[أ] واحد أو اثنان؟!».

....

(أ) في «المطبوع»: «بابل»!

مطرف بن رزين بن أنس السلمي: حدثني أبي، عن جدي؛ قال: لما ظهر الإسلام؛ أتيت النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إن لنا بيراً بالدَّثَنية[1]، قال: فكتب لي كتاباً. «**بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد رسول الله، أما بعد؛ فإن لهم بيراً إن كان صادقاً، ولهم دارهم إن كان صادقاً**»، قال: فما قاضينا[2] به إلى أحد من القضاة إلا قضوا لنا به. قال: وهجَّاه «كان»: ك و ن.

قال أبو ربيعة: وقد رأيت البير.

قال أبو بكر: وقد رأيت البير وشربت منها[3].

٣٣٦- ثنا شعيب بن أيوب: ثنا يحيى: ثنا حسن[4] بن ثابت؛ قال: سمعت الأعمش يقول: أخرج إلينا إبراهيم مصحف علقمة، فإذا الألف والياء (فيه)[5] سواء.

٣٣٧- قال يحيى بن حكيم: نا عبد العزيز بن عبد الصمد، عن مالك بن دينار، عن عكرمة؛ أنه كان يقرأ: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسْئَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [الإسراء: ١٠١]، قال مالك: وإنما كتبت: (فاء سين لام)

---

(١) بفتح الدال المهملة والمثلثة، بعدها نون وياء مشددة: قرية في الشام معروفة.

(٢) في (ط دار الفاروق): «قضينا».

(٣) في هامش «ظ»: «بلغ من أول الجزء إلى هنا سماعاً من القاضي الأجل العالم، أبي الفضل الأرموي: أبو منصور سعيد بن محمد بن سعيد بن الرزاز، بقراءة سعد الله بن الوادي، في تواريخ؛ آخرها: يوم الأربعاء، ثالث عشر شهر ربيع الأول، من سنة سبع وأربعين وخمس مئة».

٣٣٦- مقطوع حسن - أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٧/ ٤٧): حدثنا ابن نمير، عن حسن به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في حسن بن ثابت.

(٤) في «الأصول»: «الحسين»، والتصويب من كتب الرجال.

(٥) ليست في «ش».

٣٣٧- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات حفاظ؛ غير مالك بن دينار، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

-هجَّاه-؛ كما كتبوا: (قال): قاف، ألف، لام.

(ما اجتمع عليه كُتَّاب المصاحف)[(١)]

٣٣٨- وذكر[(٢)] بعض أصحابنا عن محمد بن عيسى الأصبهاني؛ قال: هذا ما اجتمع عليه كتاب المصاحف المدنية، والكوفية، والبصرية، (وما يكتب بالشام)[(٣)]، وما يكتب[(٤)] بمدينة السلام، ولم يختلف في كتابة شيء من مصاحفهم.

قال محمد: أخبرني بهذا الباب: نصير[(٥)] بن يوسف النحوي، قرأت عليه:

كتبوا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]؛ بغير ألف[(٦)].

وكتبوا: ﴿مَلِكِ[(٧)] يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ بغير ألف[(٨)].

ومن سورة البقرة

كتبوا: ﴿فَبَاءُو[(٩)] بِغَضَبٍ﴾[(١٠)]؛ بغير ألف.

---

(١) هذا العنوان من «ع».

٣٣٨- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف -فيما أعلم-.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة البعض الذي لم يسم.

الثانية: نصير بن يوسف النحوي؛ ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» برواية ثلاثة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه أحد؛ حتى ابن حبان؛ فهو مستور.

(٢) في «ش»: «وقال».

(٣) سقطت من «ش».

(٤) في «ش»: «كتب».

(٥) في «ش»: «نصر».

(٦) «المقنع» (ص٨٣).

(٧) في «ش»: «مالك».

(٨) «المقنع» (ص ٨٣).

(٩) في «ظ»: «فبوا»، وفي «ش»: «فبيو».

(١٠) آية رقم (٩٠)، وفي «المقنع» (ص ٢٦-٢٧): (باءو) بغير ألف.

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [1]؛ موصول[2].

﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ﴾ [3]؛ مقطوع[4].

﴿واذكروا نعمت[5] الله﴾ [6]؛ بالتاء[7].

﴿يرجون[8] رحمت الله﴾[9]؛ بالتاء[10].

﴿واذكروا نعمت الله﴾[11]؛ بالتاء.

﴿لاَ انفِصَامَ لَهَا﴾ [12]؛ بالألف.

و﴿أوليَاؤهم الطـٰـغوت[13]﴾[14]؛ بغير ألف[15].

---

(١) آية رقم (٩٠).

(٢) انظر: «المقنع» (ص ٧٤).

ولم يذكر الموضع الثاني: ﴿قل بئسما يأمركم به إيمانكم﴾ [البقرة: ٩٣]، والموضع الثالث في سورة الأعراف.

(٣) آية رقم (١٠٢).

(٤) «المقنع» (ص٨٣).

(٥) في «ش»: «نعمة».

(٦) آية رقم (٢٣١).

(٧) قال الداني في «المقنع» (ص٧٧): «كل ما في كتاب الله -عز وجل- من ذكر (النعمة): فهو بالهاء؛ إلا أحد عشر حرفًا».

(٨) في «ش»: «ترجون»، وفي «ظ» غير منقوطة.

(٩) آية رقم (٢١٨).

(١٠) قال الداني في «المقنع» (ص٧٧): «وكل ما في كتاب -عز وجل- من ذكر (الرحمة)؛ فهو بالهاء -أي: في الرسم-؛ إلا سبعة أحرف».

(١١) هكذا كررت هذه الآية في «ش»، و«ظ».

(١٢) آية رقم (٢٥٦).

(١٣) في «ش»: «الطاغوت».

(١٤) آية رقم (٢٥٧).

(١٥) في «ش»: «بغير ألف»؛ أي: في لفظة ﴿الطغوت﴾.

وكتبوا في جميع القرآن: ﴿الرِّبوا﴾؛ بالواو والألف، والآخرة في[1] سورة الروم: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رِّباً﴾ [2]؛ كتبوه بغير واو[3].

﴿يـخٰدعون[4] الله﴾[5]؛ بغير ألف[6].

﴿فادّٰرءتم﴾[7]؛ بغير ألف -يعني: ﴿فادّارأتم﴾-[8].

﴿وقٰتلوهم[9] حتى لا تكون فتنة﴾[10]؛ بغير ألف[11].

﴿فدية طعام مسكين﴾[12]؛ بغير ألف[13].

﴿حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾[14]؛ بالياء[15].

﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾[16]؛ بالسين[17].

---

(١) في «ش»: «إلا في».

(٢) الروم آية رقم (٣٩).

(٣) «المقنع» (ص٨٣).

(٤) في «ش»: «يخادعون».

(٥) آية رقم (٩).

(٦) «المقنع» (ص ٨٤).

(٧) آية رقم (٧٢).

(٨) «المقنع» (ص ٨٤).

(٩) في «ش»، و«ظ»: «واقتلوهم».

(١٠) آية رقم (١٩٣).

(١١) «المقنع» (ص٨٣ - ٨٤).

(١٢) آية رقم (١٨٤).

(١٣) «المقنع» (ص٨٤).

(١٤) آية رقم (١٩٦).

(١٥) «لطائف البيان في رسم القرآن» (١/ ٢١).

(١٦) آية رقم (٢٤٧).

(١٧) «المقنع» (ص٨٤).

﴿و[١] اللَّه يقبض ويبصط﴾[٢]؛ بالصاد[٣].

ومن سورة آل عمران

﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[٤]؛ بغير ياء[٥].

﴿وَالأُمِّيِّنَ﴾[٦]؛ بياء واحدة[٧].

﴿وَالنَّبِيِّنَ﴾[٨]؛ كذلك[٩].

﴿فَاتَّبِعُونِي﴾[١٠]؛ بإثبات الياء[١١].

﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ[١٢] عِمْرَانَ﴾[١٣]؛ بالتاء[١٤].

﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتُ اللَّهِ﴾[١٥]؛ بالتاء[١٦].

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) آية رقم (٢٤٥).

(٣) «المقنع» (ص٨٤).

(٤) آية رقم (٢٠).

(٥) وذكر الداني في «المقنع» هذه الآية في باب: «ذكر ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها».

(٦) آية رقم (٢٠).

(٧) «المقنع» (ص٤٩).

(٨) آية رقم (٢١).

(٩) «المقنع» (ص٤٩).

(١٠) آية رقم (٣١).

(١١) «المقنع» (ص٤٥).

(١٢) في «ظ»: بالتاء المربوطة، ثم صححت في الهامش.

(١٣) آية رقم (٣٥).

(١٤) ذكر أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ٧٨): أن كل ما في كتاب الله -عز وجل- من ذكر (المرأة) فهو بالهاء؛ إلا سبعة أحرف.

(١٥) آية رقم (٦١).

(١٦) ذكر أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص ٨٠): أن كل ما في كتاب الله من ذكر (اللعنة) فهو بالهاء؛ إلا حرفين.

﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [(١)]؛ بالتاء[(٢)].

﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [(٣)]؛ بالهاء[(٤)].

﴿تُقَاةً﴾ [(٥)]؛ بالألف[(٦)].

﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ [(٧)]؛ موصولاً[(٨)].

﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوا﴾ [(٩)]؛ مقطوعة[(١٠)].

ومن سورة النساء

﴿وَالَّذَانِ﴾ [(١١)]؛ كتبوا بلام[(١٢)] واحدة[(١٣)].

﴿أَمْ مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [(١٤)]؛ مقطوعة[(١٥)].

---

(١) آية رقم (١٠٣).

(٢) «المقنع» (ص٧٧ - ٧٨)، حيث ذكر المواضع التي تفتح فيها (نعمت).

(٣) آية رقم (١٠٧).

(٤) بالتاء المربوطة؛ لأن الوقف عليها بالهاء. «المقنع» (ص٧٧).

(٥) آية رقم (٢٨).

(٦) رسمت في المصاحف بالياء والهاء.

«المقنع» (ص١٠ و٩٩)، و«الإتحاف» (ص١٧٢).

(٧) آية رقم (١٥٣).

(٨) «المقنع» (ص٨٤).

(٩) آية رقم (١١٢).

(١٠) هكذا رسمت في المصحف، وفي مواضع أخرى موصولة.

«المقنع» (ص٧٢-٧٣).

(١١) آية رقم (١٦).

(١٢) في «ش»: «لاما».

(١٣) «المقنع» (ص٦٧).

(١٤) آية رقم (١٠٩).

(١٥) «المقنع» (ص٧١)، وذكر المواضع التي تفصل فيها (أم) عن (من).

﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾ [١]؛ موصولة[٢].

﴿إِنِ امْرُؤًا[٣] هَلَكَ﴾ [٤]؛ بالألف[٥].

ومن سورة المائدة

﴿اذْكُرُواْ نِعْمَتَ[٦] اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [٧]؛ بالتاء[٨]، وكتبوا في هذه السورة قبل هذه الآية بالهاء؛ يعني: في ﴿نِعْمَةَ﴾ [٩].

﴿أَلاَّ[١٠] تَعْدِلُواْ﴾ [١١]؛ بغير نون[١٢].

﴿وَالصَّـٰبِئُونَ﴾؛[١٣]؛ بغير ألف وياء[١٤].

---

(١) آية رقم (٧٨).

(٢) «المقنع» (ص٧٢-٧٣).

(٣) في «الأصول»: «أمر».

(٤) آية رقم (١٧٦).

(٥) «المقنع» (ص٤٢).

(٦) في «ظ»: «نعمة».

ثم كتب فوقها: «نعمت».

(٧) آية رقم (١١).

(٨) «المقنع» (ص٧٨).

(٩) آية رقم (٧)، ورسمت اللفظة بالتاء المربوطة، وقد رسمت في أحد عشر موضعًا بالتاء المفتوحة.

«المقنع» (ص٧٧-٧٨).

(١٠) في «ش»: «أن لا»؛ وهو خطأ.

(١١) آية رقم (٨).

(١٢) هذه اللفظة غير الألفاظ العشر التي رسمت بالنون، والباقي كلها بغير نون.

«المقنع» (ص ٦٨).

(١٣) آية رقم (٦٩)، وفي «ش»: «الصابيون».

(١٤) بغير ألف بعد الصاد، وبغير ياء بعد الباء؛ لتحتمل القراءتين.

﴿إِلَى الحَوَارِيِّنَ﴾ [١]؛ بياء واحدة[٢].

﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ﴾ [٣]؛ مقطوعة[٤].

﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [٥]؛ مقطوعة[٦].

ومن سورة الأنعام

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ [٧]؛ بالهاء.

﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [٨]؛ مقطوعة، وليس في القرآن غيرها[٩].

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ [١٠]؛ بغير ألف[١١].

﴿بِالغَدَوٰةِ وَالعَشِيِّ﴾ [١٢]؛ بالواو[١٣].

---

(١) آية رقم (١١١).

(٢) «المقنع» (ص٤٩).

(٣) آية رقم (٨٠).

(٤) «المقنع» (ص٨٤).

(٥) آية رقم (٦٢).

(٦) «المقنع» (ص٨٤).

(٧) آية رقم (١١٥).

(٨) آية رقم (١٣٤).

(٩) «المقنع» (ص٧٣)، و«الإتحاف» (ص٢٢١).

(١٠) آية رقم (١٥٩).

(١١) «المقنع» (ص٨٤).

قرأ حمزة والكسائي بألف بعد فاء، وتخفيف الراء: ﴿فارقوا﴾. والباقون بتشديد الراء بلا ألف بينهما.

«الإتحاف» (ص٢٢٠)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٢٨٧).

(١٢) آية رقم (٥٢).

(١٣) في «ش»: «بواو».

وانظر: «المقنع» (ص٨٥).

﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ [١]؛ بالياء[٢].

﴿ولقد جاءك من نبإي[٣]﴾ [٤]؛ بالياء، ما بالياء غير هذا[٥].

﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ (إِلَيَّ)﴾[٦]؛ مقطوعة[٧].

ومن سورة الأعراف

﴿إِنَّ لَنَا لأَجْراً﴾ [٨]؛ بغير ياء[٩].

وكتبوا: ﴿ابْنَ أُمَّ﴾ [١٠]؛ مقطوعة[١١]، إن شك فيه أبو بكر.

وكتبوا: ﴿إن رحمت[١٢] الله﴾ [١٣]؛ بالتاء[١٤].

﴿وتمت كلمت ربك الحسنى﴾[١٥]؛ بالتاء[١٦].

---

(١) آية رقم (٨٠).

(٢) «المقنع» (ص٣١).

(٣) في «ش»: «نبأ»؛ وهو خطأ.

(٤) آية رقم (٣٤).

(٥) في «ش»: «غيرها».

انظر: «المقنع» (ص٤٧).

(٦) آية رقم (١٤٥)، وما بين قوسين زيادة من «ش».

(٧) «المقنع» (ص٧٢).

(٨) آية رقم (١١٣).

(٩) «المقنع» (ص٨٥).

(١٠) آية رقم (١٥٠)، من قوله: ﴿قال ابن أم إن القوم استضعفوني﴾.

(١١) «المقنع» (ص٨٥).

(١٢) في «ش»: «رحمة»؛ وهو خطأ.

(١٣) آية رقم (٥٦).

(١٤) «المقنع» (ص٧٧).

(١٥) آية رقم (١٣٧).

(١٦) قال الداني في «المقنع» (ص٧٩): «فإن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمها بالتاء، ورسمه الغازي بن قيس في كتابه بالهاء».

﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا[١] نُهُوا عَنْهُ ﴾[٢]؛ مقطوعة، ليس في القرآن غيرها[٣].

﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾[٤]، ﴿عَلَى أَنْ لَّا أَقُولَ﴾[٥]؛ بالنون[٦].

﴿أئنكم لتأتون﴾[٧]؛ بالياء والنون[٨].

﴿وزادكم في الخلق بصطة﴾[٩]؛ بالصاد[١٠].

﴿فَهُوَ[١١] الْمُهْتَدِي﴾[١٢]؛ بالياء، ليس في القرآن غيره[١٣].

﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾[١٤]؛ موصولة[١٥].

---

(١) في «الأصول»: «عما» -موصولة-؛ وهو خطأ، والصواب المثبت.

(٢) آية رقم (١٦٦).

(٣) «المقنع» (ص٨٥).

(٤) آية رقم (١٦٩).

(٥) آية رقم (١٠٥).

(٦) «المقنع» (ص٦٨).

(٧) آية رقم (٨١).

(٨) قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص٨٥): «وقد تتبعت أنا مصاحف أهل العراق وغيرها؛ فلم أجد ذلك فيها إلا بحرف واحد بعد الهمزة، وكذلك رأيت محمد بن عيسى حكاه في كتابه بغير ياء، فالله أعلم».

(٩) آية رقم (٦٩).

(١٠) «المقنع» (ص٨٥).

(١١) في «الأصول»: «وهو»!!

(١٢) آية رقم (١٧٨).

(١٣) «المقنع» (ص٨٥).

(١٤) آية رقم (١٥٠).

(١٥) «المقنع» (ص٧٤).

ومن سورة الأنفال

﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينِ﴾ [١]؛ بالتاء[٢].

ومن سورة التوبة

﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ [٣] مقطوعة[٤].

﴿ولأاوْضَعُوا﴾ [٥]؛ بالألف[٦].

﴿وءاخر سيئاً﴾ [٧]؛ بيائين.

ومن سورة يونس

﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٨]؛ بالتاء[٩].

﴿من تلقاىٕ نفسي﴾ [١٠]؛ بالياء[١١].

﴿نُنج[١٢] الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٣]، ليس في القرآن غيره.

---

(١) آية رقم (٣٨).

(٢) قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص٧٨): «وكل ما في كتاب الله -عز وجل- من ذكر (السنة)؛ فهو بالهاء؛ إلا خمسة أحرف».

(٣) آية رقم (١٠٩).

(٤) «المقنع» (ص٨٥).

(٥) آية رقم (٤٧).

(٦) «المقنع» (ص٨٥).

(٧) آية رقم (١٠٢).

(٨) آية رقم (٣٣).

(٩) «المقنع» (ص ٨٥).

(١٠) آية رقم (١٥).

(١١) اتفق شيوخ الرسم على أنها بياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة. «المقنع» (ص٨٥).

(١٢) بنونين، وليس بعد الجيم ياء؛ قاله الداني في «المقنع» (ص ٨٥).

(١٣) آية رقم (١٠٣).

﴿لتلفتنا عن ما[1] وجدنا﴾ [2]؛ يعني: مقطوع[3].

ومن سورة هود

﴿فَإِلَّمْ[4] يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [5]؛ بغير نون، ليس في القرآن غيره[6].

﴿أن لا تعبدوا إلا الله﴾ [7]؛ بالنون[8].

﴿رحمت الله وبركٰته﴾ [9]؛ بالتاء[10].

﴿وءاتٰنِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ﴾ [11]؛ بالياء.

﴿وَءَاتٰنِي[12] مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [13]؛ بالياء.

ومن سورة يوسف

﴿فِي غَيَٰبَتِ الْجُبِّ﴾ [14]؛ بالتاء[15].

---

(١) في «ش»: «عما».

(٢) آية رقم (٧٨).

(٣) هذه الكلمة موصولة في رسم المصحف، وتقطع (عن) عن (ما) في سورة الأعراف فقط، في قوله: ﴿عن ما نهوا عنه﴾. «المقنع» (ص٦٩)، و«لطائف البيان» (٢/ ٦١).

(٤) في «ش»: «فإن لم».

(٥) آية رقم (١٤).

(٦) «المقنع» (ص ٧٠).

(٧) آية رقم (٢٦).

(٨) «المقنع» (ص٦٨).

(٩) آية رقم (٧٣).

(١٠) «المقنع» (ص٧٧).

(١١) آية رقم (٢٨).

(١٢) في «ش»: «وأتاني».

(١٣) آية رقم (٦٣).

(١٤) آية رقم (١٠ و١٥).

(١٥) رسمت بالتاء؛ لتتحمل القراءتين. «المقنع» (ص٨٥).

﴿قالت امرأت العزيز﴾ [(١)]؛ بالتاء.

﴿وقال نسوة في المدينة امرأت العزيز﴾ [(٢)]؛ بالتاء[(٣)].

﴿ولا تايئسوا[(٤)] من روح الله إنه لا يائس من روح الله﴾ [(٥)]؛ بالألف جميعاً[(٦)].

﴿يـٰأبت﴾ [(٧)]؛ بالتاء[(٨)].

﴿فنجّي من نشاء﴾ [(٩)]؛ بنون واحدة[(١٠)].

ومن سورة الرعد

﴿أفلم يَأْيْئَس[(١١)] الذين ءامنوا﴾ [(١٢)]؛ بالألف[(١٣)].

﴿وإن ما نرينك﴾ [(١٤)]؛ مقطوعة، ليس في القرآن غيره[(١٥)].

---

(١) آية رقم (٥١).

(٢) آية رقم (٣٠).

(٣) «المقنع» (ص٧٨).

(٤) في «ش»: «ييأس».

(٥) آية رقم (٨٧).

(٦) هذه الألف ليست زائدة، بل هي لتتحمل رواية عن البزي.
«المقنع» (ص٨٥-٨٦)، و«الإتحاف» (ص٢٦٦).

(٧) آية رقم (٤و١٠٠).

(٨) «المقنع» (ص٨١).

(٩) آية رقم (١١٠).

(١٠) «المقنع» (ص٨٥).

(١١) في «ش»: «يياس».

(١٢) آية رقم (٣١).

(١٣) «المقنع» (ص٨٦).

(١٤) آية رقم (٤٠).

(١٥) «المقنع» (ص٧٠).

ومن سورة إبراهيم

﴿وإن تعدوا نعمت الله﴾ [(١)]؛ بالتاء[(٢)].

﴿بدلوا نعمت الله﴾ [(٣)]؛ بالتاء[(٤)].

﴿وقد هـٰـدنا سبلنا﴾ [(٥)]؛ بالياء.

ومن سورة الحجر

﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ﴾ [(٦)]؛ بالألف[(٧)].

﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينَ﴾ [(٨)]؛ بالتاء[(٩)].

﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [(١٠)]؛ بغير واو[(١١)].

ومن سورة النحل

﴿أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [(١٢)]؛ بالهاء، هكذا[(١٣)] عنده[(١٤)].

---

(١) آية رقم (٣٤).

(٢) «المقنع» (ص٧٨).

(٣) آية رقم (٢٨).

(٤) «المقنع» (ص٧٨).

(٥) آية رقم (١٢).

(٦) آية رقم (٧٨).

(٧) بألف ولام ألف مهموزة، باتفاق المصاحف، وكذا في سورة (ق). «المقنع» (ص٢١).

(٨) آية رقم (١٣).

(٩) رسمت اللفظة بالتاء المربوطة، وهي غير المواضع الخمسة التي بالتاء المفتوحة. «المقنع» (ص٧٨).

(١٠) آية رقم (٤٤).

(١١) «المقنع» (ص٨٦).

(١٢) آية رقم (٧١).

(١٣) في «ش»: «كذى».

(١٤) بالتاء المربوطة؛ كما في المصحف. «المقنع» (ص٧٧-٧٨).

﴿يعرفون نعمت الله﴾ [(١)]، ﴿واشكروا نعمت الله﴾ [(٢)]؛ بالتاء[(٣)].

﴿لِكَيْ لاَ﴾ [(٤)]؛ مقطوعة[(٥)].

﴿وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ[(٦)] يَكْفُرُونَ﴾ [(٧)].

﴿لِكَيْلاَ يَعْلَمَ﴾ [(٨)]؛ موصول[(٩)].

ومن سورة بني إسرائيل

﴿الأقصا الذي﴾ [(١٠)]؛ بالألف[(١١)].

ومن سورة مريم

﴿ذكر رحمت ربك﴾ [(١٢)]؛ بالتاء[(١٣)].

﴿ثلث﴾ [(١٤)] في جميع القرآن كلها بالثاء[(١٥)].

---

(١) آية رقم (٨٣).

(٢) آية رقم (١١٤)، وقد قدمت هذه الآية في «ش» على سابقتها.

(٣) «المقنع» (ص٧٨).

(٤) من الآية رقم (٧٠): ﴿لكي لا يعلم بعد علم شيئًا﴾.

(٥) «المقنع» (ص٨٦).

(٦) ليست في «الأصول»!

(٧) آية رقم (٧٢)، وهي في الرسم العثماني بالتاء المفتوحة. «المقنع» (ص ٧٨).

(٨) من الآية رقم (٧٠): ﴿لِكَيْ لاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً﴾.

(٩) في الرسم العثماني مقطوع.

(١٠) آية رقم (١).

(١١) «المقنع» (ص٦٤).

(١٢) آية رقم (٢).

(١٣) «المقنع» (ص٧٧).

(١٤) آية رقم (١٠).

(١٥) اللفظة رسمت في جميع المصاحف بحذف ألف بعد اللام.

﴿أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [1]؛ مقطوعة[2].

﴿وأوصٰني بالصلاة﴾ [3]؛ بالياء.

ومن سورة طه

﴿وَأَنَا[4] اخْتَرْتُكَ﴾ [5]؛ بغير ألف[6].

﴿ومن ءَانَآءِى اليل﴾ [7]؛ بالياء[8].

﴿فاتبعون﴾ [9]، ﴿ألا[10] تتبعن﴾ [11]؛ بغير ياء[12].

ومن سورة الأنبياء

﴿وحـرٰم على قرية﴾ [13]؛ بغير ألف[14].

---

(١) آية رقم (٣١).

(٢) «المقنع» (ص٨٦).

(٣) آية رقم (٣١)، وفي «ش»: «بالصلات».

(٤) في «ش»: «وإن».

(٥) آية رقم (١٣).

(٦) بعد التاء، وهي قراءة الجميع؛ إلا حمزة، فقد قرأ: ﴿أنّا﴾؛ بفتح الهمزة وتشديد النـون و﴿اخترناك﴾؛ بنون مفتوحة، وبعدها ضمير المتكلم المعظم نفسه.

«الإتحاف» (ص٣٠٢-٣٠٣)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٤٤).

(٧) آية رقم (١٣٠).

(٨) «المقنع» (ص٤٧).

(٩) آية رقم (٩٠).

(١٠) في «ش»: «أن لا».

(١١) آية رقم (٩٣).

(١٢) «المقنع» (ص٣١).

(١٣) آية رقم (٩٥).

(١٤) «المقنع» (ص٨٧).

﴿وَضِيَاءً وَذِكْراً﴾ [١]؛ بالألف، ليس في القرآن غيره[٢].

﴿وكذلك نجي المؤمنـين[٣]﴾ [٤]؛ بنـون واحـدة، وكـان أبـو عبيـد يقـول: ﴿نُجِّ﴾ بغير[٥] ياء، على قراءة عاصم[٦].

﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ﴾ [٧]؛ يعني: مقطوعة[٨].

﴿ألا[٩] إله إلا أنت﴾ [١٠]؛ بغير نون[١١].

ومن سورة الحج

﴿أَن لاَّ تُشْرِكْ﴾ [١٢]؛ بالنون[١٣].

---

(١) آية رقم (٤٨).

(٢) قال الداني في «المقنع» (ص٨٧): «هكذا قال نصير، وهو وهم؛ وكـل ماكـان منونًـا؛ فهو مثل ذلك، نحو قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾، و﴿مِن لَدُنَّا ذِكْراً﴾، و﴿إليكم ذكرًا﴾، ورسـم جميعـه في كل المصاحف بالألف على نية الوقف، ولا يجوز غير ذلك، وإنما يرسم من ذلك بالياء ما كـان آخره ألف التأنيث، ولا سبيل للتنوين فيه، نحو قوله: ﴿وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، و﴿لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ وشبهه».

(٣) سقطت من «ش».

(٤) آية رقم (٨٨).

(٥) في «طبعة دار البشائر»: «يغير»- بتحتانيتين-!!

(٦) هذه رواية شعبة عن عاصم وحده، وقراءة ابن عامر. «السبعة» (ص٤٣٠).

(٧) آية رقم (١٠٢).

(٨) «المقنع» (ص ٧٢).

(٩) في «ش»: «أن لا».

(١٠) آية رقم (٨٧).

(١١) «المقنع» (ص ٦٨)، حيث ذكر (أن لا) بالنون في عشرة مواضع، مما يـدل علـى أنـه هنا بغير نون.

وذكر الدمياطي في «الإتحاف» (ص ٣١٣) أن في الآية خلافًا.

(١٢) آية رقم (٢٦).

(١٣) «المقنع» (ص٦٨).

﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[١]؛ بالسين.

[﴿أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾[٢].

﴿لِكَيْلَاَ يَعْلَمَ﴾[٣]؛ موصولة[٤].

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾[٥]؛ مقطوعة][٦].

ومن سورة المؤمنين

﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾[٧]؛ بغير واو[٨].

وفي الآية الثانية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾[٩]؛ بإثبات الواو[١٠].

وكتبوا في الآية الأولى: ﴿فقال[١١] الملؤا﴾[١٢]؛ بالواو والألف[١٣].

﴿الحمد لله الذي نـجٰنا﴾[١٤]؛ بالياء.

---

(١) آية رقم (٧٢).

(٢) آية رقم (٤).

(٣) آية رقم (٥).

(٤) «المقنع» (ص٨٧).

(٥) آية رقم (٦٢).

(٦) ما بين معقوفين سقط من «ش»، وانظر: «المقنع» (ص٨٧ و٨٩).

(٧) آية رقم (٢).

(٨) «المقنع» (ص ٨٧).

(٩) آية رقم (٩).

(١٠) «المقنع» (ص٨٧).

(١١) في «الأصول»: «قال».

(١٢) آية رقم (٢٤).

(١٣) «المقنع» (ص ٨٧).

(١٤) آية رقم (٢٨).

ومن سورة النور

﴿والخامسة أن لعنت الله﴾ [١]؛ بالتاء[٢].

﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاَتَهُ﴾ [٣]؛ بلا واو[٤].

ومن سورة الفرقان

﴿وعتو[٥] عتواً كبيراً﴾ [٦]؛ بغير ألف -يعني: في الأولى-[٧].

ومن سورة الشعراء

﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [٨]؛ مقطوعة[٩].

﴿أصحاب لئيكة﴾ [١٠]؛ بغير ألف[١١].

ومن سورة النمل

﴿قالت[١٢] يا أيها الملؤا[١٣]﴾؛ بالواو والألف.

---

(١) آية رقم (٧).

(٢) «المقنع» (ص ٨٠).

(٣) آية رقم (٤١).

(٤) «المقنع» (ص ٥٤)، وهذه من المواطن التي رسمت فيها ﴿الصلاة﴾ بدون واو.

(٥) في «ظ»: «عتوا» -بالألف-!

(٦) آية رقم (٢١).

(٧) «المقنع» (ص٨٧).

(٨) آية رقم (٩٢).

(٩) «المقنع» (ص٧٢)، وفيه خلاف.

(١٠) آية رقم (١٧٦).

(١١) «المقنع» (ص٢١).

(١٢) في «ظ»: «قل»، وفي «ش»: «قالت».

(١٣) آية رقم (٢٩ و٣٢).

﴿يا أيها الملؤا أيكم﴾[١]؛ مثله[٢].

﴿فما ءاتــٰـن الله﴾[٣]؛ بالياء[٤].

﴿أئنا لمخرجون﴾[٥]؛ بالياء[٦].

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾[٧]؛ بغير ياء، بنونين[٨].

ومن سورة القصص

﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي﴾ [٩]؛ بالتاء[١٠].

﴿أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [١١]؛ بإثبات الياء[١٢].

﴿يَأَيُّهَا الملأُ﴾ [١٣]؛ بغير واو[١٤].

---

(١) آية رقم (٣٨).

(٢) «المقنع» (ص٨٨).

(٣) آية رقم (٣٦).

(٤) «المقنع» (ص٨٨)، وفيه: «بالياء والنون»؛ أي: الياء التي بعد التاء. وفي (ص١٠٠) منه: أن التي بعد النون فأجمع النساخ على حذفها.

(٥) آية رقم (٦٧).

(٦) «المقنع» (ص٨٨).

(٧) آية رقم (٣٦).

(٨) «المقنع» (ص٣٢).

(٩) آية رقم (٩).

(١٠) «المقنع» (ص٧٨).

(١١) آية رقم (٢٢).

(١٢) «المقنع» (ص٤٦).

(١٣) آية رقم (٣٨).

(١٤) رسمت بغير واو، وأما في سورتي المؤمنون والنمل؛ فبالواو والألف. انظر: «المقنع» (ص٥٦).

ومن سورة العنكبوت

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الفَاحِشَةَ﴾ [١]؛ بغير ياء[٢].

﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [٣]؛ بإثبات الياء[٤].

ومن سورة الروم

﴿هَلْ لَّكُمْ مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [٥]؛ مقطوعة، بإثبات النون[٦].

﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٧]؛ بالتاء[٨].

﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ﴾ [٩]؛ بإثبات التاء[١٠].

﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [١١]؛ مقطوعة[١٢].

ومن سورة لقمان

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الفُلْكَ تَجْرِي فِي البَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾[١٣]؛ يعني: بالتاء[١٤].

---

(١) آية رقم (٢٨).

(٢) «المقنع» (ص٨٨).

(٣) آية رقم (٢٩).

(٤) «المقنع» (ص٥١).

(٥) آية رقم (٢٨).

(٦) «المقنع» (ص٨٨).
وذكر (ص ٦٨-٦٩) المواضع التي كتبت فيها (ما من) مقطوعة.

(٧) آية رقم (٥٠).

(٨) «المقنع» (ص٧٧).

(٩) آية رقم (٣٠).

(١٠) «المقنع» (ص٨٨).

(١١) آية رقم (٢٨).

(١٢) «المقنع» (ص٧٢).

(١٣) آية رقم (٣١).

(١٤) «المقنع» (ص٧٨).

ومن سورة الأحزاب

﴿زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لاَ[١] يَكُونَ﴾ [٢]؛ مقطوعة.

﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيلا﴾ [٣]؛ موصول[٤].

﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُواْ﴾ [٥]؛ مقطوع[٦].

﴿لآتوها[٧]﴾[٨]؛ بإثبات الألف[٩].

﴿الظُّنُونَاْ﴾ [١٠]؛ ﴿الرَّسُولاْ﴾ [١١]؛ ﴿السَّبِيلاْ﴾ [١٢].

وفي سبأ

﴿عٰلم الغَيْبِ﴾ [١٣]؛ بغير ألف[١٤].

---

(١) في «ش»: «لكيلا!»، وما بعده ينقضه.

(٢) آية رقم (٣٧).

(٣) آية رقم (٥٠).

(٤) في «ش»: «موصولة»، وانظر: «المقنع» (ص٨٩).

(٥) آية رقم (٦١).

(٦) في «ش»: «مقطوعة».

وذكر الداني في «المقنع» (ص٧٢-٧٣) بأنها موصولة على خلاف.

(٧) في «ش»: «لاتوها».

(٨) آية رقم (١٤).

(٩) إثبات الألف في هذا الموضع ينبغي أن يعزى لبعض مصاحف أهل العراق، وسائر الأمصار بدون الألف.

(١٠) آية رقم (١٠).

(١١) آية رقم (٦٦).

(١٢) آية رقم (٦٧).

قال الداني في «المقنع» (ص٣٩): «لم تختلف مصاحف أهل الأمصار في إثبات الألف -أي: في هذه الكلمات-، و﴿سلاسلا﴾ في سورة الإنسان».

(١٣) آية رقم (٣).

(١٤) «المقنع» (ص٨٩).

وفي[1] سورة الملائكة

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [2]؛ بالتاء[3].

﴿وَلُؤْلُؤ﴾ [4]؛ بغير ألف[5].

﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ سُنَّتَ الأَوَّلِينَ﴾ [6]؛ بالتاء.

﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ﴾ [7]؛ بالتاء[8].

ومن سورة يس

﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي﴾ [9].

﴿أَن لاَّ تَعْبُدُواْ الشَّيْطَانَ﴾ [10]؛ بإثبات النون[11].

ومن سورة الصافات

﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَا﴾ [12]؛ مقطوع[13].

---

(١) في «ش»: «ومن».

(٢) آية رقم (٣).

(٣) «المقنع» (ص٧٨).

(٤) آية رقم (٣٣).

(٥) ذكر الداني في «المقنع» (ص٤٠-٤١): بأن هذا على رأي نصير، ثم ذكر الخلاف في الإثبات وعدمه.

(٦) آية رقم (٤٣)، وقد كتبت الآية في «الأصول» خطأ، ففيها: «سنّت الله في الذين»، والصواب المثبت، وهو الموافق لما هو مكتوب في المصحف.

(٧) آية رقم (٤٣).

(٨) «المقنع» (ص٧٨).

(٩) آية رقم (٦١)، وانظر: «المقنع» (ص٤٦).

(١٠) آية رقم (٦٠).

(١١) «المقنع» (ص٦٨).

(١٢) آية رقم (١١).

(١٣) «المقنع» (ص٨٩).

﴿أئِنا لتاركوا آلهتنا﴾ [(١)]، بالياء والنون[(٢)].

﴿إِنَّ هَـذَا لَهُوَ البَلاَءُ المُبِينُ﴾ [(٣)].

﴿وَلَوْلاَ نِعْمَتُ رَبِّي﴾ [(٤)]؛ بالتاء[(٥)].

ومن سورة ص

﴿وَّلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [(٦)]؛ مقطوع[(٧)].

﴿لَئيْكَةِ﴾ [(٨)]؛ بغير ألف[(٩)].

﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [(١٠)]؛ بالياء.

﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [(١١)]، بالتاء[(١٢)].

﴿وَانطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ﴾ [(١٣)]؛ بغير واو، وبغير ألف[(١٤)].

---

(١) آية رقم (٣٦).

(٢) «المقنع» (ص٨٩).

(٣) آية رقم (١٠٦).

(٤) آية رقم (٥٧).

(٥) وفي المصحف بالتاء المربوطة، وهي غير السبعة التي رسمت بالتاء المفتوحة. «المقنع» (ص٧٧-٧٨).

(٦) آية رقم (٣).

(٧) «المقنع» (ص٧٦).

(٨) آية رقم (١٣).

(٩) «المقنع» (ص٢١)، ومثله في الشعراء.

(١٠) آية رقم (٤٦).

(١١) آية رقم (٩).

(١٢) رسمت في المصحف بالتاء المربوطة.

(١٣) آية رقم (٦).

(١٤) في «ش»: «يعني: بغير واو، وبسقط ما بعده»، وانظر: «المقنع» (ص ٥٦).

﴿هَذَا عَطَاؤُنَا﴾ [١]؛ بالواو[٢].

ومن سورة الزمر

﴿لاَ تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [٣]؛ يعني: بالهاء.

﴿لَوْ[٤] أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [٥]؛ بالياء[٦].

﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ[٧] الْعَذَابِ[٨]﴾[٩]؛ بالتاء.

ومن سورة المؤمن

﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [١٠]؛ مقطوع[١١].

﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ﴾ [١٢]؛ بالتاء[١٣].

﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [١٤]، بالتاء[١٥].

---

(١) آية رقم (٣٩).

(٢) ذكر الداني في «المقنع» (ص٦٠) بأن الهمزة التي تقع في وسط الكلمة وكانت متحركة بضم؛ رسمت واوًا.

(٣) آية رقم (٥٣).

(٤) في «الأصول»: «لولا»، والمثبت هو الصواب.

(٥) آية رقم (٥٧).

(٦) هكذا في المصحف، وانظر: «المقنع» (ص٧٢-٧٣).

(٧) في «ش»: «كلمات». وقد تحرفت في «طبعة دار البشائر» إلى: «كلمة» -بالهاء-!!

(٨) في «الأصول»: «ربك!»، والمثبت هو الصواب.

(٩) آية رقم (٧١).

(١٠) آية رقم (٧٣).

(١١) هكذا في المصحف، وانظر: «المقنع» (ص٧٢-٧٣).

(١٢) آية رقم (٨٥).

(١٣) «المقنع» (ص٧٨).

(١٤) آية رقم (٦).

(١٥) «المقنع» (ص٧٥).

﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[١]؛ مقطوع.

﴿وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾[٢]؛ بياء واحدة.

﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾[٣]؛ بالياء[٤].

﴿يقَوْمِ اتَّبِعُونِ﴾[٥]؛ يعني[٦]: بغير ياء[٧].

ومن سورة (حم) السجدة

﴿أَم مَّن يَأْتِي آمِناً﴾[٨]؛ مقطوعة[٩].

﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ﴾[١٠]؛ بتاء[١١].

ومن سورة عسق[١٢]

﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾[١٣]؛ يعني[١٤]: بغير واو.

---

(١) آية رقم (١٦).

(٢) آية رقم (٩).

(٣) آية رقم (١٨).

(٤) «المقنع» (ص٥٦).

(٥) آية رقم (٣٨).

(٦) سقطت من «ش».

(٧) «المقنع» (ص٧٢).

(٨) آية رقم (٤٠).

(٩) «المقنع» (ص٨٩).

(١٠) آية رقم (٤٧).

(١١) «المقنع» (ص٨١).

(١٢) سورة الشورى.

(١٣) آية رقم (٣٤).

(١٤) سقطت من «ش».

﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [(١)]؛ (يعني)[(٢)]: بغير واو[(٣)].

﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ[(٤)] عَن كَثِيرٍ﴾ [(٥)]، بالواو والألف.

﴿أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [(٦)]؛ بالياء، ليس في القرآن غيرها[(٧)].

ومن سورة الزخرف

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [(٨)]؛ بالتاء.

﴿وَرَحْمَتُ[(٩)] رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا﴾ [(١٠)]؛ بالتاء[(١١)].

﴿ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ﴾ [(١٢)]؛ بالهاء[(١٣)].

﴿(يا)[(١٤)] أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾ [(١٥)]؛ بغير ألف[(١٦)].

---

(١) آية رقم (٢٤).

(٢) زيادة من «ش».

(٣) «المقنع» (ص٣٥).

(٤) في «ش»: «يعفو» -بدون ألف-.

(٥) آية رقم (٣٠).

(٦) آية رقم (٥١).

(٧) «المقنع» (ص٤٧).

(٨) آية رقم (٣٢).

(٩) في «ظ»: «رحمت» -بحذف الواو-.

(١٠) آية رقم (٣٢).

(١١) «المقنع» (ص٧٧).

(١٢) آية رقم (١٣).

(١٣) انظر: «المقنع» (ص٧٧-٧٨).

(١٤) سقطت من «ظ».

(١٥) آية رقم (٤٩).

(١٦) قال الداني في «المقنع» (ص٢٠): «وكل شيء في القرآن من ذكر (أيها)؛ فهو بالألف؛ إلا ثلاثة مواضع، فإن الألف فيها محذوفة: أولها النور، والثانية هذه، والثالثة ستأتي في سورة الرحمن».

﴿وَجَعَلُواْ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ[1] الرَّحْمَـٰنِ﴾[2]؛ بغير ألف.

ومن سورة الدخان

﴿مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤُا﴾[3]؛ يعني: بواو وألف[4].

﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾[5]؛ بالتاء[6].

ومن سورة الجاثية

﴿كُلُّ أُمَّةٍ[7] تُدْعَى﴾[8]؛ بالياء[9].

ومن سورة الفتح

﴿سِيمَاهُمْ﴾[10]؛ بالألف[11].

---

(١) في «طبعتي المصاحف»: «عباد!»؛ وهو خطأ، ينقضه قوله: «بغير ألف».

هذا؛ وقد قرأ نافع، وأبو جعفر -المدنيان-، وابن كثير المكي، وابن عامر الدمشقي، ويعقوب البصري: ﴿عند﴾ بالنون الساكنة، وفتح الدال من غير ألف - على أنه ظرف-.

وقرأ الباقون بالباء وألف بعدها، ورفع الدال: ﴿عباد﴾ -جمع عبد-.

انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٨)، و«شرح طيبة النشر» (ص ٣٩١)، و«السبعة» (ص٥٨٥)، و«الإتحاف» (ص٣٨٥).

(٢) آية رقم (١٩).

(٣) آية رقم (٣٣).

(٤) سبق نظيرها في الصافات، موضعان ليس في القرآن غيرهما. «المقنع» (ص ٨٩).

(٥) آية رقم (٤٣).

(٦) «المقنع» (ص٨٠-٨١).

(٧) في «ش»: «أمت» -بالتاء المفتوحة-!

(٨) آية رقم (٢٨).

(٩) كل ما كان ذوات الواو، ودخل عليها أحد الزوائد الأربعة -الهمزة، والتاء، والباء، والنون-؛ فإنها تصرف إلى ذوات الياء.

(١٠) آية رقم (٢٩).

(١١) «المقنع» (ص٨٩).

ومن سورة ق

﴿الأَيْكَةِ﴾ [١]؛ بالألف[٢].

﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ[٣] المَوْتِ﴾ [٤]؛ يعني: بهاء.

ومن سورة الذاريات

﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾ [٥]؛ بياءين[٦].

ومن سورة الطور

﴿فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [٧]؛ بالتاء[٨].

ومن سورة النجم

﴿وَثَمُودَا فَمَا أَبْقَى﴾ [٩]؛ بالألف.

﴿مَا كَذَبَ الفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [١٠]، بالياء والألف.

﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الكُبْرَى﴾ [١١]؛ يعني: بالياء، ليس في القرآن غيره إلا هذين الحرفين[١٢].

---

(١) آية رقم (١٤).

(٢) «المقنع» (ص٢١).

(٣) في «ش»: «سكرت».

(٤) آية رقم (١٩).

(٥) آية رقم (٤٧).

(٦) «المقنع» (ص٨٩).

(٧) آية رقم (٢٩)، وكررت لفظة (ربك) في «ش».

(٨) «المقنع» (ص ٧٧-٧٨).

(٩) آية رقم (٥١).

(١٠) آية رقم (١١).

(١١) آية رقم (١٨).

(١٢) «المقنع» (ص٨٩)، وذكر أنه ليس في القرآن (رأى) بياء إلا هذين الحرفين.

﴿فَأَعْرِضْ عَمَّن﴾ [١]؛ موصول[٢].

﴿وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾ [٣]؛ بالواو[٤].

﴿أَزِفَتِ الآزِفَةُ﴾ [٥]؛ بالتاء.

ومن سورة القمر

﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ [٦]؛ بغير ياء.

﴿يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ﴾ [٧]، بغير ياء.

﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨]؛ بغير ياء[٩].

ومن سورة الرحمن -تعالى-

﴿أَيُّه الثَّقَلاَنِ﴾ [١٠]؛ بغير ألف[١١].

---

(١) آية رقم (٢٩).

(٢) في «ش»: «موصولة»، قال الداني في «المقنع» (ص٧١): «وكتبوا في كل المصاحف في النور ﴿وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ﴾ وفي النجم: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى﴾، وليس في القرآن غيرهما».

قلت: وما ذكره المصنف عن نصير يخالف ما ذكره الداني.

(٣) آية رقم (٢٠).

(٤) «المقنع» (ص٨٩)، وفيه: «بالهاء والواو».

(٥) آية رقم (٥٧).

(٦) آية رقم (٥).

(٧) آية رقم (٦).

(٨) آية رقم (٨).

(٩) «المقنع» (ص ٣٣).

(١٠) آية رقم (٣١).

(١١) «المقنع» (ص٢٠).

ومن سورة الواقعة

﴿فِي مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [(١)]؛ مقطوع[(٢)].

﴿وَجَنَّـٰتُ نَعِيمٍ﴾ [(٣)]؛ بالتاء[(٤)].

ومن سورة الحديد

﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [(٥)]، مقطوع[(٦)].

المجادلة

﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [(٧)]، بالتاء[(٨)].

ومن سورة الحشر

﴿لِكَيْ لاَ﴾ [(٩)]؛ مقطوع[(١٠)].

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو﴾ [(١١)]؛ بواوين، بغير ألف[(١٢)].

---

(١) آية رقم (٦١).

(٢) «المقنع» (ص٧٢).

(٣) آية رقم (٨٩).

(٤) «المقنع» (ص٨٩).

(٥) آية رقم (٤).

(٦) في «ش»: «مقطوعة»، وهي موافقة لما في «المقنع» (ص٩٠).

(٧) آية رقم (٨و٩).

(٨) «المقنع» (ص٨٠).

(٩) كذا في «الأصول»! وهو خطأ من الناسخ؛ فإنه لا توجد آية بهذا اللفظ في سورة الحشر.

(١٠) «المقنع» (ص٩٠).

(١١) آية رقم (٩).

(١٢) «المقنع» (ص٢٧ و٩٠).

﴿كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً﴾ [١]؛ مقطوع[٢].

ومن سورة الممتحنة

﴿إِنَّا بُرَءَآؤُا مِنْكُمْ﴾ [٣]؛ بواو[٤].

﴿عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ﴾ [٥]؛ بإثبات النون -يعني: في «أن»[٦]-.

ومن سورة الصف

﴿وَهُوَ يُدْعَى﴾ [٧]، بالياء.

ومن سورة المنافقين

﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [٨]؛ مقطوع[٩].

ومن سورة التحريم[١٠]

﴿امرأت نوح﴾ [١١]، بالتاء[١٢]؛ ﴿وامرأت لوط﴾[١٣]؛ بالتاء[١٤]، ﴿امرأت

---

(١) آية رقم (٧).

(٢) «المقنع» (ص٩٠).

(٣) آية رقم (٤).

(٤) «المقنع» (ص٩٠)، وفيه: «ليس بين الراء والواو ألف».

(٥) آية رقم (١٢).

(٦) «المقنع» (ص٦٨).

(٧) آية رقم (٧).

(٨) آية رقم (١٠).

(٩) قال الداني في «المقنع» (ص٩٨): «وفي بعض المصاحف: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ مقطوع، وفي بعضها (مما) موصول».

(١٠) في «الأصول»: «المتحرم».

(١١) آية رقم (١٠).

(١٢) ليست في «ش».

(١٣) آية رقم (١٠).

(١٤) ليست في «ش».

فرعون﴾[١]؛ بالتاء[٢].

ومن سورة نون

﴿بِأَيِيكُمُ[٣] المَفْتُونُ﴾[٤]؛ بياءين[٥].

﴿أَن لَّأ يَدْخُلَنَّهَا﴾[٦]؛ بإثبات النون[٧].

ومن سورة الحاقة

﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾[٨]؛ بالألف[٩].

ومن سورة سأل سائل

﴿عَلَى صَلاتِهِمْ﴾[١٠]؛ بالألف[١١].

ومن سورة الجن

﴿ظَنَنَّا﴾[١٢]؛ بنونين.

---

(١) آية رقم (١١).

(٢) «المقنع» (ص٧٨).

(٣) في «ش»: «بأيكم».

(٤) آية رقم (٦).

(٥) «المقنع» (ص٩٠).

(٦) آية رقم (٢٤).

(٧) «المقنع» (ص٦٨).

(٨) آية رقم (١١).

(٩) «المقنع» (ص٦٤).

(١٠) آية رقم (٢٣ و٣٤).

(١١) «المقنع» (ص٥٤).

(١٢) آية رقم (٥و١٢).

ومن سورة القيامة

﴿أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [١]؛ مقطوع[٢].

ومن سورة ﴿هل أتى﴾

﴿قَوَارِيرَاْ[٣] * قَوَارِيرَاْ﴾ [٤]؛ بألفين[٥].

﴿سلاسلا﴾ [٦]؛ بالألف[٧].

ومن سورة النازعات

﴿فَأَرَىٰهُ[٨] الآيَةَ الكُبْرَى﴾ [٩]؛ بالياء.

ومن سورة المطففين

﴿لَفِي عِلِّيِّينَ[١٠] * وَمَا أَدْرَيكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [١١]؛ بياء واحدة[١٢].

---

(١) آية رقم (٣).

(٢) قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص٧٠) عن ابن الأنباري: «وكتب (أن لـن) بغير نون في موضعين في الكهف: ﴿ألن نجعل لكم موعدًا﴾، وفي القيامة: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾، وما سوى ذلك هو (أن لن) بالنون، وقاله حمزة وأبو حفص الخراز».

قلت: وما ذكره المصنف عكس هذا (!)

(٣) سقطت من «ظ».

(٤) آية رقم (١٥-١٦).

(٥) «المقنع» (ص٣٨-٣٩).

(٦) آية رقم (٤).

(٧) في «ش» بألف.

(٨) في «ظ»: «فأراه».

(٩) آية رقم (٢٠).

(١٠) في «ظ»: «علين» -بياء واحدة-!

(١١) آية رقم (١٨-١٩).

(١٢) يقصد الكلمة الثانية (عليون)؛ لأن الأولى بياءين باتفاق.

انظر: «المقنع» (ص٩٠).

ومن ﴿إذا السماء انشقت﴾

﴿**الن**[١] **يحور**﴾[٢]؛ بغير نون[٣].

﴿والشمس وضحاها﴾

﴿**نَاقَةَ اللَّهِ**﴾[٤]؛ بالهاء[٥].

لإيلاف

﴿**إِلَفِهِمْ**﴾[٦]؛ بغير ياء وألف[٧].

سورة ﴿أرأيت﴾

﴿**عَن صَلاَتِهِمْ**﴾[٨]؛ بغير الواو[٩].

عشرة مواضع في القرآن بالنون

في الأعراف: ﴿**حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَّ أَقُولَ**﴾[١٠].

و ﴿**أَن لاَّ يِقُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الحَقَّ**﴾[١١].

وفي التوبة: ﴿**أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ**﴾[١٢].

---

(١) في «ش»: «أل».

(٢) آية رقم (١٤).

(٣) رسمت في المصحف بالنون، وانظر: «المقنع» (ص٧٠).

(٤) آية رقم (١٣).

(٥) «المقنع» (ص٩٠).

(٦) آية رقم (٢).

(٧) «المقنع» (ص٩٠)، وفيه: «بغير ياء».

(٨) آية رقم (٥).

(٩) في «ش»: «واو».

(١٠) آية رقم (١٠٥).

(١١) آية رقم (١٦٩).

(١٢) آية رقم (١١٨).

وفي هود: ﴿أَن لاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [(١)].

﴿وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [(٢)].

وفي الحج: ﴿أَن لاَّ تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾ [(٣)].

وفي الدخان: ﴿وَأَن[(٤)] لاَّ تَعْلُواْ عَلَى اللَّهِ﴾ [(٥)].

وفي يس: ﴿أَن لاَّ تَعْبُدُواْ الشَّيطَانَ﴾ [(٦)].

وفي الممتحنة: ﴿عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ﴾ [(٧)].

وفي سورة نون: ﴿أَن لاَّ يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ (عَلَيْكُمْ)[(٨)]﴾[(٩)].

(ما كتب في المصاحف على غير الخط)[(١٠)]

قال ابن أبي داود: ولم يذكر محمد بن عيسى حروفاً من خطوط المصاحف كتبت على غير الخط:

منها ﴿إبراهيم﴾؛ كتبوه في القرآن كله: (هـ ي ميم)[(١١)]، وكتبوه في سورة البقرة: ﴿إبراهم﴾؛ ليس فيها ياء[(١٢)].

---

(١) آية رقم (٢٦).

(٢) آية رقم (١٤).

(٣) آية رقم (٢٦).

(٤) في «ش»: «أن» -بحذف الواو-.

(٥) آية رقم (١٩).

(٦) آية رقم (٦٠).

(٧) آية رقم (١٢).

(٨) زيادة من «ش».

(٩) آية رقم (٢٤).

(١٠) زيادة من «ع».

(١١) في «ش»: «هيم».

(١٢) «المقنع» (ص٩٢).

وكتبوا: ﴿لئن انجيتنا﴾[(١)] [يونس: ٢٢]؛ موصولة بغير ألف[(٢)].

وكتبوا في المؤمن: ﴿من واقي﴾[(٣)]؛ بالياء[(٤)].

وكتبوا في المصاحف: (نشـٰـؤا)[(٥)] مكان: (نشاء)[(٦)]، وقد كتبوها -(أيضاً)-[(٧)] في بعض السور بالألف[(٨)].

وكتبوا: ﴿ليسؤا﴾[(٩)][الإسراء: ٧]؛ بواو واحدة[(١٠)].

وكتبوا: ﴿برءٰؤا منكم﴾ [الممتحنة: ٤]؛بواو واحدة، وبألف واحدة[(١١)].

وكتبوا: ﴿باءو﴾ [البقرة: ٦١ و٩٠، وآل عمران: ١١٢]؛ بواو واحدة.

وكتبوا: ﴿جاءو﴾؛ بواو واحدة[(١٢)].

---

(١) في «الأصول»: «نجيتنا»!

(٢) قال الداني في «المقنع» (ص٥٣): «رسمت كذلك حيث وقعت بإجماع».

(٣) آية رقم (٣٤).

(٤) قلت: الصواب أنها ﴿واق﴾ -بدون ياء-؛ قال أبو عمرو الداني في «المقنع» (ص٣٤): «وكذلك وجدنا ذلك في كل المصاحف» -يعني: بدون ياء-.

(٥) في «ش»: «يشوا».

(٦) في «ش»: «يشا».

(٧) ليست في «ش».

(٨) ذكر الداني في «المقنع» (ص ٥٨) عن محمد بن عيسى الأصبهاني قوله: «وليس في القرآن ﴿نشؤا﴾ بالواو والألف إلا الذي في هود ﴿أو أن نفعل في أموالنا ما نشؤا﴾ [آية: ٨٧]».

(٩) في «ش»: «ليسؤ» بحذف الألف.

(١٠) «المقنع» (ص ٣٦).

(١١) في «ش»: «واحد»، وانظر: «المقنع» (ص٥٩)، و«الإتحاف» (ص٤١٥).

(١٢) «المقنع» (ص٣٦).

ورسمت ﴿جاؤا﴾ و﴿باؤا﴾ بالألف بعد الواو في «ش» و«ظ»، والصواب ما ورد في «ع».

قال الداني في «المقنع» (ص ٢٦ -٢٧): «واتفقت المصاحف على حذف الألف بعد واو الجمع في أصلين مطردين، وأربعة أحرف، فأما الأصلان؛ فهما: ﴿جاؤ﴾ و﴿باؤ﴾ حيث وقعا».

وكتبوا: ﴿**الموءدة**﴾ [التكوير: ٨]؛ بواو واحدة[١].

وكتبوا: ﴿**ورأو**﴾ بغير ألف في آخرها[٢].

وكتبوا: ﴿**العلمـٰـؤا**﴾ [فاطر: ٢٨]؛ بعد الألف واو[٣].

وكتبوا: ﴿**وإذا الرسل أقتت**﴾ [المرسلات: ١١]؛ بألف، بغير[٤] واو.

قال أبو حاتم السجستاني: قد كتب في القرآن حروف على غير الهجـاء[٥]؛ مثل: (العلماء)، ومثل: (برءٰؤا)؛ لأن نظير العلمـاء: العلمـاع، ونظـير الـبرءاؤا: البرءاع.

قال أبو حاتم: ومما يكتـب[٦] في المصحـف علـى غـير القيـاس في الهجـاء: (نشآء)؛ كتب بعضها (بالألف، وبعضها)[٧] بالواو، وفي هود: (نشـٰـؤا)[٨].

قال أبو بكر: الهجاه في الخط: هـو الهجـاه -بالهـاء-، (والهجـا)[٩]: مـن أن يهجأ الرجل في الشعر، فهو بلا هاء.

٣٣٩- وقال يحيى بن حكيم: حدثنا يحيى بن حماد؛ قال: حدثنا عبد العزيز

---

(١) «المقنع» (ص٣٦).

(٢) لكن اللفظة رسمت بألف في آخرها.

(٣) «المقنع» (ص٥٧)، وفيه: بالواو بعد الألف: ﴿**العلمؤا**﴾.

(٤) في «ش»: «بعد».

(٥) في (ط دار الفاروق): «هجاء» -بدون أل التعريف-(!).

(٦) في «ش»: «كتب».

(٧) زيادة من «ش».

(٨) «المقنع» (ص٥٨).

(٩) سقطت من (ط دار الفاروق) (!).

٣٣٩- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة يزيد الفارسي -كما تقدم بيانه عند رقم (٩٧)-.

أما المعلقان على «المصاحف» بطبعتيه؛ فقد أعلاه بمـا يبـين عـن حداثتهما بهـذا العلـم=

(ابن)[١] المختار، عن عبد الله بن فيروز؛ قال: حدثني يزيد الفارسي؛ قال: زاد عبيد الله بن زياد في المصحف ألفي حرف، فلما قدم الحجاج بن يوسف بلغه ذلك، فقال: من ولي ذلك لعبيد الله؟ قالوا: ولي له ذلك[٢] يزيد الفارسي، فأرسل إليَّ، فانطلقت إليه وأنا لا أشك أنه[٣] سيقتلني، فلما دخلت عليه؛ قال: ما بال ابن زياد زاد في المصحف ألفي حرف؟ قال: قلت: أصلح الله الأمير! إنه ولد[٤] بكلا البصرة[٥]؛ فتوالت تلك عني، قال: صدقت، فخلى عنه، وكان الذي

=الشريف، وأنهما ليسا من أهله.

فقد قال الدكتور المعلق على (ط دار البشائر!): «فيه عبيد الله بن زياد، ولم أقف له على ترجمة»!

وقال المعلق على (ط دار الفاروق!!): «أما عبيد الله بن زياد؛ لم أعرفه».

كذا قالا! وهذا الكلام و حده كاف لبيان منزلتهما من التحقيق والتخريج ودراسة الأسانيد؛ وذلك من وجوه:

الأول: أن الحكم على الأثر غير متوقف على معرفة حال عبيد الله هذا؛ فإن القصة وقعت له، لكن صحة هذا الأثر وعدمها متوقفة على نقل هذه القصة عنه.

الثاني: أن عبيد الله -هذا- معروف مشهور جداً، فهو المعروف بعبيد الله بن زياد ابن أبيه، الأمير الظلوم الغشوم، كان والياً على العراق، وهو الذي قال له عائذ بن عمرو -رضي الله عنه-: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن شر الرعاء الحطمة**»؛ فإياك أن تكون منهم، في قصة مشهورة أخرجها مسلم في «صحيحه» (١٨٣٠).

ولعبيد الله -هذا- ترجمة وافرة في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٣٢١-٣٤٢)، و«السير» (٣/ ٥٤٥-٥٤٩) وغيرها كثير، وكان سيئ السريرة.

الثالث: أنه فاتهما إعلاله بعلته الحقيقية؛ وهي جهالة يزيد الفارسي المذكور.

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «ذاك له».

(٣) في «ظ»، و«ع»: «أن».

(٤) في «ش»: «ولي».

(٥) اسم سوق البصرة، والكَلَّاء في الأصل: مكان ترفأ فيه السفن، وهو ساحل كل نهر.

زاد عبيد الله في المصحف: كان مكانه في المصحف (قالوا) قاف لام، ﴿وَكَانُواْ﴾ كاف ن واو[١]، فجعلها عبيد الله: (قالوا)؛ قاف ألف لام واو ألف، وجعل (كانوا): كاف[٢] ألف نون واو ألف.

(ما غَيَّر الحجاج في مصحف عثمان)[٣]

٣٤٠- قال أبو بكر: كان في كتاب أبي حاتم: حدثنا رجل، فسأله[٤] أبي: من هو؟ فقال[٥]: حدثنا عباد بن صهيب، عن عوف بن أبي جميلة: أن الحجاج ابن يوسف غَيَّرَ في مصحف عثمان أحد[٦] عشر حرفاً؛ قال:

كانت في البقرة: (لم يتسن وانظر)، فغيّرها: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾؛ بالهاء.

وكانت في المائدة (شريعة ومنهاجاً)، فغيّرها[٧]: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾.

وكانت في يونس: ﴿هو الذي ينشركم﴾، فغيّره: ﴿يسيركم﴾.

وكانت في يوسف: (أنا آتيكم بتأويله)، فغيّرها: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾.

وكانت في المؤمنين: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ لِلَّهِ (لِلَّهِ)[٨]﴾ ثلاثتهن، فجعل الأخريين: (الله الله).

وكانت في الشعراء في قصة نوح: ﴿مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾، وفي قصة لوط: ﴿مِنَ

---

(١) في «ش»: «نون» فقط.

(٢) في «ش»: «كالف».

(٣) زيادة من «ع».

٣٤٠- مقطوع ضعيف جداً - تقدم تخريجه رقم (١٣٩).

(٤) في «ظ»، و«ع»: «كان في كتاب أبي: حدثنا رجل، فسألت»!
وهو خطأ ظاهر؛ فإن أبا داود السجستاني لم يدرك عباد بن صهيب.

(٥) في «ش»: «قال».

(٦) في «ش»: «اثنا»؛ وهو خطأ.

(٧) في «ظ»، «ع»: «فغيره».

(٨) ليست في «ظ»، «ع».

المَرْجُومِينَ﴾، فغيّر قصة نوح: ﴿**مِنَ المَرْجُومِينَ**﴾، وقصة لوط: ﴿**مِنَ المُخْرَجِينَ**﴾ .

وكانت في الزخرف: (نحن قسمنا بينهم معايشهم)، فغيّرها: ﴿**مَّعِيشَتَهُمْ**﴾ .

وكانت في الذين كفروا: (من ماء غير ياسن)، فغيّرها: ﴿**مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ**﴾.

وكانت في الحديد: (فالذين[1] آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير) فغيّرها: ﴿**مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ**﴾ .

وكانت في ﴿إذا الشمس كورت﴾: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾، فغيّرها: ﴿**بِضَنِينٍ**﴾[2].

---

(١) في «ش»: «والذين».

(٢) وانظر -لزاماً- (ص ٢٨٦ - ٢٨٧)، ففيه بيان شاف وتوضيح كاف لما روي عن الحجاج بن يوسف في شأن القرآن.

باب
تجزئة المصاحف(١)

(١) المراد بتجزئة المصاحف هنا: ما جرت عليه عادة كثير من نساخ المصحف من وضع رموز خاصة في حاشية المصحف، تشير إلى أجزاء المصحف الثلاثين التي اشتهرت قسمة الكتاب المجيد إليها؛ غير أنهم يكتبون ذلك بخط مخالف لخطه.

ونتج عن هذه التجزئة الثلاثينية تجزئات أخرى:

١- جزَّءوا كل جزء إلى جزئين، وسموه حزبًا؛ فصار ستين حزبًا.

٢- جزَّءوا كل حزب إلى ثمانية أجزاء، فصارت بذلك أربع مئة وثمانين جزءًا.

وقد سبقت هذه القسمة قسمة ثنائية، وأخرى ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسداسية، وثمانية، وتساعية، وعشارية.

واشتدت عناية القراء في إحصاء ذلك.

ولاشك أن الترتيب الذي كان عليه الصحابة أحسن؛ لوجوه ذكرها شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٤١٠-٤١٦).

فقال -رحمه الله-: «وهذا الذي كان عليه الصحابة هو الأحسن؛ لوجوه:

أحدها: أن هذه التحزيبات المحدثة تتضمن دائمًا الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده، حتى يتضمن الوقوف على المعطوف دون المعطوف عليه، فيحصل القارئ في اليوم الثاني مبتدئًا بمعطوف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وأمثال ذلك.

ويتضمن الوقف على بعض القصة دون بعض -حتى كلام المتخاطبين-؛ حتى يحصل الابتداء في اليوم الثاني بكلام المجيب؛ كقوله -تعالى-: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً﴾.

ومثل هذه الوقوف لا يسوغ فى المجلس الواحد إذا طال الفصل بينهما بأجنبي؛ ولهذا لو ألحق بالكلام عطف، أو استثناء، أو شرط، ونحو ذلك بعد طول الفصل بأجنبي؛ لم يسغ باتفاق العلماء، ولو تأخر القبول عن الإيجاب بمثل ذلك بين المتخاطبين؛ لم يسغ ذلك بلا نزاع، ومن حكى عن أحمد خلاف ذلك؛ فقد أخطأ، كما أخطأ من نقل عن ابن عباس في الأول خلاف ذلك.

وذلك: أن المنقول عن أحمد أنه فيما إذا كان المتعاقدان غائبين، أو أحدهما غائبًا والآخر حاضرًا، فينقل الإيجاب أحدهما إلى الآخر، فيقبل في مجلس البلاغ وهذا جائز، بخلاف ما إذا كانا حاضرين.

والذي في القرآن نقل كلام حاضرين متجاورين، فكيف يسوغ أن يفرق هذا التفريق=

=لغير حاجة؟ بخلاف ما إذا فرق في التلقين؛ لعدم حفظ المتلقن ونحو ذلك.

الثاني: أن النبي ﷺ كانت عادته الغالبة وعادة أصحابه أن يقرأ في الصلاة بسورة: (ق)، ونحوها، وكما كان عمر -رضي الله عنه- يقرأ: (بيونس) و(يوسف) و(النحل)، ولما قرأ بسورة (المؤمنين) في الفجر؛ أدركته سعلة فركع أثنائها، وقال: «**إني لأدخل في الصلاة، وأنا أريد أن أطيلها، فأسمع بكاء الصبي؛ فأخفف؛ لما أعلم من وجد أمه به**».

وأما القراءة بأواخر السور وأوساطها؛ فلم يكن غالبًا عليهم، ولهذا يتورع في كراهة ذلك.

وفيه النزاع المشهور في مذهب أحمد وغيره، ومن أعدل الأقوال: قول من قال: يكره اعتياد ذلك دون فعله أحيانًا؛ لئلا يخرج عما مضت به السنة وعادة السلف من الصحابة والتابعين.

وإذا كان كذلك؛ فمعلوم أن هذا التحزيب والتجزئة فيه مخالفة السنة أعظم مما في قراءة آخر السورة ووسطها في الصلاة، وبكل حال؛ فلا ريب أن التجزئة والتحزيب الموافق لما كان هو الغالب على تلاوتهم أحسن.

والمقصود: أن التحزيب بالسورة التامة أولى من التحزيب بالتجزئة.

الثالث: أن التجزئة المحدثة لا سبيل فيها إلى التسوية بين حروف الأجزاء؛ وذلك لأن الحروف في النطق تخالف الحروف في الخط في الزيادة والنقصان، يزيد كل منهما على الآخر من وجه دون وجه، وتختلف الحروف من وجه.

وبيان ذلك بأمور:

أحدها: أن ألفات الوصل ثابتة في الخط، وهي في اللفظ تثبت في القطع، وتحذف في الوصل، فالعاد إن حسبها انتقض عليه حال القارئ إذا وصل وهو الغالب فيها، وإن أسقطها انتقض عليه بحال القارئ القاطع وبالخط.

الثاني: أن الحرف المشدد حرفان في اللفظ:

أولهما: ساكن، وهذا معروف بالحس، واتفاق الناس؛ وهما متماثلان في اللفظ.

وأما في الخط؛ فقد يكونان حرفًا واحدًا، مثل: إياك وإيّاك.

وقد يكونان حرفين مختلفين، مثل: ﴿**الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ**﴾، و﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾، و﴿**حينئذ**﴾، و﴿**قد سمع**﴾، فالعاد إن حسب اللفظ؛ فالإدغام إنما يكون في حال الوصل دون حال القطع، ويلزمه أن يجعل الأول من جنس الثاني، وهذا مخالف لهذا الحرف المعاد بها، وإن حسب الخط كان الأمر أعظم اضطرابًا؛ فإنه يلزمه أن يجعل ذلك تارة حرفًا وتارةً حرفين مختلفين، وهذا وإن كان هو الذي يتهجى؛ فالنطق بخلافه.

الثالث: أن تقطيع حروف النطق من جنس تقطيع العروضيين، وأما حروف الخط؛ فيخالف هذا من وجوه كثيرة، والناس في العادة إنما يتهجون الحروف مكتوبة لا منطوقة،=

=وبينهما فرق عظيم.

الرابع: أن النطق بالحروف ينقسم إلى ترتيل وغير ترتيل، ومقادير المدات والأصوات من القراء غير منضبطة، وقد يكون في أحد الحزبين من حروف المد أكثر مما في الآخر؛ فلا يمكن مراعاة التسوية في النطق، ومراعاة مجرد الخط لا فائدة فيه؛ فإن ذلك لا يوجب تسوية زمان القراءة، وإذا كان تحزيبه بالحروف إنما هو تقريب لا تحديد؛ كان ذلك من جنس تجزئته بالسور هو أيضًا تقريب؛ فإن بعض الأسباع قد يكون أكثر من بعض في الحروف، وفي ذلك من المصلحة العظيمة بقراءة الكلام المتصل بعضه ببعض، والافتتاح بما فتح الله به السورة والاختتام بما ختم به، وتكميل المقصود من كل سورة، ما ليس في ذلك التحزيب.

وفيه -أيضًا- من زوال المفاسد الذي في ذلك التحزيب ما تقدم التنبيه على بعضها؛ فصار راجحًا بهذا الاعتبار.

ومن المعلوم: أن طول العبادة وقصرها يتنوع بتنوع المصالح؛ فتستحب إطالة القيام تارة، وتخفيفه أخرى في الفرض والنفل؛ بحسب الوجوه الشرعية، من غير أن يكون المشروع هو التسوية بين مقادير ذلك في جميع الأيام؛ فعلم أن التسوية في مقادير العبادات البدنية في الظاهر لا اعتبار به إذا قارنه مصلحة معتبرة، ولا يلزم من التساوي في القدر التساوي في الفضل؛ بل قد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي ﷺ:

أن ﴿**قل هو الله أحد**﴾: تعدل ثلث القرآن.

وثبت في «الصحيح»: أن فاتحة الكتاب لم ينزل في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن مثلها.

وثبت في «الصحيح»: أن آية الكرسي أعظم آية في القرآن؛ وأمثال ذلك.

فإذا قرأ القارىء في اليوم الأول البقرة، وآل عمران، والنساء، بكمالها.

وفي اليوم الثاني إلى آخر براءة.

وفي اليوم الثالث إلى آخر النمل؛ كان ذلك أفضل من أن يقرأ في اليوم الأول إلى قوله: ﴿**بليغًا**﴾، وفي اليوم الثاني: إلى قوله: ﴿**إنا لا نضيع أجر المصلحين**﴾؛ فعلى هذا: إذا قرأه كل شهر كما أمر به النبي ﷺ عبدالله بن عمرو أولاً، عملاً على قياس تحزيب الصحابة؛ فالسورة التي تكون نحو جزء -أو أكثر بنحو نصف، أو أقل بيسير- يجعلها حزبًا؛ كـ (آل عمران)، و(النساء)، و(المائدة)، و(الأنعام)، و(الأعراف).

وأما البقرة؛ فقد يقال: يجعلها حزبًا، وإن كانت بقدر حزبين وثلث؛ لكن الأشبه أنه يقسمها حزبين للحاجة؛ لأن التحزيب لابد أن يكون متقاربًا بحيث يكون الحزب مثل الأجزاء، ومثله مرة ودون النصف. =

٣٤١- حدثنا محمود بن آدم المروزي: حدثنا بشر..........

= وأما إذا كان مرتين وشيئًا؛ فهذا تضعيف وزيادة.

وعلى هذا، فإلى الأعراف سبعة أجزاء، و(الأنفال) جزء، و(براءة) جزء؛ فإن هذا أولى من جعلها جزءًا؛ لأن ذلك يفضي إلى أن يكون نحو الثلث في ثمانية، والذي رجحناه يقتضي أن يكون نحو الثلث في تسعة، وهذا أقرب إلى العدل، وتحزيب الصحابة أوجب أن يكون الحزب الأول أكثر، ويكون إلى آخر (العنكبوت) العشر الثاني سورتين سورتين.

وأما (يونس) و(هود)؛ فجزءان -أيضًا-، أو جزء واحد؛ لأنهما أول ذوات «الر»، ويكون على هذا الثلث الأول: سورة سورة، والثاني: سورتين سورتين؛ لكن الأول أقرب إلى أن يكون قريب الثلث الأول في العشر الأول؛ فإن الزيادة على الثلث بسورة أقرب من الزيادة بسورتين.

وأيضًا فيكون عشرة أحزاب: سورة سورة، وهذا أشبه بفعل الصحابة، و(يوسف) و(الرعد) جزء، وكذلك (إبراهيم) و(الحجر)، وكذلك (النحل) و(سبحان)، وكذلك (الكهف) و(مريم)، وكذلك (طه) و(الأنبياء)، وكذلك (الحج) و(المؤمنون)، وكذلك (النور) و(الفرقان)، وكذلك (ذات طس): (الشعراء) و(النمل) و(القصص)، و(ذات ألم): (العنكبوت) و(الروم) و(لقمان) و(السجدة) جزء، و(الأحزاب) و(سبأ)، و(فاطر) جزء، و (يس) و(الصافات) و(ص) جزء، و(الزمر) و(غافر) و (حم السجدة) جزء، والخمس البواقي من (آل حم) جزء.

والثلث الأول أشبه بتشابه أوائل السور، والثاني أشبه بمقدار جزء من تجزئة الحروف، وهو المرجح، ثم (القتال) و(الفتح) و(الحجرات) و(ق) و(الذاريات) جزء، ثم الأربعة الأجزاء المعروفة، وهذا تحزيب مناسب مشابه لتحزيب الصحابة -رضي الله عنهم-، وهو مقارب لتحزيب الحروف، وإحدى عشرة سورة: حزب حزب، إذ البقرة كسورتين؛ فيكون إحدى عشرة سورة، وهي نصيب إحدى عشرة ليلة، والله أعلم».

٣٤١- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن عثمان- هذا- مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه، وقد اختلف عليه فيه:

فتارة يرويه عنه إبراهيم بن ميسرة-وهو ثقة ثبت- هكذا.

وخالفه عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى الطائفي-وهو ضعيف-؛ فرواه عن عثمان بن عبدالله بن أوس، عن جده أوس بن حذيفة الثقفي به ضمن حديث طويل، فجعله من مسند أوس.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٤٣٢-٤٣٣/ ١٢٠٤) -ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٧٥-٧٦/ ٥٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة»=

=(١/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٩٨٥)- وعنه الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٢٨-٣٢٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ١٦٨)-: ثنا عبد الله به.

وتابع الطيالسي عليه:

١- قُرّان بن تمام: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود(٢/ ٥٥-٥٦/ ١٣٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٢٠-٢٢١/ ٥٩٩)- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤١١-٤١٢)-، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٣٠-٣١)-.

٢- عبدالرحمن بن مهدي: أخرجه أحمد (٤/ ٩و٣٤)- ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٠٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤١١- ٤١٢)-.

٣- وكيع بن الجراح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٠١-٥٠٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٤٠٠/ ١٣٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير»(١/ ٢٢٠-٢٢١/ ٥٩٩)- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤١١-٤١٢)-.

٤ و٥- أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وأبو أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير الزبيري: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٥١٠-٥١١).

٦- مروان بن معاوية الفزاري: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٥٥-٣٥٦/ ٢٨٦).

٧- سليمان بن حيان -أبو خالد الأحمر-: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٢/ ٢٩-٣٠/ ٥٣٩)- وعنه ابن ماجه(١/ ٤٢٧/ ١٣٤٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٨٧-١٨٨/ ١٥٢٣و٢١٨/ ١٥٧٨)-، وأبو داود (٢/ ٥٥-٥٦/ ١٣٩٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٤٠٠-٤٠١/ ١٣٧٣).

٨- أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٥١٠-٥١١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٧٥-٧٦/ ٥٢)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص١٥٦-«مختصره»).

٩- أبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٥٦/ ٢٨٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٥١٠-٥١١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٧٤-٧٥/ ٥٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٣٩٩/ ١٣٧١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٢٠-٢٢١/ ٥٩٩)- وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٩٨٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤١١-٤١٢)-.

١٠- عيسى بن يونس: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو =

ابن[1] السري: حدثنا محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عثمان بن عبدالله بن أوس، عن المغيرة بن شعبة؛ قال: استأذن رجل على رسول الله ﷺ وهو بين مكة والمدينة، فقال: «**إنه قد فاتني الليلة حزبي[2] من القرآن، فإني[3] لا أوثر عليه شيئاً**».

٣٤٢- حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثنا ابن أبي مريم؛ قال: أخبرنا يحيى

=نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٩٨٥)، والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٢٨)-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢١٩/ ١٥٧٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٣١).

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف سنن أبي داود» (١٠/ ٦٩-٧٠/ ٢٤٦): «وهذا إسناد ضعيف عندي، رجاله ثقات؛ غير عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى -وهو الطائفي-، وهو ضعيف من قبل حفظه؛ كما تدل على ذلك كلمات الأئمة فيه:

فقال ابن أبي حاتم [في «الجرح والتعديل»] (٢/ ٢/ ٩٧) عن أبيه: «لين الحديث، بابه: طلحة بن عمرو، وعمر بن راشد، وعبد الله بن المؤمل»، وقال النسائي: «ليس بذاك القوي، ويكتب حديثه». واختلف رأي ابن معين فيه؛ فقال: «صالح»، وقال «صويلح»، وقال: «ضعيف». وأما البخاري؛ فضعفه جداً بقوله: «فيه نظر».

وقد وثقه بعضهم؛ ولكن لا وزن لتوثيقهم؛ لمخالفته لتضعيف هؤلاء الأئمة، لا سيما والجرح مقدم على التعديل، ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» مع قول النسائي المذكور فيه، وقال الحافظ: «صدوق يخطىء ويهم».

ولذلك؛ فالنفس لم تطمئن لإخراج حديثه في الكتاب الآخر، وإن كان الحافظ العراقي قد قال في «تخريج الإحياء» (١/ ٢٤٨): «وإسناده حسن».

وعثمان بن عبد الله بن أوس؛ لم يوثقه غير ابن حبان؛ لكن روى عنه جماعة، وقال الحافظ: «مقبول»؛ يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين الحديث- كما هي قاعدته-.

وأما الذهبي؛ فقال: «محله الصدق»».

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «طبعتي المصاحف»: «جزئي!» وهو تصحيف.

(٣) في «ش»: «وإني».

٣٤٢- إسناده حسن - أخرجه علم الدين السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٥) من=

ابن أيوب؛ قال: حدثني ابن الهاد؛ قال: سألني نافع بن جبير، فقال: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت: ما أحزبه[١]، فقال نافع: لا تقل: ما أحزبه[١]؛ فإن رسول الله ﷺ كان يقول: «**قرأت جزءاً من القرآن**».

قال: حسبت أنه ذكره عن المغيرة بن شعبة.

٣٤٣- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: ثنا يزيد بن هارون: نا همام: نا قتادة؛ قال: أسباع القرآن:

السبع الأول: في النساء: ﴿**إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً**﴾[٢].

والثاني: في الأنفال: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ**﴾[٣].

والثالث: في الحِجْر: ﴿**نَبِّىءْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾[٤].

=طريق المصنف به.

وأخرجه أبو داود (٢/ ٥٥/ ١٣٩٢): ثنا محمد بن يحيى بن فارس الذهلي: ثنا سعيد بن أبي مريم به.

وهو عند محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص١٥٧-مختصره»)؛ لكن حذف -وللأسف- مُخْتَصِرُه إسناده!

وغالب الظن أنه رواه بإسناد أبي داود نفسه، والله أعلم.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ ١٣٨): «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري، وظاهره الإرسال؛ لكن قوله -أعني: ابن الهاد-: حسبت أنه ذكره عن المغيرة بن شعبة يدل على أنه مسند، والله أعلم».

(١) في «الأصول»: «أجزيه»(!) والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر التخريج.

٣٤٣- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير الدقيقي -شيخ المصنف- وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

(٢) آية رقم (٧٦).

(٣) آية رقم (٣٦).

(٤) آية رقم (٤٩).

والرابع: خاتمة المؤمنين.

والخامس: خاتمة سبأ.

والسادس: خاتمة الحجرات.

والسابع: ما بقي من القرآن.

٣٤٤- حدثنا هارون (بن سليمان)[1]: نا عبد الله بن بكر: نا سعيد بن أبي عروبة: أن قتادة قال: سبع القرآن:

فأما أول سبع؛ ﴿**قَاتِلُواْ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً**﴾ [النساء: ٧٦].

والسبع الثاني: في الأنفال: ﴿**وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ**﴾[2].

والثالث: في النحل: ﴿**وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً**﴾[3] إلى آخر الآية.

٣٤٤- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ شيخ المصنف لم يوثقه إلا ابن حبان (٩/ ٢٤١)، ولم يذكر عنه راوياً غير المصنف.

وقد خولف؛ فقد تقدم في الحديث الذي قبله أن ترتيب الأسباع يختلف تماماً عما هو هنا؛ إلا في أول سبع.

ومما يرجح الترتيب في الأثر الماضي: أن هارون -هذا- لم يضبط الترتيب، بدليل أنه سقط له آخر هذا الأثر -كما قال المصنف-.

وأما ما يخشى من اختلاط سعيد بن أبي عروبة؛ فإنه مأمون هنا؛ فإن عبد الله بن بكر -وهو ابن حبيب السهمي- سمع منه قبل اختلاطه.

(١) سقطت من «ش».

(٢) آية رقم (٧٤).

(٣) آية رقم (٤١).

و(السبع)[١] الرابع: في أربع آيات -يعني: من الحج- أولهن: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ [٢] إلى ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [٣]، وسقط على هارون آخر الحديث.

٣٤٥- ثنا هارون بن سليمان، ويحيى بن حكيم؛ قالا: ثنا عبد الله بن بكر السهمي: نا عمرو بن منخل السدوسي، عن مطهر بن خالد الربعي، عن سالم

---

(١) زيادة من «ش».

(٢) آية رقم (٥٢).

(٣) آية رقم (٥٥).

٣٤٥- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه علم الدين علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٦) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: مطهر بن خالد الربعي: مجهول العين والحال؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٩٥/ ١٨١٣)، ولم يزد في ترجمته على ما في هذا الإسناد، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه أحد.

الثانية: عمرو بن منخل السدوسي؛ لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

وأما راشد الحماني -على ما رجحه المصنف-؛ فهو صدوق ربما أخطأ؛ كما في «التقريب».

وإن كان سلام الحماني -على ما ذكره يحيى بن حكيم المقومي، وابن أبي حاتم-؛ فهو مجهول، لم أجد له ترجمة.

قال السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٢٣١): «وقد عدوا كلمات كل سورة وحروفها، وما أعلم لذلك من فائدة؛ لأن ذلك إن فاد فإنما يفيد في كتاب تمكن الزيادة والنقصان منه، والقرآن لا يمكن ذلك فيه، على أن ما يمكن أن يزاد فيه وينقص منه لا يفيد حصر كلماته وحروفه؛ فقد تبدل كلمة موضع أخرى، وحرف مكان حرف، والقرآن بحمد الله محفوظ من جميع ذلك».

وقال السيوطي في «الإتقان» (١/ ٧٠): «والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته، وقد استوعبه ابن الجوزي في «فنون الأفنان» [ص٢٤٦-٢٤٧]، وعد الأصناف والأثلاث إلى الأعشار، وأوسع القول في ذلك، فراجعه منه؛ فإن كتابنا موضوع للمهمات، لا لمثل هذه البطالات...» ثم نقل كلام السخاوي الذي ذكرناه آنفاً.

-وقال يحيى: سلام -أبي محمد الحماني- قال أبو بكر بن أبي داود: ليس هو سالم ولا سلام، إنما هو: راشد أبو محمد الحماني-؛ قال: جمع الحجاج بن يوسف الحفاظ والقراء، قال: فكنت فيهم، فقال: أخبروني عن القرآن كله؛ كم هو من حرف؟ قال: فجعلنا نحسب، حتى أجمعوا أن القرآن كله ثلاث مئة ألف[1] حرف، وأربعين ألف وسبع مئة[2] ونيف وأربعين حرفاً.

قال: فأخبروني[3] إلى أي حرف ينتهي نصف القرآن؟ فحسبوا، فأجمعوا: أنه ينتهي في الكهف: ﴿**وَلْيَتَلَطَّفْ**﴾[4]؛ في الفاء.

قال: فأخبروني بأسباعه على الحروف -قال يحيى: على عدد الحروف-؟

قال: فإذا أول سبع في النساء: ﴿**فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ**﴾[5]؛ في الدال.

والسبع الثاني: في الأعراف: ﴿**أُوْلَئِكَ حَبِطَتْ (أَعْمَالُهُمْ)**[6]﴾[7]؛ في التاء.

والسبع الثالث: في الرعد: ﴿**أُكُلُهَا دَائِمٌ**﴾[8]؛ في الألف آخر أكلها.

والسبع الرابع: في الحج: ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكاً**﴾[9]؛ في الألف.

والسبع الخامس: في الأحزاب: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ**﴾[10]؛ في الهاء.

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش» زيادة «حرف» بعد مئه.

(٣) في «ش»: «وأخبروني».

(٤) آية رقم (١٩).

(٥) آية رقم (٥٥).

(٦) زيادة من «ش».

(٧) آية رقم (١٤٧).

(٨) آية رقم (٣٥).

(٩) آية رقم (٦٧).

(١٠) آية رقم (٣٦).

والسبع السادس: في الفتح: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ﴾[1]؛ في الواو.

والسابع: ما بقي من القرآن.

قال: فأخبروني[2] بأثلاثه؟

قالوا: الثلث الأول: رأس مئة آية من براءة.

والثلث الثاني: رأس إحدى ومئة من طسم الشعراء.

والثلث الثالث: ما بقي (من القرآن)[3].

٣٤٦- قال عمرو[4]: وحدثني يزيد بن علوان، عن المجاشعي -قال يحيى: توبة بن علوان عن المجاشعي. قال: وكان من قراء الناس- عن أبي محمد الحماني؛ قال: وسألنا عن أرباعه:

فإذا أول ربع: خاتمة سورة الأنعام.

والربع الثاني: (في)[5] الكهف: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[6].

---

(١) آية رقم (٦).

(٢) في «ش»: «وأخبروني».

(٣) ليست في «ش».

٣٤٦- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٦-١٢٧) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

١- عمرو بن منخل السدوسي -هذا-: لم أجد له ترجمة؛ كما تقدم في الحديث السابق.

٢- توبة بن علوان؛ مجهول الحال؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٦-٤٤٧) برواية اثنين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه أحد؛ حتى ابن حبان المتساهل.

والمجاشعي؛ هو: عبيدة بن أبي رائطة، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

(٤) هو ابن منخل السدوسي -أحد رواة الأثر السابق-، وهذا الإسناد معطوف عليه.

(٥) زيادة من «ش».

(٦) آية رقم (١٩).

والربع الثالث: خاتمة الزمر.

و(الربع)[1] الرابع: ما بقي من القرآن.

قال[2]: وقال مطهر بن خالد، عن أبي محمد الحماني؛ قال: علمناه في أربعة أشهر، وكان الحجاج يقرؤه في كل ليلة.

قال ابن أبي داود: حدثنا هذا الحديث هارون بن سليمان: حدثنا عبدالله ابن بكر[3].

قال أبو بكر: وهو في كتابي عن يحيى بن حكيم، عن عبد الله، وأشك في سماعي هذا من يحيى، وأما من هارون؛ فلا أشك فيه.

٣٤٧- ثنا محمد بن عامر بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفيض بن موسى: نا عبد الواحد العطار، عن هلال الوراق وعاصم الجحدري؛ أنهما قالا:

نصف القرآن: خاتمة الكهف، وخاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ .

وثلث القرآن: خاتمة براءة، وخاتمة طسم القصص، وآخر القرآن.

وربع القرآن: خاتمة الأنعام، وخاتمة الكهف، وخاتمة يس، وآخر القرآن.

٣٤٨- ثنا محمد بن عامر بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفيض بن موسى: [نا

---

(١) زيادة من «ش».

(٢) يعني: عمرو بن منخل السدوسي.

(٣) في «ظ»: «زكرياء»؛ وهو خطأ.

٣٤٧- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٧) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الواحد بن جرير العطار؛ مجهول، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠)- وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٥٣) -ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

الثانية: الفيض بن موسى؛ لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

٣٤٨- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٧-١٢٨) من طريق المصنف به. =

عبد الواحد العطار، عن هلال الوراق وعاصم الجحدري؛ أنهما قالا:][١]

وخمس القرآن: خاتمة المائدة، وخاتمة يوسف، وخاتمة الفرقان، وخاتمة حم السجدة، وآخر القرآن.

وسدس القرآن: خاتمة النساء، وخاتمة براءة، وخاتمة الكهف، وخاتمة طسم القصص، وخاتمة الدخان، وآخر القرآن.

وسبع القرآن: **﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً﴾**[٢] في النساء، وفي سورة الأعراف: **﴿إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾**[٣]، وفي سورة إبراهيم: **﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾**[٤]، وفي المؤمنين: **﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾**[٥]، وفي سبأ: **﴿فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**[٦]، وخاتمة الفتح، وآخر القرآن.

وثمن القرآن: البقرة وآل عمران، وخاتمة الأنعام، وخاتمة هود، وخاتمة الكهف، وخاتمة الشعراء، وخاتمة يس، وخاتمة الذاريات، وآخر القرآن.

ولم يحفظ التسع.

وعشر القرآن: البقرة ومئة من آل عمران، وخاتمة المائدة، وخاتمة الأنفال، وخاتمة يوسف، وخاتمة الكهف، وخاتمة الفرقان، وخاتمة الأحزاب، وخاتمة حم السجدة، وخاتمة الواقعة، وآخر[٧] القرآن.

= قلت: إسناده ضعيف كسابقه.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ش».

(٢) آية رقم (٦١).

(٣) آية رقم (١٧٠).

(٤) آية رقم (٢٥).

(٥) آية رقم (٥٥).

(٦) آية رقم (٢٠).

(٧) في «ش»: «وخاتمة».

وفي قولهم[١]: القرآن كله ستة[٢] آلاف آية ومئتان وأربع آيات، وهو مئة وأربع عشرة[٣] سورة مع فاتحة الكتاب.

٣٤٩- نا شعيب بن أيوب: نا يحيى بن آدم؛ قال:

أسباع القرآن:

السبع الأول: خمس مئة وسبع[٤] وأربعون آية.

والسبع الثاني: خمس مئة وتسعون[٥] آية.

والسبع الثالث: ست مئة آية وواحد وخمسون آية.

والسبع الرابع: تسع مئة وثلاث[٦] وخمسون آية.

والسبع الخامس: ثمان مئة آية وثمان وستون آية.

والسبع السادس: تسع مئة آية وست وثمانون آية.

والسبع الآخر[٧]: ألف آية وست مئة وأربع وعشرون آية.

فجميع آي[٨] القرآن: ستة آلاف ومائتا آية وتسع وعشرون آية في الجملة،

---

(١) في «ش»: «قوله».

(٢) في «طبعة البشائر»: «ست».

(٣) في «الأصول»: «وأربعة عشر»؛ وهو خطأ.

٣٤٩- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٨) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ يزيد بن أسحم لم أجد له ترجمة.

(٤) في «ش»: «وسبعون».

(٥) في «ش»: «وسبعون».

(٦) في «الأصول»: «ثلاثة!»؛ وهو خطأ ظاهر، وهو الصواب المثبت.

(٧) في «ش»: «الأخير».

(٨) في «ش»: «آية».

نقصان ثلاثين[١] آية خطأ في الحساب.

وجميع حروف القرآن: ثلاث مئة ألف حرف، وواحد وعشرون ألف حرف، ومئتا حرف، وخمسون حرفاً.

قال يحيى بن آدم: حدثنيه يزيد[٢] بن أسحم؛ قال: أعطانيه حمزة الزيات من كتابه.

فيصير كل سبع من أسباع القرآن: خمسة وأربعون ألف حرف، وثمان مئة حرف، واثنان وتسعون حرفاً، يبقى ستة أحرف.

قال أبو بكر بن أبي داود: القائل حدثنيه يزيد بن أسحم: يحيى[٣] بن آدم.

وأسباع القرآن:

السبع الأول: في النساء: ﴿**يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً**﴾[٤].

والسبع[٥] الثاني: في الأعراف: ﴿**إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾[٦].

والسبع الثالث: في إبراهيم قوله: ﴿**كَشَجَرةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ**﴾ إلى قوله: ﴿**لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**﴾[٧].

والرابع: في المؤمنين قوله: ﴿**نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ**﴾[٨].

والخامس: في سبأ: ﴿**فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[٩].

---

(١) في «الأصول»: «ثلاثون!»؛ وهو خطأ ظاهر، والصواب المثبت.

(٢) في «ش»: «ابن زيد».

(٣) في (ط - دار الفاروق): «عن يحيى»!

(٤) آية رقم (٦١).

(٥) سقطت من (ط دار البشائر)!

(٦) آية رقم (١٧٠).

(٧) آية رقم (٢٤-٢٥).

(٨) آية رقم (٥٥).

(٩) آية رقم (٢٠).

والسادس: خاتمة الفتح.

والسابع: بقية القرآن.

آخر الجزء الثالث من كتاب المصاحف

يتلوه في الجزء الذي يليه: حدثنا يعقوب بن سفيان: نا عبدالله بن الزبير الحميدي: نا أبو الوليد -عبدالملك بن عبدالله بن مسعود، عن إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً



الجزء الرابع

من

كتاب المصاحف

تأليف

أبي بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي.

رواية أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم الأدمي عنه

رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة المعدل عنه

رواية القاضي الأجل، العالم، فخر القضاة، أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي.

رواية الشيخ الجليل العدل، أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، عن الأرموي

مِلْك سماع منه الحسن بن عبد الله بن عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي نفعه الله به آمين(١).

---

(١) كذا في «ظ».



بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله وحده

أخبرنا القاضي أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأُرْمَوي قراءة عليه؛ قال: أخبرنا الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن أحمد بن المَسْلَمة المعدّل؛ قال: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن محمد -المعروف بابن الأَدمي-؛ قال: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي[1]:

٣٥٠- حدثنا يعقوب بن سفيان: نا عبد الله بن الزبير الحميدي: نا أبو الوليد عبد الملك بن عبد الله بن مسعود[2]، عن إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين -قال ابن أبي داود: وهو أحد القراء-، عن حميد الأعرج؛ أنه حسب حروف القرآن فوجد:

(النصف الأول من القرآن)[3] ينتهي إلى خمس وستين آية من سورة

---

(١) من البسملة إلى هنا من «ظ»، و«ع».

٣٥٠- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ١٢٨-١٢٩) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ عبد الملك بن عبد الله بن مسعود -هذا- لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

أما إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٠)؛ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقد وثقه ابن حبان (٦/ ٣٩)، وقال ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ١٦٥-١٦٦): «كان ثقة ضابطًا».

وحميد؛ هو: ابن قيس المكي الأعرج؛ ليس به بأس -كما في «التقريب»-.

وباقي رجاله ثقات.

(٢) في «ش»: «سعوة».

(٣) ما بين القوسين سقط من «ش».

الكهف عند قوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً. قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ﴾ [الكهف: ٦٦ و٦٧]، وهو الربع الثاني، والسدس الثالث[١]، والثمن الرابع، والعشر الخامس، وصارت: ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧] من النصف الآخر إلى أن يختم القرآن.

والثلث الأول: ينتهي إلى بعض إحدى وتسعين آية من براءة، عند قوله: ﴿كَذَبُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ﴾ [التوبة: ٩٠] إلى الياء من ﴿سيصيب﴾، وهو السدس[٢] الثاني، والسبع الثالث، وصارت الباء من: ﴿سيصيب﴾ من الثلث الثاني[٣].

والثلث الأوسط: ينتهي على بعض ست[٤] وأربعين آية من سورة العنكبوت عند قوله: ﴿إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ﴾[٥]، وهو السدس الرابع، والسبع السادس، وصارت: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ من الثلث الآخر، والثلث الآخر ينتهي إلى أن يختم القرآن.

والربع الأول: ينتهي إلى أول آية من سورة الأعراف إلى: ﴿وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٦]، وهو الثمن الثاني، وصارت: ﴿اتبعوا﴾[٧] من الربع الثاني.

والربع الثاني: ينتهي إلى ﴿إنك لن تستطيع﴾ [الكهف:٦٧] حيث انتهى النصف.

---

(١) في «ش» زيادة: «والربع الرابع».

(٢) في «ش»: «السادس».

(٣) في «ش»: «الأول».

(٤) في «الأصول»: «ستة!»، وهو خطأ ظاهر.

(٥) آية رقم (٤٦).

(٦) آية رقم (٢).

(٧) آية رقم (٣).

والربع الثالث: إلى بعض مئة وثمان [١] وأربعين آية من سورة الصافات، عند ﴿**فَآمَنُوا**[٢] **فَمَتَّعْنَاهُم**﴾[٣] وهو الثمن السادس، وصارت: ﴿**إلى حين**﴾ من الربع الآخر.

والربع الآخر: إلى أن يختم.

والخمس الأول: ينتهي إلى بعض اثنتين وثمانين آية من سورة المائدة، عند قوله: ﴿ **أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيهِم**﴾[٤]، وهو العشر الثاني، وصارت: ﴿**وفي العذاب هم خالدون**﴾ من الخمس الثاني.

والخمس الثاني: ينتهي إلى بعض ست وأربعين آية من سورة يوسف، عند قوله -تعالى-: ﴿**أَرْجِعُ إلى النَّاسِ**﴾[٥]، وهو العشر الرابع، وصارت: ﴿**لَعَلَّهُم**﴾ من الخمس الثالث.

والخمس الثالث: ينتهي إلى بعض إحدى وعشرين آية من سورة الفرقان، عند قوله: ﴿**أو نَرَى رَبَّنَا**﴾[٦]، وهو العشر السادس، وصارت: ﴿**لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا**﴾ من الخمس الرابع.

والخمس الرابع: ينتهي إلى بعض خمس[٧] وأربعين آية من سورة حم السجدة، عند قوله: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ**﴾[٨]، وهو العشر الثامن،

(١) في «الأصول»: «ثمانية!».
(٢) في «الأصول»: «آمنوا» -بدون فاء-!
(٣) آية رقم (١٤٨).
(٤) آية رقم (٨٠).
(٥) آية رقم (٤٦).
(٦) آية رقم (٢١).
(٧) في «ظ»: «خمسة!».
(٨) آية رقم (٤٦).

وصارت: ﴿**أَسَاءَ فَعَلَيْهَا**﴾ من الخمس (الآخر)[١].

والخمس الآخر: ينتهي إلى أن يختم القرآن.

والسدس الأول: ينتهي إلى بعض إحدى وأربعين ومئة من سورة النساء، عند قوله: ﴿**إِلَى الصَّلَوٰةِ قَامُوا**﴾[٢]، وصارت: ﴿**كُسَالَى**﴾ من السدس الثاني.

والسدس الثاني: ينتهي إلى إحدى وتسعين آية من سورة براءة في ﴿**سَيُصِيبُ**﴾[٣] إلى الياء، وهو الثلث الأول، والسبع الثالث، فصارت «الباء» من ﴿**سَيُصِيبُ**﴾ من السدس الثالث.

والسدس الثالث: ينتهي إلى بعض خمس[٤] وستين آية من سورة الكهف، عند: ﴿**إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ**﴾ وهو الأول -يعني: النصف[٥] الأول- والربع الثاني، والثمن الرابع، والعشر الخامس، وصارت: ﴿**مَعِيَ صَبْرًا**﴾ من السدس الرابع.

والسدس الرابع: ينتهي إلى بعض ست وأربعين آية من سورة العنكبوت، عند قوله: ﴿**بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ**﴾، وهو السبع السادس، فصارت: ﴿**الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ من السدس الخامس.

والسدس الخامس: ينتهي إلى بعض أربع وثلاثين آية من حم الجاثية، عند قوله: ﴿**فاليوم لا يخرجون منها**﴾[٦]، وصارت: ﴿**وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ**﴾ من السدس الآخر.

---

(١) ليس في «ش».

(٢) آية رقم (١٤٢).

(٣) آية رقم (٩٠).

(٤) في «ظ»: «خمسة!»، وأظنه خطأ؛ فإن رقم الآية في العد الكوفي -وهو الموجود في المصاحف اليوم- (٦٧)، وفي العد المدني (٦٦).

(٥) سقطت من «ش».

(٦) آية رقم (٣٥)، والعد المذكور هو حسب العد المدني.

والسدس الآخر: ينتهي إلى أن يختم القرآن.

والسبع الأول: ينتهي إلى بعض ست وخمسين آية من سورة النساء، عند قوله: ﴿أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْ﴾[١]، وصارت: ﴿خِلُهُمْ﴾ من السبع الثاني.

والسبع الثاني: ينتهي إلى مئة وسبع[٢] وستين آية من الأعراف، عند قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الـ﴾[٣]، وصارت: ﴿ـعِقَابِ﴾ من السبع الثالث.

والسبع الثالث: ينتهي إلى بعض أربع وعشرين آية من سورة إبراهيم عند قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْـ﴾[٤]، وصارت: ﴿ـكُم﴾ من السبع الرابع.

والسبع الرابع: ينتهي إلى بعض سبع وأربعين آية من سورة المؤمنين، عند قوله: ﴿(ولَقَد)[٥] ءَاتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ﴾[٦]، وصارت: ﴿لَعَلَّهُم يَهْتَدُونَ﴾ من السبع الخامس.

والسبع الخامس: ينتهي إلى بعض ثمان عشرة آية من سورة سبأ، عند: ﴿قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْ﴾[٧]، وصارت[٨]: ﴿نَا﴾ من السبع السادس.

والسبع السادس: ينتهي إلى آخر حرف من الآية الثانية من سورة الحجرات: ﴿وأنتم لا تشعرون﴾[٩]، وصارت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ﴾[١٠] من

(١) آية رقم (٥٧)، والمذكور هو حسب العد المدني.
(٢) في «الأصول»: «تسع»، والصواب المثبت؛ كما في العد المدني والكوفي.
(٣) آية رقم (١٦٧).
(٤) آية رقم (٢٢)، والمذكور هو حسب العد المدني.
(٥) زيادة من «ش».
(٦) آية رقم (٤٩)، وهي في العد المدني رقم (٥٠).
(٧) آية رقم (١٨).
(٨) في «ظ»: «وصار».
(٩) آية رقم (٢).
(١٠) آية رقم (٣).

السبع الآخر.

والسبع الآخر[١]: إلى أن يختم القرآن[٢].

والثمن الأول: ينتهي إلى بعض مئة وسبع[٣] وتسعين آية من سورة آل عمران عند قوله: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْ﴾[٤]، وصارت الواو والياء والهاء والميم التي في: ﴿مَأْوَاهُم﴾ من الثمن الثاني.

والثمن الثاني: ينتهي إلى انقضاء أول آية من سورة الأعراف، عند: ﴿وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٥]، وهو الربع الأول، وصارت: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم﴾[٦] من الثمن الثالث.

والثمن الثالث: ينتهي إلى بعض سبع وثلاثين آية من سورة هود، عند[٧]:

---

(١) كررت هذه الجملة في «ش».

(٢) في «ش»: «آخر الجزء الثالث[أ]. يتلوه إن شاء الله -عز وجل-: «والثمن الأول»، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين.

الجزء الرابع من «كتاب المصاحف» تأليف أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، رواية أبي عمرو[ب] عثمان بن محمد بن القاسم -المعروف بابن[ت] الأدمي- عنه، رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلمة عنه، رواية القاضي الإمام الأجل الأوحد العالم أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي عنه. بسم الله الرحمن الرحيم».

(٣) في «الأصول»: «خمسة»، والصواب المثبت حسب العد المدني والكوفي.

(٤) آية رقم (١٩٧).

(٥) آية رقم (٢)، والمذكور هو حسب العد المدني.

(٦) آية رقم (٣).

(٧) في «ش»: «عند قوله: ﴿وَفَارَ التَّنُّورُ﴾».

....

(أ) في الأصل: «الأول».

(ب) في الأصل: «عمر».

(ت) في الأصل: «بأن».

﴿وَفَارَ﴾[١]، وصار: ﴿التَّنُّورُ﴾ من الثمن الرابع.

والثمن الرابع: ينتهي إلى خمس وستين آية من سورة الكهف عند: ﴿إنك لن تسطيع﴾، حيث انتهى إلى النصف الأول، وهو الربع الثاني، والعشر الخامس، وصارت: ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ من الثمن الخامس.

والثمن الخامس: ينتهي إلى آخر سورة الشعراء: ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[٢] الياء من الثمن الخامس، والنون والقاف واللام والباء والواو والنون من الثمن السادس.

والثمن السادس: ينتهي إلى بعض مئة وثمان[٣] وأربعين آية من سورة الصافات[٤]، عند: ﴿فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ﴾[٥]، وهو الربع الثالث، وصارت: ﴿إلى حين﴾ من الثمن السابع.

والثمن السابع: ينتهي إلى أول عشر من[٦] سورة النجم إلى قوله: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾[٧]، وصارت: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾[٨] من الثمن الآخر.

والثمن الآخر: إلى أن يختم القرآن.

والتسع[٩] الأول: ينتهي إلى بعض مئة وثلاث[١٠] وأربعين آية من سورة

(١) آية رقم (٤٠).
(٢) آية رقم (٢٢٧).
(٣) في «الأصول»: «ثمانية!».
(٤) في «ش»: «والصافات».
(٥) آية رقم (١٤٨).
(٦) في «ش»: «في».
(٧) آية رقم (١٠).
(٨) آية رقم (١١).
(٩) في «ش»: «السبع».
(١٠) في «الأصول»: «ثلاثة!».

آل عمران: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُم﴾[١]. قالوا: والألف آخر[٢] التسع الأول، وصارت النون والتاء والميم من التسع الثاني.

والتسع الثاني: ينتهي إلى بعض أربع وخمسين آية من سورة الأنعام، عند: ﴿لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيهِم مِنْ بَيْنِنَا﴾[٣]، وصارت: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ من التسع الثالث.

والتسع الثالث: ينتهي في بعض إحدى وتسعين آية من سورة براءة، عند: ﴿سَيُصِيبُ﴾ إلى الياء، وهو الثلث الأول، والسدس الثاني، وصارت الياء من: ﴿سَيُصِيبُ﴾ من التسع الرابع.

والتسع الرابع: ينتهي إلى بعض إحدى عشرة من سورة النحل: ﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي﴾[٤]، وصارت: ﴿ذَلِكَ﴾ من التسع الخامس.

والتسع الخامس: ينتهي في[٥] بعض ثمان وعشرين آية من سورة الحج، عند: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَ﴾[٦]، وصارت النون والعين والألف والميم التي في[٧] ﴿الأنعام﴾ من التسع السادس.

والتسع السادس: ينتهي في بعض ست وأربعين آية من سورة العنكبوت: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ[٨]﴾.

---

(١) آية رقم (١٤٣).

(٢) في «ش»: «فقد رأيتموه وهو آخر».

(٣) آية رقم (٥٣)، والمذكور حسب العد المدني.

(٤) آية رقم (١١).

(٥) في «ش»: «إلى».

(٦) آية رقم (٣٠)، والمذكور حسب العد المدني.

(٧) في «ش»: «من».

(٨) ليست في «ش».

وهو الثلث الأوسط، والسدس الرابع، وصارت: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ من التسع السابع.

والتسع السابع: ينتهي إلى بعض تسع آيات من أول سورة حم المؤمن عند: ﴿يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُم أَنـ﴾[1]، وصارت الفاء والسين والكاف والميم من: ﴿أَنْفُسَكُم﴾ من التسع الثامن.

والتسع الثامن: ينتهي إلى[2] بعض سبع عشرة[3] آية من أول سورة الواقعة عند: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الآخِرِينَ﴾[4]، وصارت: ﴿سُرُرٍ﴾ من التسع الآخر.

والتسع الآخر: إلى أن يختم القرآن.

والعشر الأول: ينتهي إلى بعض إحدى وتسعين آية من سورة آل عمران عند: [﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا﴾[5]، وصارت: ﴿تُحِبُّونَ﴾ من العشر الثاني][6].

والعشر الثاني: ينتهي إلى بعض اثنتين[7] وثمانين آية من سورة المائدة عند: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُم أَنْفُسُهُم أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾[8]، وهو الخمس الأول، وصارت: ﴿وَفِي العَذَابِ﴾ من العشر الثالث.

والعشر الثالث: ينتهي إلى بعض اثنتين وثلاثين آية من سورة الأنفال عند:

---

(١) آية رقم (١٠)، والمذكور هو حسب العد المدني.

(٢) في «ش»: «في».

(٣) في «ش»: «سبعة عشر!»؛ وهو خطأ.

(٤) آية رقم (١٤-١٥)، وفي العد المدني (١٦-١٧).

(٥) آية رقم (٩٢)، والمذكور هو حسب العد المدني.

(٦) ما بين معقوفين سقط من «ش».

(٧) في «ش»: «اثنين».

(٨) آية رقم (٨٠)، والمذكور هو حسب العد المدني.

﴿فَأَمْطِرْ[١] عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا﴾[٢]، وصارت: ﴿بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، من العشر الرابع.

والعشر الرابع: ينتهي إلى بعض ست وأربعين آية من سورة يوسف عند قوله -تعالى-: ﴿(لَعَلِّي)[٣] أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾[٤]، وهو الخمس الثاني، وصارت: ﴿لعلهم يعلمون﴾ من العشر الخامس.

والعشر الخامس: ينتهي إلى خمس وستين آية من سورة الكهف عند قوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ﴾[٥]، وهو النصف الأول، والربع الثاني، والسدس الثالث، والثمن الرابع، وصارت: ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ من العشر السادس.

والعشر السادس: ينتهي إلى بعض إحدى وعشرين آية من سورة الفرقان عند: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾[٦]، وهو الخمس الثالث، وصارت[٧]: ﴿لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ في[٨] العشر السابع.

والعشر السابع: ينتهي إلى بعض إحدى وثلاثين آية من سورة الأحزاب: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ﴾[٩]، وصارت: ﴿صَالِحًا﴾ من العشر الثامن.

والعشر الثامن: ينتهي إلى بعض خمس وأربعين آية من سورة حم السجدة

---

(١) في «ش»: «وأمطر».

(٢) آية رقم (٣٢).

(٣) زيادة من «ش».

(٤) آية رقم (٤٦).

(٥) آية رقم (٦٧)، وهي حسب العد المدني (٦٦).

(٦) آية رقم (٢١).

(٧) في «ش»: «وصار».

(٨) في «ش»: «من».

(٩) آية رقم (٣١).

عند: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ﴾[(١)]، وهو الخمس الرابع، وصارت: ﴿أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ من العشر التاسع.

والعشر التاسع: ينتهي إلى بعض خمس وعشرين آية من سورة الحديد، عند: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالكِتَابَ﴾[(٢)]، وصارت: ﴿فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُم فَاسِقُونَ﴾ في العشر العاشر.

والعشر العاشر: ينتهي إلى آخر القرآن[(٣)].

باب أخذ الأجرة على كتابة المصاحف

٣٥١- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا: حدثنا وكيع، عن علي بن المبارك، عن أبي حكيمة العبدي؛ قال: كنت أكتب المصاحف بالكوفة، فيمر علينا عليّ (بن أبي طالب)[(٤)] -رضي الله عنه-، فيقوم فينظر، فيعجبه خطنا، ويقول: هكذا نوِّروا ما نوَّر الله.

٣٥٢- حدثنا عمي: ثنا أبو نعيم: ثنا عبد الملك بن شداد؛ قال: حدثني عبد الله بن (أبي)[(٥)] سليمان: أن أبا[(٦)] حكيمة حدثه: أنه كان يكتب المصاحف

---

(١) آية رقم (٤٦)، والمذكور حسب العد المدني.

(٢) آية رقم (٢٦)، والمذكور حسب العد المدني.

(٣) في هامش «ظ»: «بلغ علي بن مسعود في الثاني سنة تسع وثمانين وست مئة».

٣٥١- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٨ و١٠/ ٥٤٤/ ١٠٢٧٦)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (ج٣/ ق١٠٥/ أ) عن وكيع به.

قلت: وسنده ضعيف؛ كما سيأتي بعده.

(٤) زيادة من «ش».

٣٥٢- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام» (ص ١٧٢) من طريق المصنف به.

وسنده ضعيف؛ كما سيأتي.

(٥) زيادة من «ش».

(٦) في «ش»: «عن أبي».

بالكوفة، فيمر به علي -عليه السلام- وهو يكتب، فقال: أَجِلَّ قلمك، فقططت[١] منه، ثم كتبت وهو قائم، فقال: نوِّره كما نوَّره الله -عز وجل-.

٣٥٣- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن عبد الملك[٢] بن شداد الأزدي، عن عبيد (الله)[٣] بن سليمان العبدي، عن أبي حكيمة؛ قال: كان علي -عليه السلام- يمر علينا ونحن بالكوفة نكتب المصاحف، فيقوم فينظر إلينا ويعجبه خطنا، فقال: أجل قلمك، فقططت القلم، فقال: هكذا نوِّروا ما نوَّر الله -عز وجل-.

٣٥٤- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان: ثنا ابن أبي بزة: ثنا محمد بن

---

(١) قطعته عرضاً.

٣٥٣- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٨-٤٩٩ و١٠/ ٥٤٣-٥٤٤/ ١٠٢٧٥) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» (١/ ٢٦٠/ ٥٣٥)-: حدثنا وكيع به.

وانظر ما بعده.

(٢) في «ش»: «عبد الله»!

(٣) سقطت من «الأصول»، والاستدراك من كتب الرجال.

٣٥٤- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٤٨٢/ ٨٧٤) عن ابن أبي بزة به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٢٩٤/ ١٣٢ و٢/ ٢٣٦-٢٣٧/ ٩١٣)- ومن طريقه المستغفري في «فضائل القرآن» (ق ٥٢/ أ)-: ثنا حجاج بن محمد الأعور، والحكيم الترمذي في «نوارد الأصول» (ج ٣/ ق ١٠٤/ ب - ق ١٠٥/ أ) من طريق عبد الله بن المبارك، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٩٤/ ٨٠-تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٥/ ٢٤١٧)-: نا هشيم بن بشير؛ ثلاثتهم عن عبد الملك بن شداد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة أبي حكيمة العبدي، فقد ذكره الدولابي في «الكنى» (٢/ ٤٨٢)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٥٦٦)، وابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٤٩٤)، وابن حجر في «تبصير المنتبه» (١/ ٤٤٩)؛ و لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وظنه المعلق على (ط دار الفاروق)، والدكتور الطحان أنه عصمة البصري! وهو خطأ=

عبد الملك -أبو جابر-: ثنا عبد الملك بن شداد الجديدي -بطن من الأزد، وهذا من بني جديد-، عن عبد الله بن سليمان؛ قال: سمعت أبا حكيمة بهذا.

٣٥٥- حدثنا عبدالله بن الصباح، ويحيى بن حكيم؛ قالا: حدثنا حماد بن واقد، عن مالك بن دينار؛ قال: دخل عليَّ جابر بن زيد وأنا أكتب المصحف، فقال لي: ما لك صنعة إلا أن تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة؟! هذا -والله- كسب(1) الحلال، هذا -والله- كسب(1) الحلال.

=شنيع، ووهم فظيع؛ فليستدرك عليهما.

هذا؛ وقد اختلف الرواة في تسمية عبيد الله بن سليمان العبدي -راويه عن أبي حكيمة-؛ قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٤٩٤-٤٩٥): «أبو حكيمة: مرَّ بي علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وأنا أكتب مصحفاً-، روى حديثه عبد الملك بن شداد الهنائي- وقيل: الأودي-، واختلف عليه فيه؛ فرواه عنه هشيم، فقال: عن عبد العزيز بن سليمان!

وخالفه عفان بن مسلم عن عبد الملك؛ فرواه عنه، عن عبيد الله بن سليمان.

وتابعه: وكيع؛ فرواه عن عبد الملك بن شداد الأودي، عن عبيد الله بن سليمان؛ قاله أبو بكر بن أبي شيبة، وقاله محمد بن إسماعيل الأحمسي عن وكيع كذلك؛ إلا أنه قال: الازدي بدلاً من الأودي.

ورواه أبو نعيم -الفضل بن دكين- عن عبد الملك بن شداد، فقال: حدثني عبدالله بن أبي سليمان.

ورواه محمد بن عبد الملك -أبو جابر- عن عبدالملك بن شداد الجديدي، عن عبدالله بن سليمان.

وسماه البخاري في «تاريخه»: «عبيد الله بن سليمان»».

٣٥٥- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٠/ ١١٣-تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧) - عن عبد العزيز بن عبدالصمد العمي به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٣/ ١٤٥٢٨) عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن مالك بن دينار به.

وسنده صحيح.

(١) في «ش»: «الكسب».

٣٥٦- حدثنا عبدالله بن الصباح، ويحيى بن حكيم؛ قالا: حدثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد: حدثنا مالك بن دينار؛ قال: دخل عَلَيَّ جابر بن زيد وأنا أكتب مصحفاً، فقلت له: كيف ترى صنعتي هذه يا أبا الشعثاء؟! فقال: نِعْمَ الصَنْعَةُ صنعتُك، ما أحسن هذا! تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة، وآية إلى آية، وكلمة إلى كلمة؛ هذا الحلال لا بأس به.

٣٥٧- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا موسى بن إسماعيل: ثنا عبد الملك؛ قال: دخل أبو الشعثاء على مالك بن دينار، فقال: يا أبا الشعثاء! كيف ترى صنعتي هذه؟ قال: نعمت الصنعة صنعتك؛ تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة، ونعمت الصنعة صنعتك؛ فالزمها.

٣٥٨- حدثنا محمد بن عبدالملك الدقيقي: ثنا يزيد، قال: أخبرنا الربيع، قال: سمعت الحسن وسئل عن كتاب المصاحف، فقال: لا بأس به على غير شرط.

٣٥٩- نا إسحاق بن إبراهيم: نا الحجاج: ثنا الربيع بهذا.

٣٦٠- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عيسى ابن حنفية؛ قال: كان مالك بن دينار يكتب المصاحف ولا يشارط، يكتب المصحف في بيته؛ فإذا أتي بأجرة؛ أخذ ما يعلم أنه أجرته، ويرد ما سوى ذلك.

٣٦١- حدثنا أحمد بن هاشم الرملي: ثنا ضمرة، عن ابن شوذب؛ قال:

٣٥٦- ٣٥٧- مقطوع صحيح الإسناد - انظر ما قبله.

٣٥٨ - ٣٥٩- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات، والربيع؛ هو: ابن مسلم الجمحي.

٣٦٠- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة عيسى ابن حنفية -هذا-؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣٦١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم صدوقون، وفي بعضهم كلام لا يضر.

كان مطر (الوراق)[1]، ومالك بن دينار يكتبان المصاحف، ولا يشارطان، فما أعطيا من شيء؛ قبلاه.

٣٦٢- حدثنا أبو عمير الرملي: ثنا ضمرة، عن السري، عن مطر؛ قال: كان حبرا هذه الأمة لا يريان بأساً على الأخذ على المصاحف: ابن المسيب، والحسن.

٣٦٣- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن ليث، عن مجاهد: أن رجلاً كتب له مصحفاً؛ فأعطاه أجره.

---

(١) زيادة من «ش».

٣٦٢- مقطوع صحيح - عدا قوله: ابن المسيب، والمحفوظ: الشعبي- أخرجه أبوعبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٨/ ٨٩٠): ثنا عمرو بن الربيع بن طارق، عن السري به؛ لكن قال: الشعبي، بدلاً من ابن المسيب.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وعمرو -هذا-: ثقة من رجال «الصحيح»، وقد خالف ضمرة بن الربيع -وهو صدوق يهم قليلاً- في تسمية الحبرين، والمحفوظ قول عمرو؛ لأنه أوثق بكثير من ضمرة، ولأنه توبع عليه، تابعه:

١- معمر بن راشد، عن مطر به: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٣/ ١٤٥٢٧).

٢- سعيد بن أبي عروبة، عن مطر به: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧)- من طريق سعيد بن عامر الضبعي -بضم المعجمة، وفتح الموحدة-، عن ابن أبي عروبة به.

قلت: وابن أبي عروبة -هذا- ثقة حافظ؛ فهي متابعة قوية، وما يخشى من اختلاطه؛ فهو غير مؤثر؛ لسببين:

١- أنه متابع.

٢- أن رواية سعيد بن عامر عنه عند مسلم في «صحيحه»، وهم لم يذكروا الضبعي ممن روى عنه قبل الاختلاط أو بعده.

٣٦٣- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ليث -وهو ابن أبي سليم- صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه؛ فترك.

٣٦٤- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن مُعَمَّر بن سليمان، عن أبي جعفر؛ قال: لا بأس بكتاب المصاحف بالأجر.

٣٦٥- حدثنا زياد بن أيوب، وعبد الله بن سعيد؛ قالا: ثنا ابن أبي غنية: ثنا الأعمش؛ قال: حدثت عن سعيد بن جبير؛ قال: سئل ابن عباس عن كتاب المصاحف (بالأجر)(١)، فقال: إنما هو مصورٌ(٢).

٣٦٤- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح إلى أبي جعفر -ولم أتبينه-؛ رجاله كلهم ثقات.

٣٦٥- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة من حدث الأعمش، فإنه لم يسم.

(١) زيادة من «ش».

(٢) كتابة المصاحف من أعظم القرب؛ كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٥) مجيباً عن سؤال: عن جندي نسخ بيده «صحيح» مسلم والبخاري والقرآن، وهو ناوٍ كتابة الحديث والقرآن، وإن سمع بورق أو أقلام اشترى بألف درهم، وقال: أنا إن شاء الله أكتب في جميع هذا الورق أحاديث رسول الله والقرآن، ويؤمل آمالاً بعيدة؛ فهل يأثم أم لا؟».

فأجاب: الحمد لله، ليس عليه إثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية؛ فإن كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات».

وقال (١٨/ ٧٤-٧٥) عن سؤال: عمن نسخ بيده «صحيح» البخاري ومسلم والقرآن، وهو ناو كتابة الحديث وغيره، وإذا نسخ لنفسه أو للبيع؛ هل يؤجر؟

فأجاب: وأما كتب الحديث المعروفة، مثل: البخاري ومسلم؛ فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن، وما جمع بينهما؛ مثل: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي، ولعبدالحق الأشبيلي، وبعد ذلك: كتب «السنن»؛ كـ: «سنن» أبي داود، والنسائي، و«جامع الترمذي»، و«المسانيد»؛ كـ: «مسند الشافعي»، و«مسند الإمام أحمد»، و«موطأ مالك»، فيه الأحاديث والآثار، وغير ذلك، وهو من أجلِّ الكتب؛ حتى قال الشافعي: «ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من «موطأ مالك»»؛ يعني بذلك: ما صنف على طريقته؛ فإن المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي ﷺ، والصحابة والتابعين، ولم تكن وضعت كتب الرأي التي تسمى كتب الفقه، وبعد هذا جمع الحديث المسند في جمع «الصحيح» للبخاري ومسلم، والكتب التي تحب ويؤجر الإنسان على كتابتها، سواء كتبها لنفسه أو كتبها ليبيعها؛ كما قال =

وقد كره الأجر[١] على كتاب المصاحف

٣٦٦- حدثنا أبو عمير الرملي: ثنا ضمرة، عن ابن شوذب؛ قال: سمعت أيوب يقول: ما هو إلا شيء حدثنا[٢] الشيخ عنه؛ يعني: مطراً ومالكاً[٣]، والشيخ: الحسن.

٣٦٧- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن عُبَيْدةَ، عن إبراهيم: أن[٤] علقمة اشترى ورقاً، فأعطى أصحابه فكتبوه له.

=النبي ﷺ: «**إنَّ الله يُدخلُ بالسهم الواحدِ الجنةَ ثلاثة نفر الجنَّة: صانعَه يحتسب في صنعته الخير، والرامي به، ومُنَبِّلَهُ**»[أ]، فالكتابةُ كذلك؛ لينتفع به، أو لينفع به غيره، كلاهما يثاب عليه».

(١) في «ظ»، و«ع»: «الأجرة».

٣٦٦- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ من دون أيوب كلهم صدوقون.

وسيكرره المصنف سنداً ومتناً (رقم ٦٤٠).

(٢) في «ش»: «خدعا».

(٣) في «الأصول»: «مطر ومالك»! والصواب المثبت.

٣٦٧- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: المحاربي -واسمه: عبد الرحمن بن محمد- مدلس، وقد عنعن.

الثانية: عبيدة -بضم المهملة-؛ وهو ابن معتِّب -بكسر المثناة الثقيلة- الضبي: ضعيف، واختلط بأخرة.

وقد ظنه الدكتور المعلق على (ط دار البشائر) أنه ابن أبي رائطة المجاشعي! وهو خطأ صرف، ووهم محض؛ يدل على غربة هذا العلم الشريف، فإنهم لم يذكروا في ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعي أن ابن أبي رائطة -هذا- يروي عنه، ولا ذكروا في ترجمة ابن أبي رائطة أنه يروي عن إبراهيم، بخلاف عبيدة بن معتب؛ فإنهم ذكروا إبراهيم ضمن شيوخه، وذكروه ضمن تلاميذ إبراهيم؛ فليستدرك، وليصحح.

(٤) في «ش»: «بن».

....

(أ) **ضعيف** - كما في «ضعيف الجامع» (١٧٣٢).

٣٦٨- حدثنا هارون بن إسحاق، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي؛ قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: أن علقمة أراد أن يكتب مصحفاً، فأمر أصحابه فكتبوه.

٣٦٩- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن فضيل، عن أشعث، عن ابن سيرين؛ قال: يكره لكاتب المصحف أن يأخذ على كتابها أجراً.

٣٧٠- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن أشعث، عن ابن سيرين؛ أنه كره كتاب المصاحف أن تباع.

٣٧١- حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن: ثنا شيبان: ثنا مهدي بن ميمون؛ قال: سألت محمد ابن سيرين عن كتاب المصاحف، فقال: كره كتابها واستكتابها، وبيعها وشراؤها[1].

٣٦٨- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٦/ ٢٧٨): ثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وسفيان؛ هو: ابن سعيد الثوري.

وتابع سفيان الثوري: جرير بن عبد الحميد، عن منصور به.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٢/ ١١٤-تكملة): نا جرير به.

٣٦٩- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ أشعث بن سوار: ضعيف؛ كما في «التقريب».

٣٧٠- إسناده ضعيف كسابقه، (وهو صحيح بما بعده).

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عبدالرحمن بن محمد المحاربي مدلس، وقد عنعن.

الثانية: أشعث بن سوَّار -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

٣٧١- مقطوع صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٦٩/ ١١١-تكملة): نا مهدي به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

وشيبان؛ هو: ابن فرّوخ.

(١) في «ظ»، و«ع»: «وشراها».

٣٧٢- حدثنا محمد بن بشار: ثنا ابن أبي عدي، عن ابن عون، عن محمد؛ أنه كره بيع المصاحف وشراءها، وأن يستأجر على كتابها[١].

باب
النصراني[٢] يكتب المصاحف

٣٧٣- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عبد السلام: ثنا ابن أبي ليلى -أو سفيان، عن ابن أبي ليلى-: أن عبد الرحمن بن عوف استكتب رجلاً من (أهل)[٣] الحيرة نصرانياً مصحفاً، فأعطاه ستين درهماً.

٣٧٢- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٥/ ٢٧٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٧/ ٨٨٦)؛ قالا: ثنا معاذ بن معاذ، عن ابن عون به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٣٨)، وزاد نسبته لوكيع.

(١) ذكر الخلاف في المعاوضة على كتابة المصحف؛ فروي عن علي، وابن عباس، وجابر ابن زيد، والحسن، ومجاهد، وغيرهم الرخصة في ذلك.

وحكي الكراهة عن ابن سيرين، وعلقمة، وإبراهيم.

وجمهور أهل العلم على جواز أخذ العوض على كتابة المصحف، وهو مذهب الأئمة الأربعة، ونصره ابن حزم الظاهري في «المحلى» (٨/ ١٩٣/ ١٣٠٧)، مستدلين بما ورد عن جماهير السلف من الصحابة والتابعين، ويكون ذلك في مقابل عمل اليد وليس ثمناً للقرآن؛ لكن لا يشارط في ذلك، بل يأخذ ما يعطاه من غير مشارطة.

وهذا هو القول الحق -إن شاء الله-.

(٢) في «ش»: «النصارى».

٣٧٣- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى -هذا- صدوق سيئ الحفظ جداً، وابن أبي ليلى -الثاني-؛ هو: عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى -أخو محمد- لم يدرك عبدالرحمن بن عوف.

(٣) ليست في «ش».

٣٧٤- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه -عيسى-، عن أبيه -عبد الرحمن بن أبي ليلى-: أنه كتب له رجل من (أهل)[1] الحيرة مصحفاً بسبعين درهماً.

٣٧٥- حدثنا عبد الله بن سعيد: نا ابن علية، عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم: أن علقمة كتب له نصراني مصحفاً.

٣٧٦- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا شعبة بهذا[2].

٣٧٤- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٦/ ٢٧٦): ثنا وكيع به؛ لكن تحرف في «المطبوع»: «عن أخيه» إلى: «عن أبيه!»؛ فليصحح.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٤/ ١٤٥٣٠) عن الثوري به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى -شيخ سفيان الثوري-.

(١) زيادة من «ش».

٣٧٥ - ٣٧٦- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٧٢/ ٣٣٢و٢/ ٢٤٠/ ٩٢٥): ثنا حجاج بن محمد الأعور، عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

(٢) اتفق أهل العلم على أن كاتب المصحف ينبغي أن يكون مسلماً، أميناً، ورعًا، حسن الخط، بصيراً بالكتابة، فصيحًا بارعًا في العربية، ثم اختلفوا فيما لو تخلفت خصلة من هذه الخصال.

والذي يعنينا هنا: كتابة الكافر للمصحف، وبخاصة بعد تفشي الطباعة، وظهور آلاتها الحديثة.

والذي ظهر لي باستقراء مذاهب أهل العلم ما يأتي:

١- منع الكافر من كتابة المصحف إذا لم تكن ضرورة تدع إلى ذلك: محل اتفاق.

٢- إذا وقعت الضرورة، ومست الحاجة إلى الكتابة؛ وقع الخلاف.

وللعلماء في هذه المسألة قولان:

أحدهما: المنع.

الثاني: الجواز مع الكراهة.

وسبب الخلاف: يرجع إلى كون القرآن من الولايات والأمانات، والأمور التي ينبغي أن=

=يكون صاحبها من أهل الطاعة، وهو يعارض العمومات المانعة من موالاة الكفار.

وقد ذهب إلى منع الكافر من كتابة القرآن جمهور أهل العلم؛ وفيهم الحنفية، وبخاصة على رأي أبي يوسف، حيث يمنع من مس الكافر للقرآن مطلقاً[أ].

والمالكية؛ فقد سئل مالك عن النصراني أيستكتب؟ فقال: لا أرى ذلك، ومن ذلك أن الكاتب يستشار، أفيستشار النصراني في أمر المسلمين وغير ذلك؟ مما يعجبني أن يستكتب[ب].

والشافعية؛ قال الماوردي: «النوع الثاني: ما منع منه حظرًا، مثل: كتب المصاحف؛ لأن الكافر ممنوع من مس المصحف، فإن لم يعلم بحاله حتى كتبه؛ فله أجره مثله دون المسمى؛ لأن العمل المعقود عليه قد كمل لمستأجره عند عقد حكم بفساده»[ت].

وقد استدلوا بعموم آي القرآن: ﴿**لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ**﴾ [آل عمران: ١١٨].

ويدخل في هذه الآية الكريمة استكتاب أهل الكتاب وتصريفهم في البيع والشراء على ما نقله بعض المفسرين[ث].

واستدلوا بعموم الأحاديث المانعة من الاستعانة بالكفار، أو الركون إليهم، أو موالاتهم؛ وهي مستفيضة صحيحة: «**إِنَّا لا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ**»، و«**لا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ**»، و«**أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ، لا تَرَاءَى نَارُهُمَا**».

واحتجوا بآثار الصحابة المتضمنة للمنع من استكتاب الكفار واستئمانهم، والزجر عن تمكينهم من كل الولايات على المسلمين.

وقد ذهب فريق من أهل العلم إلى القول بجواز كتابة القرآن من قبل الكافر؛ فقد حكاه ابن تيمية عن بعض الصحابة[ج].

ونقل المصنف ذلك عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعلقمة. =

(أ) انظر: «بدائع الصنائع» (١/ ٣٧)، و«البناية» (١/ ٦٥٠)، و«الأشباه» لابن نجيم (ص ٥٠)، و«حاشية ابن عابدين» (١/ ١١٩).

(ب) «البيان والتحصيل» (٩/ ٣٤٣و١٧/ ٣٧٨).

(ت) «الحاوي» (٩/ ٢٥٠). وانظر: «نهاية المحتاج» للرملي (١/ ٢٢١)، و«حاشية الشرواني على تحفة المحتاج» (١/ ٢٧٢)، وفيه: «والقياس منع الكافر من كتابة القرآن حيث منع من قراءته».

(ث) «أحكام القرآن» لابن العربي المالكي (١/ ١١٢)، و«أحكام القرآن» للكياالهراسي (٢/ ٦٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤/ ١٧٨).

(ج) «شرح العمدة» (١/ ٣٨٥-٣٨٦).

الجنب يكتب المصحف

٣٧٧- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب: ثنا وكيع: ثنا سفيان، عن

وذهب المحققون من الحنابلة: أن جواز كتابة الكافر للمصحف هو مذهب أحمد[أ].

قال ابن مفلح: «وقال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله أن المصاحف يكتبها النصارى، على ما روي عن ابن عباس، ويأخذ الأجرة من كتبها من المسلمين والنصارى.

وروى الخلال في كتابة المصحف عن البغوي عن أحمد؛ أنه قال: نصارى الحيرة كانوا يكتبونها؛ لقلة من كان يكتبها. قيل له: يعجبك هذا؟ قال: لا؛ ما يعجبني.

قال في الخلاف: يمكن حمله على أنهم كانوا يحملونه في كتاباتهم.

وقال في «الجامع»: ظاهره كراهته لذلك، وكرهه للخلاف. وقال: ويحمل قول أبي بكر: يكتبه بين يديه لا يحمله، وهو قياس المذهب أنه يجوز؛ لأن مس القلم للحرف كمس العود للحرف...»[ب].

وقال: «ويجوز للمسلم والذمي أخذ الأجرة على نسخ المصحف، نص عليه»[ت].

وعند التأمل: نجد أن قول المانعين هو الأقرب للصواب؛ للوجوه الآتية:

١- الطهارة الإيمانية شرط في مس المصحف، والمشرك فاقد لذلك.

٢- الكتابة نوع مس للمكتوب، والكافر لا يمكَّن من القرآن بحال.

٣- كتابة المصحف ضرب من الولاية، وليس الكافر من أهلها.

٤- الكتابة تقتضي الأمانة، وهي منتفية في غير المسلم.

٥- الكتابة عمل يستلزم أن يكون فاعله من أهل القربة، ولا يصح من الكافر.

ويمكن حمل من أجاز ذلك على الضرورة، فإذا دعت الضرورة إلى استكتاب الكافر، ومست الحاجة لذلك؛ فالجواز منصور؛ لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات؛ ولكن الضرورة تقدر بقدرها، والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم.

٣٧٧- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٠١): حدثنا وكيع به. =

....

(أ) «الفروع» (٤/ ١٨)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ١٦)، و«الإنصاف» (١/ ٢٢٦- ٢٢٧)، و«تصحيح الفروع» للمرداوي (٤/ ١٨-١٩).

(ب) «الفروع» (٤/ ١٧و١٨).

(ت) «الآداب الشرعية» (٢/ ١٩٩).

ليث، عن مجاهد: كره أن يكتب الجنب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

٣٧٨- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم: ثنا سفيان بهذا.

٣٧٩- حدثنا أسيد بن عاصم: ثنا الحسين، عن سفيان بهذا.

٣٨٠- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن سفيان، عن جابر، عن عامر: أنه كره أن يكتب الجنب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

٣٨١- حدثنا أسيد: ثنا الحسين، عن سفيان بهذا[1].

= وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٧٠/ ٣٢٨ و٢/ ٢١/ ٣٨٨): حدثنا عبيدالله ابن عبدالرحمن الأشجعي، عن الثوري به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ليث -وهو ابن أبي سليم-: صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه؛ فترك.

٣٧٨- مقطوع ضعيف - أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي في كتاب «الصلاة» (١٣٣/ ١٤٠) بسنده سواء.

قلت: وهذا سند ضعيف كسابقه.

٣٧٩- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف كسابقيه.

الحسين؛ هو: ابن حفص الهمداني.

٣٨٠- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٠١): ثنا وكيع به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٤/ ١٣٤٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٧٠/ ٣٢٨ و٢/ ٢١/ ٣٨٨) عن الأشجعي؛ كلاهما عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند واه بمرة؛ فإن جابراً الجعفي ضعيف؛ كما في «التقريب»، وقد اتهمه غير واحد.

وعامر؛ هو: ابن شراحيل الشَّعبي.

٣٨١- مقطوع ضعيف - تقدم قبله.

(١) وهذه مسألة تنبني على مس الجنب للمصحف، وفيها خلاف عريض، والذي أنبّه عليه في هذا المقام الذي لا يقتضي البسط والتوسع ما يأتي:

١- سبب الخلاف؛ هو تردد مفهوم قوله -تعالى-: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، بين أن يكون المطهرون هم بنو آدم، وبين أن يكونوا هم الملائكة. =

تكتب المصاحف مَشْقاً

٣٨٢- حدثنا المسيب بن واضح، ومحمد بن آدم؛ قالا: حدثنا مخلد بن حسين، عن واصل وهشام، عن ابن سيرين: أنه كره أن تكتب المصاحف[1] مشقاً[2].

= والراجح: أنهم الملائكة؛ كما يدل على ذلك سياق الآيات وسباقها، وأن الكتاب هو اللوح المحفوظ.

٢- اشتراط الطهارة في مس المصحف على اعتبار صحته، فإن المؤمن لا ينجس كما هو صريح حديث أبي هريرة.

٣- لا يصح في الباب حديث مرفوع فيه نهي الجنب والحائض عن مس المصحف.

فهذه اعتبارات ترجح جواز مس المصحف للجنب وكتابته وتلاوته، وقد بسطت المسألة في غير موضع.

ولا ننسى أن نقول: إن رفع الحدث الأكبر والأصغر هو الأولى والأفضل في هذه الحالات، والله أعلم.

٣٨٢- مقطوع ضعيف بهذا التمام - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٧-٢٣٨/ ٩١٦)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٥/ ٤٠) من طريقين عن مخلد بن حسين به بطرفه الأول.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

أما الشطر الثاني -أعني: زيادة المسيب بن واضح-؛ فهي زيادة ضعيف؛ فإن المسيب -هذا- ضعيف، ضعفه أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وغيرهما.

تنبيه: وقع في كتاب «الفضائل» لأبي عبيد: عن واصل -مولى أبي عيينة-! وما أظنه إلا وهماً؛ فإنهم لم يذكروا في ترجمة واصل -هذا- أنه يروي عن ابن سيرين، وعنه مخلد بن حسين، بل ذكروا ذلك في ترجمة واصل بن عبد الرحمن -أبي حرّة البصري-، ولعل الوهم من شيخ أبي عبيد- أبي عبد الرحمن، من أهل الثغر-؛ فإني لم أعرفه.

على أن هذا الاختلاف لا يعود على الحديث بضعف أو وهن؛ فإن كلاً من أبي حرة البصري، ومولى أبي عيينة: صدوق؛ كما في «التقريب».

(١) في «ش»: «يكتب المصحف».

(٢) أي: بمد الخط والإسراع فيه.

زاد المسيب: قيل لابن سيرين: لم كره ذلك؟ قال: لأن فيه نقصاً[١]، ألا ترى الألف كيف يغرقها؟ ينبغي أن ترد.

تكتب المصاحف في الكراريس

٣٨٣- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان: ثنا أبو نعيم: ثنا مندل، عن الوليد بن ثعلبة، عن[٢] الضحاك؛ قال: كان يكره الكراريس؛ يعني: المصاحف تكتب فيها.

يكتب العلم في مثل المصاحف[٣]

٣٨٤- حدثنا كثير بن عبيد: ثنا بقية؛ قال: دفع إليَّ بحير مصحفاً لخالد بن معدان فيه علمه، أخذه منه مكتوباً في تخبين، وله مثل[٤] دفتي المصحف، وله عُرى وأزرار[٥].

---

(١) في «الأصول»: «نقص!»، والصواب المثبت.

٣٨٣- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ مندل -وهو ابن علي العَنَزي-: ضعيف؛ كما في «التقريب».

(٢) في (ط دار الفاروق): «عن عبد الله مؤدب الضحاك!».

(٣) في «ش»: «المصحف».

٣٨٤- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير المعروف في بقية بن الوليد، وفي «التقريب»: «صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء»، وقد انتفت شبهة تدليسه هنا بعد تصريحه بأن شيخه بحير ابن سعد هو الذي دفع إليه الكتاب.

وعليه؛ فقول المعلقين على «المصاحف» -بطبعتيه-: وبقية مدلس، ولم يصرح بالتحديث؛ قول غير صحيح -لِمَا رأيتَه-.

(٤) سقطت من «ظ».

(٥) في (ط دار الفاروق): «عري أزرار»!!

٣٨٥- حدثنا علي بن خشرم؛ قال: أخبرنا وكيع بن الجراح، عن الوليد ابن ثعلبة، عن عبد الله مؤذن الضحاك، عن الضحاك؛ قال: لا تتخذوا للحديث كراسي ككراسي المصحف.

٣٨٦- حدثنا عليٌّ؛ قال: أخبرنا وكيع، عن الحسن بن صالح، عن ليث، عن مجاهد: أنه كرهها.

٣٨٧- حدثنا علي: أنبأنا وكيع، عن أبي عوانة -وضاح-، عن سليمان

٣٨٥- مقطوع ضعيف - أخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢١٧/ ٢٤٦)- ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (٤٧)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٣٩) -معلقاً- عن وكيع به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة عبد الله مؤذن[1] الضحاك؛ فقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٣٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٠٧)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣٨٦- مقطوع ضعيف - أخرجه الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٢١٧/ ٢٤٧) -ومن طريقه الخطيب في «تقييد العلم» (٤٧)- عن وكيع به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ليث -وهو ابن أبي سليم-: صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه؛ فترك.

وقد ظنه الشيخ الفاضل وصي الله بن محمد عباس -وفقه المولى- في تعليقه على «العلل» أنه ليث بن سعد الفهمي -الإمام الحافظ المعروف-، وليس كذلك؛ فإنهم لم يذكروا الليث بن سعد ضمن شيوخ الحسن بن صالح، وإنما ذكروا ابن أبي سليم ضمنهم؛ فليصحح.

٣٨٧- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٢١٧-٢١٨/ ٢٤٨)، والخطيب في «تقييد العلم» (٤٨) عن وكيع به.

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩).

قلت: وهذا سند حسن؛ سليمان بن أبي العتيك: صدوق حسن الحديث؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. =

---

(١) وقد تصحفت في «طبعتي!! المصاحف» إلى: «مؤدب» بالباء الموحدة! وهو خطأ صرف.

ابن أبي العتيك، عن أبي معشر، عن إبراهيم: أنه كرهها.

من أحق بكتابة المصحف؟

٣٨٨- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: ثنا عمرو بن عون[1]؛ قال: أنبأنا هشيم، عن العوام، عن إبراهيم التيمي؛ قال: قال عبد الله: لا يكتب المصاحف إلا مُضَرِيٌّ.

قال أبو بكر: هذا من أجل اللغات.

تعظيم المصاحف

٣٨٩- حدثنا موسى بن سفيان: ثنا عبد الله: ثنا عمرو، عن المغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان يقال: عظّموا المصاحف.

= لكن روى عنه جمع من الثقات الحفاظ، ووثقه ابن حبان (٦/ ٣٩١)، فمثله يحسن حديثه؛ لا سيما في الآثار.

وأبو معشر؛ هو: زياد بن كليب التميمي الحنظلي، وهو ثقة؛ كما في «التقريب».

٣٨٨- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف -فيما أعلم-.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن إبراهيم بن يزيد التيمي لم يدرك عبد الله بن مسعود.

الثانية: هشيم مدلس، وقد عنعن.

(١) في «ش»: «عوف».

٣٨٩- مقطوع ضعيف - انظر ما بعده.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن رواية مغيرة -وهو ابن مِقْسم الضبي- عن إبراهيم -وهو ابن يزيد النخعي- على وجه الخصوص ضعيفة؛ كما قال الإمام أحمد وغيره.

عمرو؛ هو: ابن أبي قيس الرازي.

وعبد الله؛ هو: ابن الجهم الرازي.

وموسى بن سفيان؛ هو: ابن زياد الجُنْدَيْسَابوري -بضم الجيم، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، وسكون الياء- السكري.

٣٩٠- حدثنا علي بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان يقال: عظّموا المصاحف[1].

تصغير المصاحف

٣٩١- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو خالد، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون أن يكتبوا المصاحف في الشيء الصغير، يقول: عظّموا القرآن.

٣٩٢- حدثنا محمد بن الربيع: ثنا يزيد: ثنا شعبة، عن المغيرة، عن

٣٩٠- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٨): ثنا وكيع به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٣/ ٧٩٤٦) عن الثوري به.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٣٠) من طريق هشيم، عن مغيرة به.

قلت: وسنده كسابقه.

(١) اتفق أهل العلم على وجوب احترام المصحف، وتعظيمه، وتكريمه؛ لكونه أجل الكتب الإلهية، ولذلك أجمعوا على تحريم امتهانه، وجعلوا الاستخفاف به ردة.

ولكن بالغ أقوام في اختراع صور عدوها من باب تعظيم المصحف؛ كتقبيله، والقيام له، وتحليته بالذهب والفضة، وكتابته بهما وتطييبه ... بل بالغ بعض الحكام -الذين آل أمرهم إلى بوار-؛ فكتب المصحف بدمه على فترات!!

ولا يخفى على ذوي البصائر والتمييز أن تعظيم الكتاب العزيز خير ما يكون بما كان عليه الصحابة -رضي الله عنهم-.

واعلم أن أكبر تعظيم للكتاب المجيد؛ هو: تحكيمه في الأمة، وإقامة شرعه، وإحلال حلاله، وتحريم حرامه، وإقامة أحكامه، وتعلمه وتعليمه.

٣٩١- مقطوع ضعيف - تقدم قبله.

قلت: إسناده ضعيف كسابقه.

عبد الله بن سعيد -شيخ المصنف-؛ هو: الأشج الكندي.

وأبو خالد؛ هو: الأحمر، واسمه: سليمان بن حيان.

٣٩٢- مقطوع ضعيف - سيأتي تخريجه رقم (٤٠٠).

إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون تصغير المصحف، والتعشير، والفواتح[(١)].

٣٩٣- نا إسحاق بن إبراهيم: نا أبو داود: ثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم: أن[(٢)] علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- كان يكره أن يكتب[(٣)] القرآن في الشيء الصغير.

٣٩٤- حدثنا أحمد بن سنان: ثنا محمد بن عبيد، وأبو معاوية؛ قالا: ثنا الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كان علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يكره أن يكتب القرآن -قال أبو معاوية: المصحف- في الشيء الصغير.

٣٩٥- نا إسحاق بن إبراهيم: نا سعد بن الصلت: ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علي -رضي الله عنه-؛ قال: لا تكتب المصاحف صغاراً.

٣٩٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا سفيان، عن سليمان الأعمش،

---

(١) في «ش»: «المصاحف».

٣٩٣- موقوف ضعيف - سيأتي بعده.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن إبراهيم -وهو ابن يزيد النخعي- لم يدرك علياً -رضي الله عنه-.

وأبو داود؛ هو: الطيالسي، واسمه: سليمان بن داود.

(٢) في «ش»: «ابن».

(٣) في «ش»: «كان يكتب».

٣٩٤- موقوف ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٩و١٠/ ٥٤٣/ ١٠٢٧٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٢٩٤/ ١٣٣و٢/ ٢٣٧/ ٩١٤)- ومن طريقه المستغفري في «فضائل القرآن» (ق ٥٢/ ب)-؛ قالا: ثنا أبو معاوية به.

قلت: إسناده ضعيف كسابقه.

٣٩٥- موقوف ضعيف - تقدم قبله، وسيأتي بعده.

٣٩٦- موقوف ضعيف - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٣/ ٧٩٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٨ و١٠/ ٥٤٣/ ١٠٢٧٤): ثنا وكيع؛ كلاهما عن سفيان الثوري به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه -كما تقدم-، ويحيى؛ هو: ابن سعيد القطان. =

عن إبراهيم: أن علياً -رضي الله عنه- كره أن تتخذ المصاحف صغاراً[١].

كتابة المصاحف حفظًا

٣٩٧- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة، عن الحكم، عن خيثمة؛ قال عمر بن الخطاب: من يدلني على رجل؟ فقال له رجل: هل لك في رجل يقرأ القرآن عن ظهر قلبه؟ قال: فتطاول عمر، وقال: من هو؟ قال: ابن أم عبد؛ فتقاصر عمر، وقال: إنه لأحراهم[٢] بذلك.

= وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٩٧/ ٨١-تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٥): نا إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٢٩٤/ ١٣٣ و٢/ ٢٣٧/ ٩١٤) -ومن طريقه المستغفري في «فضائل القرآن» (ق٥٢/ ب)-: ثنا علي بن هاشم بن البريد؛ كلاهما عن الأعمش به.

(١) الكلام على مسألة تصغير المصحف يتناول أمرين:

الأول: تصغير حجم المصحف وخطه.

الثاني: تصغير اسمه تصغيراً لفظياً؛ كقولهم: «مصيحف».

وقد اتفق جماهير أهل العلم على المنع من الأمرين؛ لما فيهما من منافاة التعظيم الواجب للمصحف.

وقد ورد المنع في تصغير المصحف تصغيراً فعلياً عن عمر، وعلي، وغيرهم -رضي الله عنهم-.

وورد المنع من تصغير المصحف لفظاً عن ابن المسيب، وغيره.

قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٢٩): «ومن حرمته أن لا يصغر المصحف بكتابة ولا باسم».

٣٩٧- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن خيثمة -وهو ابن عبد الرحمن- لم يدرك عمر[أ].

محمد؛ هو: ابن جعفر، المعروف بـ (غندر).

والحكم؛ هو: ابن عتيبة الكوفي.

(٢) في «ش»: «لأحراكم».

....

(أ) في «طبعة دار البشائر»: «عمرًا» - كذا بالتنوين-!!

قال أبو بكر: قيل في هذا الحديث: يملي القرآن عن ظهر قلبه.

٣٩٨- نا أحمد بن سنان: نا أبو معاوية: ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن

٣٩٨- إسناده صحيح - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٦٨-٦٩) من طريق المصنف به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٦٢/ ٤٢٣٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٨٠و١٠/ ٥٢٠/ ١٠١٨٢)، والترمذي (١/ ٣١٥/ ١٦٩-مختصراً): ثنا أحمد بن منيع، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٥٢/ ٨١٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٣٧٩-٣٨٠/ ٢٠٣٤ - «إحسان»)-، وأحمد (١/ ٣٠٨ - ٣٠٩/ ١٧٥ و٣١١/ ١٧٨ و٣٥٣- ٣٥٤/ ٢٨٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٦٧-٦٨)-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٨٦-١٨٧/ ١١٥٦ و٢٩١/ ١٣٤١): ثنا محمد بن المثنى وسلم بن جنادة، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١/ ٤٣٣-٤٣٤/ ١٥٦): ثنا زياد بن أيوب، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٧٤/ ١٩٥): ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٣١-٢٣٢/ ٥٥٩٣) من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس، وأبو القاسم البغوي- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٦٩)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٧٢-١٧٣/ ١٩٤)؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والحاكم (٢/ ٢٢٧) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٥٢-٤٥٣)- من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي؛ كلهم عن أبي معاوية به[1].

وتابع أبا معاوية -محمد بن خازم- الضرير؛ كل من:

١- سفيان الثوري: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٥٢/ ٨١٩٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٠٧/ ٨٣٢)- ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٠/ ٨٤٢١)-، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٤٥٩/ ٣٢٦)، وأبو عبد الله الحسين بن محمد ابن العسكري في «حديثه عن شيوخه» (٦٠/ ٧٨)، والحاكم (٢/ ٢٢٧-٢٢٨و٣/ ٣١٨)، والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه من الرسم» (١/ ٣٤٣/ ٦٨٩)، و«تاريخ مدينة السلام» (٥/ ٥٣٤-٥٣٥) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٧١) -من طرق عن مصعب بن المقدام، عن سفيان الثوري به. =

....

(١) وقد رواه عنه -أيضاً-: محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص ١١٧-مختصراً)؛ لكن سقط منه اسم شيخ المروزي -راويه عن أبي معاوية-! وغالب الظن أنه إسحاق بن راهويه، والله أعلم.

= ٢- **محمد بن فضيل بن غزوان الضبي:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٤٦٠/ ٣٢٧): ثنا علي بن المنذر، عن محمد به.

٣- **أبو بكر بن عياش:** أخرجه أحمد (١/ ٢١١/ ٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧١/ ٨٤٢٣) عن يحيى بن آدم وفرات بن محبوب؛ كلاهما عن أبي بكر به.

وانظر: «العلل» للإمام الدارقطني (١/ ١٨٣-١٨٤).

٤- **يزيد بن عبدالعزيز بن سياه:** أخرجه أحمد (١/ ٢١١/ ٣٦): ثنا يحيى بن آدم، عنه به.

٥- **شيبان بن عبدالرحمن النحوي:** أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٥٥٩٤) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، عنه به.

٦- **زائدة بن قدامة:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٠-٧١/ ٨٤٢٢) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٣٨٤-٣٨٥/ ٢٦٨)- من طريق معاوية بن عمرو الأزدي، عنه به.

٧- **أبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي:** أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٩٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٠٦/ ٨٣٠ ط المغرب، أو ص٣٧١- ط دمشق)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٥٣٨-٥٣٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٥٣)-، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ١٢٤)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٣١-٢٣٢/ ٥٥٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٦٩-٧٠/ ٨٤٢٠)، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «مجلس ثاني الأحد عشر من الأمالي» (١٨٨-١٨٩/ ٢٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٧٦٨/ ٤٤٨٧)[1].

٨- **فضيل بن عياض:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٥٢/ ٨٢٠٠)، والدارقطني في «الأفراد» (ق ٢٨/ أ)، والمخلص في «الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٦٩)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٣٨٣/ ٢٦٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٨٠)- من طرق عن محمد بن زنبور المكي، عن فضيل به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: أما صحيح؛ فنعم؛ فإن رجال إسناده كلهم ثقات، وأما على شرط الشيخين؛ فلا؛ فإنهما لم يخرجا لهذه الترجمة (علقمة بن قيس، عن عمر)، والله أعلم. =

(أ) تحرف اسم علقمة -راويه عن عمر- في «مطبوعه» إلى محمد!! فالله المستعان.

= وقال البوصيري: «هذا إسناد رجاله ثقات».

وخالف الأعمش: الحسن بن عبيد الله؛ فرواه عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة ابن قيس، عن القرثع[1]، عن قيس -أو ابن قيس-، عن عمر به.

فأدخل (القرثع، عن قيس) بين علقمة وعمر.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٧١-٣٧٢/ ٢٦٥)، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي في «فضائل القرآن» (ص٣٧٢ -ط دمشق، أو ٢/ ٢٠٧/ ٨٣١ -ط المغرب)، ويوسف ابن يعقوب القاضي في «كتاب الذكر والتسبيح» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٥٣)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة؛ ثلاثتهم قال: ثنا عفان بن مسلم الصفار، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٩٩) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، والترمذي في «العلل الكبير» (٢/ ٨٨٣- ترتيب أبي طالب القاضي)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٦١/ ١٤٠٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٧٠)-، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٤٦١/ ٣٢٨)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ٣٧٣-٣٧٤/ ٢٦٧)؛ أربعتهم قال: ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧١/ ٨٤٢٤) من طريق عبيد الله بن عائشة؛ أربعتهم عن عبد الواحد بن زياد، عن الحسن بن عبيد الله به.

قال البخاري؛ كما في «العلل الكبير» للترمذي (٢/ ٨٨٤): «وحديث عبدالواحد عندي محفوظ».

وخالفه الإمام الفذ الحافظ الدارقطني؛ فقد حكم بوهم الحسن بن عبيد الله فيه، ورجح رواية الأعمش، فقال -رحمه الله- في «العلل» له (٢/ ٢٠٢-٢٠٣/ ٢٢٢): «هو حديث يرويه الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن قيس بن مروان، عن عمر.

ورواه الأعمش -أيضًا-بإسناد آخر عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر.

ورواه الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن قيس - أو ابن قيس، رجل من جعفى-، عن عمر؛ وهو قيس بن مروان.

ورواه عمارة بن عمير، عن رجل من جعفى، عن عمر؛ وهو قيس بن مروان.

وقد ضبط الأعمش إسناده وحديثه؛ وهو الصواب.

قلت (البرقاني -راوي «العلل» عن الدارقطني-) له: فإن البخاري - فيما ذكره أبو عيسى (الترمذي) عنه -حكم بحديث الحسن بن عبيد الله على حديث الأعمش؟

قال الدارقطني: وقول الحسن بن عبيد الله عن قرثع غير مضبوط؛ لأن الحسن بن عبيدالله ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش». =

....

(أ) بفتح القاف، وسكون الراء، بعدها مثلثة مفتوحة، آخره عين مهملة.

= قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، وقد نقله عنه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٩٢-٢٩٣) باختصار؛ وأقره.

وبناء على هذه المخالفة المرجوحة: أعلَّ الإمام البيهقي طريق الأعمش السابقة بالانقطاع بين علقمة بن قيس وعمر بن الخطاب؛ فقال في «السنن الكبرى» (١/ ٤٥٣):

«وهذا الحديث لم يسمعه علقمة بن(أ) قيس من عمر؛ إنما رواه عن القرثع، عن قيس، عن عمر. أخبرنا بصحة ذلك ...» ثم ساق بسنده المتقدم عن عفان بن مسلم، عن عبدالواحد بن زياد، عن الحسن به.

لكن تعقبه ابن التركماني الحنفي في «الجوهر النقي» بقوله: «علقمة سمع من عمر حديث: «**الأعمال بالنيات**»، خرجه الجماعة من روايته عنه؛ فيحمل على أنه سمع منه حديث السمر بلا واسطة مرة، وبواسطة مرة أخرى، ويدل على ذلك: أن الترمذي خرج الحديث من طريق علقمة عن عمر، وحسّنه؛ فدل على أنه متصل عنده».

وقد تعقّب الشيخ العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- ابن التركماني في قوله هذا؛ فقال في «تعليقه على سنن الترمذي» (١/ ٣١٨): «وأخطأ الحافظ ابن التركماني في تعقبه على البيهقي هنا، إذ قال: (وذكر كلامه المتقدم آنفًا)؛ فإن علقمة راوي هذا الحديث: هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي (ب)، وأما علقمة راوي حديث: «**الأعمال بالنيات**»؛ فهو علقمة ابن وقاص بن مِحْصن الليثي، وكلاهما من المخضرمين الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ.

وعلقمة بن قيس اختلفوا في تاريخ وفاته ما بين سنتي (٦١) و(٧٣)، ومات وله (٩٠) سنة، وقد سمع من عمر ومن غيره من كبار الصحابة، ويحتمل -كما قال ابن التركماني -أن يكون سمع هذا الحديث من عمر مباشرة، وسمعه عنه بالواسطة، والإسناد صحيح بكل حال.

والحسن بن عبيد الله -الذي روى الزيادة في الإسناد-: كوفي ثقة، ونسب البخاري الاضطراب إلى عامة رواياته.

وعلى كل الحالات؛ فإن الأعمش أوثق منه وأحفظ، فلا يعلل ما يرويه الأعمش بما يرويه الحسن، قال الحافظ في «التهذيب»: «ضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش، فقال في «العلل» -بعد أن ذكر حديثًا للحسن خالفه فيه الأعمش-: والحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش»». =

....

(أ) في المطبوع: «من!»؛ وهو تصحيف.

(ب) وقد اغتررت بكلام ابن التركماني -هذا- أثناء تعليقي على كتاب «عمل اليوم والليلة» لابن السني (١/ ٤٦٩ و٤٧٠)، ولم أتنبه وقتئذ إلى خطأ ووهم ابن التركماني -عفا الله عنه- في تعقبه المذكور، فالكمال لله وحده، فالرجاء ممن عنده الكتاب المذكور أن يصلح هذا الخطأ، ويستغفر لأخيه هذا التقصير، والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

= قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، والحديث المشار إليه هو حديثنا هذا نفسه.

بقي بعد هذا كله أن نخرج طريق الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، عن قيس بن مروان، عن عمر -وهو الإسناد المذكور عند المصنف-.

فقد أخرجه المصنف عن شيخه أحمد بن سنان، والإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٣٠٨-٣٠٩/ ١٧٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٧٢-١٧٣/ ١٩٤): ثنا أبو خيثمة -زهير ابن حرب- النسائي؛ ثلاثتهم عن أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير، عن الأعمش به.

وتابع أبا معاوية:

١- **زائدة بن قدامة:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٧٠-٧١/ ٨٤٢٢) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٣٨٤-٣٨٥/ ٢٨٦)-: ثنا محمد بن النضر الأزدي، عن معاوية بن عمرو الأزدي، عنه به.

٢- **محمد بن فضيل:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٥١-٣٥٢/ ٨١٩٨): ثنا محمد بن أبان بن وزير البلخي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٧٢/ ١٩٣): ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٤٦٠-٤٦١/ ٣٢٧): ثنا علي بن المنذر، والمحاملي في «الأمالي» (٢٣٥/ ٢٢٤-رواية ابن البيّع): ثنا يوسف بن موسى القطان؛ أربعتهم عن محمد بن فضيل به.

٣- **فضيل بن عياض:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٥٢/ ٨٢٠٠)، والدارقطني في «الأفراد» (ق٢٨/ أ)، وأبو الطاهر المخلّص في «الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٦٩)،والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٣٨٣/ ٢٦٥)،والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٨٠)-؛ قالا: ثنا أبو القاسم -عبد الله بن محمد- البغوي، كلاهما (النسائي، والبغوي) قال: ثنا أبو صالح -محمد بن زنبور- المكي، عن فضيل بن عياض به.

٤- **شيبان بن عبدالرحمن النحوي:** أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٥٥٩٤) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، عن شيبان به.

قال الشيخ العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- في«تعليقه على سنن الترمذي» (١/ ٣١٧): «إسناد خيثمة، عن قيس بن مروان، عن عمر: إسناد صحيح؛ فإن خيثمة -وهو ابن عبد الرحمن ابن أبي سبرة- ثقة من غير خلاف، قال العجلي: «كوفي، تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحًا، وكان سخيًّا. ولم ينج من فتنة ابن الأشعث إلا هو وإبراهيم النخعي».

وقيس بن مروان -وهو قيس بن أبي قيس الجعفي- تابعي ثقة، ذكره ابن حبان في «الثقات»».

قلت: وفي «التقريب»: «صدوق»؛ فالحديث من هذه الطريق حسن لذاته، وهو صحيح لغيره بالطريق السابقة عن عمر.

علقمة.

قال[١]: وحدثنا[٢] عن خيثمة، عن قيس بن مروان-وهو الذي أتى عمر-؛ قال: جاء رجل إلى عمر وهو بعرفة[٣]، فقال: يا أمير المؤمنين! جئتك من الكوفة وتركت بها رجلاً يملي[٤] المصاحف عن ظهر قلبه، قال: فغضب عمر، وانتفخ؛ حتى كاد أن يملأ ما بين شعبتي الرحل[٥]، قال: من هو ويحك؟! قال: هو عبد الله ابن مسعود، قال: فما زال[٦] يطفأ ويتسرى[٧] عنه الغضب، حتى عاد إلى حاله[٨] التي كان عليها، ثم قال: ويحك! والله؛ ما أعلم بقي من الناس أحد هو أحق بذلك منه، وسأحدثك عن ذلك: كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك في الأمر من أمر المسلمين، وإنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه، فخرج رسول الله ﷺ يمشي وخرجنا معه نمشي، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد، فقام رسول الله ﷺ يستمع قراءته، فلما كدنا أن نعرف الرجل؛ قال (رسول الله ﷺ)[٩]: «**من سَرَّهُ أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل؛ فليقرأه على قراءة ابن أم عبد**».

---

(١) أي: أبو معاوية.

(٢) أي: الأعمش.

(٣) في «ش»: «يعرفه».

(٤) في «ظ»: «يمل».

(٥) في «طبعتي المصاحف»: «الرجل» -بالجيم!

قال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في تعليقه على «سنن الترمذي» (١/ ٣١٦): «وهو تصحيف، وصوابه بالحاء المهملة الساكنة».

(٦) سقطت من «ش».

(٧) في «ش»: «يسرى».

(٨) في «ش»، و«ظ»: «حالته!!».

(٩) زيادة من «ش».

قال: ثم جلس الرجل يدعو، فجعل رسول الله ﷺ يقول[١]: «**سل تعطه، سل تعطه**»، قال: فقال عمر: فقلت: والله لأغدون إليه لأبشره، قال: فغدوت إليه لأبشره، فوجدت أبا بكر قد سبقني إليه فبشره. (قال:)[٢] والله، ما سابقته قط إلى خير؛ إلا سبقني إليه.

كتابة الفواتح والعدد في المصاحف

٣٩٩- حدثنا هارون بن سليمان: ثنا روح: ثنا سفيان الثوري، عن المغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون النقط، والتعشير، وإحصار[٣] السور.

٤٠٠- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: نا شعبة، عن المغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون تصغير المصاحف والفواتح[٤] والعواشر.

٤٠١- حدثنا هارون بن سليمان: ثنا روح: ثنا شعبة، عن المغيرة، عن

---

(١) سقطت من «ش».

(٢) زيادة من «ش».

٣٩٩- مقطوع ضعيف - أخرجه المصنف كما سيأتي (رقم ٤٢٠) من طريق أبي خالد الأحمر -سليمان بن حيان-، عن الثوري به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ رواية المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي فيها مقال -كما تقدم-، وانظر ما بعده.

(٣) في «ش»: «وإحصا» -بإسقاط الراء-.

٤٠٠- مقطوع ضعيف - أخرجه المصنف- كما تقدم (رقم ٣٩٢) من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة به.

قلت: إسناده كسابقه، وانظر ما بعده.

(٤) أن يقول: فاتحة سورة كذا.

٤٠١- مقطوع إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٦/ ٢٤١٨) من طريق حفص بن عمر الحوضي، عن شعبة به.

قلت: وهذا سند ضعيف كسابقه، وانظر ما سيأتي (رقم ٤٢٠ و٤٢١).

إبراهيم: أنه كان يكره العواشر والفواتح وتصغير المصحف، وأن يكتب فيه سورة كذا وكذا.

٤٠٢- نا محمد بن حاتم بن بزيع: نا أبو الجواب: نا عمار، عن الأعمش؛ قال: سألت إبراهيم عن التعشير في المصحف، وتكتب سورة كذا وكذا؟ فكرهه، وكان يقول: جردوا القرآن.

٤٠٣- حدثنا إسحاق بن وهب: ثنا يزيد؛ قال: أخبرنا حماد، عن أبي حمزة؛ قال: أتيت إبراهيم بمصحف لي مكتوب فيه سورة كذا، وكذا آية[١]، فقال إبراهيم: امح[٢] هذا؛ فإن[٣] ابن مسعود كان يكره هذا، ويقول: لا تخلطوا بكتاب الله[٤] ما ليس منه.

٤٠٢- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف -فيما أعلم-.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي الجواب -الأحوص بن جواب-، وعمار ابن رزيق[أ].

وقد وقع في «ط دار البشائر»: «زريق!» -بتقديم الزاي-؛ وهو خطأ جلي.

وقول إبراهيم: «جردوا القرآن» له طريق أخرى ستأتي بعد أحاديث.

٤٠٣- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو حسن لغيره) - أخرجه أبو عمرو الداني في «المحكم في نقط المصاحف» (ص ١٦) من طريق يحيى بن سلام، عن حماد بن سلمة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أبو حمزة[ب] الأعور -واسمه: ميمون-: ضعيف؛ كما في «التقريب».

وقول ابن مسعود -رضي الله عنه-: «لا تخلطوا...» إلخ، له طريق أخرى تأتي بعد قليل.

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ظ»: «امحا»، وفي «ش»: «امحي»! والمثبت من «ع»، وهو الصواب؛ لأنه فعل أمر.

(٣) في «ش»: «إن».

(٤) في «ش»: «بالكتاب».

....

(أ) بتقديم الراء المهملة، مصغر.

(ب) وقد تصحف اسمه في (ط دار الفاروق) إلى: (أبي جمرة) -بالجيم، والراء-!

٤٠٤- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا حماد بن زيد، عن شعيب بن الحبحاب: أن أبا العالية كان يكره الجمل في المصحف، وكان يكره فاتحة سورة كذا، وخاتمة سورة كذا، وكان يقول: جردوا القرآن.

٤٠٥- حدثنا هارون بن سليمان: ثنا روح: ثنا ابن جريج؛ قال: قلت لعطاء: أيكتب[1] عند كل سورة: (خاتمة سورة كذا، وفيها كذا وكذا آية)؟ فنهى عن ذلك، وقال: بدعة.

٤٠٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا أبو بكر؛ قال: قلت لأبي رزين:

٤٠٤- مقطوع صحيح - أخرجه المصنف (رقم ٤٢٨) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي الملقب بـ (عارم)، عن حماد بن زيد به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»(٢/ ٤٩٨ و١٠/ ٥٥٠/ ١٠٣٠٠ و٥٥١/ ١٠٣٠٦) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم في نقط المصاحف» (ص١٠)-: ثنا عفان بن مسلم ومالك بن إسماعيل النهدي، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٦-٨٧/ ٤٥): ثنا أبو الربيع سليمان بن داود العتكي الزهراني؛ ثلاثتهم عن حماد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٤٠٥- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٧و ١٠/ ٥٤٨/ ١٠٢٩١و ٥٥٠/ ١٠٢٩٩) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٤) -: ثنا أبو خالد الأحمر، وأبو معاوية؛ كلاهما عن حجاج بن أرطاة، عن عطاء: أنه كان يكره التعشير في المصحف، وأن يكتب فيه شيء من غيره.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ الحجاج: صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعن.

(١) في (ط دار الفاروق): «أتكتب» -بالخطاب-!

٤٠٦- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٣/ ٩٠٤) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص ١٦)-: حدثنا يحيى بن سعيد القطان به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

أما المعلق على «المصاحف -دار الفاروق»؛ فقد قال شيئاً غريبًا عجيبًا، تضحك منه=

أكتب في مصحفي: (خاتمة سورة كذا وكذا)؟ قال: (لا)[١]؛ أخشى أن ينشأ[٢] نشؤ يحسبون أنه نزل من السماء.

قال ابن أبي داود: أبو بكر؛ هو: الزبرقان السرَّاج.

كتابة العواشر في المصاحف

٤٠٧- نا أسيد بن عاصم، وعثمان بن عمير الأصبهانيان؛ قالا: ثنا بكر[٣]

=الثكلي؛ قال: «وأبو بكر الزبرقان السراج لم أعثر على ترجمته».

قلت: هذا بسبب تسرعك، وأنك حشرت نفسك في شيء لا تحسنه؛ فإن أبا بكر -هذا- مترجم له في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٣٦)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٦١٠/ ٢٧٦٤)، برواية جمع من الثقات عنه.

وقد روى ابن أبي حاتم بسند صحيح كالشمس عن يحيى بن سعيد القطان قوله: «كان زبرقان السراج ثقة، وكان صاحب حديث».

وقال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٠١/ ٣٣٠٣): «الزبرقان السراج: ثقة».

ونقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦١٠).

ووثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس به بأس».

ووثقه -أيضاً- ابن حبان (٦/ ٣٤١).

وانظر: «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢/ ١٢١-١٢٢/ ٥٠٠)، و«الكنى والأسماء» للدولابي (١/ ٣٧١).

(١) زيادة من «ش».

(٢) في «ش»: «تنشون»، وفي «ظ»: «ينشوا»، والمثبت من «ع».

٤٠٧- موقوف إسناده ضعيف جداً، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن يحيى بن سلمة بن كهيل: متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

لكن؛ تابعه سفيان الثوري -كما سيأتي بعده-.

(٣) في «ش»: «أبو بكر».

-وهو ابن بكار-: حدثني يحيى بن سلمة، عن أبيه، عن الزعراء؛ قال: قال عبدالله: جردوا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه[١].

٤٠٨- حدثنا يعقوب (بن سفيان)[٢]: ثنا أبو نعيم، وقبيصة؛ قالا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء؛ قال: قال عبد الله: جردوا القرآن، (و)[٣] لا تلبسوا به ما ليس منه.

٤٠٩- وحدثناه الأحمسي؛ قال: حدثنا أبو نعيم.

٤١٠- وحدثنا هارون[٤] بن إسحاق؛ قال: ثنا محمد، عن سفيان بنحوه.

٤١١- ونا علي بن حرب: نا القاسم، عن سفيان بهذا.

---

(١) في «ظ»، و«ع»: «فيه».

٤٠٨- ٤٠٩- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٣٥٣/ ٩٧٥٣): حدثنا علي بن عبد العزيز، عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- به.

قلت: وهذا سند ضعيف، أبو الزعراء، وهو: عبد الله بن هانئ، لم يرو عنه إلا سلمة بن كهيل، ولم يوثقه إلا العجلي وابن حبان وابن سعد، وهم متساهلون في التوثيق -كما لا يخفى-، فهو مقبول في الشواهد والمتابعات، وقد توبع؛ تابعه: أبو الأحوص -كما سيأتي-.

(٢) زيادة من «ظ»، و«ع».

(٣) زيادة من «ش».

٤١٠- إسناده كسابقه - تفرد به المصنف.

قلت: وسنده ضعيف كسابقه.

محمد؛ هو: ابن عبد الوهاب القناد السكري؛ ثقة عابد.

وهارون بن إسحاق؛ هو: الهَمْداني -بالسكون- الكوفي؛ صدوق.

(٤) سقطت من «ش».

٤١١- إسناده كسابقه.

علي بن حرب؛ هو: الطائي، صدوق فاضل.

والقاسم؛ هو: ابن يزيد الجرمي؛ ثقة.

٤١٢- نا أسيد: نا الحسين، عن سفيان بنحوه.

٤١٣- حدثنا علي بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء؛ قال: قال عبد الله: جرِّدوا القرآن، ولا تلبسوا به شيئاً.

٤١٤- حدثنا محمد بن الربيع: أنبأنا يزيد بن هارون؛ قال: أخبرنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الأحوص، عن عبدالله؛ قال: جرِّدوا القرآن.

٤١٢- إسناده كسابقه.

أسيد؛ هو: ابن عاصم الأصبهاني.

الحسين؛ هو: ابن حفص الهمداني.

٤١٣- إسناده كسابقه - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٨و١٠/ ٥٥٠/ ١٠٣٠١): حدثنا وكيع به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٠/ ٨٩٥)، وأبو عمرو الداني في «المحكم» (ص ١٠-١١) عن إسحاق بن يوسف الأزرق، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٨/ ٢٤٢٣) من طريق أبي داود عمر بن سعد الحَفَري -بفتح المهملة والفاء-؛ كلاهما عن سفيان به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٢-٣٢٣/ ٧٩٤٤) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٣٥٣/ ٩٧٥٣)- عن سفيان الثوري به.

وسنده ضعيف كسابقه، وهو صحيح بما بعده.

٤١٤- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٤٦): حدثنا غندر محمد بن جعفر، وحجاج الأعور؛ كلاهما عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وأبو الأحوص: اسمه عوف بن مالك بن نضلة؛ وهو ثقة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٥٠/ ١٠٣٠٢) عن وكيع، عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود.

قلت: وهذا سند صحيح -أيضًا-، ورواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود محتملة مقبولة؛ فقد صح عنه أنه قال: إذا قلت: قال عبدالله؛ فهو عن غير واحد، وإذا قلت: عن رجل؛ فهو الذي سمعت.

٤١٥- نا أسيد: نا الحسين: ثنا قيس، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق؛ قال: كان عبد الله بن مسعود يكره التعشير في المصحف.

٤١٦- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عبد الله: أنه كره التعشير في المصحف.

٤١٧- وحدثنا الدقيقي: ثنا يزيد؛ قال: أخبرنا قيس بهذا.

٤١٨- حدثنا محمود بن آدم: ثنا أبو بكر -يعني: ابن عياش-: ثنا أبو حصين، عن يحيى، عن مسروق؛ قال: كان عبد الله يكره التعشير في المصحف.

٤١٩- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي: ثنا هشيم، عن رجلين[1] ذكرهما،

٤١٥- ٤١٧- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو حسن بما بعده).

قلت: إسناده ضعيف؛ قيس بن الربيع: صدوق، تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ماليس من حديثه فحدث به.

وأبو حَصين -بفتح المهملة-؛ هو: عثمان بن عاصم بن حُصَيْن الأسدي؛ ثقة ثبت سني.

ومسروق؛ هو: ابن الأجدع الهمداني الوادعي؛ ثقة مخضرم.

٤١٨- موقوف حسن الإسناد، (وهو صحيح لغيره بما قبله وما بعده) - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٢/ ٧٩٤٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٧و ١٠/ ٥٤٨/ ١٠٢٩٠)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٤٧)، و«فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٢/ ٩٠٠) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٤)-، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٤/ ٣٦ و٨٧/ ٤٨) من طرق عن أبي بكر بن عياش به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي بكر بن عياش.

وقد أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٢/ ٩٠١): ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن زائدة بن قدامة، عن أبي حصين به؛ بلفظ: كان عبد الله يحك التعشير من المصحف.

وسنده صحيح غاية.

٤١٩- موقوف صحيح بما قبله.

قلت: إسناده فيه من لم يسم.

(١) في «ظ»، و«ع»: «عن جابر»، وهو تصحيف، والمثبت هو الصواب؛ بدلالة السياق.

عن مسروق، عن عبد الله: أنه كره التعشير في المصحف.

٤٢٠- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو خالد، عن سفيان، عن المغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون التعشير والتنقيط والخواتم في المصحف.

٤٢١- حدثنا علي بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كره التعشير في المصحف.

٤٢٢- [حدثنا علي بن أبي الخصيب، وعمرو بن عبد الله؛ قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد: أنه كره التعشير في المصحف][(١)].

٤٢٣- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن أبي الخصيب؛ قالا: حدثنا

٤٢٠- مقطوع ضعيف - تقدم رقم (٣٩٩).

٤٢١- مقطوع ضعيف - تقدم رقم (٣٩٩ و٤٠٠).

٤٢٢- موقوف ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٧-٤٩٨ و١٠/ ٥٤٩/ ١٠٢٩٤): ثنا وكيع به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٢/ ٧٩٤٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٢/ ٩٠٢) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص ١٥) -: ثنا عبد الرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن سفيان به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

والأثر سيكرره المصنف فيما سيأتي (رقم ٤٧٦).

(١) هذا الحديث برمته ساقط من «ظ»، و«ع»!

٤٢٣- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: ذكر الأعمش في هذا الإسناد وهم، فقد رواه المصنف -كما سيأتي- وابن أبي شيبة عن وكيع به بإسقاط الأعمش؛ وهو المحفوظ.

نعم؛ أخرج ابن أبي شيبة -كما تقدم (ص ٥٥٨)- عن وكيع عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم؛ قال: قال عبد الله بن مسعود: وذكره.

فلعل المصنف -رحمه الله- تداخل عليه الإسنادان، ووهم في ذكر الأعمش في سند الباب، والله أعلم.

وكيع، عن سفيان، عن الأعمش، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: جردوا القرآن.

٤٢٤- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي: نا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان يقال: جردوا المصحف، ولا تخلطوا فيه[١] ما ليس منه.

٤٢٥- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان يقال: جردوا القرآن.

٤٢٦- حدثنا عبدالله[٢] بن محمد بن خلاد: ثنا يزيد؛ قال: أنبأنا مبارك، عن الحسن: أنه كان يكره التعشير والنقط، وقال: جردوا القرآن، ولا تلبسوه بشيء.

٤٢٧- حدثنا محمد بن آدم: ثنا مخلد بن حسين، عن هشام، عن ابن

٤٢٤- مقطوع ضعيف - أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٤٧)، و«فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٠/ ٨٩٤) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم في نقط المصاحف» (ص ١٠-١١)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٩٩/ ٨٢-تكملة)-ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٨/ ٢٤٢٤)-؛ قالا: نا هشيم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن رواية المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي -خاصة- ضعيفة؛ كما تقدم مراراً.

(١) في «ش»: «به».

٤٢٥- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٨و١٠/ ٥٥٠/ ١٠٣٠٣): حدثنا وكيع به.

قلت: إسناده ضعيف كسابقه.

٤٢٦- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ المبارك- وهو ابن فضالة- صدوق مدلس، وقد عنعن.

وقد صح عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً بتنقيط المصحف- كما سيأتي في الباب الذي يلي الباب القادم-.

(٢) في «ش»: «عبيدالله».

٤٢٧- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٧ و١٠/ ٥٤٩/ ١٠٢٩٦)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٢/ ٩٠٣)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٥)-؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

سيرين: أنه كان يكره أن يكتب في المصاحف هذه العواشر والفواتح، ويقول: جردوا القرآن.

٤٢٨- حدثنا عبدالله بن محمد بن النعمان: ثنا عارم: ثنا حماد بن زيد، عن شعيب- يعني: ابن الحبحاب-، عن أبي العالية: أنه كره الجُمل في القرآن، وكان يقول: جردوا القرآن.

٤٢٩- حدثنا هارون بن إسحاق: ثنا أبو خالد، عن جويبر، عن الضحاك؛ قال: قال عبد الله: جردوا القرآن.

٤٣٠- حدثنا إبراهيم بن الحسن المقسمي: ثنا حجاج، عن شعبة؛ قال:

٤٢٨- مقطوع ضعيف - تقدم تخريجه (برقم ٤٠٤).

٤٢٩- موقوف ضعيف الإسناد جداً، (وهو صحيح بطرقه الأخرى) - أخرجه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٠) من طريق جويبر به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن الضحاك لم يدرك عبد الله بن مسعود.

الثانية: جويبر بن سعيد الأزدي- راوي التفسير-؛ ضعيف جداً؛ كما في «التقريب».

لكن الأثر صحيح من طريقين آخرين عن ابن مسعود به.

٤٣٠- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وحجاج؛ هو: الأعور المصيصي.

وإبراهيم بن الحسن المقسمي؛ هو: المصيصي، ثقة من رجال «التقريب».

تنبيه: جعل المعلق على (ط دار الفاروق) لهذا الأثر رقمين، والمصيبة تكمن: أنه جعل الرقم الثاني يبدأ من عند حجاج الأعور؛ فأوهم أنه شيخ المصنف!!

والحقيقة: أنه من قلة خبرته بهذا العلم أُتي، وإلا؛ فقل لي بربك: كيف يُعقل أن يُجعل حجاج شيخاً للمصنف وهو لم يدركه ولم يره؟! بل العبارة في المخطوط والمطبوع مترابطة متصلة غير منفصلة؛ فلم التغيير، ولم التبديل؟!

وبهذه المناسبة أقول: لقد ابتلينا -حقاً وصدقاً- بكثرة الناشئة الذين يكتبون في هذا العلم، وهم -والله- عنه غرباء مفلسون، كما يقطع بذلك كل منصف وقف على النماذج الكثيرة من=

قال أبو التياح -وكان عربياً فصيحاً- قلت له: آمر أن يجردوا القرآن؟ قال: لا تخلطوا[1] به غيره[2].

=الأوهام؛ بل والجهالات في تعليقاتهم. لذا؛ فإني أنصح لهذا الناشيء وأمثاله من الكاتبين: أن لا يتسرعوا بالكتابة- إن كانوا مخلصين- لمجرد أنهم ظنوا أنهم صاروا أهلاً لذلك، بل أن يتريثوا ويتمرسوا فيه زمناً طويلاً؛ حتى يشعروا في قرارة أنفسهم أنهم صاروا أهلاً لذلك؛ بأن يقابلوا نتائج كتاباتهم وتحقيقاتهم بكلام وأحكام أهل العلم المتخصصين المبرزين، ويشهد لهم أهل الخبرة بهذا العلم الذي كدت لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب، وإلا كانوا من أهل الأهواء الذين يحشرون أنفسهم في شيء لا يحسنونه، فضلاً عن أن يعرفوه!

وبالتالي: يحكمون على أنفسهم بأنفسهم أنه تشملهم شهادة نبيهم ﷺ، القائل: «**ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه**».

﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾.

(١) في «ش»: «يخلط».

(٢) المراد: تجريد المصاحف من الضبط والزيادات والفواتح.

قال أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٤٧-٤٩): «قد اختلف الناس في تفسير قوله: «جرِّدوا القرآن»؛ فكان إبراهيم يذهب به إلى نقط المصحف، ويقول: جردوا القرآن ولا تخلطوا به غيره.

قال أبو عبيد: وإنما نرى أن إبراهيم كره هذا مخافة أن ينشأ نشؤ يدركون المصاحف منقوطة فيرى أن النقط من القرآن؛ ولهذا المعنى كره من كره الفواتح والعواشر.

وقد ذهب به كثير من الناس إلى أن يتعلم وحده ويترك الأحاديث.

قال أبو عبيد: وليس لهذا عندي وجه، وكيف يكون عبد الله أراد هذا وهو يحدث عن النبي ﷺ بحديث كثير! ولكنه عندي ما ذهب إليه إبراهيم وما ذهب إليه عبد الله نفسه، وفيه وجه آخر -وهو عندي من أبين هذه الوجوه-؛ أنه أراد بقوله: «جردوا القرآن»: أنه حثهم على أن لا يتعلم شيء من كتب الله غيره؛ لأن ما خلا القرآن من كتب الله إنما يؤخذ عن اليهود والنصارى، وليسوا بمأمونين عليها، وذلك بين في حديث آخر عن عبد الله -نفسه- عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه؛ قال: أصبت أنا وعلقمة صحيفة فانطلقنا إلى عبد الله، فقلنا: هذه صحيفة فيها حديث حسن، قال: فجعل عبد الله يمحوها بيده، ويقول: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ**﴾ [سورة يوسف: ٣]، ثم قال: إن هذه القلوب أوعية؛ فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بغيره. وكذلك حديثه الآخر: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء؛ فعسى أن يحدثوكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، وكيف يهدونكم وقد أضلوا أنفسهم! ومنه حديث النبي ﷺ حين أتاه عمر=

=بصحيفة أخذها من بعض أهل الكتب؛ فغضب، فقال: «**أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟!**».

والحديث في كراهة هذا كثير، فأما مذهب من ذهب إلى ترك أحاديث النبي ﷺ؛ فهذا باطل؛ لأن فيه إبطال السنن، ومما يبين ذلك: حديث عمر حين وجه الناس إلى العراق؛ فقال: «جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ»، وقد رخص في القليل منه، وهذا يبين لك أنه لم يأمر بترك حديث رسول الله ﷺ؛ ولكنه أراد -عندنا-: علم أهل الكتاب للحديث الذي سمع من النبي ﷺ فيه حين قال: «**أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب**؟!»، ومع هذا؛ فإنه كان يحدث عن النبي ﷺ بحديث كثير».

وذكر الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٣٣٤)، وتابعه العيني في «البناية» (١١/ ٢٦٤): أن تجريد القرآن يحتمل فيه أمران:

أحدهما: أي: جردوه في التلاوة، ولا تخلطوا به غيره.

والثاني: أي: جردوه في الخط من النقط والتعشير.

قال الزيلعي: التأويل الثاني أولى.

وقد ذكر أبو أحمد العسكري، وأبو عمرو الداني في «المحكم في نقط المصاحف» (ص١٨-١٩) أن المصحف ظل بضعًا وأربعين سنة لم يطرأ عليه إضافة في رسمه؛ فكان خاليًا عن النقط، والشكل، وكافة الرموز والعلامات، حتى جاء وقت وزمن دعت الحاجة إلى إحداث شيء من ذلك؛ بسبب زيادة العجمة، ووقوع الناس في أخطاء من اللحن تفسد مراد الله في كتابه.

قال أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٢-١٣): «ذكر المصاحف، وكيف كانت عارية من النقط، وخالية من الشكل، ومن نقطها أولاً من السلف، والسبب في ذلك:

١- حدثنا فارس بن أحمد بن موسى المقرئ، قال: ثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا الفضل بن شاذان، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا إبراهيم ابن موسى، قال: أخبرنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: كان القرآن مجردًا في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، وقالوا: لا بأس به، وهو نور له، ثم أحدثوا فيها نقطًا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم.

٢- حدثنا فارس بن أحمد، قال: ثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أبو بكر الرازي، قال: ثنا أبو العباس المقرئ، قال: حدثنا أحمد بن يزيد، قال: ثنا العباس بن الوليد، قال: ثنا فديك من أهل قيسرية، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: سمعت قتادة يقول: بدؤوا فنقطوا، ثم خمَّسوا، ثم عشَّروا.

قال أبو عمرو: هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين -رضوان الله عليهم- هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم؛ إذ هو من التابعين.

وقوله: «بدؤوا ... إلى آخره» دليلٌ على صحته، ولا حرج في استعماله. =

= وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك، ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله -تعالى- لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها.

٣- حدثناه محمد بن أحمد بن علي البغدادي، قال: ثنا محمد بن القاسم الأنباري، قال: ثنا أبي، قال: حدثنا أبو عكرمة، قال: قال العتبي: كتب معاوية -رضي الله عنه- إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلّمه، فوجده يلحن، فرده إلى زياد، وكتب إليه كتابًا يلومه فيه، ويقول: أمثل عبيد الله يضيَّع؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود! إن هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئًا يصلح به الناس كلامهم، ويغربون به كتاب الله -تعالى-؛ فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل.

فوجّه زياد رجلاً، فقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك، فاقرأ شيئًا من القرآن، وتعمّد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلمَّا مرّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته، فقال: ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ**﴾ [التوبة: ٣]، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله.

ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا! قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إليّ ثلاثين رجلاً، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم، حتى اختار رجلاً من عبد القيس؛ فقال: خذ المصحف وصبغًا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي؛ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها؛ فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما؛ فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئًا من هذه الحركات غُنَّة؛ فانقط نقطتين.

فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك».

ولذلك استحب بعض أهل العلم ذلك.

قال الزركشي في «البرهان» (٢/ ١٠٨-١٠٩): «ويستحب تجريد المصحف عما سواه، وكرهوا الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات، وكانوا يقولون: جردوا المصحف.

وقال الحليمي [في «المنهاج» (٢/ ٢٦٢)]: يجوز؛ لأن النقط ليس له قراءة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء، فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها».

بهذا يظهر أن تجريد المصحف كان الأولون يرونه واجبًا، ثم جعلوه مستحبًا، ثم انتهوا إلى إباحتها للضرورة والحاجة، ولذلك قال أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٩): «وهذا يدل على الترخص في ذلك والسعة فيه».

وقال السيوطي في «الإتقان» (٢/ ١٧١): «... وأما النقط؛ فيجوز؛ لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء، فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها». =

= وتزداد الحاجة إليه في المصاحف التي يتعلم فيها الصبيان.

أخرج الداني في «المحكم» (ص١٦) عن أشهب؛ قال: سئل مالك، فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفًا اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك؛ ولكن يكتب على الكَتْبَة الأولى.

قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن، فأقول له: أما الإمام من المصاحف؛ فلا أرى أن ينقط، ولا يزاد في المصاحف ما لم يكن فيها.

وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم؛ فلا أرى بأسًا بذلك.

قال عبد الله: وسمعت مالكاً، وسئل عن شكل المصاحف، فقال: أما الأمهات؛ فلا أراه، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان؛ فلا بأس».

وكذلك في بلاد العجم.

قال الكاساني في «بدائع الصنائع» (٥/ ١٢٧): «ويكره التعشير والنقط في المصحف؛ لقول عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-: «جردوا مصاحفكم»، وذلك في ترك التعشيروالنقط، ولأن ذلك يؤدي إلى الخلل في تحفظ القرآن؛ لأنه يتكل عليه فلا يجتهد في التحفظ، بل يتكاسل.

لكن؛ قيل هذا في بلادهم، فأما في بلاد العجم؛ فلا يكره؛ لأن العجم لا يقدرون على تعلم القرآن بدونه، ولهذا جرى التعارض به في عامة البلاد من غير نكير، فكان مسنونًا لا مكروهًا».

قلت: وانظر: «الهداية مع البناية» (١١/ ٢٦٤ و٢٦٦)، و«مجمع الأنهر» (٢/ ٥٥٤)، و«الفتاوى الهندية» (٥/ ٣٢٣).

قلت: وقد تفشى اللحن والعجمة في أوساط المسلمين؛ فلا بد من ضبط المصحف بالنقط وحركات الأعراب، وعلامات الوقف.

وهذا ما جرت عليه جميع المجامع العلمية المتخصصة في طباعة القرآن، فهو محل اتفاق بين علماء العصر، والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم.

وقال النووي في «التبيان» (ص٢٣١): «قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله؛ فإنه صيانة من اللحن فيه والتصحيف، وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط؛ فإنما كرهاه في ذلك الزمان خوفًا من التغيير فيه، وقد أمن ذلك اليوم؛ فلا منع، ولا يمنع من ذلك لكونه محدثًا؛ فإنه من المحدثات الحسنة(١)، فلم يمنع كنظائره؛ مثل: تصنيف العلم، وبناء المدارس، والرباطات، وغير ذلك. والله أعلم».

وقد ذكر شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٤٠٢) أن من أسباب ترك الصحابة المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة؛ لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين؛ كالتاء والياء، والفتح والضم. =

(١) أي: المصالح المرسلة، ويدل على ذلك الأمثلة المضروبة.

نقط المصاحف[١]

= وقال -أيضًا- (١٢/ ٥٨٦ و١٣/ ٤٠٢): «الصحابة كتبوا المصاحف بغير شكل ولا نقط؛ لأنهم لا يلحنون».

وقال أيضًا (١٢/ ٥٨٦): «وإن كتبت بنقط وشكل، أو بدونهما؛ جائز».

وقال (١٢/ ١٠١ و٢٠٢ و٥٨٦): «لما حدث اللحن في زمن التابعين؛ صار بعضهم يشكل المصاحف وينقطها بالحمرة».

وقال (١٢/ ١٠٠ و١٠٢ و٥٧٦ و٥٨٦ و٥٨٧): «حكم الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة من كلام الله؛ الشكل يبين إعراب القرآن، والنقط يبين الحروف، الصحابة لم يشكلوها ولم ينقطوها؛ لأنهم كانوا لا يلحنون».

وقال (١٢/ ٤٤٩ و٥٧٧ و٥٧٨): «يجب احترام المصاحف واحترام الشكل والنقط إذا كانت مشكولة ومنقوطة؛ لامتيازها عما سواها في المعاني والتكلم بها».

وما أحسن ما قال البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٥٤٨): «من كتب مصحفًا؛ فينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، لا يخالفهم فيها ولا يغير مما كتبوه شيئًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا، وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم ولا سقطًا لهم».

(١) يطلق النقط على معنيين:

١- نقط الإعجام؛ وهو: نقط الحروف في سمتها، للتفريق بين الحروف في الرسم؛ كنقط الباء بنقطة من تحت، ونقط التاء باثنتين من فوق، ونقط الثاء بثلاث نقط من فوق.

٢- نقط الإعراب -أو نقط الحركات-؛ وهو: نقط الحروف للتفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ؛ كنقط الفتحة بنقطة من فوق، ونقط الكسرة بنقطة من تحت الحرف، ونقط الضمة بنقطة من أمام الحرف -أو بين يديه-.

والباعث على النقط ما ذكره الداني في «المحكم» (ص ٢٠-٢١): «اعلم -أيدك الله بتوفيقه-: أن الذي دعا السلف -رضي الله عنهم- إلى نقط المصاحف، بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وَقْتَ رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار، للمعنى الذي بيّناه، والوجه الذي شرحناه: ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها؛ من فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تَزَيُّدِ ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو -لا شك- في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يرجع إلى نقطها، ويصار إلى شكلها،عند دخول الشكوك، وعدم =

٤٣١- حدثنا محمد بن عبدالله[1] المخرمي: ثنا أحمد بن نصر بن مالك: ثنا الحسين بن الوليد، عن هارون بن موسى؛ قال: أول من نقط المصاحف: يحيى ابن يعمر[2].

٤٣٢- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الأعلى، ومحمد بن بكر؛ قالا: حدثنا

=المعرفة، ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتُدْرَكُ به كيفية الألفاظ.

ثم إنَّهم لما رأوا ذلك، وقادهم إلى الاجتهاد إليه بنوه على وصل القارئ بالكَلِم، دون وقفه عليهن، فأعربوا أواخرهن لذلك؛ لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال، فلذلك بنوا النقط على الوصل دون الوقف، وأيضًا؛ فإن القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كلمها، فلا بُدَّ من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة».

٤٣١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح إلى هارون؛ لكنه لم يدرك يحيى بن يعمر قطعاً؛ فإنه مات قديماً.

والأثر ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٤)، والحافظ في «تهذيبه» (١١/ ٣٠٥) معلقاً عن الحسين بن الوليد.

وذكره أبو عمرو الداني في «كتاب النقط» (ص١٢٥)، والذهبي في «السير» (٤/ ٤٤٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٥)، و«معرفة القراء الكبار» (١/ ٦٨) دون إسناد.

(١) في «طبعة دار البشائر»: «عبد الله بن محمد» -على القلب-!

(٢) ذكر الداني في «المحكم» (ص ١٢٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٤٢)، و«معرفة القراء الكبار» (١/ ٦٨) أن أول من نقط المصاحف: يحيى بن يعمر، وقيل: غير ذلك.

قلت: ولا تعارض بينهما؛ فإن النقط نوعان: نقط إعراب، ونقط إعجام؛ فالأولوية المنسوبة ليحيى وتلميذه نصر بن عاصم نقط الإعجام، والأولوية المنسوبة لأبي الأسود الدؤلي نقط الأعراب. انظر: «الطراز في شرح ضبط الخراز» (ص ٢٣٣-٢٥٨).

٤٣٢- مقطوع ضعيف - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣١/ ٨٩٦) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١١)-: ثنا يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان به.

وأخرجه المصنف (رقم ٤٣٧ و٤٣٨) من طريق مخلد بن حسين، وروح بن عبادة؛ كلاهما عن هشام به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن في رواية هشام عن الحسن البصري مقالاً، وقد صح عن الحسن خلافه، فانظر الباب الآتي.

هشام، عن الحسن: أنه كره أن تنقط المصاحف بالنحو.

٤٣٣- [حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد بن بكر: أبنا هشام، عن محمد: أنه كره أن ينقط المصحف بالنحو][(١)].

٤٣٤- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن إدريس، عن هشام، عن ابن سيرين: أنه كره نقط المصحف بالنحو.

٤٣٥- حدثنا هارون بن سليمان: نا روح: نا أشعث، عن محمد: أنه كان يكره النقط.

٤٣٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة، عن أبي رجاء؛ قال: سألت محمد ابن سيرين عن المصحف ينقط بالنحو، قال: أخشى أن يزيدوا في الحروف.

٤٣٣- مقطوع صحيح - أخرجه المصنف بالأرقام التالية (٤٣٤و٤٣٧و٤٣٨) من طريق عبدالله بن إدريس، ومخلد بن حسين، وروح بن عبادة؛ ثلاثتهم عن هشام به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣١/ ٨٩٦)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١١) -: ثنا يزيد بن هارون، عن هشام به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ظ»، و«ع».

٤٣٤- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه في سابقه.

٤٣٥- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣١/ ٤٩٧): حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أشعث بن عبد الملك الحُمراني به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

٤٣٦- مقطوع صحيح - أخرجه المصنف (رقم٤٣٩) من طريق مسكين بن بكير، عن شعبة به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣١٤-٣١٥/ ٨٩- تكملة)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٣-٣٢٤/ ٧٩٤٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٤٥٨/ ٩٩٧١) - ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١١) - من طرق عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وأبو رجاء؛ هو: محمد بن سيف؛ ثقة من رجال «التقريب».

٤٣٧- حدثنا محمد بن آدم: ثنا مخلد، عن هشام، عن الحسن وابن سيرين: أنهما كانا يكرهان نقط المصحف.

٤٣٨- حدثنا هارون بن سليمان: نا روح: ثنا هشام، عن الحسن ومحمد: أنهما كانا يكرهان نقط المصحف بالنحو.

٤٣٩- حدثنا الحسن بن أحمد الحراني؛ قال: ثنا مسكين: ثنا شعبة، عن أبي رجاء؛ قال: سألت محمد ابن سيرين، فقال: أخشى أن يزيدوا في الحروف.

٤٤٠- حدثنا هارون بن سليمان: نا روح: ثنا سعيد، عن قتادة: أنه كان يكره أن ينقط المصحف بالنحو.

٤٤١- حدثنا محمود بن خالد: ثنا الوليد، عن أبي عمرو؛ قال: سمعت قتادة يكره نقط المصاحف.

٤٤٢- حدثنا عبدالجبار بن يحيى بن جحشة الرملي: ثنا عقبة -يعني: ابن

٤٣٧- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه آنفاً.

٤٣٨- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه آنفاً.

٤٣٩- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه آنفاً.

٤٤٠- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

روح؛ هو: ابن عبادة.

سعيد؛ هو: ابن أبي عروبة، ثقة اختلط بأخرة؛ لكن سماع روح منه قبل اختلاطه.

٤٤١- مقطوع ضعيف، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن الوليد- وهو ابن مسلم- مدلس وقد عنعن.

نعم؛ هو صحيح بما قبله.

أبو عمرو؛ هو: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ولم يعرفه المعلق على «المصاحف -ط دار البشائر»!! فليستدرك عليه.

٤٤٢- مقطوع ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ فإن شيخ المصنف لم أجد له ترجمة بعد طول بحث، لكن روى عنه بعض كبار الحفاظ؛ كالطبري.

علقمة-، عن الأوزاعي، عن قتادة؛ قال: وددت أن أيديهم قطعت؛ يعني: نُقَّطَ المصاحف.

٤٤٣- نا العباس بن الوليد؛ قال: أخبرني أبي؛ قال: نا الأوزاعي؛ قال: سمعت قتادة -وكان عربي اللسان- يقول في هذه النقط: لوددت أن الأيدي قطعت فيه.

٤٤٤- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي؛ قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كره النقط.

زاد علي: وخاتمة سورة كذا وكذا.

٤٤٥- حدثنا أسيد: ثنا الحسين، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره التعشير والنقط في المصاحف.

٤٤٦- حدثنا يحيى بن عثمان: ثنا فديك بن سليمان؛ قال: كان عباد بن

٤٤٣- مقطوع حسن الإسناد، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير شيخ المصنف، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

٤٤٤- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٧و١٠/ ٥٤٩/ ١٠٢٩٧) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٦-١٧)-: حدثنا وكيع به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٢/ ٧٩٤١)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٥-٨٦/ ٤٢): ثنا محمد بن كثير العبدي؛ كلاهما عن سفيان الثوري به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٠٨/ ٨٤- تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٩)- ، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٠/ ٨٩٤)، و«غريب الحديث» (٤/ ٤٧)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١١-١٢)-؛ قالا: نا هشيم، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٦/ ٤٤) من طريق أبي إسحاق؛ كلاهما عن المغيرة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف رواية المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي -كما تقدم-.

٤٤٥- إسناده ضعيف كسابقه - انظر ما قبله.

٤٤٦- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

وقد ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٥)- معلقاً- عن يحيى بن عثمان به.

قلت: إسناده حسن؛ فإن فديكاً- هذا- صدوق حسن الحديث؛ روى عنه جمع من الثقات الحفاظ، ووثقه ابن حبان، ولا أعلم فيه جرحًا.

عباد الخوَّاصُ إذا قدم علينا لا يقرأ إلا في مصحف غير منقوط[(١)].

وقد رُخِّص في نقط المصاحف

٤٤٧- حدثنا هارون بن سليمان: نا روح: ثنا الأشعث، عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن ينقط المصحف بالنحو.

٤٤٨- حدثنا الحسن[(٢)] بن أحمد: نا مسكين: ثنا شعبة، عن محمد بن سيف[(٣)]؛ قال: سألت الحسن عن المصحف ينقط بالعربية؟ قال: أو ما بلغك كتاب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: أن تفقهوا في الدِّين، وأحسنوا عبارة الرؤيا، وتعلَّموا العربية؟

٤٤٩- حدثنا الحسن بن أحمد: نا مسكين: ثنا شعبة، عن منصور

---

(١) في هامش «ظ»: «بلغ سماع على القاضي أبي الفضل الأرموي: أبو منصور سعيد بن محمد بن سعيد بن الرزاز، وأبو الفتوح -محمد بن أبي الحسن علي بن هبة الله بن سهلان- البيع، وفتاه -صدوق بن عبدالله-، بقراءة سعدالله بن نجا بن محمد بن الوادي، وذلك في يوم... رابع عشر، شهر ربيع الأول، سنة سبع وأربعين وخمس مئة».

٤٤٧- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣١/ ٤٩٧) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٢-١٣)-: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثنا الأشعث به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٤٤٨- موقوف إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه ضعف وانقطاع.

(٢) في «ش»: «الحسين».

(٣) في «ش»: «يوسف».

٤٤٩- مقطوع صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣١٦/ ٩٠ - تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٩)-: نا عبد الرحمن بن زياد، وعبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٤) عن عبد الله بن كثير؛ كلاهما عن شعبة به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣١/ ٨٩٨) -ومن طريقه أبو عمرو =

ابن[1] زاذان؛ قال: سألت الحسن وابن سيرين[2]؟ فقالا: لا بأس به.

٤٥٠- حدثنا إسماعيل بن أسد[3]: ثنا يحيى بن أبي بكير: ثنا شعبة؛ قال: كان منصور بن زاذان سريع القراءة، قال: فسألت الحسن وابن سيرين عن المصحف ينقط بالنحو؟ فقالا: لا بأس به.

٤٥١- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن خارجة بن مصعب، عن خالد الحذاء؛ قال: رأيت ابن سيرين يقرأ في مصحف منقوط.

٤٥٢- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي: ثنا هشيم، عن خالد؛ قال: دخلت على ابن سيرين، وإذا[4] هو يقرأ في مصحف منقوط.

٤٥٣- حدثنا المؤمل بن هشام: ثنا إسماعيل، عن خالد: أنه كان عند

=الداني في «المحكم» (ص١٢)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣١٠/ ٨٦- تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٩)-؛ قالا: نا هشيم، عن منصور به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) في «ش»: «أن».

(٢) يعني: عن نقط المصحف.

٤٥٠- مقطوع صحيح - انظر ما قبله.

(٣) في «ش»: «أسيد».

٤٥١- مقطوع إسناد ضعيف جداً، (وهو صحيح بما بعده).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ خارجة بن مصعب: متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه؛ كما في «التقريب».

٤٥٢- مقطوع صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣١٣/ ٨٨ - تكملة): نا هشيم به.

وأخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٤/ ٣٧)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣١/ ٨٩٩)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٣)- من طريقين عن حماد ابن زيد ، عن خالد الحذاء به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وانظر ما بعده.

(٤) في «ش»: «إذا» -بدون واو-.

٤٥٣- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه في سابقه. =

محمد ابن سيرين مصحف منقوط[1]، وكان يقرأ فيه.

٤٥٤- نا أبو الطاهر: نا ابن وهب؛ قال: أخبرنا نافع بن أبي نعيم القارئ؛ قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصاحف، فقال: لا بأس به.

الأجرة على نقط المصاحف

٤٥٥- حدثنا الأحمسي، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا: حدثنا وكيع، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن؛ قال: لا بأس ببيعها وبشرائها[2] وبنقطها بالأجرة.

النقط الثلاث عند رءوس الآي

٤٥٦- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن

= قلت: وهذا سند صحيح -أيضاً-؛ فإن رجاله كلهم ثقات.

مؤمل بن هشام؛ هو: اليشكري؛ ثقة من رجال «التقريب».

وإسماعيل؛ هو: ابن علية.

(١) في «ش»: «مصحفًا منقوطًا».

٤٥٤- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير نافع المدني -القارىء المعروف- وهو صدوق، ثبت في القراءة؛ كما في «التقريب».

٤٥٥- مقطوع ضعيف جداً - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٨٤/ ٢٠٤٨٢) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٢)-: حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ أبو بكر الهذلي- قيل: اسمه سُلمى-: متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

(٢) في «ش»: «وشرائها».

٤٥٦- مقطوع ضعيف - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٣/ ٩٠٥) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «المحكم» (ص١٧)-: حدثنا محمد بن كثير به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ محمد بن كثير -وهو المصيصي الصنعاني-: صدوق كثير الغلط؛ كما في «التقريب».

يحيى؛ قال: كانوا لا يقرون شيئاً مما في هذه المصاحف؛ إلا هذه النقط الثلاث[١] التي عند رأس الآي.

٤٥٧- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا أبو عوانة، عن المغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يكتب بالذهب، أو يعلم رأس الآي.

كيف تنقط المصاحف؟

٤٥٨- قال أبو حاتم السجستاني -ونقطه[٢] بيده-: هذا كتاب يستدل به على علم النقط[٣] ومواضعه[٤]:

إذا كان الحرف مرفوعاً غير منون: نقطته قُدَّامه واحدة[٥]؛ مثل قوله: (الرحمنُ الرحيمُ).

وإذا كان منصوباً غير منون: نقطته واحدة فوقه؛ كقوله: (الرحمنَ الرحيمَ).

وإذا كان مجروراً غير منون: نقطته واحدة تحته؛ كقوله: (الرحمنِ

---

(١) في «ظ»: «الثلاثة!»؛ وهو خطأ.

٤٥٧- مقطوع ضعيف - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٠٤/ ٨٣- تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٩)-: حدثنا أبو عوانة به.

وأخرجه المصنف -كما سيأتي- (رقم٤٥٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٥/ ٩١٠) عن هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٢٩ و١٠/ ٥٤٦/ ١٠٢٨٣) من طريق سليمان بن طرخان التيمي؛ كلاهما عن مغيرة بن مقسم به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن رواية المغيرة عن إبراهيم النخعي ضعيفة.

(٢) في «ش»: «ونقط».

(٣) يقصد به: علم الضبط، وعبّر بالنقط؛ لأنه كان المستعمل في عصره، وهو: النقط المدور الذي استعمله أبو الأسود في المصاحف، وانتهى العمل به؛ حيث استبدل بشكل الخليل الفراهيدي.

(٤) هذا يدل على أن لأبي حاتم السجستاني كتاباً في هذا العلم، وقد ذكره النديم في «الفهرست» (ص ٣٥)، ووصفه بقوله: «كتاب أبي حاتم في النقط والشكل بجداول ودارات».

(٥) هذا مذهب أبي الأسود، وقد انتهى العمل به؛ لأن الشكل المدور لا يتبين به مواقع الإعراب إلا باختلاف مواقعه، واستعمل شكل الخليل لاختلاف صور الحركات.

الرحيم)[١].

وأما ما كان منوناً؛ فنقطتان، مثل قوله في الرفع: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وفي النصب: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، وفي الجَر: ﴿عَلِيمٍ حَكِيمٍ﴾[٢].

وربما تركوا في النصب؛ لأن الألف تدل على النصب، فخففوا على الإيجاز؛ إلا أنهم ينوِّنون[٣] عند الحروف الستة.

وإنما النقط على الإيجاز؛ لأنهم لو تتبعوا كما ينبغي أن ينقط عليه فنقطوه لفسد المصحف[٤]: لو نقطوا قوله: ﴿فَمَثَلُهُ﴾ [البقرة: ٢٦٤، والأعراف: ١٧٦]، على الفاء والميم والثاء واللام والهاء، ونحو ذلك؛ فسد، ولكنهم ينقطون على الميم واحدة (من)[٥] فوقها، وواحدة من بين يدي السلام؛ لأن اللام حرف الإعراب، وقد تنصب اللام وترفع وتجر، وفتحوا الميم؛ لئلا[٦] يظن القارئ أنها (فمثل).

وإذا جاء شيء يستدل بغيره عليه ترك؛ مثل قوله: ﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

---

(١) «المحكم في نقط المصاحف» (ص ١٢٦).

(٢) «المحكم في نقط المصاحف» (ص ١٢٧).

(٣) في «ش»: «ينون».

(٤) قال الداني في «المحكم» (ص٢٣): «وليس على كل حرف يقع الشكل، وإنما يقع على ما إذا لم يشكل التبس، ولو شكل الحرف من أوله إلى آخره؛ لأظلم الكتاب، ولم تكن فائدة، إذا كان بعضه يؤدي عن بعض».

ولكن لما فشى اللحن، وكثر التحريف والتصحيف؛ اقتضى ضبط الكتاب بما يستحقه.

قال ابن مجاهد: «الشكل سمة للكتاب كما أن الإعراب سمة لكلام اللسان، ولولا الشكل؛ لم تعرف معاني الكتاب، كما أن لولا الأعراب؛ لم تعرف معاني الكلام».

وقال أبو حاتم السجستاني: «فيعرب كل حرف به -بالنقط والشكل- ويقوم عليه؛ حتى لا يترك حرف واحد إلا ويعطى حقه من الإعراب».

انظر: «المحكم» (ص ٢٣)، و«الطراز» (ص ١٧٧و٣٠٠).

(٥) زيادة من «ش».

(٦) في «ش»: «لأن لا».

[آل عمران: ١٦٩، ومحمد: ٤٠] ينقط بين يدي القاف واحدة ولا ينقط على التاء شيئاً؛ لأن ضمتها تدل على أنهم[١] فُعلوا.

وأما قوله: ﴿قُتِّلُوا تَقْتِيلاً﴾ [الأحزاب: ٦١]؛ فإنك تنقط تحت التاء واحدة؛ لأن هذه مشددة، فتفترق بين المخفف والمشدد، فَقِسْ كل شيء بهذا إن شاء الله.

وأما الهمزة[٢]: فإذا كانت مفتوحة غير ممدودة؛ نقطتها[٣] في قفا الألف، وإذا كانت ممدودة؛ نقطتها بين يدي الألف.

فأما[٤] غير الممدود؛ فمثل قوله: ﴿(بَلْ)[٥] أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِم﴾ [المؤمنون: ٧١]؛ لأنها بمعنى: جئناهم، وأما: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاهُم﴾؛ فبين يدي الألف، وترفعها قليلاً إلى رأس الألف؛ لأن آتيناهم معناه: أعطيناهم.

وكذلك إن كانت الممدودة والمقصورة في آخر الكلمة.

فأما المقصورة غير المنون؛ فمثل قوله: ﴿(أَنْ)[٦] لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وإن كان منوناً؛ فنقطتان؛ مثل قوله: ﴿لا يَجِدُونَ مَلْجَأً﴾ [التوبة: ٥٧]، ومثل قوله: ﴿مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢].

وأما الممدود الذي ليس بمنون؛ فمثل قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وجاء﴾ ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾.

والمنون؛ مثل قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: ﴿جَزَاءً مِنْ

---

(١) في «ش»: «أنها».

(٢) تكون الهمزة نقطة صفراء إذا كانت محققة، ونقطة حمراء إذا كانت مسهلة، على مذهب أبي الأسود الدؤلي، وأما الآن؛ فرأس عين مقطوعة على مذهب الخليل.

(٣) في «ظ»: «نقطها».

(٤) في «ش»: «وأما».

(٥) سقطت من «ش».

(٦) سقطت من «ش».

﴿رَبِّكَ عَطَاءً﴾ [النبأ: ٣٦].

وإذا أشكل عليك الهمز؛ فَقِس الهمزة بالعين؛ فإن كانت العين تقع قبل الواو أو[١] الألف؛ جعلتها في قفاها نقطة بعد الواو، والألف جعلتها بين يديها نقطة، وإن كانت هي الواو والألف؛ جعلت النقطة في جبهتها، وكان حدها أن تكون في نفس الواو، ولكنها جعلت في الجبهة؛ لينحا عن السواد.

فالمدود؛ مثل قوله: ﴿السُّوءَ[٢]﴾، تقديره: (السوع) فهي بعد الواو، و﴿السَّمَاءِ﴾ تقديره: (السماع) وهي بعد الألف.

وإذا كانت متحركة بالنصب؛ فالنقطة[٣] فوق الواو، مثل قوله: ﴿وَيُؤَخِّرَكُم﴾ [إبراهيم: ١٠ و نوح: ٤]، و﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأما الهمزة التي تقع في قفا الواو: إذا كانت قبلها فمثل: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، وكذلك: ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾، لأن قياسها (يستهزعون)؛ فالعين قبل الواو، وكذلك (ليواطعوا)؛ لأن[٤] العين قبل الواو، ومثله: ﴿أُوتُوا العِلْمَ﴾؛ لأن قياسها (عوتوا)، ولأنه من الواو، ووزنها[٥] افعلوا.

وأما ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]؛ فالنقطة قُدَّام الألف[٦]، وكذلك ﴿أُولَئِكَ﴾ الهمزة في الألف، فالواو ليس لها موضع؛ لأن قياسها (علائك)، فالواو كتبت؛ لأن الهمزة مرفوعة، وقال قوم: كتبوها ليفصلوا بينها وبين

---

(١) في «ش»: «و».

(٢) في «ظ»: «للسو».

(٣) في «ش»: «والنقطة».

(٤) سقطت من «ش».

(٥) في «ش»: «ولأنها».

(٦) على مذهب الخليل: فوق الألف؛ لأنها رأس عين.

انظر: «المحكم» (ص ٢٣٨) لمعرفة قفا الواو، وعلى مذهب الخليل رأس عين فوق الواو.

﴿إِلَيكَ﴾ في الخط.

وأما ﴿الأُولَى﴾؛ فإن الهمزة في قفا الواو؛ لأن[١] قياسها (العولى)، فكذلك[٢] ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُم﴾ [البقرة: ٤٠].

وإذا كانت الهمزة متنصبة نحو (القُرْءان)، و﴿نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُم﴾ [التوبة: ٩٤]، وقوله: ﴿فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]؛ فإنها تنقط عليها ثنتان: واحدة قبل الألف، والأخرى بعدها؛ إلا أن التي بعدها أرفع من الأولى سناً، وهي تسمى المقيدة، وإنما نقطت ثنتين؛ لأن واحدة للهمزة، والأخرى للنصب وهي الثانية.

وإن كانت[٣] جزماً؛ فلا تنقط إلا واحدة، مثل قوله: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢] واحدة قبل الألف.

وأما قوله[٤]: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُم﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ فمن جعلها مدة (آنذرتهم) -وهي لغة العرب الفصحاء-؛ فإنك تنقطها[٥] واحدة بين يديها، كما تنقط: ﴿ءَاتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ [الأنبياء: ٥١]، ومن همزها همزتين: نقطها مقيدة على ما وصفنا في: ﴿نَبَّأَنَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] ونحوها؛ لأنها لا بد من تقييدها للهمزتين بغيرها[٦]، مثل: ﴿نَبَّأَنَا اللَّهُ﴾.

وأما ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاخَرَ﴾[٧]؛ فواحدة[٨] بعد الألف في أعلاها.

---

(١) في «ش»: «ولأن».

(٢) في «ش»: «وكذلك».

(٣) في «ش»: «كان».

(٤) في «ظ»، و«ع»: «قولهم».

(٥) في «ش»: «فإنه يقطعها».

(٦) في «ش»: «نظيرها».

(٧) ليست في «ش».

(٨) في «ش»: «بواحدة».

وأما إذا كانت الهمزتان مختلفتين[١]؛ فإن همزتهما نقطت[٢] على الألف الأولى نقطة بين يديها، وعلى الأخرى نقطة فوقها، مثل: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾، وإن شئت تركت همزة الأولى، وهو قول أبي عمرو بن العلاء: إذا اختلفتا تركت الآخرة ولم تنقط عليها، وإن أحببت فانقط عليها بخضرة ليعرف أنها تقرأ على وجهين، وكل ما كان فيه وجهان؛ فانقط بالخضرة والحمرة.

فإذا[٣] كانت الهمزتان متفقتين وهما في كلمتين، مثل: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠ و٥٨ و٦٦ و٨٢ و٩٤]، و﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]؛ فإن أبا عمرو يدع الهمزة الأولى، ولا يشبه هذا عنده إذا اختلفتا؛ بزعم أنهما إذا اتفقتا خلفت إحداهما الأخرى، وإذا اختلفتا لم تخلف إحداهما الأخرى، فمِن ثَمَّ همز أبو عمرو الآخرة في اختلافهما.

وإذا جاءتا متفقتين على ما ذكرت؛ فمن همز همزتين: نقطها[٤] جميعاً على ألف ﴿جَاءَ﴾ من بعدها في أعلاها؛ لأنها ممدودة، وعلى ألف ﴿أَمْرُنَا﴾ في قفاها؛ لأنها مقصورة، ومن قال بقول أبي عمرو؛ لم[٥] ينقط على ألف ﴿جَاءَ﴾ شيئاً إلا بالخضرة[٦].

وقد جاءت في القرآن حروف كتبت على غير الهجاء

مثل[٧]: ﴿الْعُلَمَؤُاْ﴾، ومثل ﴿بُرَءَآؤُاْ﴾ [الممتحنة: ٤]، فإذا نقطت ﴿من

---

(١) في «الأصول»: «مختلفتان!»

(٢) في «ش»: «تنقط».

(٣) في «ش»: «وإذا».

(٤) في «ش»: «يقطعهما».

(٥) في «ش»: «ولم» -بزيادة واو-.

(٦) في هامش «ظ»: «آخر الجزء الثالث، وأول الجزء الرابع من نسخة الحارثي».

(٧) في «ظ»، و«ع»: «فمثل».

عباده **﴿العُلَمَؤُاْ﴾** [فاطر: ٢٨]: جعلتها [في جبهة الواو؛ لأن الواو مكان الألف التي ينبغي لها أن تكتب، وإنما صيرتها][١] في جبهتها؛ لأن الهمزة في الواو، ونظيرتها: (العلماع)، وكذلك (برواع)[٢]، إلا أنك تنقط بين الراء والواو واحدة **﴿برءاؤا﴾** وترفعها شيئاً للنصبة[٣]؛ لأنها هي الهمزة وهي منتصبة، فمن ثم رفعتها بينهما، وتنقط أخرى في جبهة الواو؛ لأن قياسها برعاع، فتجمعها الهمزة[٤] بين الراء والألف التي كان[٥] ينبغي لها أن تكتب، والواو بمنزلة الألف. وكان بشار الناقط ينقط (برءاؤا) بواحدة[٦] قبل الألف، وأخرى[٧] بعد الألف مرفوعة من قدامها؛ وهو خطأ.

ومما يكتب في المصحف على غير القياس في الهجاء: **﴿نَشَـٰٓؤُا﴾**، كتبوا بعضها بالألف وبعضها بالواو، وهي في هود **﴿أَو أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا﴾** [هود: ٨٧]، فالنقطة تقع في جبهة الواو؛ لأن الواو بدل الألف.

ومن ذلك: **﴿الضُّعَفَؤُاْ﴾** [إبراهيم: ٢١،وغافر: ٤٧] في بعض القرآن، و**﴿المَلَؤُا مِنْ قَومِهِ﴾** [المؤمنون: ٣٣، والنمل: ٢٩ و٣٢ و٣٨] في مواضع تنقطها في الجبهة، و**﴿المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾** [التكوير: ٨] بواو واحدة، وكان ينبغي لهم أن يكتبوها بواوين؛ لأن قياسها (الموعودة)، فلو كتبوها بواوين نقطت الهمزة في قفا الواو الثانية، فلما تركت[٨] نقطت بين الواو والدال؛ لأن موضعها بينهما، ولو

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ش».

(٢) في «ش»: «براع».

(٣) في «ش»: «للنصب».

(٤) في «ش»: «بالهمزة».

(٥) في «ش»: «كانت».

(٦) في «ش»: «بواو واحدة».

(٧) في «ش»: «والأخرى».

(٨) في «ش»: «نزلت».

نقطت في قفا الواو؛ لاختلطت، وظن المنقوط له أنها(المؤودة) على قياس (المعودة).

ومما يكتب -أيضاً[١]- في المصحف: ﴿لِيَسُئُوا وُجُوهَكُم[٢]﴾ [الإسراء: ٧]، من قرأها على الجماع كتب واواً[٣] واحدة، فإذا نقطها نقطها[٤] في قفا الواو؛ لأن قياسها (ليسوعوا)، فقد ذهبت عين الفعل، فالواو[٥] الساقطة من (المودة) التي بعد الواو التي فيها، والواو [الساقطة من (ليسئوا) قبل الواو التي فيها؛ لأن فيها][٦] واو الجمع ولا بد من إثباتها؛ فهذا فرق ما بينهما.

ومن قرأ ﴿لِيَسُئُوا (وُجُوهَكُم)[٧]﴾ [الإسراء: ٧]، ويرفعها شيئاً للنصبة؛ لأن قياسها (ليسوع)، فالهمزة بعد الواو، فليس على الألف منها شيء؛ لأن الألف ليست من الحرف.

وكذلك: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوأَ[٨] بِإِثْمِي﴾ [المائدة: ٢٩]، وكذلك ﴿سَبَإٍ﴾.

وأما أبو محمد؛ فقال في هذه النقطة ﴿تَبُوأَ بِإِثْمِي﴾، و﴿لِيَسُئُوا وُجُوهَكُم﴾: تقع على الألف واحدة، ويحتج في ذلك بقوله: لو قلت: أمرتهما

---

(١) ليست في «ش».

(٢) قرأ ابن عامر، وحمزة، وخلف، وشعبة عن عاصم بالياء، ونصب الهمزة؛ على لفظ الواحد.
وقرأ الكسائي بالنون، ونصب الهمزة -على لفظ الجمع للمتكلمين-.
وقرأ الباقون بالياء، وضم الهمزة، وبعدها واو الجمع.
انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٦)، و«شرح الطيبة» (ص٣٣٠)، و«الإتحاف» (ص ٢٨٢).

(٣) في «الأصول»: «واو!».

(٤) في «ش»: «نقطتان نقطتها».

(٥) في «ظ»، و«ع»: «والواو».

(٦) ما بين معقوفين زيادة من «ش».

(٧) زيادة من «ش».

(٨) في «ش»: «تبوْ».

أن تبو الاثنين[١]؛ لم يكن بد من تقييدها[٢]، فإذا[٣] كانت النقطة تقع على الألف مقيدة؛ فالألف[٤] أولى بها في غير التقييد.

وإنما نقطت ﴿وَجِاىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣] فتحتها بعد الياء، ورفعتها؛ لأنها غير مكتوبة بالألف، فالهمزة مكان الألف، وكذلك ﴿سِيٓءَ بِهِم﴾ [هود: ٧٧، والعنكبوت: ٢٣]، فأما إذا كانت الهمزة مجزومة وما قبلها مكسورة مثل: ﴿بِئْسَ﴾[٥]؛ نقطت الهمزة من أسفل، لا تجعلها قبل الياء؛ لأن قياسها (بعس)، والهمزة هي الياء.

وأما ﴿بَاءُو بِغَضَبٍ﴾ [البقرة: ٦١، وآل عمران: ١١٢]، و﴿جاءو﴾؛ فكتبت في المصحف بغير ألف، وقياسها: (جاعوا وباعوا)، فإذا نقطتها في قفا الواو؛ كان ينبغي أن تكتب الألف بعد الواو، ودخول الألف وخروجها في النقط من هذا سواء؛ لأن الهمزة قبل الواو.

وقوله: (ورأو)[٦] كتبت -أيضاً- بغير ألف، ونقطتها تقع قبل الألف؛ لأنها مثل (أتو) مقصورة.

وإذا جاءت الهمزة في مثل ﴿ائْتُونِي[٧] بِهِ﴾ [يوسف: ٥٠]، و﴿ائْذَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]؛ فإن الهمزة في الياء، وينظر[٨] إلى ما قبلها: فإن كان مرفوعاً؛ نقطت الهمزة مرفوعة، وإن كان منصوباً؛ نقطت الهمزة من فوقها، وإن كانت مجرورة؛

---

(١) في «ش»: «يبو الاثنين».

(٢) في «ش»: «تقيدها».

(٣) في «ظ»، و«ع»: «وإن».

(٤) في «ش»: «فألف».

(٥) في «ش»: «بيس».

(٦) في «ش»: «وراو».

(٧) في «ش»: «اتوني».

(٨) في «ش»: «وتنظر»، وفي «ظ» غير منقوطة.

نقطتها من تحتها، مثل: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾ قدام الياء، والنصب: ﴿قَالَ ائْتُونِي[١] بِأَخٍ لَكُم﴾ [يوسف: ٥٩]، النصب في اللام[٢].

قال: والخفض في قوله: ﴿فِي السَّمَٰوَاتِ ائْتُونِي[٣]﴾ [الأحقاف: ٤]، وليس على الألف التي في ﴿ائْتُونِي﴾ شيء من ذلك[٤]، إن هذه الألف التي قبلها تسقط في الوسط، وهي مختلفة، كتبت للابتداء، فإذا كانت في معنى (جيئوني)؛ كتبوا بالواو، وإذا كانت في معنى (أعطوني)؛ كتبوا بغير ياء، وقرأ الأعمش: ﴿(قَالَ)[٥] ءَاتُونِي[٦] أُفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦] على معنى جيئوني.

كتابة المصاحف بالذهب

٤٥٩- حدثنا أبو عبدالرحمن الأذرمي: نا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره أنه يكتب المصاحف بالذَّهب.

تحلية المصاحف بالذهب[٧]

٤٦٠- حدثنا محمد بن آدم، وعبد الله بن سعيد؛ قالا: حدثنا أبو خالد،

---

(١) في «ش»: «اتيوني».

(٢) في «ش»: «في لام».

(٣) في «ش»: «اتيوني».

(٤) في «ظ»، و«ع»: «ذاك».

(٥) زيادة من «ش».

(٦) في «ش»: «اتوني».

٤٥٩- تقدم تخريجه رقم (٤٥٧).

(٧) جماهير أهل العلم من السلف والخلف على القول بالمنع من استعمال الذهب في المصحف مطلقًا؛ لا فرق عندهم بين كون التذهيب في الحروف، أو على سبيل الزخرفة، أو التحلية.

كما يستوي في المنع مصاحف الرجال والنساء؛ لأن الوعيد عام.

قال أبو بكر الطرطوشي في «الحوادث والبدع» (ص ١٥٥): «قال مالك في «مختصر ما ليس في المختصر»: ولا تكتب المصاحف بالذهب، ولا تُعَشَّر به، ولا تُزَوَّق».

٤٦٠- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو حسن لغيره)- أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»=

عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أُبيٍّ بن كعب- قال عبد الله: سعيد بن أبي شعيب، هكذا قال أبو خالد[1]- قال: قال أبيُّ بنُ كعب: إذا حليتم

=(١/ ٣٠٩ و٢/ ٥٢٩ و١٠/ ٥٤٥/ ١٠٢٨١): حدثنا أبو خالد سليمان بن حيَّان الأحمر به.

قلت: وقع في حديثنا هذا تصحيف في اسم شيخ ابن عجلان: (شعيب بن أبي سعيد)؛ فعند ابن أبي شيبة في الموضع الأول والثالث: سعيد بن أبي سعيد! وعند المصنف هنا (سعيد ابن أبي شعيب)، وقال محمد بن آدم- شيخ المصنف-: سعيد بن أبي سعيد.

والصواب -كما في الموضع الثاني من «المصنف» لابن أبي شيبة-: شعيب بن أبي سعيد».

وشعيب -هذا- ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤٧) برواية جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان (٤/ ٣٥٦)؛ فهو صدوق حسن الحديث، وليس مجهول الحال كما ادعى بعضهم.

وله شاهد من حديث أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه-: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٤/ ٩٠٨): حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، عن الليث بن سعد، عن شعيب ابن أبي سعيد، عن أبي ذر به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن رواية شعيب عن أبي ذر مرسلة.

تنبيه: ذكر شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- هذا الأثر في «الصحيحة» (٣/ ٣٣٦/ ١٣٥١) و عزاه لابن أبي شيبة؛ لكن وقع عنده مرسلاً، لم يذكر أبي بن كعب، وعزاه «للمصنف» مخطوط المكتبة الظاهرية.

لكن الذي رأيته في «مطبوعه» في ثلاثة مواضع منه أنه مسند غير مرسل، ووقع عنده -أيضاً-: سعيد بن أبي سعيد؛ وهو تصحيف.

وللحديث طريق أخرى:

أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٤٧/ ١٠٢٨٦): حدثنا عبيدالله بن موسى العبسي، عن عبدالحميد بن جعفر، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي؛ قال: قال أبو ذر: (وذكره).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن أبا إسحاق السبيعي لم يدرك أبا ذر الغفاري.

والأثر ذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٧٧) ونسبه للمؤلف.

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع ذلك حسن، وله حكم الرفع؛ كما لا يخفى.

(١) في «ش»: «قال عبد الله بن سعيد: هكذا قال أبو خالد».

مصاحفكم، وزوَّقتم[١] مساجدكم؛ فعليكم الدَّبار[٢].

٤٦١- حدثنا عبدالله بن سعيد: ثنا[٣] المحاربي، عن عمرو بن عامر البجلي، عن صخر بن صدقة -أو من حدثه عنه-، عن رجل من أهل الشام؛ قال: قال أبو الدرداء: إذا زخرفتم مساجدكم، وحليتم مصاحفكم؛ فعليكم الدَّبار.

---

(١) أي: زيَّنتم.

(٢) الهلاك.

٤٦١- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو حسن لغيره) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: جهالة الرجل الشامي؛ فإنه لم يُسمَّ.

الثانية: الشك فيه؛ هل هو عن صخر بن صدقة، أم عن من حدثه عن صخر؟

الثالثة: المحاربي -واسمه: عبد الرحمن بن محمد-؛ مدلس، وقد عنعن.

لكن للحديث طريق أخرى أفضل من هذه بكثير: أخرجها عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٢٧٥/ ٧٩٧)- ومن طريقه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٥/ ٩٠٩)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٢٤٧-٢٤٨/ ١٧٩)-: أخبرنا يحيى بن أيوب الغافقي، عن عمرو بن الحارث، عن بكر بن سوادة، عن أبي الدرداء به.

قال شيخنا الإمام الألباني- رحمه الله- في «الصحيحة» (٣/ ٣٣٧): «وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ ولكني لا أدري إذا كان بكر بن سوادة سمع من أبي الدرداء أم لا؟ ولكنه شاهد لا بأس به، وهو وإن كان موقوفاً؛ فله حكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، لا سيما وقد روي عنه مرفوعاً؛ ذكره كذلك الحكيم الترمذي في كتاب«الأكياس والمغترين» (ص٧٨- مخطوطة الظاهرية)، وكذلك عزاه السيوطي في «الجامع» إلى الحكيم عنه- يعني: في «نوادر الأصول»-. وذكر المناوي أن إسناده ضعيف، والله أعلم».

قلت: وهو كما قال، وبكر لم يسمع من أبي الدرداء يقيناً؛ فإن أبا الدرداء- رضي الله عنه- توفي سنة (٣٣هـ)، بينما توفي بكر سنة (١٢٨هـ)، فثمة فرق كبير بين وفاتيهما، ولذا لم يذكروا في ترجمة بكر- هذا- أنه يروي عن أبي الدرداء أو أدركه، بل ذكر النووي أن بكراً لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو -رضي الله عنه- مات بعد أبي الدرداء بزمن طويل، فأن لا يسمع بكر من أبي الدرداء من باب أولى. والله أعلم.

(٣) سقطت من «ش».

٤٦٢- نا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: نا أبو داود: ثنا فرج، عن أبي سعيد؛ قال أبو هريرة: إذا زوَّقتم مساجدكم، وحليتم مصاحفكم؛ فعليكم الدَّبار.

٤٦٣- نا أحمد بن محمد بن الحسين بن حفص: نا المقرىء: نا كهمس، عن بُرْد بن سنان؛ قال: ما أساءت أمة العمل إلا زينت مصاحفها ومساجدها.

٤٦٢- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٤٨٦/ ١٦٥ - تكملة): نا فرج بن فضالة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: فرج -وهو ابن فضالة[أ]- ضعيف؛ كما في «التقريب».

الثانية: أبو سعيد[ب]؛ هو الأنصاري، واسمه: يحيى بن سعيد- ثقة ثبت-؛ لكن لم يدرك أبا هريرة، ولم يسمع منه؛ فهو منقطع، وقد قال علي بن المديني في «العلل»: «لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس».

وبالجملة: فالأثر حسن بمجموع ذلك، والله أعلم.

٤٦٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

كهمس؛ هو: ابن الحسن التميمي البصري؛ ثقة.

والمقرئ؛ هو: عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن.

....

(أ) قال الدكتور!! المعلق على «ط دار البشائر»: «لم يتبين لي من هو!».

ومثله قول المعلق على (ط دار الفاروق): «وفرج - هذا- لا أعرفه».

قلت: هكذا تتوالى شواهد اعتداء هؤلاء على كتب السنة، وإلى الله المشتكى من غربة هذا الزمان.

(ب) قال الدكتور: «لم يتبين لي من هو!».

وشر منه: قول المعلق على (ط دار الفاروق): «هو المقبري»!

قلت: هذا من الأدلة الكثيرة التي تدل على تسرعه، وأنه غريب- حقاً وصدقاً- عن هذا العلم؛ فإن رواية سعيد بن منصور تقضي على زعمه وتخرصه، فقد وقع فيها نسبة أبي سعيد؛ وأنه أنصاري، وقد ذكروا في ترجمة فرج بن فضالة أنه يروي عن أبي سعيد يحيى بن سعيد الأنصاري، بخلاف المقبري؛ فلم يذكروه في شيوخه.

أوردها سعد وسعد مشتمل ... ما هكذا تورد يا سعد الإبل

٤٦٤- حدثنا محمد بن آدم، وأحمد بن سنان، وعلي بن حرب؛ قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق؛ قال: مُرَّ على عبد الله بمصحف قد زُيِّنَ بالذَّهَب، فقال: إن أحسن ما زُيِّنَ به المصحف تلاوته في الحق.

٤٦٥- حدثنا الحسن بن (علي بن)[1] عفان: حدثنا ابن نمير، وأبو يحيى الحِمَّاني، عن الأعمش بهذا.

٤٦٦- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو خالد والمحاربي، عن الأعمش بهذا.

حديث أبي يحيى: تلاوته فيه[2].

٤٦٤- **موقوف صحيح** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٤٦/ ١٠٢٨٤)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٤/ ٩٠٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٤٨٥/ ١٦٤-تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٥١١/ ٢٠٣٢)-، والبخاري في «خلق أفعال العباد»(١٢٣/ ٣٨٩)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٧/ ٤٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ١٠٥) من طرق عن أبي معاوية به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

٤٦٥- **موقوف صحيح** - أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٧/ ٤٦): ثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا أبي به.

قلت: وسنده صحيح كسابقه.

وأبو يحيى الحماني؛ هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن؛ صدوق يخطىء.

(١) سقط من «ش» و«ظ»، والتصويب من «ع»، وهو موافق لما في كتب الرجال.

٤٦٦- **موقوف صحيح** - أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ١٠٥) من طريق سهل بن عثمان، عن أبي خالد -سليمان بن حيان- الأحمر به.

قلت: وسنده كسابقه.

والمحاربي؛ هو: عبد الرحمن بن محمد بن زياد.

(٢) هكذا في «ش»، وفي هامش «ظ»: «في نسخة أخرى: قال ابن يحيى: تلاوته فقه».

وفي «طبعتي المصاحف»: «حدثنا أبي قلابة: تلاوته فقه»!

قلت: وهذا كلام لا معنى له، ومبناه غير صحيح.

٤٦٧- حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي: ثنا وكيع، عن الأعمش بهذا.

٤٦٨- نا هارون بن سليمان: نا روح.

وحدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود؛ قالا: حدثنا شعبة، عن سليمان، عن أبي وائل؛ قال: جيء إلى عبد الله بمصحف قد حُلِّي، فقال عبد الله: ما حُلِّي بمثل تلاوته.

٤٦٩- نا أسيد: نا الحسين، عن سفيان: ثنا(١) الأعمش، عن أبي وائل؛ قال: أُتي عبد الله بمصحف قد حُلِّي بذهب، فقال: إن أحسن ما زُيِّن به تلاوته في الحق. وجاء رجل إلى عبد الله، فقال: الرجل يقرأ القرآن منكوساً(٢)، قال:

٤٦٧- موقوف صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٤/ ٩٠٦): حدثنا وكيع به.

قلت: وسنده صحيح كسابقه.

٤٦٨- موقوف صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وسنده صحيح.

٤٦٩- موقوف صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٣/ ٧٩٤٧) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٧٠-١٧١/ ٨٨٤٦) -عن الثوري به.

وأخرج شطره الثاني: أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ١٠٣): ثنا أبو معاوية ووكيع، عن الأعمش به.

وسنده صحيح على شرطهما.

وتابع الجماعة على شطره الأول:

١- سفيان بن عيينة: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٤٨٥/ ١٦٤- تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٥١١/ ٢٠٣٢)-.

٢- علي بن مُسهر: أخرجه الفريابي في «فضائل القرآن» (٢٣٦/ ١٦٤).

(١) في «ش»: «قالا: ثنا».

(٢) قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي في «غريب الحديث» (٤/ ١٠٣-١٠٤): «قوله: (يقرأ القرآن منكوسًا) يتأوله كثير من الناس أنه: أن يبدأ الرجل من آخر السورة فيقرأها إلى أولها! وهذا شيء ما أحسب أحدًا يطيقه، ولا كان هذا في زمان عبد الله [بن =

ذاك[1] منكوس القلب.

٤٧٠- حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى الضعيف: ثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ قال: كان لابن أبي ليلى بيت يجتمع إليه فيه القرَّاءُ، وفيه مصاحفُ، فأتيته ذات يوم ومعي تبرة، فقال: ما تصنع بهذا؟ أتحلي به سيفك؟قلت: لا، قال: أتحلي به مصحفك؟ قلت: لا، أردت أن أجعله حلياً لابنتي، قال: عسيت أن تجعلها أجراساً؛ فإنها تكره.

٤٧١- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا المعلى: ثنا أبو عوانة، عن عامر الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنه كان يكره أن يُحلَّى المصحفُ، قال: يغرُّون به السارق.

=مسعود]، ولا عرفه؛ ولكن وجهه عندي: أن يبدأ من آخر القرآن من المعوذتين، ثم يرتفع إلى البقرة؛ كنحو ما يتعلم الصبيان في الكتّاب؛ لأن السُّنَّة خلاف هذا، يعلم ذلك بالحديث الذي يحدثه عثمان -رحمه الله- عن النبي ﷺ...».

ثم ساق -رحمه الله- حديث عثمان -رضي الله عنه- المتقدم عند المصنف رقم (٩٧).

ونقل كلام أبي عبيد -هذا-: علم الدين علي بن محمد السخاوي في «جمال القراء» (١/ ٩٣) بحروفه.

(١) في «ظ»، و«ع»: «ذا».

٤٧٠- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٢٩و٨/ ٤٢٠/ ٤٩٩٦و ١٠/ ٥٤٧/ ١٠٢٨٨ و١٢/ ٢٢٩/ ١٢٦٤١)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٢٣١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٥١) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

والأثر ذكره الذهبي في «السير» (٤/ ٢٦٥)- معلقاً- عن سفيان بن عيينة به.

٤٧١- موقوف حسن الإسناد، (وهو صحيح بما بعده).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله ثقات؛ غير عامر بن عبد الواحد الأحول، وهو: صدوق يخطىء؛ كما في «التقريب».

والمعلى؛ هو: ابن أسد؛ ثقة ثبت حجة.

وأبو عوانة؛ هو: الوضاح بن عبد الله اليشكري.

٤٧٢- نا عبد الله بن سعيد، وعلي بن حرب؛ قالا: نا المحاربي، عن عاصم، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنه رأى مصحفاً قد زُيِّن بفضة، فقال: تغرون به السارق؟ زِينَتُه في جوفه.

وقد رخص في تحلية المصاحف

٤٧٣- نا هارون بن سليمان: نا روح: أخبرنا ابن عون، عن محمد[١]: أنه كان يُسْئَل عن تحلية المصحف[٢]، فيقول: لا أعلم به بأساً، وكان يحب أن يُزَيَّن المصحفُ، وتجاد علاقته وصنعته، وكل شيء من أمره.

٤٧٤- ثنا محمود بن آدم: ثنا الفضل بن موسى، عن مصعب بن ثابت،

٤٧٢- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٤/ ٩٠٧): حدثنا إبراهيم بن سليمان -أبو إسماعيل المؤدِّب- الأُرْدُنِّيُّ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥٤٦/ ١٠٢٨٢) من طريق قطبة بن عبد العزيز؛ كلاهما عن عاصم بن سليمان الأحول به.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

٤٧٣- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٥٢٩ و١٠/ ٥٤٧/ ١٠٢٨٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٥/ ٩١١) عن معاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد القطان؛ كلاهما عن عبد الله بن عون به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) كذا في «ش»، وفي «ظ»، و«ع»: «عبد الله»؛ وهو خطأ محض.

(٢) في (ط دار الفاروق): «حلية المصاحف».

٤٧٤- حسن لغيره - أخرجه العسكري؛ كما في «المقاصد الحسنة» (ص٢٠٤) من طريق الفضل بن موسى السيناني به.

وتابع الفضل: بشر بن السَّرِيِّ، عن مصعب به.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ٣٤٩/ ٤٣٨٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢٧٥/ ٨٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٥٩)، والعسكري؛ كما في «المقاصد الحسنة» (ص٢٠٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٢٣٣-٢٣٤/ ٤٩٣١).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا مصعب، تفرد به بشر!».

قلت: رضي الله عنك؛ فقد تابعه الفضل بن موسى عند المصنف. =

= ومصعب بن ثابت -هذا- لين الحديث؛ كما في «التقريب»، فهو علّة الحديث.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٠١): «رواه أبو يعلى، وفيه مصعب بن ثابت؛ وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٣٨٢): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مصعب بن ثابت».

وقال المناوي في «فيض القدير»(٢/ ٢٨٧): «وفيه بشر بن السري؛ تكلم فيه من قبل تجهمه، وكان ينبغي للمصنف الإكثار من مخرجيه؛ إذ منهم أبو يعلى وابن عساكر وغيرهما».

قلت: الكلام الذي أشار إليه المناوي- عفا الله عنا وعنه- لا يقدح في بشر؛ لأنه ثقة في نفسه، بل هو فوق ذلك، ففي«التقريب»: «ثقة متقن، طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب».

حتى لو كان رأيه يقدح في روايته؛ فلا يجوز إعلال الحديث بذلك بعد أن تاب منه واعتذر.

وقد أبعد المناوي -رحمه الله- النجعة من ناحيتين:

الأولى: أن بشراً -هذا- توبع من قبل الفضل بن موسى، عند المصنف وغيره، وهو ثقة ثبت؛ فبرئت ذمته.

الثانية: أنه فاته إعلال الحديث بمن ينبغي أن يعل به؛ وهو مصعب بن ثابت، فعدل عن الضعيف إلى الثقة المتقن!! فليستدرك عليه.

وللحديث شاهد من مرسل كليب بن شهاب الجرمي مرفوعاً به:

أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ١٥٨/ ٢٠٣٧)- وعنه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٨٤/ ٩٣٣)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ١٧٧/ ٤٤٨) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٣٩٧/ ٥٨٦٧)-، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٢٣٤-٢٣٥/ ٤٩٣٢)، وابن أبي خيثمة، وابن شاهين، وابن السكن في «الصحابة»؛ كما في «الإصابة» (٣/ ٣٢٣)، و«المقاصد الحسنة» (ص٢٠٥).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٩٨): «وفيه قطبة بن العلاء؛ وهو ضعيف -وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به-، وجماعة لم أعرفهم».

وقال المناوي في «الفيض»(٢/ ٢٨٧): «وقطبة بن العلاء أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: ضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال -أعني: الذهبي-: والده العلاء؛ لا يعرف، وعاصم بن كليب؛ قال ابن المديني: لا يحتج بما انفرد به[1]». =

(1) كذا! وفي «التقريب»: «صدوق».

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها-: أن رسول الله ﷺ قال: **«إن الله يحب إذا عمل العبد عملاً أن يحكمه»**.

تطييب المصاحف[١]

٤٧٥- ثنا هارون بن سليمان: نا المؤمل[(ح). و][٢] نا عمرو بن عبد الله: ثنا وكيع؛ جميعاً عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد: كان يكره المسك في المصحف.

٤٧٦- نا هارون بن إسحاق: حدثني محمد (ح). وحدثني هارون بن سليمان؛ قال: أخبرنا روح [(ح)][٣]. وحدثنا أسيد: نا الحسين بن حفص؛ جميعاً

= وكليب: ذكره ابن عبد البر في «الصحابة»، وقال: له ولأبيه شهاب صحبة؛ لكن قال في «التقريب»: «وهم من ذكره في الصحابة، بل هو من الثالثة».

وعليه؛ فالحديث مرسل».

قلت: كذا رواه العلاء بن المنهال عن عاصم، وخالفه: زائدة بن قدامة- وهو ثقة ثبت، صاحب سُنة-؛ فرواه عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن رجل من الأنصار.

قال السخاوي في «المقاصد»(ص٢٠٥): « وصنيع الأئمة يقتضي ترجيحها؛ فقد جزم أبو حاتم الرازي والبخاري وآخرون بأن كليباً تابعي، وكذا ذكره أبو زرعة وابن سعد وابن حبان في (ثقات التابعين)، وحينئذ: فمن ذكره في (الصحابة)- كابن عبد البر وغيره؛ فيه نظر».

وانظر: «الإصابة» (٣/ ٣٢٣).

وبالجملة؛ فالحديث بمجموعهما حسن لغيره.

(١) في «ش»: «المصحف».

٤٧٥- مقطوع ضعيف - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٢/ ٧٩٤٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٢/ ٩٠٢)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في«المحكم» (ص١٥)-: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

وسيأتي -أيضاً- بعد ثلاثة أحاديث.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ط دار الفاروق)!

٤٧٦- مقطوع ضعيف - تقدم تخريجه(رقم ٤٢٢).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد: أنه كان يكره الطيب والتعشير في المصحف[١].

هل[٢] يقال للمصحف: مصيحف؟

٤٧٧- نا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: نا سعد[٣] بن الصلت، عن ليث، عن مجاهد: أنه كان يكره (أن)[٤] يقول: مصيحف، أو مسيجد.

٤٧٨- ثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن ليث، عن مجاهد: أنه كره أن يقول: رويجل، أو مُرَية[٥]، أو مسيجد، أو مصيحف.

٤٧٩- حدثنا عمرو بن عبد الله: ثنا وكيع، عن سفيان، عن ليث؛ قال:

---

(١) اختلف أهل العلم في مسألة تطييب المصحف؛ فقال قوم بكراهته، وقال آخرون بإباحته، وذهب فريق ثالث إلى استحبابه.

ولما نظرت في ما ذكر في هذا الباب؛ ظهر لي ما يأتي:

١- لا يصح عن السلف في هذا الباب شيء؛ فالآثار المروية لا تثبت أمام النقد الحديثي.

٢- القول بالاستحباب بحاجة إلى دليل؛ لأن الاستحباب حكم شرعي تكليفي لا يثبت إلا بدليل صحيح.

٣- فإذا استوى الطرفان؛ فالقول بالإباحة هو الصواب، وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد، فقد ذكر ابن مفلح في «الفروع» (١/ ١٩٢ و١٩٣) جواز تطييب المصحف رواية عن الإمام أحمد، وقال: «استحب الآمدي تطييبه؛ لأنه -عليه السلام- طيب الكعبة، وهي دونه، وهو ظاهر كلام القاضي؛ لأمره ﷺ بتطييب المساجد، والمصحف أولى».

قلت: قياس المصحف على الكعبة والمساجد لا يصح؛ لأنه قياس مع الفارق، وسكوت الشرع على أمر مقتضاه قائم لا يصح جعله مستحبًا، بل الجواز أقرب، والله أعلم.

(٢) في «ش»: «لا».

٤٧٧- مقطوع ضعيف - انظر ما بعده.

(٣) في «ش»: «سعيد».

(٤) سقطت من «ش»، و«ع».

٤٧٨- مقطوع ضعيف - انظر ما بعده.

(٥) تصغير امرأة.

٤٧٩- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٩): حدثنا وكيع به.=

كان مجاهد يكره أن يقول: مصيحف ومسيجد، ويقول للرجل: دناه[١]، وكان يكره المسك في المصحف.

٤٨٠- حدثنا إسماعيل بن أسد[٢]: ثنا شبابة: (ثنا)[٣] الحسام، عن أبي معشر، عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يقال: مسيجد، أو مصيحف، أو رويجل.

٤٨١- نا سليمان بن داود بن حماد -أبو الربيع المهري-: نا ابن وهب؛

= وأخرجه (١٠/ ٥٤٤/ ١٠٢٧٧) عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٠٩/ ٨٥-تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٦)-: نا فضيل بن عياض، عن ليث به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

(١) في «ش»: «دياه».

٤٨٠- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ حسام -وهو ابن المصك-: ضعيف، يكاد أن يترك؛ كما في «التقريب».

وأبو معشر؛ هو: الكوفي، واسمه: زياد بن كليب؛ ثقة من رجال مسلم.

وشبابة؛ هو: ابن سوار؛ ثقة حافظ من رجال الستة.

وإسماعيل بن أسد- أو الحارث-: هو ابن شاهين البغدادي؛ صدوق.

(٢) في «ش»: «أسيد».

(٣) سقطت من (ط دار الفاروق).

٤٨١- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن حرملة وعطاف.

أما المعلق على «ط دار الفاروق»؛ فقد أعله بعلة غريبة عجيبة، فقال: « إسناده فيه ضعف؛ فإن فيه عبد الرحمن بن حرملة، لم يوثقه معتبر، وقال الحافظ: مقبول- يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين».

كذا قال! وفي هذا الكلام من الأوهام والأخطاء العلمية مالا يخفى على طويلب علم، فكيف يخفى على من ادّعى أنه: «حققه واعتنى به»؟!.

فإن قول هذا الناشئ: «إسناده فيه ضعف» لا ينافي التحسين؛ فإن الحديث الحسن فيه=

قال: حدثني العطاف بن خالد، عن عبد الرحمن بن[1] حرملة؛ قال: كان ابن المسيب يقول: لا يقول أحدكم: مصيحف ولا مسيجد؛ ما كان لله فهو عظيم حسن جميل.

يقال[2] للسورة: قصيرة، أو خفيفة؟

٤٨٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا حفص بن غياث: ثنا عاصم، عن ابن سيرين وأبي العالية؛ قالا: لا يقال[3]: سورة خفيقة؛ فإنه -تعالى- قال[4]: ﴿**سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً**﴾ [المزمل: ٥]، قال: وكيف أقول؟ قال: تقول[5]: سورة يسيرة.

=ضعف ولا بد، وإلا كان صحيحاً، فكان الواجب عليه أن يقول: إسناده ضعيف، بناء على تجهيله لعبد الرحمن!

وهذا الإعلال -الذي أعل الحديث به- مثال يسير من مئات الأمثلة التي تكشف حقيقة ودعاوى هؤلاء المعتدين على كتب السنة؛ فإن عبد الرحمن -راوي حديثنا- إنما هو: ابن عمرو بن سنة الأسلمي -أبو حرملة المدني-، وهو صدوق ربما أخطأ؛ كما في «التقريب»، وليس هو ابن حرملة الكوفي المقبول؛ كما ظنه هذا الناشئ، ولا أدل على ذلك ترجمة كل واحد منهما، فإنهم لم يذكروا سعيد بن المسيب ضمن شيوخ الكوفي المقبول، وكذا لم يذكروا العطاف بن خالد ضمن تلاميذ ابن حرملة الكوفي، بخلاف ابن حرملة الأسلمي المدني؛ فإنهم ذكروا ابن المسيب ضمن شيوخه، وذكروا العطاف ضمن تلاميذه؛ فإلى الله المشتكى من تسلط حدثاء الأسنان على كتب الأئمة الأعيان.

(١) سقطت من «ش».

(٢) في «ش»: «لا يقال».

٤٨٢- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين.

وعاصم؛ هو: ابن سليمان الأحول.

(٣) في «ش»: «لا تقل».

(٤) في (ط دار الفاروق): «فإنه قال تعالى».

(٥) في «ش»: «قل».

٤٨٣- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان: نا الحجبي: نا حماد: نا عاصم؛ قال: سمع أبو العالية رجلاً يقول: سورة قصيرة، قال: أنت أقصر وألَمُّ.

وقد رُخِّصَ في أن يقال: سورة قصيرة

٤٨٤- حدثنا محمد بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم بن زيد، ويعقوب (بن

٤٨٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

الحجبي؛ هو: عبد الله بن عبد الوهاب، ثقة من رجال البخاري.

وحماد؛ هو: ابن زيد.

وعاصم؛ هو: الأحول.

قال المعلق على (ط دار الفاروق): «شيخ المصنف لم أعرفه»!

قلت: كذا قال -عفا الله عنه-! فإن شيخ المصنف -هذا- ثقة مأمون؛ كما قال أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٥٦)، ووثقه -أيضًا- ابن حبان (٨/ ٣٦٩).

٤٨٤- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢٤٦/ ٧٦٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٥٩/ ٥١٥): حدثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو مسلم -إبراهيم بن عبدالله بن مسلم- الكُجِّي في «حديث أبي عاصم النبيل»- وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٢/ ٤٨١٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٢/ ٢٤٧)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٩٢) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني؛ أربعتهم عن أبي عاصم الضحاك بن مَخْلَد النبيل به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ١٠٧-١٠٨/ ٢٦٩١)- وعنه أحمد (٣٥/ ٥٠٧/ ٢١٦٤٦)، وأبو داود (١/ ٢١٥/ ٨١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٢/ ٤٨١١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٥٩/ ٥١٦)، والجوزقي؛ كما في «فتح الباري» (٢/ ٢٤٧)-، وأحمد (٣٥/ ٥٠٤/ ٢١٦٤١): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، و(٣٥/ ٥٠٧/ ٢١٦٤٦): ثنا محمد بن بكر البرساني، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١٧٠)، و«السنن الكبرى» (٢/ ١٧/ ١٠٦٤) من طريق خالد بن الحارث، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٥٩/ ٥١٦) من طريق روح بن عبادة، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٢/ ٢٤٦و٢٤٧) من طريق حجاج بن محمد الأعور؛ ستتهم عن ابن جريج به.

وقد صرح ابن جريج بالتحديث في رواية عبد الرزاق؛ فأمنا بذلك شر تدليسه، وانظر ما بعده.

سفيان)[١]؛ قالوا: نا أبو عاصم: نا ابن جريج؛ قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: أخبرني عروة بن الزبير: أن مروان أخبره؛ قال: قال[٢] لي زيد بن ثابت: ما لك تقرأ[٣] في المغرب بقصار المفصَّل؟ لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى[٤] الطوليين[٥]، فقلت لعروة: وما طولى الطوليين[٦]؟ قال: الأنعام والأعراف -من قبل رأي ابن أبي مليكة-.

هذا لفظ ابن يحيى.

٤٨٥- حدثنا عيسى بن حماد: ثنا الليث، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ أنه

---

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «قالي».

(٣) في (ط دار الفاروق): «لا تقرأ» -بزيادة «لا»-! وهي زيادة لا أصل لها، ينقضها ما بعدها من كلام.

(٤) في (ط دار البشائر): «طولي» -بتحتانيَّة-!

(٥) في (ط دار الفاروق): «الطولتين»!

(٦) في (ط دار الفاروق): «الطولتين»!

٤٨٥- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٣٥/ ٤٩٨/ ٢١٦٣٣) من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٦٠/ ٥١٨ و٢٧١/ ٥٤٠) من أبي أسامة حماد بن أسامة؛ كلاهما عن هشام به.

قلت: سنده صحيح على شرطهما.

ولفظ أبي الزناد: عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم؛ قال: قال لي زيد بن ثابت: ألم أرك الليلة خففت القراءة في سجدتي المغرب؟ والذي نفسي بيده؛ إن كان رسول الله ﷺ ليقرأ فيهما بطولى الطوليين.

ولفظ أبي أسامة: عن عروة: أن زيد بن ثابت، أو أبا أيوب -شك هشام- قال لمروان بنحو حديث ابن أبي الزناد، وزاد: فقلت لأبي: وما كان يقرأ فيهما؟ قال: من طوال المفصل.

وتابع هشامًا عليه: أبو الأسود -محمد بن عبد الرحمن-، عن عروة، عن زيد به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٢/ ١٦/ ١٠٦٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٧١/ ٥٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٢/ ٤٨١٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/ =

سمع زيد بن ثابت يقول لمروان: رأيتك تقرأ في (المغرب بقصار المفصل، لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ)(١) فيها بطولى الطوليين: سورة الأعراف.

٤٨٦- حدثنا أحمد بن سنان، وإسحاق بن وهب؛ قالا: حدثنا يزيد بن

=١٤٣-١٤٤/ ١٨٣٦ -«إحسان») من طريق عمرو بن الحارث، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢١١) من طريق حيْوة بن شريح، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٦/ ٤٨٢٧)، والطحاوي (١/ ٢١١) من طريق عبد الله بن لهيعة؛ ثلاثتهم عن أبي الأسود به.

وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٢٤٧): «فكأن عروة سمعه من مروان عن زيد، ثم لقي زيدًا فأخبره».

(١) ما بين قوسين سقط من «ظ»، و«ع».

٤٨٦- إسناده ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف جداً؛ أبو هارون العبدي؛ هو: عمارة بن جوين؛ متروك، متهم بالكذب.

حماد؛ هو: ابن سلمة بن دينار البصري الثقة.

وقد صح الحديث بغير هذا اللفظ: فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢٠٢/ ٧٠٩ و٧١٠) -واللفظ له-، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٣٤٣/ ٤٧٠/ ١٩٢) من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-: أن النبي ﷺ قال: «**إنِّي لأدْخُلُ في الصَّلاةِ وأنَا أُريدُ إطالَتَها، فَأَسْمَعُ بُكاءَ الصَّبيِّ؛ فَأُجَوِّزُ في صَلاتِي؛ مِمَّا أعلمُ مِنْ شدَّة وَجْدِ(أ) أمِّهِ مِنْ بُكائِهِ**».

وفي رواية لمسلم (١/ ٣٤٢/ ٤٧٠/ ١٩١): «كان رسول الله ﷺ يسمع بكاء الصبي مع أمّه وهو في الصلاة، فيقرأ بالسورة الخفيفة -أو السورة القصيرة-».

وفي رواية للبخاري (٢/ ٢٠١-٢٠٢/ ٧٠٨) -واللفظ له-، ومسلم (١/ ٣٤٢/ ٤٦٩/ ١٩٠): «ما صليّت وراء إمام قط أخفَّ صلاة ولا أتم من النبي ﷺ، وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف، مخافة أن تفتن أمه».

وأخرج البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢٠١/ ٧٠٧) من حديث أبي قتادة -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ قال: «**إنِّي لأقومُ في الصَّلاةِ أُريدُ أنْ أطوِّلَ فيهَا، فأسمعُ بكاءَ الصَّبيِّ؛ فَأَتَجَوَّزُ في صَلاتِي؛ كَرَاهِيَةَ أن أشقَّ عَلَى أُمِّهِ**».

....

(أ) أي: من حزنها، واشتغال قلبها.

هارون؛ قال: أخبرنا حماد، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الفجر بأول[1] المُفَصَّل، فقرأ ذات يوم بقصار المُفَصَّل، فقيل له: فقال: **«إني سمعت بكاء صبي، فأحببت أن أفرغ له أمه[2]»**.

٤٨٧- نا عمي: نا حجاج: نا حماد بهذا.

٤٨٨- حدثنا هارون بن إسحاق: ثنا ابن فضيل، عن أبان، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ بأقصر سورتين في المفصل، قلت: ما هما؟ قال: بأقصر سورتين من القرآن؛ قالها ثلاث مرات.

٤٨٩- نا أحمد بن يحيى بن مالك: ثنا عبد الوهاب، عن شعبة، عن عدي ابن ثابت، عن البراء بن عازب؛ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح[3]، فقرأ بأقصر سورتين في القرآن، فلما فرغ أقبل علينا بوجهه، فقال: **«إنما عجلت؛ لتفرغ أم الصبي إلى صبيها»**.

---

(١) في «ش»: «أول».

(٢) في «ش»: «أفرغ أمه له».

٤٨٧- إسناده كسابقه.

حجاج؛ هو: ابن المنهال الضرير.

وعم المصنف؛ هو: محمد بن الأشعث.

٤٨٨- إسناده ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فيه أبان- وهو ابن أبي عياش- متروك؛ كما في «التقريب».

٤٨٩- إسناده حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات؛ عدا عبد الوهاب- هذا-، وهو صدوق ربما أخطأ؛ كما في «التقريب».

(٣) في «ش»: «الفجر».

٤٩٠- حدثنا أحمد بن الفضل[1]: حدثنا أبو بكر، عن أبي حَصِين، عن خَرَشَةَ بن الحُرِّ؛ قال: كان عمر يُغَلِّس بالفجر وينوِّر، ويقرأ سورة يوسف ويونس، ومن قصار المثاني، والمفصَّل.

٤٩١- حدثنا محمد بن زكريا: ثنا أبو حذيفة: ثنا سفيان، عن علي بن علي

٤٩٠- موقوف صحيح - أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين في «كتاب الصلاة» (٢٢٣/ ٣٣٧)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٧٠/ ٢١٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٨٠) عن محمد بن سعيد بن سليمان الأصبهاني؛ ثلاثتهم عن أبي بكر بن عياش به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي بكر بن عياش.

لكنه توبع: تابعه زائدة بن قدامة -وهو ثقة ثبت، صاحب سُنَّة-، عن أبي حَصِين عثمان ابن عاصم الأسدي به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٢٢): حدثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة به.

وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

(١) في طبعتي «كتاب المصاحف»: «المفضل».

وفي «ش» و«ظ»: «الفضل...»، وفي هامش «ظ»، و«ع»: «المفضل»، والمثبت هو الصواب، وما اختاره المعلقان خطأ من وجوه:

أ- أن أحمد بن المفضل -المزعوم- مات سنة (٢١٥هـ)، بينما ولد المؤلف سنة (٢٣٠ هـ)؛ فأنى له إدراكه، فضلاً عن السماع منه.

ب- القول بأن (أحمد بن المفضل) شيخ المصنف؛ فيه اتهام واضح للمؤلف -رحمه الله- بالكذب؛ إذ كيف يصح في ذهن عاقل أن يقول المؤلف عن رجل مات قبله بخمس عشرة سنة: حدثنا هذا الرجل، هذا مستحيل، شبه خيال، والمؤلف بريء من وصمة هذه التهمة.

ت- أنهم لم يذكروا أبا بكر بن عياش ضمن شيوخ أحمد بن المفضل، ولا ذكروا ابن المفضل -هذا- ضمن تلاميذ أبي بكر بن عياش.

فالجزم به لا يصح بوجه من الوجوه، والله أعلم.

بقي أن أقول: إن شيخ المؤلف -هذا- ثقة؛ فقد روى عنه -أيضًا- يعقوب بن سفيان الفسوي، ووثقه ابن حبان (٨/ ٥٢).

٤٩١- موقوف حسن لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

=

الرفاعي، عن الحسن؛ قال: كتب عمر -رضي الله عنه- إلى أبي موسى الأشعري: أنِ اقْرأْ في المغرب بقصار المُفَصَّل، وفي العشاء بوسط المُفَصَّل، وفي الفجر بطوال المُفصَّل.

٤٩٢- حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن؛ قال: نا سهل: نا

= **الأولى:** الانقطاع؛ فإن الحسن لم يدرك عمر- رضي الله عنه-.

الثانية: أبو حذيفة -واسمه: موسى بن مسعود- النهدي؛ صدوق سيىء الحفظ، وكان يصحف.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٥): «غريب بهذا اللفظ».

وقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ١٠٤/ ٢٦٧٢) عن الثوري، عن علي بن زيد ابن جدعان، عن الحسن به.

قلت: وابن جدعان: ضعيف؛ لسوء حفظه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٥٨و٣٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢١٥) عن شريك القاضي، عن علي بن زيد بن جدعان، عن زرارة بن أبي أوفى؛ قال: أقرأني أبو موسى الأشعري كتاب عمر...

قلت: لكن شريكاً -وهو ابن عبد الله- القاضي صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه لما ولي القضاء، وابن جدعان ضعيف- أيضاً-.

فلعل الحديث بمجموع طريقيه يكون حسناً لغيره، ولا سيما وقد جزم الإمام الترمذي في «جامعه» (٢/ ١١٠ و١١١) بنسبة هذا الأثر إلى عمر- رضي الله عنه-.

ثم رأيت البيهقي أخرج الأثر في«معرفة السنن والآثار»؛ كما في «نصب الراية» (٢/ ٥) من طريق الإمام مالك، عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن اقرأ في ركعتي الفجر بسورتين طويلتين من المفصل.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

٤٩٢- موقوف صحيح؛ عدا قوله: (إنا أعطيناك الكوثر)، والصواب: أنه قرأ: (والعصر)- أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ١٢٠/ ٢٧٤٠)، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ١١٤)، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «الأمالي - رواية ابن بشران» -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٩٠) -عن سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٥٨١-٥٨٢/ ١٨٩١١): ثنا أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي، وابن سعد في=

=«الطبقات الكبرى» (٣/ ٣١٥-٣١٦)- ومن طريقه البلاذري في «أنساب الأشراف» (ص ٣٤٤-٣٤٥)-، وابن شبة في «تاريخ المدينة» من طرق عن أبي خيثمة زهير بن معاوية الجعفي، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده»؛ كما في «بغية الباحث» (٢/ ٦٢٢-٦٢٣/ ٥٩٤)، و«المطالب العالية» (٤/ ٢٣٢- ٢٣٣/ ٣٩٠٢ - ط دار الوطن، أو ١٥/ ٧٧٥ -٧٧٦/ ٣٨٩٨ -ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ١٥- ١٦/ ٤١٥٨)- ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في«حلية الأولياء» (٤/ ١٥١-١٥٢)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣١٦-٣١٧)، وابن أبي شيبة- ومن طريقه البلاذري في «أنساب الأشراف» (ص ٣٤٦-٣٤٧)-، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ١١٢-١١٣) من طرق عن إسرائيل بن يونس؛ أربعتهم عن أبي إسحاق السبيعي به.

قال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري بأتم من هذا السياق».

قلت: هو كما قال؛ لولا أن أبا إسحاق -واسمه: عمرو بن عبدالله- السبيعي مدلس، وقد عنعن في جميع الطرق.

وأما ما يخشى من اختلاطه؛ فقد تقدم أن الثوري روى عنه، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط، وهو من أثبت الناس فيه.

وخالف الجميع: شعبة بن الحجاج، فرواه عن أبي إسحاق السبيعي به؛ لكن قال: (والعصر..) بدلاً من: (إنا أعطيناك الكوثر..).

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٢٤): ثنا أبو الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسي، وابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣/ ١١٣-١١٤): ثنا أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي، وعمرو بن مرزوق الباهلي؛ ثلاثتهم عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط البخاري، وشعبة قد كفانا تدليس أبي إسحاق.

وتابع أبا إسحاق السبيعي:

١- **الزبير بن عدي:** أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ١١٤): ثنا أبو الربيع سليمان بن الربيع العتكي الزهراني، عن نعيم بن ميسرة، عن الزبير به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير نعيم بن ميسرة الكوفي، وهو صدوق نحوي؛ كما في «التقريب».

٢- **حصين بن عبدالرحمن السُّلَمي** -لكن قال: فصلَّى بهم عبد الرحمن بن عوف صلاة خفيفة، ولم يعيِّن السورتين-: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٥٩-٦٣/ ٣٧٠٠): ثنا موسى ابن إسماعيل التبوذكي، وأبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بجير الذهلي في=

يحيى[1] بن أبي زائدة؛ قال: حدثني أبي، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون؛

=«الجزء الثامن والثلاثين من حديثه» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٣١٢-٣١٤)-، والطبراني -ومن طريقه قِوام السُّنة الأصبهاني في «سير أعلام السلف الصالحين» (١/ ١٠٢-١٠٦)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٥٠-٣٥٥/ ٦٩١٧-«إحسان»)؛ ثلاثتهم قال: ثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، عن أبي الوليد الطيالسي، والطبراني -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «سير أعلام السلف الصالحين» (١/ ١٠٢-١٠٦)- من طريق عبدالواحد بن غياث؛ ثلاثتهم عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، عن حصين به.

وتابع أبا عوانة اليشكري:

أ- محمد بن فضيل بن غزوان الضبي: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٥٧٤-٥٧٨/ ١٨٩٠٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣١٢-٣١٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧/ ١٣٣٢-١٣٣٤/ ٢٥٤١).

ب، ج، د- خالد بن عبد الله الواسطي الطحان، وجرير بن عبد الحميد، وعلي بن عاصم: أخرج حديثهم الآجري في «الشريعة» (٤/ ١٩٢٠/ ١٣٩٦و١٩٢١-١٩٢٤/ ١٣٩٨).

وتابع عمرو بن ميمون الأودي: أبو رافع المدني نفيع الصائغ بالقصة؛ لكن قال: فتقدم عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- فصلى بهم بأقصر سورتين في القرآن، ولم يعين السورتين.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/ ١١٦-١١٨/ ٢٧٣١)- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٣١-٣٣٣/ ٦٩٠٥- «إحسان»)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٣٠٨-٣٠٩)-، وأبو الطاهر المخلص- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٣٠٩-٣١٠)-: ثنا أبو القاسم البغوي؛ قالا: ثنا قطن بن نُسَيْر، والآجري في «الشريعة» (٤/ ١٩١٨-١٩٢٠/ ١٣٩٥) -من طريق أبي داود الطيالسي، والحاكم (٣/ ٩١)-وعنه البيهقي (٤/ ١٦و٨/ ٤٨)- من طريق محمد بن عبيد بن حساب؛ ثلاثتهم عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت البناني، عن أبي رافع به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير جعفر بن سليمان، وهو صدوق حسن الحديث.

والأثر سكت عنه الحاكم والذهبي!

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٧٧): «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «التعليقات الحسان» (١٠/ ٤٣): «وسنده صحيح على شرط مسلم».

(١) في «ظ»: «سهل بن يحيى!».

قال: لما طعن عمر كادت الشمس أن تطلع، فقدَّموا عبد الرحمن بن عوف، فأمَّهم بأقصر سورتين في القرآن: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، و﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ .

٤٩٣- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى، عن عبيد الله؛ قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر؛ قال: ذكر عنده المفصَّل، فقال: وأي القرآن ليس بمفصَّل؟! ولكن قولوا: قصار السور، وصغار السور.

٤٩٤- نا علي بن خَشْرم؛ قال: أخبرنا عيسى، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كان أصحاب محمد ﷺ يقرءون السور الصغار في الفجر في السَّفَر.

٤٩٥- حدثنا زياد بن أيوب: ثنا أبو معاوية: ثنا صاحب لنا عن الأعمش، عن إبراهيم بهذا.

٤٩٦- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم: ثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يقرءون في السفر في الفجر بالسور(١) القصار.

٤٩٣- موقوف صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥١٠/ ١٠١٤٤): ثنا أبو أسامة حماد بن أسامة، عن عبيد الله بن عمر العمري به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

٤٩٤- موقوف صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٦٦): حدثنا وكيع، عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما.

عيسى؛ هو: ابن يونس.

٤٩٥- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

قلت: سنده ضعيف؛ لجهالة صاحب أبي معاوية، فإنه لم يسم.

٤٩٦- موقوف صحيح - تفرد به المصنف.

(١) في «ش»: «السور».

٤٩٧- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان: ثنا أبو نعيم: ثنا بشير، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن الضحاك؛ قال: كان أولئك[1] يصلون بالسور القصار يرددونها[2]، ويعملون بالقرآن، وسيأتي عليكم زمان يُهَذُّ فيه القرآن، لا يجاوز تراقي[3] بعضهم.

عرض المصاحف إذا كتبت

٤٩٨- حدثنا هشام بن خالد: ثنا الوليد: ثنا عبد الله بن العلاء بن

٤٩٧- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ يحيى بن عبد الرحمن: ليس بقوي؛ قاله أبو حاتم الرازي -كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٦/ ٦٨٨) لابنه-.

(١) في «ش»: «أولئكم».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «يرددها».

(٣) جمع ترقوة؛ وهي: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتقين.

٤٩٨- موقوف صحيح - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢٣٧-٢٣٨) من طريق أحمد بن المعلى بن يزيد، عن هشام به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرِّح بالسماع في كل طبقات السند.

وخالفه شبابة بن سوَّار -ثقة حافظ-، ومحمد بن شعيب بن شابور -صدوق-؛ فروياه عن عبد الله بن العلاء بن زبر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي بن كعب به.

فجعلاه من مسند أبي بن كعب، وجعلا شيخ عبد الله بن العلاء: (بسر بن عبيد الله) بدلاً من عطيَّة بن قيس.

أخرجه النسائي في «التفسير» (٢/ ٣٠٨/ ٥٢٥)، والحاكم (٢/ ٢٢٥-٢٢٦).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما من وجوه:

الأول: أن مسلمًا لم يرو في «صحيحه» لعبد الله بن العلاء شيئًا.

الثاني: أن الشيخين لم يخرجا لأبي إدريس الخولاني عن أبي بن كعب شيئًا، وإنما هذه الترجمة من أفراد النسائي. =

زبر[١]، عن عطية بن قيس، عن أبي إدريس الخولاني: أن أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق، ومعهم المصحف الذي جاء به أهل دمشق ليعرضوه على أُبيٍّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعليّ، وأهل المدينة. فقرأ يومًا على عمر بن الخطاب، فلما قرءوا[٢] هذه الآية: (إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام)! فقال عمر: مَن أقرأَكُمْ؟ قالوا: أُبيّ بن كعب، فقال[٣] لرجل من أهل المدينة: ادع لي أُبيّ بن كعب، وقال للرجل الدمشقي: انطلق معه.

فذهبا فوجدا أُبيَّ بن كعب عند منزله يُهيّئ بعيرًا له هو بيده، فسلّما (عليه)[٤]، ثم قال له المدني[٥]: أجب -أمير المؤمنين- عمر، فقال أُبي: ولِمَ[٦] دعاني أمير المؤمنين؟ فأخبره المدني[٥] بالذي[٧] كان، فقال أُبي للدمشقي: ما كنتم تنتهون[٨] معشر الركيب، أو يشدفني[٩] منكم شر، ثم جاء إلى عمر وهو مشمر

= **الثالث:** أن مسلمًا لم يرو لبسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني شيئًا، وإنما هذه الترجمة من أفراد البخاري.

الرابع: أن الشيخين لم يرويا لمحمد بن شعيب بن شابور شيئًا.

فليس هو على شرط واحد منهما، فضلاً عن أن يكون على شرطهما.

نعم؛ هو صحيح فقط.

(١) في «ش»: «زيد».

(٢) في «ش»: «قرأ».

(٣) في «ش»: «قال».

(٤) ليست في «ش».

(٥) في «ظ»، و«ع»: «المديني».

(٦) في «طبعتي المصاحف»: «ولما»!

(٧) في «ش»: «بالذ»؛ بسقط الياء.

(٨) في «ش»: «تنهون».

(٩) في «ش»: «يشدفي»، والمعنى: أي: يصيبني.

والقطران[١] على يديه، فلما أتى عمر؛ قال لهم عمر: اقرؤا، (فقرءوا)[٢]: (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام)، فقال أُبيّ: أنا أقرأتهم، فقال عمر لزيد: اقرأ (يا زيد)[٣]! فقرأ زيد قراءة العامة، فقال: اللهمَّ! لا أعرف إلا هذا، فقال أُبيٌّ: والله يا عمر! إنك لتعلم أني كنت أحضر ويغيبون[٤]، وأدعى ويحجبون[٥]، ويصنع بي، والله لئن أحْبَبْتَ؛ لألزمنّ بيتي، فلا[٦] أحدث أحدًا بشيء.

٤٩٩- نا محمد بن خلف العسقلاني: نا الحسن بن بلال: نا حماد بن سلمة، عن[٧] علي بن زيد، عن أبي نضرة؛ قال: أتينا عثمان بن أبي العاص[٨] ليعرض مصحفه على مصاحفنا يوم الجمعة، فلما حضرت الجمعة، أمر لنا بماء فاغتسلنا، ثم تطيبنا ورحنا.

٥٠٠- حدثنا علي بن حرب: ثنا القاسم: ثنا سفيان؛ قال: كان زُبَيْد إذا حضر شهر رمضان عرض القرآن، فاجتمعوا[٩] إليه بالمصاحف.

---

(١) ما يتحلل من شجر الأرز والأبهل، فتطلى به الإبل التي أصابها الجرب.

(٢) سقطت من (ط دار الفاروق)!

(٣) زيادة من «ش».

(٤) في «ش»: «وتعيبوني».

(٥) في «ش»: «وتحجبون».

(٦) في «ش»: «ولا».

٤٩٩- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ علي بن زيد بن جُدعان: ضعيف؛ كما في «التقريب».

(٧) في «ظ»، و«ع»: «نا».

(٨) في «ظ»، و«ع»: «عمرو بن العاص!»؛ وهو خطأ.

٥٠٠- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وزبيد؛ هو: ابن الحارث اليامي.

(٩) في «ش»: «واجتمعوا».

٥٠١- حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي ظبيان؛ قال: كنا نعرض المصاحف عند علقمة.

٥٠٢- حدثنا محمد بن بشار، ويحيى بن حكيم؛ قالا: ثنا يحيى بن سعيد: ثنا موسى بن نافع -أبو شهاب-؛ قال: دخلت على سعيد بن جبير وبين يديه مصحف قد عرضه، فقال: إن كنت مشتريًا مصحفًا (يومًا)[1] فاشتره؛ فإن أهله قد احتاجوا إلى بيعه.

أخذ الأجرة على عرض المصاحف

٥٠٣- نا محمود بن خالد: نا مروان بن محمد: نا سعيد بن عبد العزيز،

٥٠١- مقطوع صحيح - أخرجه إبراهيم بن عبد الله العبسي القصار في «نسخة وكيع عن الأعمش» (٥٩/ ٥) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٤٥- ٣٤٦/ ٩٥٠٣)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٦٦)-: حدثنا وكيع به.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «تفسيره»- ومن طريقه الحاكم (٢/ ٤٤٦)-: حدثنا جرير ابن عبد الحميد، عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

علقمة؛ هو: ابن قيس النخعي الكوفي.

٥٠٢- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٩/ ٨٩٣): ثنا يحيى القطان به.

وأخرجه المصنف -كما سيأتي- من طريق عبد الرحمن المحاربي، ووكيع بن الجراح؛ كلاهما عن موسى بن نافع به.

وأخرجه أبو عبيد (٢/ ٢٢٩/ ٨٩٣) عن أبي معاوية، وأبي إسماعيل، كلاهما عن موسى به.

قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد.

(١) زيادة من «ش».

٥٠٣- موقوف صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وعطية بن قيس الكلاعي ولد سنة (١٧هـ)، ومات سنة (١٢١هـ) وله (١٠٤) سنوات،=

عن عطية بن قيس؛ قال: انطلق ركب من أهل الشام إلى المدينة يكتبون مصحفاً لهم، فانطلقوا معهم بطعام وإدام، فكانوا يطعمون الذين يكتبون لهم، قال[1]: وكان أبي بن كعب يمر عليهم يقرأ عليهم القرآن، قال: فقال له عمر: يا أُبي (بن كعب)[2]! كيف وجدت طعام الشامي؟ قال: لا وشك إذا ما نشبت في أمر[3] القوس، ما أصبت لهم طعاماً ولا إداماً.

٥٠٤- حدثنا عبد الله بن سعيد، وهارون بن إسحاق؛ قالا: حدثنا عبدة، عن سعيد بن أبي[4] عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم: أنه كره أن يأخذ على

=وقد ذكروا له رواية عن أبي بن كعب، وإدراكه للقصة وإن كان بعيدًا؛ إلا أنه محمول على أنه حمل ذلك عن أُبي نفسه، والله أعلم.

(١) في «ظ»: «وقال».

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في «ش»: «نسبت أمر».

٥٠٤- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عبدة؛ هو: ابن سليمان الكلابي، وقد سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه.

وأبو معشر؛ هو: زياد بن كليب الحنظلي؛ ثقة.

وإبراهيم؛ هو: ابن يزيد النخعي.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٦/ ٢٨٠): ثنا إسماعيل ابن علية، عن سعيد بن أبي عروبة به بلفظ: «كان يكره أن يعطى على كتابتها أجراً».

وابن عليه قديم السماع من ابن أبي عروبة؛ فهو صحيح غاية.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٦/ ٢٧٧): ثنا حفص بن غياث، وعبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٤/ ١٤٥٣١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٥٤/ ٨٠٧) من طريق وكيع؛ ثلاثتهم عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي: أنه كره كتابة المصاحف بالأجر، وتلا هذه الآية: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

وسنده صحيح -أيضاً-.

(٤) سقطت من «ش».

عرض المصاحف أجراً.

٥٠٥- نا محمود بن خالد: ثنا عمر؛ قال: سمعت الأوزاعي يحدث قال: كان يحيى بن أبي كثير يصلح المصاحف[١] على قرائه، وكان رجل[٢] يحضره مصحفه، فأخذه[٣] رجل من جلساء يحيى، وكان أعرف بإصلاحه من صاحبه، فكان يصلحه له، فلما فرغ منه؛ صنع صاحب المصحف طعاماً لأصحابه، ودعا الذي كان يصلحه معهم، فأبى أن يجيبه، فبلغ ذلك يحيى، فأعجبه، وقال: أحسن (أجره)[٤].

٥٠٥- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عمر؛ هو: ابن عبد الواحد بن قيس السلمي.

ومحمود بن خالد؛ هو: السلمي، أبو علي الدمشقي.

(١) في «ش»: «المصالح».

(٢) سقطت من «ش».

(٣) في (ط دار الفاروق): «وأخذه».

(٤) زيادة من «ش».



بيع المصاحف وشراؤها(١)

(١) لأهل العلم في مسألة بيع المصاحف وشرائها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا بيعًا وشراءً، وذهب فريق كثير من أهل العلم إلى ذلك، حتى قيل: إنه مذهب الصحابة.

وروي التغليظ عن جماعة؛ منهم: عمر بن الخطاب، وأبو موسى الأشعري -رضي الله عنهما-.

قال ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٦): «فهؤلاء أبو موسى الأشعري، وكل من معه من صاحب -أو تابع- أيام عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن زيد، وجابر بن عبدالله، وابن عمر ستة من الصحابة بأسمائهم، ثم جميع الصحابة بإطلاق لا مخالف لهم منهم».

الثاني: الترخيص في الشراء دون البيع.

وقد رخص فريق من أهل العلم في شرائه دون بيعه، وهي رواية عن ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وجماعة من التابعين.

الثالث: الترخيص في بيع المصاحف وشرائها معًا.

وورد ذلك عن جماعة من أهل العلم؛ كابن عباس في رواية عنه، وجماعة من التابعين.

وقد استدل من لم يرخص في بيع المصاحف بعمومات؛ مثل: قوله ﷺ: «**اقرؤوا القرآن ولا تغلو فيه، ولا تجفو عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به، أو تستكبروا به**». «الصحيحة» (٢٦٠).

واحتجوا بما روي عن الصحابة -رضي الله عنهم-، وكأنه اتفاق منهم على ذلك.

قال ابن قدامة في «المغني» (٤/ ٣٠٦): «ولنا قول الصحابة -رضي الله عنهم-، ولم نعلم لهم مخالفًا في عصرهم، ولأنه يشتمل على كلام الله -تعالى-، فتجب صيانته عن البيع والابتذال».

واحتج مجوِّزو الشراء والبيع بأنه مروي عن بعض الصحابة، وقالوا: الشراء أسهل؛ لأنه استنقاذ للمصحف، وبذل لماله فيه.

وأما الذين رخصوا في البيع والشراء؛ فاحتجوا على الاطلاق بعموم قوله -تعالى-: ﴿**وأحل الله البيعَ وحرَّم الربا**﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿**وقد فَصَّلَ لكم ما حرَّم عليكم**﴾ [الأنعام: ١١٩].

وقالوا: لو فصل الله تحريمه؛ لحفظه حتى تقوم به الحجة على عباده.

وحملوا أحاديث النهي عن الأكل به: على المعاوضة على تعليمه. =

٥٠٦- نا جعفر بن محمد السكري: نا عبدالله بن رشيد: نا أبو عبيدة -وهو: مُجَّاعة بن الزبير-، عن محمد بن سيرين، عن أبي الرباب؛ قال: كنت

= وبالنظر في أدلة هذه المذاهب؛ نلاحظ ما يأتي:

- إذا كان المقصود بالبيع والشراء هو مقابل آيات الله؛ فالقول بالمنع هو الصواب؛ لأن آيات الله لا تُباع ولا تشترى، وعلى ذلك يحمل قول جماهير العلماء من الصحابة والتابعين المانعين لذلك.

- أما إذا كان ما يؤخذ في البيع هو ثمن الورق، والخط، والأنقاش، والدفتين؛ فهو مما لا يسع الفقيه إلا القول بجوازه؛ لأنه لا يبيع الناس غيره، وقد عمت به البلوى، ولكون منع بيع المصاحف يفضي إلى انسداد باب الحصول عليها لكل أحد، وبخاصة مع ندرة المحتسبين.

ولذلك؛ فالقول بالجواز بهذا الشرط مقصد من مقاصد الشرع، والله أعلم.

٥٠٦- مقطوع صحيح بطرقه - أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٦١/ ٢٤٨) من طريق المصنف به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١١/ ١٤٥١٨) عن معمر، عن أيوب السَّختياني، عن ابن سيرين به.

قلت: وهذ إسناد حسن في الشواهد والمتابعات؛ أبو الرباب- وقيل: الرئاب-: اسمه مطرف بن مالك القشيري، من كبار التابعين، روى عنه: ابن سيرين، وزرارة بن أوفى، وأبو عثمان النهدي، ووثقه ابن حبان (٥/ ٤٣٠)، وقال النسائي في «الكنى»؛ كما في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٤٧)، و «الإصابة» (٣/ ٤٩٦): «بصري ثقة».

لكن مُجّاعة -بضم الميم، وتشديد الجيم- ابن الزبير مختلف فيه؛ قال أحمد: «لم يكن به بأس».

وضعفه الدارقطني، وقال ابن خِراش: «ليس ممن يعتبر به»، وقال ابن عدي: «هو ممن يحتمل ويكتب حديثه»، وذكر عبد الصمد بن عبد الوارث: أن شعبة كان لا يعتمد عليه.

وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥١٧): «مستقيم الحديث عن الثقات».

وعبد الله بن رشيد؛ هو: أبو عبدالرحمن، من أهل جند يسابور، مستقيم الحديث؛ قاله ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٤٣).

وجعفر بن محمد؛ هو: ابن حبيب الذارع، ذكره ابن حبان والسمعاني والحافظ ضمن الرواة عن عبد الله بن رشيد، روى عنه- أيضاً- محمد بن نوح الجند يسابوري، ولم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وانظر ما بعده.

فيمن فتح تُستَرَ، فولِّيت القبض، فجاء رجل معه شيء، فقال: تبيعوني[١] ما عندي؟ قالوا: نعم، نبيعك ما عندك؛ ما لم يكن ذهباً، أو فضة، أو كتاب الله، قال: فإنه[٢] كتاب الله؛ ولكنكم لا تقرؤونه، فكرهوا أن يأخذوا منه ثمناً، فأخذوا منه لعلاقته[٣] درهمين.

٥٠٧- حدثنا المسيب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاري، عن هشام، عن محمد، عن أبي الرباب التستري؛ قال: كنت خامس خمسة فيمن وُلِّي قبض تستر، فجاءنا إنسان مُرْتَدٍ على شيء، فقال: أتبيعون[٤] ما معي بعشرين درهماً؟ قال: قلت: نعم؛ إن لم يكن ذهباً، أو فضة، أو كتاب الله، قال: فإنه بعض ما سميتم: كتاب الله، ولكن لا تقرؤونه وأنا أقرؤه[٥]، فأخرج الرجل جونة[٦] فيها كتاب من التوراة، فوهبناه له، وأخذنا الجونة فألقيناها في القبض، فابتاعها منا بدرهمين.

٥٠٨- حدثنا المسيب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاري؛ قال: سألت

---

(١) في «ش»: «بيعوني».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «فقال: إنه».

(٣) في «ش»: «وأخذوا منه لغلافه».

٥٠٧- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه المصنف في «كتاب الشريعة»؛ كما في «الإصابة» (٣/ ٤٩٦) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٤٨)- بسنده سواء.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف المسيب بن واضح.

أبو إسحاق الفزاري؛ هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث؛ ثقة حافظ؛ كما في «التقريب».

وهشام؛ هو: ابن حسان القردوسي، أثبت الناس في ابن سيرين.

(٤) في «ظ»، و«ع»: «أتبيعوني»!.

(٥) في «ظ»، و«ع»: «أقرأه»، وفي «ش»: «أقراوه».

(٦) ما يوضع فيه الطيب ويعد ويحرز.

٥٠٨- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف المسيب بن واضح.

الأوزاعي: قلت: مصحف من مصاحف الروم أصبناه في بلادهم[1] أو غيرهم، قال: أحب إليَّ ذكر كلمة، قلت: ألا ترى أن يباع؟ قال: وكيف يباع وفيه شركهم؟

وسألت سفيان عنه، فقال: تعلم ما فيه؟ قلت: لا، ولكن لعل شركهم، قال: فكيف يباع؟

٥٠٩- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا أسباط، عن المغيرة[2] بن مسلم، عن مطر الوراق، عن ابن سيرين عن أبي الرباب[3] -وكان أحد الأربعة الذين بعثهم عمر -رضي الله عنه- على قبض تستر-، قال[4]: إنا لفي جمع القبض، إذ جاء رجل قد اشتمل على شيء، فقال: أتبيعوني ما معي؟ قالوا: نعم؛ إلا أن يكون ذهباً، أو فضة، أو كتاب الله، فإنا لا نبيعه، فأخرج[5] كتاباً معه؛ فإذا هو كتاب دانيال، وهو كتاب الله، وليس أحد ثَمَّ[6] يدري ما هو،

---

(١) في «ظ»: «بلاده».

٥٠٩- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ مطر بن طهمان الورَّاق: صدوق كثير الخطأ؛ كما في «التقريب».

أسباط؛ هو: ابن محمد القرشي؛ ثقة من رجال الستة.

المغيرة بن مسلم؛ هو: القَسْمَلي -بقاف وميم مفتوحتين، بينهما مهملة ساكنة-، أبو سلمة السراج- بالتشديد-؛ صدوق.

(٢) في (ط دار البشائر): «الميغيرة!».

(٣) في «ش»: «ابن الديلمي»، وفي «ظ»، و«ع»: «أبي الديلم».

وكلاهما خطأ، والتصويب من كتب الرجال، والأثر الذي بعده.

وزاد محقق «طبعة دار البشائر» ضغثًا على إبالة؛ فزعم أن أبا الديلم -هذا- هو: موسى ابن زياد السعدي!! وهذا من حداثته في هذا الفن الشريف؛ فإن موسى -هذا- من الطبقة السادسة في تعداد الحافظ ابن حجر، وهم -كما قال الحافظ نفسه- من لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، فكيف خفي هذا على الدكتور؟!

(٤) في «ظ»، و«ع»: «فقال».

(٥) في «ش»: «وأخرج».

(٦) في (ط دار الفاروق): «أحدكم!!».

فوهبوا الكتاب له، وباعوا كذا وكذا بدرهم .

قال أسباط: الذي كان فيه[١] الكتاب.

٥١٠- حدثنا عبد الله[٢] بن سعيد: ثنا أبو يحيى الرازي، عن المغيرة (ابن)[٣] مسلم، عن مطر الوراق، عن ابن سيرين، عن أبي الرباب بهذا.

٥١١- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: ثنا عفان بن مسلم: ثنا همام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن مطرف؛ قال: شهدت فتح تُستر مع الأشعري، فأصبنا دانيال بالسوس[٤]، وأصبنا معه ريطتين[٥] من كتّان، وأصبنا

---

(١) في «ش»: «فيها».

٥١٠- إسناده كسابقه.

عبد الله بن سعيد؛ هو: أبو سعيد الأشج.

أبو يحيى الرازي؛ هو: إسحاق بن سليمان.

(٢) في (ط دار البشائر): «عبد الرحمن!!».

(٣) سقط من «ش»، و«ظ».

٥١١- مقطوع صحيح - أخرجه المصنف في «كتاب الشريعة»؛ كما في «الإصابة» (٣/ ٤٩٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٤٨-٢٤٩)- بسنده سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٦-٢٧/ ١٥٦٦٥): حدثنا عفان بن مسلم به.

وأخرجه ابن أبي خثيمة في «التاريخ»؛ كما في «الإصابة» (٣/ ٤٩٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٥٠)-: حدثنا هدبة بن خالد القيسي: نا همام بن يحيى به.

وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥) -معلقاً- من طريق حجاج بن منهال، عن همام به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»؛ غير مطرف ابن مالك، وهو ثقة من كبار التابعين؛ كما تقدم بيانه قبل أحاديث.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٣٩-٤٤٠) ونسبة للمؤلف فقط!

(٤) بضم السين المهملة، وسكون الواو، بعدها سين أخرى مهملة: بلدة بـ(خوزستان)، فيها قبر دانيال.

انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٢٨٠).

(٥) في (ط دار البشائر): «ربطتين» -بالباء الموحدة-!!

معه ربعة فيها كتاب، وكان أول من وقع عليه رجل من بلعنبر، يقال له: حرقوص، فأعطاه الأشعري الربطتين[١] وأعطاه مئتي درهم، وكان معنا أجير نصراني يسمى نعيماً، فقال: تبيعون[٢] هذه الربعة بما فيها؟قالوا: إن لم يكن فيها ذهب، أو فضة، أو كتاب الله، قال: فإن الذي فيها كتاب الله، فكرهوا أن يبيعوه الكتاب، وبعناه[٣] الربعة بدرهمين، ووهبنا له الكتاب.

قال قتادة:فمن ثمَّ كُرِهَ[٤] بيع المصاحف، لأن الأشعري وأصحابه كرهوا بيع ذلك الكتاب.

قال ابن أبي داود: هذا ذو الثدية[٥]: حرقوص بن زهير العنبري، من بني[٦] تميم، والعنبر بن عمرو بن تميم بن مر بن إدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر.

وأحمد بن حنبل من بني مازن بن شيبان بن ذهل[٧] بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار (ابن)[٨] أخي مضر بن نزار.

وكان في ربيعة رجلان لم يكن في زمانهما مثلهما: لم يكن في زمان قتادة مثل قتادة، ولم يكن في زمان أحمد بن حنبل مثله، وهما جميعاً سدوسيان.

٥١٢- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: ثنا يزيد: ثنا همام، عن قتادة،

---

(١) في (ط دار البشائر): «الربطتين» -بالباء الموحدة-!!

(٢) في «ظ»، و«ع»: «تبيعوني».

(٣) في «ظ»، و«ع»: «فبعناه».

(٤) كذا في «ش»، وهامش «ظ»، وفي «ظ»، و«ع»: «حُرِّم».

(٥) في «ش»: «ذو اليدية».

(٦) ليست في «ش».

(٧) في «ش»: «بن ذهل بن شيبان».

(٨) سقطت من (ط دار الفاروق).

٥١٢- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف. =

عن سعيد بن المسيب والحسن: أنهما كرها بيع المصاحف[١].

٥١٣- حدثنا أبي: ثنا أبو ظفر: ثنا موسى -وهو ابن خلف-؛ قال: سألت حماد بن أبي سليمان عن بيع المصاحف؟ فقال: كان إبراهيم[٢] يكره بيعها وشراءها.

٥١٤- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا شعبة، عن جابر؛ قال:

= قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

وانظر ما سيأتي (رقم ٥٣٥).

(١) في «ظ»، و«ع»: «المصحف».

٥١٣- مقطوع حسن الإسناد، (وهو صحيح بطرقه الأخرى).

قلت: وهذا إسناد حسن؛ موسى بن خلف العمي وحماد بن أبي سليمان: قال الحافظ في «التقريب» عن كل واحد منهما: «صدوق له أوهام».

وأبو ظفر -بفتح المعجمة والفاء-؛ هو: عبدالسلام بن مطهَّر بن حسام الأزدي، صدوق؛ كما في «التقريب».

ووالد المصنف؛ هو: الإمام أبو داود -صاحب «السنن»-.

لكن موسى بن خلف توبع: تابعه أبو سنان -سعيد بن سنان- البُرْجُمي- بضم الموحدة والجيم، بينهما راء ساكنة-؛ أخرجه المصنف، كما سيأتي (رقم٥٧٢).

وسعيد -هذا-: صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب».

فهو بمجموعهما صحيح عن حماد بن أبي سليمان.

وقد توبع حماد بن أبي سليمان؛ تابعه: مُحِل بن محرز- وهو لا بأس به-، عن إبراهيم به.

أخرجه المصنف (رقم ٥٦٨).

فهو بمجموعهما عن إبراهيم صحيح دون ريب.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٠) ونسبه للمصنف وحده.

(٢) في هامش «ظ»: «هو ابن يزيد بن قيس النخعي».

٥١٤- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٤/ ١٤٥٢٩) عن إسرائيل، عن جابر الجعفي به.

وتابع إسرائيل: سفيان الثوري، عن جابر الجعفي به.

أخرجه المصنف- كما سيأتي- (رقم ٥٢١) من طريق الحسين بن حفص، ووكيع بن=

سمعت سالماً يقول: كان ابن عمر إذا أتى على الذي يبيع المصاحف؛ قال: بئست[١] التجارة.

٥١٥- حدثنا عمرو[٢] بن عثمان: ثنا بقية، عن كثير -يعني: ابن عبدالله بن يسار-، عن عبادة بن نُسِيٍّ: أن عمر كان يقول: لا تبيعوا المصاحف ولا تشتروها.

٥١٦- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا يونس بن بكير، عن خالد النيلي، عن

=الجراح، والفضل بن دكين، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٦) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي؛ أربعتهم عن الثوري به.

قلت: وهذا سند واه بمرة؛ لضعف جابر الجعفي.

وتابع سالم بن عبد الله: نافع- مولى ابن عمر-، عن ابن عمر به.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٨٤٥/ ٢٣٣٦) من طريق شريك بن عبد الله القاضي، عن ليث بن أبي سُليم، عن نافع به

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: شريك -هذا-؛ صدوق كثير الخطأ، تغير حفظه منذ ولي القضاء.

الثانية: ليث -أيضاً- كان صدوقاً؛ لكن تغير بأخرة، فلم يتميز حديثه؛ فترك.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٠) ونسبه للمؤلف.

(١) في «ش»: «يقول: بئس».

٥١٥- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: عبادة بن نُسَيّ لم يسمع من عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- شيئاً.

الثانية: بقية بن الوليد؛ مدلس، وقد عنعن.

الثالثة: كثير -هذا- لم أعرفه؛ فنظرة إلى ميسرة.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٠)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٢/ ٣٣٠/ ٤١٦٠) ونسباه للمؤلف.

(٢) في «ش»: «عمر».

٥١٦- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن إبراهيم بن يزيد النخعي لم يدرك عمر-رضي الله عنه-.

أبو هاشم؛ هو: الرُّمَّانيُّ -بضم الراء وتشديد الميم- الواسطي، مختلف في اسمه، ثقة؛=

أبي معشر وأبي هاشم -أو أحدهما؛ شك خالد-، عن إبراهيم، عن عمر: أنه كره بيع المصاحف، قال: لو لم يجدوا من يشتريها؛ ما كتبوها.

٥١٧- نا محمد بن مسكين: ثنا الفريابي: ثنا[1] سفيان، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين، عن عمر: أنه كره بيعها وشراءها.

٥١٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن علية، والمحاربي؛ جميعاً عن ليث،

=كما في «التقريب».

أبو معشر؛ هو: زياد بن كليب الحنظلي؛ ثقة.

خالد؛ هو: ابن دينار، النِّيلي -بكسر النون، بعدها تحتانية-، أبو الوليد الشيباني؛ ثقة.

عبد الله بن سعيد؛ هو: الأشج.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٠) ونسبه للمصنف وحده.

٥١٧- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ لولا أن محمد ابن سيرين لم يدرك عمر.

محمد بن مسكين؛ هو: ابن نُميلة التميمي؛ ثقة.

الفريابي؛ هو: محمد بن يوسف.

سفيان؛ هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري.

والأثر سيكرره المصنف بسنده ومتنه بعد حديثين.

(١) في «ش»: «عن».

٥١٨- موقوف ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٢/ ٢٥٤)- ومن طريقه[أ] ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥)-: حدثنا إسماعيل ابن علية به. =

....

(أ) ذكر المعلق على (ط دار الفاروق) أن البيهقي رواه من طريق ابن أبي شيبة! وهذا مما لا وجود له البتة، فالله المستعان.

وهذا الوهم جرَّ المعلق للوقوع في خطأ فادح، فقال: أما إسناد الشافعي؛ فلم أقف عليه بعد بحث كثير! وأما إسناد البيهقي؛ فقد تقدم أن فيه حماد بن أبي سليمان، وليث بن أبي سليم، وكلاهما فيه مقال!

قلت: أكاد أجزم أن هذه دعوى عريضة، فلو كان صادقاً في دعواه؛ لوجد سند الشافعي؛ فإن البيهقي رواه بسند الشافعي ومتنه في الجزء والصفحة التي عزا لها، ولذلك زاد ضغثاً على إبالة؛ فادعى أن ليث بن أبي سليم في سند البيهقي! وهذا مما لا وجود له، مع أنه نقل عن النووي قوله: «وروى الشافعي والبيهقي بإسناده الصحيح...»، فهذا تلميح من النووي -رحمه الله- أن سند الشافعي والبيهقي واحد! ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: أنه كره بيع المصاحف وشراءها.

زاد في حديث ابن علية: قال: وكان الرجل إذا أراد أن يكتب المصحف؛ ذهب إلى هذا، فقال: اكتب لي، وذهب إلى هذا وقال[1]: اكتب لي.

٥١٩- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: ثنا حجاج: نا سعيد بن زيد، عن ليث،

= قلت: وهذا سند ضعيف؛ ليث بن أبي سليم: صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه؛ فترك.

علقمة؛ هو: ابن قيس النخعي.

إبراهيم؛ هو: ابن يزيد النخعي.

حماد؛ هو: ابن أبي سليمان.

المحاربي؛ هو: عبد الرحمن بن محمد بن زياد.

عبد الله بن سعيد؛ هو: الأشج.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٠) ونسبه للمؤلف.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ١٧٦)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٦)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٠١/ ٣٥٥٧)-: حدثنا ابن علية، عن حماد بن أبي سليمان به؛ بإسقاط ليث بن أبي سليم!

قلت: كذا رواه الشافعي؛ لكن خالفه ابن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج؛ فروياه عن إسماعيل بإثباته، وهو الصواب؛ لأمرين:

الأول: أنهما جمع، وهما أوثق من الشافعي، وهو واحد.

الثاني: أن سن ابن علية حين مات حماد بن أبي سليمان كانت دون العشرة؛ فاحتمال الأخذ عنه ضئيل جداً، إن لم يكن مستحيلاً؛ ولذلك لم يذكروا في ترجمته أنه يروي عنه، بل ذكروا ليث بن أبي سليم ضمن شيوخ ابن علية دون حماد.

وعليه؛ فقول النووي -رحمه الله- في «المجموع» (٩/ ٢٥٢): «وروى الشافعي والبيهقي بإسناده الصحيح عن ابن مسعود...»؛ فيه بعد كما لا يخفى إن شاء الله.

(١) في «ش»: «فقال».

٥١٩- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: رواية مجاهد، عن ابن مسعود مرسلة؛ قاله أبو زرعة. =

عن مجاهد: أن ابن مسعود كره بيعها وشراءها.

٥٢٠- نا محمد بن مسكين؛ قال: أخبرنا الفريابي: ثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين، عن عمر: أنه كره بيعها وشراءها.

٥٢١- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع (ح)[١]. وحدثنا أسيد[٢] بن عاصم: ثنا الحسين.

وحدثنا يعقوب بن سفيان؛ قال: أخبرنا أبو نعيم؛ جميعاً عن سفيان[٣]، عن جابر، عن سالم؛ قال: كان ابن عمر إذا مر بالمصاحف؛ قال: بئس التجارة.

٥٢٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو[٤] يحيى، عن أبي سنان، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: وددت أني رأيت الأيدي تقطع على بيعها -يعني: المصاحف-.

= **الثانية:** ليث بن أبي سليم بن زنيم؛ ضعيف.

سعيد بن زيد؛ هو: أخو حماد بن زيد، صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب».

حجاج؛ هو: ابن منهال الضرير.

وإسحاق بن إبراهيم -شيخ المصنف-؛ هو: النهشلي، المعروف بـ«شاذان».

٥٢٠- موقوف ضعيف - تقدَّم قبل حديثين.

٥٢١- موقوف ضعيف - تقدم تخريجه قبل ستة أحاديث، رقم (٥١٢).

(١) زيادة من «ش».

(٢) في «ش»: «أسد».

(٣) هو الثوري.

٥٢٢- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤١) ونسبه للمؤلف وحده.

(٤) سقطت من «ش».

٥٢٣- حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد: ثنا يزيد: حدثنا أبو مالك النخعي، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؛ قال: لوددت أن الأيدي قطعت في بيع المصاحف.

٥٢٤- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن ليث، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير؛ قال: وددت أني رأيت الأيدي تقطع على بيع المصاحف.

٥٢٥- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا شريك وقيس، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير؛ قال: قال ابن عمر: ليتني لا أموت حتى أرى الأيدي تقطع في بيع المصاحف.

٥٢٦- حدثنا الأحمسي[1]: ثنا وكيع.

٥٢٣- موقوف ضعيف الإسناد جدًا، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جدًّا؛ فإن أبا مالك- هذا- متروك؛ كما في «التقريب».

٥٢٤- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٢/ ١٤٥٢٤) عن معمر، عن ليث بن أبي سليم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث- هذا-.

وخالف المحاربي ومعمراً: إسماعيل ابن عُلية، فرواه عن ليث بن أبي سليم، عن سالم بن عجلان الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر به موصولاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦١/ ٢٥٠)

ولعل هذا الاضطراب في سنده من ليث نفسه.

٥٢٥- موقوف حسن الإسناد، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن بمجموعهما إلى سالم الأفطس.

٥٢٦- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٢/ ٢٥٥)- ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥)-: ثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح الإسناد.

سفيان؛ هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري.

(١) هو محمد بن إسماعيل بن سمرة.

ونا يحيى بن حكيم: نا أبو قتيبة (ح)[1].

وحدثنا أسيد: ثنا الحسين؛ جميعاً عن سفيان، عن سالم الأفطس، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عمر؛ قال: وددت أني رأيت الأيدي تقطع في بيع المصاحف.

٥٢٧- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى، عن سفيان الثوري، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؛ قال[2]: وددت أن الأيدي تقطع في بيع المصاحف.

آخر الجزء الرابع من كتاب المصاحف

ويتلوه في الذي بعده:

حدثنا عبد الله: حدثنا أسيد بن عاصم: حدثنا بكر- يعني: ابن بكار-؛ قال: سمعت عكرمة، قال: سمعت سالم بن عبد الله يقول: بئس التجارة المصاحف

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

---

(١) زيادة من «ش».

٥٢٧- موقوف صحيح الإسناد - تقدم تخريجه قبله.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٢-١١٣/ ١٤٥٢٥) عن إسرائيل، عن سالم به.

وسنده صحيح.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٨٥/ ١٢٤- تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٦)-: ثنا إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، عن ليث بن أبي سليم، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند حسن في الشوهد والمتابعات؛ لضعف ليث كما تقدم.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح ثابت عن ابن عمر.

(٢) في «ش»: «قال: قال ابن عمر».

الجزء الخامس

من

كتاب المصاحف

تأليف

أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي

رواية الشيخ أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم الأدَمي عنه

رواية الشيخ الجليل أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة عنه

رواية القاضي الأجل، العالم، أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرْموي عنه.

رواية الشيخ أبي البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب الوكيل

عن محمد بن عمر الأرموي

سماع منه لحسن بن عبد الله بن عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، وملكه.

نفعه الله به آمين(١)

---

(١) كذا كتب على غلاف الجزء الخامس من «ظ».

بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله وحده

أخبرنا القاضي أبو الفضل -محمد بن عمر بن يوسف- الأُرْمَوي، قراءة عليه؛ قال: أخبرنا الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلمة المعدل، قراءة عليه؛ قال: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن القاسم- المعروف بابن الأَدَمي- قراءة عليه[(١)]؛ قال: حدثنا عبد الله:

٥٢٨- حدثنا أَسيد بن عاصم: ثنا بكر- يعني: ابن بكار-؛ قال: سمعت عكرمة؛ قال: سمعت سالم بن عبد الله يقول: بئس التجارة المصاحف.

٥٢٩- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا أبو عبيدة-صاحب السابري-؛ قال: سألت سالم[(٢)] بن عبد الله عن بيع المصاحف، فقال: بئس البيع، بئس البيع.

---

(١) من أول الجزء إلى هنا زيادة من «ظ»، و«ع».

٥٢٨- مقطوع صحيح بطرقه - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦١/ ٢٥٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٦)-: حدثنا وكيع، عن عكرمة بن عمار العجلي به.

قلت: إسناد المصنف ضعيف؛ لضعف بكر بن بكار القيسي، لكنه توبع؛ تابعه: وكيع بن الجراح عند ابن أبي شيبة، ويحيى بن سعيد القطان والخليل بن عبد العزيز عند المصنف- كما سيأتي بعد خمسة أحاديث-.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤١) ونسبه للمصنف وحده!

٥٢٩- مقطوع صحيح بما قبله - تفرد به المصنف.

قلت: رجاله ثقات؛ غير أبي عبيدة -صاحب السابري-، ولعله الذي ذكره السمعاني في «الأنساب» (٧/ ٣)- مادة: السابري-: سدوس بن حبيب القيسي، وذكر أن الطيالسي يروي عنه، وهو من طبقة أتباع التابعين ممن يحتمل الأخذ عن سالم.

وسدوس- هذا- ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٠٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣١١) برواية جمع من الثقات عنه، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) سقطت من «ش».

٥٣٠- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر: أنه كره بيعها وشراءها.

٥٣١- حدثنا عبد الله بن سعيد؛ قال: أخبرنا أبو خالد، عن الجُريري، عن

٥٣٠- موقوف ضعيف بهذا اللفظ - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان، وقد عنعنا[1].

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤١) ونسبه للمصنف وحده.

وقد خالف عبد الله بن سعيد الأشج: أبو بكر بن أبي شيبة؛ فرواه في «المصنف» (٦/ ٦٣/ ٢٦٠) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥)-: ثنا عبد الله بن إدريس به، بلفظ: اشترها ولا تبعها.

وهذا هو المحفوظ عن جابر؛ فقد رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٨/ ٢٣٧): حدثنا إبراهيم بن موسى التميمي- أبو إسحاق الفراء الرازي-: أنبأ هشام بن يوسف الصنعاني: أن ابن جريج أخبرهم؛ قال: أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: ابتياعها أحبُّ إليَّ من أن أبيعها.

قلت: وهذا سند صحيح مسلسل بالتحديث.

وتابع هشام بن يوسف عليه: حجاج بن محمد الأعور، عن ابن جريج به مصرحاً بالسماع أيضاً.

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٧/ ٨٨٢).

وحجاج: ثقة ثبت، من أثبت الناس في ابن جريج.

وتابعهما عليه -أيضاً-: أبو عاصم النبيل -ثقة ثبت- عن ابن جريج به مسلسلاً بالتحديث.

أخرجه المصنف فيما سيأتي (رقم ٦١٢) عن شاذان، عن أبي عاصم به.

٥٣١- موقوف صحيح بما بعده.

قلت: الجريري -واسمه: سعيد بن إياس- تغير قبل موته بثلاث سنين، ولم يذكروا أبا خالد الأحمر سليمان بن حيان ضمن من روى عنه قبل تغيره.

ومع ذلك؛ فالأثر صحيح برواية سفيان الآتية.

....

(١) وعليه؛ فقول المعلق على (ط دار الفاروق): «إسناد صحيح إلى جابر بن عبد الله» لا يخفى فساده وبطلانه؛ لما بينا.

وتمسكه بتصريح ابن جريج وأبي الزبير بالسماع عند أبي عبيد منقوض مردود؛ إذ لفظ أبي عبيد يختلف عن لفظ المصنف تماماً!!

عبد الله بن شقيق: أنه كان يكره بيع المصاحف، قال: وكان أصحاب رسول الله ﷺ يرون بيع المصاحف عظيماً، وكانوا يكرهون أرش الصبيان؛ إلا أن يجيء بالشيء من عنده[1].

٥٣٢- نا الدقيقي: نا يزيد؛ قال: أخبرنا الجريري، عن عبد الله بن شقيق: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يكرهون بيع المصاحف، ويعظمون ذلك، ويكرهون أن يعلموا الغلمان بالأجر.

٥٣٣- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم: حدثنا سفيان، عن سعيد

---

(١) في «ش»: «غيره».

وفي «ش» بعد هذا الأثر: «آخر الجزء، يتلوه -إن شاء الله -تعالى-، ثنا عبد الله: أنبأنا الدقيقي. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين، الجزء الخامس من «كتاب المصاحف»، تأليف أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، رواية أبي عمرو عثمان بن محمد بن القاسم البزاز -المعروف بابن الأدمي- عنه، رواية القاضي الإمام الأجل الأوحد أبي الفضل -محمد بن عمر بن يوسف- الأرموي عنه:

بسم الله الرحمن الرحيم».

٥٣٢- موقوف صحيح بما بعده.

قلت: سماع يزيد بن هارون من الجريري بعد تغيره؛ قاله يحيى بن معين- كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٢)-.

وانظر ما بعده.

٥٣٣- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٥/ ١٤٥٣٤) عن سفيان الثوري به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٥٣/ ١٠٤- تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٦)، وابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥)-: نا خالد بن عبد الله الطحان، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٢٢٤-٢٢٥/ ٨٨٥): حدثنا إسماعيل ابن علية؛ كلاهما عن الجريري به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وسماع سفيان الثوري وابن علية من الجريري قبل تغيره؛ قاله ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل» (٢/ ٧٤٣)، والأبناسي في «الشذا الفياح» (٢/ ٧٥٣).

الجريري، عن عبد الله بن شقيق العقيلي؛ قال: كان أصحاب محمد ﷺ يشددون في بيع المصاحف، ويكرهون الأرش على الغلمان.

٥٣٤- نا يحيى بن حكيم: نا يحيى بن سعيد، والخليل بن عبد العزيز؛ قالا: نا عكرمة بن[1] عمار؛ قال: رأيت سالم بن عبد الله مرَّ على أصحاب المصاحف، فقال: بئست التجارة، فقال رجل: ما تقول؟ قال: أقول ما[2] سمعت.

٥٣٥- حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث: حدثني أبي، عن جدي؛ قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ أنه قال في بيع المصاحف: إنه يكره[3] ذلك كراهية شديدة، وكان يقول: أَعِن أخاك بالكتاب، أَعن -أو هب- له.

٥٣٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث بهذا.

٥٣٤- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه قبل خمسة أحاديث.

(١) في «ش»: «عن».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «مما».

٥٣٥- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عُقَيل -بالضم-؛ هو: ابن خالد بن عَقيل -بالفتح- الأيلي -بفتح الهمزة بعدها تحتانية ساكنة، ثم لام-؛ ثقة ثبت، من رجال الستة.

جد عبد الملك؛ هو: الإمام الكبير؛ الليث بن سعد.

(٣) في «ش»: «كره».

٥٣٦- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح، عبد الله بن صالح وإن تكلم فيه؛ لكن روى عنه هذا الأثر محمد بن يحيى الذهلي، وقد قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤١٤): «ظاهر كلام الأئمة: أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك: أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق -كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم-؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه ». =

٥٣٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد؛ قال: أخبرنا أبو بكر الكليبي: ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين؛ قال: كانت المصاحف لا تباع، قال: وكان الرجل يجيء بوَرَقِهِ عند المنبر، فيقول: مَن الرجل يحتسب فيكتب لي؟ ثم يأتي[1] الآخر فيكتب، حتى يتم المصحف.

٥٣٨- حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى، وأبو الطاهر، والزهري؛ قالوا: حدثنا سفيان، عن أبي حَصِين، عن مسلم بن صُبَيْح؛ قال: سألت ثلاثة من أهل الكوفة -لا آلو- عن بيع المصاحف؟ فكلهم يقول: لا نأمرك أن تأخذ لكتاب الله أجراً.

سألت مسروقاً، وعلقمة، وعبد الله بن يزيد[2] الأنصاري.

= قلت: ولا شك أن الذهلي -وهو شيخ البخاري- من أهل الحذق، ومن الحفاظ المشهورين، فهو من صحيح حديث عبد الله، لا سيما وقد تابعه عليه شعيب بن الليث.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٢) ونسبه للمصنف.

٥٣٧- مقطوع ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ أبو بكر الكليبي: هو عباد بن صهيب، أحد المتروكين.

قال ابن عدي في«الكامل» (٤/ ١٦٥٢): «ومن الرواة من إذا حدث عنه يقول: ثنا أبو بكر الكليبي، ولا يسميه؛ لضعفه عنده».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٢) ونسبه للمصنف.

(١) في «ش»: «فيأتي».

٥٣٨- مقطوع صحيح - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١١-١١٢/ ١٤٥٢٠)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٦٦/ ١١٠- تكملة)؛ قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

أبو حَصِين؛ هو: عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي؛ ثقة ثبت سني.

الزهري؛ هو: عبد الله بن محمد الزهري؛ صدوق.

أبو الطاهر؛ هو: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح؛ ثقة من شيوخ مسلم.

عبد الله بن محمد بن يحيى؛ هو المعروف بـ (الضعيف).

(٢) في «ش»، و«ع»: «زيد!»؛ وهو خطأ، والصواب المثبت، وعبد الله -هذا- هو: ابن يزيد بن حصين الأنصاري الخَطْمي -بفتح المعجمة، وسكون المهملة-، صحابي صغير.

لفظ عبد الله.

٥٣٩- حدثنا عبيد بن هاشم: ثنا يحيى، عن شريك، عن أبي حصين، عن أبي[1] الضحى: أن شريحاً ومسروقاً كانا يكرهان بيع المصاحف.

٥٤٠- حدثنا إبراهيم بن عباد: ثنا يحيى: ثنا أبو بكر بن عياش: ثنا أبو حَصِين، عن أبي الضحى؛ قال: سألت عَبِيدَة، وسألت مسروقاً، وسألت عبد الله الأنصاري، عن الذي يأخذ على الكتاب على المصاحف أجراً، فكلهم اتفق لي على كلمة واحدة: لا تأخذ على كتاب الله أجراً.

٥٤١- حدثنا عبد الله بن سعيد؛ قال: أنبأنا ابن إدريس والمحاربي، عن الشيباني، عن أبي الضحى؛ قال: نزل بي ضيف من أهل البصرة جَلَبَ المصاحف، فجئت معه، فأتيت شريحاً وعبد الله بن يزيد ومسروقاً وعلقمة،

٥٣٩- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو حسن لغيره بطريقة الأخرى) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ شريك بن عبد الله القاضي: صدوق كثير الخطأ، تغير حفظه منذ ولي القضاء.

لكن تابعه: قيس بن الربيع -وهو ضعيف-.

أخرجه المصنف -كما سيأتي بعد حديثين-؛ فالحديث بمجموعهما حسن لغيره.

(١) في «ش»: «ابن أبي!»؛ وهو خطأ.

٥٤٠- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي بكر بن عياش.

أبو الضُّحى؛ هو: مسلم بن صُبَيح -بالتصغير-.

يحيى؛ هو: ابن آدم.

٥٤١- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١١/ ١٤٥١٩) عن سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٠/ ٢٤٨): ثنا علي بن مُسْهِر؛ كلاهما عن أبي إسحاق -سليمان بن أبي سليمان- الشيباني به.

قلت: وهذا سند صحيح.

فكلهم[١] يقول: ما[٢] أحب أن آكل لكتاب الله ثمناً.

٥٤٢- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي: حدثنا يزيد؛ قال: أخبرنا قيس، عن أبي حَصِين، عن أبي الضحى، عن مسروق، وعبيدة، وشريح، وعبد الله بن يزيد: أنهم كرهوا بيع المصاحف وشراءها، وقالوا: لا تأخذ لكتاب الله ثمناً.

٥٤٣- حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله؛ قال: حدثني أبي؛ قال: حدثني إبراهيم بن طهمان، عن أبي حَصِين، عن أبي الضحى، عن شريح، ومسروق، وعبد الله بن يزيد الأنصاري؛ أنهم قالوا: نأمرك أن لا تأخذ لكتاب الله ثمناً.

٥٤٤- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا معلى: ثنا أبو عوانة، عن أبي حَصِين، عن أبي الضحى؛ قال: سألت شريحاً ومسروقاً وعبد الله بن يزيد، عن بيع المصاحف؛ فقالوا: لا تأخذ[٣] لكتاب الله ثمناً.

---

(١) في «ظ»، و«ع»: «كلهم».

(٢) في «ش»: «لا».

٥٤٢- مقطوع حسن لغيره - انظر حديث (رقم ٥٣٨).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ قيس بن الربيع: صدوق تغير، لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به.

يزيد؛ هو: ابن هارون بن زاذان.

٥٤٣- مقطوع صحيح لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في شيخ المصنف ووالده.

قال الحافظ في «التقريب» عن كل منهما: «صدوق».

٥٤٤- مقطوع صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٠/ ١١٢- تكملة): نا أبو عوانة -الوضاح بن عبد الله- اليشكري به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

مُعلَّى؛ هو: ابن أسد -أخو بهز بن أسد-؛ ثقة ثبت، من رجالهما.

(٣) في (ط دار البشائر): «نأخذ» -بالنون-!

٥٤٥- حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة: ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي حَصِين، عن أبي الضحى؛ قال: سألت مسروقاً، وعبد الله بن يزيد، وشريحاً عن بيع المصاحف، فقالوا: لا تأخذ[1] لكتاب الله ثمناً.

قال وكيع: لا يعجبنا بيعها.

٥٤٦-حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة؛ قال: سمعت أبا حَصِين، عن أبي (إسحاق)[2]؛ قال: سألت شريحاً، ومسروقاً، وعبد الله، قلت: أبيع مصحفاً؟ قالوا: لا تأخذ[3] لكتاب الله -عز وجل- ثمناً.

٥٤٧- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا شعبة بهذا.

٥٤٥- **مقطوع صحيح** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٢/ ٢٥٨): حدثنا وكيع به

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

سفيان؛ هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٧-٢٢٨/ ٨٨٧) من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي حَصين به.

(١) في (ط دار البشائر): «نأخذ» -بالنون-!

٥٤٦- **مقطوع صحيح** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

محمد؛ هو: ابن جعفر، المعروف بـ (غندر).

(٢) هكذا في «الأصول».

وما أظنه إلا خطأ من الناسخ؛ بدليل ما قبله، على أنهم لم يذكروا أبا إسحاق السبيعي ضمن شيوخ أبي حصين -عثمان بن عاصم- الأسدي، ولم يذكر أبا حصين ضمن تلاميذ أبي إسحاق، والله أعلم.

(٣) في (ط دار البشائر): «نأخذ» بالنون-!

٥٤٧- **إسناده صحيح**.

أبو داود؛ هو: الطيالسي، صاحب «المسند»، واسمه: سليمان بن داود.

٥٤٨- نا إسحاق بن إبراهيم: نا سعد[1] بن الصلت: ثنا سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم؛ أنه قال: للحسُ[2] الدَّبِر[3] أحبُّ إلي من بيع المصاحف، وكان يكره أن يأخذ على عرضها أجراً.

٥٤٩- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: قلت لعلقمة: أشتري مصحفاً؟ قال: لا .

٥٤٨- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦١/ ٢٥١)- ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥)-: حدثنا إسماعيل ابن علية، عن سعيد بن أبي عروبة به.

وقد أخرجه المصنف- كما سيأتي- (رقم ٥٦٦ و٥٦٧) من طريق ابن أبي عدي، وحماد ابن سلمة؛ كلاهما عن سعيد به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع ابن علية من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ قاله العجلي -كما نقله عنه الحافظ ابن رجب في«شرح العلل» (٢/ ٧٤٥)-.

أبو معشر؛ هو: زياد بن كليب الحنظلي.

(١) في «ش»: «سعيد».

(٢) في «ش»: «للحسن».

(٣) جمع دَبَرة -بالتحريك-؛ وهي: قَرحة الدابة والبعير.

ومن عجائب ما وقع لي من تفسير لهذه الكلمة: قول الدكتور!! المعلق على «المصاحف- دار البشائر»: «المال الكثير»!

وهو تفسير سقيم في غير موضعه، بل لا معنى له هنا ألبتة.

٥٤٩- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٣/ ٢٥٩)- ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥)-: نا محمد بن فضيل، عن الأعمش به، بلفظ: أبيع مصحفاً؟ قال: لا.

قلت: وهذا إسناد صحيح.

حفص؛ هو: ابن غياث.

وإبراهيم؛ هو: ابن يزيد النخعي.

وعلقمة؛ هو: ابن قيس النخعي.

٥٥٠- حدثنا الحسن بن عفان[١]: ثنا ابن نمير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة: أنه سئل عن شراء المصاحف، فنهاه عنها[٢].

٥٥١- حدثنا أسيد: ثنا الحسين: ثنا سفيان، عن الأعمش، (عن إبراهيم)[٣]؛ قال: سألت علقمة: أشتري مصحفاً؟ قال: لا.

٥٥٢- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثني محمد، عن سفيان بهذا.

٥٥٣- نا الحسن بن أحمد: نا مسكين[٤] الحرّاني، عن شعبة، عن الحكم،

٥٥٠- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح.

(١) هكذا في «الأصول»، والصواب: «الحسن بن علي بن عفان».

(٢) في «ش»: «فنهى عنها».

٥٥١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

أسيد؛ هو: ابن عاصم. والحسين؛ هو: ابن حفص.

وسفيان؛ هو: الثوري. وإبراهيم؛ هو: ابن يزيد النخعي.

وعلقمة؛ هو: ابن قيس النخعي.

(٣) سقطت من «الأصول»، والتصويب من مصادر التخريج وما قبله؛ فإن الأعمش لا تعرف له رواية عن علقمة، بل لم يلقه.

ولم يتنبه لهذا السقط المعلقان على «المصاحف» بطبعتيه!!

٥٥٢- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٢/ ١٤٥٢٣) عن الثوري به.

وسنده صحيح.

محمد؛ هو: ابن عبد الوهاب القناد السكري.

٥٥٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

والحكم؛ هو: ابن عتيبة.

(٤) في «ش»: «ابن مسكين».

عن علقمة: أنه كره بيع المصاحف وشراءها.

٥٥٤- حدثنا محمد بن الربيع؛ قال: أنبأنا يزيد: أنبأنا شعبة بهذا.

٥٥٥- حدثنا الأحمسي: ثنا وكيع، عن شعبة بهذا.

٥٥٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة، عن الحكم، عن علقمة: أنه كره بيع المصاحف وشراءها.

قال محمد: قال شعبة: وكان الحكم يقول: لا بأس بشرائها.

٥٥٧- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا[1] وكيع، عن يزيد بن إبراهيم، عن ابن سيرين: أنه كره بيع المصاحف وشراءها.

٥٥٤- إسناده كسابقه.

يزيد؛ هو: ابن هارون.

٥٥٥- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٢/ ٢٥٦): ثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح.

والأحمسي؛ هو: محمد بن إسماعيل بن سمرة، ثقة؛ كما في «التقريب».

٥٥٦- إسناده كسابقه.

محمد؛ هو: ابن جعفر، المعروف بـ (غندر).

وقول الحكم: أخرجه المصنف- كما سيأتي- (رقم ٦٥٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٣/ ٢٦٤): ثنا وكيع؛ كلاهما عن شعبة به.

وهو صحيح عنه.

وسيكرره المصنف بعد اثني عشر حديثاً.

٥٥٧- مقطوع صحيح - أخرجه المصنف(رقم ٥٨٠) من طريق يزيد بن هارون، عن يزيد بن إبراهيم به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وانظر ما سيأتي (رقم ٥٨١ و ٥٨٢).

(١) في «ظ»: «قال».

٥٥٨- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون بيع المصاحف، ويقولون: إن كنتم لا بد فاعلين؛ فمن يهودي، أو نصراني -يعني: الشراء-.

٥٥٩- حدثنا هارون بن إسحاق: حدثني محمد، عن سفيان بهذا.

٥٦٠- حدثنا هارون بن إسحاق[١]: نا المؤمل؛ قال: نا سفيان بهذا.

٥٦١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن أصحابه؛ قال: كانوا يكرهون بيع المصاحف وشراءها.

٥٦٢- حدثنا يوسف بن موسى: نا عبيد الله بن موسى: أنبأنا شعبة بهذا.

٥٥٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

إبراهيم؛ هو: ابن يزيد النخعي.

ومنصور؛ هو: ابن المعتمر.

وسفيان؛ هو: الثوري.

ويحيى؛ هو: ابن سعيد القطان.

٥٥٩- إسناده صحيح.

محمد؛ هو: ابن عبد الوهاب القناد السكري.

٥٦٠- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله).

قلت: مُؤمل بن إسماعيل؛ صدوق سيئ الحفظ.

(١) في «ش»: «هارون بن سليمان».

٥٦١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

محمد؛ هو: ابن جعفر، المعروف بغندر.

٥٦٢- مقطوع صحيح - إسناده كسابقه.

عبيد الله بن موسى؛ هو: ابن باذام العبسي، ثقة من رجال الستة.

٥٦٣- [حدثنا يونس بن حبيب: نا أبو داود: ثنا شعبة بهذا][1].

٥٦٤- حدثنا أحمد بن سنان: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم: أنه كره بيع المصاحف.

٥٦٥- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا أبو بكر بن عياش، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: المصحف لا يباع ولا يورث.

٥٦٦- ثنا يحيى بن حكيم: ثنا ابن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن النخعي؛ قال: لَحسُ[2] الدَّبَرِ أحب إليَّ من أن أبيع المصاحف، قال: وكان يكره[3] الأخذ على عرضها وكتابها.

٥٦٧- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا حماد، عن سعيد بن أبي

٥٦٣- **مقطوع صحيح** - إسناده كسابقه.

أبو داود؛ هو: الطيالسي، صاحب «المسند».

(١) هذا الحديث ساقط من «ش».

٥٦٤- **مقطوع صحيح الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

٥٦٥- **مقطوع ضعيف** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦١/ ٢٥٢): نا أبو بكر بن عياش به بنحوه.

وأخرجه ابن حزم -معلقاً- (٩/ ٤٥) من طريق أبي عوانة اليشكري، عن مغيرة به.

قلت: سنده ضعيف؛ فإن رواية المغيرة -وهو ابن مِقْسم الضبي- عن إبراهيم النخعي ضعيفة.

٥٦٦- **مقطوع صحيح** - تقدم تخريجه (رقم ٥٤٨).

(٢) في «ش»: «الحسن».

(٣) في «ظ»، «ع»: «وكان لا يكره»؛ وهو خطأ محض.

٥٦٧- **سنده كسابقه.**

أبو معشر؛ هو: زياد بن كليب الحنظلي.

حماد؛ هو: ابن سلمة، وظنه المعلق على (ط دار البشائر) أنه ابن أسامة!

وهو وهم محض؛ فإن الحجاج بن منهال مشهور الرواية عن حماد بن سلمة، دون حماد بن أسامة؛ فليصحح.

عروبة، عن أبي معشر، عن النخعي؛ قال: لحس[1] الدبر أحب إليَّ من أن أبيعها.

٥٦٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: نا عبيد الله بن موسى؛ عن مُحِلّ؛ قال: سألت إبراهيم عن بيع المصاحف؟ فقال: لا تشترها[2]، ولا تبعها.

٥٦٩- حدثنا عبد الله بن سعيد، ويوسف بن موسى؛ قالا: حدثنا عبيدالله (ابن موسى)[3] عن شعبة، عن الحكم، عن علقمة؛ مثله.

٥٧٠- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن محل؛ قال: قلت لإبراهيم: لا بد للناس من المصاحف، فقال: اشتر المداد والورق، واستعن -يعني: بمن[4] يكتب لك-.

٥٧١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى[5]: حدثنا محل؛ قال: سألت إبراهيم عن بيع المصاحف؟ قال: يكره بيعها وشراؤها.

٥٧٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو يحيى، عن أبي سنان، عن حماد،

---

(١) في «ش»: «لأن ألحس».

٥٦٨- مقطوع صحيح لغيره - تقدم تخريجه (رقم ٥١٢ و٥٥٨ و٥٦٤ و٥٦٥).
وسيكرره المصنف -بنحوه- بعد حديثين.

(٢) في «ش»: «تشتريها».

٥٦٩- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه (رقم ٥٤٩-٥٥٦).

(٣) زيادة من «ش».

٥٧٠- مقطوع حسن - أخرجه المصنف -كما سيأتي- (رقم ٥٨٩) بسنده سواء.
قلت: وهذا سند حسن.
مُحل؛ هو: ابن محرز، وهو لا بأس به؛ كما في «التقريب»، وباقي رجاله ثقات.

(٤) في «ظ»، و«ع»: «من».

٥٧١- مقطوع صحيح لغيره - تقدم تخريجه (رقم ٥١٢ و٥٥٨ و٥٦٤ و٥٦٥).

(٥) هو: ابن سعيد القطان.

٥٧٢- مقطوع صحيح لغيره - تقدم تخريجه (رقم ٥١٣).
حماد؛ هو: ابن أبي سليمان؛ صدوق له أوهام. =

عن إبراهيم: أنه كره بيعها وشراءها، قال: وما فرغ علقمة من مصحفه حتى بعث إلى أصحابه الكراسة والكراستين، والورقة والورقتين.

٥٧٣- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي العالية؛ قال: وددت أن الذين يبيعون المصاحف ضُربوا.

٥٧٤- حدثنا يونس بن حبيب: نا أبو داود: ثنا شعبة، عن عاصم؛ قال: سمعت أبا العالية يقول: وددت أن هؤلاء الذين يشترون هذه المصاحف ضُربوا، قلت: على بيعها أحق أن يضرب، قال: لو لم يشتروها؛ لم يبعها هؤلاء.

٥٧٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا وهب بن جرير: ثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي العالية؛ قال: وددت أن الذين يبيعون المصاحف ضُربوا، قلت: لَلَّذين[1] يشترونها أحق أن يُضربوا، قال: لو لم يكتب هؤلاء؛ لم يشتر هؤلاء.

٥٧٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الوهاب: ثنا داود، عن أبي العالية:

= أبو سنان؛ هو: سعيد بن سنان البرجمي؛ صدوق له أوهام.

أبو يحيى؛ هو: إسحاق بن سليمان الرازي.

عبد الله بن سعيد؛ هو: الأشج.

٥٧٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عبد الرحمن؛ هو: ابن مهدي.

٥٧٤- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

٥٧٥- إسناده كسابقه.

(١) في «ش»: «الذين».

٥٧٦- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عبد الوهاب؛ هو: ابن عبد المجيد الثقفي.

داود؛ هو: ابن أبي هند.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٣) ونسبه للمصنف.

أنه كان يكره بيع المصاحف.

٥٧٧- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا حفص وأبو معاوية، عن رجل ذكره -شك ابن أبي داود-، عن الشعبي وأبي العالية، قال أحدهما: لو لم يشتره؛ لم يبعه. ورخص فيه الآخر.

٥٧٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن فضيل، عن داود؛ قال: سألت أبا العالية عن شراء المصاحف؟فقال: لو لم تجد[1] من يشتريها[2]؛ لم تجد[1] من يبيعها[3].

٥٧٧- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل الذي لم يسمَّ، وغالب الظن أنه داود بن أبي هند.

عبد الله بن سعيد؛ هو: الأشج.

حفص؛ هو: ابن غياث.

أبومعاوية؛ هو: الضرير، واسمه: محمد بن خازم.

والذي رخص في البيع: هو الشعبي، والذي منع: هو أبوالعالية؛ بدلالة ما قبله وما بعده.

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٤/ ٢٦٩): حدثنا حفص بن غياث، عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية والشعبي: أنهما كانا يرخصان في بيع المصاحف.

وسنده صحيح.

٥٧٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

ابن فضيل- تحرف في طبعة دار الفاروق إلى «فضل!!»-؛ هو: محمد بن فضيل بن غزوان الضبي؛ صدوق من رجال الستة.

داود؛ هو: ابن أبي هند.

وأثر الشعبي -هذا- سيكرره المصنف كما سيأتي (رقم ٦٤٢-٦٥٠)، وهناك تخريجه.

(١) في «طبعة البشائر»: «يوجد»؛ وهو تحريف.

(٢) في «ش»: «يشترها».

(٣) في «ش»: «يبعها».

قال: وسألت عامراً؟ فقال: إنما تبيعون[1] الكتاب والأوراق، ولا تبيعون[1] كتاب الله.

٥٧٩- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو سفيان، عن معمر، عن الزهري: أنه كره بيع المصاحف.

٥٨٠- أخبرنا محمد بن عبد الملك: نا يزيد؛ قال: أخبرنا يزيد بن إبراهيم؛ قال: سمعت محمداً يكره بيع المصاحف وشراءها.

٥٨١- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن إدريس، عن هشام، عن ابن سيرين: أنه كره بيعها وشراءها.

٥٨٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عائذ، عن أشعث، عن ابن سيرين؛

---

(١) في (ط دار الفاروق): «يبيعون» -للغائب-!

٥٧٩- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٠/ ١٤٥١٦) عن معمر به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

أبو سفيان؛ هو: المعمري اليشكري، واسمه : محمد بن حميد؛ ثقة من رجال مسلم.

٥٨٠- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه (رقم ٥٥٧).

٥٨١- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٢/ ٢٥٧): ثنا عبدالله بن إدريس به.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٧/ ٨٨٦) من طريق ابن عون، عن هشام به.

قلت: وهذا سند صحيح.

هشام؛ هو: ابن حسان القردوسي.

٥٨٢- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أشعث بن سوار: ضعيف؛ كما في «التقريب».

عائذ؛ هو: ابن حبيب بن الملاح الكوفي؛ صدوق؛ كما في «التقريب».

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٣) ونسبه للمصنف.

قال: كانوا يكرهون بيع المصاحف، وكتابها بالأجر[(١)]، وكانوا يكرهون أن يأخذوا الأجر على تعليم الكتاب.

قلت: كيف كانوا يصنعون؟ قال: يحتسبون في ذلك الخير.

٥٨٣- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين، عن عَبيدة: أنه كره شراء المصاحف وبيعها.

٥٨٤- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: نا حجاج؛ قال: نا سلام بن مسكين؛ قال: قال رجل لمحمد (ابن سيرين)[(٢)]: يا أبا بكر! رجل رأى في المنام كأنه يبيع السكر، فقال: ما أرى ببيع[(٣)] السكر بأساً في اليقظة ولا في المنام، قال: قلت: الرجل يبيع المصاحف؟ قال[(٤)]: لا يبعها ولا يشترها. قال سلام: فقلت أنا[(٥)] له: سبحان الله يا أبا بكر! فإذا لم يُشْتَرَ المصحف؛ فمن أين أصيب مصحفاً؟ قال: تستكتب الكاتب فيكتب لك[(٦)]، فتعطيه فيأخذ، فلا أرى[(٧)]

---

(١) في «ظ»، و«ع»: «والأجر».

٥٨٣- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦١/ ٢٤٩) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٦)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٨٤/ ١٢٣- تكملة)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٧/ ٨٨٥)، وابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥-٤٦) عن إسماعيل ابن علية، وهشيم بن بشير، ويزيد بن زريع؛ ثلاثتهم عن خالد بن مهران به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٥٨٤- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير شيخ المصنف، وهو صدوق.

(٢) زيادة من «ش».

(٣) في «ش»: «بيع».

(٤) في «ش»: «قالا».

(٥) ليست في «ش».

(٦) في «الأصول»: «له»، والمثبت هو المناسب للسياق.

(٧) في «طبعة البشائر»: «رأى»!

عليك[١] بأساً أن تعطيه، ولا أرى عليه بأساً أن يأخذ.

٥٨٥- حدثنا يونس بن حبيب؛ قال: أخبرنا أبو داود: ثنا سعيد -أخو أبي حرة-؛ قال: وقف مكحول عليَّ بالشام وأنا أبيع مصحفاً، فقال: يا أهل العراق! ما أجرأكم على بيع المصاحف؟ قال: قلت: إن صاحبنا[٢] الحسن لا يرى بذلك بأساً، قال: حسن أهل العراق، أو حسن أهل البصرة؟ لا تكذبوا[٣] على الحسن، قال: قلت: والله ما كذبت عليه.

يؤاجر عبده ممن يبيع المصاحف؟

٥٨٦- نا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: نا أبو عاصم: نا[٤] ابن جريج؛ قال: قلت لعطاء: أكره أن يؤاجر الرجل[٥] عبده ممن يبيع المصاحف؟ قال: نعم، يعينه عليه.

---

(١) في «الأصول»: «عليه»، والمثبت هو المناسب للسياق.

٥٨٥- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

أبو داود؛ هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٢) في «ش»: «صاحب».

(٣) في «ش»: «تكونوا».

٥٨٦- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير شيخ المصنف، وهو صدوق حسن الحديث.

أبو عاصم؛ هو: النبيل، واسمه: الضحاك بن مخلد.

عطاء؛ هو: ابن أبي رباح.

(٤) في «ش»: «عن».

(٥) ليست في «ش».

الاحتساب في كتاب المصاحف[1]

٥٨٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: نا أبو عاصم، عن ابن جريج؛ قال: قال عطاء: لم يكن مَنْ مضى يبيعون المصاحف، إنما حدث ذلك الآن، إنما كانوا يحتسبون لمصاحفهم[2] في الحِجْر، فيقول أحدهم[3] للرجل إذا كان كاتباً وهو يطوف: إذا فرغت يا فلان! تعال فاكتب لي، قال: فيكتب الصُّحف وما كان من ذلك حتى يفرغ من مصحفه.

٥٨٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو يحيى، عن أبي سنان، عن عمرو ابن مرة[4]؛ قال: كان في أول الزمان يجتمعون فيكتبون المصاحف، ثم إنهم كسلوا وزهدوا في الأجر، فاستأجروا العبَّاد فكتبوها لهم، ثم إن العباد بعدُ كتبوها فباعوها، وأول من باعها العبَّاد.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٥ و١٨/ ٧٥-٧٦): «كتابة القرآن والأحاديث الثابتة من أعظم القُرَب، وكذلك إذا كتبها لبيعها».

قلت: الاحتساب لا يمنع الاكتساب.

٥٨٧- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن كسابقه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٣) ونسبه للمصنف.

(٢) في «ش»: «يجلسون بمصاحفهم».

(٣) في «ش»: «أحدكم».

٥٨٨- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ للكلام اليسير في أبي سنان -سعيد بن سنان- البُرجمي، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

أبو يحيى؛ هو: إسحاق بن سليمان الرازي.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٣) ونسبه للمصنف.

(٤) في «ش»: «عمر بن مرة».

٥٨٩- حدثنا الأحمسي: ثنا وكيع، عن مُحلّ؛ قال: قلت لإبراهيم: لا[١] بد للناس من المصاحف، فقال: اشتر المداد والورق، واستعن -يعني: من يكتب لك-.

استبدال المصحف بالمصحف

٥٩٠- حدثنا هارون بن إسحاق: ثنا محمد، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: لا بأس باستبدال المصحف بالمصحف.

٥٩١- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عقبة، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه[٢] كان لا يرى بأساً أن يبادل المصحف بالمصحف.

٥٩٢- حدثنا موسى بن سفيان: ثنا عبد الله: ثنا عمرو، عن مغيرة، عن

٥٨٩- مقطوع حسن - أخرجه المصنف رقم (٥٧٠) بسنده سواء.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في محل بن محرز.

والأحمسي؛ هو: محمد بن إسماعيل بن سمرة.

(١) سقطت من (ط دار البشائر)!

٥٩٠- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن رواية المغيرة- وهو ابن مقسم الضبي- عن إبراهيم النخعي -خاصة- ضعيفة.

سفيان؛ هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري.

محمد؛ هو: ابن عبد الوهاب القناد السكري.

٥٩١- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف كسابقه.

عبد الله بن سعيد؛ هو: الأشج.

عقبة؛ هو: ابن خالد السكوني.

(٢) ليست في «ش».

٥٩٢- مقطوع ضعيف كسابقه.

عمرو؛ هو: ابن أبي قيس الرازي.

عبد الله؛ هو: ابن الجهم الرازي.

إبراهيم: أنه كان يكره بيع المصاحف وشراءها، وأن يعطي عليها لكاتب[1]، ولم ير بالبدل بأساً.

٥٩٣- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا إسحاق بن سليمان، عن أبي جعفر الرازي، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره بيع المصاحف، وأن يعطى عليها الأجر، ولا يرى بأساً بالبدل.

٥٩٤- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: لا بأس بالبدل؛ مصحفاً بمصحف.

٥٩٥- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا حفص، عن ليث، عن مجاهد؛ قال: لا بأس بالمصحف بالمصحف وزيادة عشرة[2] دراهم.

---

(١) في «ش»: «تكتب».

٥٩٣- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو جعفر الرازي؛ صدوق سيئ الحفظ.

الثانية: رواية المغيرة عن إبراهيم فيها مقال.

٥٩٤- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لما تقدم من حال رواية المغيرة عن إبراهيم.

٥٩٥- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

حفص؛ هو: ابن غياث -بمعجمة مكسورة، وياء ومثلثة-؛ ثقة من رجال الستة.

(٢) في «ظ»، و«ع»: «عشر»؛ وهو خطأ.

هل يورث المصحف[1]؟

٥٩٦- حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي؛ قال: أخبرنا يزيد؛ قال: أنبأنا قيس، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يباع المصحف، ويبدل المصحف بمصحف، ولا يورث؛ ولكن يقرأ فيه أهل البيت[2].

٥٩٧- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا أبو عوانة، عن المغيرة، عن

---

(١) لأهل العلم في توريث المصحف قولان:

أحدهما: أن المصحف لا يورث؛ وهو ما حكاه النخعي عن السلف، وإنما هو لقراء أهل البيت.

واختاره طائفة من أهل العلم؛ كالحنفية.

الأخير: القول بتوريث المصحف؛ وهو قول جماهير أهل العلم.

والمختار: القول الأخير؛ لما ثبت أن النبي ﷺ قال: «**أو ورّث مصحفًا**».

فهذا الحديث نص في المسألة، وإذا أتى نهر الله؛ بطل نهر معقل.

٥٩٦- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: قيس -وهو ابن الربيع-؛ صدوق، تغير لما كَبِرَ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به.

الثانية: رواية المغيرة عن إبراهيم على وجه الخصوص ضعيفة.

(٢) في «ش»: «بيته».

٥٩٧- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٥) من طريق الحجاج بن منهال به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٠٤/ ٨٣- تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٢١٩)-: نا أبو عوانة به.

قلت: وهذا سنده ضعيف؛ لضعف رواية المغيرة عن إبراهيم.

أبو عوانة؛ هو: الوضاح اليشكري.

حجاج؛ هو: ابن منهال الضرير.

وشيخ المصنف؛ هو: النهشلي، المعروف بـ (شاذان).

إبراهيم: أنه كان يكره اشتراء القرآن وبيعه، وكان يقول: لا يورث المصحف، إنما هو لقراء أهل البيت، وكان يكــره أن يحلى المصحف (أو يعشر)[1] أو يصغر، وكان يقول: عظموا القرآن، وكان يكره أن يكتب بالذهب، أو يعلم رأس الآي، وكان يقول: جردوا القرآن، ولا تخلطوا به شيئاً ليس منه.

٥٩٨- ثنا الأحمسي: ثنا أبو بكر بن عياش، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: المصحف لا يباع ولا يورث، وهو لمن يقرأ فيه من أهل البيت.

وقد رُخِّصَ في شراء المصاحف دون بيعها

٥٩٩- حدثنا أبي: ثنا أبو ظَفَر: ثنا موسى - يعني: ابن خلف-، عن أبي عامر، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس في المصحف؛ قال: اشترها ولا تبعها.

٦٠٠- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثني محمد، عن سفيان، عن

---

(١) سقطت من «ش».

٥٩٨- مقطوع ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦١/ ٢٥٢): نا أبو بكر بن عياش به.

قلت: وسنده ضعيف كسابقه.

٥٩٩- موقوف صحيح بما بعده - أخرجه المصنف -كما سيأتي بعد أحاديث- من طريق وكيع، وابن أبي عدي، ومعتمر بن سليمان، والطيالسي؛ أربعتهم عن أبي عامر الخزاز -بمعجمتين، واسمه: صالح بن رستم- به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ صالح بن رستم: صدوق كثير الخطأ؛ كما في «التقريب».

أبو ظَفَر؛ هو: عبد السلام بن مطهَّر بن حسام الأزدي، صدوق.

٦٠٠- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٢/ ١٤٥٢١): نا عبد الملك بن أبي سليمان به.

وأخرجه المصنف- كما سيأتي (رقم: ٦٠٣ و٦٠٤)- من طريق خالد بن عبد الله الطحان، وعبد الرحمن المحاربي؛ كلاهما عن عبد الملك به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: اشتر المصاحف ولا تبعها.

٦٠١- حدثنا أسيد: ثنا الحسين (ح)[1]. وحدثنا محمد بن مسكين: ثنا محمد ابن يوسف؛ قالا[2]: ثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس في بيع المصاحف؛ قال: اشتر ولا تبع.

٦٠٢- نا إسحاق بن إبراهيم: نا أبو عاصم: نا ابن جريج؛ قال: أخبرني عطاء، عن ابن عباس؛ قال: ابتعها ولا تبعها.

٦٠٣- ثنا إسحاق بن شاهين؛ قال: أخبرنا خالد، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: اشتر المصاحف ولا تبعها.

٦٠٤- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن عبد الملك، عن عطاء،

٦٠١- **موقوف صحيح** - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٧/ ٢٣٣) عن عبيد الله بن موسى العبسي؛ كلاهما عن ابن جريج به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وعنعنة ابن جريج لا تضر هنا.

الحسين؛ هو: ابن حفص.

سفيان؛ هو: الثوري.

وانظر ما بعده.

(١) زيادة من «ش».

(٢) في «ش»: «قال».

٦٠٢- **موقوف حسن الإسناد، (وهو صحيح بما قبله)** - تقدم قبله.

أبو عاصم؛ هو: النبيل، واسمه: الضحاك بن مخلد.

٦٠٣- **موقوف صحيح الإسناد** - تقدم تخريجه قبل حديثين.

خالد؛ هو: ابن عبد الله الطحان.

٦٠٤- **موقوف صحيح بما قبله** - تقدم تخريجه قبل حديثين.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ فإن المحاربي مدلس وقد عنعن؛ لكنه صحيح بما قبله.

عن ابن عباس؛ قال: اشتر المصاحف، وكره بيعها.

٦٠٥- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن صالح بن رستم، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: اشتر المصاحف ولا تبعها.

٦٠٦- حدثنا يحيى بن حكيم: ثنا ابن أبي عدي، عن صالح بن رستم، عن عطاء- في بيع المصاحف-، عن ابن عباس؛ قال: اشترها ولا تبعها.

٦٠٧- حدثنا علي بن الحسين الدرهمي: ثنا معتمر؛ قال: سمعت أبا عامر، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: اشتر المصاحف ولا تبعها.

٦٠٨- حدثنا يونس بن حبيب: نا أبو داود: ثنا أبو عامر الخزاز[1] بهذا.

٦٠٩- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: ثنا أبو عامر الخزاز؛ قال: قال لي عاصم الأحول: سل عطاء بن أبي رباح عن بيع المصاحف، فسألته، فقال: قال ابن عباس: اشترها ولا تبعها.

٦١٠- حدثنا أبي: نا أحمد بن يونس: نا زهير: ثنا ليث، عن مجاهد، عن

٦٠٥- ٦٠٨- موقوف صحيح - تقدم تخريجه قبل خمسة أحاديث.

(١) في «ش»: «الحراني».

٦٠٩- موقوف صحيح بما قبله - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف أبي عامر صالح بن رستم الخزاز.

لكن الأثر صحيح بما مضى له من طرق.

٦١٠- موقوف صحيح بما قبله - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٩/ ١١٩- تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٦)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٦/ ٨٨١)؛ قالا: نا هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٣/ ٢٦١): ثنا إسماعيل ابن عُلية وعبد الله بن إدريس، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٧/ ٢٣٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٩/ ١٢٠- تكملة): نا إسماعيل بن زكريا الخُلقاني؛ خمستهم عن ليث بن أبي سليم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

ابن عباس: أنه نهى عن بيع المصحف،ورخص في شرائه.

٦١١- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: أخبرنا سعيد بن زيد: ثنا ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس: أنه رَخَّصَ في شراء المصاحف، وكره بيعها.

٦١٢- حدثنا عبد الله بن سعيد؛ قال: أخبرنا المحاربي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ قال: رُخِّصَ في شرائها، وكره بيعها.

قال ابن أبي داود: كذا[1] قال: «رُخِّص»! كأنه صار مسنداً.

٦١٣- حدثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو[2]-، وعبد الله بن محمد الزهري؛ قالا: حدثنا سفيان، عن رقيم بن الشابة، عن أبيه؛ قال: سألت ابن

٦١١- موقوف صحيح - انظر ما قبله.

٦١٢- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: ليث بن أبي سليم؛ ضعيف.

الثانية: المحاربي؛ مدلس وقد عنعن.

(١) سقطت من «ش».

٦١٣- موقوف صحيح - أخرجه البخاري في«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٤٣) عن عبد الله ابن محمد الجعفي، عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: رقيم بن الشابة؛ ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٤٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٢)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه غير سفيان بن عيينة، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٦/ ٣١٢).

الثانية: والده -الشابة- مثله، ذكره البخاري في «تاريخه» (٤/ ٢٦٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٨٩)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه غير ابنه! ولم يوثقه إلا ابن حبان (٤/ ٣٧٢).

لكن الأثر مع ذلك صحيح بما قبله.

(٢) في «ش»: «عمر».

عباس عن بيع المصاحف؟ فقال: اشتره ولا تبعه.

٦١٤- حدثنا إسحاق بن إبراهيم (بن زيد)[1]؛ قال: أخبرنا أبو عاصم: ثنا ابن جريج؛ قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله في بيع المصاحف؛ (قال)[2]: ابتعها، ولا تبعها.

٦١٥- حدثنا إسحاق بن وهب: ثنا يزيد بن هارون: أخبرنا سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب؛ قال: اشتر المصاحف، ولا تبعها.

٦١٦- حدثنا الأحمسي؛ قال: أخبرنا وكيع، عن ابن أبي عروبة بهذا.

٦١٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا وهب بن جرير، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد في بيع المصاحف؛ قال[3]: اشترها، ولا تبعها.

٦١٤- موقوف صحيح - تقدم تخريجه (رقم ٥٣٠).

(١) زيادة من «ش».

(٢) زيادة من «ش».

٦١٥- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، وسماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ قاله ابن معين، وأحمد بن حنبل.

انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣و٧٤٥)، و«الكواكب النيرات» (ص١٩٣ و١٩٥).

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٦) ونسبه للمصنف.

٦١٦- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

قلت: سماع وكيع من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه وتغيره.

انظر: «الكواكب النيرات» (ص ١٩٣ و١٩٦ - ١٩٧)، و«شرح العلل» (٢/ ٧٤٧).

٦١٧- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٠-١١١/ ١٤٥١٧) عن معمر، عن قتادة به

قلت: إسناده صحيح.

(٣) في «ش»: «فقال».

٦١٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن إدريس، عن أبيه، عن حماد، عن سعيد بن جبير؛ قال: اشتر المصاحف ولا تبعها.

٦١٩- حدثنا عبد الله بن سعيد؛ ثنا إسحاق- يعني: ابن سليمان-، عن أبي سنان، عن حماد؛ قال: سألت سعيد بن جبير عن بيع المصاحف؟ فقال: اشترها ولا تبعها.

وعن ابن عباس مثل ذلك.

٦٢٠- حدثنا محمد بن بشار: ثنا (محمد: ثنا)[1] شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير؛ قال في المصاحف: اشترها ولا تبعها.

٦٢١- حدثنا محمد بن الربيع: ثنا يزيد: ثنا شعبة بهذا.

٦٢٢- حدثنا أسيد بن عاصم: ثنا الحسين: ثنا سفيان، عن

٦١٨- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٣/ ٢٦٢): نا عبدالله بن إدريس به

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

حماد؛ هو: ابن أبي سليمان.

٦١٩- مقطوع صحيح لغيره - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي سنان سعيد بن سنان البُرْجمي.

٦٢٠-٦٢١- مقطوع صحيح - أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٦) من طريق وكيع، عن شعبة به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٣٨٣/ ١٢١ و١٢٢- تكملة) -ومن طريقه -في الموضع الأول- البيهقي في «الكبرى» (٦/ ١٦)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٧/ ٨٨٣) عن هشيم بن بشير، وأبي عوانة اليشكري؛ كلاهما عن أبي بشر جعفر بن إياس اليشكري به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) سقطت من (ط دار الفاروق)!

٦٢٢- مقطوع حسن - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٩/ ٨٩٣) من طريق أبي معاوية، وأبي إسماعيل المؤدب، ويحيى بن سعيد القطان؛ كلهم عن أبي شهاب =

أبي[1] شهاب؛ قال: قلت لسعيد بن جبير: أشتري مصحفاً؟ قال: نعم.

وقد رخص -أيضاً- في بيع المصاحف

٦٢٣- ثنا الحسن بن علي بن عفان: ثنا ابن نمير، عن الأعمش، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس: أنه سئل عن بيع المصاحف؟ فقال: لا بأس؛ إنما يأخذون أجور أيديهم.

٦٢٤- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا عمران؛ قال: سألت أبا مِجْلَز: أبيع مصحفاً؟ قال: إنما كانت تباع على عهد معاوية، فقال: لا[2] تبعها، قلت: أكتب؟ قال: استعمل يديك[3] بما شئت.

٦٢٥- حدثنا إسحاق بن وهب: ثنا الحارث -يعني: ابن منصور-: ثنا

=-عبد ربه بن نافع- الحناط به بمعناه.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي شهاب.

(١) في «ظ»، و«ش»: «ابن»، والتصويب من «ع»، وهامش «ظ»، ومصادر التخريج.

٦٢٣- موقوف صحيح - أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٨/ ٢٣٨) عن ابن نمير.

قلت: وسنده صحيح.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٤) ونسبه للمصنف فقط.

٦٢٤- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٨/ ٨٨٨): حدثنا يحيى بن سعيد القطان به.

قلت: وهذا سند صحيح.

أبو مجلز؛ هو: لاحق بن حميد السدوسي.

عمران؛ هو: ابن حُدير -بالتصغير- السدوسي.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٤) ونسبه للمصنف وأبي عبيد.

(٢) في «ش»: «فلا».

(٣) في «ش»: «يدك».

٦٢٥- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسماعيل بن وردان -هذا- لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

والأثر ذكره السيوطي في«الدر المنثور» (١/ ٤٤٤) ونسبه للمصنف.

إسرائيل، عن إسماعيل بن وردان -أبي عمر-، عن ابن الحنفية: أنه سئل عن بيع المصاحف؟ فقال[١]: لا بأس (به)[٢]؛ إنما تبيع الورق.

٦٢٦- حدثنا عبد الله بن سعيد؛ قال: أخبرنا المحاربي: نا موسى بن نافع الأسدي -أبو شهاب-؛ قال: أتيت سعيد بن جبير -وهو بمنزله[٣] بمكة- (و)[٤] إلى جنبه مصحف، فقال[٥]: إن كنت تريد أن تبتاع مصحفًا؛ فإن أرباب هذا محتاجون إلى بيعه، وقد أقمت ما فيه من السقط.

٦٢٧- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي[٦]: ثنا وكيع، عن أبي شهاب -موسى بن نافع-؛ قال: دخلت[٧] على سعيد بن جبير وبيده مصحف، فقال: إني عرضت هذا فأقمت[٨] سقطه، وقد احتاج صاحبه إلى بيعه، فإن كان لك[٩] في مصحف حاجة؛ فاشتره.

٦٢٨- حدثنا محمد بن بشار: ثنا أبو داود: ثنا شعبة، عن قاسم بن أبي أيوب الأعرج؛ قال: سمعت سعيد بن جبير يقول: كنت وليت مالاً ليتيم

---

(١) في «ظ»، و«ع»: «قال».

(٢) زيادة من «ش».

٦٢٦-٦٢٧- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

(٣) في «ش»: «بمنزل».

(٤) ليست في «ش».

(٥) في «ش»: «قال».

(٦) في «ع»، و«ش»: «أحمد بن إسماعيل الأسدي».

(٧) في «ش»: «دخلنا».

(٨) في «ش»: «وأقمت».

(٩) سقطت من «ش».

٦٢٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

بمصحفين[1] عندي، أن أبيع أحدهما -أو قال بندار: بع أحدهما-.

٦٢٩- حدثنا يحيى بن حكيم، وعبد الله بن الصباح، وعلي بن الحسين الدرهمي؛ قالوا: ثنا عبد العزيز- أبو عبد الصمد- العمي: ثنا مالك بن دينار: أن عكرمة باع مصحفاً له، وأن الحسن لم ير به بأساً.

قال الدرهمي: عن مالك.

٦٣٠- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن؛ قال: لا بأس ببيعها وشرائها ونقطها بالأجر.

٦٣١- حدثنا يحيى بن حكيم: ثنا عبد العزيز -يعني: ابن عبد الصمد-: ثنا سلام بن مسكين؛ قال: سأل رجل الحسن عن المصاحف، فقال: وما عليك أن لا تبيعها؟ وإن بعتها؛ فما نعلم ببيعها بأساً.

٦٣٢- حدثنا الأحمسي: ثنا وكيع، عن يزيد بن إبراهيم، عن الحسن؛ قال:

---

(١) في «ش»: «لمصحفين».

٦٢٩- مقطوع حسن - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٣/ ١١٥- تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧)-: نا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي به.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ مالك بن دينار: صدوق عابد؛ كما في «التقريب».

٦٣٠- مقطوع ضعيف الإسناد جداً - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فإن أبا بكر الهذلي -هذا- متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

لكن ترخيص الحسن البصري ببيع المصاحف وشرائها صحيح ثابت بما قبله وما سيأتي.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٥) ونسبه للمصنف.

٦٣١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٦٣٢- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح كسابقه.

يزيد بن إبراهيم؛ هو: التستري، ثقة ثبت؛ كما في «التقريب».

والأحمسي؛ هو: محمد بن إسماعيل بن سمرة.

لا بأس ببيعها وشرائها.

٦٣٣- حدثنا أسيد: ثنا عبد الله بن حمران.

(ح)[١]. وحدثنا شاذان: ثنا محمد بن عبد الله؛ قالا: حدثنا الأشعث، عن الحسن: أنه[٢] كان لا يرى بأساً ببيع المصاحف -زاد شاذان: وشرائها-.

٦٣٤- حدثنا عبد الله بن الصباح العطار[٣]: ثنا المعتمر؛ قال: سمعت عوفاً قال: كان الحسن لا يرى ببيع المصاحف[٤]، ولا بأخذ الأجر عليها[٥]، ولا بكسب المعلم بأساً.

٦٣٥- حدثنا يحيى بن حكيم: ثنا ابن أبي عدي، عن عوف؛ قال: كان

٦٣٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح -أيضاً-.

الأشعث؛ هو: ابن عبد الملك الحُمراني.

محمد بن عبد الله؛ هو: ابن المثنى الأنصاري.

شاذان؛ هو: إسحاق بن إبراهيم بن زيد النهشلي.

أسيد؛ هو: ابن عاصم الأصبهاني.

(١) زيادة من «ش».

(٢) سقطت من «ش».

٦٣٤- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

المعتمر؛ هو: ابن سليمان التيمي.

عوف؛ هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٣) في «ظ»، و«ع»: «البزاز».

(٤) في «ش»: «المصحف».

(٥) في «ظ»، و«ع»: «عليه».

٦٣٥- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

إسناده كسابقه.

الحسن لا يرى ببيعها بأساً، فقال[1] ابن سيرين: كتاب الله أعز من أن يباع، وكان عوف يختار قول محمد.

٦٣٦- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عقبة: ثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن الحسن: أنه باع مصحفاً.

٦٣٧- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثني محمد، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن الحسن؛ قال: لا بأس بشراء المصاحف وبيعها.

٦٣٨- نا يحيى بن حكيم، ويونس بن حبيب؛ قالا: ثنا أبو داود: ثنا الحارث بن عبيد -أبو قدامة الأيادي-؛ قال: سمعت مطراً[2] الوراق يقول: ما أبالي من قال في بيع المصاحف شيئاً بعد قول فقيهي العراق: الحسن والشعبي، كانا لا يريان ببيعها ولا شرائها بأساً.

---

(١) في «ش»: «وقال».

٦٣٦- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات.

عقبة؛ هو: ابن خالد السكوني.

٦٣٧- مقطوع صحيح - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٩/ ٨٩١)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٦/ ١١٦- تكملة)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧)-؛ قالا: نا هشيم بن بشير، عن يونس بن عبيد، عن الحسن به.

وسنده صحيح.

٦٣٨- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٥/ ٢٧٢)، و يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧)- من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٨/ ٨٩٠) من طريق السري بن يحيى، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٣/ ١٤٥٢٦) عن معمر؛ ثلاثتهم عن مطر به.

وهذا سند صحيح.

(٢) في «طبعتي المصاحف»: «مطر» -بالرفع-!!

٦٣٩- نا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا حماد، عن حميد، عن الحسن: أنه كان يكره بيع المصاحف، فلم يزل به مطر الوراق؛ حتى رَخّص فيه.

٦٤٠- حدثنا أبو عمير الرملي: ثنا ضمرة، عن ابن شوذب؛ قال: سمعت أيوب يقول: ما هو إلا شيء خدعا الشيخ عنه -يعني: مطراً[1] ومالك بن دينار-.

٦٤١- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن إدريس، عن داود وهشام، عن الحسن: لم ير بشرائها وبيعها بأساً.

٦٤٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا يحيى بن حكيم؛ قال: أنبأنا ابن أبي عدي؛ قال: أنبأنا داود بن أبي هند، عن الشَّعْبِيِّ؛ قال: إنهم -والله- ما يبيعون

٦٣٩- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح.

حجاج؛ هو: ابن المنهال الضرير.

حماد؛ هو: ابن سلمة بن دينار.

حميد؛ هو: ابن أبي حميد الطويل.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٤٥) ونسبه للمصنف.

٦٤٠- مقطوع حسن - تقدم رقم (٣٦٦) سنداً ومتناً.

(١) في «طبعتي المصاحف»: «مطر» -بالرفع- !!

٦٤١- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف» (٦/ ٦٥/ ٢٧١و٢٧٣): ثنا عبد الله بن إدريس به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٦٤٢- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٤/ ٢٧٠): ثنا إسماعيل ابن عُلية، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٧/ ١١٧- تكملة) -ومن طريقه البيهقي (٦/ ١٧)-، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٩/ ٨٩٢)؛ قالا: نا هشيم بن بشير، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٣٧٧/ ١١٨): نا إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٧/ ٢٣٢) من طريق وهيب بن خالد؛ أربعتهم عن داود بن أبي هند به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

كتاب الله، إنما يبيعون الوَرَق وعمل أيديهم.

٦٤٣- حدثنا محمد بن زكريا: ثنا محمد بن كثير؛ قال: أخبرنا شعبة، عن داود بن أبي هند، عن الشَّعْبي؛ قال: ليس يبيعون كتاب الله، إنما يبيعون الوَرَق والأنقاش[1].

٦٤٤- حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي: ثنا وكيع، عن سفيان، عن داود ابن أبي هند، عن الشَّعبي؛ قال: لا بأس ببيع المصاحف، إنما يبيع الوَرَق، وعمل يديه.

٦٤٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: نا حجاج: نا حماد، عن داود بن أبي هند: أن الشَّعْبي كان لا يرى ببيع المصاحف بأساً، ويقول: إنما يبيع الوَرَق وعمل يديه.

٦٤٦- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعْبي؛ قال: إنهم لا يبيعون كتاب الله، إنما يبيعون الوَرَق وعمل أيديهم.

٦٤٣- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) في هامش «ظ»: «الأنقاش: هو الحبر».

٦٤٤- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٣/ ١٤٥٢٧) عن الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٦٤٥- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده صحيح.

حماد؛ هو: ابن سلمة.

حجاج؛ هو: ابن المنهال الضرير.

٦٤٦- مقطوع صحيح بما قبله - تفرد به المصنف.

قلت: المحاربي مدلس وقد عنعن؛ لكن هو صحيح بما قبله.

٦٤٧- نا الأحمسي: ثنا وكيع، عن سفيان، عن عيسى بن أبي عزة؛ قال: أمرني الشَّعْبي أن أبيع مصحفاً.

[**٦٤٨**- نا أحمد بن سنان: نا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عيسى بن أبي عزة؛ قال: أوصي إليَّ بمصحف، فسألت الشَّعْبي، فقال: بِعْهُ.

٦٤٩- نا يعقوب بن سفيان: أنبأ أبو نعيم، وقبيصة؛ قالا: أنبأ سفيان، عن عيسى بن أبي عزة؛ قال: أتيت الشَّعْبي وأنا وصيٌّ بمصحف، وهو قاض، فقال: بِعْهُ](١).

٦٥٠- نا أحمد بن سنان: نا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عيسى بن أبي عزة؛ قال: أتيت الشَّعْبي وأنا وصيٌّ بمصحف، وهو قاض، فقال: بِعْهُ.

٦٥١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب: ثنا حفص، عن جعفر، عن

٦٤٧- مقطوع حسن - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٤/ ٢٦٧) : ثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في عيسى بن أبي عزة، وفي «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

سفيان؛ هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري.

٦٤٨- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده حسن كسابقه.

عبدالرحمن؛ هو: ابن مهدي.

٦٤٩- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قبيصة؛ هو: ابن عقبة السّوائي.

أبو نعيم؛ هو: الفضل بن دكين المُلائي.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ظ».

٦٥٠- مقطوع حسن - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده حسن كسابقه.

٦٥١- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٦٣-٦٤/ ٢٦٥): ثنا حفص بن غياث به.

=

أبيه؛ قال: لا بأس بشراء المصاحف، وأن يعطى الأجر على كتابتها.

٦٥٢- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن، عن شعبة، عن الحكم: أنه كان لا يرى بأساً بشراء المصاحف وبيعها.

= قلت: وهذا سند صحيح.

جعفر؛ هو: ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بـ (الصادق).

٦٥٢- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه رقم (٥٥٦).

عبد الرحمن؛ هو: ابن مهدي.

الحكم؛ هو: ابن عتيبة الكندي.

ارتهان المصحف والقراءة فيه(١)

٦٥٣- حدثنا محمد بن عبد الله المخرمي: ثنا بشر بن الحسن -أبو مالك-؛

---

(١) لأهل العلم في مسألة رهن المصحف قولان:

أحدهما: الجواز؛ بناء على القول بجواز بيعه.

الثاني: القول بأن رهن المصحف محظور.

ثم اختلفوا على قولين: فمنهم من قال بالتحريم، ومنهم من قال بالكراهة.

والقول بجواز رهن المصحف هو قول الجماهير؛ بما فيهم الحنفية، والشافعية، والمالكية، ورواية عن أحمد.

قال ابن قدامة في «المغني» (٤/ ٣٨٠): «وفي رهن المصحف روايتان:

أحدهما: لا يصح رهنه، نقل الجماعة عنه: لا أرخص في رهن المصحف؛ وذلك لأن المقصود من الرهن: استيفاء الدَّيْنِ من ثمنه، ولا يحصل ذلك إلا ببيعه، وبيعه غير جائز.

الثانية: يصح رهنه؛ وهو قول مالك، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي؛ بناء على أنه يصح بيعه، فصح رهنه كغيره».

قلت: وقد تقدم جواز بيع المصاحف وشرائها بشروطها، وعليه؛ فالرهن من باب أولى، والله أعلم.

والذين قالوا بجواز رهن المصحف من مسلم؛ اختلفوا في جواز القراءة فيه: فمنهم من أجاز بإطلاق؛ بناء على القول بلزوم بذله لمن يحتاج إلى النظر فيه، ومنهم من قيد بإذن الراهن، ومنهم من فرق بين ما كان مرهون على قرض وبين ما كان مرهون على بيع، فمنع القراءة في الأول؛ لئلا يكون قرضًا يجر نفعًا، ومنهم من جوّز القراءة فيه مع الكراهة.

ومن العلماء من منع ذلك على الإطلاق؛ بناء على أن الرهن لا ينتفع به.

والذي تطمئن له النفس: أن يقرأ فيه بإذن الراهن؛ وهو اختيار الإمام أحمد.

نقل عنه ابنه عبد الله في «مسائله» (٣/ ٩٤٥-٩٤٦/ ١٢٧٨): «لا يعجبني أن يقرأ فيه إلا بإذن صاحبه.

قال عبدالله: قلت لأبي: فإن لم يأذن له صاحبه؟ قال: لا يقرأ إلا بإذنه».

وقال ابن مفلح في «الفروع» (٤/ ١٥-١٦): «وفي القراءة فيه بلا إذن ولا حذر وجهان، وجوَّزه أحمد لمرتهن، وعنه فيه يكره، ونقل عبد الله: لا يعجبني بلا إذنه».

٦٥٣- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن في رواية هشام بن حسان عن الحسن مقالاً.

قال: زعم هشام، قال: قلت -أو قيل- له: الرجل يرتهن المصحف فيقرأ فيه؟ قال[١]: قال الحسن: ذاك الذي ينتفع به[٢].

باب تعليق المصاحف[٣]

٦٥٤- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: حدثني محمد بن عبد الوهاب؛ قال: ذكر سفيان: أنه كره أن تُعَلَّقَ المصاحِفُ.

٦٥٥- حدثنا علي بن حرب: ثنا أبو معاوية: ثنا يزيد بن مردانبة؛ قال: رأيت أبا بردة على دابة في رحاله، عليها قطيفة سوداء، ومعه مصحف

---

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «منه».

(٣) يتوقف القول في حكم تعليق المصحف على القصد من ذلك، وعلى المكان الذي يعلق فيه: فإن كان القصد صيانته وحفظه، ولم يكن في قبلة المصلي أو مكان ممتهن، ولم يكن لزينة؛ فجماهير أهل العلم على جواز ذلك.

قال الهيتمي في «الفتاوى الحديثية» (ص١٦٣): «وينبغي جعله بمسمار معلق بنحو وتد في حائط نظيف، وفي صدر المجلس أولى».

ولعل القول بالكراهة محمول على ما قصد به التبرك، أو التحرز، أو الزينة، أو الهجر؛ كما هو صنيع أهل زماننا -إلا من رحم الله-، حيث يعلقونه في البيوت والسيارات حجابًا وحرزًا!

وأما تعليقه في القبلة؛ فذهب إلى المنع جمهور السلف والخلف، فروي عن ابن عمر، وإبراهيم النخعي، ومالك.

ورخص في ذلك الحنفية، وعليه الفتوى عندهم.

والمختار: ما ذهب إليه جماهير الصحابة والتابعين وأهل العلم، والله أعلم.

٦٥٤- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

سفيان؛ هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري.

٦٥٥- مقطوع صحيح - أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٣٨٦): حدثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي: عن يزيد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(معلق)[١] لا يكاد يفارقه.

المصحف يجعل في القبلة

٦٥٦- نا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: نا يعقوب -يعني: ابن إسحاق الحضرمي-: نا زائدة بن قدامة وأبو عوانة، عن خصيف، عن مجاهد؛ قال: كان ابن[٢] عمر يكره أن يصليَ وبين يديه سيف أو مصحف.

٦٥٧- حدثنا محمد بن سوار، وعلي بن حرب؛ قالا[٣]: حدثنا ابن فضيل، عن خصيف؛ قال: كان ابن عمر إذا دخل بيتاً لم ير شيئاً معلقاً في قِبلة المسجد -مصحفاً أو غيره- إلا نزعه، وإن كان عن يمينه أو شماله تركه.

٦٥٨- حدثنا موسى بن سفيان: ثنا عبد الله: أخبرنا عمرو، عن منصور، عن إبراهيم: أنه كره أن يكون في مصلَّى الرجل حيث يصلي في قبلته مصحف

---

(١) زيادة من «ش».

٦٥٦- موقوف ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن خصيفاً -هذا- صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخَرَة؛ كما في «التقريب».

(٢) في «ش»: «أبو».

٦٥٧- موقوف ضعيف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف خصيف وسوء حفظه، وهو لم يدرك ابن عمر؛ لكن رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥) عن محمد بن فضيل، عن خصيف، عن مجاهد؛ قال: كان ابن عمر...(وذكره).

وهذا متصل كما ترى، ومع ذلك: فيه خصيف، فالأثر ضعيف لا يصح.

(٣) في «ش»: «قال».

٦٥٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

عمرو؛ هو: ابن أبي قيس الرازي.

عبد الله؛ هو: ابن الجهم الرازي.

وانظر ما بعده.

أو غيره.

٦٥٩- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون أن يصلوا وبين أيديهم شيء حتى المصحف.

٦٦٠- حدثنا أحمد بن سنان: ثنا عبدالرحمن، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون أن يجعلوا في قبلة المسجد شيئاً؛ حتى المصحف يكرهونه.

٦٦١- حدثنا أحمد بن الفضل[1]: ثنا هشيم، عن حُصَيْن، عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يصلي الرجل وفي قبلته المصحف أو غيره.

٦٦٢- حدثنا محمد بن إبراهيم بن أبان: ثنا بكر: ثنا أبو عوانة، عن أبي

٦٥٩- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف من هذا الوجه -فيما أعلم-.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

يحيى؛ هو: ابن سعيد القطان.

سفيان؛ هو: الثوري.

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥) عن وكيع، عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد؛ قال: كانوا يكرهون أن يكون بينهم وبين القبلة شيء؛ حتى المصحف.

وسنده صحيح.

٦٦٠- مقطوع صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

عبد الرحمن؛ هو: ابن مهدي.

سفيان؛ هو: الثوري.

٦٦١- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥): ثنا هشيم به.

قلت: وهذا سند صحيح.

(١) في «ظ»، و«ع»: «المفضل!»؛ وهو تحريف محض، كما تقدم بيانه رقم (٤٩٠).

٦٦٢- مقطوع صحيح بما قبله - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف بكر بن بكار القيسي. =

حَصِين، عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يصلي وبين يديه المصحف، أو شيء معلق.

السفر بالمصاحف[١] إلى أرض الكفر[٢]

٦٦٣- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عمران بن عيينة، عن ليث، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، وقال:

= أبو حصين؛ هو: عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي.

أبو عوانة؛ هو: اليشكري، واسمه الوضاح بن عبد الله.

(١) في «ش»: «المصحف».

(٢) ظاهر أحاديث الباب وآثاره: تحريم السفر بالمصحف إلى دار الكفر مطلقًا؛ سواء أكانت دار حرب، أو دار عهد.

ونقل غير واحد من أهل العلم الاتفاق على ذلك؛ فقد حكاه الأنصاري في «أسنى المطالب» (١/ ٦٢)، وكذلك الهيتمي في «الفتاوى الكبرى» (١/ ٣٧)، واختاره جمع من أهل العلم؛ كابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٢٥٥-٢٥٦)، وابن حزم في «المحلى» (٧/ ٣٤٩/ ٩٦١).

وذهب جماعة -منهم النووي في «التبيان» (ص٢٢٣)- إلى تقييده بحال الخوف على المصحف من الإهانة، قال: «تحرم المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو؛ إذا خيف وقوعه في أيديهم؛ للحديث المشهور ...».

قلت: ومن تأمل حديث النهي؛ وجد أن علة السفر به: أن يناله العدو بامتهان، أو تمزيق، أو احتقار، فإذا انتفت العلة: انتفى الحكم.

ولقد دعت الحاجة في هذا الزمان إلى حمل المصحف إلى بلاد الكفر، حيث توجد جاليات مسلمة كثيرة، وكثير من دول الكفر لا يخشى منها ذلك؛ لأن المسلم يدخل ديارهم بعهد أو أمان، والله وأعلم.

وانظر -لزامًا-: كلام ابن حبان (ص ١١/ ١٦)، وقارن بكتابي «موسوعة المناهي الشرعية» (٢/ ٤٢٦-٤٢٨).

٦٦٣- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ليث بن أبي سليم ضعيف الحديث، وقد تفرد به عن سالم، ولا يحتمله.

وقد قال الدارقطني في «العلل» (ج٤/ ق٥٨): «وليس بمحفوظ عن سالم».

«**إنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٦٤- حدثنا كثير بن عبيد: ثنا ابن أبي فديك، عن عبد الله -يعني: ابن نافع-، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بالقُرآنِ إلى أَرضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**[(١)]».

٦٦٥- حدثنا كثير بن عبيد: ثنا ابن أبي فُديكٍ، عن الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر؛ مثل ذلك.

٦٦٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الوهاب: ثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «**أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بالقُرآنِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٦٧- حدثنا عبد الله بن سعيد، ومحمد بن سَوَّار، وسهل بن صالح؛

٦٦٤- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عبدالله بن نافع -مولى ابن عمر- ضعيف؛ كما في «التقريب».

ابن أبي فُديك؛ هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم.

(١) في «ش»: «أن يناله أحدهم».

٦٦٥- إسناده حسن، (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩١): ثنا محمد بن رافع النيسابوري، عن ابن أبي فديك به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في الضحاك بن عثمان، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

٦٦٦- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه من هذه الطريق.

عبدالوهاب؛ هو: ابن عبد المجيد الثقفي.

عبيد الله؛ هو: ابن عمر العمري.

وانظر ما بعده.

٦٦٧- إسناده صحيح - أخرجه الفريابي في «جزء فيه فوائد من حديثه»(١٤٤/ ٩): حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن عَبدة به.

وأخرجه مسدد في «مسنده» -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٧/ ٣٩٨٠)-، وأحمد (٢/ ٥٥)، والقاضي عمر بن الحسين الأُشناني في «جزئه» (٣١٧-٣١٩/ ٢) -ومن=

قالوا: حدثنا عَبْدَةُ، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بالقُرآنِ -قال سهل ومحمد: بالمصاحف- إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ**[1] **العَدُوُّ**».

٦٦٨- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا عَبْدَةُ، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله.

٦٦٩- حدثنا عمي: ثنا القَعْنَبِيُّ: ثنا عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن

=طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٣٨/ ١٠٤٩)-، وابن منده في «الفوائد» (٥٩- بترقيمي) عن يحيى بن سعيد القطان، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ١٥٢/ ١٧٩١٣) -وعنه الفريابي في «فوائد من حديثه» (١٤٤/ ٨)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٢/ ١٩٠٤)، والفريابي في «فوائده» (١٤٤/ ٩) عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»، والدارقطني في «الأفراد»؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٥٣)، و«فتح الباري» (٦/ ١٣٣) عن محمد بن بشر، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ١٥٢/ ١٧٩١٣)، والفريابي في «فوائده» (١٤٢/ ٧ و١٤٤/ ٩ و١٠) عن ابن نمير وأنس بن عياض وعلي بن مسهر؛ ستتهم عن عبيد الله بن عمر العمري به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه من طرق أخرى عن نافع.

قال ابن عساكر: «هذا حديث حسن صحيح، أخرجاه من طرق».

وسيكرره المصنف بعد حديثين من طريق وكيع وإسحاق بن سليمان الرازي، عن عبيدالله به.

(١) في «ظ»، و«ع»: «ينالها».

٦٦٨- إسناده ضعيف، (وهو حديث صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه أحمد(٢/ ٧٦) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٥٣)-: حدثنا يزيد بن هارون، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (١٢١/ ٣٧٨): حدثنا أحمد بن خالد الوهبي؛ كلاهما عن ابن إسحاق به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن ابن إسحاق مدلس وقد عنعن، ومع ذلك فالحديث صحيح بما قبله وما بعده.

وسيكرر المصنف الحديث قريباً من طريق محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق به.

٦٦٩- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٢/ ٢٢ - ٢٣/ ٧٦٦-«منتخب»): حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي، عن عبدالله بن=

النبي ﷺ قال: «**لا تحملوا شيئاً من القرآن إلى بلاد العدوّ**».

٦٧٠- حدثنا الأحمسي: ثنا وكيع، عن عبيد الله[١]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْمَصَاحِفِ[٢] إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالُوهَا**».

٦٧١- حدثنا إسحاق بن إسماعيل الفِلْفِلاني؛ قال: حدثنا إسحاق بن سليمان، عن عبيد الله (بن عمر)[٣]، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافرَ بِالْمُصْحَفِ[٤] إِلَى أَرْضِ الشِّرْكِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ شَيءٌ**».

٦٧٢- حدثنا هارون بن سليمان: ثنا عبد الرحمن بن مهدي الأزدي؛ قال:

=عمر العمري به بلفظ: «**لا تسافروا بالقرآن..**».

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عبد الله بن عمر العمري- هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

لكن سيأتي من طريق أيوب السختياني، عن نافع به؛ بهذا اللفظ.

٦٧٠- إسناده صحيح - تقدم تخريجه قبل حديثين.

الأحمسي؛ هو: محمد بن إسماعيل بن سمرة؛ ثقة.

وباقي رجاله رجال الشيخين.

(١) في «ش»: «العمري».

(٢) في «طبعتي المصاحف»: «بالمصحف»؛ وهو خطأ.

٦٧١- إسناده صحيح - تقدم تخريجه قبل ثلاثة أحاديث.

(٣) زيادة من «ش».

(٤) في (ط دار الفاروق): «بالمصاحف».

٦٧٢- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٢/ ٧و٦٣) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤١١)-، وابن ماجه (٢/ ٩٦١/ ٢٨٧٩)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤١/ ٥٦٣) عن أحمد بن سنان، والروياني في «مسنده» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٣٤٠/ ٥٦١و٣٤١/ ٥٦٢)-: ثنا محمد ابن بشار، وابن ماجه (٢/ ٩٦١/ ٢٨٧٩) عن حفص بن عمرو الربالي؛ أربعتهم عن عبد الرحمن ابن مهدي به. =

= وتابع عبد الرحمن بن مهدي عليه:

١- **أبو مصعب الزهري:** أخرجه إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «الجزء الأول من الأمالي» (٥٥/ ٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ١٥/ ٤٧١٥ - «إحسان»)، وسليم الرازي في «عوالي مالك» (٢٧٣-٢٧٤/ ٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٥٢٧/ ١٢٣٤)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤١٢)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٠/ ٥٦٠)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٣٥٢/ ٤٦)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٣٨٦/ ٥١)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٠٦) من طرق عن أبي مصعب الزهري -وهذا في «الموطأ» له (١/ ٣٧٧-٣٧٨/ ٩٦١)- به.

٢- **يحيى بن يحيى الليثي:** أخرجه في «الموطأ» له (٣/ ١٣/ ١٠٥٨ - بتحقيقي).

٣- **عبدالرحمن بن القاسم العُتقي:** أخرجه في «الموطأ» له (٢٥٩/ ٢١٢- تلخيص القابسي).

٤- **مصعب بن عبد الله الزبيري:** أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٤٢/ ٢٥) - وعنه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٦٧/ ١٦٠)، ومحمد ابن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٥٤١/ ٩٢)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٠/ ٥٥٩)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٣٦٨/ ١٢)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٠٦)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٧٣-٣٧٤)، والمراغي في «مشيخته» (ص ٢٣٨)-.

٥- **يحيى بن يحيى التميمي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩٠/ ١٨٦٩/ ٩٢) -ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص ٢٣٧ - ٢٣٨)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٠٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٧/ ٤٩/ ٥٤٤٢)، والخطيب البغدادي في «الوصل للوصل» (١/ ٤١١).

٦- **عبدالله بن مسلمة القعنبي:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ١٣٣/ ٢٩٩٠)، وأبو داود (٣/ ٣٦/ ٢٦١٠)- ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٧٩/ ٤٦ -الرد على الجهمية)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٨٦/ ١٠٧)، وابن حزم في «المحلى» (١/ ٣٢)-، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٢١/ ٦٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٠٨)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤١١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ١٣٣-١٣٤): «وأخرجه أبو داود عن القعنبي عن مالك، فقال: قال مالك: أراه مخافة أن يدركه العدو. =

أخبرنا مالك بن أنس وعبيد الله[1] بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْمُصْحَفِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٧٣- حدثنا الحسين بن علي بن مهران: ثنا روح بن عبادة؛ قال: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ**».

٦٧٤- نا جعفر بن محمد الورَّاق؛ قال: حدثنا خالد بن مخلد؛ قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالُوا مِنْهُ شَيْئًا**».

= قال أبو عمر (ابن عبد البر): «كذا قال يحيى الأندلسي، ويحيى بن بكير، وأكثر الرواة عن مالك جعلوا التعليل من كلامه، ولم يرفعوه».

وأشار إلى أن ابن وهب تفرد برفعها! وليس كذلك؛ لما قدمته من رواية ابن ماجه[أ]، وهذه الزيادة رفعها ابن إسحاق -أيضًا-. وكذلك أخرجها مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق الليث عن نافع، ومسلم من طريق أيوب بلفظ: «**فإني لا آمن أن يناله العدو**»؛ فصح أنه مرفوع وليس بمدرج، ولعل مالكًا كان يجزم به، ثم صار يشك في رفعه؛ فجعله من تفسير نفسه».

٧- **إسماعيل بن أبي أويس:** أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٢٠-١٢١/ ٣٧٧).

٨- **بشر بن عمر الزهراني:** أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٣/ ١٩٠٧).

٩- **الإمام الشافعي:** أخرجه في «السنن المأثورة» (٤٤١/ ٦٦٨ - رواية الطحاوي)، و«القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (٧/ ٤٨).

(١) في «ظ»، و«ع»: «عبد الله» -مكبَّراً-.

٦٧٣- إسناده صحيح - أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٧٨-٢٧٩/ ٤٥-الرد على الجهمية) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، عن روح به.

٦٧٤- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٧/ ٣٩٧٧) عن محمد ابن خلف التيمي، عن خالد به.

....

(أ) وهي طريق عبدالرحمن بن مهدي آنفة الذكر.

٦٧٥- نا أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب: أخبرني مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٧٦- حدثنا سعدان بن نصر: ثنا موسى بن داود: ثنا زهير، عن يحيى ابن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٧٥- إسناده صحيح - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٣/ ١٩٠٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٧/ ٣٩٧٧)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٤١٢) عن يونس بن عبد الأعلى، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٢٠ - ٣٢١/ ١٠٦٤)، والخطيب البغدادي في «الفصل» (١/ ٤١٢) عن الربيع بن سليمان؛ كلاهما عن عبدالله بن وهب به.

وتابع الإمام مالكًا: عبيد الله بن عمر العمري - وهو ثقة ثبت-، عن نافع به.

أخرجه المصنف كما سيأتي.

٦٧٦- إسناده حسن، (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٨١٠/ ١٦٥٥)، و«حديث سعدان بن نصر»، وابن بشران في «الفوائد» (٢٤٣/ ٧٤٨): ثنا أبو جعفر بن البختري الرزاز، وإسماعيل الصفّار في «الجزء الثاني من حديث سعدان ابن نصر»- وعنه أبو الحسن علي بن أبي عبد الله البغدادي -المعروف بابن المقير- في «جزء فيه أحاديث وفوائد من روايته عن شيوخه» (١٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٥/ ٢٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٧٩-٢٨٠/ ٤٧- الرد على الجهمية)؛ ثلاثتهم عن سعدان بن نصر به.

قال الخطيب البغدادي: «هذا الحديث غريب من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر، تفرد به: موسى بن داود، عن زهير بن معاوية عنه. ولم نكتبه إلا من حديث سعدان عن موسى بن داود».

قلت: تابع زهيرًا: يحيى بن أيوب الغافقي - وهو صدوق من رجال الشيخين-، عن يحيى ابن سعيد الأنصاري به.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٢-١٦٣/ ١٩٠٥): ثنا ابن عبد الحكم، عن إسحاق بن الفرات، عن يحيى بن أيوب به.

وهذا سند حسن.

٦٧٧- نا عمي: نا أحمد بن يونس: ثنا زهير، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٧٨- نا موسى بن عبد الرحمن الحلبي: نا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ**».

٦٧٩- نا عمي: نا ابن كثير؛ قال: أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ**(١) **يُسَافَرَ بِالمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ أَحَدٌ مِنْهُم**».

٦٧٧- إسناده صحيح - أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٩٣٥/ ٢٦٨٦) -ومن طريقه أبو محمد -الحسين بن مسعود- البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٥٢٧/ ١٢٣٣)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٦٢-٨٦٣/ ١٠٨٤)-: ثنا علي بن الجعد، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٥٧٧/ ٧٤٨) من طريق عبد الرحمن بن عمرو البجلي الحراني؛ كلاهما عن زهير بن معاوية به.

قال ابن عساكر: «صحيح».

٦٧٨- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما قبله) - تقدم تخريجه قبل تسعة أحاديث.

٦٧٩- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بطرقه).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ محمد بن كثير المصيصي: صدوق كثير الغلط؛ كما في «التقريب». وقد توبع:

فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩١)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٠٦/ ٦٩٩)، وأحمد (٢/ ١٠)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٤١/ ٦٦٧)- ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٤/ ١٩٠٩)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٧/ ٤٩/ ٥٤٤٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٦/ ٣٩٧٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤١/ ٥٦٤و٥٦٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

وسيكرره المصنف.

(١) في (ط دار البشائر): «أنه»!

٦٨٠- حدثنا هارون بن سليمان: ثنا مؤمل: ثنا سفيان، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالُوا مِنْهُ شَيْئاً**».

قال: وكتب به عمر إلى الأمصار.

٦٨١- حدثنا أسيد: ثنا الحسين: ثنا سفيان بهذا.

٦٨٢- حدثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقي؛ قال: أخبرنا حسين، عن زائدة: ثنا ليث بن أبي سليم، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**لا تُسَافِرُوا بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ؛ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَنَالَهُ رَجُلٌ مِنْهُم**».

٦٨٣- حدثنا عبد الله بن سعيد؛ قال: أخبرنا المحاربي، عن ليث، عن نافع،

٦٨٠- **إسناده ضعيف، (والمرفوع منه صحيح بما قبله)** - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٢/ ٢١١/ ٢٤٦٧): نا إسماعيل بن زكريا، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٥/ ١٩١٠و١٦٥-١٦٦/ ١٩١١) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري؛ كلاهما عن ليث بن أبي سليم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف الليث بن أبي سليم.

سفيان؛ هو: الثوري.

مؤمل؛ هو: ابن إسماعيل.

٦٨١- **إسناده كسابقه.**

الحسين؛ هو: ابن حفص الهمداني.

وأسيد؛ هو: ابن عاصم الأصبهاني.

٦٨٢- **إسناده ضعيف، (وهو صحيح بطريق أيوب الآتية).**

قلت: وهذا سند ضعيف كسابقه.

حسين؛ هو: ابن علي الجعفي.

زائدة؛ هو: ابن قدامة.

٦٨٣- **موقوف ضعيف** - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه علتان: =

عن ابن عمر؛ قال: لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو؛ فإني أخاف أن يناله أحد منهم.

٦٨٤- حدثنا الأحمسي؛ قال: حدثنا ابن فضيل، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُسَافِرُوا بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالُوهُ**».

٦٨٥- حدثنا زياد بن يحيى -أبو الخطاب-، وعلي بن الحسين الدرهمي؛ قالا: حدثنا المعتمر؛ قال: سمعت ليثاً يحدث عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «**لا تُسَافِرُوا بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يُصِيبَهُ أَحَدٌ مِنْهُم**».

قال علي: عن ليث.

٦٨٦- حدثنا علي بن حرب: ثنا أبو معاوية، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ**».

= **الأولى:** ليث بن أبي سليم؛ ضعيف الحديث.

الثانية: المحاربي مدلس وقد عنعن، وقد خالفه سفيان الثوري وزائدة بن قدامة - كما سبق-، ومحمد بن فضيل والمعتمر بن سليمان- كما سيأتي مباشرة-؛ فرووه عن الليث به مرفوعاً؛ وهو المعروف.

٦٨٤- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بطريق أيوب الآتية) - تفرد به المصنف.

الأحمسي؛ هو: محمد بن إسماعيل بن سمرة.

ابن فضيل؛ هو: محمد بن فضيل بن غزوان الضبي.

ليث؛ هو: ابن أبي سليم.

٦٨٥- إسناده كسابقه.

المعتمر؛ هو: ابن سليمان التيمي.

٦٨٦- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن حجاج بن أرطاة: صدوق كثير الخطأ والتدليس؛ كما في «التقريب».

٦٨٧- حدثنا محمد بن عثمان العجلي[1]: ثنا عبيد الله، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ؛ مَخَافَةَ العَدُوِّ**».

٦٨٨- حدثنا أيوب بن محمد الوزان: ثنا سفيان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر يبلغ به، قال: «**لا تُسَافِرُوا بِالقُرْآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٨٩- حدثنا المؤمل بن ....

٦٨٧- **إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما قبله وما بعده)** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: صدوق، سيئ الحفظ جداً؛ كما في «التقريب»، وباقي رجاله ثقات.

عبيد الله؛ هو: ابن موسى العبسي.

(١) في «ش»، و«ظ»: «البجلي»، وفي هامش «ظ» على الصواب: «العجلي».

٦٨٨- **إسناده صحيح** - وقد تقدم تخريجه قبل أحاديث.

٦٨٩- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن منده في «الفوائد» (٣١-٣٢/ ٥٨- بترقيمي)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٠٨)، و«السنن الصغرى» (١/ ٣٥٤/ ٩٩٦)، و«شعب الإيمان» (٣/ ٥٤٤/ ٢٠٩١) من طريق ابن الأعرابي، عن الحسن بن محمد بن الصبَّاح به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات، وتابع المؤمل وابن الصبَّاح، عن إسماعيل ابن علية؛ كل من:

١- **زهير بن حرب:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩١) - ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص٢٣٨)-.

٢- **الإمام أحمد:** أخرجه في «مسنده» (٢/ ٧).

٣- **أبو عبيد الهروي:** أخرجه في «فضائل القرآن» (١/ ٢٩٥/ ١٣٤و٣٧١/ ٣٢٩).

٤- **موسى بن سهل بن كثير بن الوشا:** أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٥٤٤)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٤١٧/ ٤٦٢) -وعنه الشجري في «الأمالي» (١/ ٧٧)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٦٩/ ٢٠٨)، وابن البخاري في=

هشام[١]، والحسن بن محمد بن الصباح؛ (قالا: أنبأ)[٢] إسماعيل، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تُسَافِرُوا بِالقُرآنِ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ»**.

٦٩٠- حدثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا جويرية، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: **«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ»**.

٦٩١- نا عمي -محمد بن الأشعث-: نا أحمد بن يونس: ثنا ليث بن

=«مشيخته» (١/ ٦١٣-٦١٤/ ١٢٦)، ونصر المقدسي في «الحجة» (٢٠٨)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣/ ١٨٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٨) والمراغي في «مشيخته» (ص٢٣٨-٢٣٩)، وابن جماعة في «مشيخته» (١/ ٣٢٩-٣٣٠- تخريج البرزالي)-.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩١) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومسلم -أيضًا- (٣/ ١٤٩١/ ١٨٦٩/ ٩٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٢/ ٢٢/ ٧٦٤- منتخب)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٦/ ٣٩٧٥) من طرق عن حماد بن زيد، وعبدالرزاق في «المصنف» (٥/ ٢١٢/ ٩٤١٠) - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٦/ ٣٩٧٥) -عن معمر، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦١/ ١٢٢٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٢٨٥)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٣/ ١٩٠٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٧/ ٣٩٧٦)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٥٧٠/ ١١١٨)؛ وابن نجيح في «جزئه» -ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (٢/ ٢٨٥)- من طريق شعبة، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٦/ ٣٩٧٥) من طريق الحارث بن عمير؛ خمستهم عن أيوب به.

(١) في «ش»: «المؤمل: أنا هشام».

(٢) في «ظ»، و«ع»: «نا».

٦٩٠- إسناده صحيح - أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٨٣-٣٨٤/ ١٩٦٦) بسنده سواء.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير يونس بن حبيب، وهو ثقة. جويرية؛ هو: ابن أسماء بن عبيد الضبعي.

٦٩١- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٧/ ٣٩٧٨): ثنا أبو أمية، عن أحمد بن عبد الله بن يونس به.

سعد، عن نافع، عن عبد الله (بن عمر)[1]، عن رسول الله ﷺ: **«أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ»**.

[**٦٩٢**- حدثنا يحيى بن حكيم: أنبأ أبو الوليد: أنبأ الليث بن سعد، عن نافع، عن عبد الله[2] بن عمر؛ قال: **«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ»**.

٦٩٣- نا محمد بن يحيى: أنا نعيم[3] بن حماد: أنا صالح -يعني: ابن قدامة-، عن عبد الله بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: **«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ**

---

(١) ليست في «ش».

٦٩٢- إسناده صحيح - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٣-١٦٤/ ١٩٠٨): ثنا يزيد بن سنان، عن أبي الوليد -هشام بن عبد الملك - الطيالسي به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩١/ ١٨٦٩/ ٩٣)، وابن ماجه (٢/ ٩٦١/ ٢٨٨٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٧٤/ ٨٠٠٦و٨/ ١٠٠/ ٨٧٣٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٩٧/ ٣٩٧٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ١٦٣-١٦٤/ ١٩٠٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٨٠-٢٨١/ ٤٨- الرد على الجهمية) من طرق عن الليث بن سعد به.

(٢) ليست في (ط دار البشائر).

٦٩٣- إسناده ضعيف، (وهو صحيح لغيره).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن نعيم بن حماد صدوق كثير الخطأ؛ كما في «التقريب»، وقد توبع: فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ١٣٤/ ٨١٩١) من طريق إسحاق بن راهويه، عن صالح بن قدامة به.

قلت: وهذا سند حسن لذاته؛ فإن صالح بن قدامة- هذا-: صدوق حسن الحديث، روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»، وقال في «ميزان الاعتدال»: «صالح الحديث».

وعليه؛ فقول الحافظ-رحمه الله- في «التقريب»: «مقبول!»؛ غير مقبول.

وقد توبع عليه كما سيأتي.

محمد بن يحيى؛ هو: الإمام الذُهلي.

(٣) في «طبعتي المصاحف»: «يعمر!»؛ وهو خطأ.

ﷺ **أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٩٤- أنا عبدالله بن شبيب: أنا أيوب بن سليمان: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٩٥- نا عمي: نا حجاج، والقَعْنَبي؛ قالا: أنبأنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**»][١].

٦٩٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا الهيثم: ثنا إبراهيم، وحجاج؛ قالا: حدثنا عبد العزيز بن مسلم: ثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٩٤- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بطرقه).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عبد الله بن شبيب- هذا- واهٍ؛ لكنه توبع: فقد أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١/ ١٦/ ٤٧١٦-«إحسان»)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٢/ ٥٦٧) من طريق الإمام البخاري: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبد الحميد بن عبد الله ابن أبي أويس به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في إسماعيل بن أبي أويس.

وتابع أبا بكر بن أبي أويس: عبيد بن أبي قرة -وهو صدوق حسن الحديث-؛ أخرجه أحمد (٢/ ١٢٨).

وتابع سليمان بن بلال: عبد العزيز بن مسلم القسملي -وهو ثقة ربما وهم-. أخرجه المصنف بعده.

٦٩٥- إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

حجاج؛ هو: ابن المنهال.

والقَعْنَبي -تحرفت في طبعة دار الفاروق إلى: العقبي!!-؛ هو: عبد الله بن مسلمة.

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ظ».

٦٩٦- إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

وقال الهيثم: مخافة أن ينالوه.

٦٩٧- حدثنا إسماعيل بن إسحاق: ثنا سليمان بن حرب: أخبرنا عبدالعزيز القسملي (بهذا.

٦٩٨- أنا هارون بن إسحاق: نا محمد -يعني: ابن بشر-، عن ابن أبي الزناد)[1]، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ**».

٦٩٩- حدثنا زياد بن أيوب: ثنا هشيم، عن منصور، عن الحسن؛ قال: كان يكره أن يسافر بالمصحف إلى أرض الروم.

٧٠٠- حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد؛ قال: أخبرني أبي: ثنا الأوزاعي؛ قال: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى أَنْ يُغْزَى بِالمَصَاحِفِ**[2] **إلى أَرْضِ العَدُوِّ؛ لِكَيلا يَنَالَهَا الكُفَّارُ**».

٦٩٧- إسناده صحيح كسابقه.

٦٩٨- إسناده حسن، (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في عبد الرحمن بن أبي الزناد.

فائدة:

قال الإمام ابن حبان في «صحيحه» (١١/ ١٦): «في قوله: «**مخافة أن يناله العدو**» بيان واضح أن العدو إذا كان فيهم ضعف وقلة، والمسلمون فيهم قوة وكثرة، ثم سافر أحدهم بالقرآن وهو في وسط الجيش يأمن أن لا يقع ذلك في أيدي العدو؛ كان استعمال ذلك الفعل مباحاً له، ومتى أيس مما وصفنا؛ لم يجز له السفر بالقرآن إلى دار الحرب».

(١) ما بين قوسين سقط من «ظ».

٦٩٩- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن هشيماً مدلس وقد عنعن.

٧٠٠- إسناده ضعيف لإرساله، (وهو صحيح بشاهده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

ويشهد له حديث ابن عمر السابق.

(٢) في «ش»: «بالمصحف».

الكافر يأخذ المصحف بعلاقته[1]

٧٠١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى، عن شعبة؛ قال: حدثني القاسم الأعرج؛ قال: كان لسعيد بن جبير[2] بأصبهان غلام مجوسي يخدمه، فكان يأتيه بالمصحف في علاقته.

٧٠٢- حدثنا محمد بن سوار: ثنا عبد السلام، عن أبي خالد الدالاني،

---

(١) في جواز تمكين غير المسلم من المصحف ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقًا؛ لأن المشرك نجس، فلا يصح أن يمس القرآن.

الثاني: أنه يجوز تمكينه من المصحف؛ إذا اغتسل، ورجي إسلامه.

الثالث: أنه يجوز أن يمكَّن الكافر من حمل المصحف ومسه؛ لعدم الدليل الصريح الصحيح على منعه من ذلك.

قلت: والناظر في هذه الأقوال يرى أن الأول هو الأقرب للصواب؛ للوجوه الآتية:

١- أن المصحف لا ينبغي أن يمسه إلا مؤمن، والمشركون نجس.

٢- مس الكفار للمصحف فيه نوع امتهان لكلام الله -عز وجل-.

٣- والذي استقر في عقول الصحابة منع الكافر من مس المصحف منذ فجر الإسلام.

ومن ترجح تأثره، ورجي إسلامه؛ يمكن أن يعطى ترجمة للقرآن، وليس مصحفًا، والله أعلم.

٧٠١- مقطوع صحيح - أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ١٥٩) من طريق عبد الله بن عمر، عن يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ١٠٩/ ١٠١٥٤) عن عبد الله بن كثير، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٧٢/ ٣٣٣و٣٣٤و٢/ ٢٤٠/ ٩٢٦و٩٢٧): ثنا إسماعيل ابن علية، وحفص بن عمر الواسطي النجار، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ١٥٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي؛ كلهم عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(٢) في (ط دار البشائر): «المسيب!!»؛ وهو خطأ.

٧٠٢- مقطوع صحيح بما قبله - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٦١): حدثنا عبد السلام بن حرب به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أبو خالد الدالاني: صدوق يخطىء كثيراً، وكان يدلس؛ كما في «التقريب». =

عن القاسم بن محمد؛ قال: رأيت سعيد بن جبير[١] قرأ في مصحف، ثم ناوله غلاماً له مجوسياً بعلاقته.

الحائض والجنب يأخذان المصحف بعلاقته

٧٠٣- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الأعلى: ثنا هشام، عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن يتعلَّق الجنبُ بالمصحفِ[٢]، أو يَجُوزَ (به)[٣] من مكان إلى آخر.

٧٠٤- حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن: ثنا أبو سفيان، ثنا النعمان؛ قال: قال سفيان: لا بأس بأن يأخذ الجنب والحائض والصبي بعلاقة[٤] المصحف.

٧٠٥- نا هارون بن إسحاق، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا:

= عبد السلام؛ هو: ابن حرب.

القاسم بن محمد؛ هو: الأعرج.

(١) في (ط دار البشائر): «المسيب!!»؛ وهو خطأ.

٧٠٣- إسناده ضعيف - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٣٩/ ٩٢٢): حدثنا يزيد بن هارون، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٦١): حدثنا أبو أسامة؛ كلاهما عن هشام ابن حسان به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن في رواية هشام بن حسان عن الحسن مقالاً؛ لأنه كان يرسل عنه.

وقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٢/ ١٣٣٠) عن معمر، عمن سمع الحسن بنحوه.

وسنده ضعيف؛ لجهالة من سمعه من الحسن، فهو لم يسم.

(٢) في «ش»: «المصحف».

(٣) سقطت من «ش».

٧٠٤- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

سفيان؛ هو: الثوري. النعمان؛ هو: ابن عبد السلام.

أبو سفيان؛ هو: صالح بن مهران الشيباني.

(٤) في «ش»: «بعلاقته».

٧٠٥- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٦١): حدثنا وكيع به. =

حدثنا وكيع، عن أيمن بن نابل، عن عطاء؛ قال: لا بأس أن تأخذ الطامث[1] بعلاقة المصحف.

٧٠٦- نا محمد بن سلمة المرادي: نا ابن وهب، عن حمزة بن عبد الواحد، عن علقمة بن أبي علقمة: أنه سأل سعيد بن المسيب عن كتاب يعلق على المرأة من الحيضة، أو من فزع؟ قال: إذا جعل في كنّ يدخل فيه فلا يبدو؛ فلا يضر من لبسه.

قال أبو بكر: يعني: جلداً يجعل[2] فيه.

٧٠٧- حدثنا أسيد بن عاصم: ثنا الحسين، عن سفيان؛ قال: أخبرنا أبو

= قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أيمن بن نابل، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

وقد أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ٣٤٢/ ١٣٣٢) عن ابن جريج؛ قال: قلت لعطاء: أيمس الجنب والحائض المصحف وهو في خباءته؟ قال: لا، قلت: فبين أيديهما ومن أخبيته ثوب؟ قال: لا، ولا؛ الخباء أكف من الثوب.

وسنده صحيح.

(١) أي: الحائض.

٧٠٦- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٥-٣٤٦/ ١٣٤٨) عن معمر: أخبرني علقمة به بنحوه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(٢) في «ش»: «يدخل».

٧٠٧- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المؤلف فيما أعلم.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا عبد الكريم -عُبيدة بن مُعَتِّب- الضبي ضعيف، واختلط بأخرة، كما في «التقريب».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٦٠): حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم؛ قال: لا بأس أن تضع الحائض في المسجد الشيء وتأخذه منه ولا تدخله.

وسنده صحيح.

وأخرج -أيضاً- بسند صحيح عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم؛ قال: تأخذ =

عبد الكريم، عن إبراهيم؛ قال: الحائض والجنب يتناولان الشيء، وذكر[١] كلمة الخُمْرة، قالت: إني حائض، قال: «**إِنَّهَا لَيْسَتْ فِي يَدِكِ**».

٧٠٨- حدثنا أَسِيد: ثنا الحسين، عن سفيان، عن الأعمش، عن ثابت بن

=الحائض من المسجد وتضع فيه.

وسنده صحيح أيضاً.

(١) في «ش»: «ذكر» -بحذف الواو-.

٧٠٨- صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٢٧/ ١٢٥٨) - وعنه أحمد (٤٢/ ٢٤٩/ ٢٥٤٠٤)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ١٠٢/ ١٠٢)-، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٩٨/ ٢١٤و٢/ ٢٠٣-٢٠٤/ ٧٨٣) من طريق عبد الله بن الوليد العدني، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ١٩١/ ١٣٥٧-«إحسان») من طريق معاوية بن هشام القصار، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ١٠٨٦/ ٢٣٣٩) من طريق موسى بن طارق، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ١٣٣/ ٣٢٠) من طريق أبي حذيفة النهدي؛ خمستهم عن سفيان الثوري به.

وتابع سفيان الثوري؛ كل من:

١- أبو معاوية الضرير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٦٠) - وعنه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٢٩٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (١/ ٣٥٥/ ٦٨٦)-، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٢٩٨)، والبيهقي (١/ ١٨٦) عن أبي كريب ويحيى بن يحيى، وأبو داود (١/ ٦٨/ ٢٦١) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ١٧٠-١٧١)- عن مسدد بن مسرهد، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٣٧٣/ ٩١٦) -وعنه النسائي في «المجتبى» (١/ ١٤٦-١٤٧و١٩٢)، و«السنن الكبرى» (١/ ١٧٥/ ٢٦٢)-، وأحمد في «المسند» (٤٠/ ٢١٥/ ٢٤١٨٤و٤٣/ ٨٩-٩٠/ ٢٥٩١٩)؛ ستتهم عن أبي معاوية به.

٢- شعبة بن الحجاج: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٤٨-٤٩/ ١٥٣٣) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٦١-٢٦٢/ ٩٠٩)، والبيهقي (١/ ١٨٦)-، وأحمد (٤١/ ٢٢٥/ ٢٤٦٩٥) عن عفان بن مسلم، والدارمي في «مسنده» (٥/ ١٤/ ٨١٧و٢٧٦/ ١١٦٤-«فتح المنان») عن أبي الوليد الطيالسي، وأحمد (٤٢/ ٢٤٩/ ٢٥٤٠٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ١٩٢-١٩٣/ ١٣٥٨-«إحسان») عن محمد بن جعفر -غندر-، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٦١-٢٦٢/ ٩٠٩) من طريق بدل بن المحبر؛ خمستهم عن شعبة به.

٣- عَبيدة بن حميد: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٠٣)، والترمذي (١/ ٤١٦-٤١٧/ ١٣٤- «تحفة»)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ١٤٦و١٩٢). =

عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لها: «**نَاوِلِينِي الخُمْرَةَ**(١)»، قالت: إني حائض، قال: «**إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَت فِي يَدِكِ**».

= ٤- **جرير بن عبد الحميد:** أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٣٧٢/ ٩١٥) -وعنه النسائي في «المجتبى» (١/ ١٤٦و١٩٢)، و«الكبرى» (١/ ١٧٥/ ٢٦٢)-.

٥ و ٦- **محمد بن سلمة الكوفي، وأبو يحيى الحماني:** أخرجه أبو عوانة (١/ ٢٦٢/ ٩١٠ و٩١١).

٧- **يحيى بن عيسى:** أخرجه أبو عوانة (١/ ٢٦٢/ ٩١٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ١٧١).

وتابع الأعمش:

أ- **عبدالملك بن حميد بن أبي غَنِيَّة:** أخرجه مسلم (١/ ٢٤٥/ ٢٩٨/ ١٢)، وأحمد (٤١/ ٣٣٠/ ٢٤٨٣٢)، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «الأمالي» - ومن طريقه البيهقي (١/ ١٨٩)-.

ب- **حجاج بن أرطاة:** أخرجه مسلم (١/ ٢٤٥/ ٢٩٨/ ١٢)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ٤٦٠/ ٤٤٨٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (١/ ٣٥٦/ ٦٨٧).

ج- **ليث بن أبي سليم:** أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (١/ ٣٥٩-٣٦٠/ ١١٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ١٢٦/ ٤٦٦٦).

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح. وهو قول عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافًا في ذلك؛ بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئًا من المسجد».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

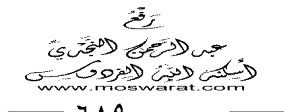
وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٤٥/ ٢٩٩).

وشاهد آخر من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بنحوه: أخرجه أحمد (٢/ ٨٦) بسند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ صدوق سيئ الحفظ جدًا.

الثانية: هشيم؛ مدلس وقد عنعن.

(١) الخُمرة -بضم الخاء المعجمة، وإسكان الميم-: قال الخطابي: هي السَّجَّادة - بفتح السين وضمها، وتشديد الجيم- التي يَسجُدُ عليها المصلي.



هل يمس المصحف من قد مس ذكره

٧٠٩- حدثنا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب؛ قال: أخبرني مالك، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن مصعب بن سعد؛ أنه قال: كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتككت، فقال سعد: لعلك مسست ذكرك؟ قلت: نعم، قال: قم فتوضأ، فقمت فتوضأت ثم رجعت.

٧١٠- حدثنا محمد بن بشار: ثنا أبو عامر؛ قال: أخبرنا شعبة، عن زياد بن

٧٠٩- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٢٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٤/ ٨٦) من طريق عبد الله بن مسلمة القَعْنبي، والبيهقي في «الخلافيات » (١/ ٥١٦/ ٣٠٩و٢/ ٢٧٧/ ٥٥٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٢٤/ ١٩٤)، و«السنن الكبرى» (١/ ٨٨) من طريق يحيى بن بكير؛ ثلاثتهم عن الإمام مالك- وهذا في «موطئه» (١/ ٢٩٧-٢٩٨/ ٩٦- رواية يحيى الليثي، و١/ ٤٧-٤٨/ ١١٢- رواية أبي مصعب الزهري، و١١٣/ ٦٢- رواية القعنبي، و٨٤/ ٨٢- رواية سويد الحدثاني، و٣٥/ ١١- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

قال البيهقي في «الخلافيات» -الموضع الأول-: «هذا ثابت».

وخالف الإمام مالكاً: عبد الله بن جعفر؛ فرواه عن إسماعيل به؛ لكن قال: اغمس يدك في التراب، ولم يأمرني أن أتوضأ.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٧) من طريق أبي عامر العقدي، عن عبد الله به.

قلت: لكن عبد الله بن جعفر- هذا- وهو والد علي بن المديني- ضعيف؛ كما في «التقريب»، فلا تقبل مخالفته، فروايته منكرة، والمعروف رواية مالك.

٧١٠- موقوف صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٦) عن أبي بكرة، عن الطيالسي، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن مصعب به.

وسنده صحيح -أيضاً-.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ١١٤/ ٤١٥) عن معمر وسفيان بن عيينة، عن=

فياض، عن مصعب؛ قال: كنت آخذ المصحف على أبي[(١)] فحككت ذكري، فقال: إن شئت حككت من وراء الثياب.

٧١١- حدثنا محمد بن عاصم: ثنا أبو داود، عن شعبة، عن زياد بن فياض، عن مصعب بن سعد؛ قال: كنت أمسك لأبي -[سعد]-[(٢)] المصحف فحككت ذكري، فقال: لو شئت حتى ينسلخ[(٣)] لفعلت؛ يعني: من وراء الثياب، ثم قال: قم فتوضأ[(٤)].

٧١٢- نا إسحاق بن إبراهيم: نا أبو عاصم: أخبرنا ابن جريج: أخبرني الحسن بن مينا، عن مجاهد، أنه أخبره: أن بعض بني سعد بن أبي وقاص أخبره: أنه أمسك على سعد بن أبي وقاص المصحف وهو يستذكر، فحكني ذكري، فحككته، فلما رآني سعد أوغل[(٥)] يدي هناك؛ قال: مسسته؟ قلت: نعم، قال:

=إبراهيم بن أبي حرة، عن مصعب به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وإبراهيم -هذا-: ثقة؛ كما قال الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وضعفه الساجي بدون حجة!

(١) في «ش»: «أبي بكر».

٧١١- موقوف صحيح الإسناد - انظر ما قبله.

(٢) زيادة من «ش».

(٣) في «ش»: «تتسلخ».

(٤) في «ظ»: «فتوضه».

٧١٢- موقوف ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله).

قلت: رجال إسناده ثقات؛ غير البعض الذي أخبر مجاهداً، ولعله مصعب بن سعد؛ كما في سائر الطرق، والله أعلم.

والحسن بن مينا: كذا وقع في الأصل، وغالب الظن أنه تصحيف، والصواب: الحسن بن مسلم وهو ابن يَناق؛ فقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ١١٤/ ٤١٤) عن ابن جريج به؛ وسماه الحسن بن مسلم، وهو ثقة من رجال الشيخين.

ويشهد لهذه الطريق ما مضى وما سيأتي.

(٥) أي: أدخل.

فقم فتوضه.

٧١٣- حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي: ثنا يزيد بن هارون، عن ابن أبي خالد، عن الزبير بن عدي، أظنه عن مصعب؛ قال: كنت أمسك على أبي المصحف، فمسست ذكري، فقال: اغسل يدك.

(هل)[1] يمس المصحف من ليس على وضوء؟

٧١٤- حدثنا أحمد بن الحباب الحميري: ثنا أبو صالح الحكم بن المبارك

٧١٣- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٧) من طريق زائدة بن قدامة، عن إسماعيل بن أبي خالد به.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

قال الطحاوي: «فقد يجوز أن يكون الوضوء الذي رواه الحكم في حديثه عن مصعب هو غسل اليد، على ما بينه عنه الزبير بن عدي؛ حتى لا تتضاد الروايتان».

قلت: والأولى من هذا أن تحمل رواية غسل اليد على الوضوء؛ فقد رواه وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد به، وفيه الأمر بالوضوء.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٦٣).

وثبت عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- خلاف رواية مصعب عنه: فقد أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ١١٩/ ٤٣٤) عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٦٤) عن وكيع، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٠١/ ٩٤) من طريق يعلى بن عبيد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٧) من طريق زائدة بن قدامة وهشيم بن بشير؛ خمستهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عنه: أنه سئل عن مس الذَّكَرِ في الصلاة؟ قال: اقطعه! إنما هو بضعة منك.

وفي رواية: إن كان نجساً؛ فاقطعه! لا بأس به.

(١) زيادة من «ش».

٧١٤- إسناده ضعيف، (والحديث صحيح بشواهده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان -كما سيأتي بيانه-.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٤٤/ ٨٣٣٦) من طريق إسماعيل بن رافع، عن محمد بن سعيد بن عبد الملك، عن المغيرة بن شعبة، عن عثمان به. =

= قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٣١): «وفي إسناد ابن أبي داود انقطاع، وفي رواية الطبراني من لا يعرف».

وتعقبه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١/ ١٦٠): «بل في إسنادهما كليهما إسماعيل بن رافع، وهو ضعيف الحفظ؛ كما قال الحافظ نفسه في «التقريب»؛ فهو علَّة هذا الإسناد، وإن كان اختلف عليه فيه، وبه أعله الهيثمي [في «مجمع الزوائد»(١/ ٢٧٧)]، فقال: «وفيه إسماعيل بن رافع؛ ضعفه ابن معين والنسائي، وقال البخاري: ثقة، مقارب الحديث»».

قلت: وهو كما قال؛ لكن فاتت شيخنا - رحمه الله- علل أخرى لم ينبه عليها، وهي موجودة في إسناد الطبراني:

فمحمد بن سعيد بن عبد الملك -هذا- لا يُدرى من هو؛ قاله الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٦٤)، وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٤): «لا أعرفه».

وهو المشار إليه في قول الحافظ آنفاً: «وفي رواية الطبراني من لا يعرف».

وفيه -أيضاً-: شيخ الطبراني، أحمد بن عمرو الخلال المكي؛ لم يوثقه أحد فيما علمت.

لكن الحديث صحيح بشواهده من حديث عبد الله بن عمر، وحكيم بن حزام، ومرسل عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:

١- **أما حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-:** فأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٤٢/ ١٣٢١٧)، و«المعجم الصغير» (٢/ ١٣٩)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٨٩)-، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٢١)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨٨)، و«الخلافيات» (١/ ٥٠٨-٥٠٩/ ٢٩٨)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٤/ ٥٧٣)، والبيهقي في «الخلافيات» (١/ ٥١٠/ ٢٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج١٣/ ق٢١٤/ ب)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٧١-٣٧٢/ ٣٦١) من طريق سعيد بن محمد بن ثواب: ثنا أبو عاصم: ثنا ابن جريج: حدثني سليمان بن موسى، قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يحدث، عن أبيه مرفوعاً به.

قال الطبراني : «لم يروه عن سليمان إلا ابن جريج، ولا عنه إلا أبو عاصم، تفرد به: سعيد بن محمد».

قال شيخنا -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١/ ١٥٩): «ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٩٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ فكأنه مجهول الحال!! وقد صحح له الدارقطني في=

=«سننه» [(٢/ ١٨٩)] حديثاً في إتمام الصلاة في السفر، وبقية رجال الإسناد ثقات؛ غير أن ابن جريج مدلس، وقد عنعن! ومع ذلك كله؛ فقد قال الحافظ في هذا الحديث: «وإسناده لا بأس به، ذكر الأثرم أن أحمد احتج به»».

قلت: وفيما قاله شيخنا- رحمه الله رحمة واسعة- نظر:

أما سعيد بن محمد بن ثواب؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٧٢)، وقال: «مستقيم الحديث»، وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٩٠): «صدوق»؛ فارتفعت بذلك جهالة حاله، ولله الحمد والمنة.

وأما ابن جريج؛ فقد صرح بالتحديث عند الطبراني في «المعجم الصغير»- ومن طريقه الحافظ-؛ فانتفت شبهة تدليسه، وبقية رجاله ثقات؛ غير سليمان بن موسى الأشدق، ففيه كلام يسير لا ينزله عن رتبة الحسن؛ فالسند لا بأس به؛ كما قال الحافظ.

ولعله لذلك قال الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٧٢): «هذا حديث مشهور حسن...وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن سليمان بن موسى؟ فقال: حديثه مستقيم، محله الصدق، صالح الحديث».

٢- وأما حديث حكيم بن حزام -رضي الله عنه-: فأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠٥/ ٣١٣٥)، و«المعجم الأوسط» (٣/ ٣٢٦-٣٢٧/ ٣٣٠١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في«موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٨٥)-، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٢٢)-ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (١/ ٥١٣/ ٣٠٣)-، والحاكم (٣/ ٤٨٥)- وعنه البيهقي في «الخلافيات» (١/ ٥١٠-٥١١/ ٣٠٢)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٥/ ٥٧٤)، والبيهقي في «الخلافيات»(١/ ٥١٣/ ٣٠٤) من طريق سويد أبي حاتم: حدثنا مطر الوراق، عن حسان بن بلال، عن حكيم بن حزام به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا أسد السنة العلامة الألباني-رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١/ ١٥٩) متعقباً: «أنى له الصحة، وهو لا يروى إلا بهذا الإسناد؛ كما قال الطبراني؟!

ومطر الوراق؛ ضعيف؛ كما قال ابن معين، وأبو حاتم، وغيرهما، وفي «التقريب»: «صدوق، كثير الخطأ»، والراوي عنه سويد أبو حاتم مثله؛ قال النسائي: «ضعيف»، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي، حديثه حديث أهل الصدق»؛ قلت: يعني: أنه لا يتعمد الكذب.

وقال ابن معين: «أرجو أن لا يكون به بأس»، وقال في «التقريب»: «صدوق، سيئ الحفظ، له أغلاط». =

الخاشتي: ثنا محمد بن راشد، عن إسماعيل المكي، عن القاسم بن أبي بزة، عن عثمان بن أبي العاص؛ قال: كان فيما عهد إليَّ رسول الله ﷺ: «**لا تمس المصحف وأنت غير طاهر**».

٧١٥- نا أبو الطاهر: نا ابن وهب: أخبرني مالك، عن عبد الله بن أبي

= وقال [الحافظ ابن حجر] في «التلخيص الحبير» (١/ ١٣١): «وفي إسناده سويد أبو حاتم؛ وهو ضعيف، وحسن الحازمي إسناده»، ثم ذكر أن النووي في «الخلاصة» ضعف حديث حكيم ابن حزام، وحديث عمرو بن حزم جميعاً» كلامه -رحمه الله-.

وقال الحافظ ابن حجر- عقبه-: «هذا حديث غريب، وليس في رواته من ينظر في حاله إلا سويد أبا حاتم؛ فإنه ضعيف، وقد ذكر الطبراني في «الأوسط» أنه تفرد به».

قلت: وفاته إعلاله بمطر الوراق، والحافظ نفسه -رحمه الله- ضعف مطراً -هذا- في «التقريب».

وقال ابن عبد الهادي-رحمه الله- في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣٣): «رواه القاسم اللالكائي بإسناده، وفيه نظر».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٧٧): «وفيه سويد أبو حاتم؛ ضعفه النسائي وابن معين في رواية، ووثقه في رواية، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، حديثه حديث أهل الصدق».

٣- وأما مرسل عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم؛ فهو الحديث الآتي عند المصنف.

٧١٥- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بشواهده) - أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٩٥-١٩٦/ ٩٤)، والشافعي في «سنن حرملة»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٨٦)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٧٢/ ٣٦٢)[1]، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٨٦/ ١٠٦)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٢/ ٤٧/ ٢٧٥)، و«معالم التنزيل» (٨/ ٢٣)، وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص١٣-١٤) من طرق عن الإمام مالك بن أنس- وهذا في «الموطأ» له (٢/ ١٣٧/ ٥١١/ ١- رواية يحيى الليثي، و١/ ٩٠/ ٢٣٤- رواية أبي مصعب الزهري، و١٤٧/ ١٢٥- رواية القَعْنبي، و١١٠/ ١٥٣- رواية الحدثاني، و١٠٦/ ٢٩٧- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به. =

(١) لكن قال: عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه!!

= قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وتابع مالكاً عليه: معمر بن راشد؛ لكن قال: عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، فزاد: (عن أبيه).

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٧٣)، و«المصنف» (١/ ٣٤١-٣٤٢/ ١٣٢٨) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط»(٢/ ١٠٣/ ٦٣٠)، والدارقطني في«سننه» (١/ ١٢١)، والبيهقي في «الكبرى»(١/ ٨٧)-: عن معمر به.

قال الدارقطني: «مرسل، ورواته ثقات».

وتابع عبد الله بن أبي بكر -من رواية معمر عنه-: الإمام الزهري؛ قال: قرأت صحيفة عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم به.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٩٧/ ٩٦) من طريق شعيب بن أبي حمزة، و (٣٣٢-٣٣٣/ ٢٤٦)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٩)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٢٤٦/ ٧٠٦٠)، والبيهقي (٨/ ٨٠) من طريق يونس بن يزيد الأيلي؛ كلاهما عن الزهري به.

وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد روي مسنداً؛ لكن لا يصح:

فقد أخرج أحمد في «المسند»؛ كما في «المحرر» (١/ ١٦٧- بتحقيقي)، و«تنقيح التحقيق» (١/ ١٣١)، و«الكامل» لابن عدي(٣/ ١١٢٣)- وعنه أبو القاسم البغوي في «مسائل أحمد» (٧٣و٩٩)-، وأبو داود في «المراسيل» (٣٣٥-٣٣٦/ ٢٤٧/ ١و٢و٣)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٧-٥٨)، و«الكبرى» (٤/ ٢٤٥-٢٤٦/ ٧٠٥٨و٧٠٥٩)، والدارمي في «مسنده» (١٧٤٤ و١٧٤٥ و١٧٥١ و١٧٥٨ و٢٤١٣ و٢٥٠٤ و٢٥٠٦ و٢٥١٧ و٢٥١٨ و٢٥١٩ و٢٥٢٤ و٢٥٢٦ و٢٥٢٨ - «فتح المنان»)، وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على بشر المريسي» (ص١٣١)، وابن أبي عاصم في «الديات» (٤٢و٤٨)، وابن عدي في «الكامل»(٣/ ١١٢٣-١١٢٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٥٠١-٥١٠/ ٦٥٥٩-«إحسان»)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٢٢و٢/ ٢٨٥)، والحاكم (١/ ٣٩٥- ٣٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨٧-٨٨و٣٠٩و٤/ ٨٩و٣٥٢و٨/ ٢٥و٢٨و٧٣و٧٩و٨١و٨٨و٩٥و٩٧)، و«الخلافيات» (١/ ٥٠-٥٠٢/ ٢٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٧٣-٢٧٦/ ٥٦-الأحاديث الطوال) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٤١٩-٤٢٢)-، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٨٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ١٦٥/ ١٦٠و٢/ ١٢٣/ ١٢٢٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٤/ ٥٧١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٢٨)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥/ ٨/ ٣٦٥٨٨)، و«التمهيد» (١٧/ ٣٣٩- ٣٤٠) من طريق الحكم بن موسى : ثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم: =

=حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده به.

وبعض الرواة وهم فيه؛ فقال: عن سليمان بن داود الخولاني، والصحيح: أنه ابن أرقم.

قال أبو داود عقبه: «والذي قال: (سليمان بن داود) وهم فيه»، وقال أيضاً: «وهم فيه الحكم».

وقال (ص١٩٩): «روي هذا الحديث مسنداً؛ ولا يصح».

وقال (ص٣٣٥): «أسند هذا؛ ولا يصح».

وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣١): «وقال أبو داود: هذا وهم من الحكم؛ يعني: قوله: (ابن داود)، وإنما هو سليمان بن أرقم؛ وهو متروك».

وقال النسائي: «وهذا أشبه بالصواب- يعني: سليمان بن أرقم- والله أعلم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث».

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٤٥٥/ ١١٥١): «حدثت أنه وجد في كتاب يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري؛ ولكن الحكم بن موسى لم يضبطه».

ونقل ابن عبد الهادي -رحمه الله- في «تنقيح التحقيق»(١/ ١٣٢) عنه قوله«الصواب: سليمان بن أرقم».

وقال القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص٨٦): «فأقول: إن هذا غلط من الحكم بن موسى، وقد قال أحمد بن حنبل: إن الذي حدث بحديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن داود الجزري، وهذا غلط- أيضاً-، والذي صح عندنا أنه روى حديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن أرقم؛ هكذا هو مكتوب في أصل يحيى بن حمزة: (سليمان بن أرقم)؛ وهو الصواب».

وقال ابن منده؛ كما في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٩٠): «رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: (عن سليمان بن أرقم)، عن الزهري؛ وهو الصواب».

وقال أبو الحسن الهروي: «الحديث في أصل يحيى بن حمزة: (عن سليمان بن أرقم)؛ غلط عليه الحكم».

وقال الحافظ صالح بن محمد -المعروف بـ «جزرة»-: «حدثنا دحيم؛ قال: نظرت في أصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو: (عن سليمان بن أرقم)».

وقال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠٢): «ترجح أن الحكم بن موسى وهم ولا بد»، ثم قال: «رجحنا أنه ابن أرقم؛ فالحديث ضعيف الإسناد». =

بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن في الكتاب الذي كتبه[1] رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: «**أَنْ لا يَمَسَّ القُرْآنَ إلاَّ طَاهِرٌ**».

٧١٦- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا:

= وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٩٠): «أما سليمان بن داود الخولاني؛ فلا ريب أنه صدوق؛ لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلط في اسم والد سليمان، فقال: (سليمان بن داود)، وإنما هو (سليمان بن أرقم) فمن أخذ بهذا؛ ضعف الحديث، ولا سيما مع قول من قال: إنه قرأه كذلك في أصل كتاب يحيى بن حمزة.

قال الحافظ أبو عبد الله بن منده: «قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: (عن سليمان بن أرقم)، عن الزهري».

وأما من صححه؛ فأخذه على ظاهره في أنه سليمان بن داود، وقوي عندهم- أيضاً- بالمرسل الذي رواه معمر عن الزهري، والله أعلم».

وقال -أيضاً- في «موافقة الخبر الخبر»(٢/ ٣٨٧): «ورجاله رجال الصحيح؛ إلا سليمان ابن داود؛ فمختلف فيه، ويقال له: الخولاني، وكان صاحب عمر بن عبد العزيز، ويقال : إن الحكم بن موسى وهم فيه، وإنما هو سليمان بن أرقم؛ وهو ضعيف.

وممن جزم بذلك: أبو داود، والنسائي، وأبو زرعة الدمشقي، وصالح بن محمد البغدادي المعروف بـ «جزرة»».

ثم رجح الرواية المرسلة التي صدرنا التخريج بها، وكذا رجح الإرسال على الوصل في «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٦).

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١/ ١٥٨/ ١٢٢): «ضعيف؛ فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف جداً، وقد أخطأ بعض الرواة؛ فسماه سليمان بن داود، وهو الخولاني، وهو ثقة، وبناء عليه: توهم بعض العلماء صحته! وإنما هو ضعيف من أجل ابن أرقم هذا، والصواب فيه: أنه من رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلاً؛ فهو ضعيف -أيضاً-؛ لإرساله».

قلت: لكن الحديث صحيح بشواهده عن عبد الله بن عمر، وحكيم بن حزام، وعثمان ابن أبي العاص- رضي الله عنهم-؛ كما فصلته في الحديث السابق.

(١) في «ش»: «كتب».

٧١٦- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال وكيع: كان سفيان يكره أن يمس المصحف وهو على غير وضوء.

٧١٧- حدثنا محمد بن زكريا: ثنا ابن رجاء: ثنا إسرائيل، عن أبي الهذيل؛ قال: أتيت أبا رزين، فأمرني أن أقرأ في المصحف وقد بِلْتُ، فأبيت، فلقيت إبراهيم، فقلت له ذلك، فقال: أحسنت.

٧١٨- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا: حدثنا وكيع، عن علي بن صالح، عن غالب أبي الهذيل؛ قال: أمرني أبو رزين أن أفتح المصحف وأنا على غير وضوء، قال[1]: فسألت إبراهيم؛ فكرهه.

٧١٩- حدثنا موسى بن سفيان: ثنا عبدالله: ثنا عمرو، عن المغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يمس الجنب الدرهم فيه كتاب، أو تمسه وأنت على غير

٧١٧- مقطوع حسن الإسناد - انظر ما بعده.

٧١٨- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٦١): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير غالب بن الهذيل الأودي- أبي الهذيل-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

(١) ليست في «ش».

٧١٩- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف بهذا اللفظ.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف رواية المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم بن يزيد النخعي.

وشيخ المصنف: لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

عبد الله؛ هو: ابن الجهم الرازي.

وعمرو؛ هو: ابن أبي قيس الرازي.

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١١٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٤/ ١٣٤١) عن جرير بن عبد الحميد والثوري؛ كلاهما عن مغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي: أنه سئل عن الرجل يبول ومعه الدراهم، قال: لا بد للناس من نفقاتهم، وفي لفظ: ليس للناس بد من حفظ أموالهم.

وسنده كسابقه.

وضوء.

٧٢٠- حدثنا أحمد بن سنان: ثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: أنه كان يكره[1] أن يمس الدرهم الأبيض وهو على غير وضوء؛ إلا من وراء الثوب.

٧٢١- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن سفيان، عن حماد، عن إبراهيم؛ قال: لا يمس الرجل الدراهم البيض على غير وضوء؛ إلا من وراء الثوب.

٧٢٢- حدثنا علي: ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي الهيثم المرادي؛ قال: سألت إبراهيم عن الرجل يمس الدراهم البيض على غير وضوء؛ فكره ذلك.

٧٢٠- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٤/ ١٣٤٠) عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١١٣): حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: أحب إليَّ أن يكون بين جلدي- أو كفي- وبينهما ثوب.

وسيكرره المصنف بعد ثلاثة أحاديث.

(١) في «ش»: «أنه كره».

٧٢١- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٤/ ١٣٣٨ و١٣٣٩) عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

حماد؛ هو: ابن أبي سليمان.

٧٢٢- مقطوع حسن الاسناد، (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١١٣): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير أبي الهيثم المرادي، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

سفيان؛ هو: الثوري.

علي؛ هو: ابن أبي الخصيب.

٧٢٣- [حدثنا يوسف بن موسى: أنا أبو داود الحفري.

قال: وحدثنا هارون بن سليمان: ثنا المؤمل؛ قال: حدثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: أنه كره أن يمس الدرهم الأبيض وهو على غير وضوء.

٧٢٤- أنا أحمد بن سنان: أنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: أنه كان يكره (أن)[١] يمس الدرهم الأبيض وهو على غير وضوء؛ إلا من وراء الثوب][٢].

٧٢٥- حدثنا يونس بن حبيب: نا أبو داود: نا شعبة، عن حماد؛ قال: سألت إبراهيم عن الرجل يمس الدرهم الأبيض وهو على غير وضوء؛ فكرهه، وقال: أليس[٣] فيه سورة من القرآن؟.

٧٢٦- حدثنا علي بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن الربيع بن صَبيح، عن الحسن؛ قال: لا بأس به، وكرهه ابن سيرين.

٧٢٣- مقطوع صحيح الإسناد - تقدم تخريجه قبل حديثين.

٧٢٤- إسناده كسابقه - تقدم تخريجه قبل ثلاثة أحاديث.

(١) سقطت من «الأصول»، والسياق يقتضيها.

(٢) ما بين معقوفين ساقط برمته من «ظ».

٧٢٥- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

حماد؛ هو: ابن أبي سليمان

(٣) في «ش»: «ليس».

٧٢٦- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو حسن لغيره بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ الربيع بن صَبيح -بفتح المهملة-: صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب».

وانظر ما بعده.

٧٢٧- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الأعلى: ثنا هشام، عن الحسن: أنه كان لا يرى بذلك بأساً.

٧٢٨- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الأعلى: ثنا هشام، عن محمد: أنه كان يكره أن يشتري الدراهم التي فيها[1] كتاب الله؛ أن يشتري بها، أو يبيع.

٧٢٩- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الأعلى؛ قال: أنبأنا هشام، عن

٧٢٧- مقطوع حسن لغيره بما قبله - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١١٣): حدثنا وكيع: حدثنا سفيان الثوري، عن هشام بن حسان به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن رواية هشام بن حسان عن الحسن البصري على وجه الخصوص ضعيفة.

لكن الأثر حسن لغيره بسابقه.

وأخرج ابن أبي شيبة (١/ ١١٣): حدثنا عبد الله بن إدريس، عن هشام به؛ بلفظ: كان لا يرى بأساً أن يدخل الرجل الخلاء ومعه الدراهم البيض.

وسنده كسابقه.

وأخرج -أيضاً- (٢/ ٣٦١): ثنا محمد بن أبي عدي، عن أشعث بن عبد الملك الحُمراني، عن الحسن: أنه كان لا يرى به بأساً -يعني: مس المصحف على غير طهارة-.

وسنده صحيح.

٧٢٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

محمد؛ هو: ابن سيرين.

عبد الأعلى؛ هو: ابن عبد الأعلى السامي.

(١) في «ش»: «بالدراهم فيها».

٧٢٩- مقطوع صحيح - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٣/ ١٣٣٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١١٣): حدثنا أبو أسامة -حماد بن أسامة-؛ كلاهما عن هشام بن حسان به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١١٣): حدثنا عبد الله بن إدريس، عن هشام بن حسان به؛ بلفظ: كان يكره أن يدخل الرجل الخلاء ومعه الدراهم البيض.

وسنده صحيح.

القاسم بن محمد: أنه كره أن يمسها إلا وهو طاهر.

٧٣٠- نا إسحاق بن إبراهيم بن زيد: نا حجاج: نا يزيد بن إبراهيم؛ قال: كان محمد يكره أن يشتري بالدراهم الحجاجية التي فيها ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ منقوش، وكان يكره أن يأخذها أو يعطيها، وكان يكره الدنانير المنقوش فيها: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، قال: وكان الحسن لا يرى به بأساً.

٧٣١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا معاذ: ثنا ابن عون، عن محمد: أنه كان يكره أن يباع الكفار وغيرهم بالدراهم البيض،و[1]ذكر كلاماً.

٧٣٢- حدثنا عبد الله بن سعيد، ثنا عبد السلام: ثنا إسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة؛ قال: قلت لعمر بن عبد العزيز: لو غيرت هذه الدراهم البيض؛ فإنها تقع في يد اليهودي[2] والنصراني والجنب، وفيها سورة من كتاب الله؟

٧٣٠- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

حجاج؛ هو: ابن المنهال الضرير.

يزيد بن إبراهيم؛ هو: التستري.

محمد؛ هو: ابن سيرين.

٧٣١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

معاذ؛ هو: ابن هشام الدستوائي.

ابن عون؛ هو: عبد الله بن عون بن أرطبان.

محمد؛ هو: ابن سيرين.

(١) سقطت من «ش».

٧٣٢- مقطوع ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة: متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

عبد السلام؛ هو: ابن حرب.

(٢) في «ش»: «اليهود».

قال: لقد أردت أن تحتج[١] علينا الأمم بغير توحيد ربنا واسم نبينا.

٧٣٣- نا أبو الطاهر؛ قال نا ابن وهب: قال مالك: لا يحمل المصحف بعلاقته، ولا على وسادة أحد إلا وهو طاهر.

وقد رُخِّصَ في مس المصحف على غير وضوء

٧٣٤- حدثنا هارون بن إسحاق: ثنا وكيع، عن علي بن صالح، عن عمرو[٢] بن سعيد، عن رجل، عن سعيد بن جبير في قوله -تعالى-: ﴿**فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ**﴾ [الواقعة: ٧٨]؛ قال: في السماء، ﴿**لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ [الواقعة: ٧٩]؛ قال: الملائكة، وأما كتابكم -هذا-؛ فيمسه الطاهر وغير الطاهر.

٧٣٥- حدثنا محمد بن بشار؛ قال: ثنا يحيى: ثنا أبو الورقاء؛ قال: سمعت

---

(١) في «ش»: «لقد أردت يحتج».

٧٣٣- مقطوع صحيح - أخرجه المصنف بأطول من هذا كما سيأتي برقم (٧٤٥) بسنده سواء.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٢٩٦/ ١٣٨و٢/ ٢٣٩/ ٩٢٠): حدثني ابن بكير، عن مالك به.

وهو في «الموطأ» (٢/ ١٣٨- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ٩٠/ ٢٣٦- رواية أبي مصعب الزهري، و١٤٨/ ١٢٦- رواية القعنبي، وص١١٠- رواية سويد بن سعيد الحدثاني).

٧٣٤- مقطوع ضعيف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الراوي عن سعيد؛ فإنه لم يسم.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٤/ ٢٢٢)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر.

(٢) في «طبعتي المصاحف»: «عمر!».

٧٣٥- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٥) عن شيخ من أهل مكة، عن أبي الورقاء به.

قلت: إسناد المصنف صحيح؛ رجاله كلهم ثقات من رجال البخاري.

يحيى؛ هو: ابن سعيد القطان.

أبو الورقاء؛ هو: الأحمري، سفيان بن زياد.

سعيد بن جبير خرج من غائط -أو بول- فدعا بماء، فمسح به وجهه وذراعيه وأخذ المصحف.

٧٣٦- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا: حدثنا وكيع، عن الحسن بن صالح، عن مطرف، عن عامر؛ قال: مس المصحف؛ ما لم تكن جنباً.

٧٣٧- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة، عن الحكم وحماد: عن الرجل يمس المصحف وليس بطاهر؟ قالا: إذا كان في علاقة[1]؛ فلا بأس به.

٧٣٦- مقطوع صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

مطرف؛ هو: ابن طريف الكوفي.

عامر؛ هو: ابن شراحيل الشعبي.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٣/ ١٣٣٤) عن سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، عن الشعبي: أنه كره أن يمس المصحف وهو على وضوء.

قلت: إسناده واه بمرة؛ لحال جابر الجعفي.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١١٣-١١٤): حدثنا حميد بن عبد الرحمن، عن حسن بن صالح، عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي؛ قال: لا يمس الرجل الدراهم فيها كتاب الله وهو جنب.

قلت: وسنده كسابقه.

وأخرج -أيضاً- (٢/ ٣٦١): حدثنا وكيع، عن إسرائيل بن يونس، عن جابر الجعفي؛ قال: سألت عامراً عن مس المصحف على غير وضوء؟ فقال: لا بأس به!

قلت: وهو كسابقه.

٧٣٧- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

(١) في «ش»: «غلافه».

المستحاضة تمس المصحف

٧٣٨- حدثنا محمد بن بشار، عن روح، عن هشام، عن الحسن؛ قال: المستحاضة يغشاها زوجها وتغتسل، وتصلي وتقرأ المصحف، وتكون كالمرأة الطاهرة في كل أمرها.

٧٣٩- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قالا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: أنه كره أن تمس المستحاضة المصحف.

٧٤٠- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم: ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: أنه كره أن تصوم، أو يجامعها زوجها، أو تمس المصحف؛ يعني: المستحاضة، ولكن تصلي.

٧٣٨- مقطوع ضعيف بهذا اللفظ - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ للكلام المعروف في رواية هشام بن حسان عن الحسن البصري.

وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣١٠/ ١١٨٥) عن معمر، عن عمرو بن دينار، عن الحسن؛ قال: تصلي المستحاضة ويصيبها زوجها.

وأخرج (١/ ٣١٠/ ١١٨٦) عن الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن؛ قال: المستحاضة تصوم ويجامعها زوجها.

وسندهما صحيح.

٧٣٩- مقطوع صحيح - انظر ما بعده.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

٧٤٠- مقطوع صحيح - أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين المُلائي في «كتاب الصلاة»[1] بسنده سواء.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣١١/ ١١٩٣) عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) وقد سقط من مطبوعه!

٧٤١- حدثنا عبد الله بن الصباح: ثنا المعتمر، عن أبيه، عن المغيرة، عن إبراهيم؛ قال: قال شباك[١]: تأخذ المستحاضة المصحف، قال: وكيف تقول في زوجها؟ قال: فرأينا أنه كرهه.

المصحف يوضع على المقرمة[٢]

٧٤٢- حدثنا إسحاق بن شاهين: ثنا خالد، عن داود، عن العباس (بن عبد الرحمن)[٣]، عن ابن[٤] عبيد بن عمير؛ قال: أَرْسَلْتُ[٥] إلى عائشة -رضي الله عنها-، قال: أرأيت المقرمة التي يجامع عليها؛ أقرأ عليها المصحف؟ قالت[٦]: وما يمنعه؟ قالت: إن رأيت (عليها)[٧] شيئاً؛ فاغسله، وإن شئت؛ فحكه، وإن

٧٤١- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن في رواية المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي مقالاً.

شباك؛ هو: الضبي الكوفي، ثقة؛ كما في «التقريب».

المعتمر؛ هو: ابن سليمان بن طرخان التيمي.

(١) في «ش»: «عن إبراهيم شباك باخذ».

(٢) هي محبس الفراش، ومنه القرام: ستر فيه رقم ونقش.

٧٤٢- موقوف صحيح بما بعده - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن العباس -هذا- وهو ابن عبد الرحمن: مستور؛ كما في «التقريب».

داود؛ هو: ابن أبي هند.

خالد؛ هو: ابن عبد الله الطحان الواسطي.

ابن عبيد؛ هو: عبد الله؛ كما في الرواية الآتية.

(٣) زيادة من «ش».

(٤) في «ظ»: «أبي».

(٥) في «ظ»، و«ع»: «أرسل».

(٦) في «ش»: «فقالت».

(٧) زيادة من «ش».

رأيت -أو قالت:- وإن[١] رابك؛ فارششه.

قال أبو بكر: هذا أراه أن عبيد الله[٢] أرسل إلى عائشة -رضي الله عنها-.

٧٤٣- حدثنا زياد بن أيوب: ثنا عباد؛ قال: أخبرنا داود، عن عبد الله بن عبيد: أنه أرسل إلى عائشة: أيقرأ الرجل المصحف على المقرمة التي يجامع عليها؟ قالت[٣]: وما بأسه؟ إذا رأيت شيئاً؛ فاغسله، وإن شئت؛ فاحككه، فإن[٤] رابك؛ فارششه[٥].

٧٤٤- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: سأل رجل ابن عباس، فقال: أضع المصحف على الفراش الذي أجامع عليه؟ قال: نعم.

٧٤٥- نا أبو الطاهر؛ قال: قال ابن وهب: (قال)[٦] مالك: لا يحمل

---

(١) في «ش»: «أو رابك».

(٢) في «ش»: «عبيدًا».

٧٤٣- موقوف صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

عباد؛ هو: ابن العوام.

(٣) في «ظ»، و«ع»: «فقالت».

(٤) في «ش»: «وإن».

(٥) في «ش»: «فاششه»؛ بإسقاط الراء.

٧٤٤- موقوف صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٤٢/ ١٣٣١)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (١٥٥/ ٤٧٩) من طريق عبد الله بن المبارك؛ كلاهما عن ابن جريج به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وعنعنة ابن جريج عن عطاء بخاصة محمولة على السماع.

٧٤٥- مقطوع صحيح - تقدم رقم (٧٣٣).

(٦) سقطت من (ط دار الفاروق).

المصحف بعلاقته ولا وسادة إلا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحملـه[1] في أخبيتـه، ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يد[2] الذي يحمله شيء يدنس به المصحف، ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله وهو على غير طهر؛ إكراماً للقرآن، وتعظيماً له.

وضع المصحف على الأرض[3]

٧٤٦- نا أبو الطاهر؛ قال: أنبأنا ابن وهب: أخبرني سفيان الثـوري، عـن

---

(١) في «ش»: «يحمله».

(٢) في «ش»: «يدي».

(٣) وضع المصحف على الأرض على سبيل الاستخفاف؛ صرح بعض أهل العلـم بأنـه ردَّة:

قال العدوي في «حاشيته على الخرشي» (٨/ ٦٢-٦٣): «ومما يرتد بـه: وضعـه بـالأرض مع قصد الاستخفاف».

ولذلك استحبَّ كثير من أهل العلم أن يوضع على شيء، ولا يوضع على الأرض؛ كمـا قال القرطبي في «التذكار» (ص ١٧٧): «ومنها: أن يضعه في حجره إذا قـرأه، أو علـى شـيء بين يديه، ولا يضعه على الأرض».

وذهب بعض أهل العلم إلى جواز وضع المصحف على الأرض إذا دعـت الحاجـة؛ كمـا صرح بذلك ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٣٤٣)، و«الفروع» (١/ ١٩٢).

وجزم به ابن عبد الهادي في «مغني ذوي الأفهام» (ص ٢٥).

والذي يترجح من هذه الأقوال ما يأتي:

١- أن القول بالتحريم لا يصح؛ لأن الحديث المعتمد عليه ضعيف جدًا.

٢- أن وضع المصحف على الأرض لغير حاجة: الأولى عدمه؛ لأن فيه نوع امتهان ولو لم يقصد، والواجب تعظيم كتاب الله؛ لأنه يعلو ولا يعلى عليه، والله أعلم.

٧٤٦- إسناده ضعيف جداً - أخرجه الإمام أحمد في «العلـل ومعرفـة الرجـال» (١/ ٢١٦-٢١٧/ ٢٤٤)، وابن أبـي شيبة في «المصنـف» (٢/ ٤٦-٤٧)؛ قـالا: حدثنـا وكيـع، عـن سفيان به مقتصرين على فعل عمر بن عبد العزيز.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال.

الثانية: محمد بن الزبير؛ متروك؛ كما في «التقريب».

محمد بن الزبير، عن عمر بن عبد العزيز: أن رسول الله ﷺ رأى كتاباً من ذكر الله -تعالى- في الأرض، فقال: «**من صنع هذا؟**»، فقيل له: هشام، فقال: «**لعن الله من فعل هذا، لا تضعوا ذكر الله في غير موضعه**».

قال محمد بن الزبير: ورأى عمر بن عبد العزيز ابناً له يكتب في حائط؛ فضربه.



هل يؤم[1] القرآن (في)[2] المصحف[3]؟

---

(١) هكذا في جميع الأصول، ولعل الصواب: «القوم»، والله الهادي.

(٢) في «ش»: «من».

(٣) المتتبع لأقوال العلماء في هذه المسألة؛ يتحصل فيها مذهبان رئيسان:

أحدهما: الجواز. **والثاني:** المنع.

وسبب اختلافهم: تعارض الآثار الواردة في الباب:

ذهب بعض الفقهاء إلى القول بجواز القراءة من المصحف في الصلاة؛ على اختلاف بينهم في كون الجواز على إطلاقه، أم أن ذلك في حال الاضطرار.

وقالوا: لأن النظر في المصحف عبادة، فإذا انضمت إحدى العبادتين إلى الأخرى؛ فليس في الشرع ما يمنع من ذلك.

واستدلوا بما ثبت عن عائشة -رضي الله عنها-.

وذهب جمع من أهل العلم إلى منع القراءة من المصحف في الصلاة مطلقًا، وهذا مروي عن عمر بن الخطاب وابن عباس وجمع من التابعين، وهو محكي عن الأئمة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. واحتج المانعون بأدلة:

١- ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود مرفوعًا: «**إنَّ في الصَّلاةِ شُغْلاً**».

٢- الآثار المتكاثرة من الصحابة في النهي عن ذلك.

٣- أن هذا الفعل فيه تشبه بأهل الكتاب.

٤- أن القراءة من المصحف فيه شغل يخل بالخشوع ويتنافى مع التفرغ، ويشغل عن بعض سننها وهيئاتها؛ كالنظر في موضع السجود.

٥- إحداث في الدين لم يرد الشرع بإباحته.

٦- وأما أثر ذكوان؛ فمحمول على قراءته بمولاته في بيتها، ولو كان جائزًا؛ لما أنكر الصحابة ذلك.

٧- أنه يساعد على ضعف الحفظ، حيث يعتمد القارئ على المصحف.

٨- أنه يجرئ غير الحفاظ على تصدر الصلوات وتقدم المصلين؛ وبخاصة هؤلاء الذين اتخذوا القرآن مزامير، يقدمهم الناس؛ ليتغنوا لهم في الصلاة ... وانظر إلى المساجد التي يوجدون فيها في رمضان، تكاد لا تجد موطنًا فيها، بينما المساجد التي يؤم فيها الحفاظ المتقنون لا يصلي خلفهم إلا النزر اليسير، وهذا من أشراط الساعة؛ كما في حديث عابس الغفاري -رضي الله عنه- مرفوعًا: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ خِصَالاً سِتًّا: إِمْرَةَ السُّفَهاءِ، وَكَثْرَةَ الشُّرَطِ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ،** =

٧٤٧- نا محمد بن عامر بن إبراهيم، عن أبيه -عامر بن إبراهيم-؛ قال: سمعت نهشل بن سعيد يحدث: عن الضحاك، عن ابن عباس؛ قال: نهانا أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- أن نؤم الناس في المصحف، ونهانا أن يؤمنا إلا المحتلم.

٧٤٨- حدثنا عبدالله بن سعيد؛ قال: ثنا أبو خالد، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن المسيب؛ قال: إذا كان معه ما يقوم به ليله ردَّده، ولا يقرأ في المصحف.

٧٤٩- حدثنا ابن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن هشام الدَّسْتوائي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب بمثله.

=**وَبَيْعَ الحكم، وَاسْتِخْفَافًا بالدَّم، وَنشواً يَتَّخِذُونَ القُرآنَ مَزَامِيرَ؛ يُقَدِّمُونَ الرَّجُلَ لَيْسَ بِأَفْقَهِهِم وَلا أَعْلَمِهِم؛ مَا يُقَدِّمُونَه إلاَّ لِيُغَنِّيهِم**». «الصحيحة» (٩٧٩).

قلت: وهذا الذي أدين الله به، وهو اختيار شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-.

٧٤٧- موقوف ضعيف جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه علتان:

الأولى: نهشل بن سعيد؛ متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه؛ كما في «التقريب».

الثانية: الانقطاع؛ فإن الضحاك لم يسمع من ابن عباس.

٧٤٨- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن سعيد بن أبي عروبة اختلط وتغير بأخرة، ولم يذكروا أبا خالد الأحمر -سليمان بن حيان -ضمن من روى عنه قبل التغير والاختلاط.

لكن رواه عنه عبدة بن سليمان الكلابي، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط.

أخرجه المصنف كما سيأتي رقم (٧٨٩).

وانظر ما بعده.

٧٤٩- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٩): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٧٥٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا وهب بن جرير، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد والحسن؛ أنهما قالا في الصلاة في رمضان: تُرَدِّدُ ما معك من القرآن، ولا تقرأ في المصحف؛ إذا كان معك ما تقرأ به في ليلته(١).

٧٥١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد: ثنا شعبة؛ قال: سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب في الرجل يصلي في رمضان فيقرأ(٢) في المصحف؛ قال: إذا كان معه ما يقرأ به(٣) في ليلته؛ فليقرأ به.

٧٥٢- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا المحاربي، عن ليث، عن مجاهد: أنه كره أن يؤم الرجل في المصحف.

٧٥٠- **مقطوع صحيح** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٩): حدثنا وكيع: حدثنا هشام الدستوائي، عن قتادة، عن الحسن به بنحوه.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

وسيأتي عند المصنف (٧٦٤) من طريق وكيع به.

(١) في «ش»: «ليلة».

٧٥١- **مقطوع صحيح الإسناد** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

محمد؛ هو: ابن جعفر، المعروف بـ(غندر).

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٩): حدثنا الطيالسي، عن شعبة، عن قتادة في رجل يؤم القوم في رمضان في المصحف فكرهه.

(٢) في «ش»: «فقرأ».

(٣) سقطت من «ش».

٧٥٢- **مقطوع حسن لغيره** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٩): حدثنا المحاربي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ليث بن أبي سليم ضعيف، والمحاربي مدلس وقد عنعن.

وللأثر طريق أخرى: فقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٤١٩/ ٣٩٢٨) عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد به.

وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٧٥٣- حدثنا أَسيد؛ قال: ثنا الحسين، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد: أنه كان يكره أن يتشبهوا بأهل الكتاب؛ يعني: أن يؤمهم في المصحف.

٧٥٤- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم: ثنا سفيان، عن ليث، عن مجاهد والأعمش، عن إبراهيم: أنه كره[١] أن يؤم في المصحف.

٧٥٥- حدثنا علي بن أبي الخصيب؛ قال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم: أنه كره أن يؤم في المصحف، وقال: لا تشبه[٢] بأهل الكتاب.

٧٥٦- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا أبو خالد، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون أن يؤموا في المصحف؛ يتشبهوا بأهل الكتاب!

٧٥٣- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف الليث بن أبي سليم.

سفيان؛ هو: الثوري.

حسين؛ هو: ابن حفص.

٧٥٤- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما بعده).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ للكلام المتقدم في ليث -وهو ابن أبي سليم-.

أبو نعيم؛ هو: الفضل بن دكين المُلائي.

سفيان؛ هو: الثوري.

إبراهيم؛ هو: ابن يزيد النخعي.

(١) في (ط دار البشائر): «أنهما كرها» -على التثنية-؛ وهو خطأ.

٧٥٥- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٤١٩/ ٣٩٢٧) عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

(٢) في «ش»: «تتشبه».

٧٥٦- مقطوع حسن الإسناد، (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي خالد الأحمر، واسمه: سليمان بن حيان، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ».

٧٥٧- حدثنا أحمد بن سنان: قال: ثنا (أبو)[1] معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم؛ قال: كانوا يكرهون أن يؤم الرجل في المصحف كراهية شديدة؛ أن يتشبهوا بأهل الكتاب.

٧٥٨- حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن حرب؛ قالا: حدثنا ابن فضيل، عن مغيرة، عن إبراهيم: كره أن يؤم الرجل القوم وهو يقرأ في المصحف.

٧٥٩- نا موسى بن سفيان: نا عبد الله: ثنا عمرو، عن المغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره للرجل أن يؤم القوم وهو ينظر في المصحف.

٧٦٠- حدثنا أسيد بن عاصم: ثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنه كان يكره الإمامة في المصحف، ويقول: تتشبهون[2] بأهل الكتاب!

٧٥٧- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨): حدثنا أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير به.

وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(١) سقطت من «ش».

٧٥٨- مقطوع ضعيف الإسناد، (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨-٣٣٩): حدثنا محمد بن فضيل به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف رواية المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم بن يزيد النخعي.

٧٥٩- إسناده كسابقه.

عبد الله؛ هو: ابن الجهم الرازي.

عمرو؛ هو: ابن أبي قيس الرازي.

٧٦٠- إسناده كسابقه.

(٢) في «ظ»: «تتشبهوا».

٧٦١- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن سفيان، عن عياش العامري، عن سويد بن حنظلة البكري: أنه مر على رجل يؤم قوماً في مصحف[١] فضربه برجله.

٧٦٢- حدثنا محمد بن مسكين: ثنا الفريابي -محمد بن يوسف-: ثنا سفيان، عن عياش العامري، عن سويد بن حنظلة: أنه مر بقوم يؤمهم رجل في المصحف، فكره ذلك في رمضان، ونحا المصحف.

٧٦٣- حدثنا علي بن أبي الخصيب؛ قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، عن (أبي)[٢] عبدالرحمن السلمي: أنه كره أن يؤم في المصحف.

٧٦٤- حدثنا علي بن أبي الخصيب: ثنا وكيع، عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن الحسن: أنه كره أن يؤم الرجل في المصحف، قال: كما تفعل

٧٦١- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

سويد[أ] بن حنظلة البكري: صحابي؛ كما في «التقريب».

وعياش؛ هو: ابن عمرو العامري، ثقة من رجال مسلم.

والأثر ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٤٦) معلقاً عن الثوري به.

(١) في «ش»: «المصحف».

٧٦٢- موقوف صحيح الإسناد -إسناده كسابقه.

٧٦٣- مقطوع صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٣٨): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات، وسماع سفيان الثوري من عطاء بن السائب قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٤).

(٢) سقطت من «ش».

٧٦٤- مقطوع صحيح -تقدم تخريجه قبل ثلاثة عشر حديثاً.

....

(أ) وقد تحرف اسمه في مطبوع «المصنف» إلى «سليمان»؛ فليصحح.

النصارى؟!

٧٦٥- حدثنا محمد بن مدوية الترمذي؛ قال: ثنا عبد الرحمن بن عبدالله الرازي -يعني: الدشتكي-؛ قال: حدثنا أبو جعفر، عن الربيع؛ قال: كانوا يكرهون أن يؤم أحد في المصحف، ويقولون: إمامين؟!.

وقد رخُصَ في الإمامة في المصحف

٧٦٦- نا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن إدريس، عن شعبة، عن عبدالرحمن ابن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنه كان يؤمها عبد لها في مصحف(١).

[**٧٦٧-** حدثنا محمد بن بشار؛ قال: أخبرنا محمد: حدثنا شعبة، عن عبدالرحمن بن القاسم،عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها-: أنه كان يؤمها غلام لها في المصحف](٢).

٧٦٨- نا يحيى بن محمد بن السكن: نا عثمان بن عمر: أخبرنا يونس، عن

٧٦٥- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ أبو جعفر -وهو الرازي-: صدوق سيء الحفظ؛ كما في «التقريب».

٧٦٦- موقوف صحيح - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

والد عبدالرحمن؛ هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ابن أخي عائشة -رضي الله عنهم-.

ابن إدريس؛ هو: عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي.

عبد الله بن سعيد؛ هو: الأشج.

(١) في «ش»: «المصحف».

٧٦٧- إسناده كسابقه.

محمد؛ هو: ابن جعفر، المعروف بـ (غندر).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ش».

٧٦٨- إسناده كسابقه.

يونس؛ هو: ابن يزيد الأيلي.

الزهري، عن القاسم: أن عائشة كانت تقرأ في المصحف، فتصلي[1] في رمضان أو غيره.

٧٦٩- نا محمد بن سلمة المرادي: نا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن القاسم: أن عائشة كانت تقرأ في المصحف، فتصلي في رمضان.

٧٧٠- حدثنا عبد الله بن سعيد: ثنا ابن علية، عن أيوب، عن القاسم بن محمد؛ قال: كان يؤم عائشة عبد يقرأ في المصحف.

٧٧١- نا إسحاق بن إبراهيم: نا سليمان: نا حماد، عن أيوب بهذا.

٧٧٢- نا أحمد بن سعيد بن بشر: نا عبد الله بن وهب؛ قال: أخبرني جرير ابن حازم، عن أيوب السَّختياني، عن ابن (أبي)[2] مليكة: أن عائشة -زوج النبي

---

(١) ليست في «ش».

٧٦٩- إسناده كسابقه.

٧٧٠- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩١) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨): حدثنا ابن علية به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

أيوب؛ هو: ابن أبي تميمة السختياني.

٧٧١- إسناده حسن، (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

حماد: يحتمل أن يكون ابن زيد، أو ابن سلمة.

سليمان: قد يكون ابن حرب، أو ابن داود العتكي، أو ابن داود الطيالسي.

إسحاق بن إبراهيم؛ هو: شاذان.

٧٧٢- إسناده صحيح - أخرجه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩١) من طريق المصنف بسنده سواء.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال الحافظ: «وهو أثر صحيح».

(٢) سقطت من (ط دار الفاروق)!

ﷺ- كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف.

٧٧٣- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قال: أخبرنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبي بكر بن أبي مليكة، عن عائشة -رضي الله عنها-: أنها أعتقت غلاماً لها عن دبر، فكان[1] يؤمها في شهر رمضان بالمصحف.

٧٧٤- حدثنا هارون بن إسحاق؛ قال: أخبرنا عَبْدَةُ، عن هشام، عن رجل، عن عائشة بهذا.

٧٧٣- إسناده صحيح كسابقه - أخرجه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩١) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح -أيضاً-.

(١) في «ش»: «وكان».

٧٧٤- إسناده ضعيف، (وهو صحيح بما قبله).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم، ولعله ابن أبي مليكة نفسه؛ كما في رواية وكيع عن هشام، والله أعلم.

وللحديث طريق أخرى عن عائشة:

فقد أخرجه الفريابي في «الصيام» (١٣٥-١٣٦/ ١٨٨و١٣٦/ ١٨٩) -ومن طريقه- في الموضع الأول -الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٠-٢٩١)-: ثنا قتيبة بن سعيد ومعن بن عيسى، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (٢٨٠/ ١٣٠) من طريق ابن بكير؛ ثلاثتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (١/ ٤٨٠-٤٨١/ ٢٧٥ -رواية يحيى الليثي، و١/ ١١١/ ٢٨٤ -رواية أبي مصعب الزهري، وص ١٦٥- رواية القعنبي)-: حدثنا هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وتابع الإمام مالكاً عليه: شعيب بن أبي حمزة، عن هشام به.

أخرجه الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي (٣/ ٨٨)-.

٧٧٥- حدثنا علي بن (محمد بن أبي)[1] الخصيب: ثنا وكيع، عن الربيع، عن الحسن؛ قال: لا بأس أن يؤم في المصحف إذا لم يجد؛ يعني: من يقرأ بهم.

٧٧٦- حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد: ثنا يزيد: ثنا مبارك، عن الحسن: أنه كان يعجبه إذا كان مع الرجل ما يقرأ؛ أن يردده ويؤم به في رمضان، وإن لم يكن معه شيء؛ أن يقرأ في المصحف.

٧٧٧- حدثنا هارون بن إسحاق: ثنا ابن فضيل، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن؛ قال: لا بأس أن يقرأ في المصحف ويؤم به.

٧٧٨- حدثنا أَسيد بن عاصم: نا عبد الله بن حمران: نا الأشعث، عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن يؤم الرجل القوم في المصحف.

٧٧٩- حدثنا هارون بن سليمان: حدثنا أبو عامر: ثنا رباح، عن عطاء:

٧٧٥- إسناده ضعيف، (وهو حسن لغيره بما بعده) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨): حدثنا وكيع به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الربيع بن صَبيح -بفتح المهملة- صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب»، وقد توبع كما في الآثار الآتية بعده.

(١) زيادة من «ش»، وكلاهما صواب؛ لأنه ينسب إلى جده.

٧٧٦- إسناده كسابقه - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن مبارك -وهو ابن فضالة- مدلس، وقد عنعن.

٧٧٧- إسناده كسابقه - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ إسماعيل بن مسلم المكي: ضعيف؛ كما في «التقريب».

٧٧٨- إسناده حسن - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في عبد الله بن حمران.

الأشعث؛ هو: ابن عبد الملك الحمراني.

٧٧٩- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨): حدثنا أبو داود الطيالسي، عن رباح بن أبي معروف به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في رباح، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام». =

أنه كان لا يرى بأساً أن يقرأ في المصحف في الصلاة.

٧٨٠- نا أحمد بن سعيد الهَمْداني: نا عبد الله بن وهب: نا معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ قال: لا أرى بالقراءة من المصحف في رمضان بأساً -يريد: القرآن-.

٧٨١- نا إبراهيم بن مروان بن محمد الطاطري: نا أبي: نا عبد العزيز بن محمد؛ قال: حدثني محمد بن عبد الله -ابن أخي ابن شهاب-؛ قال: سألت ابن شهاب عن القراءة في المصحف يؤم الناس؟ فقال: لم يزل الناس منذ كان الإسلام يفعلون ذلك.

٧٨٢- نا أبو الطاهر؛ قال: أخبرنا ابن وهب؛ قال: حدثني عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عبد الله -ابن أخي ابن شهاب-، عن عمه: عن رجل يصلي لنفسه، أو يؤم قوماً؛ هل يقرأ في المصحف؟ فقال: نعم؛ لم يزل الناس يفعلون ذلك منذ كان الإسلام.

= أبو عامر؛ هو: عبدالملك[أ] بن عمرو العقدي.

عطاء؛ هو: ابن أبي رباح.

٧٨٠- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ عدا شيخ المصنف ومعاوية بن صالح، وهما صدوقان.

٧٨١- مقطوع حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن أخي شهاب -واسمه: محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري-، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وعبدالعزيز بن محمد؛ هو: الدراوردي، ثقة من رجال مسلم.

٧٨٢- إسناده كسابقه.

قلت: إسناده حسن؛ لما تقدم من حال ابن أخي ابن شهاب.

....

(أ) تحرفت في هامش (ط دار البشائر) إلى: «عبدالله».

٧٨٣- حدثنا أبو الربيع؛ قال: أنبأنا ابن وهب؛ قال: سمعت مالكاً وسئل عمن يؤم الناس في رمضان في المصحف؟ فقال: لا بأس بذلك إذا اضطروا إلى ذلك. قال[١]: وكان العلماء يقومون لبعض الناس في رمضان في البيوت.

يصلي الرجل تطوعاً، إذا[٢] تعايا نظر في المصحف

٧٨٤- حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب؛ قال: أخبرنا وكيع، عن جرير بن حازم؛ قال: رأيت ابن سيرين يصلي متربعاً والمصحف إلى جنبه، فإذا تعايا في شيء أخذه فنظر فيه.

٧٨٥- حدثنا محمد بن بشار؛ قال: أخبرنا روح: نا هشام، عن محمد: أنه كان يصلي قاعداً والمصحف إلى جنبه، فإذا شك في شيء؛ نظر فيه وهو في الصلاة.

٧٨٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا ابن أبي عدي، عن هشام؛ قال: كان محمد ينشر المصحف فيضعه إلى جانبه، فإذا شك في شيء؛ نظر فيه وهو في صلاة التطوع.

٧٨٣- مقطوع صحيح الإسناد.

قلت: إسناده صحيح، ولم أره في «الموطأ» بعد طول بحث.

(١) ليست في «ش».

(٢) في «ش»: «فإذا».

٧٨٤- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

٧٨٥- إسناده كسابقه.

روح؛ هو: ابن عبادة.

هشام؛ هو: ابن حسان.

محمد؛ هو: ابن سيرين نفسه.

٧٨٦- إسناده صحيح كسابقه.

٧٨٧- نا يعقوب بن إسحاق القلوسي[١]: نا المعلى بن أسد: نا المعلى بن الأغلب؛ قال: أخبرنا يونس؛ قال: دخلت[٢] على ابن سيرين وهو يصلي قاعداً يقرأ في مصحف، وفي يده مروحة يتروح بها.

٧٨٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين: أنه[٣] كان يصلي والمصحف إلى جنبه، فإذا تردد؛ نظر في المصحف.

٧٨٩- حدثنا هارون بن إسحاق: ثنا عبدة، عن سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أنه كان يكره أن يقرأ الرجل في المصحف في صلاته إذا كان معه ما يقوم به ليله[٤]، يكرره أحب إليَّ.

٧٨٧- إسناده ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن المعلى بن الأغلب -هذا- لم أجد له ترجمة، ولعله محرف عن المعلى بن الأعلم؛ فإن هذا ذكروه ضمن شيوخ المعلى بن أسد، ومع ذلك فهو مجهول، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٣)، ومن قبله البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٩٥)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه إلا ابن حبان (٩/ ١٨١)!

(١) في «ش»: «الطوسي».

(٢) في «ظ»: «دخل».

٧٨٨- مقطوع صحيح الإسناد -أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٤٢٠/ ٣٩٣١) به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٧-٣٣٨): حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن أيوب؛ قال: كان محمد ابن سيرين لا يرى بأساً أن يؤم الرجل القوم يقرء في المصحف.

وسنده صحيح.

(٣) سقطت من «ش».

٧٨٩- مقطوع صحيح الإسناد - تقدم رقم (٧٤٨).

سعيد؛ هو: ابن أبي عروبة.

عبدة؛ هو: ابن سليمان الكلابي.

(٤) سقطت من «ش».

فضل توريث المصاحف

٧٩٠- حدثنا يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم النخعي عبدالرحمن بن

٧٩٠- إسناده ضعيف جداً، (وهو حسن لغيره) - أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥٦) من طريق أحمد بن فضالة -أبي المنذر-، عن عبد الرحمن به.

وأخرجه سمويه في «فوائده»؛ كما في «الجامع الصغير» (١/ ٦٧٤-«صحيحه»)، و«فيض القدير» (٤/ ٨٧)، و«إتحاف السادة المتقين» (١/ ١١٤)، و«كنز العمال» (١٥/ ٩٥٤و٩٥٦) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٤٤)-، والبزار في «مسنده» (١/ ٨٩/ ١٤٩- «كشف»): ثنا عمر بن الخطاب السجستاني، وأبو بكر أحمد بن سلمان النجاد في «الأمالي» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٢٢-١٢٣/ ٣١٧٥)-: ثنا الحسن بن سلام السواق؛ ثلاثتهم عن أبي نعيم النخعي به، لكن أسقطوا من إسناده (عن يزيد الرقاشي).

قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث قتادة، تفرد به أبو نعيم عن العرزمي».

قال الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار»؛ كما في «إتحاف السادة المتقين» (١/ ١١٤) -عقبه-: «والعرزمي ضعيف».

وقال البيهقي -ونقله عنه المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٤٠-«صحيحه»)؛ وأقره-: «محمد بن عبيد الله العرزمي ضعيف؛ غير أنه قد تقدمه ما يشهد لبعضه، والله أعلم».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٧): «فيه محمد بن عبيد الله العرزمي؛ وهو ضعيف».

وقال المنذري: «إسناده ضعيف».

وقال الذهبي في «كتاب الموت»: «هذا حديث إسناده ضعيف».

انظر: «فيض القدير» (٤/ ٨٨)، و«إتحاف السادة المتقين» (١/ ١١٥).

وأبعد السيوطي -غفر الله لنا وله- النجعة، فرمز للحديث بالصحة في كتابه: «الجامع الصغير»!

وقد تعقبه المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٨٨) بقوله: «رمز المصنف لصحته؛ وهو باطل».

ثم ذكر -رحمه الله- إعلال البيهقي والمنذري والذهبي والهيثمي للحديث.

وفي الحديث علة ثانية: وهي أن يزيد الرقاشي ضعيف -أيضاً-، وإن لم يذكر في بعض طرقه؛ فإن قتادة مدلس وقد عنعنه، فلعله رواه عن الرقاشي -الضعيف- ثم دلسه وأسقطه، والله أعلم.

ثم وقفت -بعد- على تسويد قبيح جداً لأحد الغماريين المبتدعة، تعقب فيه المناوي=

=بسبب رده تصحيح السيوطي للحديث، وهو المدعو أحمد بن عبد الله بن الصديق الغماري في كتابه البالي «المداوي» (٤/ ٢٠٣-٢٠٥)، فقال -عامله الله بعدله -متعقباً المناوي: «إنما الباطل كذب الشارح وجهله!! فالمصنف لم يرمز لهذا الحديث بشيء؛ على ما في نسختنا، ولو رمز له بالصحة؛ فهو صحيح كما قال؛ إذ لا يلزم من وجود ضعيف في السند أن يكون الحديث ضعيفاً، لا سيما والعرزمي المذكور كان صدوقاً صالحاً؛ كما قال ابن حبان والذهبي، وإنما يحدث من حفظه فيهم، فوقعت المناكير في حديثه، وإذ هو صدوق غير كاذب؛ فحديثه يثبت ويصح بوجود المتابعات والشواهد الدالة على صدقه وعدم وهمه»ا.هـ كلامه بحروفه.

قلت: لم يخطر ببالي أبداً أن يصل هذا الغماري إلى هذا الحد من السفه، والغش، والتدليس، وكتم العلم.

أما قوله: «إنما الباطل كذب الشارح وجهله؛ فالمصنف لم يرمز لهذا الحديث بشيء على ما في نسختنا»؛ فمردود من وجوه:

الأول: أن غير المناوي أنكر على السيوطي رمزه للحديث بالصحة، فهذا الزبيدي -وهو من المبجَّلين المعظَّمين عند هذا الغماري- رد تصحيح السيوطي للحديث، وأنكره؛ فقد قال في «إتحاف السادة المتقين» (١/ ١١٥) -بعد نقله تضعيف العلماء: أبي نعيم الأصبهاني، والبيهقي، والعراقي، والمنذري، والذهبي له، وإعلالهم الحديث بالعرزمي-: «وقد خالفهم السيوطي، فرمز لصحته! وفيه نظر».

فمن الكاذب الجاهل ؟!

﴿**سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الكَذَّابُ الأَشِرُ**﴾ [القمر: ٢٦].

الثاني: هب -جدلاً- أنك لم تقف على تصحيح السيوطي للحديث في «نسختك» المزعومة، أليس الواجب -من باب الأدب والوفاء للعلم وأهله- حسن الظن بالآخرين، لا سيما العلماء منهم؟!

وهذا نقوله من باب التنزل، وإلا؛ فإني في شك كبير جداً من صدق هذا الغماري -فهو لم يدع أي مجال لحسن الظن به-في زعمه المذكور؛ فهل كان الزبيدي -أيضاً- كاذباً جاهلاً حين نقل تصحيح السيوطي في «كتابه»؟

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

الثالث: ما زال العلماء -قديماً وحديثاً- يرد بعضهم على بعض، فهات لي واحداً منهم كان يصف خصمه بما وصفت -أنت- به المناوي، مع الفرق الشاسع والبون الواسع بينكما؛ فالمناوي -لا شك- عالم من العلماء، له فضله وجهوده في خدمة السنة النبوية، أما أنت؛ فمن=

=أنت؟ وأين أنت؟!

ولعل ما صدر منك في حق المناوي -رحمه الله- هو ثمرة طبيعية لعلمك! أو حسدك، وجهلك، وظلمك.

الرابع: هب -مرة أخرى- أن المناوي -رحمه الله- كان مخطئاً في تعقبه السيوطي؛ أيكون الرد عليه بالعلم وحسن الظن والأدب؟ أم بالجهل والسفه وسوء الظن وقلة الأدب؟!

أدع الجواب للقارئ المنصف النبيه، وانظر ما سيأتي.

وأما قوله: «ولو رمز له بالصحة؛ فهو صحيح كما قال»؛ فهو غير صحيح قطعاً؛ فإن الغماري -نفسه- اعترف بضعف إسناد حديث أنس، وأن فيه العرزمي الضعيف، فالواجب عليه- إذا- أن يذكر ما يشهد للحديث، ويعضد من شأنه؛ لكن ماذا فعل؟!

ذكر للحديث ثلاثة شواهد: اثنين قاصرين، وواحدًا تاماً، والشاهد التام حسن على أقوى أحواله -كما سيأتي-، فأنى لهذا الغماري تصحيحه له كله؟

مع التنبيه على أن هذا الغماري لم يتكلم على الشاهد التام ببنت شفه!

نعم؛ بعض فقراته صحيحة بالشواهد القاصرة، لكن ما لم يذكر فيها؛ أين شواهده؟!

هذا ما كتمه -وللأسف- عن قرائه، بل قال -تمويهاً-: «والحديث له شواهد كثيرة»! فأين هذه الكثرة المزعومة، وأنت لم تذكر سوى ثلاثة؟!

ليس إلا تفخيم الكلام وتزيينه؛ حتى يطمئن القارئ لصحة نقده، وتكديره، ونكده.

وقوله: «لا يلزم من وجود ضعيف في السند أن يكون الحديث ضعيفاً» صحيح؛ لكن بشرط: أن يذكر قائل هذا الكلام -إن كان صادقاً- ما يجبر الضعف المؤثر في الحديث؛ وذلك بذكر الشواهد التي تدل على صحة فقراته كلها، وهذا مالم يفعله هو أصلاً!

وأما قوله: «لا سيما والعرزمي المذكور كان صدوقاً صالحاً؛ كما قال ابن حبان والذهبي، وإنما يحدث من حفظه؛ فيهم، فوقعت المناكير في حديثه، وإذ هو صدوق غير كاذب؛ فحديثه يثبت ويصح!! بوجود المتابعات والشواهد الدالة على صدقه وعدم وهمه»؛ فهو كلام غير علمي، عليه كثير من المؤاخذات:

الأولى: أن هذا الغماري لا يريد أن يعترف بخطأ السيوطي في تصحيحه لهذا الحديث وهو ليس كذلك، فما هو الشيء الجديد والغريب على السيوطي -عفا الله عنه- أن يقع في مثل هذا الوهم؟ أقول-وأنا مطمئن-: لا شيء؛ بدليل: أن السيوطي -غفر الله له- قد ذكر في «جامعه» أحاديث كثيرة جداً موضوعة -نعم؛ موضوعة-، وهو -رحمه الله- اشترط وتعهد على نفسه أن يصونه عما تفرد به وضاع أو كذاب، فهل وفَّى السيوطي -عفا الله عنه- بشرطه؟ أقولها بكل =

=ثقة واطئنان: لا.

ولكي نوضح المقالة؛ أسوق مثالاً واحداً يؤكد صحة ما ذكرت لك: ذكر السيوطي حديث: «اختلاف أمتي رحمة»، مع أن السيوطي -نفسه- ذكر عقبه: «لعله! خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا؟!».

ذكر السيوطي هذا الحديث المكذوب مع أنه لا وجود له، ولا أصل له، حتى إن السيوطي -نفسه- أعياه البحث أن يجد عالماً واحداً روى هذا الحديث بسنده فلم يجد؛ فماذا كان جواب الغماري عن هذا الكلام؟ وما كان اعتذاره ودفاعه عن مثل هذه الأوهام؟

قال في «المداوي» (١/ ٢٣٥): «يعاب على المصنف -رحمه الله تعالى- إيراده لهذا الحديث الموضوع الباطل الذي لا أصل له، مع عدم وقوفه على مخرج له».

أقول: جوابنا على تصحيح السيوطي لحديث الباب مع وجود العرزمي فيه هو عين جوابك عن إيراده هذا الحديث الموضوع في «جامعه» وإخلاله بتعهده: «يعاب على السيوطي تصحيح إسناده مع وجود العرزمي في سنده».

الثانية: أن هذا الغماري يكتب ماله ويكتم ما عليه، فهو يريد أن يوقع في نفس القارئ أن ضعف العرزمي يسير، وبالتالي: يمهد لما خطط له أولاً من تصحيح الحديث، وأنى له ذلك **﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾**؛ فإن العرزمي -هذا- متروك لا يستشهد به ولا كرامة؛ بشهادة ابن حبان والذهبي اللذين اقتصر على ذكرهما دون غيرهما:

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥٥): «كان صدوقاً؛ إلا أن كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ، فجعل يحدث من حفظه ويهم، فكثر المناكير في روايته، تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي ويحيى بن معين».

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٣٥): «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفه»، وقال في «الكاشف» (٣/ ٦٥/ ٥١٠٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٦١٠/ ٥٧٩١): «قال أحمد: ترك الناس حديثه».

فانظر -يا رعاك الله- الفرق الكبير- في المعنى والمبنى- بين كلام الإمام ابن حبان -رحمه الله- وبين كلام هذا الغماري المملوء بالهذيان، ودقق النظر -مرة أخرى- لتعرف الفرق بينهما:

* الإمام ابن حبان يقول: «كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ» وهذا مما كتمه هذا الغماري؛ توطئة منه لما بنى وخطط له.

* الإمام ابن حبان يقول: «فكثر المناكير في روايته»، وهذا الغماري يقول: «فوقعت المناكير»، فأين هذا من ذاك؟! =

= أما بقية كلام ابن حبان؛ فكبر عليه تسعاً، فقد حذفه الغماري عمداً، فلم يذكره من أصله! وهكذا فلتكن الأمانة العلمية.

قال بعض السلف -مثل وكيع وغيره-: «أهل الأهواء يذكرون مالهم ويكتمون ما عليهم، وأهل السنة يذكرون مالهم وما عليهم».

وقوله: «وإذ هو صدوق غير كاذب؛ فحديثه يثبت ويصح بوجود المتابعات والشواهد الدالة على صدقه وعدم وهمه»؛ من تشبعه بما لم يعط، فلم يقل هذه الدعوى العريضة والقاعدة المريضة واحد من أهل العلم قبله، ولم يسم هذا الدعي واحداً من أهل العلم ممن نص على أنه يستشهد بالعرزمي هذا، وأنه يصلح في المتابعات والشواهد، والغماري ما قال هذا الكلام إلا إرواء لغليله، وما ذكره إلا بسبب تهوره والتحكم النفسي الذي لا ينفك عنه، فهو قد صب جام غضبه على المناوي، فلا بد من ذكر أخطائه وتعقبه؛ ولو بالباطل والكذب والجهل!

وإلا؛ فقل لي بربك: لماذا كتم هذا المتعصب قول الإمام أحمد المتقدم، وبقية كلام ابن حبان؛ بل كتم قول النسائي: «ليس بثقة»، وقوله -أيضاً-: «متروك الحديث!».

وكتم قول ابن معين: «ليس بشيء؛ لا يكتب حديثه[1]»!

وكتم قول أبي حاتم الرازي: «ضعيف الحديث جداً»!

وكتم قول الفلاس، والدارقطني، والحافظ ابن حجر، وغيرهم: «متروك الحديث»!

وكتم قول الحاكم في «المدخل إلى الصحيح»: «متروك الحديث بلا خلاف»!

وكتم قول الساجي: «صدوق، منكر الحديث، أجمع أهل النقل على ترك حديثه»!.

فنحن نقول لهذا الغماري المماري: قولك: «وإذ هو صدوق غير كاذب» مناف للأمانة العلمية، ومناف للصدق الذي عبث به المناوي أولاً، فقد قدمنا آنفاً إجماع أهل العلم على ترك حديث العرزمي هذا، فما أحراك بما اتهمت به المناوي من الجهل والكذب.

وقيمة المرء ما قد كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

وإذ قد تبين لك عزيزي القارئ ضعف إسناد حديث أنس؛ فإن له شاهداً تاماً من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

أخرجه ابن ماجه (١/ ٨٨-٨٩/ ٢٤٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٢٤٩٠) -ومن طريقه البيهقي في«شعب الإيمان» (٥/ ١٢١-١٢٢/ ٣١٧٤)-؛ قالا: ثنا محمد بن يحيى الذهلي: ثنا محمد بن وهب بن عطية: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا مرزوق بن أبي الهذيل: ثنا الزهري: ثنا أبو عبد الله الأغر، عن أبي هريرة به. =

---

(١) وهذا المتعصب يقول: «يكتب حديثه!» فوا أسفاه!!

هانئ: حدثنا العرزمي، عن قتادة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «**سَبْعٌ يَجْرِي لِلعَبْدِ أَجْرُهُنَّ بَعْدَ مَوْتِهِ وَهُوَ فِي قَبْرِهِ: مَنْ عَلَّمَ عِلْماً، أَو أَكْرَى نَهْراً، أَوَ**[1] **حَفَرَ بِئْراً، أَو**[1] **غَرَسَ نَخْلاً، أَو بَنَى مَسْجِداً، أَو تَرَكَ وَلَداً يَسْتَغْفِرُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَو وَرَّثَ مُصْحَفاً**».

= قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٤٣ و١٥٦ و٥٦٦- «صحيحه»)- وأقره شيخنا-: «رواه ابن ماجه بإسناد حسن».

قلت: وهو كما قالا؛ للكلام اليسير في مرزوق:

قال دحيم: «صحيح الحديث»، وقال ابن خزيمة: «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين»: «ينفرد عن الزهري بالمناكير التي لا أصول لها من حديث الزهري، كان الغالب عليه سوء الحفظ؛ فكثر وهمه، فهو فيما انفرد من الأخبار ساقط الاحتجاج، وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله»، وفي «التقريب»: «لين الحديث».

فالعجب من هذا الغماري كيف سكت عن حديث أبي هريرة هذا، وفيه -كما ترى- مرزوق بن أبي الهذيل وقد جرحه ابن حبان، مع أنه احتج بكلامه واستشهد به لما تكلم على العرزمي، فلم الكيل بمكيالين، واللعب على الحبلين؟!

لما وافق كلام ابن حبان هواه؛ ذكره، ولما لم يوافقه؛ سكت عنه وكتمه!

وجملة القول: إن الحديث حسن لغيره بهذا الشاهد -على أقل أحواله-، ويشهد له في الجملة -أيضاً- حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- المشهور عند مسلم في «صحيحه» (١٦٣١)؛ قال ﷺ: «**إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاثٍ...**».

تنبيه: ذكر الغماري كتاب «المصاحف» ضمن مصادره التي خرج الحديث منها؛ لكن وقع عنده: ثنا يعقوب بن سفيان: ثنا إبراهيم النخعي، عن عبد الرحمن بن هانئ ....

كذا وقع عنده! فلو كان هذا الغماري من أهل العلم المبرزين في هذا الشأن؛ لاستنكر وجود إبراهيم النخعي -وهو من التابعين- ضمن شيوخ الفسوي وهو متأخر جداً عنه؛ لكن ﴿**وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ**﴾.

وفاته -لقصر باعه وفتور همته- أن ثمة تحريف وقع في سنده، وأن الصواب ما أثبتناه في المتن.

ولذلك أكرر تشجيع شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- للجادّين من طلاب العلم دراسة «المداوي»، وإظهار تلاعب الغماري وعبثه بالسُّنة النبوية... وعسى ربي أن يعينني ويجعل في العمر بقية؛ فأحقق أمنية شيخنا وأنفذ وصيته، فاللهم عونك ومددك يا كريم!

(١) في «ظ»، و«ع»: «و».

القراءة في مصحف[1] الرهن

٧٩٠- حدثنا محمد بن بشار: نا عبد الأعلى؛ قال: نا هشام، عن محمد: في الرجل يرتهن المصحف في القرض؟ قال: لا يقرأ فيه، وإن أذن له صاحبه.

٧٩١- حدثنا محمد بن بشار: نا عبد الأعلى: ثنا هشام: أن محمداً قال: إن كان في بيع أذن له صاحبه؛ قرأ فيه، وإن لم يأذن له؛ لم يقرأ فيه.

٧٩٢- حدثنا محمد بن بشار: نا عبد الأعلى: نا هشام، عن الحسن في الرهن: إذا كان في البيع فأذن له صاحبه؟ فلا بأس (أن ينتفع)[2] به.

حرق المصحف إذا استغنى عنه[3]

٧٩٣- حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان: ثنا مسدد: ثنا المعتمر. (و)[4]

---

(١) في «ش»: «المصحف».

٧٩٠- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

محمد؛ هو: ابن سيرين. هشام؛ هو: ابن حسان القردوسي.

عبد الأعلى: هو ابن عبد الأعلى السامي.

٧٩١- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف، وإسناده كسابقه.

٧٩٢- مقطوع ضعيف - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن في رواية هشام بن حسان القردوسي عن الحسن البصري ضعفاً.

(٢) زيادة من «ش».

(٣) إذا استغنى عنه لغرض صحيح؛ فلا شك في جواز حرقه -أو دفنه-، فقد أتلف الصحابة المصاحف ما عدا المصحف الإمام.

ثم إحراق مروان بعد ذلك الصحف التي عند حفصة، وكون ذلك في محضر من الصحابة؛ كل ذلك يدل على الجواز، إذا كان مقتضي ذلك غرض صحيح، تنتفي معه احتمالات العبث والاستخفاف، والله أعلم.

٧٩٣- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

(٤) سقطت من (ط دار البشائر)؛ فأفسدت المعنى والمبنى!!

عن عبد الرزاق، عن معمر، (عن)[1] ابن طاوس، عن أبيه: أنه لم يكن يرى بأساً أن يحرق الكتب، وقال: إنما الماء والنار خلقان من خلق الله -تعالى-.

٧٩٤- نا علي بن حرب؛ قال: نا القاسم بن يزيد، عن سفيان -وسئل عن الكتاب يكون فيه التوراة والإنجيل، أو نحو ذلك؛ قال: إذا كان لا يدري ما هو؛ محاه، وانتفع بصحيفته.

٧٩٥- حدثنا أَسيد بن عاصم؛ قال: حدثنا الحسين؛ قال: نا سفيان، عن طلحة بن يحيى، عن أبي بردة، عن أبي موسى: أنه أتي بكتاب، فقال: لولا أني أخاف أن يكون فيه ذكر الله -عز وجل-؛ لأحرقته.

آخر الجزء الخامس من كتاب «المصاحف» من هذه النسخة.

وهو آخر ما كان عند الأدمي من كتاب «المصاحف».

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً[2]

---

(١) سقطت من (ط دار الفاروق)!!

٧٩٤- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف.

قلت: هذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

٧٩٥-موقوف حسن الإسناد - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في طلحة بن يحيى، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ».

(٢) في «ش»: «آخر ما كان عند الأَدَميِّ من سماع هذا الكتاب.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين.

وكان الفراغ من هذا الكتاب: ليلة الجمعة؛ تاسع عشري شهر ذي القعدة، سنة ألف ومئة وخمسين، على يد الفقير إلى رحمة ربه القدير: محمد المقدسي إقليمًا، النابلسي بلدًا وسكنًا.

حامدًا للّه مسلِّمًا مصلِّياً، اللهم! اختم بالصالحات أعمالنا والمسلمين أجمعين.

وصلى الله وسلم على خاتم النبيين والمرسلين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين».

قال مقيده أبو أسامة الهلالي -كان الله له-: وقد انتهيت من تحقيق هذا الكتاب وتخريج أحاديثه وآثاره والتعليق عليه بما يستحقه من العناية بعد سنتين كاملتين من العمل المضني، والبحث الشاق في غرة ذي الحجة سنة ١٤٢٦ هـ ﴿ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم﴾.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة يونس

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة الصافات

فهرس القراءات الشاذة

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة العنكبوت

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة يس

سورة الصافات

سورة غافر

سورة الزخرف

سورة الجاثية

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة الحديد

سورة نوح

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار مرتبة على حسب الأسانيد

أبان بن عثمان بن عفان

أبان بن عمران النخعي

إبراهيم بن يزيد النخعي

إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي

إسماعيل بن عبدالملك

الأسود بن يزيد

أنس بن مالك -رضي الله عنه-

أسيد بن يزيد

الأوزاعي

الحسن بن أبي الحسن البصري

زياد ابن أبيه

زيد بن ثابت -رضي الله عنه-

سالم بن عبدالله بن عمر

سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-

سعيد بن جبير

عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-

علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-

عمر بن عبدالعزيز

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق

القاسم بن محمد الأعرج

قبيصة بن ذؤيب

قتادة بن دِعامة السدوسي

كثير بن أفلح

الكلبي

ليث بن أبي سليم

فهرس الرواة المتكلم فيهم والمترجم لهم



فهرس الفرق والقبائل والجماعات والشعوب

فهرس البلدان والأماكن والمواقع

فهرس غريب الحديث

المصادر والمراجع

- «الأباطيل والمناكير والصحاح المشاهير»: لأبي عبدالله الحسين الجورقاني الهمذاني، طبعة دار الصميعي - السعودية.

- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية»، لأبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن بطة العكبري، ط -دار الراية - السعودية.

- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»: للحافظ شهاب الدين البوصيري، طبعة دار الرشد - السعودية، وطبعة الوطن - السعودية.

- «إتحاف السادة المتقين بشرح كتاب إحياء علوم الدين»: للزبيدي، ط - دار الفكر - لبنان.

- «إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك»: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر عبدالله ابن أحمد القيسي، الملقب بـ (ابن ناصر الدين الدمشقي)، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة»: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - السعودية.

- «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر»: للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي، طبعة عالم الكتب - بيروت.

- «الإتقان في علوم القرآن»: للسيوطي، ط المكتبة الثقافية - بيروت.

- «إثبات عذاب القبر»: للبيهقي، دار الفرقان - عمان.

- «الآحاد والمثاني»: لأبي بكر أحمد بن عمرو الضحاك، المعروف بـ (ابن أبي عاصم)، طبعة دار الراية - السعودية.

- «أحاديث الشيوخ الثقات»: لعبدالباقي الأنصاري، ط -دار عالم الفوائد - السعودية.

- «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين»: للحافظ ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، طبعة مكتبة النهضة الحديثة - السعودية.

- «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»: طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «أحكام القرآن»: لأبي بكر المعروف بـ (ابن العربي)، طبعة دار الجيل - بيروت.

- «أخبار المدينة النبوية»: لعمر بن شبة النمري، ط - دار العليان - السعودية، وط دار

الكتب العلمية - بيروت.

- «أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه»: لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي، طبعة مكتبة النهضة الحديثة - السعودية.

- «أخلاق النبي ﷺ وآدابه»: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن الأصبهاني، المعروف بـ (أبي الشيخ)، طبعة الدار المصرية اللبنانية - مصر.

- «الآداب الشرعية»: لابن مفلح، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ودار الوفاء - مصر.

- «الأدب المفرد»: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبدالله القزويني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»: لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي - بيروت.

- «الأسامي والكنى»: لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن أحمد بن إسحاق، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.

- «أسباب النزول»: للواحدي، ط- دار الكتب العلمية - بيروت.

- «الاستذكار»: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري الأندلسي، المعروف بـ (ابن عبدالبر)، ط - دار الوعي - حلب.

- «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: لابن الأثير، ط - دار الفكر - بيروت.

- «الأسماء والصفات»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - مكتبة السوادي - السعودية.

- «الإصابة في تمييز الصحابة»: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- «أضواء البيان»: للإمام الشنقيطي، ط- دار عالم الكتب - بيروت.

- «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - دار ابن حزم - بيروت.

- «الاقتراح في بيان الاصطلاح»: ابن دقيق العيد، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

- «اقتضاء الصراط المستقيم»: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - دار المعرفة - بيروت.

- «اقتضاء العلم العمل»: للخطيب البغدادي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- «الإقناع»: لابن المنذر، ط - مكتبة الرشد - الرياض.
- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: للأمير ابن ماكولا، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»: للقاضي عياض اليحصبي، دار التراث - بيروت.
- «الأمالي» للحافظ عبدالملك بن محمد بن بشران، ط - دار الوطن - السعودية.
- «أنساب الأشراف» لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود، المعروف بـ (البلاذري)، ط - دار المؤتمن - السعودية.
- «الأنساب»: للسمعاني، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- «الأنوار في شمائل النبي المختار» للحسين بن مسعود البغوي، ط- دار المكتبي - دمشق.
- «الأهوال» للحافظ ابن أبي الدنيا، ط - الدار السلفية - بومباي.
- «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب، المعروف بـ (ابن دقيق العيد)، ط - دار المحقق - السعودية.
- «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف»: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، ط - دار طيبة - السعودية.
- «البحر الزخار»: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.
- «البحر المحيط»: لأبي حيان الأندلسي، ط - دار الفكر - بيروت.
- «بدائع الصنائع»: للكاساني، ط - دار الفكر - بيروت.
- «بدائع الفوائد»: لابن قيم الجوزية، ط - دار الخير - بيروت.
- «البداية والنهاية»: للحافظ ابن كثير، ط - مكتبة المعارف - بيروت.
- «بذل المجهود في حل أبي داود»: لأحمد السهانفوري، ط - الكتب العلمية - بيروت.

- «البرهان في علوم القرآن»: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ط - دار المعرفة - بيروت.
- «البعث والنشور»: لأبي بكر البيهقي، ط - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»: للهيثمي، ط - دار الطلائع - مصر.
- «بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس»: لصلاح الدين أبي سعيد بن خليل ابن كيكلدي العلائي، ط - دار عالم الكتب - بيروت.
- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار السلام - السعودية.
- «البناية في شرح الهداية»: لبدر الدين العيني، ط - بيروت.
- «البيان والتحصيل»: لابن رشد، ط - دار الغرب الإسلامي.
- «تاج العروس»: للزبيدي، ط - الكويت والقاهرة.
- «تاريخ الأمم والملوك»: لابن جرير الطبري، ط - دار القلم - بيروت.
- «التاريخ الكبير»: للإمام البخاري، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- «تاريخ بغداد»: للخطيب البغدادي، ط - المكتبة السلفية - السعودية، وط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «تاريخ جرجان»: للسهمي، ط - عالم الكتب - بيروت.
- «تاريخ داريا»: لعبدالجبار الخولاني، ط - دمشق.
- «تاريخ دمشق الكبير»: للحافظ ابن عساكر، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- «تاريخ مدينة السلام»: للخطيب البغدادي، ط - دار الغرب الإسلامي.
- «تاريخ واسط»: لأسلم بن سهل الرزاز المعروف بـ «بحشل»، ط - عالم الكتب - بيروت.
- «التاريخ»: ليحيى بن معين - رواية عباس الدوري، ط - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - السعودية.
- «تالي تلخيص المتشابه»: لأحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، ط - دار الصميعي - السعودية.
- «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط-المكتبة العلمية- بيروت.

- «التبيان في آداب حملة القرآن»: للإمام النووي، دار المنار - الأردن.
- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: لأبي الحجاج يوسف المزي، ط - الهند.
- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»: لأبي زرعة العراقي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»: لابن الملقن، ط - دار حراء - السعودية.
- «التحقيق في أحاديث الخلاف»: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «التذكار»: لابن عبدالبر، ط - بيروت.
- «تذكرة الحفاظ»: للذهبي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «الترغيب والترهيب»: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ط - دار الحديث - مصر، وط - زغلول - بيروت.
- «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - باوزير - السعودية.
- «تغليق التعليق على صحيح البخاري»: للحافظ ابن حجر، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- «تفسير ابن أبي حاتم»: لابن أبي حاتم، ط - مكتبة الباز - السعودية.
- «تفسير القرآن العظيم»: للحافظ ابن كثير، ط - دار الفتح - الشارقة، وط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- «تفسير المنار»: لمحمد رشيد رضا - مجلة المنار - بيروت.
- «تقريب التهذيب»: للحافظ ابن حجر، ط - دار المعرفة - بيروت.
- «تقييد العلم»: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط - دمشق.
- «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: للحافظ ابن حجر، ط - دار المعرفة - بيروت.
- «تلخيص المتشابه في الرسم»: للخطيب البغدادي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»: لابن عبدالبر، ط - المغرب.
- «تنقيح تحقيق أحاديث التعليق» لمحمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، ط - دار الكتب

العلمية - بيروت.

- «التنكيل لما ورد في «تأنيب الكوثري» من الأباطيل» للمعلمي اليماني، ط - دار المعارف - السعودية.

- «تهذيب الآثار»: لمحمد بن جرير الطبري، ط - مكتبة المدني - مصر.

- «تهذيب التهذيب»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار الفكر - بيروت.

- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: لأبي الحجاج المزي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام»: لعلي بن هبة الله بن ماكولا، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «الثقات»: لمحمد بن حبان بن أبي حاتم البستي، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.

- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: لابن جرير الطبري، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت، وط - دار المعرفة - بيروت، وط - دار هجر.

- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، ط - دار عالم الكتب - بيروت.

- «الجامع الصغير»: للسيوطي، ط - مصر.

- «جامع بيان العلم وفضله»: لابن عبدالبر، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

- «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع»: للخطيب البغدادي، ط - مكتبة المعارف - الرياض.

- «الجامع لأحكام القرآن»: للقرطبي، ط - مصر.

- «الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم، ط - دائة المعارف العثمانية - الهند.

- «جزء القراءة خلف الإمام»: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ط - الهندية.

- «جزء القراءة خلف الإمام»: للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «جزء فيه قراءات النبي ﷺ»: لأبي عمر حفص بن عمر الدوري - مكتبة الدار - السعودية.

- «جمال القراء وكمال الإقراء»: لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بالسخاوي - ط دار الكتب الثقافية - بيروت.

- «الجمع بين الصحيحين»: للإمام الحميدي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- «الجوهر النقي»: لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، المعروف بـ (ابن التركماني)، مطبوع بهامش «السنة الكبرى»، ط - دار الفكر - بيروت.
- «حاشية ابن عابدين»: لابن عابدين، ط - دار الفكر - دمشق.
- «حاشية الشرواني على تحفة المحتاج»: للشرواني - ط بيروت.
- «حجة القراءات»: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني - بيروت.
- «حجة الوداع»: لابن حزم الأندلسي، ط - بيت الأفكار الدولية - الأردن.
- «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة»: لقوام السنة الأصبهاني، ط - دار الراية - السعودية.
- «حديث خيثمة ابن سليمان وابن حذلم» - مخطوط.
- «حديث سعدان بن نصر» - مخطوط.
- «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري»: لأبي القاسم البغوي، ط - دار الفتح - عمان.
- «حلية الأولياء»: لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «الحنائيات» - مخطوط.
- «الحوادث والبدع»: لأبي بكر الطرطوشي، ط - السعودية.
- «خلاصة البدر المنير»: لابن الملقن، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- «الخلافيات»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - دار الصميعي - السعودية.
- «خلق أفعال العباد»: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ط - الدار السلفية - الكويت.
- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»: للسيوطي، ط - دار هجر - مصر.
- «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»: لأكرم ضياء العمري، ط - بيروت.
- «الدعاء»: للطبراني، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- «الدعوات الكبير»: للبيهقي، ط - مركز المخطوطات والتراث - الكويت.
- «دلائل النبوة»: للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «الديات»: لابن أبي عاصم، ط - دار الصميعي - السعودية.

- «ذكر أخبار أصبهان»: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني، ط - ليدن - ألمانيا.

- «ذم الكلام وأهله»: لشيخ الإسلام إسماعيل الأنصاري الهروي، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.

- «الرحلة في طلب الحديث»: للخطيب البغدادي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «الرد على بشر المريسي»: لعثمان بن سعيد الدارمي، ط - الدار السلفية - الكويت.

- «الرفع والتكميل»: للكنوي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

- «روح المعاني»: للآلوسي، دار الفكر - بيروت.

- «زاد المسير في علم التفسير»: لعبدالرحمن بن الجوزي.

- «الزهد والرقائق»: عبدالله بن المبارك، ط - دار المعراج الدولية - السعودية.

- «الزهد»: لعبدالله بن المبارك، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني»، ط -مكتبة دار الاستقامة- السعودية.

- «سراج القارئ المبتدئ»: لأبي القاسم البغدادي، ط دار الفكر - بيروت.

- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

- «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

- «السنة»: لابن أبي عاصم، ط - المكتب الإسلامي - بيروت، وط - الصميعي - الرياض.

- «السنة»: لعبدالله بن أحمد، ط - دار ابن القيم - السعودية.

- «السنة»: للخلال، ط - دار الراية - السعودية.

- «سنن الترمذي»: ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- «السنن الصغرى» المسمى: «المجتبى» لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

- «السنن الصغرى»: للبيهقي، ط - باكستان.

- «السنن الكبرى»: للنسائي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «السنن المأثورة»: لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار المعرفة - بيروت.

- «سنن سعيد بن منصور»: ط - دار الكتب العلمية - بيروت، وط - دار الصميعي - السعودية.
- «سير أعلام السلف الصالحين»: لقوام السنة الأصبهاني، ط دار الراية - السعودية.
- «سير أعلام النبلاء»: للإمام الذهبي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «السيرة النبوية»: لابن هشام، ط - دار المغني - السعودية.
- «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» للأبناسي، ط - دار الرشد - السعودية.
- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: للآلكائي، ط - دار طيبة - السعودية.
- «شرح الخرشي على مختصر خليل»: مصورة دار صادر عن ط - بولاق.
- «شرح السنة»: للبغوي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»: لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري -ط دار الفكر - بيروت.
- «شرح صحيح مسلم»: للنووي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- «شرح طيبة النشر»: لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، ط - مصر.
- «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، ط - مكتبة المنار - الأردن.
- «شرح معاني الآثار»: للإمام أبي جعفر الطحاوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «الشريعة»: للآجري، ط - دار الوطن - السعودية.
- «شعار أصحاب الحديث»: لأبي أحمد الحاكم، ط - دار الخلفاء - الكويت.
- «شعب الإيمان»: للبيهقي، ط - الدار السلفية - الهند، أو ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «الشمائل المحمدية»: للترمذي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- «الصحاح»: للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور - القاهرة.
- «صحيح البخاري»: انظر «فتح الباري» الط - السلفية.
- «صحيح سنن أبي داود»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - دار غراس - الكويت.
- «صحيح مسلم بن الحجاج»: ط - دار إحياء الكتب العربية - بيروت.
- «صحيح موارد الظمآن»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط- مكتبة الصميعي - السعودية.
- «الصمت وحفظ اللسان»: لابن أبي الدنيا، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

- «الضعفاء الكبير»: للعقيلي، ط - دار الصميعي - السعودية، وط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «ضعيف سنن أبي داود»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

- «ضعيف سنن الترمذي»: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

- «طبقات الحنابلة»: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ط - دار المعرفة - بيروت.

- «الطبقات الكبرى»: لابن سعد، ط - دار صادر - بيروت، و ط - الخانجي - مصر.

- «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»: لأبي الشيخ الأصبهاني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «طبقات المدلسين»: للحافظ ابن حجر، ط - بيروت.

- «الطراز في شرح ضبط الخراز»: لأبي عبدالله محمد بن عبدالجليل التنيسي، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية.

- «العظمة»: لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصبهاني، ط - دار العاصمة - السعودية.

- «العلل الكبير»: للترمذي -ترتيب أبي طالب القاضي، و ط - مكتبة الأقصى - الأردن.

- «العلل ومعرفة الرجال»: للإمام أحمد بن حنبل، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: للحافظ بدر الدين العيني، ط - دار الفكر - بيروت.

- «عمل اليوم والليلة»: لابن السني = «عجالة الراغب المتمني»، سليم بن عيدالهلالي، ط - دار ابن حزم - بيروت.

- «عمل اليوم والليلة»: للنسائي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «العنوان في القراءات السبع»: لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأندلسي، ط - عالم الكتب - بيروت.

- «عوالي حديث مالك»: لأبي أحمد الحاكم، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

- «عوالي مالك»: لأبي اليمن الكندري، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

- «عوالي مالك»: لسليم الرازي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- «عوالي مالك»: لعمر بن الحاجب، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- «عوالي مالك»: للخطيب البغدادي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- «عوالي مالك»: لهشام بن عمار، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- «غاية النهاية في طبقات القراء»: لابن الجزري، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي - بيروت.
- «غريب الحديث»: للخطابي، ط - جامعة أم القرى - مكة.
- «الغيلانيات»: لأبي بكر محمد بن عبدالله البزاز، ط - أضواء السلف، وط - ابن الجوزي - السعودية.
- «الفتاوى الحديثية» للحافظ الهيتمي، ط - بيروت.
- «الفتاوى الكبرى»: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - مصر.
- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.
- «فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن»: لأبي عاصم نبيل بن هاشم العمري، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- «فتوح البلدان»: لأبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري، ط - بيروت.
- «الفروع»: لابن مفلح، ط - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- «الفصل للوصل المدرج في النقل»: للخطيب البغدادي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- «فضائل الأوقات»: للإمام البيهقي، ط - مكتبة المنارة - السعودية.
- «فضائل الصحابة»: لأحمد بن حنبل، ط - جامعة أم القرى - السعودية.
- «فضائل القرآن»: لجعفر بن محمد الفريابي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية»: للإمام الألباني.
- «فهرسة ما رواه عن شيوخه»: ابن ناصر الإشبيلي، ط -دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- «الفهرست»: للنديم، ط - دار المعرفة - بيروت.
- «الفوائد المنتقاة الصحاح والغرائب المخرجة من الأصول»: للحنائي / مخطوط.
- «فيض القدير شرح الجامع الصغير»: للمناوي، ط - دار المعرفة - بيروت.
- «القراءات الشاذة (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع)»: لابن خالويه. سلسلة النشرات الإسلامية - القاهرة.

- «القطع والائتناف»: لأبي جعفر النحاس، ط - وزارة الأوقاف العراقية.
- «القند في ذكر علماء سمرقند»: للنسفي، ط - مكتبة الكوثر - السعودية.
- «قيام الليل»: لمحمدس بن نصر المروزي، ط - مكتبة المنار - الأردن.
- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»: للإمام الذهبي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «الكامل في الضعفاء»: لابن عدي، ط - دار الفكر - بيروت.
- «كتاب الأربعين حديثًا»: للآجري، ط - مكتبة المعلا - الكويت.
- «كتاب الصلاة»: لأبي نعيم الفضل بن دكين، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- «كتاب العلم»: لابن أبي خيثمة، ط - المكتب الإسلامي.
- «كتاب النقط»: لأبي عمرو الداني، ط - دار الفكر - بيروت.
- «كشاف القناع عن متن الإقناع»: لمنصور البهوتي، ط - مكتبة النهر الحديثة - الرياض.
- «كشف الأستار عن مسند البزار»: للحافظس نور الدين الهيثمي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: لحاجي خليفة، ط - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»: للمتقي الهندي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «الكنى والأسماء»: لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»: لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، ط - دار المأمون للتراث - دمشق.
- «لسان العرب»: لابن منظور، ط - دار صادر - بيروت.
- «لسان الميزان»: للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.
- «لطائف الإشارات لفنون القراءات»: لشهاب الدين القسطلاني، ط - القاهرة.
- «لطائف البيان في رسم القرآن»: لأحمد محمد أبو ريت حار، ط - مصر.
- «المؤتلف والمختلف»: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

- «المتفق والمفترق»: للخطيب البغدادي، ط - دار القادري، بيروت.
- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»: لابن حبان، ط - دار الصميعي - السعودية، وط - دار الوعي - حلب.
- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: للهيثمي، ط - دار الفكر - بيروت.
- «مجموع الفتاوى»: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - السعودية.
- «المجموع شرح المهذب»: للنووي، ط - دار الفكر - بيروت.
- «مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري الرزاز»، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- «محاسن التأويل»: لجمال الدين القاسمي، طبع في بيروت.
- «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: لأبي الفتح ابن جني، ط دار سزكين.
- «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»: لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، ط - دار الفكر - بيروت.
- «المحرر في الحديث»: لابن عبدالهادي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- «المحكم في نقط المصاحف»: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «المحلى»: لابن حزم، ط - دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- «مختصر الأحكام»: لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.
- «مختصر الشمائل المحمدية»: للإمام الألباني، ط - المكتبة الإسلامية - عمان.
- «مختصر سنن أبي داود»: لعبد العظيم بن عبدالقوي المنذري، ط - دار المعرفة - بيروت.
- «مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع»: لابن خالويه، ط مصر.
- «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي»: لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ط - المكتبة المكية.

- «المدخل إلى الصحيح»: للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري، ط مكتبة الفرقان - الإمارات.
- «المراسيل»: لأبي داود،ط - الصميعي - السعودية، وط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع»: لعبد المؤمن بن عبدالخالق البغدادي، ط - بيروت.
- «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: لأبي شامة المقدسي، ط - دار صادر - بيروت.
- «مسائل أحمد»: لأبي القاسم البغوي، ط - دار العاصمة - السعودية.
- «مسائل أحمد»: لصالح بن أحمد بن حنبل، ط - الدار العلمية - الهند.
- «المستخرج على صحيح مسلم»: لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «المستدرك»: للحاكم، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.
- «مسند أبي بكر الصديق»: للمروزي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- «مسند أبي يعلى»: ط - دار المأمون - دمشق.
- «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: ط - مؤسسة الرسالة - بيروت، والط - الميمنية.
- «مسند الشافعي»: ط - مكتبة ابن تيمية - مصر.
- «مسند الشاميين»: للطبراني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «مسند الفاروق»: للحافظ ابن كثير، ط - دار الوفاء - مصر.
- «مسند الموطأ»: لأبي القاسم الجوهري، ط - دار الوفاء - مصر.
- «مسند حديث مالك»: لإسماعيل بن إسحاق القاضي، ط المغرب.
- «مسند علي بن الجعد»: لأبي القاسم البغوي، ط - مكتبة الفلاح - الكويت.
- «مشكاة المصابيح»: للإمام الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت.
- «مشكل الآثار»: للطحاوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- «المصاحف»: لابن أبي داود، ط - دار الفاروق - مصر.
- «المصاحف»: لابن أبي داود، ط - دار البشائر - السعودية.
- «مصباح الزجاجة»: للبوصيري، ط - دار العربية - بيروت.
- «المصباح المضي في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي»:

لابن حُديدة الأنصاري، ط - عالم الكتب - بيروت.

- «المصنف في الأحاديث والآثار»: لابن أبي شيبة، ط - الدار السلفية - الهمد.

- «المصنف»: للحافظ عبدالرزاق بن همام الصنعاني - المجلس العلمي - الهند، والمكتب الإسلامي - بيروت لبنان.

- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار العاصمة - السعودية - و ط - دار الوطن - السعودية، وط مؤسسة الرسالة - قرطبة.

- «معالم التنزيل»: للبغوي، ط - دار طيبة - السعودية.

- «معاني القرآن»: للفراء، ط - بيروت.

- «المعجم الأوسط»: للطبراني، ط - مكتبة الحرمين - مصر.

- «معجم البلدان»: لياقوت الحموي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- «معجم الشيوخ»: لأبي الحسين محمد بن أحخمد بن جميع الصيداوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «معجم الشيوخ»: لابن عساكر، ط - دمشق.

- «معجم الصحابة»: لعبد الباقي بن قانع، ط - مكتبة الغرباء الأثرية - السعودية.

- «معجم الصحابة»:للطبراني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «المعجم الصغير»: للطبراني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «المعجم الكبير»: للطبراني، وزارة الأوقاف العراقية.

- «معحم البلدان»: لياقوت الحموي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- «معرفة السنن والآثار»: للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «معرفة الصحابة»: لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الوطن - السعودية.

- «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار»: للذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «المعرفة والتأريخ»: للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- «المعيار المعرب»: للونشريسي، ط - دار الغرب الإسلامي.

- «مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام»: لابن عبدالهادي، ط - دار طبرية، ومكتبة أضواء السلف - السعودية.

- «المغني عن حمل الأسفار» المطبوع بحاشية «إحياء علوم الدين» للحافظ العراقي، ط - دار الفكر - بيروت.

- «المغني في الضعفاء»: للإمام الذهبي، ط - دمشق.

- «المغني»: لابن قدامة، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

- «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»: للقرطبي، ط - دار ابن كثير - دمشق.

- «المقاصد الحسنة»: للسخاوي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

- «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»: لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهان.

- «ملء العيبة»: لابن رشيد الفهري، ط - بيروت.

- «مناهل العرفان في علوم القرآن»: لمحمد بن عبدالعظيم الزرقاني، ط دار إحياء الكتب العربية - مصر.

- «المنتخب من مسند عبد بن حميد»، ط - دار الأرقم - الكويت، وط - مكتبة ابن حجر - السعودية.

- «المنتقى»: لابن الجارود = «غوث المكدود»: لأبي إسحاق الحويني، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

- «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر»: للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

- «موسوعة المناهي الشرعية»: لسليم بن عيد الهلالي، ط - دار ابن عفان - مصر.

- «موضح أوهام الجمع والتفريق»: للخطيب البغدادي، ط - دار الفكر - بيروت.

- «موطأ الإمام مالك»: ط - مكتبة الفرقان - دبي.

- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: للحافظ الذهبي، ط - دار المعرفة - بيروت.

- «الناسخ والمنسوخ»: لأبي عبيد القاسم بن سلام، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

- «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»: لابن حجر العسقلاني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- «النشر في القراءات العشر»: لابن الجزري، دار الكتب العلمية - بيروت.

- «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ جمال الدين الزيلعي، ط - دار الحديث - مصر.
- «نكت الانتصار لنقل القرآن»: للباقلاني - ط المعارف - مصر.
- «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»: لمحمد بن أبي العباس الرملي، ط - مصر.
- «النهاية في غريب الحديث والأثر»: لابن الأثير، ط - المكتبة الإسلامية.
- «نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول»: للحكيم الترمذي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «هداية الرواة في تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار عفان - مصر.
- «الهداية مع البناية»: لأبي الحسن المرغيناني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- «هدي الساري»: للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.
- «الوسيط»: للغزالي، ط - دار السلام - القاهرة.

فهرس الموضوعات والفوائد


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

